

United Nations General assembly,  
19th session, 1964-65.



Archives  
19.

Suppl. 2  
op. 2

# تقرير مجلس الأمن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٤

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة عشرة  
الملحق رقم ٢ (ج/ع/٥٨٠٢)

الامم المتحدة

# تقرير مجلس الأمن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٤

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة عشرة  
الملحق رقم ٢ (ج/ع/٥٨٠٢)



الأمم المتحدة  
نيويورك ، ١٩٦٦

### ملاحظة

تتألف وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام  
ويعني أيراد أحد هذه الرموز الحالية  
إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة

## الفهرست

### النبذات الصفحة

ط

المقدمة . . . . .

## الباب الاول

المسائل التي نظرفيها مجلس الأمن  
بمقتضى مسئوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين

### الفصل الاول - المسألة الفلسطينية :

			( أ ) الرسالة المؤرخة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة الى رئيس مجلس الامن ؛
			والرسالة المؤرخة في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة الى رئيس مجلس الامن ؛
			( ب ) الرسالة المؤرخة في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم الى رئيس مجلس الامن
٢	٤٨ -	١	الفرع الاول - الرسائل الموجهة الى المجلس . . . . .
٢	٢ -	١	الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٥٧ - ١٠٦٣
			( ٢٣ آب (أغسطس) - ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ )
٣	٤٤ -	٣	وتقرير رئيس المراقبين . . . . .
١٤	٤٨ -	٤٥	الفرع الثالث - الرسائل الاخرى الموجهة الى المجلس . . . . .

### الفصل الثاني - المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة

تحت الادارة البرتغالية : الرسالة المؤرخة في

١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس

١٦	١٤٦ -	٤٩	الامن من اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء
١٦	٥١ -	٤٩	الفرع الاول - الرسائل الموجهة الى المجلس . . . . .
			الفرع الثاني - نظر المسألة في الجلسات ١٠٤٠ - ١٠٤٦
١٧	١٠٩ -	٥٢	( ٢٢ - ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ ) . . . . .
٣٤	١١٣ -	١١٠	الفرع الثالث - تقرير الامين العام . . . . .
			الفرع الرابع - الرسائل الواردة بين ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)
٣٥	١١٥ -	١١٤	و ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ . . . . .



## النماذج الصفحة

		الفرع الخامس - استئناف النظر في المسألة في الجلسات
		١٠٧٩ - ١٠٨٣ ) ٦ - ١١ كانون الاول
٣٥	١٤٥ - ١١٦	( ديسمبر ) ١٩٦٣ . . . . .
٤٢	١٤٦	الفرع السادس - تقرير الامين العام . . . . .
		الفصل الثالث - مسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية الناشي
		عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة
		جمهورية افريقيا الجنوبية ؛ الرسالة المؤرخة فـي
		١١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس
		الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول
		الاعضاء . . . . .
٤٣	١٤٧ - ١٤٨	الفرع الاول - التقرير المؤقت الثاني للجنة الخاصة المعنية
		بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة
٤٣	١٤٨ - ١٤٧	جمهورية افريقيا الجنوبية . . . . .
		الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٥٠
		- ١٠٥٦ ) ٣١ تموز ( يوليه ) - ٧ آب
٤٤	١٤٩ - ٢٠٠	( أغسطس ) ١٩٦٣ . . . . .
٥٨	٢٠١ - ٢٠٢	الفرع الثالث - التقرير الثالث للجنة الخاصة . . . . .
		الفرع الرابع - تقرير الامين العام الموضوع عملاً بقرار مجلس
٥٩	٢٠٣ - ٢٠٥	الامن المتخذ في ٧ آب ( أغسطس ) ١٩٦٣ . . . . .
		الفرع الخامس - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٧٨ - ١٠٧٣
		( ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) - ٤ كانون
٦٠	٢٠٦ - ٢٦٦	الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ . . . . .
٧٤	٢٦٧	الفرع السادس - التقرير الرابع للجنة الخاصة . . . . .
		الفرع السابع - تقرير الامين العام الموضوع عملاً بقرار مجلس
		الامن المتخذ في ٤ كانون الاول ( ديسمبر )
٧٤	٢٦٨ - ٢٧٢	١٩٦٣ . . . . .
		الفرع الثامن - التقرير الخامس للجنة الخاصة والرسائل
٧٦	٢٧٣ - ٢٧٧	الاخرى التي تلقاها المجلس . . . . .
		الفرع التاسع - نظر المسألة في الجلسات ١١٢٧ - ١١٣٥
٧٧	٢٧٨ - ٣٤٢	( ٨ - ١٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ) . . . . .
٩٧	٣٤٣	الفرع الحاشر - الرسائل اللاحقة . . . . .

## النبذات الصفحة

### الفصل الرابع - مسألة الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية :

٩٨	٤٠٨ - ٣٤٤	الرسالة المؤرخة في ٢ آب (أغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من الجمهورية الصربية المتحدة وغانا وغينيا والمغرب الى رئيس مجلس الامن ، والرسالة المؤرخة في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٦٣ من القائم بأعمال البعثة الدائمة للكونغو (برازافيل) والموجهة الى رئيس مجلس الامن باسم ثمان وعشرين دولة من الدول الاعضاء . . . . .
٩٨	٣٤٥ - ٣٤٤	الفرع الاول - الرسائل الواردة الى المجلس . . . . .
		الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٦٩ - ١٠٦٤
٩٩	٤٠٦ - ٣٤٦	(٩ - ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣) . . . . .
١١٨	٤٠٨ - ٤٠٧	الفرع الثالث - الرسائل اللاحقة . . . . .

### الفصل الخامس - الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر)

١١٩	٦٣٤ - ٤٠٩	١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن . . . . .
		الفرع الاول - النظر في المسألة في الجلسة ١٠٨٥ (٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣) . . . . .
١١٩	٤١٨ - ٤٠٩	الفرع الثاني - تقرير الامين العام الى مجلس الامن والرسائل الآخري الواردة بين ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ و ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤ . . . . .
١٢٢	٤٤١ - ٤١٩	الفرع الثالث - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٩٤ - ١١٠٢ (١٧ شباط (فبراير) - ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤) . . . . .
١٢٧	٥٢١ - ٤٤٢	الفرع الرابع - تقارير الامين العام ، والرسائل الآخري الواردة بين ٢٠ شباط (فبراير) و ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٤ . . . . .
١٥٣	٥٣٧ - ٥٢٢	الفرع الخامس - النظر في المسألة في الجلسة ١١٠٣ (١٣ آذار (مارس) ١٩٦٤) . . . . .
١٥٧	٥٥٥ - ٥٣٨	الفرع السادس - تقارير الامين العام والرسائل الآخري الواردة بين ١٦ آذار (مارس) و ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ . . . . .
١٦٢	٥٨٣ - ٥٥٦	الفرع السابع - النظر في المسألة في الجلسات ١١٣٦ - ١١٣٩ (١٨ - ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤) . . . . .
١٧٢	٦٢٧ - ٥٨٤	الفرع الثامن - الرسائل اللاحقة . . . . .
١٨٤	٦٣٤ - ٦٢٨	

## النبذات الصفحة

الفصل السادس - الرسالة المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤		
والموجهة من ممثل باناما الدائم الى رئيس مجلس الامن . . . . .		
١٨٧	٦٥٦ - ٦٣٥	
الفرع الاول - الرسائل الواردة الى المجلس . . . . .		
١٨٧	٦٣٦ - ٦٣٥	
الفرع الثاني - نظر المسألة في الجلسة ١٠٨٦ (١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤) . . . . .		
١٨٨	٦٥٢ - ٦٣٧	
الفرع الثالث - الرسائل اللاحقة . . . . .		
١٩٢	٦٥٦ - ٦٥٣	
الفصل السابع - المسألة الهندية - الباكستانية . . . . .		
١٩٤	٧٧٨ - ٦٥٧	
الفرع الاول - الرسائل الواردة الى المجلس . . . . .		
١٩٤	٦٦٣ - ٦٥٧	
الفرع الثاني - طلب انعقاد مجلس الامن . . . . .		
١٩٥	٦٦٦ - ٦٦٤	
الفرع الثالث - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٨٧ - ١٠٩٣ ( ٣ - ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤ ) . . . . .		
١٩٦	٧٢٧ - ٦٦٧	
الفرع الرابع - استئناف المناقشة في الجلستين ١١٠٤ و ١١٠٥ ( ١٧ و ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٤ ) . . . . .		
٢١٦	٧٤١ - ٧٢٨	
الفرع الخامس - استئناف النظر في المسألة في الجلسات ١١١٢ - ١١١٧ ( ٥ - ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٤ ) . . . . .		
٢١٩	٧٧٨ - ٧٤٢	
الفصل الثامن - الرسالة المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ والموجهة من نائب ممثل اليمن الدائم القائم بالاعمال المؤقت ، الى رئيس مجلس الامن . . . . .		
٢٣٢	٨٢٣ - ٧٧٩	
الفرع الاول - الرسائل الواردة الى المجلس . . . . .		
٢٣٢	٧٨٠ - ٧٧٩	
الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١١٠٦ - ١١١١ ( ٢ - ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ ) . . . . .		
٢٣٣	٨٢٦ - ٧٨١	
الفرع الثالث - الرسائل اللاحقة . . . . .		
٢٤٨	٨٢٣ - ٨٢٧	
الفصل التاسع - الشكوى المتعلقة بالاعمال العدوانية الموجهة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين . . . . .		
٢٥٠	٩٠٥ - ٨٣٤	
الفرع الاول - الرسائل الواردة الى المجلس . . . . .		
٢٥٠	٨٣٦ - ٨٣٤	
الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١١١٨ - ١١٢٢ و ١١٢٤ - ١١٢٦ ( ١٩ أيار (مايو) - ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ) . . . . .		
٢٥٠	٩٠٠ - ٨٣٧	
الفرع الثالث - الرسائل اللاحقة . . . . .		
٢٧٢	٩٠٥ - ٩٠١	

## البيانات الصفحة

### الباب الثاني

#### المسائل الاخرى التي نظر فيها المجلس

٢٧٦	٩٠٦ - ٩١٠	.....	الفصل العاشر - قبول الاعضاء الجدد
٢٧٦	٩٠٧ - ٩٠٦	.....	الفرع الاول - طلب زنجبار
٢٧٦	٩١٠ - ٩٠٨	.....	الفرع الثاني - طلب كينيا
٢٧٨	٩١٨ - ٩١١	.....	الفصل الحادي عشر - محكمة العدل الدولية
٢٧٨	٩١٥ - ٩١١	.....	الفرع الاول - انتخاب خمسة اعضاء لمحكمة العدل الدولية
٢٧٩	٩١٨ - ٩١٦	.....	الفرع الثاني - الرسائل المتعلقة بسير الانتخابات

### الباب الثالث

#### لجنة الاركاب العسكرية

٢٨٢	٩١٩	.....	الفصل الثاني عشر - اعمال لجنة الاركاب العسكرية
-----	-----	-------	--

### الباب الرابع

#### المسائل التي لفت نظر مجلس الامن اليها ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

٢٨٤	٩٢٩ - ٩٢٠	.....	الفصل الثالث عشر - الرسائل المتعلقة بالعلاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية
٢٨٧	٩٣٩ - ٩٣٠	.....	الفصل الرابع عشر - تقارير الامين العام عن التطورات المتعلقة باليمن
٢٩١	٩٤٢ - ٩٤٠	.....	الفصل الخامس عشر - الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية
٢٩٢	٩٤٣ - ٩٦٠	.....	الفصل السادس عشر - تقارير الامين العام عن الحالة القائمة في جمهورية الكونغو (ليوبولد فيل)
٢٩٨	٩٦٢ - ٩٦١	.....	الفصل السابع عشر - الرسالتان الواردتان من منظمة الدول الامريكية بشأن الاتهامات الموجهة من فينيزويلا ضد كوبا

## النبذات الصفحة

٢٩٩	٩٦٥ - ٩٦٣	الفصل الثامن عشر - الرسالة المؤرخة في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والواردة من الأمين العام بشأن العلاقات بين كمبوديا وتايلند . . . . .
٣٠٠	٩٦٨ - ٩٦٦	الفصل التاسع عشر - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية . . . . .
٣٠١	٩٧٢ - ٩٦٩	الفصل العشرون - الرسائل المتصلة بالعلاقات بين الصومال وإثيوبيا
٣٠٢	٩٧٧ - ٩٧٣	الفصل الحادي والعشرون - الرسائل المتعلقة بالحدود بين بوليفيا والشيلي . . . . .
٣٠٤	٩٧٨	الفصل الثاني والعشرون - الرسالة الواردة من رئيس لجنة السلم المشتركة بين البلدان الأمريكية بشأن انتهاء أعمال اللجنة المشتركة لهوندوراس ونيكاراغوا . . . . .
٣٠٥	٩٨٠ - ٩٧٩	الفصل الثالث والعشرون - التقريران الواردان عن اقليم جزر المحيط الهادئ الاستراتيجية المشمول بالوصاية
٣٠٦	٩٨٢ - ٩٨١	الفصل الرابع والعشرون - مذكرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تعزيز فعالية الأمم المتحدة . . . . .

## تذييلات

٣٠٨	التذييل الاول - الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الأمن
٣١٠	التذييل الثاني - رؤساء مجلس الأمن . . . . .
٣١٢	التذييل الثالث - جلسات مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٤

## مقدمة

يرفع مجلس الامن تقريره هذا (١) الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ ولفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .

والتقرير في جوهره دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في مجلس الامن ، وليس المقصود من وضعه ان يقوم مقام محاضر جلسات المجلس ، فهذه المحاضر وعدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمدادولاته .

وبعد ربنا ان نشير فيما يتعلق بعضوية المجلس اثناء الفترة المستعرضة الى ان الجمعية العامة قامت في جلساتها ١٢٤٦ و ١٢٥٤ المنعقدتين في ١٨ تشرين الاول ( اكتوبر ) و ١ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ بانتخاب بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا وساحل العاج اعضاء غير دائمين في مجلس الامن لملء المقاعد التي ستشغل بانتها مدة عضوية غانا والفلبين وفينيزويلا في ٣١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ .

وتمتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ تموز ( يوليو ) ١٩٦٣ الى ١٥ تموز ( يوليو ) ١٩٦٤ . وقد عقد المجلس ١٠١ جلسة اثناء هذه الفترة .

---

( ١ ) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوي التاسع عشر المرفوع من مجلس الامن الى الجمعية

العامة . وقد رفعت التقارير السابقة بالرموز التالية : ج/٩٣ ، ج/٣٦٦ ، ج/٦٢٠ ، ج/١٤٥ ، ج/١٣٦١ ، ج/١٨٧٣ ، ج/٢١٦٧ ، ج/٢٤٣٧ ، ج/٢٧١٢ ، ج/٢٩٣٥ ، ج/٣١٣٧ ، ج/٣٦٤٨ ، ج/٣٩٠١ ، ج/٤١٩٠ ، ج/٤٤٩٤ ، ج/٤٨٦٧ ، ج/٥٢٠٢ ، ج/٥٥٠٢ .

## الباب الاول

المسائل التي نطرح فيها مجلس الامن  
بمقتضى مسؤوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين

## الفصل الاول المسألة الفلسطينية

- (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة الى رئيس مجلس الأمن ؛  
والرسالة المؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة الى رئيس مجلس الأمن ؛  
(ب) الرسالة المؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم الى رئيس مجلس الأمن .

## الفرع الاول الرسائل الموجهة الى المجلس

١ - ارسل ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة رسالة مؤرخة في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ (م أ / ٥٣٩٤) يطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في " عمل عدواني خطير ارتكبته القوات المسلحة السورية " ، ويشكو من قيام عشرة جنود سوريين على الاقل في ١٦ آب (اغسطس) بالاعتداء على ثلاثة من ابناء مستعمرة الماغور الاسرائيلية في الجليل ، مما ادى الى قتل اثنين من المزارعين . و اضاف ان ذلك كان احدث حادث في سلسلة طويلة من الاعتداءات السورية على الحدود ادت الى زيادة مطردة في التوتر ، وانه ينبغي لذلك ان تدان سوريا بسبب اعمالها العربية . وارسل ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة رسالة لاحقة مؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) (م أ / ٥٣٩٦) انهى بها الى المجلس قائمة تتضمن ٩٨ حادثا قال ان النيران اطلقت فيها من جهة سوريا على الاقليم الاسرائيلي .

٢ - وشكا ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب (اغسطس) (م أ / ٥٣٩٥) ، من ان قوة اسرائيلية مكونة من حوالي خمسين عشرة سيارة مصفحة قد فتحت نيرانها في ٢٠ آب (اغسطس) على المواقع الاممية السورية من مستعمرة الدردرة الاسرائيلية الواقعة داخل المنطقة المجردة من السلاح ، وطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في " الحالة الشديدة الخطورة الناجمة عن هذه الموجة الجديدة من الاعمال العدوانية " .



## الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٥٧ - ١٠٦٣  
( ٢٣ آب (اغسطس) - ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ )  
وتقرير رئيس المراقبين

٣ - اعتمد المجلس ، في جلسته ١٠٥٧ المنعقدة في ٢٣ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ، جدول الاعمال المؤقت الذي شكلت رسالتا اسرائيل وسوريا بنديه الفرعيين ( أ ) و ( ب ) على التوالي . وبعد ذلك دعي مثالا اسرائيل وسوريا الى المجلس الى طاولة المجلس .

٤ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فالح الب المجلس باتخاذ تدابير سريعة عاجزة بشأن غرق سوريا المستمر لاتفاقية الهدنة وميثاق الام المتحدة . وقال ان الظروف المعيشية بالاعتداء على المزارعين الاسرائيليين في المافور تشير الى انه عمل استفزازي مبني يتصل باتهامات لاصحة لها من ان الجيش الاسرائيلي يحشد قواته لمهاجمة سوريا . وذكر ان سياسة ضبط النفس التي تنهجها حكومته ازاء الاعتداءات والاعمال الاستفزازية مرت بامتحان قاس في الفترة الاولى التي سبقت عواصف الاسابيع الماضي . واضاف ان حكومته ، رغم عزمها على ابقاء الهدوء منيما على العدو ، لا يسمحها الا ان تلتزم امام شعبها بتأمين سلامة تلك العدو وحماية ارواح مواطنيها . وختم كلامه قائلا ان المحافظة على الاستقرار النسبي القائم في ظل احكام اتفاقية الهدنة يقتضي المجلس ان يشجع مسلك الحكومة السورية بشدة وان ينذر بوجود الكف عنه .

٥ - واعلن الممثل السوري ان حكومته كانت تفضل ان تتم تسوية المصاعب الناجمة عن تنفيذ اتفاقية الهدنة السورية الاسرائيلية على يد الهيئة المنشأة خصيصا لذلك الغرض ، الا وهي لجنة الهدنة المشتركة ، بيد ان الوفد الاسرائيلي رفض الاشتراك في اعمال تلك الهيئة منذ عام ١٩٥١ . واراد ف قائلا ان مجلس الامن انما ينظر في الحالة القائمة تحت ضغط تلميحات اسرائيل بانها ستشن هجوما واسخ النطاق اذا لم يوافق المجلس على ماالبها وذلك بادانة سوريا . واعلن ان السلطات السورية لم تكن مسؤولة عن قتل المزارعين الاسرائيليين . واضاف ان طبيعة الارض في المنطقة تجعل من المستحيل على الجنود السوريين القيام بهذا الاعتداء . ونفى ان تكون اسرائيل هي الضحية ، ثم اعطى تفصيلات عن الاعتداءات الاغيرة على سوريا . واتهم اسرائيل بالقيام بحشد قوات ضخمة في " المناطق الدفاعية " وفي المنطقة المجردة من السلاح ، مما يتنافى مع اتفاقية الهدنة . واعلن ان اسرائيل قد غرقت عمدا احكام اتفاقية الهدنة المتعلقة بالمنطقة المجردة من السلاح .

٦ - واستعرض رئيس المراقبين ، في تقرير مؤرخ في ٢٣ آب ( اغسطس ) ( م أ / ٥٤٠١ ) والتصويب ( ١ ) وفي اضافات لاحقة ( م أ / ٥٤٠١ / الاضافات ١ - ٤ ) ، الحالة القائمة على امتداد خط الهدنة الفاصل بين سوريا واسرائيل . وتناول التقرير الاعداد التي ادت الى التوتر القائم ،

كما تناولت حادثة الماغور ، وتبادل إطلاق النيران في منطقة الدردرة ، والتطورات اللاحقة . واقترح رئيس المراقبين اتخاذ بعض التدابير لاحتلال الهدوء في المنطقة .

٧ - وذكر رئيس المراقبين ان مسألة استغلال الاراضي في المنطقة المبردة من السلاح التي انشئت بمقتضى الفقرة ٥ من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة الحامية المصقودة بين سوريا واسرائيل كانت سبب الخلاف في الماضي . واضاف ان كلا الطرفين قد وافقا مبدئيا في السابق على تعيين حدود لاستغلال الاراضي في القطاع الجنوبي من المنطقة المبردة من السلاح ، فبسر انه كان ثمة شيء من الاختلاف في الرأي بشأن مدة الحالة الراعنة وكيفية تخصيص بعض قطاع الارض .

٨ - اما فيما يتعلق بحادثة الماغور ، فقد ذكر رئيس المراقبين ان مراقبي الامم المتحدة العسكريين شاهدوا عشرة مواقع كمائن مختلفة ، وبعض الطلقات الفارغة ، وآثارا متجسمة من نهر الاردن الى مواقع الكماين وآثارا عائدة صوب النهر . واضاف ان المندوب السوري للمجنةة الهدنة المشتركة ورئيس مجلس الوزراء السوري قد نفيا ان يكون للسوريين يد في الحادث .

٩ - وتناول رئيس المراقبين موضوع الشكوى السورية ( م أ / ٥٣٦٥ ) ، اي مسألة تبادل إطلاق النار في القطاع الاوسط من المنطقة المبردة من السلاح في ٢٠ آب ( اغسطس ) ، فذكر ان مراقبي الامم المتحدة قد شاهدوا حقولا محروقة في خمسة اماكن في سوريا كما اخبروا ، بعد تكرار إطلاق النيران ، بوجود ناقلة جنود مصفحة في " المنطقة الدفاعية " الاسرائيلية ، الامر الذي يشكل عرقا لاتفاقية الهدنة الحامية . وقال ان المراقبين قد شاهدوا ، في الجانب الاسرائيلي ، جرافة محامة . ويجري تصميم النصوص الكاملة للتحقيقات في الشكويين الاسرائيلية والسورية الموجهتين الى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة والمتعلقتين بالحادثة في اغافتين ملعتين بالتقرير ( م أ / ٥٤٠١ / ٢ و ٣ ) ، وتضمنت اضافة اخرى ( م أ / ٥٤٠١ / ٤ ) الاضافة ٤ ) نصوص بيانات مراقبي الامم المتحدة الحاصلين آنذاك في مراكز المراقبة ، ويتبين منها انهم لم يتمكنوا من التحقق من الجهة التي بادأت بإطلاق النار . وقد وردت ، فيما بعد ، شكاوى اسرائيلية بشأن إطلاق النار من المواقع العسكرية السورية .

١٠ - ثم استعرض رئيس المراقبين التدابير المتخذة او التي اقترعها هو لتخفيف التوتر لاحتلال الهدوء في المنطقة ، فذكر ان كلا الطرفين قد تعهدا بالامتناع عن إطلاق النار الا في حالة الدفاع الشرعي . وافاد انه التمس في ٢٠ آب ( اغسطس ) ١٦٦٣ تعاون الطرفين للقيام بزيارة المناطق المحددة في الفقرة الاخيرة من اتفاقية الهدنة الحامية والمسماة بـ " المناطق الدفاعية " ، وانه اعقب ذلك باقتراح وجوب القيام في الوقت نفسه بزيارة الى المنطقة المبردة من السلاح . واضاف ان كلا من سوريا واسرائيل قد اشجرتة بقبولها لاقتراحه . وأشار بعد ذلك الى ما اصدره سلفه ( الجنرال فون مورن ) في ٢٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٦٦٠ من مقررات بشأن تعيين حدود لاستغلال الاراضي في القطاع الجنوبي من المنطقة المبردة من السلاح دون السماح بصحة الحقوق الشرعية التي يطالب بها اي الطرفين في التسوية النهائية ( تقرير رئيس

المراقبين م أ / ٢٧٠٤ ، المرفق الخامس ) . وقال انه ينوى متابعة الجهود لتأمين تعاون الدافين على استئناف وضع حدود مرغية على الارض لاستبدال الاراضي في تلك المنطقة ، وكذلك في الانحاء الاخرى من القطاعين الجنوبي والوسطى من المناقاة المجردة من السلاح .

١١ — واخاف رئيس المراقبين ان مسألة استئناف عقد الاجتماعات المنتظمة للجنة الهدنة المشتركة ، في موضع جدال منذ سنوات عديدة نأرا الى اعتناق الدافين . حول اختصاص اللجنة في نأر الشكاوى المتعلقة بالمنطقة المجردة من السلاح . فان سوريا تصر على وجوب نأر الشكاوى التي قدمتها في هذا الصدد قبل اية شكاوى قدمت في تاريخ لاحق . اما اسرائيل فانهما ترفض حشور اي اجتماع تبحث فيه مثل هذه الشكاوى . وقال رئيس المراقبين انه ينوى حث الدافين على الاجتماع مجددا في إطار لجنة الهدنة المشتركة ، وان من المؤسف انهما لم يلجأ الى الاجراءات المتاحة في إطار تلك اللجنة فيالبان عقد اجتماعين عاجلين لها للنظر في شكوييهما المقدمتين في ١٩ و ٢٠ آب ( اغسطس ) . واكد كذلك على ضرورة تمتع مراقبي الامم المتحدة بعربة التنقل غير المقيدة ، ولا سيما في المنطقة المجردة من السلاح ، وأشار الى امكانية استحصال مراكز مراقبة متنقلة مؤقتة منها لوضع اية حوادث جديدة في المناقاة المجردة من السلاح .

١٢ — واخيرا ، اشار رئيس المراقبين الى ان اجراء تبادل عاجل للأسرى المعتجزين في سوريا واسرائيل من شأنه ان يساعد على تخفيف التوتر .

١٣ — واعلم الأمين العام المجلس ، في جلسته ١٠٨٨ المنعقدة في ٢٨ آب ( اغسطس ) ، ان زيارات التفتيش التي قامت بها هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في ٢٦ آب ( اغسطس ) الى المناطق الدفاعية والمناقاة المجردة من السلاح لم تأت بأى دليل على وجود حشد عسكري لدى اي الدافين يزيد عن عدد القوات العسكرية الذي تميزه اتفاقية الهدنة . وقد لقي نداء البعزال بول الداعي الى التزام وقف إطلاق النار استجابة حسنة .

١٤ — ولا هذا ، مثل المنزب ان المسألة ليست مجرد حاد حاد من حوادث الحدود ذى اثر عملي ؛ بل ان المشكلة في غاية الأورة ، ولذلك ، فان وفده يرى انه ينبغي للمجلس ان يعالجها بكل الموضوعية اللازمة ، ودون الموضوع لاى ضغط ودون اية تعمية . وقال ، مستعرضا ، بذور المسألة ، ان شمة واقعة أكيدة ، هي ان اسرائيل ، كدولة ، هي وليدة هدوان استعمارى ، بكل ما في الكلمة من معنى ، انتقل بالشعب الفلسطيني الى حالة من الهوان والبؤس . وأشار الى مصرع المزارعين الاسرائيليين ، فقال ان تحليل تقرير رئيس المراقبين لا يثبت ان السوريين مسؤولون عن حاد شالمافور . واخاف ان اسرائيل ، في اتهامها لسوريا ، انما تبني شكاوها على مجرد القرينة .

١٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فاشار الى ان المصاحب تشور على الحدود السورية الاسرائيلية مابين آونة واخرى منذ توقيع اتفاقية الهدنة الحامة . وقال ان السبب الاساسي في تلك المصاحب هو عدم توصل الدافين الى الجيش في هدنة سلمية — وان تكم —

مسلمة — وفقا لاحكام اتفاقية الهدنة . واضاف ان الادلة الواردة في تقرير رئيس المراقبين وان تكن ادلة غير مباشرة ، فان النتائج التي يمكن الوصول اليها منه واضحة ؛ كما ان التحقيق الذي قامت به الامم المتحدة لم يؤكد صحة الشكاوى السورية المتعلقة بالحوادث الواقعة في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ . وادف قائلًا ان القتل عمل محيب ، وان العدالة والنظام العام يقتضيان شجبه اشد الشجب . واشى على هيئة مراقبة الهدنة للأعمال الرائعة التي تقوم بها في المنطقة . وقال انه يتوجب كذلك تنفيذ التوصيات التي ارتآها الجنرال بول لتعزيز هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وذلك بالتعاون من الحارفين المحليين ، اذا اريد تجنب مثل هذه الحوادث في المستقبل .

١٦ — وفي الجلسة ١٠٥٩ المنعقدة في ٢٨ آب (اغسطس) ، تكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان على الجنرال بول ان يصل ، بالتعاون مع الحارفين المحليين ، الى التدابير الرامية الى تدسين الحالة ، وانه يفهم من رسالة رئيس المراقبين الى الامين العام ان الجنرال بول انما يحلم الامين العام ، كما ان هذا بدوره يحلم المجلس ، بالمسائل التي بعثها رئيس المراقبين مباشرة مع الحكومتين المصنيتين . واستدار قائلًا ان رئيس المراقبين معني ، وعليه ان يكون معنيا اساسا ، بتأمين التعاون الانتخابي للحارفين واقامة علاقات صحيحة مبنية على الثقة والانسجام .

١٧ — وبعد ذلك لفت ممثل اسرائيل انظار اعضاء المجلس الى مناطق المناقاة المجردة من السلاح الذي كان الوفد الاسرائيلي قد قدمه الى المجلس . وقال ان المخطاط يبين ان هنالك ثلاثة مواقع عسكرية سورية لا يزيد بعدد ما على حوالي ٢٠٠٠ يارد عن مستعمرة الماغور ويمكن من خلالها مراقبة تحركات المستوطنين باستمرار .

١٨ — واعترض الممثل السوري على صحة مخطاط المناقاة الذي وزعه الوفد الاسرائيلي . وقال ان الخريطة المرفقة بتقرير الجنرال بول هي الخريطة الوعيدة التي يمكن ان تكون لها اية قيمة اثباتية . واضاف ان في التقرير عناصر قد ينسب اليها اسرائيل . كما انه لا يمكن من الناحية الاخرى ، كما تبين من هذا التقرير ، التأكيد دون تردد على ان سوريا مسؤولة عن قتل هذين المزارعين . وأشار الى ان النار قد اطلقت من المناقاة المجردة من السلاح ، وان اسرائيل هي التي انشأت مواقع معصنة في نقاط مختلفة من المناقاة . وبين انه كان ينبغي ، على اية حال ، تقديم المسألة المحروضة على المجلس الى لجنة الهدنة المشتركة وفقا لاحكام المادة السابقة من اتفاقية الهدنة المحقودة بين سوريا واسرائيل ؛ كما وينبغي تأكيد سلطة واعتماد تلك اللجنة . واضاف ان مقسطة اسرائيل للجنة قد شل نشاطاتها تماما ؛ والا مر لا يقتصر على ان هذه اللجنة لم تستطع القيام بمهمتها ، بل ان حالة المناقاة المجردة من السلاح تضررت كثيرا ، وتضرر حالة المنطقة المجردة من السلاح معناه ان التوازن الذي اوجدته اتفاقية الهدنة السورية الاسرائيلية قد اختل كل الاعتلال . وذكر ان ذلك التوازن يقوم على مبدئين اساسيين : اولها ان يشمر كل طرف بالا من داخل حدود اقليمه ؛ وثانيهما ، ان اتفاقية الهدنة قد وقعت لاسباب عسكرية لا سياسية .

١٦ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان وفده يرى بأن الادلة غير المباشرة تكون قرينة قوية جدا على ان الاعتداء الذي وقع في الماغور صدر من الاقليم السوري . واخاف انه لا يشك مطلقا في ان السلطات السورية ، عندما تستعرض الوقائع الواردة في تقرير رئيس المراقبين ، ستقوم بأدق التعريبات وذلك اما لا قناع نفسها بانه ليس ثمة ما يبرر هذه النتيجة رغم كل الوقائع ، او لمعاسية العناصر غير المسؤولة التي سمعت بحادث تلك الفاجعة . وتدارق الى الشكوى السورية ، فقال ان حكومته تأسف لجميع الحوادث ولجميع تبادلات اطلاق النار ، التي تشكل عرقا لاتفاقية الهدنة . واستدرك قائلا انه من الصعب جدا توجيه اللوم الى طرف او آخر في امثال هذه الحالات . واثنى على التدابير التي اتخذها واقترحها رئيس المراقبين ، واعرب عن امله في امكانية ايجاد وسيلة ملائمة لاجهزة العملية - ولا سيما لجنة الهدنة المشتركة - الى نشاطها وتمكينها من القيام بالمهمة المسندة اليها .

٢٠ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال انه ينبغي نثار الشكوكين المتقدمين الى المجلس من اسرائيل وسوريا في الاطار العام للمسألة الفلسطينية . وذكر ان التقرير الذي قدمته هيئة الاصل المتحدة لمراقبة الهدنة قد اثبت بما لا يدع مجالا للشك ان عادثة الماغور قد وقعت داخل الاقليم الاسرائيلي ، وان المعتدين قد انسحبوا في اتجاه نهر الاردن . وتدارق الى الشكوى السورية ، فقال ان تقرير الجنرال بول ، بالرغم من كونه لا يغلي الى نتيجة قاطعة ، يوضح ان الطرفين مسؤولان عن حوادث الاخلال بالسلم . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي اعياء لجنة الهدنة المشتركة الى نشاطها وان يدعى الطرفان الى التعاون مع هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة على تنفيذ التدابير المقترحة .

٢١ - وفي الجلسة ١٠٦٠ المنعقدة في ٢٦ آب ( اغسطس ) ، تكلم ممثل فرنسا ، فقال ان المشاكل الناشئة في ذلك الجزء من العالم تدل على ان اتفاقيات الهدنة ليست سهلة التطبيق بين دول تبذوا اهدافها السياسية غير قابلة للتوفيق ؛ ولكن تناظر تلك الاهداف لا يمكن ان يبرر بأية صورة من الصور تهديدات اي طرف بالاقتصاص بنفسه . واخاف ان النتائج التي وصل اليها مراقبو الامم المتحدة لا تكاد تدع حجة الى البعث في البعث في المسؤولية عن عدوان الماغور . وقال ان التحقيق ، من الناحية الاخرى ، لم يأت بأي دليل يتيح معرفة البادئ باطلاق النار في حادثثة الدردرة . وخلص الى القول بأنه يمكن بوجه عام الموافقة على مقترحات الجنرال بول ، وانه من المفيد ان يحلم الامين العام المجلس فيما بعد بالتقدم الذي اعرضه رئيس المراقبين في هذا الصدد .

٢٢ - وتكلم ممثل غانا ، فقال ان تقرير الجنرال بول لا يدع مجالا للشك في ان واقعتي القتل في مستعمرة الماغور ارتكبهما اشخاص عبروا المنطقة المجردة من السلاح ، بيد ان الشكوى السورية لم تؤيد ما تحقيقات مراقبي الامم المتحدة . واخاف قائلا ان حكومة غانا تؤيد جميع التدابير التي اتخذتها هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، كما انها ستعني باستمرار بتوطيد السلم في الشرق الاوسط . وبين ان كل جهد يرمي الى توطيد السلم والاستقرار في الشرق الاوسط ينبغي ان يستند الى قبول وجود اسرائيل كدولة . ومنه فقال ان الاعتراف الدقيق للسلامة الاقليمية

للبلدان المجاورة لا بد وان يحزز احتمالات السلم في المنطقة . وأشار ، في هذا الصدد ، الى ان رئيس غانا قد نادى بتعيين حدود دولة اسرائيل بصورة دائمة بغية القضاء على احد اسباب الاحتكاك في المنطقة .

٢٣ — وتكلم ممثل الفيليبين ، فذكر ان الادلة التي جمعها محققو الامم المتحدة فيما يتعلق بحادثة الماغور ، والتي وردت في تقرير الجنرال بول ، تشير الى قتل متعمد ينبغي شجبه كما تشجب افعال القتل المتعمد الاخرى . و اضاف ان تقرير الجنرال بول لم يخلص الى نتيجة قاطعة بشأن الشكوى السورية عن اعتداء اسرائيلي وقع في الجزء الاوسط من المنطقة المجردة من السلاح ، بيد ان وفده يحيط علما بالاضرار التي المت بالقرى السورية ، كما جاء في تقرير رئيس المراقبين ، ومضى يقول بأن تخفيف حدة التوتر على الحدود الاسرائيلية السورية لا يتوقف فقط على شجب الافعال المنكرة ، بل بالاخرى على تقيد الطرفين التام باتفاقية الهدنة ، ولذلك فان وفده يؤيد التدابير التي اقترحتها الجنرال بول .

٢٤ — وتكلم ممثل الصين ، فذكر ان مراقبي الامم المتحدة قد عثروا على ادلة مادية في مكان حادثة الماغور تشير الى ان الفاعلين قد اتوا من جهة نهر الاردن وعادوا في اتجاهه . بيد ان المصاعب القائمة بين اسرائيل وسوريا تكمن اساسا في عدم تقيد الطرفين التام بشروط اتفاقية الهدنة . واعرب عن امله في ان يتعاون الطرفان تعاونا تاما مع رئيس المراقبين .

٢٥ — ووجه الرئيس ، في الجلسة ذاتها ، نظر المجلس الى مشروع القرار التالي الذي اشتركت في تقديمه كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ( م / ٥٤٠٧ ) :

” ان مجلس الامن ،

” وقد استمع الى بياني ممثلي اسرائيل والجمهورية العربية السورية ،

” وان يأخذ بحين الاعتبار تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٤ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ،

١ — يشجب القتل الطائش الذي اودى بمواطنين اسرائيليين في الماغور بالاقليم الاسرائيلي في ١٩ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ؛

٢ — ويلفت نظر الجمهورية العربية السورية الى قيام الدليل في تقرير الامين العام على ان اولئك المسؤولين عن واقعتي القتل هم كما بيد و جماعة مسلحة دخلت الاقليم الاسرائيلي من جهة نهر الاردن ثم غادرته في الجهة ذاتها ؛

٣ — ويلاحظ مع الارتياح ان تقرير الامين العام يشير الى انه ، رغم حصول تبادل اطلاق النار ، لم يحصل اي تفاهم بالقوة في المنطقة المجردة من السلاح في ٢٠ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ؛

٤ — ويناشد الطرفان ان يتحاورا في ابراء تبادل سريع للأسرى وفقا للأقتراح  
الوارد في النبذة ٩٤ من تقرير الأمين العام ؛

٥ — ويلاحظ من تقرير الأمين العام ان رئيس المراقبين في هيئة الأمم المتحدة  
لمراقبة الهدنة قد اقترح على الطرفين السعنيين بعض التدابير الرامية الى تخفيف التوتر  
واحلال الهدوء في المنطقة ؛

٦ — ويدعو الطرفان الى امداد رئيس المراقبين بكل تعاون ممكن في سبيل  
تحقيق هذه النهاية تمشيا مع اتفاقية الهدنة العامة ؛

٧ — ويلتزم من الأمين العام اعلام مجلس الأمن ، في موعد اقضاه ٣١ كانون  
الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، عن التقدم المعزز فيما يتعلق بالتدابير التي اقترعتها  
رئيس المراقبين .

٢٦ — وبين ممثل الولايات المتحدة ان مشروع القرار يحالج المنصرين الرئيسيين في  
المشكلة المحروضة على المجلس ، ان المعاداة التي ينظر فيها المجلس عاليا من جهة ، واجهزة  
الأم المتحدة وتعاون الطرفان مع تلك الواجهة ، الذي يتوقف عليه سلم المناقشة الى حد كبير ،  
من جهة اخرى .

٢٧ — وتكلم ممثل المغرب ، فقال انه يبدو ان الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار  
انما تستندان الى افتراضات يدالب اليها ان نسلم بصحتها ، في حين ان من الجائز ان قتل  
المزارعين الاسرائيليين كان نتيجة خطأ لا اعتداء عقيقي . وذكر ان ادانة الجمهورية العربية  
السورية في هذه المسألة ، ولو بصورة غير مباشرة ، دون توفر الادلة الكافية ، معناه اعطاء قيمة زائدة  
عن الحد لوجهة النار الاسرائيلية . ولذلك اقترح الممثل ان يؤجل المجلس الاقتراح على مشروع  
القرار المشترك لاعطاء الطرفان فرصة التفكير في المسألة وتقرير موقفهما بصورة نهائية .

٢٨ — وفي الجلسة ١٠٦١ المنعقدة في ٣٠ آب ( اغسطس ) ، ذكر ممثل فينيزويلا ان  
قتل مزارعين اسرائيليين في الاقليم الاسرائيلي امر قد ثبت جليا ، وانه بالرغم من ان تقرير الجنرال  
بول لا ينسب فعل القتل الى السوريين رسميا ، فانه يبدو ان القاتلين قد دخلوا الاقليم الاسرائيلي  
من حدود نهر الاردن . وأشار الى الشكوى السورية فقال ان وفده يسرى ان المعلومات المتوفرة  
لا تبدي مؤيدة للاتهام السوري ، بيد ان من الجلي ان الوقائع التي ينظر فيها المجلس ليست الا  
نتيجة للحالة السائدة في المنطقة .

٢٩ — وتكلم رئيس المجلس بوصفه ممثلا للنرويج ، فذكر انه قد ثبت جليا ، بناء على الادلة  
التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، بان المواطنين الاسرائيليين قد قتلوا داخل  
الاقليم الاسرائيلي وان الفاعلين قد قتلوا من الاقليم السوري وحادا اليه . وقال انه من الصعب  
اصدار حكم قاطع بشأن الشكوى السورية في ضوء الادلة المتوفرة . و اضاف ان من حق المجلس وواجبه

ان يتطلع الى الامام في محاولة منه ليمنح مقدما وقوع عوادم مماثلة ويخلق جوًا أكثر سلمية في المنطقة . وايد الممثل التدابير التي اقترحها الجنرال بول ؛ ورأى انه من المفيد ، كخطوة أولى نحو تخفيف حدة التوتر ، ان يصار الى تبادل الاسرى بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية . وختم كلامه بقوله ان الوفد النرويجي سيقترح بتأييد مشروع القرار المشترك ، مشيراً الى ان اهم الاحكام الواردة فيه هي تلك التي تهدف الى الانتفاع التام بأجهزة الامم المتحدة وتمهيد السبيل لتحسين العلاقات بين الطرفين .

٣٠ - وعلق الممثل السوري على مشروع القرار المشترك ، فذكر ان مراقبي الامم المتحدة الذين حققوا في عادية الماغور لم يدخلوا قط اثناء التحقيق المنطقة المجرمة من السلاح ؛ وعلى ذلك فلا يمكن اثبات النظرية القائلة بأن الفعل المزعوم قد ارتكبه سوريون اجتازوا المنطقة المجرمة من السلاح . و اضاف ان احكام اتفاقية الهدنة لا تجيز مرابطة اية قوات عسكرية في المنطقة المجرمة من السلاح . بيد ان الفقرة ٣ من مشروع القرار قد اعترفت ، بنصها على انه لم يحصل اى تظاهر هام بالقوة ، بوجود بعض التظاهر بالقوة ، وهو امر محذور على كل حال ؛ وعلى ذلك فان مشروع القرار ، والظروف هذه ، ليس صحيحا .

٣١ - وفي الجلسة ١٠٦٢ المنعقدة في ٣٠ آب ( اغسطس ) ، اقترح ممثل المغرب عدداً من التعديلات ( ١ / أ / ٥٤١٠ ) والتنقيح ( ١ ) لمشروع القرار المشترك الذي قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة ( ١ / أ / ٥٤٠٧ ) ، فيما يلي بيانها : ( ١ ) الاستحاضة عن الفقرة ١ من المناق بال نص التالي : " يأسف لموت شخصين في الماغور في ١٩ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ " ؛ ( ٢ ) وحذف الفقرة ٢ من المناق ؛ ( ٣ ) والاستحاضة عن الفقرة ٣ من المناق بالنص التالي : " وان يلاحظ مع الاسف ان تقرير رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة يذكر وجود ناقلة جنود مصفحة في المنطقة الدفاعية الاسرائيلية خلافاً لاحكام اتفاقية الهدنة العامة " ؛ ( ٤ ) و اضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ٦ من المناق فيما يلي نصها : " يلاحظ مع الاسف ان اسرائيل لم تتعاون منذ عام ١٩٥١ مع لجنة الهدنة المشتركة السورية - الاسرائيلية وفقاً لاحكام اتفاقية الهدنة العامة المصنوعة بين سوريا واسرائيل . " وبين الممثل ان الوفد المغربي يقترح حذف الفقرة ٢ من المناق لانه يرى ان مضمونها لا يقوم على اساس صحيح نظراً الى اختلاف الآراء بشأن الادلة الواردة في تقرير الامين العام والى ان من الجلي ان الوقائع المصرونة في التقرير تثبت ان مراقبي الامم المتحدة لم يدخلوا المنطقة المجرمة من السلاح طيلة مدة التحقيق . وقال ان الوفد المغربي يرى كذلك ان القرار ينبغي ان يشير الى ان تقرير رئيس المراقبين يذكر وجود ناقلة جنود مصفحة في المنطقة الدفاعية الاسرائيلية وان اسرائيل لم تتعاون منذ عام ١٩٥١ مع لجنة الهدنة المشتركة السورية - الاسرائيلية .

٣٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فذكر ان التعليل الدقيق لتقرير رئيس المراقبين يظهر على انه لا يقدم الدليل المقنع الكافي على مسؤولية سوريا عن قتل



المواطنين الاسرائيليين . واذاف ان التقرير يتضمن افتراضات وتكهنات وبحضر الاستنتاجات ، ولكن الافتراضات لا تحل محل الوقائع . وادف قائلا انه لا يمكن بحث النزاع الاسرائيلي - السوري بمعزل عن افعال معينة تقوم بها اسرائيل تجاه البلدان العربية . فحوادث الحدود تنشأ عن انتهاكات اتفاقية الهدنة ؛ ويصحب القضاء على الحوادث الفردية دون تسوية الحالة العامة في المنطقة . اما فيما يتعلق بمشروع القرار المشترك فقد رأى الوفد السوفياتي انه يتضمن اتهامات متحيزة ضد سوريا لا تدعمها الوقائع . ومضى الممثل السوفياتي قائلا انه يبدو ان مثلي بـ... البلدان قد رأوا في الوقت ذاته ، الفرصة سانحة لجعل المناقشة الجارية في المجلس غاية بعد ذاتها وذلك لاثارة المشاعر في المنطقة . وتطرق الى التمديلات المغربية ، فقال انها تتسم بالمنطقية وتتسم بطابع بناء . وختم كلامه قائلا ان المجلس يمكنه وينبغي له ، مع مراعاة تلك التمديلات ، ان يتخذ قرارا يساعد حقا على تخفيف التوتر في المنطقة .

٣٣ - وعلق ممثل اسرائيل على التمديلات المغربية فقال انه بالنظر الى الادلة المتوفرة عن واقعتي القتل في الماغور ، فسـ... يكون من المؤسف ان لا يشجب مشروع القرار بحجارات واضحة الفعل الذي ارتكب هناك عمدا . ومضى يقول ان تقرير رئيس المراقبين قد اثبت جرم سوريا في قتل المزارعين الاسرائيليين . وذكر انه ربما امكن الغلو من الادلة المتوفرة الى ان مركبة شرواية اسرائيلية دخلت المنطقة المجردة من السلاح فترة وبهيزة اثناء تبادل اطلاق النار ، ولكن الاقتراح المغربي الذي يقضي بأن يعطل مشروع القرار طالما بوجود مركبة عسكرية اسرائيلية لا يمكن ان يستند الى واقع . واذاف ان تفسير اسرائيل لاحكام اتفاقية الهدنة العامة ينطلق من ان كل ما يتعلق بنشاطات تعدت داخل المناطق المجردة من السلاح لا يهم الا اسرائيل ولجنة الهدنة المشتركة . ومضى يقول ان سوريا تريد ان تحصل عن طريق اللجنة على حق الرقابة على هذه المناطق ، وهو امر ليست اسرائيل على استعداد للاعتراف به . وختم كلامه قائلا ان هذا هو السبب الذي من اجله ترى اسرائيل ان لجنة الهدنة ليست مختصة بالنظر بالمسائل التي لا تتعلق الابهذه المناطق .

٣٤ - وفي الجلسة ١٠٦٣ المنعقدة في ٣ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ ، أعلن ممثل المغرب انه لا يستطيع التسليم ، بناء على تقرير رئيس المراقبين بأن الآثار ، التي تبذرواها الدليل الاساسي في الاتهام ، هي بكلفتها الآثار التي يزعم انه خلفتها . جماعة مسلحة قدمت من جهة نهر الاردن . وأشار الى ان التحقيق لم يجر في وقت وقوع الحادثة ، ولذلك فانه يرى انه لم يقم اي دليل قاطع يلقي بالمسؤولية المباشرة على السوريين في مقتل الشخصيين الاسرائيليين .

٣٥ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان اول تمديلين من التمديلات المغربية يخيران معنى مشروع القرار ويخلان بتوازنه بصورة معسوسة . واذاف انها يخلان الاشارة الى الوقائع المحيطة بحادثة الماغور ، وان اعتمادهما يؤدي الى اهمال القرار للشكوى الاولى المعروضة على المجلس . وقال ايضا ان وفد الولايات المتحدة لا يسعه كذلك تأييد التمديل المغربي الثالث وذلك لانه بالرغم من تبادل اطلاق النار في ٢٠ آب ( اغسطس ) ، فانه لم يعصل كـ...

ادعي ، تظاهر هام بالقوة في المنطقة المجردة من السلاح . وذكر ، فيما يتعلق بالتحدّي —  
الرابع ، ان الولايات المتحدة لا ترى ان المجلس يسهل مهمة رئيس المراقبين بتعرضه لنقطة واحدة  
فقط من الاقتراحات التي تقدم بها ، الا وهي اعادة لجنة الهدنة المشتركة الى نشاطها .

٣٦ — و أعلن ممثل المملكة المتحدة ان وفده لا يرى ما يبرر التحدي لـ المراقبين — الاول  
والثاني . وذكر ان القتل ، كما ذكر بعض اعضاء المجلس ، عمل يستوجب الشجب . ومضى قائلاً ان  
مجرد النص على ان المجلس يأسف لهذا الحادث لا يكفي . واضاف انه على الرغم من ان تقرير  
رئيس المراقبين لا يستخلص اية نتيجة من الوقائع المثبتة الا ان الادلة غير المباشرة تشير بقوة الى  
بعض النتائج ، ولذلك فان من الصواب لفت نظر حكومة الجمهورية العربية السورية الى الادلة  
الواردة في التقرير . وت ارق الى التحدي الثالث ، فرأى انه من الخطأ الاستحاضة عن فقرة تلمس  
بمجموع الشكوى السورية بفقرة قد يكون لها مسوغها بعد ذاتها ولكنها لا تتناول الا حادثاً خاصاً  
وتقع مع جملة من عوالت تبادل اطلاق النار لم تتقرر المسؤولية عنها بوضوح . وعلق على التحدي —  
الاخير الذي قدمه الممثل المغربي ، فقال ان رئيس المراقبين قد اشار الى اعادة لجنة الهدنة  
المشتركة الى نشاطها بين التدابير التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ اتفاقية الهدنة العامة تنفيذاً تام واكمال .

٣٧ — وتكلم الممثل السوري فقال ان من المؤسف ان يعول مجلس الامن الى هيئة  
قضائية تصدر قراراً قانونياً في قضية معينة ؛ وبين ان مجلس الامن هيئة سياسية من هيئات الامم  
المتحدة ، وان معاملة اعطائه اختصاصات قضائية لا تتفق ومركزه كأعلى هيئة معنية بشؤون السلم  
والامن الدوليين . واضاف ان مثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد التيا في الميزان  
بمجموع ثقل البلدين اللذين يمثلانها لا ضعف موقف الحكومة السورية بقولهم — ان  
السوريين قد قتلوا الاسرائيليين ؛ ولكن الادلة التي قد ماها لا تستند الى اساس ، وفي امكانه  
ان يطلب الى المجلس الامر باجراء تحقيق جديد في هذا الصدد . ولفت الممثل السوري بعد  
ذلك نثار المجلس الى قرارات مجلس الامن المتخذة في ١٨ أيار ( مايو ) ١٩٥١ ( ٢ / ١٥٧ ) ،  
و ١٩ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٦ ( ١٢ / ٣٥٣٨ ) ، و ١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٢ ( ١٦ / ٥١١١ ) .  
واشار الى ان الفقرة ٦ من نطاق القرار الاخير تطلب " التزام المراعاة الدقيقة للمادة الخامسة من  
اتفاقية الهدنة العامة " ، التي تنص على اقصاء القوات المسلحة من المنطقة المجردة من السلاح .  
وختم كلامه قائلاً ان هذه القرارات قرارات متزنة كان ينبغي ان يشار اليها في مشروع القرار .

القرار المتخذ بشأن التحديلات المغربية ومشروع القرار المشترك : لم تعتمد التحديلات  
التي اقترحها المغرب ( ١٠ / ٥٤١٠ / التنيح ١ ) ، ان نالت صوتين ( اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية والمغرب ) مقابل لا شيء وامتناع ٩ أعضاء عن الاقتراع . ورغم مشروع القرار  
المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ( ١٢ / ٥٤٠٧ ) ان نال ٨ أصوات مقابل صوتين ( اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمغرب ) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع ( فينيزويلا )  
وكان الرفض لصدور احد الصوتين المعارضين عن احد اعضاء المجلس الدائمين .

٣٨ — وتكلم ممثل المغرب ، فذكر انه بالنظر الى ان مجلس الامن لم يوافق على اقتراح الاتحاد السوفياتي في هذا الشأن قد أتى في الوقت اللازم تماما لان قرارا كالقرار الذي عرض على المجلس ما كان ليحل المشكلة ذاتها ولا الحالة الشديدة التوتر القائمة في المناقشة . واضاف ان حالة التوتر وعدم الاستقرار القائمة على امتداد الخط الفاصل ناجمة الى حد كبير عن رفض اسرائيل الامتثال للالتزامات التي ترتبها عليها اتفاقية الهدنة العامة ، ولا سيما التزام الاشتراك في اعمال لجنة الهدنة المشتركة . وخلص قائلاً الى انه يرى من المفيد ان يلتزم من الامين العام ان يبالى الى رئيس المراقبين تقديم تقرير مفصل وقائعي غير سياسي عن الحالة السائدة ، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات الهدنة على امتداد الخط الفاصل وفي جميع المناطق المهددة من السلاح وكذلك فيما يتعلق باحترام الاطراف المعنيين لاحكام تلك الاتفاقيات .

٣٩ — ورد الامين العام قائلاً انه اذا لم يحضر المجلس على ذلك ، فانه سيطلب السلي الجنرال بول وضع تقرير من هذا النوع . واضاف انه بالنظر الى ما يتالبه اعداء هذا التقرير من وقت طويل ، فانه لا يتمكن من ان يعد بتقديمه في اقل من شهرين .

٤٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه لما يؤسف له ان يحجز المجلس في هذه المرة عن الوصول الى اي قرار ينال موافقة جميع اعضاءه رغم الحمل المستقر السابق الذي يمكن المجلس بمقتضاه من اتخاذ قرارات مقبولة لدى الطرفين في المسائل المعروضة عليه . وكسر معارضة وفده للاتهامات المفروضة الموجهة ضد احد الطرفين ، فذكر ان الاتهامات الموجهة ضد سوريا لا تستند الى وقائع ثابتة لانزاع فيها ، وان ذلك كان السبب الذي حدا بوفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى ان يعلن ان مشروع القرار غير مقبول وان يؤيد جهود المغرب الرامية الى ايجاد قرار مقبول لكلا الطرفين اللذين لجأ الى مجلس الامن . وادف قائلاً ان الدول الغربية لم تظهر اية رغبة في تغيير موقفها بغية الوصول الى قرار مقبول . وقال ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد اقترح ضد مشروع قرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة من اجل الدفاع عن مصالح العدالة ولمنع اتخاذ تدبير ضد الحرب . وذكر ان قرارا كهذا القرار لا يقوم على اساس لا يمكن ، فيما لو اقر ، ان يؤدي الا الى الهاب المشاعر وزيادة تفاقم الحالة في المناقشة . واستدرك قائلاً ان الوفد السوفياتي يرى ان مناقشة المجلس للمسألة كانت ذات اهمية كبيرة وانها استرعت انظار الرأي العام العالمي .

٤١ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان عدم اعتماد مشروع القرار بسبب استخدام حق النقض لا ينتقرباً الى حال من الاعمال من قيمة الحكم الذي اصدرته اقلية المجلس في الشكويين المعروضتين عليه . واضاف ان مجلس الامن يقوم منذ امد طويل بمهمة صيانة السلم في المناقشة ، فان حال النقض السوفياتي دون قيام المجلس بدوره فان ذلك لن يؤدي الا الى الاضرار بمصالح السلم في المناقشة . وادف قائلاً انه بالرغم من استخدام حق النقض ، فانه لا يزال

يترتب على سوريا واسرائيل فضلا عن الاطراف الآخرين في اتفاقية الهدنة التزام رسمي بمد يد التعاون الى الجنرال بول في جهود الرامية الى تأمين السلم في المنطقة . ومضى قائلاً انه ليس شمة من شك في ان رغبة اقلية اعضاء المجلس هي ان تمنح سوريا واسرائيل تعاونهما التام للجنرال بول في تنفيذ المقترحات التي وضعتها لتقوية هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة . وعلق على الاقتراح المغربي الرامي الى قيام رئيس المراقبين بتقديم تقرير ، فقال ان وفده لم تسنح له فرصة الاطلاع على نص الاقتراح او دراسته ، ولذلك فانه لا يرى ان المجلس ملزم بأى شكل من الاشكال بالاقتراح المغربي والبيان المفيد الذي ادلى به الامين العام في هذا الشأن .

٤٢ — وذكر ممثل اسرائيل انه لا يمكن لاي نقض ان يصور الوقائع الواردة في تقرير الامين العام او ان يقلل من اهمية مشروع القرار الثنائي الذي ايدته اقلية اعضاء المجلس الساحقة . وختم كلامه قائلاً ان حكومته تعتبر ان المجلس قد اثبت صحة شكواها وادان سوريا ادبياً .

٤٣ — وتكلم ممثل سوريا ، فذكر ان بلده لم يدن ادبياً ولا مادياً ، لان مشروع القرار لم تؤيده الاقلية اللازمة في المجلس . وقال انه يفهم الاسباب التي دعت الاتحاد السوفياتي الى استخدام حق النقض . و اضاف ان سوريا ليست مستعدة فحسب للتعاون مع الامين العام في كل الشؤون المتعلقة بالتدابير التي اقترعها رئيس المراقبين ، بل انها مستعدة كذلك للدفاع عن قضيتها امام لجنة الهدنة المشتركة .

٤٤ — وعلق ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيان ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده يحلق اهمية كبرى على آراء البلدان الحربية في تلك المسألة . ولفت نظر ممثل الولايات المتحدة الى ان المغرب ، بالإضافة الى الاتحاد السوفياتي ، قد اقترح ضد مشروع القرار ، كما ان ممثل فينيزويلا قد امتنع عن الاقتراح . وختم كلامه قائلاً ان الوفد السوفياتي يرى من اللازم التأكيد على الحاجة الى المراعاة التامة لاتفاقية الهدنة وعلى اهمية البيان الذي ادلى به الامين العام بشأن تقديم التقرير .

### الفرع الثالث

#### الرسائل الاخرى الموجهة الى المجلس

٤٥ — وجه الممثل الدائم للجمهورية العربية المتحدة رسالة الى رئيس مجلس الامن مؤرخة في ٢٨ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( أ / ٥٤٠٥ و أ / ٥٤٠٥ / التصويب ١ ) اعال بها نص القرار الذي اتخذته لجنة الهدنة المشتركة المصرية - الاسرائيلية في ٥ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ، والذي يدين اسرائيل لغرقها الاقليم الجوي للجمهورية العربية المتحدة في ٢٣ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ، وكذلك نص بيان رئيس اللجنة المذكورة . وقد اثبتت اللجنة المشتركة في ذلك القرار ان عدة طائرات اسرائيلية قد دخلت الاقليم الجوي للجمهورية العربية المتحدة واشتبكت في معركة مع طائرات الجمهورية العربية المتحدة ، وقررت ان هذا العمل العدائي يشكل غرقاً خطيراً لاتفاقية الهدنة الخاصة .

٤٦ - وارسل الممثل الدائم للصراق الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٩ آب ( اغسطس ) ( م أ / ٦ + ٥٤ ) اعرب فيها ، بمناسبة مناقشة المجلس للشكويين الاسرائيلية والسورية ، عن قلق حكومته من التهديدات الموجهة الى السلم في المنطقة والناجمة عن شروع اسرائيل في ضم المنطقة المجردة من السلاح غرقا لاتفاقية الهدنة . وقد ذكر ، بالاشارة الى الشكوى الاسرائيلية ، ان الادلة المقدمة قد اعتلقتها السلطات الاسرائيلية . وطالبت الرسالة بأن يعيد مجلس الامن تأكيد لاتفاقية الهدنة وان يرفض ادعاء اسرائيل بالسيادة على المنطقة المجردة من السلاح .

٤٧ - وارسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ٧ تموز ( يوليه ) ١٩٦٤ ( م أ / ١ + ٥٨ ) ، لفت فيها نظر مجلس الامن على وجه الاستعجال الى سلسلة من الاعتداءات المسلحة التي قامت بها القوات السورية مؤغرا على المواطنين الاسرائيليين وعلى النشاطات المدنية الاسرائيلية قرب الحدود الاسرائيلية السورية . وتضمنت الرسالة تفاصيل عن هذه الاتهامات ، وذكرت ان هذه الاعتداءات تشكل افطاح انتهاك لاتفاقية الهدنة الصامة بين اسرائيل وسوريا ، وان تفاقم الحالة على الحدود يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

٤٨ - وارسل القائم بالاعمال بالنيابة للجمهورية العربية السورية رسالة مؤرخة في ٨ تموز ( يوليه ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥ + ٥٨ ) ذكر فيها ان القوات الاسرائيلية قامت في ٢ تموز ( يوليه ) باطلاق النار على المزارعين العرب وعلى مركز سوري . واورد ان تلك القوات استمرت في اطلاق النار بصورة متقطعة من ٣ الى ٦ تموز ( يوليه ) . و اشار الى ان سوريا وجهت رسالة عاجلة الى لجنة الهدنة المشتركة ولفقت نداء المجلس الى الموجهة الجديدة من الاعمال العدوانية والتي الخطر الكبير الذي يهدد السلم والامن في المنطقة .

## الفصل الثاني

المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية :  
الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٦٣١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن  
من اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (م أ / ٥٣٤٧)

( ملاحظة : طالب ممثلو اثنتين وثلاثين بلدا افريقيا ، كما اشير في التقرير السنوي السابق (١) ،  
برسالة مؤرخة في ١١ تموز ( يوليه ) ١٦٦٣ ( م أ / ٥٣٤٧ ) عقد اجتماع عاجل لمجلس  
الامن للنظر في الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية . وجاء في  
الرسالة ان حالة الحرب التي نشأت في بعض تلك الاقاليم نتيجة لامعان البرتغال في رفض  
التزام اعكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) وقرار مجلس الامن المتخذ في  
٦ حزيران ( يونيه ) ١٦٦١ ( م أ / ٤٨٣٥ ) تشكل تحرقا حقيقيا للسلم والامن في القارة  
الافريقية وكذلك تهدد ايدا للسلم والامن الدوليين . )

### الفرع الاول

#### الرسائل الموجهة الى المجلس

٤٦ - ارسل رئيس اللجنة الخاصة المصنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة الى مجلس الامن رسالة اعال فيها تقرير اللجنة عن الاقاليم الواقعة تحت  
الادارة البرتغالية ؛ ويستعرض هذا التقرير الحالة القائمة في مختلف الاقاليم ويوجز المناقشة  
التي دارت حول الموضوع في اللجنة الخاصة ، كما يتضمن نص القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة  
في ٤ نيسان ( ابريل ) ١٦٦٣ (٢) الذي قررت اللجنة بمقتضاه ان تلفت النار الفورية لمجلس  
الامن الى الحالة العائرة لكي يتخذ التدابير المناسبة ، بما فيها الجزاءات ، لتأمين التزام  
البرتغال لمختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

---

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٢

( ج ع / ٥٥٠٢ ) ، ص ١٧ .

( ٢ ) اعال الامين العام هذا القرار الى المجلس في ٥ نيسان ( ابريل ) ١٦٦٣

( م أ / ٥٥٠٢ ) ( انظر : ج ع / ٥٥٠٢ ) ، ص ٩٧ .

٥٠ - ووجهه امبراطور اثيوبيا الى مجلس الامن برقية مؤرخة في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (م/أ ٥٣٥٨) ناشد فيها مجلس الامن الضغط الى اقصى حد ممكن على البرتغال لكي يمنح الاستقلال فورا للشعوب الافريقية التي لا تزال خاضعة لسيادته الاستعمارية .

٥١ - واعمال ممثل غانا الدائم ، في رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (م/أ ٥٣٦٦) ، الى مجلس الامن رسالة من رئيس غانا ، جاء فيها ان الانسانية تنتأربلمهفة نتيجة مداولات المجلس التي ينبغي ان تؤدي الى الانهاء التام لأعمال القمع التي يقوم بها البرتغاليون والى التصفية الكاملة للإمبراطورية البرتغالية في افريقيا .

### الفرع الثاني

نظر المسألة في الجلسات ١٠٤٠ - ١٠٤٦

( ٢٢ - ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ )

٥٢ - قرر مجلس الامن في جلسته ١٠٤٠ المنعقدة في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٣ ادراج المسألة في جدول اعماله ، ودعا مثلي تونس وليبيريا والبرتغال وسيراليون ومدغشقر ، بناء على طلبهم (م/أ ٥٣٥١ ، و م/أ ٥٣٥٤ ، و م/أ ٥٣٥٥ ، و م/أ ٥٣٥٧ ، و م/أ ٥٣٥٩) ، الى الاشتراك في نظر المسألة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٥٣ - وافتتح ممثل ليبيريا المناقشة ، فقال ان اربعة وزراء افريقيين قد قدموا الى المجلس ، بالنيابة عن افريقيا بأسرها ، للمساعدة على تأمين استقلال وعرية تلك الشعوب الافريقية التي لا تزال ترزح تحت الحكم الاستعماري . واعرب عن اسفه لان الحكومة البرتغالية رفضت رفضا باتا التزام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن والتعاون مع الامم المتحدة ، وانما قامت ، عوضا عن ذلك ، بمواصلة ومضاعفة تدابيرها القمعية المسلحة في افريقيا . وأشار الى ان البرتغال قد قبل كأمانة مقدسة ، بمقتضى احكام المادة ٧٣ والفصلين الثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الامم المتحدة ، التزام العمل على تعزيز رفاه اقاليمه التي يعتبر مسؤولا عنها تجاه الامم المتحدة . واضاف ان القرار ١٥٤٢ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ يقرر كذلك مسؤولية البرتغال الدولية . ومضى قائلا انه بالرغم من كل ذلك ، فان البرتغال قد رفضت القيام بالتزاماته وعاول ان يتستورا الفقرة السابعة من المادة ٢ من الميثاق . بيد ان الفقرة ٧ من المادة ٢ لا تنطبق على الاقاليم التي كانت مستعمرات للبرتغال والتي تشكل كيانات متميزة عن البرتغال . وعاد ممثل ليبيريا بعد ذلك الى ادعاء البرتغال القائل بأن الاقاليم تشكل جزءا لا يتجزأ من البرتغال المتروبولي ، فاوضح ان قانون المستعمرات الصادر عام ١٩٦٠ وقد اعترف بفكرة التمثيل الثقافي ، وبمضاعفة استغلال اليد العاملة الافريقية . ومضى يقول انه بالرغم من التحديدات التي ادخلت عليه في عامي ١٩٣٥ و ١٩٤٥ وفي عام ١٩٥١ خاصة ، عندما سـمـيت

المستعمرات " مقاطعات عبر البحار " ، فان بنوده الاساسية لم تتخير ؛ وعلى الى ان التخييرات الاخيرة لم تعدت الا بدافع التمهيد لدخول البرتغال الى الامم المتحدة .

٥٤ — وتابع ممثل ليبيريا كلامه قائلاً ان الافريقيين على استعداد للاعتراف التام بفضل البرتغال في الاستكشاف التاريخي للقارة الافريقية ، ولكن هذا لا يمكن ان يخفي عن الانظار وقائع الاعمال القمعية الاستعمارية او يشوه محالها . و اضاف ان الحسف النازل بالسكان الافريقيين في الاقاليم البرتغالية ادى الى تدهور خطير في مركزهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وقال ان النمط واحد في جميع الاقاليم : فقد اتخذ البرتغاليون منها جميعاً ملجأ لهم ، ومصدراً للمنتجات الزراعية والموارد المعدنية ، ومكاناً لممارسة اقصى انواع الجور والاستغلال ؛ من ذلك ان الهدف الذي استهدفته خطط انماء انغولا ـ حتى الآن هو ان يقام في الاقليم اقتصاد مكمل لاقتصاد البرتغال ، وان الاولوية فـي توزيع الاستثمارات تمنح لانماء المرافق الاساسية وزيادة الصادرات ، وتوطين الاوروبيين . وذكر ان نسبة الأمية تقدر ب ٩٩ في المائة ؛ وان الاستغلال ضارب اطنا به في كل مكان .

٥٥ — ومضى قائلاً ان الحكومات الافريقية ليست مستعدة للتساهل مع اداة الاستعمار والعبودية . وهي لا تحدوها في ذلك الرغبة في الانتقام ؛ بل كل ما تطالب به هو العدل لقضية وفقاً لمبادئ الميثاق . وتابع قائلاً ان الدول الافريقية تطالب الى المجلس ان يتخذ ما يلزم لتأمين المزيد من الاحترام لقرارات الامم المتحدة ، حتى ولو كان معنى ذلك توقيع الجزاءات على البرتغال . وختم كلامه قائلاً ان الحالة خطيرة ، وهي تهدد السلم الدولي ، وعلى المجلس الا ينتظر انفجارها لكي يقرر التدابير اللازمة .

٥٦ — وتكلم ممثل تونس ، فاشار الى ان القرارين ١٨٠٧ ( الدورة ١٧ ) و ١٨١٩ ( الدورة ١٧ ) اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في عام ١٩٦٢ ، كانا قد اثبتا من قبل ان سياسة الحكومة البرتغالية واعمالها تجاه اقاليمها ورفضها مراعاة الاماني المشروعة للشعب الانغولي تشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين . و اضاف انه بالرغم من هذين القرارين ، فان الحكومة البرتغالية لم تلتزم عن استخدام القوة والقمع ضد الاماني الحقيقية المشروعة للشعوب الافريقية في الاقاليم البرتغالية . وكان لا بد لاستخدام القوة المسلحة من اثاره رد فعل مشروع لدى القوميين الافريقيين ؛ فنشأت علقـة مفرقة خطيرة يحقب القمع فيها رد فعل من جانب القوميين تحاول السلطات البرتغالية ، بدورها ، اغماره بحملات عسكرية واسعة النطاق . وذكر ان القتال قد تعدى حدود انغولا ، وهو في غينيا البرتغالية ينذر بالتحول الى نزاع مع البلدان المجاورة . كما ان قيام الطائرات العسكرية البرتغالية بقصف قرية سنغالية بالتنازل في آذار ( مارس ) قد زاد من تفاقم الحالة . وقال ان كون البرتغال يحمل بلاً انقطاع على تعزيز امكانياته العسكرية في الاقاليم المستعمرة ويقوم بتسليح المستوطنين لما يدعو عتاً الى القلق الشديد . وبين انه لا يمكن ، في ضوء تلك الوقائع ، التصديق بما يزعمه البرتغال من ان النزاع مثار من الخارج . و اشار ، في هذا الصدد ، الى انه لا يمكن لاية حركة قومية تدار بنجاح دون ثقة وتأييد الشعب . وعث ممثل تونس المجلس على اتفاق كل التدابير



المناسبة في ضوء الحالة الغنائية والقيام بكامل المسؤوليات المترتبة عليه بمقتضى الميثاق . وذكر ان قرارى الجمعية العامة ١٨٠٧ ( الدورة ١٧ ) و ١٨١٦ ( الدورة ١٧ ) يطلبان الى مجلس الامن ان يتخذ التدابير المناسبة ، بما في ذلك توقيع الجزاءات ، لتأمين التزام البرتغال للالتزامات المترتبة عليه باعتباره دولة عضوا وكذلك لقرارات الامم المتحدة . واختم كلامه قائلاً ان ذلك حدث شديد الخطورة لا سابقة له في تاريخ المنظمة .

٥٧ — وفي الجلسة ١٠٤١ المنعقدة في ٢٣ تموز ( يوليه ) ، تكلم ممثل مدغشقر ، فقال ان بين المشاكل المتصلة بالبرتغال والمشاكل المتصلة بأفريقيا الجنوبية عناصر مشتركة . فثمة في كلتا الحالتين تهديد للسلم ، ورفض منظم لالتزام قرارات الامم المتحدة ، وتصميم متعمد على تجاهل اوامر الضمير الحالي . واضاف قائلاً ان المجلس لا يمكنه الاستمرار في اتخاذ موقف الصجز والسلبية من الممارسة المتعمدة لدولتين عضوين ، وان الضرورة تقتضي القيام بعمل سريع فعال لا صيانة لهيئة المنظمة فحسب بل وكذلك ، حفظاً لمصلحة البرتغال ذاته . ودالب الممثل الى اعضاء مجلس الامن ان يختاروا انتهاج السبيل الذي تمليه وقائع الحالة ، مهما كان الاختيار صعباً ، وان يؤيدوا الدول الافريقية ؛ فانهم بحملهم ذلك يعيدون الى مئات الملايين من البشر ايمانها بالامم المتحدة .

٥٨ — وتكلم ممثل سيراليون ، فاستعرض قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ثم اشار الى ان البرتغال لم ينفذ حتى تدبيراً واحداً من التدابير المطلوبة فيها ؛ وبذلك يكون قد تجاهل سلطة الهيئتين وازدرى بها علناً وباستمرار . واردف قائلاً ان طلب الدول الافريقية الى مجلس الامن اتخاذ التدابير الايجابية فيما يتعلق بالاقليم البرتغالية ليس دليلاً على التسرع ، وانما هو دليل على نضج تلك الدول وعلى اخلاصها لمبادئ الميثاق ، وذلك لأن عدم القيام بعمل لمواجهة الحالة يقوض دعائم المنظمة . واضاف ان الدول الافريقية لا تغشى اجراء ما يلزم بنفسها اذا اقتضى الامر ؛ بيد ان اخلاصها للميثاق يجعلها تأتي الى مجلس الامن لتطالب منه ان يتخذ الخطوات الايجابية قبل ان يثير تطلب البرتغال حروب تحرير ثورية في افريقيا قد ينج فيها العالم بأسره في آخر الامر . وتابع كلامه قائلاً بأنه ينبغي لمجلس الامن ان يدالب الى حكومة البرتغال ان تقدر ، خلال وقت قصير ، التغلي نهائياً عن نظريتها القائلة بامتداد البرتغال الى افريقيا ، وان تعترف بحق شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا البرتغالية غير القابل للتصرف في تقرير المصير ؛ اما اذا لم تقدم الحكومة البرتغالية التأكيد اللازم لاضطلاعها بتنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٠٧ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ ، فان الدول الافريقية ستضطر الى ان تطلب الى المجلس دعوة جميع الدول الاعضاء الى توقيع الجزاءات الاقتصادية والدبلوماسية على البرتغال ، والنظر ، عند الاقتضاء ، في اتخاذ تدابير اخرى وفقاً للاحكام المختصة من الميثاق .

٥٩ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان الاتحاد السوفياتي يشاطر رؤساء الدول والحكومات الافريقية مشاعرهم التي حدت بهم الى المطالبة بتصفية القارة

الافريقية تصفية نهائية من الاستعمار . وقال ان من بد يهيأت الحصر ان الاستعمار والاستعمار الجديد لا يقتصران على ابتلاء شعوب بأسرعها بالاستغلال والعمران ، والحط من الكرامة الانسانية ، والفقر ، والتعاسة ، وانما يهددان في الوقت ذاته السلم والامن الدوليين ؛ وعلى ذلك فان للدول الافريقية مالح الحق في اللجوء الى مجلس الامن الذي يترتب عليه واجب التصرف بمقتضى الاعكام المغتصبة من الميثاق . وارف قائلا ان شمة ارتباطا مباشرا بين سياسة القمع الاجرامية التي ينتهجها البرتغال ضد حركات التحرر القومي في اقاليمه والمساعدة العسكرية المقدمة الى البرتغال من حلفائه في منظمة حلف شمال الاطلسي . وساق بعض الامثلة للدلالة على ان الفطائع التي ارتكبتها السلطات البرتغالية في انغولا وموزامبيق والامكنة الاخرى انما ارتكبت بواسطة المساعدة العسكرية التي يتلقاها البرتغال من حلفائه في منظمة حلف شمال الاطلسي . واضاف ان هنالك روابط وثيقة بين المستعمرين البرتغاليين والاحتكارات الاجنبية . وذكر عدد من اسماء الشركات الاجنبية الامريكية والبريطانية والبلجيكية والفرنسية والهولندية والتابعة لمانيا الغربية قال ان لها مصالح كبرى في استغلال الاقاليم البرتغالية . واستطرد قائلا ان الاستعمار اتخذ صورة الاستعمار البعيد الذي يتمثل في التحالف العسكرية والتكتلات الاقليمية للبلدان الرأسمالية ، وذلك كمنظمة حلف شمال الاطلسي والسوق المشتركة . وقد استطاع البرتغال ان يتجاهل قرارات الامم المتحدة لسنوات عدة لانه يتصرف تحت حماية منظمة حلف شمال الاطلسي .

٦٠ — ومضى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قائلا ان موقف البرتغال الذي يناوئ على تجاهل قرارات الامم المتحدة يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . واضاف انه ينبغي للمجلس ان يبحث امكانية تطبيق المادة ٣٩ من الميثاق بخية ارغام البرتغال على التزام قرارات الامم المتحدة ؛ واذا اصر البرتغال على مواصلة سياسته واستمر حلفاؤه في تقديم المساعدة العسكرية اليه ، فانه لأمر طبيعي وعادل ان تقوم الدول الافريقية المستقلة عندئذ بتقديم المساعدة المسلحة الى اغوانها . وقال ان على مجلس الامن ان رغب في القيام بالتزاماته ، ان يطلب الى الدول كافة ان توقع على البرتغال الجزاءات التي اقترحها الدول الافريقية في اديس ابابا . وبين ان المسألة تمس كذلك فعالية الامم المتحدة وفعالية هيئتها الرئيسية ، وهي مجلس الامن . وقال انه بالنظر الى مختلف القرارات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة والمالب المحرب عنها في قرارات المؤتمرين الافريقيين المنعقدين في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، فان الوفد السوفياتي يرى ، وفقا لاعلان عام ١٩٦٠ ، وجوب تصفية النظم الاستعمارية القائمة في المستعمرات البرتغالية قبل نهاية عام ١٩٦٣ . وختم كلامه قائلا ان وفد الاتحاد السوفياتي يؤيد طلب البلدان الافريقية الذي يقضي بأن يقرر مجلس الامن قيام الدول كافة بتطبيق الجزاءات السياسية والاقتصادية تطابقا لا يحثوره لبس على البرتغال وفقا لاعكام ميثاق الامم المتحدة .

٦١ — وفي الجلسة ١٠٤٢ المنعقدة في ٢٤ تموز ( يوليه ) ، تكلم ممثل البرتغال ، فأبدى اسفه لاستعمال عبارة " الاقاليم الواقعة تحت الاحتلال البرتغالي " في رسالة الاشتيين والثلاثين دولة ، وتساءل عن احكام الميثاق او السوابق التي تبرر استعملها . واضاف ان قرارات

مؤتمر ادريس ابابا تشكل غرقا واضحا للميثاق ، وأنه يود ان يحرف كيف يمكن التوفيق بين كل التهديدات التي اطلقت والمادتين ١ و ٢ من الميثاق . وذكر ، في معرض رده على الاتهامات التي وجهت ضد بلده ، ان التفسير البرتغالي للمادة ٢٣ ليس من ابتكار البرتغال ، بل هو التفسير الذي كانت تأخذ به الاغلبية الصامتة من اعضاء الجمعية العامة عند قبول البرتغال عضوا في الامم المتحدة . واورد ان المسؤولية الدولية المنصوص عليها في الفصل السادس عشر لا تشبه تلك المنصوص عليها في الفصل التاسع او الثاني عشر . وتاثر الى تقارير اللجنة الفرعية المعنية بالحالة القائمة في انغولا التي اشير اليها اثناء المناقشة ، فقال ان حكومته لا يسمحها قبول هذه الوثائق لانها مستقاة من شهادات اشخاص مجهولين وما تتداوله الافواه ولا انها تجاهلت المعلومات التي قدمتها الحكومة البرتغالية . واعلن انه ليست ثمة قوانين غير مكتوبة ؛ وان شروط الاقتراح بسيطة ، وهي تنطبق على كل شخص في اى اقليم برتغالي ، ولذلك فليس ثمة عدم مساواة في المركز. وتناول الادعاء القائل بأن اقليم عبر البحار لم تصبح مقاطعات برتغالية الا منذ عهد قريب ، فقال ان صفتها هذه ترجع في الواقع الى عام ١٦٦٣ ، ولم تزل لاصقة بها منذ ذلك الحين . وتاثر الى الاتهام القائل بأن دائرة برتغالية قد قصفت قرية سنغالية بالقنابل في نيسان ( ابريل ) عام ١٩٦٣ ، فقال ان ذلك الاتهام لم يثبت في عينه في مجلس الامن ، وان عرض الحكومة البرتغالية اجراء تحقيق نزيه في المسألة قد رفض .

٦٢ - واعلن سئل البرتغال ان النزاع في انغولا محرن عليه ومنظم من الغمار . و اشار الى عدم اتخاذ اية تدابير احتياطية مسبقة قائلا ان ذلك يدل على ان السلطات لم تكن تتوقع او تخشى حدوث اى اضرار اذ اعلى . و اضاف ان الاربابيين الذين اجتازوا الحدود انما تمكنوا من تقتيل الناس دون اعتبار للون لعدم وجود اية قوات من قوات الامن ، في حين ان المحرضين اللذين يعيشون في الخارج كانوا قبل ذلك يهددون بالحنف ؛ وبالرغم من ذلك فان الامم المتحدة لم تقبل كلمة استنكار واحدة في هذا المجال . واستشهد بأقول صنف بلدان عدة للدلالة على ان الدول الافريقية كانت تساعد وتشجع اعمال الصنف في الاقاليم الافريقية .

٦٣ - وارف ممثل البرتغال قائلا انه يمكن تقديم معلومات مماثلة فيما يتعلق باقاليم برتغالية اخرى في افريقيا . وذكر انه قد نشأ ازدواج مصايير في ميدان العلاقات الدولية ، فلمس تجرارية محاولة لمحرفة حقيقة السياسة التي ينتهجها البرتغال ازاء اقاليم عبر البحار . وبحد ان استعرض المكونات الاساسية لتلك السياسة المبنية على اساس من المساواة المنصورية ، اشار الى الجهود التشريعية الجديدة التي بذلت في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ لادخال الاقتراح العام في الاقاليم البرتغالية التي لم يكن معروفا فيها ، وبين انه اعتمد في عام ١٩٦٣ نص تشريعي جديد وان الانتخابات ستجرى ، لتأمين الحاج التمثيلي في جميع مستويات هيكل الاقاليم الاداري الموحد عنصريا . ووضح ان هذه الجهود قد بذلت وفقا لالتزامات البرتغال ازاء اقاليمه .

٦٤ - وتابع الممثل كلامه ، فأنكر التهمة القائلة بأن البرتغال لم يتعاون مع الامم المتحدة . وذكر ان حكومته قد قبلت اقتراح الولايات المتحدة تعيين مقررين دوليين اثنين للتحقيق في الحالة

القائمة في الاقاليم البرتغالية عبر البحار ؛ الا ان الدول الافريقية رفضت ذلك الاقتراح ؛ هذا بالاضافة الى ان الحكومة البرتغالية قد دعت ممثلين للبلدان الافريقية الى الاطلاع بانفسهم على الاوضاع القائمة في الاقاليم البرتغالية ، ولكنها لم تتلق اى استجابة اورد فعل ايجابى . و اضاف ان الدخول في حوار مع الممثلين الافريقيين لا يزال يمثل خطوة بناءة في الاتجاه السليم . و ختم كلامه بتوجيه دعوة شخصية الى وزراء خارجية تونس وليبيريا وسيراليون ، والى وزير مالية مدغشقر ، لزيارة انغولا وموزامبيق فورا .

٦٥ — وتكلم ممثل غانا ، فقال ان ممثل البرتغال قد اظهر بكل وضوح وجود نزاع في انغولا وموزامبيق وكابندا وغينيا . و اضاف ان واقع تاييد البلدان الافريقية للقوميين المناضلين من اجل استقلال بلادهم ليمثل بعد ذاته تهديدا للسلم والامن الدوليين . و اشار الى ان الدول الافريقية لم تأت الى المجلس على استعداد ، وانها لم تخف قط مقترحها لكافة اشكال السيادة الاستعمارية ، وانها اعربت منذ زمن بعيد عن قلقها ازاء المأساة البرتغالية عن طريق قرارات مختلف المؤتمرات الافريقية .

٦٦ — وتابع ممثل غانا كلامه قائلاً ان عدم قيام الحكومة البرتغالية بالتحقق من رغبات الشعوب المعنية يلحق في شرعية التغييرات الهامة البعيدة المدى التي احدثت في قانون المستعمرات البرتغالي لعام ١٩٥١ ، وهو القانون الذي قررت الحكومة البرتغالية به انفراداً أن مستعمراتها تشكل جزءاً لا يتجزأ من البرتغال . وبين ان كون هذه الاسطورة قديمة العهد لا يغير من طبيعتها شيئاً . وتساءل كيف يمكن تغيير الافريقيين الى برتغاليين ، الا باغتياهم ؟ .

٦٧ — و اضاف ممثل غانا قائلاً ان البرتغال رفض بعماد وتصميم جميع النداءات والدعوات التي وجهت اليه لكي يتبع سياسة استعمارية تقدمية يكون هدفها النهائي التغلي عن سيطرته على الاقاليم الافريقية . و اشار الى ان رفض البرتغال تنفيذ احكام قرار مجلس الامن المتخذ في ٦ حزيران ( يونيه ) ١٩٦١ ( م / ٤٨٣٥ ) لا يتفق مطلقاً مع التزاماته بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق .

٦٨ — ومضى ممثل غانا في كلامه قائلاً ان سياسة البرتغال وتدابيره القمعية قد ادت الى توسيع رقعة النزاع في افريقيا . وذكر انه بالاضافة الى انغولا ، اصبح ما يسمى بـ غينيا البرتغالية مسرحاً لمعارك تزداد ضراوة يوماً بعد يوم . وقال ان الشيء نفسه ينطبق على موزامبيق . و اضاف ان الانباء التي تشير الى قيام القوات البرتغالية بتدركات جديدة يبرز خطر امكانية اتساع النزاع اتساعاً قد يؤدي الى نزح الدول الافريقية المتاخمة للاقاليم البرتغالية فيه . وبعد ان اشار الى ان البرتغال بلد فقير يكاد يكون ذا نمو متغلف ، قال ان شن الحرب الاستعمارية بذخ لا قبل للبرتغال به دون تأييد منامة حلف شمال الاطلسي . وقال انه ينبغي الاختيار بين شيئين : اما تأييد البرتغال ، وبالتالي مؤازرة العروب الاستعمارية الجائرة ؛ او تأييد افريقيا ، الذي يحني نصرته العدالة ، والكرامة الانسانية ، والاستقلال لانغولا وموزامبيق وغينيا وكابندا . وتساءل كيف

يمكن السماح لدولة عضو ضمن في خرق الميثاق بالاحتفاظ بحصويتها في المناقشة ؟ وارف قائلا ان اشد تدبير يمكن ان يتخذ مجلس الامن هو اقصاء البرتغال من مجتمع الامم حتى الوقت الذي تعترم فيه قرارات الامم المتحدة . بيد ان الدول الافريقية انما تطالب ، بادئ ذي بدء ، بأهون التدابير : وهو ان يقرر المجلس بأن يتخذ البرتغال التدابير الفورية للدخول في مفاوضات مع الاحزاب السياسية الافريقية للبت في اجراءات نقل السلطة الى الافريقيين . كما ينبغي للمجلس ان يقرر الحظر التام على جميع توريدات الاسلحة والمواد الاستراتيجية الى البرتغال ، وان يدعو الدول الى الامتناع عن ان تقدم الى البرتغال اي تأييد او اي نوع من انواع المساعدة يمكن ان يستخدمها في مواصلة سياساته الاستعمارية . وغتم كلامه قائلا ان على المجلس ان يقرر وقف عضوية البرتغال ، وفقا للمادة ٥ من الميثاق ، اذا لم تتخذ الحكومة البرتغالية ، قبل افتتاح الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة ، التدابير الايجابية اللازمة لإعمال قرارات مجلس الامن .

٦٦ — وفي الجلسة ١٠٤٣ المنعقدة في ٢٤ تموز ( يوليه ) ، تكلم ممثل البرازيل ، فذكر ان مجلس الامن مختص بالنظر في المسألة الناشئة عن عدم تقيد البرتغال بالتزاماته المترتبة عليه بمقتضى الفصل الحادي عشر من الميثاق وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) ، و ١٥٤١ ( الدورة ١٥ ) ، و ١٥٤٢ ( الدورة ١٥ ) المتخذة في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ . واستدرك قائلا انه لا يمكن الاستناد في ذلك الى المادتين ٥ و ٦ نظرا الى ان المجلس لم يتخذ حتى الآن اي تدبير وقائي او قهري ضد البرتغال ، كما يقضي بذلك الميثاق .

٧٠ — وتابع ممثل البرازيل كلامه قائلا ان الشهور الحداثي المتزايد الذي تشهده الدول الافريقية تجاه الموقف المتصلب الذي يقفه البرتغال يسهم اسهاما فعالا في ايجاد حالة من التوتر يمكنها ان تؤدي الى تدمير السلم والامن الدوليين للخار . وارف قائلا ان من واجب المجلس ان يتخذ ما يلزم لانهاء الحالة القائمة وذلك باللجوء الى الطرق القانونية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق . واذف ان البرازيل ستضطر الى التخلي عن هذا الموقف اذا خيبت الحكومة البرتغالية الآمال فأمنت في انتهاج سياستها الاستعمارية الرائدة . وقال ان حكومته لا تقبل ادعاء البرتغال بأن المسألة تدخل في نطاق الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ، وترى ان الحل الوحيد للمشكلة يكمن في تاوير تلك الشعوب نحو تقرير المصير والاستقلال . كما ان حكومته لا تؤيد التفريط بتماون البرتغال الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، وذلك باتخاذ تدابير جذرية ، وهي تأمل في ان يتعقد تقرير المصير للاقليم البرتغالية بالوسائل السلمية عن طريق التدابير التي توصي بها المادة ٣٣ من الميثاق . واستادرك قائلا انه ليس في وسع البرازيل الا ان تؤيد استقلال انغولا وموزامبيق والاقليم الاخرى ، شرط ان يكون ذلك ما تريده شعوبها . وغتم كلامه قائلا ان على البرتغال ان يقبل تعدى التاريخ ، وان يقف في الصف الاممي من معركة تقرير المصير .

٧١ — وتكلم ممثل الفيليبين ، فذكر ان استمرار المقاومة العنيدة المتزايدة للحكم البرتغالي ، كما يبدو ، ناشئة عن سببين جوهريين : هما السياسة الاستعمارية غير المستتيرة

التي يتبناها البرتغال ، ورغبة الشعوب المصنية في الاستقلال والسيادة . ومضى قائلاً انه وان لم يكن من الانصاف رسم لوحة قاتمة لجميع نشاطات البرتغال عبر البحار ، فان سجل البرتغال الاستعماري يدعو الى الاسى والاسف . ويمكن ان يقال مثل ذلك عن الرسالة التمدينية المزعومة التي يدعيها البرتغال لنفسه في افريقيا . واخاف ان البرتغال ، كما يبدو ، يرى ان حضارته ارقى من الحضارة الافريقية وانه ينبغي فرضها على الافريقيين ؛ الا ان كل حضارة حققة ينبغي ان تكون اصيلة المنبت ولا يتأتى لها الازدهار الا بالاقا بمجرى الاملاء او المحاكاة . وبين انه لا يمكن حل النزاع القائم بين البرتغال والمركبات القومية في المستعمرات الا بالافتراق الودي ؛ وقرر انه لا يمكن تأجيل حل المشكلة . واعرب عن امله في ان يدرك البرتغال ، قبل فوات الاوان ، ان افضل طريقة لخدمة مصالحه القومية هي الاعتراف لشعوب اقاليمه بحق تقرير المصير . وغتم كلامه بالدعوة الى اتخاذ تدابير فعالة لاقناع البرتغال بالحدول عن سياسة التمتع الاستعمارية .

٧٢ - وفي الجلسة ١٠٤٤ المنعقدة في ٢٦ تموز ( يوليه ) ، قدمت وفود غانا والمغرب والفلبين مشروع قرار مشترك ( م أ / ٥٣٧٢ ) مما ينص عليه ان مجلس الامن ، ان يبدى ائتناعه بأن الحالة السائدة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية في افريقيا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين : ( ١ ) يقر قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ ؛ ( ٢ ) ويقرر ان سياسة البرتغال القائمة على الادعاء بأن الاقاليم الواقعة تحت ادارته هي اقاليم " عبر البحار " وتكون جزءاً لا يتجزأ من البرتغال المتروبولسي ، هي سياسة مغالفة لمبادئ الميثاق وللقرارات المعتمدة في الجمعية العامة ومجلس الامن ؛ ( ٣ ) ويشجب موقف الحكومة البرتغالية ومخالفاتها المتكررة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ورفضها المستمر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ؛ ( ٤ ) ويقرر ان الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية تعرض السلم والامن في افريقيا تعرضاً شديداً للخطر ؛ ( ٥ ) ويدعو الى البرتغال القيام فوراً بتنفيذ ذلك الجزء من الفقرة ٤ من مداول قرار الجمعية العامة ١٨٠٧ ( الدورة ١٧ ) المؤرخ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ ، الذي ينص على ما يلي : " ( أ ) الاعتراف فوراً بحق شعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها في تقرير المصير والاستقلال ؛ ( ب ) الكف فوراً عن جميع الاعمال القمعية وسحب كافة القوات العسكرية وفيير العسكرية المستعمدة حالياً لذلك الغرض ؛ ( ج ) اصدار عفو شامل سياسي غير مشروط وتميئة الظروف المناسبة لحرية عمل الاعزاب السياسية ؛ ( د ) الشروع ، على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير ، في التفاوض مع الممثلين المعتمدين للاعزاب السياسية الموجودة داخل الاقاليم وخارجها ، من اجل نقل السلطة الى المؤسسات السياسية المنتخبة بعربية والممثلة للشعوب ، وفقاً للقرارات ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) ؛ ( هـ ) منح الاستقلال بعد ذلك فوراً لجميع الاقاليم الواقعة تحت ادارته وفقاً لاماني الشعوب ؛ " ( ٦ ) ويقرر ان على جميع الدول الامتناع فوراً عن تزويد الحكومة البرتغالية بأية مساعدة تمكئها من مواصلة قمعها لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والقيام لهذا الغرض باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع بيع وتوفير الاسلحة والمعدات العسكرية للحكومة

البرتغالية ؛ ( ٧ ) ويلتمس من الامين العام تأمين تنفيذ احكام هذا القرار وتقديم كل مساعدة لازمة ، واعلام مجلس الامن عن ذلك قبل ٣٠ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ .

٧٣ — وتكلم ممثل فانا ، فوضح ان مشروع القرار المشترك قد اعد بعناية وان الوزراء الافريقيين قد وزنوا عباراته بالتشاور مع مختلف مجموعات الوفود في المجلس . وقال انه مشروع معتدل ، وهو يمثل اقل ما يمكن ان تطلب به الدول الافريقية . ومضى قائلاً ان اصحاب مشروع القرار لستم يبتغوا به شيئاً لا يقبل به المناطق والمحل ؛ وانهم تمسكوا بمبادئ الميثاق وسأولوا ان يتفهموا دوافع اعضاء منامة علف شمال الالسي . وأشار الى ان اصحاب المشروع لم يألوا في الفقرة ٦ من المناوق الا تدابير معدودة لا فرض الحصار الكلي على المساعدة العسكرية . واخاف قائلاً انهم طلبوا في الفقرة ٧ من المناوق ابقاء المسألة قيد الدرس . وغتم كلامه قائلاً ان النص تراك للاميين العام حرية الاختيار بين الاضطلاع بنفسه بالمشاورات مع الحكومة البرتغالية فيما يتعلق بالمسائل ووسائل تنفيذ القرار او بايفاد شخص لا جبراً المصادقات مع مثلي البرتغال .

٧٤ — واعرب ممثل النرويج عن تفهمه لقلق الدول الافريقية وشعورها بالعاجلة الى علاج سريع للحالة . وقال ان حكومته ترى ، هي كذلك ، انه ينبغي السير بعملية تدريج افريقيا الى نهاية موافقة انه ينبغي للام المتحدة الا تألو جهداً في سبيل تحقيق تلك الخاية دون زيادة عبء التوتر من غير جدوى . ومضى يقول ان حكومته لا تستطيع ان تقبل الذارية القائلة بأن الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية هي مقاطعات للبرتغال عبر البحار . واراد قائلاً ان وفده يأسف لعدم اكتراث البرتغال للقرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة . واستدرك قائلاً ان امكانية التأثير في البرتغال عن طريق الاقناع والتوصية لا تزال قائمة ؛ وان اهم عمل ينبغي للمجلس القيام به هو ان يقرر دون لبس او غموض حق الاقاليم البرتغالية في تقرير المصير . وغتم كلامه قائلاً انه قد يعسن تعيين شخص او عدة اشخاص من ذوي المكانة المعتبرة لزيارة الاقاليم وتقديم المساعدة والمشورة من اجل تطبيق حق تقرير المصير تابقاً سريعاً ولكن في جو يسوده النأام والهدوء .

٧٥ — وتكلم ممثل فينيزويلا ، فأيد موقفه البلدان الافريقية ، وقال ان وفده لم يشأ قط في المركز الحقيقي للأقاليم البرتغالية . واخاف ان موقف الحكومة البرتغالية يخالف الميثاق وقرارات الام المتحدة كما انه ينافي روح الحصر . واكد اهمية نيل الاقاليم استقلالها سلمياً دون استعجال يكمن فيه الخطار او تأخير ليس له مبرر . واعرب عن امله في ان يتمكن المجلس ، دون الغوض في نقاش عما اذا كانت المسألة تدخل في نطاق الفصل السادس او السابع من الميثاق ، من ايجاد اصلح التدابير وافعلها بالنسبة الى هذه الحالة بالذات .

٧٦ — ورد ممثل البرتغال على بعض المسائل المثارة ، فاعلن ان البرتغال يقبل المادة ٢٥ من الميثاق كما يقبل احكامه الاخرى ، مراعيها في ذلك كل ما يتعلق بتلك المادة من عمل وقضاء وتفسير فقهي . وتناول ممثل قرار الجمعية العامة ١٦٠٣ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في ٢٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٦١ وقرار مجلس الامن ( م / ٤٨٣٥ ) المتخذ في ٩ حزيران ( يونيه ) ١٩٦١ ، بشأن

انخولا ، فكرر القول بأنه لم تتخذ اية " تدابير قمعية " كما ذكر القراران ، وانما اتخذت بعض تدابير الدفاع الشرعي ضد الارهابيين ثم تم اقرار النظام العام في الاقليم . وغتم كلامه قائلاً ان الامل المصرب عنه في قرار المجلس - الا وهو الوصول الى تسوية سلمية وفقاً للميثاق - قد تحقق من الوجهة العملية .

٧٧ - وتكلم ممثل ليبيريا ، فأسف لعدم اشارة وزير الخارجية البرتغالية الى الاعتراف بحق الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية في تقرير المصير والاستقلال . وقال ان استمرار تفاقم الحالة منذ عام ١٩٦١ يشكل تهديداً جسيماً للسلم والامن الدوليين . واضاف ان قرار الجمعية العامة ومجلس الامن المتخذين في عام ١٩٦١ قد اشارا الى ضرورة الاسراع في العمل ، كما ان معظم حكومات الدول الاعضاء قد اعربت عن شعورها بأن انتهاك حقوق الانسان واستمرار القمع قد يشيران مشاعر السخط العام وخاصة في البلدان المجاورة . وتناول الحالة الراهنة ، فقال ان غمض العينات من القوات البرتغالية قد ابهرت ، في مدى اسبوع واحد ، الى غينيا البرتغالية ؛ وليس ثمة من شك في ان تلك القوات لم تذهب الى هناك للنزعة .

٧٨ - ومضى ممثل ليبيريا في كلامه فشكر ، بالنيابة عن زملائه الافريقيين ، ممثل البرتغال لتوجيهه اليهم دعوة شخصية الى زيارة انخولا وموزامبيق ، ولكنه رأى انه كان في وسع الحكومة البرتغالية ان تأسر حسن نيتها بدعوة مجلس الامن الى ارسال وفد الى جميع الاقاليم البرتغالية ، وذلك في اطار تطبيق مبدأ تقرير المصير .

٧٩ - وفي الجلسة ١٠٤٥ المنعقدة في ٢٦ تموز ( يوليه ) ، تكلم ممثل الصين ، فأعلن ان وفده قد ايد باستمرار امانتي الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقال ان القومية هي اعظم قوى العصر ، ولكن سرعة التغيرات الناجمة عنها بلغت حداً عال بين بعض الحكومات وبين تكييف سياستها مع الاحوال الجديدة . واضاف ان دور الامم المتحدة ، في هذا المجال ، يتمثل في تأمين عدم اقتران انحلال الامبراطوريات بالمنازعات المسلحة كما كان عليه الحال في الماضي . وأشار ممثل الصين الى ان البرتغال قد قبل فكرة دعوة ممثلين كبيرين من الامم المتحدة للتحقيق في الاحوال السائدة في الاقاليم البرتغالية ، ورأى ان الترضيات التي تبني على اساس ذلك التحقيق ستزيد من فرض ايجاد تسوية عادلة . ومضى قائلاً ان تأكيد البرتغال من جديد لمبدأ تقرير المصير كمبدأ ينطبق على اقاليمه يساعد ايضاً على تخفيف حدة التوتر هناك . وخلص الى القول بأنه ينبغي للمجلس ، ايا كانت التدابير التي يتخذها ، ان يولي مصلحة السكان الاعتبار الاول وان يسلك سبيل التغيير السلمي . واعرب عن امله في الا يتردد البرتغال ، وفقاً لمصلحته الحالية الخاصة ، في قبول واقع تعاون افريقيا .

٨٠ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأعلن ان بلده الذي قدم الدليل على تصميمه على تطبيق مبدأ تقرير المصير على الاقاليم التي كان مسؤولاً عنها ، يود ان يكون ذلك المبدأ موضع تطبيق عالمي في كل الحالات التي ينبغي ان يمارس فيها ممارسة تامة . واستدرك قائلاً انه ينبغي التمييز بين ما هو



مستصوب وبين ما يعق للمجلس شرعا ان يقرره او حتى ان يوصي به . وارف قائلا ان الميثاق لم يخول الامم المتحدة ان تحل محل الدولة القائمة بالادارة في عملية تداول الاقاليم التابعة . وذكر ان الوزراء الافريقيين لم يرفضوا ، على حد علمنا ، دعوة وزير خارجية البرتغال . ومضى قائلا ان الوفد الفرنسي لا يرى ان المسألة تدخل في نطاق الفصل السابع من الميثاق ، ولذلك فانه لن يؤيد قرارا ينص على الجزاءات ، او وقف الحضوية ، او فرض الحظر الكلي على الاسلحة . وقال ايضا ان فرنسا تتفهم الاماني المشروعة للشعوب الافريقية ، وهي ليست غافلة عن قلق تلك الشعوب ولا عن تبرمها .

٨١ — وتكلم ممثل السلطنة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان المزاعم التي اوردت بشأن بلده وحلفائه في منظمة حلف شمال الاطلسي ليس لها اي اساس من الصحة . واخاف ان وفده يسلم كليا بأن في المسألة بعض النواحي الدولية التي تبرر مناقشة المجلس لها واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها ، كما انه وان لم يعتقد بوقوع غرق للسلم او بأن خرقه وشيك الوقوع ، فانه على استعداد للاعتراف بأن العالم قد يواجه يوما ما بتهديد للسلم ما لم يقض على الاحتكاك الدولي الناجم عن الحالة الحاضرة في الاقاليم البرتغالية . وبين ان الامم المتحدة منامة للسلم ، وانه يتوجب لذلك على المجلس ان يلتمس حولا سلمية للنزاع . واعلم ان وفده لا يسمح بقبول القول بجواز اللجوء الى استخدام القوة اذا لم تؤد الوسائل المنصوص عليها في الميثاق الي تحقيق النتائج المرجوة . ورأى انه ينبغي الاعتراف بما هو حسن في السياسة البرتغالية ؛ وأشار ، في هذا الصدد ، الى تعدد يلات القانون الاساسي والى جهود البرتغال الرامية الى تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في اقاليمه . واستدرك قائلا ان البرتغال لم يعترف بأن الحاجة تدعو الى المزيد ، وان الحكم الذاتي وحده لا يكفي بل يجب ان يشفع بتقرير المصير . ورأى ان تعدد موعده تحقيق تقرير المصير في الاقاليم البرتغالية واختيار طرق تحقيقه هما بالتاكيد من اختصاص البرتغال ، باعتباره السلطة القائمة بالادارة ؛ كما رأى ان الغاية الحقيقية من المناقشة ومحل اهتمام المجلس ينبغي ان يكونا رفاه ومصلحة سكان الاقاليم المعنية التي لا يزال البرتغال مسؤولا عنها . ومضى قائلا ان على المجلس الا يسمح الى عزل البرتغال بل الى عمله على مواكبة بقية السددول الاستعمارية . ولذلك فان وفد المملكة المتحدة لا يسمح ان يؤيد مشروع القرار المشترك ؛ ان أن فحواه العام والكثير من التدابير التي ينص عليها لا يتباينان الا على حالة يوجد فيها تهديد واقعي للسلم ، وليس الامر كذلك في هذه الحالة . واختم كلامه قائلا ان فكرة تعيين مقررين دوليين ممن ذوي المكانة الحالية او فكرة قبول الدعوة الشخصية التي وجهها وزير خارجية البرتغال الى الوزراء الافريقيين ، هما فكرتان ايجابيتان وينبغي الاستفادة منهما .

٨٢ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فأيد الرأي القائل بأن الاقاليم البرتغالية تخضع لاحكام الفصل السادس عشر من الميثاق . واخاف ان الولايات المتحدة تؤيد مبدأ تقرير المصير منذ عهد بعيد ، وقد عشت البرتغال باستمرار على قبول ذلك المبدأ وتطبيقه على شعوب الاقاليم البرتغالية . واعلم انه ينبغي للامم المتحدة ان تكافح دون حواجة من اجل ايجاد تسوية للمشكلة بانتهاج الدارق السلمية الخلاقة .

٨٣ — ومضى الممثل في كلامه قائلاً ان المسألة تشكل مأزقاً ونزاعاً في آن واحد . واخاف ان كل مأزق ، اذا لم يبتد الى مخرج منه ، فانه قد يؤدي في اية لحظة الى انفجار عنيف لا يمكن التكهن بعواقبه على سلم العالم . وأشار الى ان معظم الانجازات الكبرى في عملية ازالة الاستعمار في السنوات الثماني عشرة الماضية قد تمت او كادت ان تتم دون اراقة الدماء ، وانه ينبغي السعي الى الهدف ذاته بالنسبة الى الاقاليم البرتغالية . وقال ان جوهر المشكلة يكمن في الاعتراف بحق تقرير المصير وفي اعمال ذلك الحق ؛ وهذا لا يعني ان ثمة بلدان تريد حرمان البرتغال من مكانه اللذان في افريقيا . وذكر ان الولايات المتحدة قد عرضت ان تنظر بحسن الصافي في اي طلب يتقدم به البرتغال للحصول على مساعدة مالية من اجل القيام ببعض نواحي مسؤوليته عن تأمين الانماء الاقتصادي والثقافي لاقاليه . وبين ان دور البرتغال في افريقيا لا ينتهي الا اذا رفض المساعدة في التغيرات الكبيرة المصنوعة التجارية ؛ اما اذا ساهم فيها ، فان استمرار دوره في افريقيا مضمون . وقال انه لا بد للولايات المتحدة من ان ترفض الفكرة المتبعة على المجلس ، ومفادها ان اعتماد الوسائل الجائزة لتسوية المشكلة تتمثل في العمل على تفاقم الحالة حتى تشكل حقا تهديدا للسلم والامن الدوليين . وأشار الى ان تلك الفكرة تناقض الميثاق نصا وروحا . واستطرد قائلاً ان وفد الولايات المتحدة يرى ان السبيل الصحيح لحل المشكلة يتسثل في استئناف الحوار بين الزعماء الافريقيين والبرتغاليين لضمان مصلحة سكان الاقاليم ، وان من المفيد ، تحقيقا لهذا الغرض ، ان يعقد المجلس الى تعيين ممثل خاص يعنى بتيسير اجراء حوار مثير بين حكومة البرتغال والزعماء الافريقيين . واعرب الممثل ، في هذا الصدد ، عن ارتياحه الى الدعوة التي وجهها وزير خارجية البرتغال .

٨٤ — ومضى الممثل قائلاً ان وفد الولايات المتحدة لا يتكاد يبعد شيئا لا يوافق عليه في مشروع القرار المشترك من حيث الموضوع ، ولكنه لا يستأيد قبول العبارات المستعملة فيه ، لان من شأنها عرقلة امكانيات التسوية اكثر منها تشجيعها ؛ ولذلك فانه لا يمكنه ان يقترح بتأييد مشروع القرار في صيغته الحالية . واختم كلامه قائلاً انه بالرغم من ان الحالة في الاقاليم البرتغالية تولد احتكاكا دوليا خطيرا جدا ، فان الولايات المتحدة لا ترى ان هناك بالفعل تهديدا للسلم والامن الدوليين او ان الحالة تدخل في نطاق الفصل السابع من الميثاق .

٨٥ — وتكلم ممثل سيراليون في الجلسة ذاتها وفي الجلسة ٤٦ . ١٠٤٦ المنعقدة في ٢٩ تموز ( يوليه ) ، فاستشهد ببسرقية لوكالة انباء فرنسية تشير الى ان القنصل البرتغالية ادت في ٢٦ تموز ( يوليه ) الى مقتل واحد وعشرين شخصا وجرح خمسة وثلاثين في غينيا البرتغالية ، وقال ان ذلك يدل على ان البرتغال هو الذي يثير النزاع لا الدول الافريقية . واضاف ان الدعوة البرتغالية ستبلغ بطبيعة الحال الى الحكومات المعنية ، الا انه وزملاءه الافريقيين لا يستهويهم القيام برحلة سياحية ولا الاطلاع على احوال قارتهم هم ، وكل ما يظلمونه هو ان يحترف البرتغال بحق شعوب المستعمرات البرتغالية في تقرير المصير .

٨٦ — وتكلم ممثل تونس ، فأبدى أسفه لان الحكومة البرتغالية ، كما هو واضح ، لا تعتبر نفسها مقيدة بالالتزامات المنبثقة عن المادة ٢٥ من الميثاق الا بالمقدار الذي تتفق فيه مع تفسيرها لتلك المادة . وأضاف ان السبب الاساسي في شك الوفد التونسي في امكانية الدخول في حوار جدي مع البرتغال هو استمرار الحكومة البرتغالية على الاحتفاء بالصور الافتراضية القانونية ورفضها الاعتراف بمبدأ تقرير المصير . وادف قائلاً انه بات من السهل ان يفهم الاسباب التي تدعوه نحو وزملاءه الى رفض الدعوة الشخصية التي وجهها اليهم وزير خارجية البرتغال . وتلحق الى الدعوة الى اجراء المفاوضات المباشرة بين الحكومة البرتغالية وقادة القوميين فقال انها قد تكون معمودة ، ولكنها لا تبدو واقعية ؛ كما انه يرى ان الحل الواقعي الوحيد الممكن هو منح الحكومة البرتغالية بالوسائل السلمية من مضاعفة تدابيرها القمعية المسلحة .

٨٧ — وتكلم ممثل الفلبينيين ، بوصفه احد اصحاب مشروع القرار ، ففكر القول بأن الاعتبار الذي ينبغي تقديمه على كل اعتبار آخر هو حق شعوب الاقاليم البرتغالية في تقرير المصير والاستقلال . وقال ان ذلك ينبغي ان يكون ايذا نقطة الانطلاق في اي حوار مع البرتغال كالدور الذي اقترح تلافياً لدفع البرتغال الى العزلة . وعثم كلامه قائلاً ان الامم المتحدة تريد مثل هذا الحوار منذ عهد بعيد ولكن اللغمة التي استعملها البرتغال لم تساعد على تحقيق ذلك .

٨٨ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للمغرب ، فحث الحكومة البرتغالية على السير ندعو الاعتراف بشخصية الشعوب الواقعة تحت ادارتها ونبدأ القاضي باستبقاء بقاع من الامبراطورية كجزء لا يتجزأ من البلد المتروبولي . وامن في صحة شكاوى البرتغال بشأن مساعدة الدول المستقلة للشعوب المناخلة في سبيل حريتها . وقال ان المناقشات المتعلقة بالسيطرة البرتغالية في افريقيا لم تعد مقصورة على البرتغال والبلدان المناوئة للاستعمار في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ؛ بل ان هناك بلدانا اخرى صديقة للبرتغال لم تعد تتردد عن ابداء مخالفتها له . وعثم كلامه قائلاً ان اوروبا قد ادارت ظهرها للاستعمار الذي لا يزال البرتغال يتمسك به .

٨٩ — وفي الجلسة ١٠٤٧ المنعقدة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مشروع القرار شديد الاعتدال . وأضاف ان سياسة البرتغال في افريقيا المتسمة بأعمال ابادة الابحاث ، واستثارة نزاع عام في انحاء القارة الافريقية ، وتباهل عنيد لم يسبق له مثيل لكافة قرارات الامم المتحدة ، يستحق معاملة اكثر شدة وصرامة . وادف قائلاً ان مشروع القرار يشهد ، بذلك ، على الصبر الكبير الذي تبديه الدول الافريقية . وذكر ان مشروع القرار لا يتضمن نتائج ولا توصيات جديدة ، وان ادخال ا بسط تعديل عليه لا ضفافه معناه تراجع المنظمة عن موقفها الحالي على ما يتصف به من تنازل . وعثم كلامه قائلاً ان الوفد السوفياتي سيقترح بتأييد مشروع القرار الذي يعبر عن مصالح الدول الافريقية .

٩٠ — وتكلم ممثل غانا ، فأكد على ان وزراء خارجية الدول الافريقية لم يثقلوا امام المجلس لان الدول الافريقية تريد خلق حالة يمكن ان تعتبر تهديدا للسلم ، بل لان التهديد موجود ،

والمشارك قائمة في غينيا وانغولا . وذكر ان الدول الافريقية لا تعارض الدخول في حوار مع البرتغال ، اذا كان الحوار يرمي الى تسوية المسألة الاساسية ، الا وهي مسألة تقرير المصير . وغتم كلامه قائلاً ان الدول الافريقية على استعداد لسحب مشروع القرار فيما اذا اعلن ممثل البرتغال ان حكومته تقبل بهذا المبدأ .

٩١ — وتكلم ممثل البرتغال ، فرد على بعض الملاحظات التي وردت في المناقشة ، وقال ان الاشارة الى ارسال القسوات ينبغي ان تقابلها الاشارة الى سحب قوات اخرى ، وانه لم تحصل منذ زمن بعيد اية زيادة في عدد قوات الامن . واضاف ان المعلومات المتوفرة لحكومته لا تؤيد مزاعم وزير خارجية سيراليون ، وان البرتغال لم يستعمل في ان اقليم برتغالي اية اسلحة او ذخيرة وردته من بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي او لاغران منظمة حلف شمال الاطلسي .

٩٢ — وتناول ممثل البرتغال المناقشة بوجه عام ، فكرر الاتهام القائل بأن الميثاق يجري تعديله عن طريق الاغلبية البسيطة وانه تستغمد ضد البرتغال شرعية جديدة لا يستطيع البرتغال استخدامها في الدفاع الشرعي .

٩٣ — ومضى ممثل البرتغال قائلاً انه قد ادعي ان الاوضاع القائمة في الاقاليم البرتغالية تثبت وجود تهديد للسلم ، غير انه لما ادعي اشغاف اكفاء الى المبعي والاطلاع بانفسهم على تلك الاوضاع ، تبين انها لم تعد تثير اي اهتمام .

٩٤ — وخلف ممثل البرتغال الى القول بأن مشروع القرار وثيقة خاطئة جداً ذات آثار بعيدة المدى ، وان حكومته لا تستطيع قبولها .

٩٥ — وفي الجلسة ١٠٤٨ المنعقدة في ٣٠ تموز ( يوليه ) ، تكلم ممثل مدغشقر ، فقراً نص برقية ( م / أ / ٥٣٧٦ ) وارادة من رؤساء الدول الافريقية وبلغاشي المجتمعين في كوتونو ، وفيها يؤكدون من جديد تأييدهم لقرارات اديس ابابا ، وحث جميع اعضاء المجلس على الاقتراع بتأييد مشروع القرار المشترك .

٩٦ — وتكلم ممثل الفلبينيين ، فرد على بيانات ممثل البرتغال ، وأكد ان آراء وفده مبنية على دراسة موضوعية لمصادر رسمية ولتقارير وضعتها هيئات مختصة تابعة للأمم المتحدة .

٩٧ — وتقدم ممثل فينيزويلا بالتعديلات التالية ( م / أ / ٥٣٧٦ ) على مشروع القرار المشترك ( م / أ / ٥٣٧٢ ) الذي اقترعته غانا والفلبينيين والمغرب : ( ١ ) حذف الفقرة الاخرى من الديباجة ؛ ( ٢ ) واحلال كلمة " يؤكد " محل كلمة " يقرر " في الفقرة الثانية من المنطوق ؛ ( ٣ ) واحلال كلمة " يأسف " محل كلمة " يشجب " في الفقرة الثالثة من المناق ؛ ( ٤ ) واحلال عبارة " يحرض السلم والامن في افريقيا تحريضا شديدا للاختلال " محل عبارة " يحرض السلم والامن في افريقيا تحريضا شديدا للخطر " في السطر الثاني من الفقرة الرابعة من المنطوق ؛ ( ٥ ) واحلال عبارة " ويدعو البرتغال على سبيل الاستعجال الى تنفيذ ما يلي : " محل الاسطر الثلاثة

الاولى من الفقرة الخامسة من المناق ، ويظل ما تبقى من الفقرة دون تغيير ؛ ( ٦ ) واحلال كلمتي " تلتص من " محل الكلمات " يقران على " من الفقرة السادسة من المنطوق ؛ ( ٧ ) واحلال الكلمات " تقديم المساعدات التي قد يراها لازمة " محل الكلمات " تقديم كل مساعدة لازمة " في السطر الثاني من الفقرة السابعة ؛ ( ٨ ) وتغيير التاريخ " ٣٠ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ " الى " ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ " في نهاية الفقرة ذاتها .

٩٨ — وفي الجلسة ١٠٤٩ المنعقدة في ٣١ تموز ( يوليه ) ، انتهى ممثل غانا الى المجلس ان اصحاب مشروع القرار المشترك يقبلون بالتحديدات الفينيزويلية ( م / ٥٣٧٩ ) .

٩٩ — وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان الوفد النرويجي سيقترح بتأييد مشروع القرار بصيغته المعدلة من قبل وفد فينيزويلا ، وذلك على اساس ان الفقرة ٦ من المناق ، ان اعتمدت ، لا تعتبر موجبة ضد حاجات البرتغال المتصلة بالا من في اوروبا .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس في الجلسة ١٠٤٩ المنعقدة في ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ مشروع القرار الذي قدمته غانا والفلبين والمغرب ( م / ٥٣٧٢ ) ، بصيغته المعدلة ، وذلك بأغلبية ٨ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ثلاثة أعضاء عن الاقتراع ( فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ) ( م / ٥٣٨٠ والتصويب ( ١ ) .

وفيما يلي نص القرار المحتمد :

" ان مجلس الامن ،

" وقد بحث الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية كما عرضتها الدول الاعضاء الافريقية الاثنتان والثلاثون ،

" وان يشير الى قرار مجلس الامن المتخذ في ٩ حزيران ( يونيه ) ١٩٦١ والى قرار الجمعية العامة ١٨٠٧ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ وقرارها ١٨١٩ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ١٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ ،

" وان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥٤٢ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في ١٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ الذي اعلنت فيه ان الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية هي اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي حسب مدلول الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك الى القرار ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ الذي اعلنت فيه الجمعية العامة ، فيما اعلنت ، ان يصار الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الاقاليم ، دون قيد او شرط ، ووفقا لرغباتها المصيرب عنها بحرية ، دون تمييز بسبب العرق او المعتقد او اللون ، وتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين ،

١ - يقرر الجمعية العامة ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) ؛

٢ - ويؤكد ان سياسة البرتغال القائمة على الادعاء بأن الاقاليم الواقعة تحت ادارته هي اقاليم ' عبر البحار ' وتكون جزءاً لا يتجزأ من البرتغال المتروبولي هي سياسة مخالفة لمبادئ الميثاق وللقرارات المنعقدة المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الامن ؛

٣ - ويأسف لموقف الحكومة البرتغالية ، ولمخالفاتها المتكررة لمبادئ الميثاق ، ولرفضها المستمر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ؛

٤ - ويقرر ان الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية تعرض السلم والامن في افريقيا تحريضا شديدا للاعتلال ؛

٥ - ويدعو البرتغال على سبيل الاستعجال الى تنفيذ ما يلي :

( أ ) الاعتراف فورا بحق شعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارته في تقرير المصير والاستقلال ؛

( ب ) الكف فورا عن جميع الاعمال القمعية وسحب كافة القوات العسكرية وغير العسكرية المستخدمة حاليا لذلك الغرض ؛

( ج ) اصدار عفو شامل سياسي غير مشروط وتمهيدة الظروف المناسبة لحرية عمل الاحزاب السياسية ؛

( د ) الشروع ، على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير ، في التفاوض مع الممثلين المعتمدين للاحزاب السياسية الموجودة داخل الاقاليم وخارجها ، من اجل نقل السلطة الى المؤسسات السياسية المنتخبة بحرية والممثلة للشعوب ، وفقا للقرار ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) ؛

( هـ ) منح الاستقلال بعد ذلك فورا لجميع الاقاليم الواقعة تحت ادارته وفقا لاماني الشعوب ؛

٦ - ويلتمس من جميع الدول الامتناع فورا عن تزويد الحكومة البرتغالية بأية مساعدة تمكنها من مواصلة تمهيدتها لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والقيام لهذا الغرض باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع بيع وتوفير الاسلحة والمعدات العسكرية للحكومة البرتغالية ؛

٧ - ويلتمس من الامين العام تأمين تنفيذ احكام هذا القرار ، وتقديم المساعدة التي قد يراها لازمة ، واعلام مجلس الامن عن ذلك قبل ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ .

١٠٠ — وتكلم ممثل غانا عقب الاقتراح ، فقال ان المجلس قد شجب في الواقع موقف  
المحاكمة البرتغالية لمخالفاتها المتكررة لمبادئ الميثاق ولرفضها تنفيذ قرارات الجمعية . واضاف  
ان المجلس قد قرر قرارا عاجزا ان الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية  
تعرض السلم والامن في افريقيا تعريضا شديدا للاعتلال . وبين ان اهم نقطة في القرار هي  
الاعتراف بضرورة منح حق تقرير المصير والاستقلال لشعوب انغولا وموزامبيق وغينيا وكابندا .

١٠١ — و اشار الممثل بأن يبدأ الامين العام في المشاورات المتعلقة بتقرير المصير  
مع وزير خارجية البرتغال قبل ان يخادر هذا الامر غير نيويورك .

١٠٢ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاعرب عن امله بأن لا يعرقل القرار تعقيـق  
التسوية السلمية للحالة القائمة في الاقاليم البرتغالية بل ان يساعد على تعقيقها . واضاف ان اهم  
سبب دفع الولايات المتحدة الى الامتناع عن الاقتراح هو انها لا تحتقد ان القرار ، سواء من  
حيث صياغته اللفظية او شكله ، قد وضع على غير وجه يؤد ان يمكن من السرعة والوثام ، السـي  
تحقيق النتائج التي ينشد ها الجميع . وبين ان الولايات المتحدة وان كانت لا توافق على بعض  
احكام القرار ، فانها تقبل بموضوعه الاساسي . واستدار قائلا ان وفده مقتنع كل الاقتناع بأن  
اجراء المفاوضات بنية حسنة وعلى اساس الاعتراف بمبدأ تقرير المصير وتطبيقه على الاقاليم  
البرتغالية في افريقيا هو السبيل الوحيد لبلوغ الغاية المرجوة بطريقة نظامية سلمية . واختمت كلامه  
قائلا ان الولايات المتحدة ستواصل سياسة عدم تزويد البرتغال بالاسلحة او بالمعدات العسكرية  
لاستخدامها في الاقاليم البرتغالية .

١٠٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ففكر القول بأن وفده  
كان يفضل تدابير اقوى من التدابير التي نص عليها القرار . واستدرك قائلا ان القرار ، على عيونه ،  
لا ينفذ من نواح ايجابية ، وان المجلس قد اقر في الواقع قرار الجمعية العامة ١٨٠٧ (الدورة ١٧)  
وبذلك حصل تنفيذ الزاميا . واختمت كلامه قائلا ان الميثاق يمنح المجلس سلطات واسعة في  
حالة عدم مراعاة قراراته ، وانه لا ينبغي لاحد ان يتوهم امانية التهرب من مسؤولية عدم مراعاة  
القرارات ذات الطابع الالزامي .

١٠٤ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فاعرب عن اسفه لان القرار لم يوضح بشكل يمكن وفده  
من تأييده ، اذ انه يتفق في عدة نواح مع آراء وفده . وادف قائلا انه ليس للمجلس ان يأمل في  
احراز اي تقدم دون اعتراف البرتغال بمبدأ اساسي هو مبدأ تقرير المصير ؛ ولكن ليس من شأن  
المجلس ان يقول للبرتغال كيف يطبق ذلك المبدأ . واختمت كلامه قائلا ان المملكة المتحدة لا تزود  
البرتغال ولن تزود البرتغال بأسلحة لاستخدامها في اقاليمه عبر البحار .

١٠٥ — وتكلم ممثل البرازيل ، فقال انه اقترح بتأييد القرار مع بعض التحفظات فيما  
يتعلق بالتدابير المنصوص عليها في الفقرة ٦ ، ورأى ان القرار ، في صيغته المعدلة ، يخضع  
لاحكام الفصل السادس من الميثاق .

- ١٠٦ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان القرار يعطى ، من حيث موضوعه ، على عدة عناصر — كان يمكن لو فده ان يؤيد ها ، ولا سيما فيما يتعلق بحق تقرير المصير ؛ بيد انه صيغ ، بحق في شكله المعدل ، بطريقة تجعله يتجاوز السلطة التي يخولها الميثاق للمنظمة .
- ١٠٧ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فأعرب عن تقديره للقرار الايجابي الذي اتخذه المجلس ، وقال انه ستترتب عليه آثار بعيدة المدى ، كما اعرب ، باسم الحكومات الافريقية المستقلة ، عن الامل في ان يتخذ البرتغال التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ قرار المجلس .
- ١٠٨ — وشكر ممثل سيراليون كذلك المجلس على قراره ، وحث على الاسراع في تنفيذ ذلك القرار التاريخي .
- ١٠٩ — وتكلم ممثل البرتغال ، فأعلن ان القرار يعيد عن جادة الصواب من الناحيتين الاخلاقية والسياسية . واخاف ان وفده لا يستطيع تغيير موقفه سواء بالنسبة الى القرار أو بالنسبة الى جميع الاحداث التي قد تترتب عليه .

### الفرع الثالث

#### تقرير الامين العام

- ١١٠ — قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريراً ( م أ / ٥٤٤٨ ) في ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ، انتهى اليه فيه انه التمس من حكومة البرتغال اعلامه عن الغارات التي اتخذتها لتنفيذ احكام قرار مجلس الامن ( م أ / ٥٣٨٠ ) ، ولا سيما التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ منه .
- ١١١ — في ٢٩ آب ( اغسطس ) ، انتهى ممثل البرتغال الدائم الى الامين العام رد حكومته الذي دعت فيه الامين العام الى زيارة لشبونة لاجراء اتصالات مباشرة مع الحكومة البرتغالية . وفي ٣١ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ، ابلغ الامين العام الى حكومة البرتغال انه قد كلف السيد غودفري ك . ج . اماكري ، الامين العام الوكيل لشئون الوصاية والاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بزيارة لشبونة وتمثيله . وبعد ذلك ، قام السيد اماكري بزيارة لشبونة بين ٩ و ١١ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ ، واجرى مباحثات مع رئيس وزراء البرتغال ومع بعض الشخصيات الرسمية الاخرى . وكان من نتيجة زيارة السيد اماكري اجراء اتصالات المباشرة والمباحثات في نيويورك بين ممثلي الدول الافريقية وبين البرتغال . وكان مفهوم تقرير المصير الموضوع الرئيسي الذي دارت حوله تلك المباحثات . ويتضمن التقرير تفاصيل وجهات النظر التي ابدت في هذا المجال .
- ١١٢ — وذكر التقرير انه يمكن ان يستدل من الايضاحات التي قدمها ممثلو البرتغال عن موقف بلدهم ان الحكومة البرتغالية لا تنكر مبدأ تقرير المصير على شعوب اقاليمها عبر البحار .



واضاف التقرير ان التفاؤل بنتيجة تلك المحادثات وان يكن سابقا لا وانه ، فان واقع موافقة ممثلين الدول الافريقية والحكومة البرتغالية على الاجتماع لمناقشة المشاكل التي تمس العلاقات فيما بين بلدانهم يشكل بعد ذاته تقدما مشجعاً .

١١٣ - وكذلك انتهى الامين العام الى مجلس الامن انه طلب الى الدول الاعضاء بشأن ترسل اليه المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها او تزم اتخاذها لتنفيذ الفقرتين ٦ و ٧ من القرار . وقد ادرج فعوى ردود ٦٥ حكومة في التقرير وفي اضافات لائحة ( أ / ٥٤٤٨ / ١ ) للاضافات ( ١ - ٣ ) .

### الفرع الرابع

الرسائل الواردة بين ١٣ تشرين الثاني  
( نوفمبر ) و ٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣

١١٤ - ارسل ممثلو اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندي ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية العربية المتحدة ، والدا هومي ، ورواندا ، وساحل العاج ، والسنگال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والخابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ، والكونغو ( برازافيل ) ، والكونغو ( ليوبولد فيل ) ، وليبيريا ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا ، رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ( أ / ٥٤٦٠ ) طلبوا فيها عقد اجتماع لمجلس الامن في موعد قريب للنظر في تقرير الامين العام ( أ / ٥٤٤٨ ) وفي التدابير الاخرى التي يلزم اتخاذها لتنفيذ قراره المتخذ في ٣١ تموز ( يوليه ) ( أ / ٥٣٨٠ ) والتصويب ( ١ ) .

١١٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( أ / ٥٤٧٠ ) ، احال رئيس الجمعية العامة الى المجلس نص قرارها ١٩١٣ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في اليوم ذاته بشأن الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، وفيه تلتزم الجمعية العامة من مجلس الامن النظر فوراً في مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لاعمال مقرراته الذاتية ، لا سيما تلك الواردة في القرار المتخذ في ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ .

### الفرع الخامس

استئناف النظر في المسألة في الجلسات ١٠٧٩-١٠٨٣  
( ٦ - ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ )

١١٦ - في الجلسة ١٠٧٩ المنعقدة في ٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ،

ادرج مجلس الامن في جدول اعماله تقرير الامين العام ( أ / ٥٤٤٨ والاغابات ١ - ٣ ) ورسالة الدول التسع والحشرين ( أ / ٥٤٦٠ ) .

١١٧ - ووافق المجلس في الجلسة ذاتها على الدالبات التي تقدم بها وزراء خارجية مدغشقر ، وتونس ، والبرتغال ، وليبيريا ، وسيراليون ( أ / ٥٤٦٣ ، و أ / ٥٤٧٢ ، و أ / ٥٤٧٣ ، أ / ٥٤٧٤ ، و أ / ٥٤٧٥ ) للاشتراك في مناقشة المسألة دون التصريح بالاقتراع .

١١٨ - وتكلم ممثل ليبيريا ، فأعرب عن تقدير الدول الافريقية لمبادرة الامين العام التي اتاحت اجراء الاتصالات بين تسع دول افريقية وبين البرتغال . واضاف ان الدول الافريقية لا يسعها قبول تفسير البرتغال لمفهوم " تقرير المصير " لان ذلك التفسير لا يحترف لشعوب الاقاليم البرتغالية بقى اختيار الاستقلال . واستارد قائلا ان الدول الافريقية تطلب الى المجلس أن يحدد ، بدوره ، ماذا يعني بتقرير المصير ، كما انها تلفت النظر الى ان البرتغال لم ينفذ احكام القرار السابق ( أ / ١٨٠٥ والتصويب ١ ) ، وتطلب الى المجلس ان يتخذ من التدابير ما يؤمن قيام البرتغال بتنفيذ تلك الاحكام ، ولا سيما احكام الفقرة ٥ ، ودون المزيد من التأخير .

١١٩ - وتكلم ممثل تونس ، فأعلن انه بالرغم من ان الدول الاستعمارية الاخرى والانليبية الساحقة من الدول الاعضاء قد وافقت على ان تقرير المصير ينبغي ان يتضمن امكانية اختيار الاستقلال ، فان البرتغال لا يزال يصر على مفهومه الحالي لتقرير المصير ، وليس ثمة ما يدل على ان تغيير في موقفه ، كما ولم يحدث ان تغيير في الحالة الحقيقية للاقاليم البرتغالية ، ولا يزال تهديد السلم والامن الدوليين قائما . وارادف قائلا ان جهود الامين العام لم تؤت الثمرات المرجوة ؛ ويبدو ان الحكومة البرتغالية انما اجرت الاتصالات مع الممثلين الافريقيين لصرف انظار الرأي العام العالمي عن واقع العرب الاستعمارية القمعية التي لا تزال تشنها في الاقاليم الناضجة لسيادتها . وغتم كلامه قائلا ان من شأن المجلس ، اذن ، دراسة التدابير الفعالة التي تحمل الحكومة البرتغالية على التفهم المنطقي السليم للالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ، ومراعاة القرارات المختصة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس .

١٢٠ - وفي الجلسة ١٠٨٠ المنعقدة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل مدغشقر ، فقال انه بالرغم من حسن نية البلدان الافريقية ، فان المعاديات التي دارت بينها وبين البرتغال لم تتكلم بالنجاح ، لان البرتغال لم يدخل عناصر جديدة على المبادئ الاساسية التي توجبه سياسته الاستعمارية . واخاف انه يبدو ان البرتغال انما اجري الاتصالات مع الدول الافريقية بقصد الابقاء على الحالة الراهنة ، بينما يجب عليه ، عوضا عن ذلك ، ان يحترف باماني شعوب اقاليمه في الاستقلال وان يدخل في حوار مباشر مع القوميين في تلك الاقاليم . وعرض الممثل على البرتغال مساعي وفده العميدة للمساعدة على الاضطلاع بمثل ذلك الحوار .

١٢١ — وتكلم ممثل سيراليون ، فرفض ادعاء البرتغال بأن الدول الأفريقية مسؤولة عن وقف المحادثات التي دارت برعاية الأمين العام . وبين أن وزير خارجية البرتغال قد جاء للاشتراك في تلك المحادثات وهو يعمل آراءً كان يعلم أنه ليس بين الدول الأعضاء دولة تشاهاه إياها ، وأنه شوّه موقف البلدان الأفريقية في مؤتمر صغفي عقده في لشبونة في ٢٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) بإشارته ضمنا إلى أن المندوبين الأفريقيين لا يعتبرون تقرير المصير صحيحا إلا إذا أدى إلى الاستقلال . وأضاف أن الممثلين الأفريقيين لم يقولوا ذلك قط ؛ بل ذهبوا إلى أنه وإن يكن من المستبعد أن يغتار أي شعب أفريقي بطلب حق تقرير مستقبله البقاء برتغاليا ، فإنه إن اغتار ذلك بعربة فإن اختياره سيحترم . واختم كلامه قائلا أن الدول الأفريقية تصرّ في الواقع ، على عدم استثناء أي اختيار ، في حين أن اتهامات الحكومة البرتغالية تصف ما تريد هي فعله .

١٢٢ — وفي الجلسة ١٠٨١ المنعقدة في ٩ كانون الأول ( ديسمبر ) ، تكلم ممثل البرتغال ، فقال أن الحالة في الأقاليم البرتغالية لا تهدد السلم والأمن الدوليين . وأضاف أن الممثلين الأفريقيين لم يذهبوا في المحادثات التي جرت معهم أية رغبة في بحث الأوضاع الحقيقية القائمة في الأقاليم البرتغالية عبر البحار أو المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . ولما كان الأمر كذلك ، فليس من حق الممثلين الأفريقيين مواصلة إطلاق تلك المزاعم . واستأرد قائلا أنه لو اتخذ البرتغال تدابير كالتدابير التي تتخذها ضد البلدان الأخرى وتقبل على أنها مشروعة لكان يدان بالحدوان ، وأنه إذا لم يوضح حد لمثل هذه الحالة فإنها ستؤدي بالمنظمة إلى التخبط المطلق . وقال أن سياسة البرتغال عبر البحار ترتكز على مفهوم المجتمع المتحد المنصوص ، وأن حكومته لا تشكّ ما لقا في أن الأساليب التي يتبعها البرتغال في أقاليمه أساليب مشروعة تقدم مصلحة سكان تلك الأقاليم ؛ أما التدابير التي اتخذها المجلس في المرات السابقة فلم تكن مجدبة ولا متفقة مع المصلحة العليا للسكان المحليين . وأكد الممثل على أن البرتغال قد برهن عن رغبته في التعاون مع الأمم المتحدة ، ودعا الأمين العام رسميا إلى زيارة أنغولا وموزامبيق متى شاء ليتأكد من واقع الأحوال القائمة في تلك الأقاليم .

١٢٣ — وتكلم ممثل غانا ، فأعلن أن وفده لا يسمح بمشاركة الأمين العام حتى في ذلك التأؤل المتعطل الذي أبداه في تقريره ، لأن مفهوم البرتغال لتقرير المصير لا يتسع للتدابير الخمسة الواردة في نص الفقرة ٥ من منطوق القرار المتخذ في ٢١ تموز ( يوليو ) ١٩٦٣ ، تلك التدابير التي تعتبرها الدول الأفريقية ذات أهمية جوهرية . ومضى قائلا أن الموقف البرتغالي يضطر الدول الأفريقية إلى الخلق إلى أن البرتغال لا ينوي أن يترك للسكان المحليين عريضة الاختيار فيما يتعلق بتقرير مستقبلهم . واختم كلامه قائلا أنه ينبغي للمجلس ، تبعاً لذلك ، أن يؤكد من جديد تعريف تقرير المصير الذي وضعته الجمعية العامة لكي يقنع البرتغال بأن تعريفه لتقرير المصير أصبح باليا .

١٢٤ — وتكلم ممثل تونس ، فأشار إلى أن الدول الأفريقية ليست هي وحدها التي قررت

ان الحالة في الاقاليم البرتغالية تعرض السلم والامن الدوليين في افريقيا تحريضا شديدا للاغتلال ، بل ان مجلس الامن قرر ذلك ايضا .

١٢٥ — وفي الجلسة ١٠٨٢ المنعقدة في ١٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ، تكلم ممثل المغرب ، فأعلن عن وجود اختلاف اساسي بين سياسة البرتغال ومفاهيم الامم المتحدة . وابدى اسفه لغلو آخريين القاه ممثل البرتغال على المجلس من اى تأكيد على ان البرتغال سيحاول القيام بدور سليم تستطيع ان تثق به الامم المتحدة .

١٢٦ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فذكر ان ممثل البرتغال لم يدحض التفسير الذي اعطاه لنوايا الحكومة البرتغالية ، والذي يفهم منه انه لا يراد بالاستقلال ان يكون جزءا من امكانيات الاختيار . و اضاف ان البلدان الافريقية مستعدة لبحث المسائل المتعلقة بالسلم والامن والتعليم والانماء الاجتماعي ، ولكنها كانت تريد بحث تقرير المصير اولاً ثم الانتقال الى بحث اعكام القرار المتخذ في ٣١ تموز ( يوليه ) . وختم كلامه قائلاً ان تعريف تقرير المصير ماهو الا خطوة اولى نحو ازالة بعض العراقيل التي تعترض سبيل حل مشكلة الاقاليم البرتغالية .

١٢٧ — وتكلم ممثل سيراليون ، فطلب الى ممثل البرتغال ان يدلي ببيان يزيل فيه كل الشكوك المتعلقة بمسألة معرفة ما اذا كان تقرير المصير ، كما يفهمه البرتغال ، يتيح للسكان الافريقيين كل امكانيات الاختيار فيما يتصل بمستقبلهم السياسي .

١٢٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ف اشار الى ان الحكومة البرتغالية لم تنفذ قرار المجلس . و اضاف ان حركات التحرر الافريقية والدول الافريقية المستقلة قد رفضت جميعا مفهوم البرتغال لمبدأ تقرير المصير . ومضى قائلاً انه لا يجوز السماح للمحاولات التي يقوم بها البرتغال لغداع الناس فيما يتعلق بمفهوم تقرير المصير بتمكينه من كسب الوقت لا تخاذ المزيد من التدابير العسكرية . وذكر ان الانباء الضعيفة وغيرها تفيد ان البرتغال قد زاد من تدابير القمع . وبعد ان اشار الى معلومات تقول بأن البرتغاليين يستعملون اسلحة منظمة حلف شمال الاطلسي ضد السكان المدنيين ، اضاف ان البرتغاليين لا يجرؤون على القيام بحملات عدوانية دون تأييد الدول الاخرى وحمايتهم . واستطرد قائلاً ان من البين ان هناك تحالفا بين المتطرفين في البرتغال وافريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية يهدف الى توحيد القوي الرجعية والفاشية والمنصرية لسحق حركات التحرر في افريقيا الوسطى والجنوبية ، مما يؤدي الى ايجاد التوتر وبحث المخاوف الشديدة لدى البلدان الافريقية . ودعا الممثل المجلس الى وضع حد لسياسة الاستفزاز التي تتبعها الحكومة البرتغالية والى ارغام المستعمرين البرتغاليين على احترام حقوق الشعوب الاخرى في الحرية والاستقلال والتطور السلمي .

١٢٩ — وتكلم ممثل مدغشقر ، فأبدى اسفه لاقتصار ممثل البرتغال على اعادة عرض الموقف البرتغالي كما عرض امام الامين العام . و اضاف ان حكومة مدغشقر كانت تأمل في ان يحدد البرتغال على الاقل الى اصدار اعلان نوايا يتضمن برنامجا ومواعيد محددة للتطبيق الدقيق الكافي لقرار

الجمعية العامة ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) وقرار مجلس الأمن المتخذ في ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ .  
وقال ان الوقت قد حان لكي يؤدي البرتغال الحساب . واطعن انغيرا ان موزامبيق وانغولا والاقليم  
البرتغالية الاخرى ليست " مقادحات برتغالية " ، بل هي اقاليم يقطنها افريقيون يرفبون حقها  
وعدا في التعبير عن شخصيتهم الافريقية .

١٣٠ — وقد مثل غانا مشروع القرار التالي ( أ / ٥٤٨٠ ) الذي اشتركت في اقتراحه  
غانا والفلبين والمغرب :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظّر في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة أ / ٥٤٤٨ والاضافات التابعة  
لهـ ،

" وان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥٤١ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في  
١٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ ،

" وان يشير كذلك الى قراره المتخذ في ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ( أ /  
٥٣٨٠ ) ،

" وان يلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة من الامين العام لاقامة الاتصالات  
اللازمة بين ممثلي البرتغال ومثلي الدول الافريقية ،

" ١ — يأسف لعدم اتيان هذه الاتصالات بالنتائج المرجوة لعدم الوصول الى  
اتفاق على تفسير الامم المتحدة لتقرير المصير ؛

" ٢ — ويناشد جميع الدول التزام احكام الفقرة ٦ من قراره المتخذ في  
٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ؛

" ٣ — ويأسف لعدم التزام الحكومة البرتغالية لقرار ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ؛

" ٤ — ويؤكد من جديد التفسير الوارد لتقرير المصير في قرار الجمعية العامة  
١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) كما يلي :

" لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ؛ ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية  
مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي  
والثقافي ؛

" ٥ — ويبيط علما بقرار الجمعية العامة ١٥٤٢ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في  
١٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ ، والذي نص فيما نص عليه ، على اعتبار الاقاليم  
الواقعة تحت ادارة البرتغالية من فئة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حسب مدلول  
الفصل الحادي عشر من الميثاق ؛

٦ — ويعتقد ان قيام الحكومة البرتغالية باتخاذ التدبير اللازم لمنح  
الحقو الشامل لجميع المسجونين او المنفيين لمصاداتهم بتقرير المصير في تلك الاقاليم  
ينبغي دليلا على حسن نيتها ؛

٧ — ويلتمس من الامين العام مواصلة جهوده واعلام المجلس عن اللازم في موعد  
لا يتجاوز ١ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ . ”

١٣١ — وفي الجلسة ١٠٨٣ المنعقدة في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ، تكلم ممثل  
البرتغال فأشار الى ان اي قرار من القرارات السابقة المتعلقة بتقرير المصير لم ترمح مضمون تقرير  
المصير بمسألة منح السيادة الدولية للأقاليم غير المستقلة ، او بأية نتائج اخرى مقررة سلفا ،  
او باختيارات خاصة تهتم او تفرض من الخارج . ولما كانت معايير الامم المتحدة المتعلقة بتقرير  
المصير قد تفاوتت كثيرا وتغيرت من آن الى آن آخر ، فلا يحرف احد ما هو المقصود بمفهوم الامم  
المتحدة لتقرير المصير او لتطبيقه .

١٣٢ — وتكلم ممثل الفلبين ، فقال انه كان يأمل في ان يطرأ شيء من التغير على موقف  
البرتغال ؛ ولكن الامر ليس كذلك مع الاسف . و اضاف ان رئيس وزراء البرتغال قد اوضح في ١٢ آب  
( اغسطس ) ١٩٦٣ ان موقف حكومته لن يتغير . وختم كلامه قائلا ان تصريح البرتغال لتقرير  
المصير تصريح محدود ، وانه يخالف ، في آخر الامر ، جوهر المبدأ ذاته .

١٣٣ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه سران علم ان المحادثات دارت بين البرتغال  
والدول الافريقية . و اضاف ان الوفد الفرنسي يرى ، تبعا لذلك ، انه كان في امكان المجلس ان يصل  
الى اتفاق كبير دون الحاجة الى اتخاذ اي قرار شكلي ، وذلك تشجيعا لاستئناف المحادثات .  
وعلى ذلك ، فان وفده لا يسعه الا الامتناع عن الاقتراع على مشروع القرار المشترك ؛ هذا بالإضافة  
الى ان في هذا القرار اشارة الى القرار المتخذ في ٣١ تموز ( يوليه ) ، والذي لم تتمكن فرنسا من  
تأييده لانه يخلط بين ما هو مستحسن وبين ما يحق للمجلس ان يقرره او يوصي به . وختم كلامه  
قائلا ان رأى فرنسا في موضوع المشكلة لا يمكن ان يكتنفه اي لبس ، اذا ما اخذ بحين الاعتبار  
كيفية تطبيقها لمبدأ تقرير المصير .

١٣٤ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فكرر القول بأن تعدد موعد تقرير المصير وكيفية  
تنفيذه هو بالتأكيد من اختصاص الدولة القائمة بالادارة ؛ بيد ان المبدأ موجود ولا يمكن تجاهله  
على ذلك الاساس . و اضاف ان حكومته تحت البرتغال على تطبيق المبدأ على شعوب اقاليمها وتحت  
الدول الافريقية على ان تنظر فيما يعرضه البرتغال عليها من العروض لاستقصاء الاوضاع القائمة في  
الاقاليم وان تختار كل فرقة تتاح لاجراء مناقشات مخلصه بناءة . وختم كلامه قائلا انه يؤيد المقصد  
العام لمشروع القرار ، وانه يستطيع الاقتراع بتأييده في مجموعه ، ولكنه لا يستأيد قبول الفقرة ٣ من  
مداولته ، ولذلك فهو يطلب الاقتراع عليها بصورة مستقلة .

١٣٥ - وتكلم ممثل فينيزويلا ، فأعرب عن ارتياحه الى اجراء المباحثات بين الاطراف  
الصينيين ، ورأى وجوب استمرارها .

١٣٦ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال انه لا يرى ان التوفيق بين موقفي الحكومة البرتغالية  
والدول الافريقية من تقرير المصير امر متعذر . واضاف ان هناك في الواقع بعض العناصر الاساسية  
المشتركة بينهما ، وأنه ينبغي للاطراف الصينيين استقصاء تلك العناصر عن طريق المشاورات  
والمفاوضات الجديدة .

١٣٧ - وتكلم ممثل الصين ، فقال انه لما يدعو الى التشجيع ان اجريت معادلات نافعة  
وان الطرفين اكدا على ضرورة ايجاد تسوية سلمية لخلافتهما .

١٣٨ - وتكلم ممثل النرويج ، فأعرب عن تقديره لجهود الامين العام ولنجاحه في الجمع  
بين ممثلي الدول الافريقية والبرتغالية ؛ واضاف انه ينبغي تشجيع الامين العام على مواصلة جهوده  
بالطريقة التي يراها انسب الطرق لاجراز المزيد من التقدم .

١٣٩ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يرى ان مشروع  
القرار المشترك يتسم الى حد ما بالضعف وعدم الكفاية ، ولكنه سيؤيده على كل حال . واضاف ان  
البرتغال لم يستغل النتائج اللازمة ، وان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية شديد  
الاقتناع بضرورة قيام المجلس باتخاذ قرار اقوى وافضل لانهاء التدابير القسرية البرتغالية .

١٤٠ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للولايات المتحدة ، فأيد مشروع القرار المشترك ، وقال  
ان المعادلات التي دارت برعاية الامين العام كانت نافعة من حيث انها فتحت طريقاً سلمياً لتسوية  
المشكلة ، ورأى وجوب استئناف تلك الاتصالات . ومضى قائلاً ان كون البرتغال قبل بحث مسألة  
تقرير المصير مع القادة الافريقيين امر جدير بالثناء ويعد دليلاً على رغبته في الوصول الى تسوية  
سلمية سواء في إطار الامم المتحدة او في الاطار الافريقي . واستطرد قائلاً ان وفده يأمل في  
اجراز تقدم في سبيل عقد اتفاق بشأن ممارسة حق تقرير المصير في الاقاليم البرتغالية في موعد  
قريب مارسته سلمية تامة وبحرية اختيار معلقة . وختم كلامه قائلاً ان وفد الولايات المتحدة يرى ان  
على البرتغال ان يتعاون وان يبذل جهده للمساعدة على تحقيق ذلك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد مجلس الامن ، في الجلسة ١٠٨٣  
المنعقدة في ١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، الفقرة ٣ من نطاق مشروع القرار الذي قدمته  
غانا والفلبين والمغرب ( ٥٤٨٠ / أ ) بأغلبية ٧ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٤ اعضاء عن الاقتراح  
( البرازيل ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ) ، ثم اعتمد مشروع القرار في مجموعته  
بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراح ( فرنسا ) ( ٥٤٨١ / أ ) .

١٤١ - وتكلم ممثل غانا بعد الاقتراح ، فأرى ان اعتماد القرار بما يشبه الاجماع امر له  
اهميته ، وأعرب عن امله في الا يكون معنى مبدأ تقرير المصير بعد الآن سبباً للنزاع مع البرتغال .

١٤٢ — وتكلم ممثل تونس ، فأعرب عن امله في الا يهمل البرتغال اية فرصة لاجراء الاتصالات مع قادة الاعزاب داخل الاقاليم البرتغالية وخارجها .

١٤٣ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فأعرب كذلك عن الامل في ان يقبل البرتغال العرض الذي تقدمت به الدول الافريقية لتيسير اتصاله بالقادة الافريقيين المنتمين الى الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية والموجودين حاليا خارج تلك الاقاليم .

١٤٤ — وتكلم ممثل البرتغال ، فأعلن ان المجلس قد اتخذ مرة اخرى قرارا خاطئا ، وسجل تحفظاته الرسمية القوية بشأن القرار .

١٤٥ — وتكلم ممثلا مدغشقر وسيراليون فشكرا المجلس على قراره ايضا . وناشد ممثل سيراليون وزير خارجية البرتغال ان يبلغ الى شعب البرتغال ، بكل موضوعية ، ان العالم بأجمعه يرى انه آن اوان التخلي عن موقف لا يمكن الدفاع عنه .

#### الفرع السادس

#### تقرير الامين العام

١٤٦ — في ٢٩ أيار ( مايو ) ١٩٦٤ ، انتهى الامين العام الى مجلس الامم — ( م أ / ٥٧٢٧ ) انه لم يتلق اية معلومات من حكومة البرتغال بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ قرارات مجلس الامن . و اضاف انه يواصل مشاوراته مع الحكومة البرتغالية وممثلي الدول الافريقية عن امكانية استئناف المعادثات . و ذكر انه ليس في موقف يمكّنه من الابلاغ عن اية تطورات ايجابية في هذا الشأن .



### الفصل الثالث

مسألة النزاع المنصرى في افريقيا الجنوبية الناشئ عن سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ؛ الرسالة المؤرخة في ١١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء

( ملاحظة : تضمن التقرير السنوى الثامن عشر لمجلس الامن ( ١ ) موجزا لرسالة مؤرخة في ١١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ( م / أ / ٥٣٤٨ ) طلبت فيها اثنتان وثلاثون دولة افريقية دعوة مجلس الامن الى الانعتاد في اقرب وقت ممكن للنظر فيما وصفته بالهالة الانفجارية القائمة في جمهورية افريقيا الجنوبية والناجمة عن سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ورفضها المنتظم لالتزام قرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة . و اشار التقرير كذلك الى رسالتين سابقتين وردتا لمجلس الامن بشأن هذه المسألة : ( ١ ) رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٣ ( م / أ / ٥٢٣٥ ) اعال الامين العام بها الى مجلس الامن نص قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، ولفت نظراعضاء المجلس الى الفقرة ٨ من ملحق القرار التي تعال ب الى مجلس الامن اتخاذ التدابير الملائمة ، بما في ذلك الجزاءات ، لضمان التزام افريقيا الجنوبية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، والنظر عند الاقتضاء في اتخاذ التدبير اللازم بموجب المادة ٦ من الميثاق ؛ ( ٢ ) وتقرير مؤقت مؤرخ في ٦ أيار ( مايو ) ١٩٦٣ ( م / أ / ٥٣١٠ ) ، قدمته الى مجلس الامن والجمعية العامة اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية وهي اللجنة المنشأة بمقتضى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) ) .

### الفرع الاول

التقرير المؤقت الثاني للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية

١٤٧ — رفعت اللجنة الخاصة الى مجلس الامن والجمعية العامة برسالة مؤرخة في

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٢ ( ج / ٥٥٠٢ ) ، الفصل الرابع عشر .

١٧ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ( م / ٥٣٥٣ ) ، تقريراً مؤقتاً ثانياً ، اشارت فيه الى ان الجمعية العامة كانت قد التمتت من مجلس الامن ، في قرارها المتخذ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، اتخاذ التدابير الملائمة ، بما في ذلك الجزاءات ، لضمان التزام افريقيا الجنوبية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وتقدمت فيه الى مجلس الامن بالتوصيات التالية : ( ١ ) ان يؤكد مجلس الامن تأييده لقرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) ؛ ( ٢ ) وان يعيد علماً بأن جمهورية افريقيا الجنوبية قد تجاهلت قرار المجلس المتخذ في ١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٠ ، وانها قامت بأعمال مخالفة لقرارات الجمعية العامة ، وابتعدت بذلك خطراً جدياً على السلم والامن الدوليين ؛ ( ٣ ) وان يحث جمهورية افريقيا الجنوبية على التغلبي عن سياسة التمييز العنصري التي تتبناها ؛ ( ٤ ) وان يشجب التدابير القمعية المتخذة ضد محارضي الفصل العنصري ، وان يبالغ بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين وجميع المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري ؛ ( ٥ ) وان يؤكد اهمية ما اوصت به الجمعية العامة في قرارها ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) من وجوب ترقف الدول الاعضاء عن تصدير الاسلحة والذخيرة الى افريقيا الجنوبية ، وان يطالب الى الدول التي استمرت في تقديم تلك المساعدة الى التوقف عنها فوراً واعلام مجلس الامن ؛ ( ٦ ) وان يدعو الدول الاعضاء الى اتعاض التدابير السياسية والاقتصادية وغيرها من التدابير التي يوصي بها قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) ، بادئة بفرغ حظر فعال على توريد الاسلحة والذخيرة والنفط ، وان ينظر المجلس في الوسائل اللازمة لتأمين فعالية الحظر ، بما في ذلك فرض الحصار ، عند الاقتضاء ، باشراف الامم المتحدة ؛ ( ٧ ) وان يدعو المجلس الامين العام والوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة الى الاستمرار في التعاون مع اللجنة الخاصة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) .

١٤٨ — وفي برقية مؤرخة في ١٦ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٣٥٨ ) ورسالة مؤرخة في ٢٢ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ( م / ٥٣٦٦ ) ، وجهت الى رئيس مجلس الامن ، دعا صاحب الجلالة امبراطور اثيوبيا ورئيس غانا ، على التوالي ، مجلس الامن الى اتخاذ التدابير اللازمة ضد جمهورية افريقيا الجنوبية وتوقيع الجزاءات عليها ، مشيرين الى انهم يرون في سياسة الفصل العنصري التي تتبناها مسا بكرامة الافريقيين .

### الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٥٠ — ١٠٥٦  
( ٢١ تموز ( يوليه ) — ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ )

١٤٩ — ادرجت المسألة في جدول الاعمال الذي اقره مجلس الامن في جلساته

١٠٤٠ المنعقدة في ٢٢ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ، ونظارها المجلس في جلساته ١٠٥٠ - ١٠٥٦ المنعقدة في ٣١ تموز ( يوليه ) و ٧ آب ( اغسطس ) .

١٥٠ - وفي الجلسة ١٠٥٠ المنعقدة في ٣١ تموز ( يوليه ) دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، وزراء خارجية ليبيريا وتونس وسيراليون ووزير مالية مدغشقر الى الاشتراك في المناقشة .

١٥١ - وذكر الرئيس انه قام ، وفقا للقرار الذي اتعده مجلس الامن في جلسته ١٠٤١ المنعقدة في ٢٣ تموز ( يوليه ) ، بارسال برقية الى وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية يدعوه فيها الى تعيين ممثل للاشتراك في نظار المجلس في المسألة . والى الرئيس الى امين المجلس قراءة نص الرد المؤرخ في ٣١ تموز ( يوليه ) .

١٥٢ - واخادت الرسالة ، التي عصمت فيما بعد بوصفها الوثيقة م / أ / ٥٣٨١ ، ان حكومة افريقيا الجنوبية قررت عدم الاشتراك في مناقشة المجلس لمسائل تعتبرها من صميم الولاية الداخلية لدولة من الدول الاعضاء . وذكرت الرسالة ان افريقيا الجنوبية قد شرحت مرارا في الامم المتحدة ان سياستها تهدف الى السير بالجماعات العنصرية المغتلفة نحو الحكم الذاتي واحلال الصداقة والتعاون فيما بينها ، وكل في مناقشتها الخاصة ، مما يعتبر طريقة عملية لازالة التمييز . واضافت ان الدول الافريقية تحاول ان تبرر تدخلها في الشؤون الداخلية لافريقيا الجنوبية باستنادها الى الزعم الباطل القائل بأن افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، بينما الواقع يثبت بأن الدول الافريقية ، اوبعضها ، هي التي هددت السلم والنظام في افريقيا الجنوبية ، كما يستدل من القرار المتخذ في مؤتمر اديس ابابا ومن بيانات القادة الافريقيين .

١٥٣ - وافتتح المناقشة ممثل سيراليون ، فقال انه هو وزملاؤه من تونس وليبيريا ومدغشقر قد عينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، المنعقد في اديس ابابا في أيار ( مايو ) ١٩٦٣ ، للاشتراك ، باسم منظمة الوحدة الافريقية ، في بحث المسألة المعروضة على المجلس . واضاف ان ذلك المؤتمر قد اتخذ بالاجماع قرارا واردا في الوثيقة م / أ / ٥٣٤٨ ، وان ذلك القرار يؤيد النتائج والتوصيات التي اصدرتها اللجنة الخاصة .

١٥٤ - واردف الممثل قائلا ان المجلس قد اعترف في قراره المتخذ في ١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٠ بأن الحالة في افريقيا الجنوبية قد ادت الى احتكاك دولي قد يضر ، فيما لو استمر ، السلم والامن الدوليين للخطر ؛ كما ان الجمعية العامة اعادت تأكيد ذلك في قرارها ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، وهو قرار طلبت فيه الجمعية العامة كذلك الى الدول الاعضاء اتخاذ تدابير معينة كان يؤمل في ان تمنح حكومة افريقيا الجنوبية بالتخلي عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، مزیلة بذلك الخطر على السلم والامن الدوليين في القارة الافريقية . بيد ان حكومة افريقيا الجنوبية ردت على هذه القرارات وغيرها من قرارات الامم المتحدة باصدار سلسلة من القوانين تهدف الى القضاء المبرم على حقوق السكان الافريقيين وعلى حريتهم .

١٥٥ — وتابع ممثل سيراليون كلامه قائلا ان حكومة افريقيا الجنوبية قد عمدت ،بالاضافة الى ذلك ،الى انفاق مبالغ طائلة من الاموال خلال السنتين الماضيتين لشهد اسلحة من الواضح انه يراد استخدامها في اغراض قمعية . ومضى قائلا ان تكديس تلك الاسلحة وتعدد القوانين الصادرة ضد الحرية يشكلان اكبر تهديد للسلم والا من في القارة الافريقية .

١٥٦ — واستطرد الممثل قائلا ان حكومة افريقيا الجنوبية قامت ،علاوة على ذلك ،بمسد سياسة الفصل العنصري التي تتبعها الى افريقيا الجنوبية الغربية ،وهو اقليم اعتلته بطريقة لاشريعية جائرة ،منتهكة بذلك الالتزامات التي فرضها صك انتداب عصبة الامم . واضاف قائلا ان الخاية القصوى لسياسة افريقيا الجنوبية هي تقسيم القارة الافريقية الى دول " سوداء " و دول " بيضاء " ، وتلك غاية غير مقبولة كليا لدى الدول الافريقية .

١٥٧ — وحث الممثل المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة بموجب الميثاق لرفع حكومة افريقيا الجنوبية على التغلي عن سياسة الفصل العنصري وممارساته غير الانسانية ،وانهاء احتلالها غير الشرعي لافريقيا الجنوبية الغربية . وقال انه لا يمكن منع حدوث انفجار في افريقيا الجنوبية قد تنجم عنه آثار دولية وخيمة الا اذا اتخذ مجلس الامم تدابير فورية بحريئة .

١٥٨ — وتكلم ممثل تونس ، فأبدى اسفه لرفض حكومة افريقيا الجنوبية الاشتراك في مناقشات المجلس ،واستند مرة اخرى الى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . واضاف قائلا انه ليس هنالك اى تفسير محقول للميثاق يقتضي المجلس ،وهو الهيئة المسؤولة عن صيانة السلم والا من الدوليين ، ان يعجم عن التدخل حتى يقع انفجار في افريقيا الجنوبية . ومضى قائلا ان الحالة الحاضرة لا تدخل في نطاق المادتين ٥٥ و ٥٦ وحدهما من ميثاق الامم المتحدة ، بل وتدخل كذلك في نطاق المادتين ٣٤ و ٣٥ منه ، وذلك لان السلم لن يستتب في افريقيا طالما استمر تطبيق القوانين العنصرية في افريقيا الجنوبية .

١٥٩ — وادف الممثل قائلا ان افريقيا الجنوبية هي اليوم البلد الوحيد في العالم الذي تتقرر فيه مسائل الحقوق المدنية والحرية السياسية ، قانونا وعملا ، بلون الجلد ، واتخذت فكرة التفوق العنصري مبدءا رسميا للدولة . واضاف ان ملايين الافريقيين يحيشون في ظل نظام الفصل العنصري محرومين من حقوقهم وحريةهم الاساسية وخاضعين لاجراءات تمييز وعزل وعسف مادي ليس لها مثيل الا في الناحية العنصرية لالمانيا النازية ؛ وعلى ذلك فان من المؤسف ان نجد ان بعض الدول العليفة التي حاربت النازية قد استمرت ، في حالة افريقيا الجنوبية ، في تزويد حكومة ذلك البلد بالدعم المالي والتقني ، والدعم العسكري خاصة . واستطرد قائلا ان افريقيا الجنوبية ، كما يبين تقرير اللجنة الخاصة ، تعمل على تعزيز قواتها العسكرية عن طريق شراء كميات كبيرة من الاسلحة من عدة بلدان صديقة ، وهو امر يسبب قلقا شديدا للدول الافريقية لما يربته من اخطار على السلم في القارة الافريقية .

١٦٠ - وتابع ممثل تونس كلامه قائلاً ان الوفد التونسي يرى ان امعان حكومة افريقيا الجنوبية في رفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن لا يمكن ان يفسر الا على انه تغلص صريح عن صفتها كدولة عضو في الامم المتحدة . وذكر ان الوقت قد حان لكي يتغذ مجلس الامن تدابير فورية عاجزة لتبديد أى شك في عزم الامم المتحدة على تأمين تحقيق اهداف الميثاق في افريقيا الجنوبية .

١٦١ - وفي الجلسة ١٠٥١ التي عقدها المجلس في ١ آب ( اغسطس ) ، تكلم ممثل مدغشقر ، فأعلن ان الدول الافريقية انما لجأت الى مجلس الامن لانها ترى ان النزاع المنصرى في افريقيا الجنوبية لا يشكل مصدراً مستمراً للنزاع الدولي فحسب ، بل ويسبب كذلك تهديداً خطيراً للسلم والامن الدوليين . وبين ان تقريرى اللجنة الخاصة المحروطين على المجلس يشيران وتائع الحالة شرعاً موضوعياً مفصلاً ، وان حكومة افريقيا الجنوبية قد قررت ان تفرض بالقوة سياسة ترمي الى ضمان امتيازات ثلاثة ملايين من البيض واغضاع بقية السكان البالغ عددهم ١٢ مليوناً لنظام من التمييز والعنف يزداد قسوة كلما قسماوم السكان الملونون تطابقه .

١٦٢ - ومضى الممثل قائلاً ان مدغشقر ، حيث تحيش جماعات من السكان تنتمي الى عناصر مختلفة جنباً الى جنب في ونام ، لا تستطيع ان تتصور ان عنصراً واحداً يفرض سيطرته في البلد الواحد على عنصر آخر . واضاف ان الاعلان المالي لحقوق الانسان ينطبق ضرورة على افريقيا الجنوبية ، وانه لا يجوز لاي افتراض صوري يتعلق بالولاية القومية ان يحول دون اتخاذ الامم المتحدة التدابير اللازمة لايجاد حل للمشكلة . وبين انه يستحيل الاستمرار في الانضاء عن رفض افريقيا الجنوبية للتقيد بقرارات الامم المتحدة دون تفويض مركز الامم المتحدة . وقال ان وفده ، بالاشتراك مع الدول الافريقية الاخرى ، يطالب بتطبيق التدابير التي يقضي ميثاق الامم المتحدة بتطبيقها في الحالات التي تشكل تصرفات دولة ما فيها مصدراً للتوتر وتهديداً خطيراً للسلم والامن الدوليين .

١٦٣ - وتكلم ممثل ليبيريا ، فأشار الى ان حكومة افريقيا الجنوبية عمدت ، منذ تسلم الحزب القومي السلطة في عام ١٩٤٨ ، الى سن قوانين عديدة ترمي الى تقييد ومراقبة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للسكان غير البيض ، وذلك كقانون تحديد مناطق الجماعات الذي يرمي الى الفصل السكاني وادى الى اجتثاث الكثير من الافريقيين الالهيين من مناطق عاشوا فيها منذ سنوات ؛ وقانون تحليل البانتويين الذي هبط بتحليمهم الى مستوى هو ادنى بكثير من مستوى تحليل الاوروبيين ؛ وقانون التنظيم التشريعي الذي حظر جميع المنظمات القومية ؛ وقانون تحديد قانون البانتويين الذي فرض مراقبة شديدة على تنقلات الافريقيين في المناطق الحضرية ؛ وقانون الاعمال التخريبية الذي يجوز بموجبه ان تعتبر اية جريمة تخريباً حتى ما ينطوي منها على تشجيع اى عمل يرمي الى احداث تخيير اجتماعي او سياسي في الجمهورية . واضاف ان الازدهار الاقتصادي في افريقيا الجنوبية هو الذي مكناها من تطبيق هذه السياسة على مرأى ومسمع تلك البلدان والمؤسسات التي زودتها برؤوس الاموال .

١٦٤ — ومضى ممثل ليبيريا قائلاً ان الدول الافريقية يساورها شديد القلق للتوسّع الهائل في قوات افريقيا الجنوبية العسكرية والشرطية ، ذلك التوسّع الذي يقصد به سحق حقوق الافريقيين بالوسائل الوحشية . واستشهد ببعض الارقام المتعلقة بالنفقات العسكرية ، فقال ان هذا التمييز الفائق للمكانيات العسكرية لا يمكن تبريره بمقتضيات الدفاع الخارجي ، كما انه يهدد السلم في افريقيا . ولذلك فان الدول الافريقية تطلب الى مجلس الامن ، بوصفه الهيئة التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والا من الدوليين ، أن يدعو الدول الاعضاء ولا سيما منها الدول التي تبيع الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ، الى الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى احكام القرار ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، والذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع افريقيا الجنوبية ، واغلاق المرافئ في وجه جميع السفن التي ترفع علم افريقيا الجنوبية ، ومقاطعة سلح افريقيا الجنوبية ، والامتناع عن تصدير السلع الى افريقيا الجنوبية . وأشار الى انه قد قيل بأن تنفيذ ذلك القرار يلحق الاذى بالبانثويين من سكان افريقيا الجنوبية ، ولكن المقاطعة والجزاءات ، كما ذكر الرئيس لوثولي نفسه في ندائه الى الحسمال البريطانيين ، لن يضر بالسود اكثر من البيض ، وقد نذر السكان السود في افريقيا الجنوبية انفسهم للالام التي ستقودهم الى الحرية .

١٦٥ — وفي الجلسة ١٠٥٢ التي عقدها المجلس في ٢ آب ( اغسطس ) ، تكلم ممثل غانا ، فأعلن ان سياسة الفصل العنصري التي تتبناها حكومة افريقيا الجنوبية هي من اعظم المآسي الانسانية في العصر الحاضر ، الامر الذي أكد على غاويرته التقريران المؤقتان للجنة الخاصة . واضاف ان هذين التقريرين وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن تنهضان ليلاً ناطقاً على الجهود الاولى الصابرة التي بذلتها الامم المتحدة لا تنجح حكومة افريقيا الجنوبية بالتخلي عن سياستها العنصرية التي لا تطاق . ومضى قائلاً ان الافعال المستمرة لتلك القرارات وامتناع حكومة افريقيا الجنوبية عن التعاون هما اللذان عملاً عدداً من الدول الاعضاء على مالبة مجلس الامن بالتدخل فسي تسوية المسألة . وأشار الى ان الجمعية العامة قد طالبت الى مجلس الامن في الفقرة ٨ من منطوق القرار ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) اتخاذ التدابير الملائمة ، بما في ذلك الجزاءات ، لضمان التزام افريقيا الجنوبية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن هذا الموضوع ، والنظر عند الاقتضاء في اتخاذ التدبير اللازم بموجب المادة ٦ من الميثاق ؛ ولذلك فان مسئولية التصرف في هذا الشأن تقع الآن على عاتق المجلس .

١٦٦ — وتابع ممثل غانا كلامه ، فأكد على ان الفصل العنصري يمثل مشكلة اخطر من التمييز العنصري القائم في كثير من البلدان ، وقال اننا نجد في بلد كالولايات المتحدة ان الحكومة الاتحادية تحارب التمييز العنصري علناً ، وانها تستعين بالقانون ، بل وتستخدم القوة ، لتقويم الحالة ؛ اما في افريقيا الجنوبية ، فان الجهاز الحكومي باكملة تدعمه قوات الشرطة والجيش ، يستخدم لتشجيع التمييز العنصري واعماله . ومضى قائلاً ان وفده يوافق على ما خلصت اليه اللجنة

الخاصة في تقريرها من ان السياسة المنصرية التي تتبناها حكومة افريقيا الجنوبية هي نفي لسيادة الميثاق ومقاصده ، وان تنفيذها قد ادى الى استنكاف دولي ، وهو يحرف السلم والا من الدوليين للخطر .

١٦٧ — واستأرد ممثل غانا قائلاً ان كمية المعدات العسكرية التي باعتها بعض الدول الى افريقيا الجنوبية تسبب قلقا كبيرا لدى قادة افريقيا . واضاف الممثل قائلاً ان رئيس غانا السيد انكروما قد احرب مؤعرا عن ذلك القلق ، وتساءل عما اذا كان اولئك الذين ادنوا بتصدير الاسلحة الى افريقيا الجنوبية قد استفسروا عن المقاصد الحقيقية التي من اجلها يريد الحصول على الاسلحة ؛ ثم سأل ما هو سبب الحاجة الى ذلك المقدار الكبير من الاسلحة لحماية البعير في افريقيا الجنوبية ، ومن هم الذين يراون ان تستخدم ضد هم الطائرات ذات المدى المحدود القادرة على حمل الصواريخ والاسلحة النووية ؟ واستأرد الممثل قائلاً ان الدول الافريقية ترى ان الاسلحة التي تزود بها افريقيا الجنوبية يراون بها اساسا ان تستخدم ضد السكان الافريقيين في افريقيا الجنوبية وان تكون بمثابة انذار للدول الافريقية بالمخاطر التي يتعرضون لها بنصرتهم لقضية الممرية في افريقيا الجنوبية .

١٦٨ — ومضى الممثل في كلامه قائلاً ان وفده يأمل في ان يتخذ مجلس الامن تدابيرا حازمة . وأشار الى ان الاقناع السلمي لم يفلح في تبيير الحالة في افريقيا الجنوبية ، وبين انه ينبغي لمجلس الامن ان يدعو جميع الدول الاعضاء الى الكف فوراً عن تزويد افريقيا الجنوبية بالاسلحة وعزلها عن مجتمع الامم .

١٦٩ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأعلن ان على المجلس ان يقوم الآن بمهمة الدأر في التدابير البديلة التي يمكن اتخاذها لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على القضاء على آفة الفصل المنصري ؛ وقال كما ان الولايات المتحدة عازمة على معو التمييز المنصري من مجتمعها ، فانها ستؤيد الجهود المبذولة لاحداث تغيير في افريقيا الجنوبية . وأشار الى ان التقدم الكبير المحرز في افريقيا يكدره ما سببته سياسة حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية من عداء عنصري واستياء ، والى ان من واجب المجلس ان يحل على منع زيادة تدهور الحالة وانها العيف المتمثل في الفصل المنصري . وذكر ان الجهود التي بذلتها الامم المتحدة وعدة دول اعضاء لم تؤد الى نتائج طموسة ؛ ان لم يحدث اي تقدم ، بل ، عدث ، على النقيض من ذلك ، تعمق مقصود .

١٧٠ — وتابع الممثل كلامه قائلاً ان حكومة الولايات المتحدة قد تقدمت باحتجاجات رسمية الى افريقيا الجنوبية بشأن جميع نواحي الفصل المنصري ، واعلمتها انه اذا لم يحصل ما يدل على حدوث تغيير ، فان الولايات المتحدة لن تتعاون معها في الشؤون التي تنأوى على تأييد افريقيا الجنوبية في سياستها المنصرية الحاضرة . واضاف ان حكومة الولايات المتحدة قد قررت اتخاذ خطوة هامة في السياسة التي تنتهجها حيال افريقيا الجنوبية فيما يتعلق بالاسلحة ، هي وقف بيع اية معدات عسكرية الى حكومة افريقيا الجنوبية قبل نهاية السنة التقويمية الحالية ، باستثناء العقود

التي لم يتم الوفاء بها بعد . واستدرك قائلا ان حكومته تعتفتا لنفسها ، على اية حال ، بحسب تفسير تلك السياسة في ضوء مقتضيات صيانة السلم والامن الدوليين .

١٧١ - وتدارق الممثل الى التدابير التي يمكن ان يتخذها المجلس في الوقت الحاضر ، فقال ان وفده يرى ان تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع لا يتفق مع الميثاق في هذه الحالة . وبين ، في هذا الصدد ، ان مؤسسي الامم المتحدة قد حرصوا على قصر حق المنظمة في استصدار التدابير القهرية الالزامية على الحالات التي يوجد فيها عنف دولي واقع او تهديد للسلم جلي ووشيك الى الحد الذي لا يترك مجالا لاختيار اي تدابير مقبولة غير التدابير القهرية . واضاف ان الحالة ليست كذلك في افريقيا الجنوبية ، حيث لا يزال ثمة متسع من الوقت لايجاد تسوية بالطرق السلمية ، وان اي تدبير يتخذ المجلس ينبغي ان يهدف الى تشجيع ايجاد مثل تلك التسوية . وذكر انه لا يرجح ان يكون في تطبيق الجزاءات اي جدوى ، بل انه قد يزيد من عناد حكومة افريقيا الجنوبية ويؤدي الى تصليب الحالة القائمة . هذا الى ان اتخاذ مثل تلك التدابير ، ولا سيما ان لم يكن التزامها امرا ، قد يقوض سلطة الامم المتحدة ويقلل من فعالية الاجراءات الجزائية المنصوص عليها في الميثاق .

١٧٢ - ومضى الممثل قائلا ان وفده يرى وجوب القيام بمحاولات اخرى لتيسير الاتصال والمناقشة والاقناع ، وانه لا يسعه قبول الرأي القائل بأنه لا بد من اختيار احد امرين ، اما الفصل الحصري او اراقة الدماء ، او انه لا بد من استمرار سمر الحالة في سبيلها العالي المؤدى عتما الى التصادم ؛ بل ينبغي البحث عن امكانيات جديدة وايجادها قبل فوات الاوان . وابدى اسفه لان افريقيا الجنوبية شاعت عدم الاشتراك في مناقشات المجلس وناشد تلك الحكومة تغيير مسلكها واتباع سياسة قوامها المحالحة التوفيقية والتحرر .

١٧٣ - وتكلم ممثل البرازيل ، فوافق على ان الحالة في افريقيا الجنوبية تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين يقتضي قيام مجلس الامم باتخاذ التدابير الملائمة . واضاف انه نظرا الى فشل المحاولات السابقة لحل المشكلة ، فقد وجب على المجلس الآن ان يقرر هل ينبغي للـ استمرار في اقتراح تدابير الاقناع او التوصية بتدابير اقوى واكثر اتساما بالابح القهرى . وذكر ان اتخاذ مثل هذا القرار ليس بالامر السهل ، اذ لا يوجد بلد يخلو من كل أثر للتمييز العنصري . بيد ان مجلس الامم لا يسعه اتخاذ موقف عدم الاكتراث لما يساور الامم الافريقية من قلق بشأن زيادة التسلح في افريقيا الجنوبية . واستدرك قائلا ان وفده يرى ان المجلس يبرهن عن حكمة ان هو بادى الى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف توريد الاسلحة لافريقيا الجنوبية فضلا عن تدابير اخرى ترمي الى اقناع حكومة افريقيا الجنوبية بالضرورة الملحة للحدول عن سياستها . وغتم كلامه قائلا انه كلما اسرعت الاقلية الأوروبية في افريقيا الجنوبية في ادراك استحالة الابقاء على سياسة السيطرة التي تتبعها ، سهل على البلد اجتياز مرحلة الانتقال نحو نظام اجتماعي سلمي عادل .

١٧٤ - وفي الجلسة ١٠٥٣ التي عقدها المجلس في ٥ آب ( اغسطس ) ، تكلم ممثل الفلبين ، فأكد ان الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان الافريقية - الآسيوية لمحاربة السياسة



المنصرية التي تتبعها افريقيا الجنوبية ليس مبعثها الرغبة في الانتقام من الرجل الابيض ، كما ادعي خطأ ، بل كونها اصبحت الآن ، وبعد قرون من الخضوع للسيطرة ، واعية تماما لحقوقها وامتيازاتها ، وعازمة على تأمين الاعتراف بتلك الحقوق والامتيازات وضمان احترامها . ومضى قائلا ان طريق الاحتجاج القانونية والسلمية ضد الفصل المنصري قد سددت ، وان قادة وانصار مجلس الوحدة الافريقية والمجلس القومي الافريقي هم اما قيد الاقامة الجبرية او في السجون .

١٧٥ - ومضى الممثل قائلا ان اللجنة الخاصة ، التي ينتمي وفده الى عضويتها ، قد اكدت على المخاطر التي يثيرها تعزيز التسلح في افريقيا الجنوبية والدور الحاسم الذي تقوم به الدول الاعضاء التي تبني الاسلحة الى افريقيا الجنوبية وتتجر معها على نطاق واسع . واضاف انه يبدو له ان تلك البلدان تستطيع ان تؤثر تأثيرا فعالا في مجرى العواطف في افريقيا الجنوبية .

١٧٦ - وتابع الممثل كلامه قائلا ان الفيليبين قد اضطرت بتوقيع الجزاءات الاقتصادية على افريقيا الجنوبية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) ، وهي تؤيد اتفان تدابير قوية ضد افريقيا الجنوبية ، من بينها فرض حظر كلي على الاسلحة ، الامر الذي يكون وقعه على حكومة افريقيا الجنوبية اشد من اي تدبير آخر . واضاف ان من واجب المجلس ان يتخذ تدبيرا ايجابيا سريعا منعا لتسارع رقعة النزاع وتمهيدا لسبيل تحقيق الوثام المنصري .

١٧٧ - وتكلم ممثل المغرب ، فرأى أن التوتر الذي نشأ بين الدول الافريقية وحكومة افريقيا الجنوبية بسبب السياسة المنصرية التي تتبعها هذه الاخيرة من شأنه ، ولا شك ، ان يولد تعقيدات دولية خطيرة . واضاف ان نظام الفصل المنصري الذي فرض على الاغلبية الساحقة من سكان افريقيا الجنوبية ، وقد فرض ايضا على افريقيا الجنوبية الغربية ، وهو ينتشر الى المستعمرات البريطانية والبرتغالية المجاورة حيث تسيطر الاقليات الأوروبية . واراد قائلا ان ادعاء افريقي الجنوبية بأن سياستها ترمي الى السير بمختلف العناصر نحو الحكم الذاتي والى احوال الصداقة والتعاون فيما بينها هو ادعاء خال من اي معنى في ضوء ما تسنه من تشريعات لا انسانية تابق على غير البيض وما تثيره تلك التشريعات من الكراهية المنصرية . واستطرد قائلا ان الدول الغربية تسهم في زيادة الامكانيات العسكرية لافريقيا الجنوبية الى درجة الخطر ، وهي تشجع بذلك على استبقاء سياسة منافية لمبادئ القانون والعدالة التي تدعيها لنفسها .

١٧٨ - ومضى ممثل المغرب قائلا ان وفده يرى انه ينبغي لمجلس الامن الا يسمح لنفسه بالتعاسل باعتبارات قانونية او غيرها ، كما ينبغي له ان يتخذ التدابير الملائمة التي تجعل انصار الفصل المنصري يدركون ما يولده تحديهم لقرارات الامم المتحدة من خطر على السلم والامن الدوليين .

١٧٩ - وتكلم ممثل الصين ، فاشار الى ان وفده ذهب دائما الى ان تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية هدف يحتل مكان الصدارة بين اهداف الامم المتحدة ،

وهو وثيق الصلة بحماية السلم والا من الدوليين . ولذلك فان اختصاص الامم المتحدة في هذا الميدان يأتي في المقام الاول . واستارد قائل ان سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية بلا هوادة ، هي سياسة لا يمكن الدفاع عنها من الناحية الاخلاقية وتعود بالدمار على نفسها بنفسها من الناحية السياسية . وأشار الى ان افريقيا الجنوبية تسير ، دون شك ، في طريق التصادم مع القومية الافريقية ؛ ان بينما نجد ان القادة القوميين الافريقيين كانوا يسلكون في الحقوق الماضية سبيل اللاعنف والمقاومة السلمية ، فانه يبدو لنا في الآونة الاخيرة انهم قد التزموا برنامج عمل ايجابي وانهم ينالون تأييد اغلبيية الدول الافريقية . ورأى الممثل انه لا يزال امام افريقيا الجنوبية متسع من الوقت لتواجه وقائع الحالة الراهنة فتعكس اتجاه سياستها المتغلغة ذلك التخلف الشنيع عن ركب التقدم البشري السائر نحو تحقيق المزيد من الحرية والمتحاربة ذلك التماثل الواضح مع مصالحها الخاصة .

١٨٠ - وتكلم ممثل فينيزويلا ، فقال ان بلده لا يسمح قبول الرأي القائل بأن الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق تعذر على الامم المتحدة معالجة حالة تنادى على غرق صرخة لا يحكم الميثاق المتعلقة بحقوق الانسان . هذا بالإضافة الى ان اتخاذ قرار ( نيسان ( ابريل ) ١٩٦٠ ( ١٧٠٠ / ٤ ) ) قد أكد اختصاص المجلس في نظر المسألة . واستارد قائل ان التعهات التي ابدعها وفده مؤعرا بشأن حق الجمعية العامة في فرض الجزاءات تستند الى اعتبارات قانونية لا تنطبق على مجلس الامن ، لان الميثاق يعول المجلس صراحة ممارسة تلك المهمة . وعمم كلامه قائل ان وفده سيؤيد ، تبعا لذلك ، التدابير التي قد تتخذ في اطار الميثاق لزالفة الفصل العنصري .

١٨١ - وفي الجلسة ٥٤٠٥ التي عقدتها المجلس في ٦ آب ( اغسطس ) ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فذكر ان سياسة الفصل العنصري ، التي لا يمكن مقارنتها الا بسياسة المانيا النازية ، ليست ظاهرة معزولة من ظواهر العنصرية ، ولكنها نظام لا انساني رفع الى مستوى سياسة الدولة ويقصد به الحفاظ على سيطرة اقلية بيضاء صغيرة على الاغلبية المؤلفة من السكان الاهليين . وأشار الى ان التقارير المعروضة على المجلس تشهد ان حكومة افريقيا الجنوبية قد فرضت على الاهليين الحيش في حالة عبودية لسلسلة من القوانين الجائرة .

١٨٢ - وبين الممثل انه ليس هنالك ولا قرار واحد من القرارات التي حثت حكومة افريقيا الجنوبية على انتهاء سياسة الفصل العنصري المخزية التي تتبعها استاء ان يستثير اى رد فعل ايجابي لدى حكومة فيرود ؛ بل يلاحظ ، على الممكن من ذلك ، ان النظام العنصري القائم في افريقيا الجنوبية يتجاهل قرارات الامم المتحدة ويحاول اشرها ، فيحصل يوما بعد يوم على الامعان في ممارسة التمييز العنصري والمضي في مخالفاته لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وذكر انه لما تكلم وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية امام الجمعية العامة

في دورتها السابعة عشرة ، أعلن ان حكومة افريقيا الجنوبية لن تتغلى عن سياستها . كما ان النقد الذي يوجه اليها ؛ كما ان رئيس وزراء افريقيا الجنوبية قد أكد مؤمرا ان بلده لن يتراجع قيد شعرة من سياسته المنصرية .

١٨٣ - ومضى الممثل قائلا ان بعض الدول الغربية سايرت اتجاهات المحصر فشجبت الفصل المنصري قولا ولكنها استمرت واقفا في تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي الى افريقيا الجنوبية . وبعد ان استشهد ببعض الارقام المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية ، قال ان مصالح الاحتكارات الاجنبية ذات صلة وثيقة بمصالح دعاة المنصرية في افريقيا الجنوبية ، وانه كان لتلك الصلة اثرها في موقف بعض اعضاء المجلس الدائمين من مسألة الفصل المنصري . وأشار الممثل الى ما أعلنه السيد لو ، وزير خارجية افريقيا الجنوبية ، من ان المقاطعة العالمية لافريقيا الجنوبية ستبوء بالفشل لان بلدانا كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا لا تريد فقدان مصدر مهم من مصادر المواد الخام ، فقال ان هذا بين السبب الذي حدا بالدول الغربية الى الاقتراح ضد قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) ، ولا سيما ضد الفقرتين ٤ و ٨ منه . وتطرق الى الحالة العسكرية ، فقال ان من المروء ان الدول الغربية الاعضاء في منامة حلف شمال الاطلسي تزود افريقيا الجنوبية بالسلاح والمعدات العسكرية الاخرى التي تستخدم ، بالرغم من الادعاء بانها معدة للاغراض الدفاعية ، في قمع السكان الافريقيين والاسيويين ، وهي تشكل تهديدا لأمن القارة الافريقية . وقال ان وفده يخلق أهمية خاصة على حثار تسليم الاسلحة الى افريقيا الجنوبية .

١٨٤ - وتابع الممثل كلامه قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ان يشجب السياسة المنصرية التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية بوصفها ، غرقا صارغا لمبادئ الميثاق ، وان يوقع على افريقيا الجنوبية فورا الجزاءات الاقتصادية والسياسية وغيرها من الجزاءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) ، بما في ذلك حظر توريد النفط والمنتجات النفطية الى افريقيا الجنوبية ، وان ينظر في مسألة اتخاذ التدابير الملائمة ضد جمهورية افريقيا الجنوبية بموجب المادة ٦ من الميثاق .

١٨٥ - وتكلم ممثل غانا في الجلسة ذاتها ، فقدم مشروع القرار الآتي باسم غانا والفليبيين والمغرب ( م أ / ٥٣٨٤ والتصويبات ) :

### " ان مجلس الامن ،

" وقد تدار في مسألة النزاع المنصري في افريقيا الجنوبية الناشيء عن سياسة الفصل المنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، وفي المسألة المحروضة من الدول الاعضاء الافريقية الاثنتين والثلاثين ،

" وان يشير الى قرار مجلس الامن المتخذ في ١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٠ ( م / ٤٣٠٠ ) ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار ان الرأي العام العالمي قد انعكس في قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ولا سيما في الفقرتين ٤ و ٨ من منطوقه ،

" وان يحيط علما مع الارتباح بالتقريرين المؤقتين المعتمدين في ٦ أيار ( مايو ) ( م / ٥٣١٠ ) و ١٦ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ( م / ٥٣٥٣ ) من اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ،

" وان يلاحظ مع القلق قيام حكومة افريقيا الجنوبية بتكديس الاسلحة التى يستتخدم بعضها لتعزيز السياسة العنصرية التى تتبعها تلك الحكومة ،

" وان يأسف لقيام بعض الدول ، بصورة غير مباشرة ، بتشجيع حكومة افريقيا الجنوبية بمختلف الطارق على ان تديم بالقوة سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها ،

" وان يأسف لعدم قبول حكومة افريقيا الجنوبية لدعوة مجلس الامن لها لانتداب ممثل يمثل امامه ،

" واقترنا منه بأن الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية تحكر تحكيرا خطيرا السلم والامن الدوليين ،

" ١ - يشجب بقوة السياسة التى تتبعها افريقيا الجنوبية في ادامتها التمييز العنصرى باعتبارها سياسة منافية للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ومغالفة للالتزامات المترتبة عليها باعتبارها دولة عضوا في الامم المتحدة ؛

" ٢ - ويطالب الى حكومة افريقيا الجنوبية التخلي عن سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى التى تتبعها ، حسب دعوة مجلس الامن في قراره المتخذ في ١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٠ ، والا فراج عن جميع المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصرى ؛

" ٣ - ويطالب الى جميع الدول مقاطعة جميع سلع افريقيا الجنوبية والامتناع عن تصدير المواد الاستراتيجية ذات القيمة العسكرية المباشرة الى افريقيا الجنوبية ؛

" ٤ - ويطالب رسميا الى جميع الدول الكف فوراً عن بيع الاسلحة والذخيرة بجميع انواعها والمركبات العسكرية لافريقيا الجنوبية وعن شحنها اليها ؛

" ٥ - ويلتمس من الامين العام مراقبة الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية واعلام مجلس الامن عن اللازم في موعد اقضاه ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ . "

١٨٦ — وأعلن ممثل غانا أن مشروع القرار يمثل ، في رأى اصحابه ، أقل ما يمكن أن يتخذه المجلس كخطوة أولى ؛ أما إذا لم يعد ثاى تخير في موقف حكومة افريقيا الجنوبية ، حتى ٣٠ تشرين الاول ( اكتوبر ) ، فإنهم يتوقعون أن يتخذ المجلس تدابير جديدة أكثر فعالية لمعالجة الحالة . وأكد أهمية الفقرتين ٣ و ٤ من مناقق مشروع القرار ، وناشد جميع الاعضاء ، والدول الخربية خاصة ، تأييد تلك التدابير . وأوضح أنه لا يتصد بالفقرة ٥ من المناقق ، التدخل في اعمال اللجنة الخاصة التي ينبغي لها الاستمرار في مراقبة الحالة .

١٨٧ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا الحماى وايرلندا الشمالية ، فأعلن أن سياسة الفصل العنصرى هي سياسة شريرة غير عطية على الاطلاق ، وانها تسير بأفريقيا الجنوبية الى كارثة محتومة . وأضاف أن حكومته قد اوضحت رأيها في المسألة لحكومة افريقيا الجنوبية وقادتها . وذكر أن من واجب مجلس الامن أن يحمل كل ما في مقدوره لمعالجة الحالة ، ولكن من واجبه ايضا أن يحمل وفقا لاحكام الميثاق . وأشار الى أن وفده يرى أن لمراعاة احكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق أهمية قصوى من حيث انها تضمن للدول الاعضاء ، ولا سيما منها تلك التي قد تجد نفسها في صفوف الاقلية ، حماية معقولة من تدخل الاغلبية في شئونها الداخلية . واستدراكا أن وفده يرى ، في الوقت ذاته ، أن مسألة الفصل العنصرى تمثل في الظروف الراهنة مسألة ذات طابع استثنائي يبرر اعتبارها حالة خاصة ؛ بيد أنه ينبغي التفريق بين الحالة التي تولد احتكاكا دوليا والحالة التي تشكل تهديدا للسلم ؛ وهو يرى أن ليس ثمة من دليل على أن تصرفات حكومة افريقيا الجنوبية ، على بشاعتها ، تهدد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لاية دولة من الدول الاعضاء . وادف قائلا أنه لا يتمكن ، بناء على ذلك ، من تأييد الرأى القائل بأن على المجلس أن يتخذ تدابير ، من بينها الجزاءات ، لا رغام افريقيا الجنوبية على التزام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

١٨٨ — ومضى الممثل في كلامه قائلا أن للمملكة المتحدة التزامات خاصة فيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية ينبغي أن تؤخذ بحين الاعتبار . وقد شرحها الممثل كما يلي : أولا ، أن للمملكة المتحدة ، بحكم علاقاتها الخاصة ، مسؤوليات في جميع انحاء العالم ، وهي يمكنها ، في هذا الصدد ، تجاهل موقع افريقيا الجنوبية الجغرافى . وثانيا ، أن المملكة المتحدة مسؤولة عن ادارة ورعاية اقاليم باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند . وثالثا ، أن تجارة المملكة المتحدة مع افريقيا الجنوبية واستثماراتها فيها ذات أهمية كبيرة بالنسبة الى المركز الاقتصادى الخارجى للمملكة المتحدة ، وبالتالي فإن لها آثارها بالنسبة الى حالة التجارة العالمية عامة . هذا بالإضافة الى أن الروابط التاريخية القديمة بين المملكة المتحدة وافريقيا الجنوبية تضطرها الى الاهتمام الحقيق بمسقبل افريقيا الجنوبية ومستقبل شعبها .

١٨٩ — وتابع الممثل كلامه قائلا أن وفده يرى أن المجلس يتجاوز السلطة المخولة له بموجب الميثاق إذا اتخذ تدابير بموجب الفصل السابع ؛ بيد أنه ينبغي للمجلس أن يحبر بكل

وضوح عن استهجانها للسياسة العنصرية التي تتبعها افريقيا الجنوبية ، كما ينبغي للدول الاعضاء الاستمرار في ممارسة أقصى ضغط ممكن ، بأية طريقة تراها ملائمة وفقا لاحكام الميثاق ، لاقتناع افريقيا الجنوبية بتغيير سياستها العنصرية قبل فوات الاوان .

١٩٠ — وتكلم ممثل فرنسا ، فأعلن ان التدابير المقترحة في مشروع القرار تشكل تدخلا مباشرا في شؤون تخضع للولاية القومية للدولة . و اضاف ان هذا الموقف يمثل مسألة مبدأ تعتبره فرنسا ذات أهمية عالمية دائمة . بيد ان فرنسا تدرك انه كلما تسنت العلاقات بين الامم والشعوب وتعددت ، اصبحت من الصعب على الحكومات انتهاك احكام المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق دون اشارة للرأي العام العالمي . و اضاف ان ذلك هو ما عدا بوفده الى عدم معارضة اجراء مناقشة كهذه في المجلس يكون من شأنها الضغط ادبيا على الدولة المعنية .

١٩١ — وتابع الممثل كلامه قائلا ان فرنسا ، كما يظهر تاريخها كله ، تشجب التمييز العنصري ، وهي تأسف لعدم حدوث اي تحسن في الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، الامر الذي يجعلها تشعر بالقلق الشديد والجزع العميق . و اضاف ان حكومته وان كانت ترى ان المجلس ليس مختصا بموجب الميثاق في فرض تعديل على سياسة افريقيا الجنوبية عن طريق الجسرات او التدابير الالزامية ، فانها قد نظرت في التدابير التي يمكن ان تسهم في تخفيف حدة التوتر . وقال انه يود ان يحلم المجلس ، في هذا الصدد ، ان السلطات الفرنسية ستتخذ جميع التدابير التي تراها ضرورية لمنع بيع الاسلحة التي قد تستخدم في اغراض قمعية الى حكومة افريقيا الجنوبية . و اردف الممثل قائلا ان الوفد الفرنسي يناشد حكومة بريتوريا ان تقرر العمل على تعزيز الاعتراف الفعال لحقوق الانسان والحريات الاساسية دون تمييز بسبب المنصر ، وذلك وفقا للالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق .

١٩٢ — وفي الجلسة ١٠٥٥ التي عقدها المجلس في ٧ آب ( اغسطس ) ، تكلم الرئيس بوصفه ممثلا عن النرويج ، فأعلن ان اتجاه التشريع في افريقيا الجنوبية يدعو الى الاسف ولا يمكن الدفاع عنه ، وهو يثبت ان سياسة الفصل العنصري هي سياسة غير انسانية وان افعالها فسي ازدياد . و اضاف ان وفده يشاطر الدول الافريقية كليا قلقها وجزعها بشأن الحالة المفجعة في افريقيا الجنوبية .

١٩٣ — وواصل الممثل كلامه قائلا ان وفده يرى ان اكثر نواحي الحالة مدعاة الى القلق هي سرعة تعزيز الجهاز العسكري ونطاقه ، الامر الذي يدل ، كما يبدو ، على ان حكومة افريقيا الجنوبية عازمة على المضي في سياستها العنصرية عن طريق التماهي في استخدام القوة العسكرية الى ابعد الحدود . و اضاف انه يترتب على مجلس الامن ان يبذل قصاره لمنع اي توسع عسكري جديد ، فيمنع بذلك نمو الجهاز القمعي لحكومة افريقيا الجنوبية . و اردف قائلا ان اتخاذ مثل هذا القرار يكون بمثابة انذار لحكومة افريقيا الجنوبية بانها ان لم تغير سياستها فان الامم المتحدة تضطر الى اتخاذ تدابير اشد صرامة ، كما انه يبحث الامل والتفاؤل في نفوس مواطني افريقيا

الجنوبية الذين يعارضون سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومتها . وختم كلامه قائلاً ان الوفد النرويجي يرى ، نظراً الى تطورات الحالة ، ان الوقت قد حان لكي يشجب مجلس الامن بصريح العبارة السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، وان يدعو هذه الحكومة الى التخلي عن تلك السياسة .

١٩٤ - وتكلم ممثلو سيراليون وتونس وليبيريا ، فأيدوا مشروع القرار ، وذكروا ان التدابير المقترحة فيه تمثل الحد الأدنى من التدابير الوقائية التي يخول الميثاق لمجلس الامن اتخاذها . و اشار ممثل تونس الى ان وفده كان يفضل ان يتضمن مشروع القرار توصية الجمعية العامة بتعطيل حقوق وامتيازات افريقيا الجنوبية بوصفها عضواً في الامم المتحدة ؛ ولكن نظراً الى الموقف الذي اتخذته بعض اعضاء المجلس ، و املاً في الحصول على تأييد اجماعي لمشروع القرار ، امتنع اصحابه عن اقتراح مثل هذه التوصية في المرحلة الحاضرة .

١٩٥ - وفي الجلسة ١٠٥٦ التي عقدتها المجلس في التاريخ ذاته ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان مشروع القرار يمثل ، كما اشير سابقاً ، الحد الأدنى مما ينبغي للمجلس ان يتخذ في الاحوال القائمة ليقف هيجان العنصرية في افريقيا الجنوبية والقضاء على مصدر التوتر العالمي ذلك ؛ ولكن نظراً الى ان البلدان الافريقية قد رأت من الممكن ، في المرحلة الحاضرة ، ان تقتصر على التدابير الواردة في مشروع القرار ، فان وفده سيقترح بتأييده . وختم كلامه قائلاً ان ذلك لا يعني بالطبع ان الاتحاد السوفياتي قد غير عميق اقتناعه بضرورة اتخاذ تدابير اكثر جذرية فيما يتعلق بالنظام العنصري القائم في افريقيا الجنوبية .

١٩٦ - وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة ، جرى اقتراح مستقل على الفقرة ٣ من منطق مشروع القرار .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : جرى ، في الجلسة ١٠٥٦ المنعقدة في ٧ آب (اغسطس) ١٩٦٣ ، الاقتراح على مشروع القرار الذي قدمته غانا والفلبين والمغرب (م/أ ٥٣٨٤) .

فالت الفقرة ٣ من مشروع القرار ٥ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وغانا ، والمغرب ، والفلبين ، وفينيزويلا) مقابل لاشيء وامتناع ٦ أعضاء عن الاقتراح ؛ ولم تعتمد هذه الفقرة لعدم حصولها على الاغلبية المطلوبة . واعتمد مشروع القرار ، بصيغته المعدلة ، بأغلبية ٩ اصوات مقابل لاشيء وامتناع عضوين عن الاقتراح (فرنسا والمملكة المتحدة) (م/أ ٥٣٨٦) .

١٩٧ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة معللاً اقتراحه ، فأكد ان تقرير اصحاب مشروع القرار الاستعاضة عن عبارة "تعرض السلم والامن الدوليين تعريضاً شديداً للخطر" في الفقرة الثامنة من الديباجة بعبارة "تعرض خطيراً السلم والامن الدوليين" قد مكن وفده من الاقتراح بتأييد مشروع القرار . ومضى قائلاً ان الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، كما يعلم اعضاء

المجلس ، لا يتناول حالات تعكير السلم ، وإنما يتناول فقط حالات التهديد الفعلي للسلم أو خرقه . وعلى هذا فإن إشارة القرار الى تعكير السلم تشير الى ما تتناوى عليه الحالة من العناصر التي يؤدي استمرارها الى تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر . وختم كلامه قائلاً ان هذا يختلف عن اثبات وجود تهديد مكتمل العناصر للسلم أو غرق له في الحالة العاصرة .

١٩٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأبدى أسفه لعدم تمكن وفده من الاقتراح في جانب الأغلبية بالرغم من محارضة بلده الشديدة لسياسة الفصل العنصري . ومضى قائلاً ان المملكة المتحدة قد اتهمت اثناء المناقشة ، على غير اساس ، بتأييد سياسة الفصل العنصري بصورة غير مباشرة ، ولذلك فإن وفده لم يتمكن من قبول الفقرة السادسة من ديباجة القرار .

١٩٩ — واستطرد الممثل قائلاً ان لوفده ، بالإضافة الى ذلك ، تحفظات بشأن الفقرة التي أصبحت الآن الفقرة الثالثة من المنطوق . وبين ان حكومته ترى انه يجب الا تصدر السى افريقيا الجنوبية اية اسلحة تساعد على تطبيق سياسة الفصل العنصري ، وان نظام رخص التصدير الذي تتبعه حكومته يكفل عدم تلقي افريقيا الجنوبية لهذا النوع من الاسلحة . غير ان القرار المتخذ يطلب الى جميع الدول الكف عن تزويد افريقيا الجنوبية بأى نوع من المعدات العسكرية ، ونظراً الى ان بين المملكة المتحدة وافريقيا الجنوبية اتفاقات تعاون تستهدف حماية الطارق البحرية ، فإن المملكة المتحدة تعتقل بموقفها وذلك في ضوء الحاجات المتعلقة بتوفير المعدات الملائمة لهذه الأغراض .

٢٠٠ — وبين الممثل اخيراً أن وفده يتفق مع الولايات المتحدة في رأيها القائل بأنه يجب الا يعتبر القرار داخلاً في نطاق الفصل السابع من الميثاق .

### الفرع الثالث

#### التقرير الثالث للجنة الخاصة

٢٠١ — قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الثالث ( ٥٤٢٦/أ٣ ) والاضافتان ( ٢٥١ ) الى مجلس الأمن والجمعية العامة في ١٣ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ ، وما اوصت فيه ان يقوم مجلس الأمن والجمعية العامة بما يلي : ( أ ) ان يعيد علماً بتدهور الحالة في جمهورية افريقيا الجنوبية ؛ ( ب ) وان يؤكد ان سياسة جمهورية افريقيا الجنوبية واعمالها لا يتفقان مع العضوية في الامم المتحدة ؛ ( ج ) وان يحلنا عزم الامم المتحدة على اتخاذ جميع التدابير المنصوص عليها في الميثاق لانهاء الخطر الشديد على صيانة السلم والأمن الدوليين ؛ ( د ) وان يطلب الى جميع هيئات الامم المتحدة ووكالاتها والى جميع الدول الاعضاء اتخاذ التدابير الملائمة لاقناع جمهورية افريقيا الجنوبية بالحدول عن سياستها العنصرية العاصرة . ورأت اللجنة ان من المهم دعوة جميع الدول الاعضاء الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاحكام المختصة من قرار الجمعية



الحامة ١٧٦١ (الدورة ١٧) وقرار مجلس الامن (م أ/٥٣٨٦) المتخذ في ٧ آب (اغسطس) .  
وأوصت اللجنة ، في هذا الشأن ، بدعوة الدول الاعضاء الى عدم تقديم اية مساعدة مباشرة  
او غير مباشرة لصنع الاسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية في افريقيا الجنوبية ، والامتناع عن اى شكل  
من اشكال التعاون مع قوات افريقيا الجنوبية العسكرية والشرطية .

٢٠٢ - كذلك اوصت اللجنة بأن ينظر كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، دون المزيد  
من التأخير ، في التدابير الجديدة التي يمكن اتخاذها وفقا للميثاق ، والتي تنص على جزاءات سياسية  
ودبلوماسية واقتصادية اكثر صرامة ، وتعاقب عقوق وامتيازات جمهورية افريقيا الجنوبية كدولة عضو ،  
وفصلها من هيئة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة .

#### الفرع الرابع

تقرير الامين العام الموضوع عملاً بقرار مجلس  
الامن المتخذ في ٧ آب (اغسطس) ١٩٦٣

٢٠٣ - قدم الامين العام في ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ، عملاً بالقرار المذكور اعلاه ،  
تقريراً (م أ/٥٤٣٨) يتضمن رد حكومة افريقيا الجنوبية على طلبة اليها تقديم المعلومات  
المتعلقة بتنفيذ القرار . وقد كررت حكومة افريقيا الجنوبية في رسالتها تأكيد موقفها ، وهوانها  
لا تعترف بحق الامم المتحدة في مناقشة مسألة تدخل في صميم ولاية دولة من الدول الاعضاء .  
واشارت الرسالة الى ان مجلس الامن قد اتخذ ، بالرغم من ذلك ، قراراً يطلب فيه حظر ارسال  
الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ، الامر الذي يشكل انكاراً لحق الدفاع الشرعي الفردي او الجماعي  
المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق . ومضت الرسالة تقول انه ينبغي النظر الى التدابير التي  
تتخذها افريقيا الجنوبية لتعزيز امكانياتها الدفاعية ليس فقط في سياق التهديدات التي توجهها  
اليها بعض الدول الافريقية ، تلك التهديدات التي لفتت حكومة افريقيا الجنوبية اليها الانظار في  
الرسالة التي وجهتها الى رئيس مجلس الامن في ٣١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ، بل وكذلك في اطار  
المقارنة بالنفقات التي تنفقها على القوات المسلحة البلدان الاخرى المماثلة لها في مستوى النمو  
الاقتصادي والصناعي . وازادت الرسالة ان حكومة افريقيا الجنوبية لم تفعل شيئاً من شأنه تهديد  
السلم ، وانها ترى ان قرار المجلس المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) لا يتفق مع احكام الميثاق ،  
ولذلك فانه ليس ملزماً لجمهورية افريقيا الجنوبية او لاية دولة اخرى من الدول الاعضاء . وتضمن  
التقرير كذلك الاجزاء الاساسية من الردود التي ارسلتها ٤٤ دولة من الدول الاعضاء على طلب  
الامين العام اليها تقديم المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها او تزعم اتخاذها لتنفيذ  
القرار المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) .

٢٠٤- وتضمنت الاضافات ١ - ٦ التابعة لتقرير الامين العام ( م / ٥٤٣٨ ) ، والصادر في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ( اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ) ١٩٦٣ ، الردود التي ارسلتها ٢٥ دولة اخرى من الدول الاعضاء بشأن القرار .

٢٠٥- وفي ١٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، عم الامين العام تقريراً قدمه الى الجمعية العامة ومجلس الامن ( جع / ٥٦١٤ ، و م / ٥٤٥٧ ) عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٨١ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ، وما ينص عليه انه طلب الى حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية " ترك المحاكمة التحكيمية التي تجريها الآن والقيام ، فوراً ودون اي شرط ، بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين وجميع الاشخاص المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري " ، كما طلب الى جميع الدول الاعضاء بذل جميع الجهود اللازمة لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على كفالة الاعمال الفورية لهذه الاحكام . واورد الامين العام في تقريره وفي الاضافات الثلاث التي صدرت فيما بعد ، اهم ما جاء في ردود الدول الاعضاء على الرسائل التي وجهها اليها للفت انتظارها الى هذا القرار .

#### الفرع الخامس

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٧٣ - ١٠٧٨ ( ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) - ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ )

٢٠٦- وفي رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول ( اكتوبر ) ( م / ٥٤٤٤ ) والاضافة ( ١ ) طلبت اثنتان وثلاثون دولة افريقية وآسيوية الى مجلس الامن ان ينظر في موعد قريب في تقرير الامين العام الصادر في ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ( م / ٥٤٣٨ ) ، وشاروا الى ان رد فعل حكومة افريقيا الجنوبية على قرار مجلس الامن المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) كان سلبياً تماماً وان الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية قد ازدادت تفاقم نتيجة للتطورات الاخيرة العاصلة هنالك .

٢٠٧- وفي الجلسة ١٠٧٣ المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، ادج مجلس الامن البند في جدول اعماله ، ودعا وزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وتونس وسيراليون وممثل الهند الى الاشتراك في المناقشة .

٢٠٨- وتكلم ممثل ليبيريا ، فعلق على رد حكومة افريقيا الجنوبية ، وأكد انه لا اساس للحجة القائلة بأن تكديس الاسلحة في افريقيا الجنوبية ضرورة تقتضيها التهديدات التي توجهها الدول الافريقية الى افريقيا الجنوبية . وبعد ان اشار الى انه ليس ثمة من دولة افريقية تريد شن العزب على افريقيا الجنوبية ، قال ان على المجلس ان يلاحظ ان الاستعدادات العسكرية قد بدأت قبل اجتماع الدول الافريقية بزمان طويل ؛ هذا بالاضافة الى ان قادة افريقيا الجنوبية انفسهم قد اوضحوا ان الغرض من التوسع العسكري كان ولا يزال تأمين سيطرة الاقلية البيضاء .

٢٠٦ - ومضى الممثل قائلا ان حكومة افريقيا الجنوبية قد عملت ، منذ ان اتخذ مجلس الامن قراره في ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( م / ٥٣٨٦ ) ، على مضاعفة تدابيرها القمعية لالاقتال منها ، كما احيل افريقيون الى القضاء بتهمة القيام بأعمال تخريبية . ومع ان القاضي قرر انه لا وجه لاقامة الدعوى ، فقد اعتقل المتهمون واحيلوا الى القضاء من جديد بالرغم من قرار الجمعية العامة ١٨٨١ ( الدورة ١٨ ) الذي اتخذ في ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ بأغلبية ١٠٦ أصوات ، والذي طلب الى افريقيا الجنوبية ترك المحاكمة والافراج عن المسجونين .

٢١٠ - و اضاف الممثل قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع نشوب حرب عنصرية في افريقيا الجنوبية لا بد وان يتسع نطاقها لتشمل القارة الافريقية بأكملها بل وبقية العالم . وأشار الى ان انعدام وسائل التمييز السلمي يستتبع اختيار احد امرين : اما توقيع الجزاءات او انفجار عنف عنصري تقع مسؤوليته على عاتق افريقيا الجنوبية وعاتق اولئك الذين يساندون سياستها بطريقة غير مباشرة .

٢١١ - وتكلم ممثل تونس ، فذكر ان جميع اعضاء المجلس كانوا يأملون في أن تفقه حكومة افريقيا الجنوبية معنى ومدى الانذار الوارد في القرار المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ؛ ولكن خابت تلك الآمال ، واصبح واضحا ان حكومة افريقيا الجنوبية لا تنوى تغيير سياستها تجاه السكان الافريقيين او تجاه الامم المتحدة .

٢١٢ - واستطرد ممثل تونس قائلا ان افريقيا الجنوبية قد نازعت في حق مجلس الامن في فرض حظر على الاسلحة ، وادعت ان القرار م / ٥٣٨٦ لا يمكن ان يكون ملزما لاية دولة من الدول الاعضاء ؛ بيد ان الفقرة الاخيرة من ذلك القرار تحرب عن اقتناع المجلس بأن الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية تعكر تعكيرا خطيرا السلم والامن الدوليين . ورأى الممثل ان تعكر السلم ، وان لم يذكر في الميثاق ، يفوق التهديد ويقع بين تهديد السلم وخرق السلم . و اضاف قائلا ان المجلس انما طلب فرض حظر على الاسلحة بمقتضى مسؤولياته عن صيانة السلم والامن الدوليين ، من اجل الحد من الخطر المحدق بالسلم نتيجة لاصرار حكومة افريقيا الجنوبية على المضي فسي سياستها العنصرية ، وليس بسبب قيام افريقيا الجنوبية بتسليح نفسها . وادف قائلا ان التدابير التي قررها مجلس الامن في القرار م / ٥٣٨٦ هي ، بالاضافة الى ذلك ، ملزمة للدول الاعضاء بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة .

٢١٣ - ومضى الممثل قائلا ان وفده يحلق اهمية كبرى على تنفيذ جميع الدول الاعضاء للقرار المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ، وان فرض الحظر على المواد الاستراتيجية هو النتيجة المنطقية لما ينص عليه القرار من فرض الحظر على الاسلحة .

٢١٤ - وفي الجلسة ١٠٧٤ المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، تكلم ممثل غانا ، فأعلن ان التقارير المعروضة على المجلس توضح ان حكومة افريقيا الجنوبية لا تنوى بتاتا التعاون

مع الامم المتحدة من اجل التماس تسوية سلمية للمشكلة ، وانها مصممة على الاستمرار في سياسة التحدى التي تتبعها . واذاف انه ليس لحكومة افريقيا الجنوبية ان تتكلم عن تهديد صادر عن الدول الافريقية ؛ ان لو ارادت تلك الدول اللجوء الى استخدام القوة لما عرضت المشكلة على مجلس الامن . ومضى قائلاً ان حقيقة الامر هي ان الدول الافريقية ليست مستعدة للوقوف موقف المتفرج الصامت من الفظائع والمظالم التي ترتكب ضد من يسمون بالسكان غير البيض في افريقيا الجنوبية .

٢١٥ - وتابع الممثل كلامه قائلاً ان الوقت قد حان لكي يتخذ اصدقاء افريقيا الجنوبية تدابير حاسمة . واخاف ان وفده يرى ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، اللتين تملكان استثمارات ضخمة في افريقيا الجنوبية ، تستطيعان مشتركتين او منفردتين ، حمل حكومة افريقيا الجنوبية على التخلي عن الدريق المؤدية الى كارثة اكيدة . وبين ان الجزاءات ، اذا طبقتها جميع الدول الاعضاء ، يمكن ان تكون وسيلة فعالة لا رغام افريقيا الجنوبية على التخلي عن سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها .

٢١٦ - ومضى الممثل قائلاً ان الرفض التام الذى قابل به الحزب القومي لافريقيا الجنوبية فكرة الحكم القائم على التعدد المنصرى يزيل اى اساس للنظر في الاقتراح الرامي الى اعطاء السكان البيض في افريقيا الجنوبية ضمانات دولية تتعلق باموالهم ومشاركتهم الحادلة في الحكم ؛ وانه اذا كان لا بد من اعطاء ضمانات ، فان السكان الافريقيين والطنونيين هم بها اولى .

٢١٧ - وخلص ممثل غانا الى ان على مجلس الامن ان يستند الآن الى المادة ٥ من ميثاق الامم المتحدة حتى يمكن وقف افريقيا الجنوبية عن ممارسة حقوق وامتيازات العضوية في الامم المتحدة .

٢١٨ - وتكلمت ممثلة الهند ، فأشارت الى انها تكلمت قبل سبع عشرة سنة امام الجمعية العامة ، في دورتها الاولى ، بشأن مسألة معامللة السكان المنحدرين من اصل هندي في افريقيا الجنوبية . وازافت قائلة ان الزمن قد اثبت أن رغبة الهند هي تأمين الحادلة لجميع سكان افريقيا الجنوبية بغض النظر عن الاصل واللون والجنس والدين ؛ اما حكومة افريقيا الجنوبية فانها ، على العكس من ذلك ، واصلت سياستها الرعناء ، وانكرت الحرية والحادلة على ملايين الناس بشكل يندأوى على تجاهل صارخ لميثاق الامم المتحدة والرأى العام العالمي ، فوجدت حالة لا بد وان تؤدى الى العنف .

٢١٩ - ومضت الممثلة في كلامها قائلة ان رجالا من امثال نلسون منديلا وولتر سيسولو وغيرهما قد حكم عليهم ، بموجب قوانين افريقيا الجنوبية ، بمدد طويلة من السجن والعيش الانفرادى لتجرؤهم على المطالبة بتطبيق مثل الميثاق في افريقيا الجنوبية .

٢٢٠ — واستطردت مشلة الهند قائلة ان وفدها مستعد للنظر في اي تدبير غير الجزاءات الاقتصادية ، ولكنها اشارت الى ان البلدان التي تتاجر مع افريقيا الجنوبية لم تتقدم بأى اقتراح بناءً . وأضافت قائلة ان المقادحة التجارية التي تمارسها اقلية الدول الافريقية والآسيوية لم تسبب لافريقيا الجنوبية الا فقدان جزء فحسب من تجارتها ، وهو جزء تحصل على تعويضه بزيادة تجارتها مع بعض البلدان الخربية . ورأت ان الوسيلة الوعيدة التي يمكن بها التأثير في حكومة افريقيا الجنوبية ومنع العالة من الوصول الى مرحلة لا رجوع بعدها هي اتفاق جميع الدول الاعضاء ، ومن بينها المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، على تقرير اشد الجزاءات وتطبيقها .

٢٢١ — وتكلم ممثل سيراليون ، فرأى انه يجب على مجلس الامن الان ان يقرر ما هي التدابير التي ينبغي له اتخاذها ضد دولة من الدول الاعضاء تواصل تحدى سلطاته وانكار حقوق الانسان والحريات الاساسية المكرسة في الميثاق على الملايين من غير البيض . وقال ان من الميثاق البحث فيما اذا كانت التدابير المزمعة تدخل في نطاق هذا الفصل او ذاك من فصول الميثاق . وأشار الى ان الميثاق كل لا يتجزأ في مقاصده ومبادئه ، ولا سيما اذا تعلق الامر باتخاذ تدابير سريعة ومشتركة لصيانة السلم . وذكر ان ما يمكن افريقيا الجنوبية من الاستمرار في تجاهل قرارات الامم المتحدة هو انها ترى ان بعض الدول التي تربطها بها روابط تجارية واقتصادية هامة ليست مستعدة لاتخاذ التدابير الملزمة المنصوص عليها في الميثاق .

٢٢٢ — واستطرد الممثل قائلا ان الدول الافريقية مستعدة للتعاون على إيجاد الحلول التي يمكن بها تجنب وقوع فاجعة وذلك شريطة الا تكون التدابير المقترحة ذات طابع ينادى على المسايرة والتسوية ، وانما تهدف الى تحقيق تمتع الاقلية الافريقية تمتعا تاما بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة غالية من اى نوع من انواع التمييز والتجزئة قائم على العنصر او اللون او المعتقد . وأضاف قائلا ان الشرط المسبق لبلوغ ذلك الهدف هو التغلبي الفوري النهائي عن سياسة الفصل العنصرى .

٢٢٣ — وتكلم ممثل النرويج ، فأعلن ان المسألة المحروضة على المجلس هي مسألة اقرار كرامة وحريات شعب يضطهده نظام لم يتورع عن استخدام الاساليب الدكتاتورية . ومضى قائلا ان حكومة افريقيا الجنوبية ناشطة في اقامة ما يسمى " البانتوستانات " ، وما هي الا مسخ للحكم الذاتي ، كما انها ماضية في عملية اقتلاع الافريقيين بالقوة ونقلهم الى تلك المناطق . وأشار الى ان مصير اقلية السكان في ايدى الاقلية البيضاء التي يوجد تحت تصرفها قوات عسكرية قوية انشئت ، الى حد ما على الاقل ، للاغراض الداخلية .

٢٢٤ — وأضاف الممثل ان الحكومة النرويجية ترى انه ينبغي تجنب اى تعزيز جديد للقوات العسكرية التابعة لحكومة افريقيا الجنوبية ، وانه يمكن لمجلس الامن الان ، بعد ان طلب وقف تزويد افريقيا الجنوبية بالاسلحة ، ان يطلب الى الدول ان تكف عن توفير المعدات

والمواد المخصصة لصنع الأسلحة والذخيرة داخل افريقيا الجنوبية . كما ويمكن للمجلس كذلك ان يناشد افريقيا الجنوبية من جديد الافراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين واتباع اجراءات قانونية اكثر انسانية وفقا لقرارات الامم المتحدة .

٢٢٥ — ومضى الممثل قائلا انه ينبغي للامم المتحدة ، في الوقت ذاته ، ان تبدأ في اتخاذ بعض التدابير العملية وذلك بانشاء فريق من الخبراء يحنى ببحث الحالة في افريقيا الجنوبية وداسة طرق حل المشكلة عن طريق تطبيق حقوق الانسان والعريات الاساسية تطبقا تاما وسلميا ومنالما على جميع السكان ، بغض النظر عن المنصر او اللون او المعتقد . واضاف ان هذا التدبير يتيح لسلطات افريقيا الجنوبية فرصة جديدة للحصول على مساعدة الامم المتحدة من اجل الابتعاد عن الطريق العالي المؤدى الى كارثة دولية .

٢٢٦ — وفي الجلسة ١٠٧٥ المنعقدة في ٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ، تكلم ممثل المغرب ، فقال ان حكومة افريقيا الجنوبية ترمي ، باصرارها على موقفها السلبي من قرارات الامم المتحدة ، الى القضاء على سلطة المنظمة ومنع الشجب العالمي للفصل المنصرى من ان يكون اكثر من تظاهرة رمزية . واضاف ان مما شجع على اتخاذ هذا الموقف ، مع الاسف الشديد ، هو ان قرارات الامم المتحدة المتعلقة بافريقيا الجنوبية لم تنل التأييد الجماعي ، وان بعض الدول الاعضاء اعجمت عن اتخاذ تدابير حاسمة ملموسة . واستدار قائلا انه لا يكفي ان تؤيد اغلبيية الدول الاعضاء تدابير معينة كقرض الحظر على الأسلحة او توقيع الجزاءات الاقتصادية ، ان ان نطاق تلك التدابير وفعاليتها يتوقفان ، في آخر الامر ، على الموقف الذى تتخذه هذه الدولة او تلك من الدول الكبرى التي تشكل علاقاتها مع افريقيا الجنوبية عاملا حاسما في هذا الصدد .

٢٢٧ — وتابع ممثل المغرب كلامه قائلا انه ينبغي لا ولئك الذين نادوا دوما بسلولاء سبيل الاعتدال ان يحترفوا الآن بأن افريقيا الجنوبية لم تأخذ قط بعين الاعتبار التعاون الذى اتاحته لها الامم المتحدة ، وان الاعتدال لم يثمر النتائج المتوقعة . وختم الممثل كلامه قائلا ان وفده يؤيد اى مشروع قرار يحبر عن قلق الشعوب الافريقية ويدعو مجلس الامن الى اتخاذ تدابير ملموسة تنال التأييد الجماعي .

٢٢٨ — وتكلم ممثل مدغشقر ، فأعرب عن امله في ان تؤدى مناقشات المجلس الى تدابير ايجابية تنهي سياسة الفصل المنصرى المخزية . واضاف ان الامر يمس هوية المنظمة ، لابل وجودها ذاته ، وأشار الى ان سكان افريقيا الجنوبية المستعبدين قد يلجأون الى العنف بعد تضيق الخناق عليهم الى اقصى حدود احتمالهم وسدت في وجوههم جميع السبل الاخرى . وبين ان من واجب الامم المتحدة ان تمنح اراقة الدماء في افريقيا الجنوبية قبل فوات الاوان .

٢٢٩ — وتابع الممثل كلامه قائلا ان وفده يرغب في ان يوجه نذار حكومة افريقيا الجنوبية الى ان الابقاء على النظام الحاضر يدعم سياج الريبة والكراهية الذى يفصل بين سكان افريقيا

الجنوبية ويزيد من صعوبة التعايش السلمي يوما بعد يوم . ورأى انه لا يزال من الممكن النفاذ بصورة موضوعية في تدابير تتيح اقامة مجتمع متعدد العناصر في افريقيا الجنوبية تضمن فيه لجميع المواطنين حقوق وعريات متساوية كما تصان حقوق الاقلية صيانة تامة .

٢٣٠ - وتكلم ممثل الفيليبين ، فقال ان المسألة في افريقيا الجنوبية ليست سياسية او عسكرية ، بل هي مسألة انتهاكات لحقوق الانسان والعريات الاساسية المحلنة في الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وذكر ان حكومة افريقيا الجنوبية قد انكرت ان قضية حقوق الانسان هي موضع اهتمام العالم بأسره ، فمضت ، بالرغم من قرار المجلس الاخير ، في تهايبق تشريعاتها التمهية الرامية الى تأمين السيطرة السياسية والاقتصادية للأقلية البيضاء .

٢٣١ - واضاف الممثل ان الحالة في افريقيا الجنوبية وان لم تصل بعد الى مرحلة النزاع الفعلي ، فان التوتر يزداد يوما بعد يوم ؛ واذا لم تتخذ التدابير السريعة والفعالة فستتح في افريقيا الجنوبية مجزرة تكون لها آثار خطيرة في افريقيا وغيرها . وقال ان مجلس الامن يكون مهما لواجبه في صيانة السلم والامن الدوليين لو انه بقي مخفض الحنين عن الاخطار الكامنة في الحالة الراهنة .

٢٣٢ - ومضى الممثل في كلامه قائلا ان وفد الفيليبين يرى انه ينبغي للبلدان التي لها علاقات تجارية هامة مع افريقيا الجنوبية ان تنظر جديا في امكانية توقيع البعثات الاقتصادية والاقتصادية والدبلوماسية ، كما يرى انه ينبغي توسيع نطاق الحذر على الاسلحة وتوجيه نداء جديد من اجل الافراج عن جميع السجناء السياسيين .

٢٣٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ف اشار الى ان المجلس يجد نفسه مضارا مرة اخرى الى بحث الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، وهي حالة لا تزال تهدد السلم والامن الدوليين . وقال ان سلطات افريقيا الجنوبية لم تقتصر على اتخاذ موقف عدائي صريح من قرار المجلس المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ، بل قامت بحملة جديدة من اعمال القمع والمحاكمات ترمي الى اقضاء اقطاب حركة التحرير القومي في البلد . واضاف انه جرت محاكمة عدد كبير من الاشخاص في الاشهر القليلة الماضية ، وقد حكم عليهم بحقوقات تتراوح ما بين السجن المؤبد والاعدام لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري . وذكر ان التوسع المستمر في القوات العسكرية والشرطية التابعة لافريقيا الجنوبية يشكل تهديدا لا يقتصر على السكان الاهلين الذين خبروا القمع في شاربفيل ، بل ويتناول كذلك البلدان الافريقية الاخرى . واراد ف قائلا ان من المعروف ان حكومة افريقيا الجنوبية تقوم بتنظيم تعاون عسكري مع النظام العنصري القائم في روديسيا الجنوبية والمستعمرين البرتغاليين . وبين ان الحكومة العنصرية في جمهورية افريقيا الجنوبية ما كانت لتتمكن من المضي في سياستها كل تلك المدة الطويلة لولا التأييد الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي تلتاه من الدول الغربية .

٢٣٤ - واضاف الممثل ان عهد انصاف التدابير قد انقضى ، وان على مجلس الامن ، الذى يتحمل المسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، ان يستجيب الاستجابة الملائمة لنداء الدول الافريقية بتوقيع الجزاءات الفعالة على افريقيا الجنوبية . وذكر انه لا يمكن حمل حكومة افريقيا الجنوبية على تغيير سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى التى تتبعها الا باتخاذ التدابير الحاسمة .

٢٣٥ - وتناول الممثل الاقتراحات المتعلقة بانشاء فريق من الخبراء لدراسة طرق القضاء على الفصل العنصرى والنظر فى الدور الذى يمكن ان تقوم به الامم المتحدة فى المسألة ، فقال ان وفده يود ان يبين ، دون الطعن فى دوافع اصحاب تلك الاقتراحات ، ان هذا النهج قد يستغنى عن تحويل الانظار عن المسألة الرئيسية ، وهى مسألة القضاء الفورى على الفصل العنصرى فى افريقيا الجنوبية . وانتقل الممثل الى مسألة نوع المجتمع الذى يقام فى افريقيا الجنوبية بعد القضاء على الفصل العنصرى ، فقال ان هذه مسألة ينبغي ان يقررها شعب افريقيا الجنوبية نفسه وبمعزل عن كل تدخل خارجي . وادف قائلان ان على مجلس الامن الا يضطلع بدراسات لانهاية لها من شأنها احداث تأخيرات جديدة والاتحاد عن لب المسألة . وغتم كلامه قائلان انه ينبغي لمجلس الامن ان يؤمن التزام جمهورية افريقيا الجنوبية للقرارات السابقة التى اتخذها هو والجمعية العامة .

٢٣٦ - وفي الجلسة ١٠٧٦ التى عقدها المجلس فى ٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ، تكلم ممثل النرويج ، فأعلن ان المشاورات الدقيقة المستفيضة التى اجراها مع اعضاء المجلس ووزراء الخارجية الافريقيين المشتركين فى المناقشة تحمله على الاعتقاد بان مشروع قرار يستند الى النقاط الاساسية الواردة فى البيان الذى القاه وفده فى ٢٦ تشرين الثانى ( نوفمبر ) سيقابل بالترغيب وينال تأييدا كبيرا . وقال انه ، بناء على ذلك ، يقدم مشروع القرار التالى ( م / ٥٤٦٩ ) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظر فى مسألة النزاع العنصرى فى افريقيا الجنوبية الناشئ عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ،

" وان يشير الى القرارات السابقة التى اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة بشأن السياسات العنصرية التى تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، ولا سيما قرار مجلس الامن المتخذ فى ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( م / ٥٣٨٦ ) ،

" وقد نظر فى تقرير الامين العام الوارد فى الوثيقة م / ٥٤٣٨ والاضافات التابعة لها ،

" وان يأسف لرفض حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، المؤكد فى رد وزير خارجيتها جمهورية افريقيا الجنوبية على رسالة الامين العام الوارد فى ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ، التزام قرار مجلس الامن المتخذ فى ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ وقبول التوصيات المتكررة الصادرة من هيئات الامم المتحدة الاخرى ،



" وان يلاحظ مع التقدير الردود الواردة على الرسالة التي وجهها الأمين العام الى الدول الاعضاء بشأن التدابير التي اتخذتها حكومات هذه الدول او تنوى اتخاذها في اطار الفقرة ٣ من مداول ذلك القرار ، ويأمل في ان تقوم جميع الدول الاعضاء باعمال الأمين العام ، في اقرب وقت ممكن ، عن رغبتها في تنفيذ احكام تلك الفقرة ،

" وان يحيط علما بتقارير اللجنة الخاصة عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ( م أ / ٤٢٦ هـ والاضافتان ١ و ٢ ) ،

" وان يلاحظ مع الارتياح العميق التأييد الساحق الذى ناله قرار الجمعية العامة ١٨٨١ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في ١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار القلق الشديد الذى يساور الدول الاعضاء بشأن سياسة الفصل العنصرى والذى عبرت عنه المناقشة العامة للجمعية العامة فضلا عن مناقشات اللجنة السياسية الخاصة ،

" وقد قوى اقتناعه بأن الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية تعكس تحكيرا خائرا السلم والامن الدوليين ، ويشجب بقوة السياسة التي تتبعها افريقيا الجنوبية في ادامتها التمييز العنصرى باعتبارها سياسة منافية للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ولالتزاماتها المترتبة عليها باعتبارها دولة عضوا في الامم المتحدة ،

" وان يدرك ضرورة القضاء على التمييز في ميدان حقوق الانسان الاساسية والحريات الاساسية لجميع الافراد الموجودين في اقليم جمهورية افريقيا الجنوبية دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين ،

" وان يحرب عن اعتقاده الوطيد بأن سياسات الفصل العنصرى والتمييز العنصرى كما تمارسها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية تثير اشمزاز ضمير الانسانية ولذلك ينبغى ايجاد حل ايجابي آخر بالوسائل السلمية ،

" ١ - يناشد جميع الدول الاعضاء التزام احكام قرار مجلس الامن المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ؛

" ٢ - ويحث حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الكف فورا عن الاستمرار في تطبيق التدابير التمييزية والقمعية التي تنافي مبادئ الميثاق ومقاصده وتشكل عرقا للالتزامات المترتبة عليها باعتبارها دولة عضوا في الامم المتحدة ولا حكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛

" ٣ - ويشجب عدم التزام حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية للنداءات الواردة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المذكورة اعلاه ؛

" ٤ — ويطلب من جديد الى حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الافراج عن جميع المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل المنصوري ؛

" ٥ — ويطلب رسميا الى جميع الدول الكف فوراً عن بيع وشحن المعدات والمواد المخصصة لصنع وصيانة الاسلحة والذخيرة في افريقيا الجنوبية ؛

" ٦ — ويلتمس من الامين العام ان يشكل ، تحت اشرافه ولاعلامه ، فريقاً صغيراً من الخبراء المرموقين لدراسة الدارق الكفيلة بتسوية الحالة الراهنة في افريقيا الجنوبية عن طريق تطبيق حقوق الانسان والعريات الاساسية تطبيقاً تاماً سلمياً منطماً على جميع سكان الاقليم في مجموعه ، بغض النظر عن العرق او اللون او المعتقد ، والنظر في الدور الذي يمكن ان تقوم به الامم المتحدة في تحقيق هذا الهدف ؛

" ٧ — ويدعو حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الى الاستفادة من مساعدة هذا الفريق لتحقيق هذا التحول السلمي المنظم ؛

" ٨ — ويلتمس من الامين العام مواصلة مراقبة الحالة واعلام مجلس الامن بما يستجد من تطورات بشأن تنفيذ هذا القرار في موعد اقضاه ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ . "

٢٣٧ — وتكلم ممثل النرويج مقدماً مشروع القرار ، فأشار الى ان الفقرة ٥ من المناطوق مشروع القرار تمثل التدبير المناطوق التالي الذي ينبغي للمجلس اتخاذه بشأن الحظر على الاسلحة المنصوص عليه في قرار المجلس المتخذ في ٧ آب (اغسطس) . واضاف ان هذه الفقرة قد وضعت في اطار احكام الميثاق عينها التي بنى عليها قرار المجلس السابق . واوضح كذلك ان عبارة " المعدات والمواد المخصصة لصناعة او صيانة الاسلحة والذخيرة " ، تشير الى الآلات والقطع الآلية وادوات صنع الآلات لا الى قطع الخيار التي يمكن استعمالها للاغراض المدنية والاغراض العسكرية مما .

٢٣٨ — وتابع الممثل كلامه قائلاً ان الفقرتين ٦ و ٧ من المناطوق تمثلان جوهر الافكار التي تعرضها البلدان الاسكندنافية ، وان صياغة الفقرة ٦ هي ثمرة بحث دقيق ومشاورات جرت خاصة مع الامين العام ، الذي بين ان في مقدوره تلبية ذلك الالتماس . واضاف انه ينبغي الا تعتبر تلك الفقرة تدخلاً في مسائل تدخل اساساً في نطاق الولاية القومية . وادفان الخرف منوهاً هو البحث عن نهج آخر ، نهج ايجابي يؤدي الى التطبيق التام لحقوق الانسان والعريات الاساسية على جميع السكان في افريقيا الجنوبية ، والنظر في الدور الذي يمكن ان تؤديه الامم المتحدة في هذا الصدد . واعرب عن امله في ان تلبية حكومة افريقيا الجنوبية الدعوة الموجهة اليها لتحقيق تحول سلمي منظم في سياسة افريقيا الجنوبية .

٢٣١ - واكد ممثل النرويج ، اغيرا ، انه لا ينبغي تفسير اى حكم من احكام مشروع القرار على انه محاولة يقصد بها تأخير نظر مجلس الامن في اية تطورات قد تحدث في افريقيا الجنوبية .

٢٤٠ - وفي الجلسة ١٠٧٧ ، المنعقدة ايضا في ٣ كانون الاول ( ديسمبر ) ، تكلم ممثل البرازيل ، فاشار الى ان قرار المجلس المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ينص على تدابير لموسسة ينبغي لحكومة افريقيا الجنوبية ان تدرس مغزاها ومداهها ودراسة دقيقة . ومضى قائلا ان السبيل يمسهد لسياسة يقصد بها عزل افريقيا الجنوبية ، وان مشروع القرار الذى قدمته النرويج يمشل على اعتداله ، خطوة جديدة في ذلك السبيل . واذاف ان احكام مشروع القرار هذا اذ اهمية لانها نالت تأييد الدول الاساسية التي تتاجر بالمواد والمعدات العسكرية مع افريقيا الجنوبية . وختم كلامه قائلا ان وفده يوافق كذلك على انشاء فريق من الخبراء ، اذ ان مثل هذا الفريق يمكن ان يكون ذا نفع كبير لحكومة افريقيا الجنوبية في تخطيط التحول التدريجي لتنظيمها السياسي والاجتماعي الحاضر المرتكز على التمييز العنصري الى نظام ديمقراطي صحيح .

٢٤١ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان آراء وفده في الفصل العنصري معروفة جيدا ، وان وفده قد اوضح في الجمعية العام فضلا عن مجلس الامن ان الصين تعارض العنصرية بجميع مظاهرها ممارضة لن تحيد عنها .

٢٤٢ - وتطرق الممثل الى تاريخ الفصل العنصري ، فقال انه يصعب على المرء ان يصدق انه يمكن لحكومة افريقيا الجنوبية في عصرنا هذا ان تنفذ سياسة تتغلف هذا التخلف الشنيع عن ركب الانسانية السائر نحو حرية اكل . ورأى ان الدول الافريقية قد اظهرت حكمة سياسية بعدم لجوئها الى تدابير متارفة رغم ما يكتنف الامر من ظروف غير مشجعة . وبين انه يترتب على المجلس ان يتخذ التدابير الصلوية لانها الحيف الناشيء عن الفصل العنصري . واذاف ان فرض الحظر على الاسلحة كان خطاوة في الاتجاه الصحيح ، وانه يمكن كذلك استطلاع امكانية استخدام وسائل اخرى . وختم كلامه قائلا ان وفده سيؤيد مشروع القرار النرويجي الذى يرمي الى زيادة الضغط الجماعي على افريقيا الجنوبية كما يقتضي متابعة دراسة الطرق التي يمكن تطبيقها على نحو مفيد لتحقيق تحول سلمي منظم في افريقيا الجنوبية .

٢٤٣ - وتكلم ممثل غانا ، فرحب ببادرة الوفد النرويجي ، وشار الى ان تلك هي المرة الاولى التي يقوم فيها بلد من البلدان الشمالية بالمبادرة في مسألة تشيرها الدول الافريقية الآسيوية . وبين ان مشروع القرار يتضمن عددا من النقاط القيمة وذلك كالفقرة ٥ التي تستكمل الحظر على الاسلحة والذخيرة المنصوص عليه في القرار المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) .

٢٤٤ - واذاف الممثل ان وفده تساوره ، من الناحية الاخرى ، شكوك خطيرة فيما يتعلق بضرورة انشاء فريق الخبراء المنصوص عليه في الققرة ٦ من المنطوق . وذكر ان الدول الافريقية ترهب بتشكيل هذا الفريق ان كانت مهمته اقتناع حكومة افريقيا الجنوبية بالتخلي عن سياستها

الجنسية؛ بيد أن ما تخشاه الدول الأفريقية هو أن يترتب على موافقتها على إنشاء الفريق التزامها مسبقاً بحلول غير مقبولة لديها، مثل تقسيم أفريقيا الجنوبية. وذكر أن الدول الأفريقية تخشى كذلك من أن يؤدي وجود الفريق إلى إعاقة المجلس أو الجمعية العامة عن نظر المسألة إذا اقتضت الحالة. وقال أنه يرحب، في خصوص ذلك، بالفقرة ٨ من المناق، التي التمت من الأمين العام إعلام مجلس الأمن " بما يستجد من تطورات "؛ وأنه ينبغي كذلك ألا يؤثر إنشاء الفريق بأية صورة من الصور في أعمال اللجنة الخاصة التي رحب الجميع بتقاريرها. وختم كلامه قائلاً أن وفده سيطلب، للأسباب المشار إليها، إجراء اقتراح مستقل على الفقرة ٦ من مناق مشروع القرار.

٢٤٥ - ورد ممثل النرويج على ممثل غانا فناشده ألا يصّر على إجراء اقتراح مستقل على الفقرة ٦ من مناق مشروع القرار، وبين أن البلدان الشمالية تعتبر تلك الفقرة جوهر مبادرتيها. وأضاف قائلاً أن النرويج ما كانت لتقدم مشروع القرار لولا تلك الفقرة.

٢٤٦ - وتكلم ممثل المغرب، فأيد التعفظات التي أبدتها ممثل غانا بشأن الفقرة ٦ من مناق مشروع القرار، مؤكداً على أن أحكام تلك الفقرة، إن أقرت، يجب ألا تقيد اختصاصات اللجنة الخاصة بشيء أو تحل محلها أو تتخذ حجة لتأخير اجتماع اية هيئة مختصة بنظر المسألة أو لمنهج اجتماعها.

٢٤٧ - وتكلم ممثل فينيزويلا، فأيد مشروع القرار، فأعرب عن ارتياحه إلى الايحاءات التي قدمها ممثل النرويج، ولا سيما بشأن عدم خرق الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، وكذلك بشأن خشية بعض الوفود من امكانية التذرع بالفقرتين ٦ و ٧ لتأخير أو تأجيل اتخاذ المجلس لتدابير اقوى.

٢٤٨ - وفي الجلسة ١٠٧٨ المنعقدة في ٤ كانون الاول ( ديسمبر )، تكلم ممثل المملكة المتحدة، فأشار إلى أن المجلس لم يكن مستعداً، عندما نظرت المسألة في آب ( أغسطس )، للموافقة على أن الحالة في أفريقيا الجنوبية تقتضي اتخاذ التدابير بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وقال أن وفده قد أكد، في معرض تحليله لاقتراحه على قرار ٧ آب ( أغسطس )، أنه لا يعتبره قراراً متخذاً بمقتضى الفصل السابع، مما يستتبع أن التدابير الموصى بها في ذلك القرار لا يمكن أن تكون ملزمة. وأضاف أن وفده يرى أن الحالة في أفريقيا الجنوبية لا تشكل حتى الآن تهديداً للسلم أو خرقاً للسلم أو عملاً عدوانياً حسب مدلول الفصل السابع.

٢٤٩ - واستطرد ممثل المملكة المتحدة قائلاً أن وفده يرى، بالإضافة إلى ذلك، أن الحل السلمي للمشكلة لا يمكن أن ينشأ إلا عن تغير في الرأي يحدث من داخل أفريقيا الجنوبية وليس عن تطبيق التدابير القهرية. وذكر أن الهدف المحدد لأفريقيا الجنوبية لا يمكن بلوغه بسرعة. وبين أن تلك هي الاعتبارات التي تحدو بالوفد البريطاني إلى الترحيب بالاقتراح الوارد في مشروع

القرار النرويجي والرامي الى انشاء فريق من الخبراء له سلطة البحث في افضل طريقة لايجاد حل للحالة العاصرة والتوصية بها . و اشار الى ان هذا الاجراء يبحث الامل في نفوس الكثيرين فسي افريقيا الجنوبية من الذين يشعرون بالقلق الحق لحالة العزلة الدولية التي تسير حكومتهم بهم اليها والذين هم على استعداد لاعادة النظر في العديد من الافكار المسبقة التي اخذوا بها دون روية .

٢٥٠ - ومضى الممثل في كلامه قائلا ان وفده يرى التزام الفقرة ٥ من مناقش مشروع القرار على نحو التزام الفقرة ٥ من القرار المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ، اي بمعنى انه لن تصدر الى افريقيا الجنوبية اية اسلحة يمكن استخدامها في تطبيق سياسة الفصل العنصري ؛ وسيوسع هذا المفهوم بحيث يشمل المعدات والمواد التي يبدو عليها انها مصممة ومعدة لصنع مثل تلك الاسلحة والذخيرة . واستدراك قائلا ان حكومته تحتفظ ، مع ذلك ، بحقها في تنفيذ الحقوق القائمة .

٢٥١ - وتدارق الممثل الى مانص مشروع القرار عليه من مناشدة جميع الدول التزام القرارم أ/٥٣٨٦ المتخذ في ٧ آب ( اغسطس ) ، فقال ان وفده يود ان يلاحظ ان القرار قد صيغ بطريقة ترمي الى وقف تزويد افريقيا الجنوبية بأى نوع من المعدات العسكرية ؛ بيد ان وفده لا يزال يرى ان حق افريقيا الجنوبية في الدفاع الشرعي بموجب المادة ٥١ من الميثاق ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار ، ولذلك فهو يعتف بموقفه في ضوء الحاجات المتعلقة بتوفير المعدات الملائمة لتلك الاغراض ، كما انه سيطلب ، بسبب تلك الاعتبارات ، اجراء اقتراح على الفقرة الاولى .

٢٥٢ - وتابع الممثل كلامه قائلا ان حكومته ان تؤيد مشروع القرار في مجموعه ، ترى ان التوصيات الواردة فيه متفقة مع السجلات المخولة للمجلس الممنوحة بمقتضى الفصل السادس من الميثاق . وذكر ان هذه التوصيات تتعلق بحالة خاصة وليس لها طابع الجزاءات او التدابير الالزامية الاخرى بالمعنى الوارد في المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق .

٢٥٣ - واعرب الممثل عن امله في ان ينتهي الامر بحكومة افريقيا الجنوبية الى ايلاء المراعاة الواجبة لآراء ومشاعر جميع امم العالم .

٢٥٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، ف اشار الى التقاليد الفرنسية المناوئة للتمييز العنصري ، وذكر ان الصعوبة الرئيسية تكمن في الفقرة الاولى المتعلقة بتنفيذ قرار ٧ آب ( اغسطس ) ، وذلك لان الاسباب التي حدثت بوفده الى الامتناع عن الاقتراح على ذلك القرار مازالت صحيحة .

٢٥٥ - واستطرد الممثل قائلا ان الفقرات ٢ و ٣ و ٤ ، بصرف النظر عن صياغة بعضها مقاطعها ، هي مقبولة لفرنسا التي تأمل خاصة في ان يوضع حد لتجاهل افريقيا الجنوبية لقرارات الامم المتحدة كافة .

٢٥٦ - وتناول الممثل التوصية الواردة في الفقرة ٥ ، فقال ان وفده قد ذكر ان السجلات الفرنسية ستتخذ كل التدابير التي تراها لازمة لمنح بيع اية اسلحة يمكن استخدامها

في الاغراض التمهيدية الى حكومة افريقيا الجنوبية . واضاف ان الحكومة الفرنسية ستطبق تلك التدابير في المستقبل على المعدات والمواد المصدرة لمنع تلك الاسلحة وصيانتها .

٢٥٧ — ومضى الممثل في كلامه قائلاً ان وفده قد نأثر بالاهتمام ذاته في الفقرتين ٦ و ٧ من مناقوش مشروع القرار وحاول الا يستسلم في ذلك لاغراء الشك . واضاف انه يبدو له ان قد يمكن لفريق صغير من الخبراء ذوي المكانة الحالية يحمل باشراف الامين العام ان يسهم ، عن طريق دراسة نزيهة للمسألة ، مساهمة قيمة في الاهتداء الى مخرج من المأزق الراهن . واعرب عن امله في الا تسيء سلطات جمهورية افريقيا الجنوبية فهم الخاية من تلك الدراسة التي لا يقصد بها فرض قوانين اجنبية عليها ، بل مساعدة حكومة افريقيا الجنوبية على معرفة امكانيات قد لا تزال متاحة لتوجيه سياستها في اتجاه يتفق مع ميثاق الامم المتحدة .

٢٥٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان الحالة في افريقيا الجنوبية لا تقتضي دراسات لانهاية لها ، بل التنفيذ الفوري لقرارات الامم المتحدة . واضاف انه قد سبق للجمعية العامة وان انشأت لجنة خاصة لدراسة سياسة الفصل العنصرى ؛ ولذلك فان قيام هيئة اخرى بدراسة المسألة ذاتها لن تؤدي الى غير المحاطلة والتدخل في حق شعب افريقيا الجنوبية في البت بنفسه في نوع المجتمع الذي يؤثره . وأشار الى ان مشروع القرار ، بالإضافة الى ذلك ، لا يشير الى المؤهلات التي ينبغي توفرها في الخبراء ولا يذكر القواعد التي يستندون اليها في عملهم . وبين ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يستأج ، لهذه الاسباب ، ان يؤيد الفقرتين ٦ و ٧ ، وانه يقترح اجراء اقتراح مستقل على الفقرتين ، اخذا بحسب الاعتبار الاقتراح الذي قدمه وفد غانا في الجلسة السابقة .

٢٥٩ — ومضى الممثل في كلامه قائلاً ان مشروع القرار في مجموعه ، مع استثناء بعض الفقرات الايجابية ، محتدل ومحدود الى درجة مفرطة . واضاف ان وفده كان يفضل اتخاذ تدابير اكثر صرامة وفعالية ضد افريقيا الجنوبية .

٢٦٠ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للولايات المتحدة ، فقال ان موقف حكومته يركز على بعض المبادئ التي تعتبرها اساسية في البحث عن مخرج من المأزق الراهن في افريقيا الجنوبية ، ومفادها انه لا يمكن فرض الحل الدائم من الخارج ، بل ان التغيير المطلوب يجب ان يحققه اساساً الافريقيون الجنوبيون انفسهم ، بيضا وسودا ؛ وانه ينبغي تهيئة الظروف الخارجية ، في إطار الميثاق ، لاجداث ذلك التغيير بالوسائل السلمية .

٢٦١ — واضاف الممثل ان وفده يرى انه ينبغي لمجلس الامن مواصلة السعي الحثيث الى ايجاد حل يؤدي الى تمتع جميع سكان افريقيا الجنوبية بحقوق الانسان والحريات الاساسية . وبين ان في امكان المجلس ان يبلغ ذلك الهدف بالسير في اتجاهين : اولهما المساعدة على احداث تاورسلي في افريقيا الجنوبية نحو اقامة مجتمع حر عادل لا عن طريق ضغط الرأي العام العالمي

فدسبب بل وكذلك، بمختلف الوسائل المتوفرة للأمم المتحدة من التحقيقات والاستقصاءات والدراسات والتوصيات ؛ وثانيهما اعداد التوصيات الى الدول الاعضاء بقصد الاقلال من اعداد اعدوث انفجار كبير في افريقيا الجنوبية بسبب التوتر الدولي الناجم عن سياسة الفصل العنصرى . وارف قائلاً ان مشروع القرار النرويجي الذي يؤيده وفده ، يتضمن مقترحات قيمة في كلا الاتجاهين المذكورين .

٢٦٢ — واستارد الممثل قائلاً ان الولايات المتحدة ستنفذ التوصية الواردة في الفقرة هـ من مشروع القرار في حدود الشروط التي تملئها سياستها المتعلقة بالاسلحة والتي اعلنت لدى اقرار ٧ آب ( اغسطس ) . وارف قائلاً ان وفده لا يعتبر الحالة في افريقيا الجنوبية داخلية فسي ذات الفصل السابع من الميثاق ، ولذلك فهو لا يرى ان التوصية بالتدابير القهرية امراً ملزماً او يخوله الميثاق .

٢٦٣ — واضاف الممثل ان الولايات المتحدة تؤيد اقتراح انشاء فريق من الخبراء لانها ترى ، في الظروف الراهنة ، ان هذا التدبير اصلاح للبحث عن حل واقعي . وقال انه لا يمكن لاحد التنبؤ بالنتائج ، وان من شأن الخبراء انفسهم اختيار نهج عظيم والوصول الى نتائجهم الخاصة على اساس الوقائع كما يجدونها .

٢٦٤ — وخلص ممثل الولايات المتحدة الى القول بأن تدابير المجلس ليست الا جزءاً من الجهود الكلية التي يلزم بذلها للتصديق بنهاية الفصل العنصرى . واضاف انه يترتب على اعضاء المنظمة ، بمقتضى الميثاق ، التزام الحمل منفردين واستعداد نفوذهم من اجل اعدادات تغيير في افريقيا الجنوبية . وعتم كلامه قائلاً ان بلده ، بوصفه بلداً له علاقات دبلوماسية وغيرها من العلاقات مع افريقيا الجنوبية ، يسعى بمختلف الطرق للقيام بتلك المسؤولية .

٢٦٥ — وتكلم ممثلو تونس وليبيريا والهند ، فأثنوا على ممثل النرويج للجهود التي بذلها لتأمين الاتفاق على مشروع قرار لا يلبي كل متطلبات الدولة ولانه يسهم بعناصر ايجابية في سبيل تسوية المشكلة . واعربوا كذلك عن بعض الشكوى بشأن الفترتين ٦ و ٧ من مناقرة مشروع القرار ، وبينوا انه اذا اراد فريق الخبراء ان يقوم بحمل فعال ، فعليه التحقق من آراء قادة السكان غير البير في افريقيا الجنوبية ، وهو امر قالوا انهم يشكون في ان افريقيا الجنوبية ستسمح به .

٢٦٦ — وبناء على الب ممثل النرويج ، لم يصر مثلاً غانا والمملكة المتحدة على اجراء اقتراع مستقل على الفترتين السادسة والاولى ، على التوالي ، من المناقرة .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار النرويجي : جرى في الجلسة ٧٨٠ المنعقدة في ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) الاقتراع على مشروع القرار الذى قدمته النرويج ( م / ٥٤٦٦ ) ، فاعتمد بالا جماع ( م / ٥٤٧١ ) .

## الفرع السادس

### التقرير الرابع للجنة الخاصة

٢٦٧ - في ٢٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، قدمت اللجنة الخاصة الى مجلس الامن والجمعية العامة تقريراً ( م أ / ٥٦٢١ ) ، لفتت فيه نظرها الى التطورات الأخيرة الجديدة في جمهورية افريقيا الجنوبية ، وهي ان بعض المسجونين السياسيين المعارضين للفصل المنصري قد عكس عليهم بالاعدام وان هناك آخرين مهددين بالعقوبة نفسها . وقد اوصت اللجنة الخاصة ، على سبيل مواجهة هذه الحالة الخطيرة ، بأن يطلب مجلس الامن الى حكومة افريقيا الجنوبية الامتناع عن اعدام الاشخاص المحكوم عليهم بالاعدام لجرائم ناشئة عن معارضتهم للسياسة المنصرية التي تتبعها ؛ وانهاء المماركات الجارية بموجب قوانين تحكمية ، ومنح الصفو الشامل لجميع الاشخاص المسجونين لمعارضتهم الفصل المنصري ؛ والكف عن اتخاذ تدابير تمييزية جديدة ؛ والامتناع عن القيام بأي عمل آخر من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الحالة . واوصت اللجنة الخاصة كذلك بأن يطلب مجلس الامن الى الدول ذات المصالح الوثيقة مع حكومة افريقيا الجنوبية ان تبذل كل ما في وسعها ، منفردة او مجتمعة ، لعمل تلك الحكومة على تلبية هذه المطالب التي تشمل عدداً من : .

## الفرع السابع

تقرير الامين العام الموضوع عملاً بقرار مجلس الامن المتخذ في ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣

٢٦٨ - ذكر الامين العام في تقرير صدر في ٢٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٦٥٨ ) والتصويب ( ١ ) ، انه قام في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ بتعيين فريق الخبراء عملاً بأحكام الفقرة ٦ من مناقق قرار المجلس المتخذ في ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٤٧١ ) ، وانه التمس من حكومة افريقيا الجنوبية ان تقدم الى الفريق التسهيلات اللازمة لزيارة افريقيا الجنوبية للقيام بالمهام المسندة اليه . وفي ٥ شباط ( فبراير ) ، اعلنت حكومة افريقيا الجنوبية في ردّها المرسل الى الامين العام ، انها ترى ان الضرر الرئيسي من زيارة الفريق المقترحة لافريقيا الجنوبية انما هو محاولة منقطة النفاير للتدخل المتعمد في الشؤون الداخلية للجمهورية . واضافت ان فريق الخبراء قد انشيء بموجب قرار لا مفر من اعتباره مثلاً صارخاً آخر لـ " ازدواجية المعايير " لدى الامم المتحدة . وأشارت الى ان الفريق يتألف من اشخاص ليست لهم معرفة مباشرة بالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ولا يمكن اعتبارهم مراقبين مستقلين نزيهين ، وانهم مضطرون الى ان يرضوا بنتائجهم مآرب ونوايا تلك الدول التي تشن حملة عداوية مسعورة على جمهورية افريقيا الجنوبية .



٢٦٦ - وتضمن تقرير الأمين العام كذلك تقرير فريق الخبراء . وقد أكد الفريق فيه على أن المبدأ الأساسي لا إيجاد تسوية سلمية بناءً على المسألة في أفريقيا الجنوبية يتمثل في تقرير جميع سكان أفريقيا الجنوبية لمستقبل بلدهم عن طريق التشاور الحر الديمقراطي والتعاون والتوفيق . وأضاف أن استمرار الحالة الحاضرة التي تحرم فيها الغلبة شعب أفريقيا الجنوبية من التمثيل العادل يؤدي حتماً إلى صراع عنيف وإلى فاجعة تصيب الجميع . وقد أوصى الفريق ، تأميناً لتطبيق هذا المبدأ ، بمقعد مؤتمري قومي تام التمثيل للنظر في آراء ومقترحات جميع المشتركين فيه ورسم طريق جديد للمستقبل . وأشار بدعوة حكومة أفريقيا الجنوبية إلى الاشتراك في مباحثات تجرى برعاية الأمم المتحدة وترمي إلى تشكيل المؤتمر القومي ، وتعيين هيئة خاصة لهذا الغرض . وذكر أن نجاح المؤتمر يتطلب منح عفو شامل عن جميع محاربي الفصل العنصري سواء كانوا قيد المصاكمة ، أو في السجن ، أو غاضبين لنظام العريضة المراقبة ، أو في المنفى .

٢٦٧ - كذلك أوصى الفريق بأن ينشأ ، برعاية الأمم المتحدة ، برنامج للتعليم والتدريب مخصص للأفريقيين الجنوبيين غير البيض المقيمين في الخارج . واقترح الفريق أن تطلب الأمم المتحدة إلى جميع الدول الأعضاء تقديم التبرعات المالية لهذا البرنامج . وأشار الفريق إلى قرار الجمعية العامة ( ١٧٦١ ) ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، فذكر أنه رغم تلبية الكثير من البلدان الأفريقية وغيرها لنداء الجمعية العامة الداعي إلى توقيع الجزاءات ، فإن اقتصاد أفريقيا الجنوبية لم يتأثر تأثراً ملموساً بالتدابير المتخذة حتى الآن . وبين الفريق أن تأمين فعالية الجزاءات يقتضي تطبيقها بالتعاون مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لأفريقيا الجنوبية ، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ورأى الفريق أنه ينبغي ، ريثما يرد رد حكومة أفريقيا الجنوبية على اقتراح عقد المؤتمر القومي ، أن يضطلع الخبراء في الميدانين الاقتصادي والاستراتيجي بدراسة استراتيجية الجزاءات وشؤون النقل والتموين والإيواء المتصلة بها .

٢٦٨ - كذلك أوصى فريق الخبراء بأن يقر مجلس الأمن اقتراح عقد المؤتمر وأن يحدد موعداً قريباً لرد حكومة أفريقيا الجنوبية . وذكر أنه ينبغي لمجلس الأمن ، بالإضافة إلى ذلك ، أن يدعو جميع الجماعات التمثيلية في أفريقيا الجنوبية إلى إرسال آرائها في جدول أعمال المؤتمر قبل الموعد المحدد لورود رد حكومة أفريقيا الجنوبية . ورأى الفريق أنه إذا لم يرد رد مرضٍ ، فلا يتبقى للمجلس أية وسيلة سلمية فعالة للمساعدة على تسوية الحالة في أفريقيا الجنوبية سوى تطبيق الجزاءات الاقتصادية .

٢٦٩ - وتضمنت الإضافات ١ - ٤ التابعة لتقرير الأمين العام ( م / ٥٦٥٨ والتصويب ١ ) الجزء الأساسي من الردود التي تلقاها الأمين العام من ٦٣ بلداً حتى حزيران ( يونيو ) ١٩٦٤ فيما يتعلق بتنفيذ القرار المتخذ في ٤ كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م / ٥٤٧١ ) .

## الفرع الثامن

### التقرير الخامس للجنة الخاصة والرسائل الاخرى التي تلقاها المجلس

٢٧٣ - في رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ ( م / ٥٦٥١ ) ، اشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الحقوات التي يوقعها الحنصريون في افريقيا الجنوبية ، بلا معاكمة ، على قادة النضال ضد الفصل الحنصري والمشتكرين فيه ، والى اشتداد التمييز الحنصري بالرغم من الطالبات الجلية لمجلس الامن والجمعية العامة . ولفت الانتار الى ما يقوم به النظام القائم في افريقيا الجنوبية من تكديس الاسلحة وتوسيع الجيش ، والى تحويله البلد ، من الناحية المظمية ، الى محسكر مسلح ، الامر الذي يشكل تهديدا للسكان الاهليين في افريقيا الجنوبية ولللدول الافريقية الاخرى . ورأى ان حكومة افريقيا الجنوبية ماكانت لتمعن كل هذه المدة الطويلة في اتباع سياستها لولا تأييد عدد من البلدان الغربية ، ولا سيما اعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي ، ودعا الى قيام مجلس الامن فوراً بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والسياسية وغيرها ضد افريقيا الجنوبية .

٢٧٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٧٤ ) ، طلب ٥٧ وفد افريقيا وآسيويا ووفد جامايكا الى مجلس الامن استئناف الدار في الدالة القائمة في افريقيا الجنوبية في ضوء تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٠ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٥٨ ) والتطورات الجديدة في افريقيا الجنوبية ، ولا سيما اصدار احكام الاعداء على عدد من الزعماء السياسيين الافريقيين .

٢٧٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار ( مايو ) ( م / ٥٧٢٣ ) والتصويب ( ١ ) ، افاد الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية ان حكومته تعتبر ان الموضوع الذي بعشه تقرير فريق الخبراء يدخل اساسا في الولاية القومية لجمهورية افريقيا الجنوبية . وذكر ان حكومته تود ان تبين ، دون المساس بموقفها هذا ، ان مضمون تقرير فريق الخبراء يقدم ادلة وافرة على صحة الآراء التي اعربت عنها بشأن الفريق في رسالتها المؤرخة في ٥ شباط ( فبراير ) والموجهة الى الامين العام . فذلك التقرير يتألف الى حد كبير من البيانات غير الصحيحة ، والتشويها ، والنتائج الخاطئة المبنية على مقدمات فاسدة . وبعد ان ساق امثلة لما اعتبره تشويها لسياسة افريقيا الجنوبية وتصرفاتها ، ذهب الى ان الفريق قد بنى النتائج التي وصل اليها على معلومات استقى جزءا كبيرا منها من مصادر معروفة بميلها الشيوعية او بخضوعها لسيطرة الشيوعيين . وتطرق الى الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر قومي ، فقال ان حكومته ترى ، لا سباب بينة ، ان لا فائدة من التخليق عليه . واختتم بقوله انه ليس لافريقيا الجنوبية اية نوايا عدوانية ضد اية دولة ، ولكنها مصممة كذلك على الدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجي او التخريب ايا كان مصدرهما .

٢٧٦ — وقدمت اللجنة الخاصة في ٢٥ أيار ( مايو ) ( ٥٧١٧/أ ) تقريراً خامساً تابعت فيه استمرار الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية، ثم اوصت مجلس الامن بحدّة امور منها ان يعلن ان الحالة في افريقيا الجنوبية تشكل تهديداً لصيانة السلم والامن الدوليين ؛ وان يتخذ التدابير الفعالة لانقاذ ارواح قادة افريقيا الجنوبية المحكوم عليهم لاعمال ناشئة عن مصادرتهم لسياسة الفصل العنصري ؛ وان يناشد جميع الدول والمنظمات الدولية استخدام نفوذها من اجل تأمين تنفيذ ذلك الحد الأدنى من التدابير التي طالبت بها اللجنة الخاصة في تقريرها الاخير ؛ وان يعالجب الى جميع الدول التي لها علاقات مع افريقيا الجنوبية ، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، اتخاذ التدابير الفعالة لمواجهة الحالة الخطيرة الراهنة ؛ وان يقرر تطبيق الجزاءات الاقتصادية ، وفقاً للفصل السابع من الميثاق ، طالما استمرت حكومة افريقيا الجنوبية في انتهاك الالتزامات المترتبة عليها بوصفها دولة عضواً في الامم المتحدة .

٢٧٧ — ويتألف المرفق الثاني لهذا التقرير من تقرير وفد اللجنة الخاصة الذي حضر اعضاؤه ، بوصفهم مراقبين ، المؤتمر الدولي المحلي بالجزاءات الاقتصادية ضد افريقيا الجنوبية الذي انعقد في لندن من ١٤ الى ١٧ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ . وقد جاء فيه ان المؤتمر ، بعد ان درس وناقش مذكرات وخصمها خبراء مشهورون عن مختلف نواحي مسألة توقيع الجزاءات الاقتصادية على افريقيا الجنوبية ، خلص الى ان الجزاءات الاقتصادية ملائمة للزمن من الناحية السياسية ، وممكنة من الناحية الاقتصادية ، وتقوم على اساس صحيح من الناحية القانونية . واورد الوفد في تقريره ان الجزاءات ينبغي ، لكي تكون فعالة ، ان تطبق تطبيقاً كلياً عالمياً ، كما ينبغي ان يشارك في تطبيقها مشاركة ايجابية الشركاء التجاريون الرئيسيون لافريقيا الجنوبية .

### الفرع التاسع

نظر المسألة في الجلسات ١١٢٧ — ١١٣٥  
( ٨ — ١٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ )

٢٧٨ — استأنف مجلس الامن ، في جلسته ١١٢٧ المنعقدة في ٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ، نظر المسألة بعد تغيير عنوانها الى ما يلي :

” مسألة النزاع العنصري في افريقيا الجنوبية الناشئ عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية : الرسالة المؤرخة في ١١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء ( ٥٣٤٨/أ ) ” .

وقد وردت ، تحت بند فرعي ، الوثائق التالية :

( أ ) الرسالة المؤرخة في ٢٧ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ والموجهة من ممثلي ٥٨ دولة من الدول الاعضاء الى رئيس

مجلس الامن (م أ/ ٥٦٧٤) ؛ (ب) التقرير الذي وضعه الامين العام عملاً بالقرار الذي اتخذته مجلس الامن في جلسته ١٠٧٨ المنعقدة في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (م أ/ ٥٦٥٨ والتصويب ١ والاضافتان ١ و ٢) ؛ (ج) تقرير اللجنة الخاصة عن سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية (م أ/ ٥٦٢١، و م أ/ ٥٧١٧،

٢٧٩ — ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي مدغشقر واندونيسيا والهند وسيراليون وليبيريا وباكستان وتونس الى الاشتراك في المناقشة .

٢٨٠ — وتكلم ممثل ليبيريا، فقال ان حكومة افريقيا الجنوبية قد عمدت، بالرغم من قرارات الامم المتحدة، الى زيادة تدابيرها القمعية ضد السكان غير البيض ومحاكمة القادة الافريقيين الجنوبيين البارزين، وجريمتهم الوحيدة هي معارضتهم للفصل المنصرى . وحث المجلس على ان يتخذ، على سبيل الحمل الانساني، ما يلزم من التدابير لاقاد حياة أولئك الذين هجرت او تجري محاكمتهم بموجب قوانين واجراءات تحكمية في افريقيا الجنوبية .

٢٨١ — وتناول الممثل توصيات فريق الخبراء، فقال ان الدول الافريقية تؤيد كل التأييد اقترح عقد مؤتمر قومي يمثل مجموع افريقيا الجنوبية تمام التصثيل، مما يتيح حدا ادنى من الاتصال في بلد لا يوجد فيه اى اتصال بين الحكومة واغلبية الشعب ؛ بيد ان رفض حكومة افريقيا الجنوبية لتقرير الفريق لم يترك امام الدول الافريقية من سبيل غير حث مجلس الامن على تطبيق الجزاءات الاقتصادية باعتبارها الوسيلة السلمية الوحيدة لحل المسألة .

٢٨٢ — واستطارد الممثل قائلاً ان معارضة الجزاءات ظهرت في بعض البلدان وذلك على اساس انها غير قانونية وغير قابلة للتطبيق وانها تلحق الضرر بالا فريقيين . وادف قائلاً ان وفده يرى ان توقيع الجزاءات الاقتصادية على افريقيا الجنوبية امر قانوني لان الفصل المنصرى، كما تمارسه افريقيا الجنوبية، اصبح في الواقع يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛ وهو ما يناهى عليه جلوس قرار مجلس الامن في آب (اغسطس) وقراره المتخذ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ . اما فيما يتعلق بالزعم القائل انها غير قابلة للتطبيق، فقد اظهر المؤتمر الدولي المعني بالجزاءات الاقتصادية ضد افريقيا الجنوبية المنعقد مؤخرًا، انه بالرغم من ان بعض الدول الفردية التي تتاجر مع افريقيا الجنوبية ستتكد خسائر اقتصادية، فان تلك الخسائر تكون ضئيلة اذا ما قورنت بالخسائر التي تنجم عن اندلاع حرب عنصرية حققة في افريقيا الجنوبية . وذكر ان المؤتمر قد اشار الى ان تلك الجزاءات تقتضي المشاركة التامة الايجابية لبعض اعضاء مجلس الامن والدول الاخرى المتاجرة مع افريقيا الجنوبية لكي يتسنى منع افريقيا الجنوبية من اتقاء آثار الجزاءات عن طريق التحول بتجارتهما الى بلدان اخرى . ومضى قائلاً ان المؤتمر قد اظهر كذلك ان اقتصاد افريقيا الجنوبية يمكن ان يتضرر بالجزاءات الاقتصادية، وفي حين ان التجارة العالمية لا تعتمد على اقتصاد افريقيا الجنوبية الا قليلاً بعدا، وهي لن تتأثر كثيراً بالجزاءات .

٢٨٣ — وذكر الممثل ان الحجة القائلة بأن الجزاءات الاقتصادية تؤدي الى الاضرار بمن يراد بها أنفسهم لا يسوقها الا الذين يحارضون كل تغيير في افريقيا الجنوبية . وقال ان الافريقيين قد اعتادوا الحرمان ، وانهم مستعدون لتحمل المزيد ؛ وهم أنفسهم قد طالبوا باستمرار بتوقيع الجزاءات لانهم يرون ان التضحية لمدة قصيرة نسبيا ، على ما فيها من مشقة ، هي خير من عذاب لا يحرف متى ينتهي ويزول . وذهب الى ان الهدف الذي ترمي اليه الجزاءات هو ان تحدث في اقتصاد افريقيا الجنوبية تصدعا لا يجد حالة يتم فيها انتهاء الفصل الحنصري . وختم كلامه قائلا ان في امكان مجلس الامن ان يقدم الى العالم الوسيلة المؤدية الى تحقيق ذلك الهدف .

٢٨٤ — وتكلم ممثل سيراليون فقال ان حكومة افريقيا الجنوبية عدت الى توجيه اتهامات ، مبنية على قوانين تحكمية ، ضد الزعماء القوميين للجماهير المناغلة في افريقيا الجنوبية ، متجاهلة بذلك كل التجاهل قرار المجلس المتخذ في ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) . واضاف ان ثلاثة من القادة قد حكم عليهم بالاعدام ، وانه من المرتقب صدور الاحكام على نلسون مانديلا وولتر سيسولو وغيرهم من الزعماء المناهضين للفصل الحنصري الذين تجري محاكمتهم في ريفونيا . ومضى قائلا انه ينبغي للمجلس ان يقوم بحمل عاجل اذا اريد انقاذ ارواح اولئك الزعماء القوميين . وأشار الى انه يجوز للمجلس ، بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، ان يدالب الى حكومة افريقيا الجنوبية العفو فورا عن الزعماء القوميين الثلاثة المحكومين بالاعدام وانهاء المحاكمات الهزلية الجارية . وختم كلامه قائلا ان المادة ذاتها تخول المجلس فرض جزاءات اقتصادية على افريقيا الجنوبية .

٢٨٥ — وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان استئناف المجلس مناقشة المسألة يدل اكثر من اى وقت مضى على خطورة الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية . واضاف ان حكومة افريقيا الجنوبية ، بطاعتها في تقرير فريق الخبراء بتلك اللهجة المنيفة ، قد اعطت الدليل القاطع على رفضها التعاون مع الامم المتحدة على البحث عن حل سلمي للمشكلة التي اصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لصيانة السلم والامن الدوليين . واستطرد قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ، في رأى وفده ، ان ينظر بحناية في النتائج والتوصيات الواردة في مختلف التقارير المقدمة اليه . واغاد ان تلك النتائج تؤكد ما تذهب اليه الدول الافريقية من ان وجود روابط اقتصادية قوية بين افريقيا الجنوبية وبين بلدان اوروبا وامريكا الشمالية هو احد الاسس التي تقوم عليها سياسة الفصل الحنصري ؛ ولذلك فان الدول الافريقية والآسيوية ترى ان الشركاء التجاريين الرئيسيين لافريقيا الجنوبية يعملون مسؤولية مساوية لمسؤولية قادة هذا البلد عن ادامة حالة تشريش شتمزاز ضمير الانسانية . واراد ف قائلا انه قد آن لتلك البلدان التي شجبت بقوة سياسة الفصل الحنصري في افريقيا الجنوبية ان تشارك الاغلبية الساحقة من اعضاء المنظمة فيما تبذله من جهود لعمل الاقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية على التغلبي عن ممارساتها الحنصرية القبيحة .

٢٨٦ — وتابع الممثل كلامه قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ، نظرا الى خطورة الحالة ، ان ينظر ، دون تأخير ، في امكانية تطبيق الجزاءات الاقتصادية التي تنال تأييد عدد متزايد من

الدول الاعضاء والتي اوصى بها فريق الخبراء في تقريره . واضاف انه ينبغي للمجلس ، في الوقت ذاته ، ان يستغدم كامل نفوذه الادبي لوقف المعاكسات السياسية فضلاً عن وقف تنفيذ . كـم الاعداد الصادر على بحضر الزعماء القوميين بسبب اعمال مرتبطة بمعارضتهم للفصل العنصري ؛ كما ينبغي له ان يتخذ التدابير اللازمة ، وفق التوجيهات التي نص عليها فريق الخبراء ، لوضع برنامج للتعليم والتدريب مخصص اساساً للاجئين الافريقيين الجنوبيين وذلك لتمكينهم من بلوغ مستوى التعليم والتدريب الذي تنكره سلطات افريقيا الجنوبية متعمدة على الافريقيين .

٢٨٧ — وقال الممثل انه يود ، بوصفه احد اعضاء فريق الخبراء ، ان يسجل اعتجابه الشديد على الاتهامات والمزاعم التي اوردتها افريقيا الجنوبية في رسالتها المؤرخة في ٢٢ أيار ( مايو ) . وافاد ان تقرير الفريق ثرة دراسة جديية غير متحيزة للحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، وهو يأخذ بحين الاعتبار آراء جماعات عديدة تمثل مختلف قطاعات الرأي في ذلك البلد . واضاف انه كان من واجب حكومة افريقيا الجنوبية ، لو كانت مقتنعة بحججها ، ان تأتي الى المجلس وتعرضها عليه .

٢٨٨ — وبعد ذلك قدم ممثل المغرب ، باسم وفده وساحل الحاج ، مشروع قرار ( م أ / ٥٧٥٢ ) ينص على ان مجلس الامن : ( ١ ) يبحث حكومة افريقيا الجنوبية على القيام بمسايلي : ( أ ) الحدول عن اعدام الاشخاص المحكوم عليهم بالاعدام لاعمال ناشئة عن معارضتهم لسياسة الفصل العنصري ؛ ( ب ) الفصل فوراً على انتهاء المحاكمة التعاقمية البارية والدائرة في اطار الفصل العنصري ؛ ( ج ) منح الحقوق الشامل لجميع الاشخاص المسجونين او المحتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى ، ولا سيما للمتهمين في معاكمة ريفونيا ؛ ( ٢ ) ويدعو بمسايح الدول والمنظمات الى استغدام كامل نفوذها لعمل حكومة افريقيا الجنوبية على التزام احكام هذا القرار ؛ ( ٣ ) ويدعو الامين العام الى تتبع تنفيذ القرار عن كثب واعلام مجلس الامن عن ذلك في اقرب وقت ممكن .

٢٨٩ — ودالب ممثل المغرب الى المجلس ان ينظر في مشروع القرار على وجه الاستعجال وان يدارحه على الاقتراح فوراً .

٢٩٠ — وتكلمت ممثلة الهند ، فقالت ان المجلس يجتمع في ظل كارثة وشيكة . واضافت ان معاكسات ريفونيا قد انشرت للعالم الى ان مدى تستطيع افريقيا الجنوبية ان تزدري بالرأى العام العالمي وان تستمر في سياستها الهوجاء . ومضت قائلة ان قوانين افريقيا الجنوبية قد جعلت البلد أسوأ من معسكرات الاعتقال النازية بالنسبة الى ثلاثة عشر مليوناً من غير البيض ؛ ولكن روح الشعب المناضل في سبيل الحرية والمساواة لن يقهرها ضغط ولا سياسة حكومة افريقيا الجنوبية ، مهما لقيت هذه من عون خارجي .

٢٩١ — واستطردت الممثلة قائلة انه لما يشهد الحزائم ان نرى المملكة المتحدة تواصل تزويد افريقيا الجنوبية بالادوات الآلية والمعدات العسكرية . وأشارت الى ان زعماء افريقيا

الجنوبية قد اعلنوا ، كما ذكرت الانباء ، ان توسع القوات الدفاعية للبلد في الاونة الاخيرة يتيح له احكام " قبضته " لمنع انتفاضة داخلية تقوم بها الاغلبية السوداء بمساعدة من الخارج . وبينت ان افريقيا الجنوبية قد بنت اقوى قوة عسكرية وعسكرية في تاريخها ، وان هذه التطورات هي مثال جيد لتعدى افريقيا الجنوبية للامم المتحدة والرأى العام العالمي ، ولذلك فهي تشكل تهديدا للسلم والا من الدوليين .

٢٦٢ - واثنت ممثلة الهند على عمل فريق الخبراء واللجنة الخاصة . وقالت ان الدراسات التي قام بها كل من فريق الخبراء والمؤتمر الدولي المعني بالجزءات الاقتصادية تشير الى سببين لتعدى افريقيا الجنوبية للرأى العام العالمي واصرارها على متابعة سياستها المنصرية : اولهما ، الرغاء الاقتصادي الذي مكنتها من المضي بذلك بمفردها ، وثانيهما ، واقع اعتماد ذلك الرغاء على المساعدة الواردة من بحرف الدول الكبرى . وأضافت انه ليس ثمة من يحترض على غنى اممة ما ورغائها ، ولكن عندما يسفر ذلك الرغاء الاقتصادي في غمرة الافراض التمهية ، فان من واجب جميع الدول الاعضاء ان تتوض تلك الدعامة كيلا تصبح المشكلة - التي تضخمت من قبل الى حد شنيع - تهديدا حقيقيا للسلم العالمي وذلك باطلاق الحنان للمنصف . وبعد ان اشارت الى ان بلدها كان اول بلد نفذ الجزاءات الاقتصادية ضد افريقيا الجنوبية ، أكدت ان الجزاءات لا يمكن ان تكون فعالة الا اذا ايدتها الدول الكبرى . وأضافت انه ينبغي لشركاء افريقيا الجنوبية التجارية الذين اعلنوا محاربتهم للفصل المنصري ان يعضوا تصريحاتهم موضع التنفيذ في آبوا الجزاءات الاقتصادية . وختمت كلامها قائلة ان الجزاءات الجزئية او المعدودة لا تهدى ، وانما الحل الوحيد هو المقاطعة الاقتصادية التامة .

٢٦٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأيد مشروع القرار الذي اشترك في اقتراحه ساحل الحاج والمغرب كل التأييد . وأضاف ان شعب الاتحاد السوفياتي شديد القلق على مصير شعب افريقيا الجنوبية ، وبالب الامم المتحدة باتخاذ تدابير فعالة لانتان حياة زعماء حركة التحرير القومي وانهاء اعتقالهم . وأشار الى الاعراب عن تلك المشاعر في رسالة وجهها رئيس مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس جمهورية افريقيا الجنوبية والب فيها حكومة افريقيا الجنوبية بالغاء احكام الاعداء الصادر على رجال يناضلون من اجل حقوق الانسان والحرة في افريقيا الجنوبية .

٢٦٤ - وتابع الممثل كلامه قائلا ان الاتحاد السوفياتي يحث بشدة ، وفقا لمبادئ الانسانية وتساوى شعوب جميع الاعراق والقوميات ، ووفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، على انهاء الفصل المنصري في جمهورية افريقيا الجنوبية ، ويؤيد مطالب جميع الناس الشرفاء في جميع انحاء العالم بأن يكف المنصريون في جمهورية افريقيا الجنوبية فورا عن اعمالهم القمعية ضد زعماء حركة التحرير القومي .

٢٩٥ — وفي الجلسة ١١٢٨ التي عقدتها المجلس في ٦ حزيران (يونيه) ، تكلم ممثل المغرب ، فأعلن ان صاحبي مشروع القرار قد قررا تنقيح نصه على الوجه التالي (م أ / ٥٧٥٢ / التنقيح ١) : (١) اعادة صياغة الفقرة الاولى من الديباجة ؛ (٢) حذف كلمة " تحكيمية " الواردة بعد كلمة " المحاكمة " من البند (ب) من الفقرة الاولى من المنطوق واحلال عبارة " بموجب قوانين الفصل المنصرى " محل عبارة " الجارية والدائرة في إطار الفصل المنصرى " ؛ (٣) اضافة عبارة " لمعارضتهم سياسة الفصل المنصرى " بعد عبارة " قيود اخرى " ، في البند (ج) من الفقرة الاولى من المنطوق ؛ (٤) حذف " والمنظمات " من الفقرة الثانية من المنطوق .

٢٩٦ — وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثلاً لساحل العاج ، فقال انه يضم صوته الى صوت المغرب في الدعوة الى اعتماد مشروع قرارهما فوراً وبالأجماع . واضاف انه جرى ، في اقل من سنة ، القبض على عدد متزايد من الناس وتعتدبهم وملاحقتهم قضائياً وادانتهم بموجب قوانين يعتبرها الجميع تحكيمية ، وان التذرع بعجة الولاية القومية لا يجوز ان تبرر التأخير في الوقت الذي يقتل فيه رجال ابرياء .

٢٩٧ — وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان الكثيرين يخشون من ان يؤدي حذر جميع اشكال الوسائل غير العنيفة في معارضة الفصل المنصرى بالافريقيين المضطهدين الى اختيار سبيل العنف ، الامر الذي تنتج عنه عواقب وخيمة على مستقبل افريقيا الجنوبية . واضاف ان الوفد النرويجي يشارك في الدعوة الموجهة الى افريقيا الجنوبية للكف عن سياسة الاضطهاد الخطيرة التي تتبناها وانه سيقترح بتأييد مشروع القرار المشترك .

٢٩٨ — وتكلم ممثل بوليفيا ، فقال انه ، لما كان انتقاد حياة اولئك الذين تجري محاكمتهم في ريفونيا عملاً انسانياً ، فان وفده لا يتردد في ان يؤيد مشروع القرار ، الذي قال انه يأمل في ان تسميره حكومة افريقيا الجنوبية اهتمامها .

٢٩٩ — وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فأشار الى الحملة الجديدة من اعمال القمع والارهاب الموجهة ضد الوانبيين الافريقيين والتي اثارت سخط شعب تشيكوسلوفاكيا ، واعلن ان وفده سيقترح بتأييد مشروع القرار .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المقترح من ساحل العاج والمغرب : اعتمد المجلس ، في الجلسة ١١٢٨ المنعقدة في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، مشروع القرار المنقح الذي قدمه ساحل العاج والمغرب ( م أ / ٥٧٥٢ / التنقيح ١ ) ، وذلك بأغلبية ٧ أصوات مقابل لاشيء وامتناع ٤ اعضاء عن الاقتراح ( البرازيل وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ) ( م أ / ٥٧٦١ ) .

وفيما يلي نص القرار :

" ان مجلس الامن ،

" ان يشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٨١ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في



١١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ، الذي يدّين حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية لعدم التزامها القرارات المتكررة المتخذة من الجمعية العامة ومجلس الامن وبالب اليها ترك المحاكمة التحكيمية التي تجريها والقيام فوراً ودون اي شرط بالاخراج عن جميع المسجونين السياسيين وجميع الاشخاص المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري ،

" وان يشير ايضا الى ان مجلس الامن قام ، في قراريه المتخذين في ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( م / ٥٣٨٦ ) و ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م / ٥٤٧١ ) بدعوة حكومة افريقيا الجنوبية الى الاجازة عن جميع الاشخاص المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري ،

" وان يلاحظ مع القلق الشديد استئناف محاكمة ريفونيا التحكيمية الجارية في الدعوى المقامة على زعماء الحركة المناهضة للفصل العنصري ، واحتمال ترتب عواقب وخيمة على الحكم الوشيك الصادر في ظل قوانين تعسكية تنص على مدد سجن طويلة وعلى عقوبة الاعدام ،

" وان يلاحظ مع الاسف ان حكومة افريقيا الجنوبية قد رفضت النداء الذي وجهه اليها الامين العام في ٢٧ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ،

" ١ - يحث حكومة افريقيا الجنوبية على القيام بما يلي :

" ( أ ) الحدول عن اعدام الاشخاص المحكوم عليهم بالاعدام لاعمال ناشئة عن معارضتهم سياسة الفصل العنصري ؛

" ( ب ) الحمل فوراً على انتهاء المحاكمة الجارية بموجب قوانين الفصل العنصري التحكيمية ؛

" ( ج ) منح الحفو الشامل لجميع الاشخاص المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضتهم سياسة الفصل العنصري ، ولا سيما للمتهمين في محاكمة ريفونيا ؛

" ٢ - ويدعو جميع الدول الى استخدام كامل نفوذها لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على التزام احكام هذا القرار ؛

" ٣ - ويدعو الامين العام الى تتبع تنفيذ القرار عن كثب واعلام مجلس الامن عن ذلك في اقرب وقت ممكن ."

٣٠٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ، مطلقا اقتراحه ، ان وفده قد امتنع عن الاقتراح لأنه يرى انه ينبغي لمجلس الامن الا يتخذ ، في الوقت الذي تجرى فيه المحادثات ، اي تدبير قد يفسر على انه تدخل في قضايا دولة من الدول الاعضاء . وكرر قائلا ان حكومته تشارك اعضاء المجلس الآخرين قلقهم بشأن الظروف المؤدية الى المحادثات المتصلة بالامن القومي في افريقيا الجنوبية ، والقوانين التي يحتل ويحاكم بموجبها محارضي الفصل العنصري ، والمواقف التي يمكن ان تنجم عن المحادثات وعن الامعان في السياسة التي لا تمثل المحادثات غير ناعية واحدة فحسب منها .

٣٠١ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فذكر ان وفده وان كان يفهم تمام الفهم الدوافع الانسانية التي ألهمت صاحب مشروع القرار ويتفق بلا تحفظ مع اولئك الذين شجبهوا التشريع القمعي الذي سنته حكومة افريقيا الجنوبية ، فانه لم يتمكن من الاقتراح بتأييده لان عبارة " المحاكمة التحزكية " الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة تناهض على انتقاد للنظام القضائي في افريقيا الجنوبية لا للقوانين التي تطبقها المحاكم . واضاف ان الوقت الذي اغتير لاتخاذ القرار فضلا عن الآثار التي تنجم عنه امران يقتضيان البحث الدقيق . ومضى قائلا ان افريقيا الجنوبية قد تعتبر القرار تدخلا غائرا في اجراءاتها القضائية في وقت لا تزال القضية فيه قيد نظر القضاء ؛ وقد يضر رد فعل كهذا من جانبها بمصالح المتهمين في محاكمة ريفونيا .

٣٠٢ — وتكلم ممثل فرنسا ، فاعلن ان وفده امتنع عن الاقتراح على مشروع القرار لحدّة اعتبارات منها ان من شأن الوقت الذي اغتير لاعتماده ان يسلبه فعاليتها بل وان يؤدي الى اتيان القرار بنتائج معاكسة للنتائج المتوقعة .

٣٠٣ — وتكلم ممثل البرازيل ، فاشار الى ان حكومته ترى انه نظرا الى ان المسألة لا تزال قيد نظر القضاء ، فان على المجلس الامتناع عن اتخاذ اي تدبير يمكن ان يفسر على انه تدخل في الاجراءات القضائية لدولة من الدول الاعضاء .

٣٠٤ — وتكلم ممثل اندونيسيا في الجلسة ١١٢ التي عقدتها المجلس في ١٠ حزيران (يونيه) ، فاعلن ان كل تدبير جديد تتخذه حكومة افريقيا الجنوبية لدعم نظام الفصل العنصري يدني من خطر اندلاع نزاع عنصري عنيف في افريقيا الجنوبية . واضاف ان وفده يود ان يضم صوته الى اصوات الذين دعوا المجلس الى تطبيق التدابير القهرية ، ولا سيما المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة ، مع دعمها ، عند الاقتضاء ، بحصار وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٤٢ . ومضى قائلا ان فرض الجزاءات الاقتصادية الجماعية هو الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية لمواجهة الحالة . و اشار الى ان سبعة عشر عاما من الاتعاض والنصح والشجب لم يكن لها ، كما هو واضح ، اي اثر في حكومة فيروود ؛ ولذلك فان اتخاذ قرار آخر يكتفى فيه بادانه افريقيا الجنوبية وما البتة بتغيير سياستها معناه عدم القيام بأي عمل . وادف قائلا ان الجزاءات ، كما اظهرت دراسات الخبراء في مؤتمر لندن ، لا يكون لها فعالية تامة الا اذا فرضتها جماعيا كل الدول وعززتها

بحصار يخضع لمراقبة محكمة . ومع ان الجمعية العامة قد اوصت في قرارها ( ١٧٦١ ) ( الدورة ١٧ ) بتوقيع الجزاءات ضد افريقيا الجنوبية ، فان مجلس الامن هو الهيئة الوعيدة المقتصة بالاذن بالقيام بعمل جماعي الزامي بحد ان يقرر وجود تهديد للسلم او خرق للسلم او عمل عدواني . حسب مدلول المادة ٣٦ من الميثاق . وذكر انه لم يتم ذلك التقرير لان البلدان الغربية ، المتمتعة بحق النقض في المجلس ، رفضت رفضا باتا ، لاسباب معروفة جيدا ، ان تعترف بأن الحالة في افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم ، متمسكة في ذلك بحرفية القانون . و اشار الى ان محاولات الدول الغربية للتمييز بين تهديد السلم الذي اعترفت بملازمته للحالة القائمة في افريقيا الجنوبية وبين تهديد السلم الذي يبرر ، في رأيها ، تطبيق المجلس للتدابير المنصوص عليها في المادتين ( ٤١ و ٤٢ ) تدل كما يبدو ، على الاقل في هذه الحالة ، على انه لا يجوز اللجوء الى التدابير القهرية الا متى كان التهديد وشيكا الى الحد الذي يقتضي المجلس عقد اجتماع طارئ لمحاولة منع اراقة دماء . يغتمل جدا ان تقع في اليوم التالي ؛ بيد ان المادة ٣٦ تدل على ان الواجب الاول الذي يترتب على المجلس هو حفظ السلم ، اي هو بالاعرى منع وقوع تهديد فعلي للسلم لا اقرار السلم بحسب اعتلاله . واستطرد قائلا ان وفده يأمل في ان تسمح دولة الدول الغربية ، التي سمعت في اقتراحها على القرار أ / ٥٧٦١ بتخليب الاعتبارات القانونية على الاعتبارات السياسية والانسانية ، التي النهوض بمسئولياتها ، فتؤيد تطبيق الجزاءات الاقتصادية . وغتم كلامه قائلا ان وفده يرى انه حتى التهديد بالجزاءات من قبل مجلس الامن يكون له اثره الاتعابي في حكومة افريقيا الجنوبية .

٣٠٥ — وتكلم ممثل باكستان ، فاطن ان بلده ، بوصفه احدى الدول الثلاث ذات العلاقة المباشرة بمسألة محاكمة الاشخاص المنحدرين من اصل هندي وباكستاني في افريقيا الجنوبية ، يفخر بأن يكون في الحيلة عملة القضاء على الفصل العنصري . ومضى قائلا ان البيانات التي القاها المتكلمون السابقون والتقارير المعروضة على المجلس توضح الخطر الكامن في الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية وتبذل اي فموض يتصلق بالتدابير اللازمة للحيلولة دون اندلاع نزاع عنصري لا يمكن التكهّن بعواقبه على السلم في افريقيا وفي العالم . واعرب عن امله في ان يقوم المجلس بالنظر في المجلس والحمل في تلك التقارير والبيانات . وادف قائلا ان من البين ان ازراء حكومة افريقيا الجنوبية بقرارات الامم المتحدة السابقة يعتم الآن اتخاذ تدابير محسوسة لا رغام تلك الحكومة على التخلي عن سياستها الذميمة .

٣٠٦ — واضاف الممثل انه يشعر بالافتياط لا اتخاذ القرار المتعلق بالمحاكمات التحكيمية في الدعوى المقامة على محارضي الفصل العنصري ، ولكنه يرى ان المشكلة التي تواجه الامم المتحدة هي ابعاد مدى من مجرد انها تدبير او عمل محدود من تدابير او اعمال حكومة افريقيا الجنوبية ؛ اذ ان المسألة تتعلق ، في آخر الامر ، بحرية سكان افريقيا الجنوبية وتقريرهم لمصيرهم . وقال ان حكومته ترى هي ايضا انه لا يمكن ايجاد حل نهائي للمسألة الا بحقد مؤتمر قومي تام التمثيل يقرر الشكل والهيكل اللذين يكون عليهما البلد في المستقبل ؛ والا فان افريقيا الجنوبية البيضاء التي

تحكم حكما يمارض، رغبات اغلبية السكان ستبقى اخطر مشكلة بالنسبة الى السلم والا من الدوليين .  
وختم كلامه قائلا ان وزراء الخارجية الافريقيين الذين اجتمعوا في لا غوس في شباط ( فبراير )  
١٩٦٤ يرون ان توقيع الجزاءات الشاملة يمثل الوسيلة الوحيدة المتبقية لتسوية الحالة الانفجارية  
في افريقيا الجنوبية تسوية سلمية .

٣٠٧ — وتكلم ممثل مدغشقر ، فقال ان نظام الفصل المنصرى الذى تمارسه حكومة افريقيا  
الجنوبية قد محا كل انتصارات الانسانية في ميدان الحرية ؛ فهو يمثل عودة الى عهد الحبس  
والاسياد ، الى مجتمع تعملو فيه القوة على الحق ، ويلقى القبض على الناس ويسجنون ويحذون بموجب  
قوانين تحكمية شجبتها الجميع . و اضاف انه يتبين من التقارير المعروضة على المجلس ان التمتع  
يزداد ويزداد قسوة وان المضطهدين يعبرون عن نعتهم بعنف تشتد صعوبة السيطرة عليه يوما  
بعد يوم . وذكر ان وفده يرى ان من الممكن ومن الواجب القيام بعمل ما لوقف هذه الحركة اللولبية  
المرعبة . و اوضح قائلا انه ينبغي ، من ناحية ، تنفيذ توصيات فريق الخبراء ؛ وان وفده لا يسمعه  
ان يقبل اعترافا بالصعوبة من جانب الامم المتحدة ، وهو يأمل في ان تشترك الامم الكبيرة ، التي شجبت  
الفصل المنصرى بالاجماع ، في اتخاذ قرار يقضي بتطبيق الجزاءات الاقتصادية على افريقيا الجنوبية ، فتبرهن  
بذلك للدول الاسيوية والافريقية على رغبتهما في حل مشكلة تشكل تهديدا دائما للسلم والا من في  
افريقيا .

٣٠٨ — وتكلم ممثل تونس ، فاعلن ان رد فعل حكومة افريقيا الجنوبية على القرار السابق  
لمجلس الامن وعلى التوصيات التي قدمها فريق الخبراء يدل على ان كل اعتدال او رغبة في التعاون  
مع حكومة افريقيا الجنوبية متدرلها الفشل . و اضاف ان التدابير القمعية والاعتقالات التحكيمية  
والاضطهادات والمحاكمات السريعة لزعما افريقيا الجنوبية المعارضين للفصل المنصرى تثبت مرة  
اخرى على ان سلطات بريتوريا مصممة ، بالرغم من جميع قرارات الامم المتحدة ، على خلق اية معارضة  
لسياستها بالارهاب والقوة .

٣٠٩ — ومضى الممثل في كلامه فأثنى على الامين العام لما بذله من جهود ولما ابداه من  
مثابرة من اجل تقديم التقرير الى المجلس . و اضاف ان وفده كذلك يشكر لفريق الخبراء متابعتهم  
مهمتهم الحسيرة باخلاص وحماس ، وللعناصر الايجابية التي اسهموا بها في البحث عن حل  
للمشكلة . واستدرك قائلا ، ان الحالة في افريقيا الجنوبية ، التي تتفاقم يوما بعد يوم والتي تهدد  
بأن تتحول ، في اية لحظة ، الى نزاع عنيف ، تتدلب من المجلس عملا عاجلا . و اشار الى ان عقد  
المؤتمر القومي قد يؤدى الى بداية تسوية للمسألة ، ولكن الاتصالات التمهيدية وحدها تستغرق  
شهورا ؛ واذا افترضنا حصول نتائج مثمرة ، فقد تمر سنوات قبل الوصول الى حل مرض . هذا  
بالاضافة الى ان مثل ذلك المؤتمر لا يمكن عقده دون حسن نية افريقيا الجنوبية .

٣١٠ — واستطرد الممثل قائلا انه ينبغي للمجلس ، في ضوء رفض افريقيا الجنوبية  
التعاون مع الامم المتحدة والتقيد بالتزاماتها باعتبارها عضوا ، ان يفكر في اتخاذ التدابير الاقتصادية

المفصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولفت انتباه المجلس ، في هذا الصدد ، الى ان دراسات وتوصيات مؤتمر لندن المعني بالجزءات الاقتصادية ضد افريقيا الجنوبية تبين ان الوقت ملائم سياسيا لتوقيع الجزاءات الاقتصادية والتي ان هذه الجزاءات ممكنة من الناحية الاقتصادية ، وتقوم على اساس صحيح من الناحية القانونية ؛ بيد انه اذا اريد تأمين فعالية الجزاءات الاقتصادية فيجب ان تكون عامة وان تطبقها جميع البلدان كما وان يشارك في تطبيقها بشكل ايجابي الشركاء التجاريون الرئيسيون لافريقيا الجنوبية . ومضى قائلا الى انه قد آن لمجلس الامن ان يتكلم بمسؤولياته بموجب الميثاق وان يوقع الجزاءات الاقتصادية على افريقيا الجنوبية . وادف قائلا ان في مثل هذا القرار تلبية لحالب الدول الافريقية وللآمال المشروعة للسكان غير البيض في افريقيا الجنوبية ، الذين يرون في الجزاءات سبيلهم الوحيد للتحرر .

٣١١ — وفي الجلسة ١١٣ التي عقدها المجلس في ١٢ حزيران ( يونيه ) ، تكلم ممثل المغرب ، فأشار الى احكام السجن المؤبد الصادرة على ثمانية من المتهمين في مملكة ريفونيا . وقرأ بيان الرئيس البرت لوثولي بشأن الاحكام ، والذي تضمن ، فيما تضمن ، مناشدة المملكة المتحدة والولايات المتحدة تطبيق جزاءات واسعة النطاق بغية التصجيل بتصفية نظام الفصل المنصري .

٣١٢ — وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فأورد ان الأمم المتحدة ليس في وسعها ان تتفهم موقف عدم الاكتراث من نظام هو صورة طبق الاصل للفاشية الهتلرية . واكد على الآثار الناجمة عن التمييز الاجتماعي والاقتصادي الذي تمارسه حكومة افريقيا الجنوبية ضد الاغلبية المؤلفة من السكان الافريقيين : فبين ان السكان غير البيض يرغبون على الميش في مستوى هو ادنى بعشر مرات من مستوى معيشة الاقلية البيضاء ؛ وان متوسط الاجر الذي يتقاضاه الافريقي الذي يعمل في المناجم هو ادنى بخمسة عشرة مرة من اجر الابيض ، وان الشيء نفسه ينطبق على مرتبات الافريقيين العاملين في الصناعة والزراعة . واضاف ان وفيات الاطفال بين الافريقيين تزيد بثمانية اضعاف عليها بين البيض ، كما ان الاعتمادات المخصصة لتعليم التلميذ الافريقي تمثل عشر المبلغ المخصص للطافل الابيض . ومضى قائلا ان هذه هي بعض سمات نظام يشكل اسوأ مانهر للرأسمالية والاستعمار . وأشار الى ان مثلي الدول الغربية ينتقدون من حين الى آخر نظام الفصل المنصري لتهدئة الوفود الافريقية ، ولكنهم لا يترجمون اقوالهم الى افعال ؛ بل يعملون ، على العكس ، على زيادة استثماراتهم في افريقيا الجنوبية وتوفير الاسلحة التي تعزز النظام المنصري . وقال ان وفده يود لفت الانتباه خاصة الى تزايد التعاون الاقتصادي والعسكري بين حكومة المانيا الغربية وحكومة افريقيا الجنوبية .

٣١٣ — وتابع الممثل قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ، بعد ثمانية عشر عاما من بحث الفصل المنصري وشجبه ، ان يقوم بعمل ملموس وفق الخطوط المرسومة في قرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) وان يطبق التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير المفصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق . وافاد ان تطبيق الجزاءات لا يثير اية مشاكل مستحصية من الناحيتين

التنمية والاقتصادية ؛ فالمشكلة تنحصر في حمل الحكومات التي لها علاقات اقتصادية عامة مع افريقيا الجنوبية على العمل وفق المسؤوليات المترتبة عليها بوصفها من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ووفق تصريحاتها التي تشجع سياسة افريقيا الجنوبية باعتبارها منافية لمقاصد الميثاق وللمبادئ .

٣١٤ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده يحرب عن اسفه العميق لتدنور الحالة في افريقيا الجنوبية . واضاف ان المجتمع العالمي لا يتوقع ان تعكس حكومة افريقيا الجنوبية اتبعها سياستها ما بين عشية وضحاها ، ولكنه ينتظر منها ان تبدى شيئا من التعاون مع الامم المتحدة ، فتدل بذلك على استعدادها لتنفيذ التزاماتها بوصفها دولة عضوا من الدول الاعضاء في المنظمة .

٣١٥ - وطلق ممثل الصين على تقرير فريق الخبراء ، فأبدى اسفه لرفض حكومة افريقيا الجنوبية استقبال الفريق . واضاف ان التقرير اذا كان يعتون على معلومات غير صحيحة وتشويهات كما زعمت افريقيا الجنوبية في رسالتها المؤرخة في ٢٢ أيار ( مايو ) ، فليس لسلطات افريقيا الجنوبية ان تلوم الانفسها . ومضى قائلا ان وفده يرى انه ينبغي للمجلس ان ينظر بعناية فائقة في الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر قومي ؛ ولكن عليه ان يأخذ بحين الاعتبار ضرورة التحضير والدراسة الدقيقة لتحويل الاقتراح الى حقيقة واقعة . واستطرد قائلا ان المطلوب هو ايجاد حل سليم دائم لمسألة الفصل العنصري ، وان طبيعة المشكلة تحول دون تحقيق ذلك بالسرعة المنشودة . واراد ف قائلا انه اذا كان مجلس الامن قد امتنع حتى الآن عن اتخاذ اي تدبير قهري ضد افريقيا الجنوبية ، فان ذلك يرجع الى انه لا يزال يأمل في امكان قيام حوار مشر بين الامم المتحدة وحكومة افريقيا الجنوبية وبين السكان البيض وغير البيض في ذلك البلد .

٣١٦ - وفي الجلسة ١١٣١ المنعقدة في ١٥ حزيران ( يونيه ) ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن انه لا يمكن ان يكون ثمة اي شك في ان سلطات افريقيا الجنوبية قد قابلت مطالب الامم المتحدة وشعوب العالم بالعنف ، وانها مصممة على تنفيذ سياسة الفصل العنصري وتوسيعها . واضاف ان الجميع يفهمون تلك السياسة جيدا ، فهي تمنحني المحتجزات ، والمجاعة ، والاعياء المتخلفة ، والمرضى ، والنقل الجماعي للسكان من محل الى آخر ، واقسى انواع الاستغلال ، ومداهمات الشرطة ، والفوضى المشروعة . واراد ف قائلا ان تحويل افريقيا الجنوبية الى دولة عسكرية وشرطية يتماشى مع تلك السياسة . وأشار الى ان الميزانية العسكرية لافريقيا الجنوبية لعام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ تزيد بنسبة ٢٥ في المائة عن ميزانيتها العسكرية لعام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، وأنه يستدل من البيانات التي قدمتها اللجنة الخاصة ان انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية والمتفجرات في افريقيا الجنوبية قد زاد خلال السنوات الاربع الماضية بنسبة ٨٠ في المائة ، وان افريقيا الجنوبية استمرت ، بالرغم من قرارى مجلس الامن المتخذين في ٧ آب ( اغسطس ) و ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، في الحصول من الخارج على السفن الحربية القوية والاطارات وطائرات الهليكوبتر . وافاد ان هذا التوسع العسكري يشكل تهديدا للسكان الاهلين ولافريقيا بأسرها .

٣١٧ — ومضى الممثل قائلا انه لولا التأييد الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي تقدمه عدة دول غربية الى افريقيا الجنوبية لما استطاعت هذه ان تواصل سياسة الفصل العنصري التي تتبعها . وأشار الى ان رئيس اللجنة الخاصة قد ذكر ، في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ، ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان وهولندا وبلجيكا تتسامح بطريقة مباشرة او غير مباشرة مع سياسة الفصل العنصري . وأضاف ان مما له اهميته كذلك استثمارات بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والارياح التي تجنيها منها . وبين ان ما يقرب من ١٧٥ شركة امريكية تعمل في افريقيا الجنوبية ، وان استثمارات المملكة المتحدة فيها تبلغ رسميا بليون جنيه استرليني . وأشار الى ان متوسط المصاح في افريقيا الجنوبية يبلغ ، وفقا لما تقوله صحيفة 'الابزفر' البريطانية ، ١٢٦ في المائة مقابل ٦٦ في المائة في اوروبا الغربية . وبين ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة تمثلان ٤ في المائة من صادرات افريقيا الجنوبية وزهاء ٥ في المائة من وارداتها ؛ وان هذه هي العوامل التي تؤثر على موقف الدول الغربية من مسألة اتخاذ التدابير الفعالة ضد افريقيا الجنوبية .

٣١٨ — واستأرد الممثل قائلا ان ما يلزم الآن توقيع الجزاءات وفقا لما دالبت به منظمة الوحدة الافريقية وطالب به ذلك العدد الكبير من الزعماء الافريقيين . وأضاف ان من واجب مجلس الامن ان يلبي تلك النداءات . وبين ان الجزاءات الاقتصادية ، في الحالة المعرجة الراهنة ، تمثل الحد الأدنى من التدابير التي يمكن اتخاذها ضد حكومة افريقيا الجنوبية . وختم كلامه قائلا ان حكومته ليست لها اية علاقات دبلوماسية او قنصلية او غيرها مع حكومة افريقيا الجنوبية ، وانها على استعداد لتأييد التدابير الفعالة المعلقة التي ترمي الى انهاء الفصل العنصري .

٣١٩ — وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان وفده يرى انه لا يليق بحكومة ان تنتقد فريق الخبراء لبناء النتائج التي وصل اليها على وقائع غير كافية فيما يتعلق بسياساتها بحد ان رفضت التعاون معه . واستأرد قائلا ان النرويج تؤيد النتيجة الرئيسية التي وصل اليها فريق الخبراء وتأمل في ان يؤيدها المجلس بالاجماع . واستدرك قائلا ان تطبيق الجزاءات في زمن السلم امر غير له اساس بحالات المنة مع دولة عضو وكذلك بمستقبل المنظمة ذاتها ، كما يدل على ذلك مثال تطبيق الجزاءات على ايطاليا من قبل عصبة الامم .

٣٢٠ — وأضاف الممثل ان الحكومة النرويجية مستعدة ، بالرغم من تلك التحفظات الهامة ، لمنح تأييدها وتعاونها فيما يتعلق باجراء دراسة تقنية عملية عن امكانية وآثار التدابير التي يمكن ان تتخذ بموجب ميثاق الامم المتحدة . ومضى قائلا ان المجلس يحتاج الى تقرير شامل عن هذه النواحي من نواحي المسألة قبل ان يتمكن من ان يقرر هو ذاته النواحي القانونية للمسألة والسياسة التي ينبغي اتباعها . وختم كلامه قائلا ان وفده يرى ، بعد تفكير ملي ، انه ينبغي ان يقوم بهذه الدراسة خبراء يمثلون جميع اعضاء مجلس الامن ويعينهم اولئك الاعضاء .

٣٢١ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأبدى اسفه لرفض حكومة افريقيا الجنوبية استقبال فريق الخبراء ، وذلك لان وفده لا يزال يرى انه لا يمكن احراز اي تقدم حقيقي في ذلك البلد حتى

يجرى نوع من انواع الحوار مع حكومته . و اضاف ان مما له اهميته الحيوية تحديد الاتجاه الذي يمكن ان يسير فيه التقدم الدستوري . وذكر ان تقرير الخبراء لا يتضمن الا اقتراحا واحدا لهذا الخرض : الا وهو عقد مؤتمر قومي تام التمثيل . وافاد ان هذا الاجراء مثالي ولا سيما اذا اقترن بالخطوات المقترحة لمنع عفو شامل للخصوم السياسيين لحكومة افريقيا الجنوبية ، ولكن وفده يأسف لان التقرير لا ينعى على اجراءات اخرى غير عقد المؤتمر ، وخاصة ان يأخذ بحين الاعتبار ما هو مشار اليه ضمنا من انه ينبغي للمجلس اللجوء الى التدابير القهرية اذا لم يقبل هذا الاقتراح - وهو موقف يتسم بشيء من التطرف . و اردف قائلا ان وفده يرى ان التخيرات في افريقيا الجنوبية ينبغي ان تأتي من الداخل وان تكون مقبولة من السكان في مجموعهم وفقا لحقوقهم وامانيهم .

٣٢٢ - وتطرق الممثل الى البرنامج التعليمي والتدريبي المقترح ، فقال ان وفده يوافق على ان تساوى الفرص التعليمية في افريقيا الجنوبية هو امر اساسي اذا اريد بلوغ اهداف التقدم الدستوري ، ولكنه يشكك في مدى امكانية السير بالتخطيط المفيد وفقا لما هو مقترح في التقرير ما لم تكن حكومة افريقيا الجنوبية نفسها مستعدة للتشاور مع الوكالات المتخصصة في هذا الشأن . وذكر انه ينبغي تأييد النداء بالحفو الشامل شريطة الا يكون المقصود به ان يتناول اشخاصا مدانين بجرائم يعاقب عليها في كل مجتمع منظم . وبين ان وفده يرى المزيد من الصعوبة فيما اقترحه الخبراء من دعوة جميع المعنيين الى انهاء آرائهم في جدول اعمال المؤتمر . و اشار الى ان حكومة افريقيا الجنوبية دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ؛ وان وفده يرى ان مخاطبة المنظمة لهيئات خارج حكومة افريقيا الجنوبية في الوقت الذي تحاول فيه الدخول في حوار مع تلك الحكومة يناوئ على المساس بتلك المحاولات من البداية .

٣٢٣ - وتناول الممثل توصية الفريق الداعية الى دراسة شؤون النقل والتموين والا يواء المتعلقة بالجزءات ، فقال انه ينبغي للمجلس ان ينظر في الخرض من تلك التوصية قبل اقرارها ، وهو مصرح في ذلك الجزء من التقرير الذي يقترح الفريق فيه تطبيق التدابير الاقتصادية بد يلا للتدابير الاخرى . و اضاف ان وفده لا يرى ان من شأن اعضاء فريق الخبراء توصية المجلس باتخاذ تدبير شديد كتطبيق الجزاءات الاقتصادية ، ذلك التدبير الذي لا يجوز اتخاذه الا وفقا للمادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق . وبين ان اتخان قرار بموجب المادة ٢٩ من هذا الفصل هو شرط مسبق لاتخاذ مثل ذلك التدبير ، وان وفده لا يرى وجود اي تهديد للسلم في الوقت الحاضر . واستطرد قائلا انه يصعب الاءعاء بالاستناد الى الاحداث المذكورة في تقرير اللجنة الخاصة ، ان الحالة قد تدهورت الى الحد الذي اصبحت تشكل معه خطرا فوريا على السلم الدولي . و اردف قائلا ان التقرير يحبر عن اقتناع واضحه بأنه لا يمكن لغير الحمل القهرى ان يوجد حلا لمشكلة افريقيا الجنوبية ، ولكن من حق البلدان التي سيكون عليها تحمل القسط الاكبر من عبء التدابير الموصى بها ان تتساءل عما اذا كانت تلك التدابير تؤمن فعلا الحل المنشود ؛ هذا بالاضافة الى ان اي حذر اقتصادي يتطلب التنفيذ القهرى ، وينبغي الا يذهب الوهم باعضاء المجلس الى انه يمكن التوفيق بين الحل السلمي والاكره . وقال انه يمكن ، طبعا ، دراسة شؤون



النقل والتموين والا يواء المتحلقة بالجزءات ، ولكن مهما كان من عمق الدراسة ، فان شمة واقع بواق هو ان تأمين فعالية الجزاءات الاقتصادية ينطوى على امكانية استخدام القوة على سبيل الاعتياط على الاقل . وسأل الممثل ، في هذا الصدد ، هل ان المجلس مستعد ، فيما لو فشلت الجزاءات ، باللجوء الى القوة لا رقام افريقيا الجنوبية على تغيير سياستها ؟ وختم كلامه قائلاً ان المملكة المتحدة لا تزال مقتنعة ، مع معارضتها للفصل المنصرى ، على انه ينبغي تحقيق اى تغيير كان بالطريق السلمية .

٣٢٤ - وفي الجلسة ١١٣٢ التي عقدها المجلس في ١٥ حزيران ( يونيه ) ، تكلم الرئيس بوصفه ممثلاً لساحل الحاج ، فقال ان النتائج التي خلص اليها الخبراء والمراقبون السابقون والسلطات الكنسية تشير الى ان مواصلة سياسة الفصل المنصرى تشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين ، وانه ينبغي لمجلس الامن ان يقرر وجود مثل هذا التهديد حسب مدلول المادة ٣٩ من الميثاق . واضاف انه لا يجوز رفض توصيات فريق الخبراء او طرحها جانباً استهانة بها ، بل ويمكن على الأرجح ان تشكل تدابير مؤقتة وفقاً لما تنص عليه المادة ٤٠ من الميثاق ؛ وينبغي للمجلس ، في اثناء ذلك ، ان يأمر باجراء دراسة دقيقة لامكانية تطبيق المادة ٤١ . ورأى انه لا يمكن الا للمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا انقاذ السلم من التهديد الناجم عن الفصل المنصرى ؛ فاذا وجدت هذه الدول ان اقتراحات البلدان الافريقية غير قابلة للتطبيق ، فان عليها ان تقترح حلولاً اخرى . وختم كلامه قائلاً ان تلك البلدان تشمل المجلس في الواقع وتعطى لا فريقيا الجنوبية الوقت الكافي لتنفيذ خططها الشنيعة .

٣٢٥ - وتكلم ممثل بوليفيا ، فذكر ان سياسة الفصل المنصرى لم تعد مسألة تؤثر في العلاقات بين افريقيا الجنوبية والدول الافريقية والآسيوية فحسب ، بل اصبحت تؤثر كذلك في علاقات افريقيا الجنوبية مع المنظمة بأكملها . واضاف ان وفده كان يأمل في ان يتسنى للمجلس فوراً اتخاذ التدابير الايجابية التي طلبها الممثلون الافريقيون والآسيويون ، ولكن ادراكاً منه للصعوبات التي ينطوى عليها ذلك يعمله على تأييد اية اقتراحات تعتبر ملائمة ، مثل انشاء لجنة خبراء خاصة لدراسة طرق حل المسألة .

٣٢٦ - وفي الجلسة ١١٣٣ التي عقدها المجلس في ١٦ حزيران ( يونيه ) ، قدم ممثل النرويج مشروع القرار التالي ( م أ / ٥٧٦٦ ) الذي اشتركت في اقتراحه بوليفيا :

#### " ان مجلس الامن ،

" وقد نظر في مسألة النزاع المنصرى في افريقيا الجنوبية الناشئ عن سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، وهي المسألة التي قامت ثمان وخمسون دولة من الدول الاعضاء بلفت نظر مجلس الامن اليها في رسالتها المؤرخة في ٢٧ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٦٧٤ ) ،

" وان يساوره شديد القلق للحالة القائمة في افريقيا الجنوبية والناشئة من سياسة الفصل العنصري المخالفة لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ولعقائدها والمنافية لاحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك للالتزامات المترتبة على افريقيا الجنوبية بموجب الميثاق ،

" وان يهبط علما مع التقدير بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، وبقرار فريق الخبراء الذي عينه الامين العام تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الامن في ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م / أ ٥٤٧١ ) ،

" وان يشير الى قرارات مجلس الامن المتخذة في ٧ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( م / أ ٥٣٨٦ ) و ٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م / أ ٥٤٧١ ) و ٩ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٤ ( م / أ ٥٧٦١ ) ،

" واقترعا منه بأن الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية لا تزال تغل اغلالا خائرا بالسلم والامن الدوليين ،

" وان يأسف جدا لرفض حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية التزام قرارات مجلس الامن المختصة ،

" وان يأخذ بحين الاعتبار توصيات فريق الخبراء والنتائج التي خلص اليها ،

" ١ - يشجب سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية والتشريعات التي تؤيد هذه السياسة مثل قانون تعديل القانون العام ولا سيما نصه المتعلق بالاعتقال مدة تسعين يوما ؛

" ٢ - ويكرر بالبحاح نداه الموجه الى حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية بالافراج عن جميع الاشخاص المسجونين او المعتقلين او المفروضة عليهم اية قيود اخرى لمعارضة سياسة الفصل العنصري ؛

" ٣ - ويهبط علما بالتوصيات والنتائج الواردة في تقرير فريق الخبراء ؛

" ٤ - ويوجه نداه ملحا الى حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية للقيام بما يلي :

" ( أ ) الحدول عن اعدام اي اشخاص محكوم عليهم بالاعدام لمعارضة سياسة الفصل العنصري ؛

" ( ب ) منح الحفو الشامل فورا لجميع الاشخاص المعتقلين او الذين هم قيد المحاكمة وكذلك الحفو الخاص لجميع الاشخاص المدانين لمعارضة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها الحكومة ؛

" (ج) النشاء عابرة السنين دون اتهام او دون اناحة الاتصال بمحام او التمتع بالحق في محاكمة سريعة ؛

" ٥ - ويؤكد خاصة النتيجة الرئيسية التي خلص اليها فريق الخبراء ، ومفادها وجوب عقد مشاورات تتنام شعب افريقيا الجنوبية كله وتمكينه بذلك من البت في مستقبل بلده على الصعيد القومي ؛

" ٦ - ويلتمس من الامين العام انار فيما يمكن ان تقدمه الامم المتحدة من مساعدة لتيسير عقد هذه المشاورات بين ممثلي جميع عناصر السكان في افريقيا الجنوبية ؛

" ٧ - ويدعو حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الى قبول النتيجة الرئيسية التي خلص اليها فريق الخبراء والمشار اليها في الفقرة ٥ أعلاه ، والى التعاون مع الامين العام وموافاته بأرائها بشأن تلك المشاورات في موعد اقضاه ٣٠ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٤ ؛

" ٨ - ويقرر انشاء لجنة خبراء مؤلفة من ممثلين عن جميع اعضاء مجلس الامم الحاليين ، للإضطلاع بدراسة تقنية وعملية عن امكانية وفعالية وآثار التدابير التي يجوز لمجلس الامم ، عند الاقتضاء ، اتخاذها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، ولاعلام مجلس الامم عن ذلك ؛

" ٩ - ويلتمس من الامين العام تزويد لجنة الخبراء بالمواد المتوفرة لدى الامانة العامة عن المواضيع التي ينبغي للجنة دراستها ، وامداد اللجنة بالتعاون اللازم بنشاء على طلبها ؛

" ١٠ - ويخول لجنة الخبراء ان تلتزم من جميع الدول الاعضاء التعاون معها وموافاتها بأرائها بشأن تلك التدابير في موعد اقضاه ٣٠ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٤ ، ويلتمس من اللجنة انجاز تقريرها في موعد اقضاه ثلاثة اشهر من بعد ذلك التاريخ ؛

" ١١ - يدعو الامين العام ان يقوم ، بعد التشاور مع الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، بانشاء برنامج تعليمي وتدريبى يستهدف ترتيب امر تعليم ابناء افريقيا الجنوبية وتدريبهم في الخارج ؛

" ١٢ - ويؤكد من جديد دعوته الموجهة الى جميع الدول للكف فوراً عن بيع الاسلحة والذخيرة بجميع انواعها ، والمركبات العسكرية والمعدات والمواد المستخدمة في صناعة الاسلحة والذخيرة وفي صيانتها ، لا فريقيا الجنوبية وعن شحنها اليها ؛

" ١٣ - ويلتمس من جميع الدول الاعضاء اتخاذ الخطوات التي تستلزمها لاقناع حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية بالتزام هذا القرار . "

٣٢٧ - وأشار ممثل النرويج ، عند تقديمه مشروع القرار ، انه ينبغي النظر الى الفقرة الخامسة من الدباجة بالاقتراح مع الفقرة ١٢ من المنطوق ؛ ان ان هاتين الفقرتين تعرضان مجددا تعريف مجلس الامن للحالة القائمة والتدابير التي طولبت الدول الاعضاء باتخاذها فيما يتعلق بالسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية . وتناول ممثل النرويج فقرات المنطوق ٨ و ٩ و ١٠ المتعلقة بدراسة التدابير التي يمكن للمجلس اتخاذها بموجب الميثاق ، فأكد على ان الدراسة المقترحة ترمي الى تزويد المجلس بتفصيلات عما يمكن ان تؤدي اليه مثل تلك التدابير عن امكانية تطبيقها وآثارها . واضاف ان الدراسة لن تحنى بالنواحي القانونية او السياسية لتلك التدابير ، لان البت في تلك المسائل من اختصاص مجلس الامن ذاته . ورأى ان مشروع القرار يعبر بوجه عام عن قوة وضخف تسوية جاءت نتيجة للتفاوض ؛ واعرب عن امله في تاييده بالاجماع .

٣٢٨ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فذكر ان السياسة المنصرية التي تتبعها افريقيا الجنوبية قد فرضت على الامم المتحدة مهمة محاولة اقناع دولة عضو بتغيير نهج عمل لا يؤثر في شعبها فحسب ، بل ويؤثر كذلك في الحالة المنصرية في العالم اجمع . ومضى قائلاً ان وفده يأسف لاعكام السجن المؤبد التي صدرت في محاكمة ريفونيا ؛ ان ان الاعكام والاعمال التي ادت اليها هي دلائل مؤلمة اخرى على ذلك التفاعل المفجع بين القمع والعنف الذي لا يزال يحيق كل تقدم في سبيل التوفيق والمفاوضة .

٣٢٩ - وتناول الممثل تقارير اللجنة الخاصة وفريق الخبراء ، فقال ان لحكومته عددا من التعففات بشأن بعض نواحي تلك التقارير ، وانها ، على الاخر ، لا تؤيد توصيات الفريق بشأن تطبيق الجزاءات الاقتصادية ؛ بيد انها تشارك في القلق العميق الذي تعكسه تلك التقارير ، وتأسف لان حكومة افريقيا الجنوبية لم تشأ السماح للفريق بزيارة افريقيا الجنوبية ، الامر الذي كان يتيح له وضع تقرير اذق . وذكر ان وفده يرى فائدة في التوصية المتعلقة بحقد مؤتمر قومي ، وذلك لانه كان يرى ولا يزال انه ينبغي لشعب افريقيا الجنوبية ذاته ان يوجد الحل النهائي لهذه المشكلة على اساس تبادل آراء . وعرجى على قدم المساواة بين مختلف قطاعات السكان . واعرب عن امله في ان تستجيب حكومة افريقيا الجنوبية لذلك المفهوم ، وان تلتزم ، داخل الامم المتحدة وخارجها ، بما قد يكون له نفعه من المساعدة في هذا الصدد . وتطرق الممثل الى التوصية المتعلقة بانشاء برنامج تعليمي وتدريب لسكان افريقيا الجنوبية ، فقال ان الولايات المتحدة مستعدة لبحث امكانيات الاسهام في هذا البرنامج بالمال ويتقدم المنح الدراسية .

٣٣٠ - وانتقل الممثل الى مسألة الجزاءات ، فقال ان حكومته لا تزال ترى ان الحالة في افريقيا الجنوبية ، على الرغم من كونها مشحونة بالخطار ، لا تهيئ اساسا بمقتضى الميثاق لتطبيق التدابير القهرية ، كما وانها لا تستطيع تاييد فكرة توجيه انذار نهائي الى حكومة افريقيا الجنوبية قد يفسر على انه تهديد بتطبيق تدابير قهرية . واستدرك قائلاً ان فريق الخبراء قد اقترح الاضطلاع بدراسة للجزاءات ، وان وفده سيؤيد اجراء دراسة مصممة على اساس صحيح وسيشارك

فيها ؛ غير ان ذلك لا يلزم حكومته بالموافقة ، في اي وقت معين ، على ان تابق بموجب الميثاق تدابير قهرية سواء فيما يتعلق بالحالة في افريقيا الجنوبية او بأية حالة اخرى . واستطرد قائلاً ان حكومته ستمضي في احترام قرارات مجلس الامن وفي البحث عن الطرق اللازمة لاقناع حكومة افريقيا الجنوبية بضرورة اتباع سياسة العدل والانصاف بالنسبة الى جميع ابناء شعبها .

٣٣١ - وتكلم ممثل بوليفيا ، فأعلن ان وفده قد نازر بعين الحفاف الى فكرة انشاء فريق من الخبراء ، وان مما يدعو الى غبطته ، وقد اشترك في المفاوضات التي اجراها ممثل النرويج ، ان يشترك معه في اقتراح مشروع القرار .

٣٣٢ - وفي الجلسة ١١٣٤ المنعقدة في ١٧ حزيران ( يونيه ) ، تكلم ممثل البرازيل ، فذكر ان مسألة افريقيا الجنوبية تعاضى بالاهتمام الدولي نازرا الى قيام دولة من الدول الاعضاء بخرق الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة غرقا مستمرا صارخا ؛ بيد انه يصعب ، في اطار المجتمع العالمي ، ايجاد الطرق والوسائل اللازمة ، لمواجهة مسئلة افريقيا الجنوبية الذي يمثل تحديا صريحا للامم المتحدة . وعلق على توصيات اللجنة الخاصة وفريق الخبراء ، فقال ان الاقتراح القائل بحقد مؤتمر قومي وان كان يمثل خطوة هامة ندعو الانسجام المنصري في افريقيا الجنوبية ، فانه لا يمكن تنفيذه دون تعاون حكومة افريقيا الجنوبية . وبين ان سجل ثمانية عشر عاما لا يبحث مطلقا على التفاؤل . ورأى ان البرنامج التعليمي والتدريبي المخصص لاءاف افريقيا الجنوبية غير البيض الموجودين خارج بلد هم أكثر فائدة ، واقترح ان يقوم المجلس فوراً بالحالة الاقتراح الى الامين العام لنذره على وجه الاستعجال وتقديمه فيما بعد الى الجمعية العامة في دولتها التاسعة عشرة . وشار الى الاقتراحات المتعلقة بالتدابير التي ينبغي ان تتخذها كل دولة من الدول الاعضاء ، فقال ان تلك التدابير تمثل في الواقع السبيل الوحيد المتبقي امام المجتمع العالمي للسمي الى تعسين الحالة المنصرية في افريقيا الجنوبية . وتناول مسألة الجزاءات الاقتصادية ، فقال ان وفده يؤيد تعيين لجنة من الخبراء تمكن المجلس بالنتائج التي تصل اليها من اعادة تقييم الحالة والتوصية بالجزاءات المستصوبة او الممكنة .

٣٣٣ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً لساحل الحاج ، فأشار الى ان مشروع القرار ينص على بعض التدابير ايجابية ، ولكنه لا يحبر عن آراء الدول الافريقية ويقصر بكثير عن تلبية ما طلبته من المجلس . وافاد ان تكوين لجنة الخبراء المقترحة من شأنه ان يحطلها عن العمل وذلك لان ثلاثة من اعضائها موقفاً معيناً معروفاً ، ولا نهم اكداً ، بالاضافة الى ذلك ، انهم لن يتقيدوا بالنتائج التي تصل اليها اللجنة . وقال ان وفده سيقترح ، مع ذلك ، بتأييد مشروع القرار مع ثلاثة تحفظات تتمثل فيما يلي : وجوب عدم المساس بحق طلب عقد اجتماع جديد للمجلس اذا اقتضت الظروف ذلك ، واستمرار اللجنة الخاصة في عملها ومتابعة الجمعية العامة لبحث مسألة الفصل المنصري فهي دورتها القادمة .

٣٣٤ - وتكلم ممثل المغرب ، فأعرب عن آراء مماثلة لتلك بشأن مشروع القرار ، واوضح ان مهمة لجنة الخبراء ، حسب مفهوم وفده ، تتمثل في دراسة امكانية تطبيق الجزاءات

على افريقيا الجنوبية . واضاف ان هذا هو ما يترتب ضمنا على توصية فريق الخبراء القائلة بدراسة شؤون النقل والتموين والا يواء المتعلقة بالجزءات .

٣٣٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان مشروع القرار يتغلب على مسألة الجزاءات ، ولذلك فقد جاء ضعيفا مهيئا لا يفي بمتطلبات الحالة . واضاف ان الدول الضريبة رفضت مرة اخرى تأييد مطالب البلدان الافريقية والآسيوية الرامية الى انهاء استعمار النام الفاشي القائم في افريقيا الجنوبية . وبين ان وفده يرى أن التدابير الفعال الوعييد يتمثل في التنازل الفوري للجزءات الاقتصادية والسياسية وغيرها ، ولذلك فهو لن يقترح بتأييد مشروع القرار .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس ، في الجلسة ١١٣٥ المنعقدة في ١٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ، مشروع القرار الذي قدمته بوليفيا والنرويج ( م / ٥٧٦٩ ) وذلك بأغلبية ١٨ صوت مقابل لا شيء وامتناع ٣ أعضاء عن الاقتراع ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وفرنسا ) ( م / ٥٧٧٣ ) .

٣٣٦ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فكرر آراء وفده بشأن عدم انطباق الفصل السابع من الميثاق ، وقال ان اشتراك وفده في الدراسة التي ستقوم بها لجنة الخبراء لا يعني بأن شكل من الاشكال ان وفده ملزم ، سوا في المعاضد في المستقبل ، بتأييد اتخاذ تدابير قهرية ضد افريقيا الجنوبية .

٣٣٧ - وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فأوضح ان وفده قد امتنع عن الاقتراع لانه يعتبر مشروع القرار ناقصا غير واقعي . واضاف ان القرار يحرب عن الأمل في التعاون ، الامر الذي سبق وان رفضته حكومة افريقيا الجنوبية ، وهو لا ينص على تطبيق التدابير الملزمة المقتضاة منذ زمن بعيد ؛ هذا بالإضافة الى ان بيانات ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تدل بوضوح على ان مثل تلك الدراسات الهديدة لن تخير موقفا من الجزاءات .

٣٣٨ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأعلن ان حكومته قد شجبت التمييز المنصوف على السدوام ، ولكنها لا تتردد انه يجوز للأمم المتحدة التدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لدولة من الدول الاعضاء . وقال ان فرنسا تريد حدوث التخيرات في افريقيا الجنوبية ، ولكن التدابير المنصوص عليها في القرار لا يمكن ان تؤدي الا الى تصليب المواقف .

٣٣٩ - وتكلم ممثل ليبيريا ، فأعرب عن خيبة امه لعدم اتخاذ قرار معتدل كهذا بالاجماع . واضاف ان الدول الافريقية والآسيوية كانت تؤثر ان يتخذ المجلس تدابير أكثر حزما . وقال ان وفده ، بالرغم من تحفظاته ، قد قبل بالقرار ، لان النص على دراسة التدابير يمثل شيئا من التقدم .

٣٤٠ - وتكلم ممثل سويسرا ، فقال ان وفده كان يفضل ، بالتأكيد ، ان يتخذ قرار اقوى ينص صراحة على فرض الجزاءات الاقتصادية . وبعد ان اشار الى ان قرار

٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ قد اقران سياسة الفصل المنصرفة، تخيل اغلالا عدايرا  
بالسلم الدولي ، قال ان الحالة قد تدعورت منذ ذلك المين ، وانه كان من المأمول أن يشمر  
المجلس بأن في مستطاعه اعتبارها تشكل تهديدا للسلم .

٣٤١ — وتكلم ممثل الهند ، فأعلن ان بلده باق على مالمبته بقيام جميع الدول الاعضاء  
بالتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٧٦١ ( الدورة ١٧ ) . وبين ان الفقرة ٨ من منطوق القرار  
الذي اتخذه المجلس قبيل ذلك لا تلبي آمال وفده ، وهي لا توضح ان لجنة الخبراء ستحتفي فقط  
بشؤون النقل والتموين والا يواء المتعلقة بالجزءات . واخاف ان القرار ، في نشر وفده ، لا يمنح مجلس  
الامن او الجمعية العامة او اللجنة الخاصة من مناقشة الفصل المنصرفة او اتغاذ التدابير قبل ان  
تقدم لجنة الخبراء تقريرها .

٣٤٢ — وتكلم ممثل باكستان ، فبين انه يعلق اهمية كبيرة على تأييد القرار للمبدا  
القائل بنوجوب عقد مشاورات تنتظم شعب افريقيا الجنوبية كله بغية البت في مستقبل بلده ، ولكنه  
اخاف ان كون المجلس لم يرضعنى الآن ان من الممكن اتغاذ تدابير فعالة لمعالجة الحالة فـفي  
افريقيا الجنوبية سيثير سخطا كبيرا في كافة انحاء العالم .

#### الفرع العاشر

#### الرسائل اللاحقة

٣٤٣ — وجه الممثل الدائم لافريقيا الجنوبية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٣  
تموز ( يوليه ) ١٩٦٤ ( م ٥٨١٧/٥ ) ، اشار فيها الى الرسالة المؤرخة في ١٠ حزيران ( يونيه )  
والتي اعال بها الامين العام الى حكومة افريقيا الجنوبية قرار المجلس م ٥٧٦١/أ المتخذ في  
٩ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ، وكرر تبين موقف حكومته ومفاده انها ترى ان تدخل الامم المتحدة  
في الاجراءات القضائية لدولة من الدول الاعضاء امرا غير قانوني من كل الوجوه وينطوي على تجاوز  
السلطات المغولة بميثاق الامم المتحدة . وقال ان حكومته تستهجن التدخل في هذه الحالة  
استهجانا خاصا لان مناقشات المجلس جرت قبل صدور الحكم . واخاف انه بالذات الى الطابع غير  
الدستوري الذي يتسم به قرار المجلس ، فان حكومته ترى انها ليست ملزمة قانونيا ولا ان يبا بالرد على  
رسالة الامين العام . وذكر اخيرا ان حكومته طالبت اليه ، دون المساس بموقفها القانوني ، ان يعيل  
لحكم المجلس نص الحكم الصادر في دعوى ريفونيا .

## الفصل الرابع

مسألة الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية : الرسالة المؤرخة في  
٢ آب ( أغسطس ) ١٩٦٣ والموجهة من الجمهورية العربية  
المتحدة وغانا وغينيا والمغرب الى رئيس مجلس الامن ، والرسالة  
المؤرخة في ٣٠ آب ( أغسطس ) ١٩٦٣ من القائم باعمال  
البعثة الدائمة للكونغو ( برازافيل ) والموجهة الى رئيس  
مجلس الامن باسم ثمان وعشرين دولة من الدول الاعضاء

### الفرع الاول

#### الرسائل الواردة الى المجلس

٣٤٤ — ارسل ممثلو الجمهورية العربية المتحدة وغانا وغينيا والمغرب رسالة مؤرخة في  
٢ آب ( أغسطس ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٣٨٢ ) ، طلبوا فيها الى المجلس ان ينظر في الحالة القائمة  
في روديسيا الجنوبية . وجاء في مذكرة مرفقة بالرسالة ان " الحكومة البريطانية ، رغم الطلبات  
المتكررة للجمعية العامة ، رفضت تنفيذ المادة ٧٣ من الميثاق والقرار ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) المتخذ  
في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ ، والقرار ١٧٤٧ ( الدورة ١٦ ) المتخذ في ٢٨ حزيران  
( يونيه ) ١٩٦٢ ، والقرار ١٧٥٥ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ١٢ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٢ ،  
والقرار ١٧٦٠ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٢ ، والقرار الذي  
اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٧٧ المنعقدة في ٢٠ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٣ ، بشأن  
مستعمرتها روديسيا الجنوبية " . وأشارت المذكرة الى ان الجمعية العامة قد وصفت الحالة في  
روديسيا الجنوبية بأنها حالة " مؤسفة وعرجة وانفجارية " ، وان الحكومة البريطانية قد قررت  
ذلك الرفض بادعاء وجود " تقليد برلماني " يمنعها من ممارسة سلطاتها . وبينت المذكرة ان الحكومة  
البريطانية قد اعلنت انها تزمخ ان تنقل الى مستعمرتها روديسيا الجنوبية ٤٤ سلطة عرمت منها  
حكومة روديسيا الجنوبية في عام ١٩٥٣ ، ومن بين تلك السلطات الاشراف غير المقيد على جيش  
وقوة جوية كبيرين . و اضافت المذكرة ان نقل قوات عسكرية كبيرة ، في اي ظرف من الظروف ، الى  
حكومة من حكومات المستعمرات تعترف السلطة القائمة بالادارة بانه ليس لها اي اشراف او نفوذ عليها  
جد ير بأن يكون محل قلق كبير لما ينطوى عليه من خطر محتمل على السلم . وبينت ان الظروف  
الخاصة التي تكتنف حالة روديسيا الجنوبية تجعل الخطر على سلم القارة الافريقية وامنها مباشرا  
وجسيما . ومضت قائلة ان حكومة روديسيا الجنوبية قد انتخبها السكان الاوروبيون الذين يشكلون



اقل من ٦ في المائة من السكان ، وان جميع وسائل الاحتجاج او العمل الدستوري قد انكسرت على ما يزيد عن ٩٤ في المائة من السكان الذين اخضعوا ، بسبب لونهم ، لاشد القوانين اذراء وجورا . واوردت ان الحالة انفجارية ، وان منح اية سلطات اخرى لمثل هذا النظام لا بد وان يوجد حالة من شأنها اذا ما استمرت ان تعرض صيانة السلم والا من الدوليين للخطر . وعلى ذلك فان الحالة تدعو الى تحقيق يقوم به المجلس وفقا للمادة ٣٤ من الميثاق . وجاء في المذكرة ان من الواضح ان حكومة المملكة المتحدة تملك حاليا كل السلطات اللازمة لتنفيذ الاصلاحات التي طلبتها الامم المتحدة ، وانه اذا لم تمنح المملكة المتحدة ، بعمل تشريعي ، اختصاصات ايجابية لحكومة روديسيا الجنوبية ، فان هذه الحكومة ستحرم من جميع السلطات العسكرية والمالية والقانونية التي لا بد لها منها للمحافظة على جهاز القهر والجور الذي اقامته بممارستها لمثل تلك السلطات قبل عام ١٩٥٣ ثم بعده في اطار ارتباطها باتحاد روديسيا ونياسلاند . وبينت اخيرا انه اذا نقلت حكومة المملكة المتحدة ، دون قيد او شرط ، الى حكومة روديسيا الجنوبية بتشكيلها العاشر قيادة القوات البرية والجوية ، بل وجميع خصائص السيادة عدا الاعتراف الرسمي ، فانه سينشأ خطر جسيم على السلم العالمي .

٣٤٥ — وفي ٢٨ آب ( اغسطس ) ، عمت غانا عددا من الوثائق والمذكرات المكملة لتلك المذكرة ( م / ٥٤٠٣ ) ؛ وفي ٣٠ آب ( اغسطس ) اعلن القائم بأعمال الكونغرس ( برازافيل ) ، في رسالة ( م / ٥٤٠٩ ) ارسالها باسم ثمان وعشرين دولة افريقية ، تأييد هذه الدول التام للرسالة الارباعية المؤرخة في ٢ آب ( اغسطس ) .

## الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٦٤ — ١٠٦٩  
( ٩ — ١٣ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ )

٣٤٦ — ادرجت الرسالتان المذكورتان اعلاه ( م / ٥٣٨٢ و م / ٥٤٠٩ ) في جدول الاعمال المؤقت للجلسة ١٠٦٤ ، المنعقدة في ٩ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ .

٣٤٧ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقَالَ ان الالاحاح الذي بدا في المطالبة بنظر هذا البند يمثل تحسفا في تفسير وظائف مجلس الامن . واضاف ان حكومته تأسف ان ترى وفد غانا يسعى الى اقناع المجلس بالخلوص الى ان التدابير التي تحاول اتخاذها لحل مشاكل افريقيا الوسطى تشكل تهديدا للسلم . وقال ان مثل هذا الادعاء يخلو من اى اساس قانوني او منطقي . وأشار الى انه يحرز تقدم مطرد في ذلك الجزء من العالم ، وقال انه يخشى كثيرا من ان يكون للمناقشة اثرها السيء في ذلك التقدم وان تؤدي الى نتائج معاكسة للنتائج المنشودة .

٣٤٨ - ومضى الممثل في كلامه قائلاً إنه لم يكن عكوفته لا تعترف بأن روديسيا الجنوبية اتليم غير متمتع بالحكم الذاتي ، فان الفقرة ٧ من المادة ٢ واضحة الانطباق في هذا الشأن ؛ وعلى ذلك فان المسؤولية عن اثبات وجود حالة في روديسيا الجنوبية تقتضي اتغاض التدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق تقع على عاتق البلدان التي عرضت المسألة على المجلس . وذكر ان عكوفته لا ترى انه يمكن اثبات ذلك . وبين انه لا محل في الحقيقة للتساؤل عن وجود اية حالة في روديسيا الجنوبية تقتضي معالجة المجلس لها في اطار مسؤوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين . واستطرد قائلاً انه ليس في وسع المجلس ان يد ر ج في الميثاق ما ليس فيه ، وانه ليس من وظائف المجلس ان يبت فيما اذا كان اقليم ما متمتعاً او غير متمتع بالحكم الذاتي .

٣٤٩ - وقام المجلس بعد ذلك باعتماد جدول الاعمال المؤقت ، ودعا مثلي اوغندا ، وتنزانيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، ومالي الى الاشتراك في المناقشة بناء على طلبهم .

٣٥٠ - وتكلم ممثل غانا ، فقال انه ينبغي للمجلس ان ينظر في اية مسألة يد عتمل ، وفي رأى دولة من الدول الاعضاء ، ان تعرض السلم للخطر او تشكل تهديدا للسلم والامن ؛ وان هذه المسألة قد اثرت بسبب ما يد عتمل ان تؤدي اليه بعض الاحداث الواقعة في روديسيا الجنوبية من تهديد للسلم . وذكر ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يوضح أن الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية تنذر بالانفجار . واضاف ان قرارات الجمعية العامة ومناقشات اللجنة الخاصة قد اثبتت ان الفقرة ٧ من المادة ٢ لا تتناظر على المسألة . واعلن ان الاستحمار بعد ذاته مسألة تهتم الجميع ، وانه لا يمكن لاية دولة ان تشكل في ضرورة مناقشة المشاكل التي تهتم الانسانية جميعاً .

٣٥١ - واستطرد الممثل قائلاً ان مسألة روديسيا الجنوبية تثير مشاكل عاجلة بيد و لجميع الدول الافريقية ، بناء على المعلومات المتوفرة ، انها تشكل تهديدا لسلم القارة الافريقية وامنها . وذكر انه سيوضح قريباً تحت اشراف حكومة روديسيا الجنوبية وحدها اعظم قوة بعوية في افريقيا بالاضافة الى جيش صغير لكنه عايم الكفاءة عند افراده على اساس عنصرى . وبعد ان اعطى الممثل تفصيلات عن تلك القوة الجوية ، قال انه ينبغي لنا ان ندرك ان السكان الافريقيين في روديسيا الجنوبية يمثلون هدفا سهلاً للهجمات الجوية الحشواء . وافاد ان الطائرات التي ستسلم الى روديسيا الجنوبية قادرة على اسقاط قنابل النابالم ، وهي مجهزة بالصواريخ والقذائف الاخرى الموجهة من الجو الى الارض ، وتلك اسلحة معدة اساساً للارهاب الشامل .

٣٥٢ - ومضى الممثل قائلاً ان القوة الجوية كانت عتق الان تحت اشراف ما يسمى اتحاد افريقيا الوسطى ، وهذا يعني انها كانت ، من الناحية العملية ، تحت الاشراف البريطاني . وقال ان نقلها الى حكومة الاقلية البيضاء يوجد ازمة خطيرة . وسأل لماذا تحتاج حكومة روديسيا الجنوبية الى مثل تلك القوة الكبيرة ؟ واضاف انه اذا كان السبب هو اعتقاد الحكومة البريطانية وحكومة روديسيا الجنوبية كليهما ان حكومة المستوطنين لا تستطيع الابقاء على مركزها الا

بتمديد السكان الافريقيين بالتدبير الشامل بقنابل النابالم والصواريخ ، كان من الواضح ان الحالة هي حالة يجب ان يحقق المجلس فيها على الفور .

٣٥٣ — وتابع الممثل كلامه قائلاً ان الاستقدمات التي قامت بها حكومته تدل على ان نفقات تعهد تلك القوة الجوية اكثر من ان تتحملها موارد روديسيا الجنوبية كما اعلن رئيس وزراء الاتحاد ، السير روي ويلنسكي ، نفسه . و اضاف انه لا يمكن ان تتدخل حكومة روديسيا الجنوبية بالمسؤولية عن مثل تلك القوات ان لم تكن تنوى استخدامها او ان لم يكن ثمة ما يدعوها الى التأكد من انها ستسترد جزءاً من النفقات اللازمة لتعهد ها . وقال انه ، لهذا السبب ، يسأل ممثل المملكة المتحدة ان كان على علم بأي ترتيب عقد مع اية دولة من الدول ، ومن بينها المملكة المتحدة ، تتحمل تلك الدولة بمقتضاه مجموع هذه النفقات او جزءاً منها . و اشار ، في هذا الصدد ، الى الانباء التي تشير مسألة احتمال وجود اتفاق سرى بين روديسيا الجنوبية والبرتغال وافريقيا الجنوبية ، تتعمل الدولتان الاخيرتان بمقتضاه نفقات القوة الجوية .

٣٥٤ — واستطرد ممثل غانا في كلامه فاشار الى ان ممثلي المملكة المتحدة اعلنوا للامم المتحدة مراراً انه ، بصرف النظر عن الناحية القانونية ، فان الحكومة البريطانية عاجزة عملياً عن معالجة مسألة روديسيا الجنوبية . و اضاف انه نظراً الى الانباء القائلة بأن بريطانيا ستحتفظ بالاشراف على الدفاع الخارجي لروديسيا الجنوبية ، فان المسألة تنحصر في كيفية ممارسة ذلك الاشراف . ومضى قائلاً ان وفده يرى ان حكومة المملكة المتحدة تملك السلطة النهائية في روديسيا الجنوبية وانسه ينبغي لها ان تمارسها ، او ما تبقى منها ، باسم التقدم والسلم في افريقيا لا لدعم مركز المستوطنين في روديسيا الجنوبية .

٣٥٥ — وتطرق الممثل الى موضوع الجيش المراد نقل الاشراف عليه ، فقال ان جل ضباطه وجنوده مرتزقة ينتمي قسم منهم الى افريقيا الجنوبية ، وان ملاكاته الاحتياطية الاقليمية تستمد من الاقلية الصغيرة من السكان البيض المصممين على ان يحارضوا بالقوة كل تقدم نحو الكرامة الانسانية والمساواة والعدالة في روديسيا الجنوبية . و اضاف ان التاريخ يظهر ان مثل هذه البيوت توءد في النهاية الى استعجال القمع والى اعنف انواع العروب الاقليمية واشدها اضطراباً . وقال ان العمل المناطى على اعادة افراد تلك القوات المؤلفة بأجمعها من البيض الى اوطانهم وتعويضهم لم تبحشه الحكومة البريطانية على الاطلاق ، كما يذلل ، في مؤتمر شلالات فيكتوريا ، ذلك المؤتمر الذي لم يناقش المسألة في الواقع ، والذين لم يطلب اليه ، فيما يبدو ، غير التصديق على قرار تغذ خارجيه وذلك في اجتماع لم يشترك فيه افريقي واحد . وبين ان من المفيد الحصول على معلومات بشأن البلدان الاصلية التي اتى منها افراد تلك القوات . و اشار الى ان شخصاً مختصاً قد افاد بأن اغلبية الضباط اتوا من بريطانيا وافريقيا الجنوبية ، وان مواقفهم السياسية المختلفة تبد و متابعة الى درجة كبيرة مع مختلف المواقف السياسية لبقية السكان البيض . واستطرد الممثل قائلاً ان تلك القوات ستسلم الى حكومة مشكلة من حزب سماه ممثل المملكة المتحدة مرة " الحزب الاربى اليميني المتطرف " .

٣٥٦ — ومضى ممثل غانا في كلامه قائلاً ان قلق الافريقيين يسهل فهمه ، وقد اعرب عنه رؤساء الدول الافريقية في اديس ابابا في وقت كانت حكومة المملكة المتحدة قد عقدت فيه النية على نقل جميع السلطات والخصائص الحقيقية للسيادة الى روديسيا الجنوبية بينما راحت توارى الموقف بامتناعها عن تسمية السيادة باسمها . وافاد ان حل اتحاد روديسيا الجنوبية ونياسالاند قد اتاح للمملكة المتحدة فرصاً جيدة لايجاد حل ، وان من الحلول الممكنة حل اقتترحه روديسيا الشمالية في مؤتمر شلالات فيكتوريا ومن شأنه منح نقل اية سلطات هامة الى حكومة روديسيا الجنوبية حتى يحاد تشكيلها على اساس ديموقراطي ؛ ولكن اصبحت الواضح بعدا ، لسوء الحظ ، ان حكومة المملكة المتحدة لم تكن مستعدة على ان تأخذ بعين الاعتبار حلاً كان يمكنها من الضغط على حكومة روديسيا الجنوبية ، وهو حل ايدته الوفد الوحيد الذي يمكنه الادعاء بأنه يمثل الرأي الافريقي حقيقة من الوفود التي حضرت المؤتمر . وذكر ان نياسالاند ، لم تمثل في المؤتمر الا بموظفين اوروبيين حضروه كمراقبين . وبعد ان اكد على ان حكومة المملكة المتحدة مسؤولة لا يمكنها التهرب منها ، قال ان روديسيا الجنوبية لو تحولت الى " جزائر " اخرى ، فلن يكون ذلك لانعدام الاصوات المنذرة . واستشهد الممثل ، في هذا الصدد ، بعدد من المصادر للدلالة على خطورة الاحوال في روديسيا الجنوبية .

٣٥٧ — واضاف الممثل قائلاً ان وجود " التقليد البرلماني " المزعوم ، الذي يمنح الحكومة البريطانية من القيام بما يلزم ، تحوم حوله شكوك خطيرة حتى في البرلمان البريطاني . وبين ان الناطق بلسان المعارضة قد اظهر ، باشارته الى ان للحكومة سلطة تعطيل دستور روديسيا الجنوبية والامتناع عن تقديم المساعدة الاقتصادية ، انه لا يحترف بوجود مثل هذا التقليد .

٣٥٨ — وقال الممثل في ختام كلامه ان الدول الافريقية ترى انه ينبغي للمجلس ان يفهم حكومة المملكة المتحدة بأنه من غير المستحسن على الاطلاق ان تنتقل الى روديسيا الجنوبية اية قوات مسلحة او اية سلطات اساسية اخرى تعتبر عامة خصائص للسلطة والسيادة حتى تقام حكومة تمثل الشعب في مجموعه تمام التمثيل ، بغض النظر عن الحرق او المعتقد او اللون ، وذلك وفقاً لاعلان الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) . وناشد الممثل حكومة المملكة المتحدة ان تنظر في احتمال خطأ السياسة التي تسير عليها ، و اشار الى انها لم تستطع قط تنفيذ اعلان ديفنشر بشأن اولوية مصالح السكان الاهليين ، وانها قد انشأت الاتحاد دون مراعاة آراء الافريقيين . وبعد ان اعلن ان الاتحاد قد انهار ، سأل : ألم يكن من الافضل مراعاة آراء الافريقيين في الماضي ؟ ثم الا ينبغي مراعاة تلك الآراء في الحاضر ؟

٣٥٩ — وفي الجلسة ١٠٦٥ ، المنعقدة ايضاً في ٩ ايلول ( سبتمبر ) ، تكلم ممثل مالي ، فوضح ان الوفود الافريقية قد عينت ممثلي تنغانيقا والجمهورية العربية المتحدة ومالي ، بالاضافة الى الاعضاء الافريقيين في المجلس ، لا ليحاربوا عن تضامنهم مع شعب روديسيا فحسب ، وانما ليفصحوا دون لبس عن عزم جميع الدول الافريقية الوطيد على النضال من اجل تحرير بقية القارة

ومنع تكرار الحالات المتسمة بالتغلف عن ركب الزمن ، كالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، تلك الحالات التي تشكل تهديداً للمسلم والا من الدوليين . واضاف انه بالرغم من الانذارات الفردية والجماعية التي وجهها رؤساء الدول الافريقية ، وبالرغم من القرارات المعتصمة التي اتخذتها الجمعية العامة ومن الساعي الاخيرة التي قامت بها اللجنة الخاصة المعنية بازالة الاستعمار ، فان حكومة المملكة المتحدة تزعج نقل جميع خصائص السيادة تقريباً الى حكومة المستوطنين في روديسيا الجنوبية . وقال انه قد سبق لفت نازر المجلس الى المخاطر التي ينطوي عليها خاصة نقل قوات كبيرة الى حكومة انشأتها اقلية اجنبية رعية تمارس سياسة الفصل العنصري . وذكر ان المستوطنين مستعدون للقيام بأي عمل من اعمال العنف لحماية سلطاتهم واميازاتهم التي حصلوا عليها اغتصاباً وللحفاظ على الاراضي التي سرقوها من السكان الاهليين . واستطرد قائلاً انه بالنظر الى حق ذلك الشعب في الاستقلال والى تدهور الحالة في روديسيا الجنوبية ، فان الحكومة البريطانية اذا تجاهلت الانذارات الموجهة اليها ونقلت الى حكومة المستوطنين سلطات والسلطات المتعلقة بالدفاع ، فانها تقترب بذلك عملاً عنافياً وغير مسؤول مما ، كما توجد ، بضرورة واحدة ، حالة خطيرة تشكل تهديداً بحسبها لسلم الدول المجاورة لروديسيا الجنوبية وامنها . وأشار الى ان الحكومة البريطانية ، المسؤولة عن الخطأ المفجع الذي وقع في افريقيا الجنوبية ، تحاول ان تعيد المحلطة نفسها في روديسيا الجنوبية بدلا من التصويين عن ذلك الخطأ . وقال ان المملكة المتحدة ، وهي عضو دائم في المجلس ، انما تخرق التزاماتها ، سواء المباشرة منها او المنبثقة عن المادة ٧٣ ، تجاه السكان الافريقيين في روديسيا الجنوبية الذين وضعتهم تحت حمايتها ، ولكنها تدعي انها غير قادرة على تغيير اتفاقية عقدتها مع المستوطنين البيض .

٣٦٠ - وتابع المحلل كلامه فقال ان الدول الافريقية ترى ان دور المجلس لا يقتصر على التدخل عند اختلال السلم ، وانما يتناول كذلك الحمل على منع الاخلال بالسلم . وسأل كيف يمكن الادعاء بأنه ليس تهمة تهديد السلم في اقليم مستعمر استولت فيه اقلية اجنبية على مقاليد السلطة بالاشتراك مع اقليم متروبولي يتلأ في تحمل مسؤولياته وتلبية الاماني المشروعة للسكان الاهليين ؟ واستطرد قائلاً ان الحالة ستزداد تدهوراً اذا نقلت القوات المسلحة الى حكومة السيد فيلد . واختم كلامه قائلاً انه بالنظر الى السياسة المعلنة لهذه الحكومة ، فان مثل هذا النقل سيشكل تهديداً خطيراً للسلم والا من الدوليين ، ولا سيما بالنسبة الى الدول الافريقية المناهضة لسياسة الفصل العنصري .

٣٦١ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان قوى الاستعمار ما زالت ممعنة في سياستها الرامية الى ايجاد دولة عرقية في روديسيا الجنوبية تحمي مصالح الاستعمار ليس في ذلك الاقليم وحده ، بل وذلك في الاقاليم المجاورة . واضاف ان قرارات الجمعية العامة قد جعلت من واجب حكومة المملكة المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة سكان روديسيا الجنوبية على اقامة حكم ذاتي حق وبلوغ امانهم القومية ؛ بيد ان تلك الحكومة ، لسوء الحظ ، لم تقم بمسؤولياتها ولم تمهد السبيل لحل سلمي ، بل انها اتخذت تدابير الى الحالة المتدهورة العاصرة

التي تشكل تهديدا للسلم والامن في افريقيا • وقال ان البلدان الافريقية اتخذت دائما ، على الحدس من المملكة المتحدة ، موقفا يتسم بروح التوفيق ويستهدف الوصول الى حل عادل منصف عن طريق الامم المتحدة •

٣٦٢ — ومضى الممثل في كلامه فقال ان النقل المزمع للسلطات والقوات المسلحة غير قانوني ، وهو يشكل خطرا بالغا على شعب روديسيا الجنوبية وعلى السلم في افريقيا • وذكر ان ذلك يضع في ايدي المستوطنين العرقيين سلطات اضافية تمكنهم من الاستمرار في اتباع سياستهم غير القانونية وغير الانسانية تجاه الاغلبية الافريقية • وأشار الى ان النية انعقدت على اتخاذ تلك التدابير بالرغم من جميع النداءات التي وجهها رؤساء الدول الافريقية ولجنة الاربعة والعشرين •

٣٦٣ — وقال الممثل ، عند استعراضه تاريخ الحكم الاستعماري في روديسيا الجنوبية ، ان بريطانيا كانت دائما الدولة التي غزت الاقليم ، وجاءت بالمستوطنين الاوروبيين ودعمت حكمهم ، كما زودتهم ، لهذا الغرض ، بسلسلة من الصيغ الدستورية المناسبة الرامية الى ادامة سيطرة أولئك المستوطنين الاجانب على اقليم روديسيا الجنوبية وشعبه • و اضاف ان المملكة المتحدة تدعي الآن انها لا يمكنها ، من الناحية الدستورية ، مراقبة اعمال سلطات المستعمرة ، وهي تضع الامم المتحدة بذلك امام امر واقع ؛ بيد انه ينبغي للمجلس ان يكون واعيا وان يحدد مسئوليات المملكة المتحدة تجاه تلك الحالة •

٣٦٤ — واستطرد الممثل قائلا ان المملكة المتحدة مدفوعة في سياستها ، دون شك ، بالحوامل الاقتصادية والسياسية التقليدية الملازمة لاية سياسة استعمارية • وبين ان روديسيا الجنوبية غنية بالمعادن والموارد الطبيعية التي تملكها وتستغلها شركات تابعة لبريطانيا واروبا الغربية ولها نفوذ كبير في سياسات الحكومات الاستعمارية • وافاد ان ثمة عاملا آخر يرجع الى الموقع الاستراتيجي لروديسيا الجنوبية • وذكر ان القوى الاستعمارية تخشى ان يؤدي فقدان السيطرة السياسية على روديسيا الجنوبية ، في النهاية ، الى فقدان السيطرة الاقتصادية والسياسية على جزء كبير من افريقيا •

٣٦٥ — وبعد ان اعلن الممثل ان حكومة المملكة المتحدة ستبقى مسئولة امام الامم المتحدة حتى يحصل شعب روديسيا الجنوبية على كامل حقوقه ، قال انه ينبغي للمجلس ان يكفل عدم قيام تلك الحكومة بنقل السلطات السيادية حتى تقام حكومة تامة التمثيل لجميع سكان روديسيا الجنوبية •

٣٦٦ — وفي الجلسة ١٠٦٦ المنعقدة في ١٠ أيلول ( سبتمبر ) ، دعي ممثل اوغندا ايضا الى الاشتراك في المناقشة •

٣٦٧ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فذكر ان الممثلين لم يوردوا اويقلوا شيئا يحدد بوفده الى تعديل وجهة نظره بشأن اختصاص مجلس الامن في المسألة ، وانه لا يرى اي سبب سليم لحرش المسألة على مجلس الامن •

٣٦٨ - وتابع الممثل كلامه ، فقال ان التهمة الاساسية التي وجهها وفد غانا هي ان رد السلطات الى حكومة روديسيا الجنوبية نتيجة للاتفاقات المحققة بشأن حل الاتحاد يترتب عليه حالة "يمكن ان تؤدي الى احتكاك دولي" ومن شأنها ، اذا ما استمرت ، ان تعرض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر . و اضاف ان هذا الرأي يحد ، في اساسه ، طمعا في الاحكام التي تم الاتفاق عليها ، في شهر تموز ( يوليه ) ، في مؤتمر شلالات فيكتوريا ، الذي يمثل خطوة اساسية في سبيل حل الاتحاد . وبين ان اية محاولة ترمي الى التشكيك في تلك التسوية لن تؤدي الا الى احاطة مستقبل افريقيا الوسطى بغموض مستمر . وافاد ان تلك التسوية تمت بين اربع حكومات مختلفة ، وانه مخول بأن يقول ان الحكومة الافريقية المنتخبة لروديسيا الشمالية متمسكة بالاتفاق ، بما فيه من الاحكام القاضية بحد السلطات والقوات المسلحة التابعة للاتحاد - لانقلها - الى الاقاليم المكونة له . وذكر ان حكومة نياسالاند الافريقية المنتخبة لم تشر الى اعتراض على الاتفاق .

٣٦٩ - ومضى الممثل قائلا ان روديسيا الجنوبية لم تحرم ، بأية صورة من الصور ، من السلطات التي اضطلع بها الاتحاد عند انشائه . و اضاف ان تلك السلطات قد منحت للاتحاد ثم ارتدت بعد حله الى الحكومة الاقلية التي كانت تمارسها في السابق والتي قبلت بالتخلي عنها الى الحكومة الاتحادية .

٣٧٠ - وتابع الممثل كلامه ، فبين ان القوات المراد ردها الى روديسيا الجنوبية وفقا لمبادئ وافقت عليها جميع الحكومات المشتركة في مؤتمر شلالات فيكتوريا ، لن تكون اكثر ولا اقل خضوعا لاشراف حكومة المملكة المتحدة ، عندما تصبح تحت قيادة روديسيا الجنوبية ، مما كانت عليه تحت القيادة الاتحادية ، وان كل تحول يخالف ذلك لا يمثل الواقع ؛ كما ان امكانيات استخدام تلك القوات في المخامرات الخارجية لن تكون اكثر مما هي عليه الحال الان ، وستحتفظ الحكومة البريطانية بالاشراف على استخدام تلك القوات خارج حدود روديسيا الجنوبية مادامت مسئولياتها تجاه روديسيا الجنوبية لم تتغير . وذكر ان تلك القوات ، بالاضافة الى ذلك ، لم تخضع ابدا لموافقة حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بامكانية استخدامها في صيانة الامن الداخلي . ولذلك فان مجال استخدامها في هذه الاغراض بموجب الترتيبات القائمة ليس اضيق منه في حال انتقالها الى اشراف روديسيا الجنوبية . واستطرد قائلا ان امكانية استخدامها في تلك الاغراض هي ، على كل حال ، مسألة تتعلق جليا بالولاية القومية ، ولا يمكن ان تشكل تهديدا للسلم الدولي ، ولذلك فان المجلس غير مختص بمناقشتها . واعرب ، في هذا الصدد ، عن اسفه البالغ العميق لذلك الجزء من بيان ممثل غانا الذي قال فيه ، استنادا الى التخيلات والفروض البحتة ، ان القوات الجوية لروديسيا الجنوبية ستستخدم في شن الهجمات الجوية العشوائية على السكان الافريقيين . و اضاف قائلا انه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد شيء يؤيد تلك التلميحات .

٣٧١ - وانتقل الممثل الى مسألة رد السلطات الاخرى والى الرأي القائل بأن ذلك يتيح لحكومة المملكة المتحدة فرصة تأمين التزام قرارات الامم المتحدة ، فاعلن ان حرية روديسيا الجنوبية

في ادارة شؤونها الداخلية ليست خربا من الخيال بل واقعا دستوريا سياسيا لا مناص منه . واكد ان التقليد الذي يمنح البرلمان البريطاني من التشريع باسم المستحضرات المتمتعة بالحكم الذاتي دون رضاهما ليس حيلة شرعية استتبطتها حكومتها للتهرب من مسؤولياتها . بل هو ، على العكس من ذلك ، صورة صحيحة لواقع السلطة السياسية . وقال ان كتاب " قوانين انكلترا " لها السبى قد ذكر على وجه التحديد ، في طبعته المنشورة عام ١٩٥٣ ، ان هذا التقليد يسرى على روديسيا الجنوبية . واضاف ان محاولة وفد غانا تفسير القانون الدستوري لدولة عضو اخرى وابداً السرى فيه تدعو الى الدهشة ، ويجوز اعتبارها تعدياً لا مبرر له على سيادة تلك الدولة . و اشار الى ان واقع الاستقلال الداخلي لروديسيا الجنوبية لم يطرأ عليه اى تغيير بدخولها في الاتحاد . وبين انه ليس من الواقعي مطالبا ان تجعل روديسيا الجنوبية اكثر تبعية للمملكة المتحدة في عام ١٩٦٣ عما كانت عليه عام ١٩٥٣ ، كما ان القول بأن الحالة قد تغيرت على نحو ما نتيجة لحل الاتحاد ينطوى على تضليل تام . وذكر ان الاقتراح القائل بمنح السلطات يخفل واقع الحالة الذي لا مفر منه ، مثله في ذلك مثل اقتراح الجمعية العامة السابق الذي يقضي بأن تقوم حكومة صاحبة الجلالة ، على نحو ما ، بتعطيل دستور روديسيا الجنوبية ؛ ولذلك فانه من الخطأ التام ان يقال بأن الحكومة البريطانية " تملك جميع السلطات . . . اللازمة لتحقيق الاملاحات التي طلبتها الامم المتحدة " ، كما انه من الخطأ كذلك ان يقال بأن بريطانيا تستأج " ان تمنع حتى سلطة جباية الضرائب " . وافاد انه لا يمكن ان يكتب النجاح لخطة تتجاهل تلك الوقائع . وتطرق الى مسألة مركز روديسيا الجنوبية ، فقال انها مستقلة كل الاستقلال عن المسائل الناشئة عن حل الاتحاد ، وان الموقف الحاضر بشأنها يتلخص فيما يلي : اعلمت حكومة روديسيا الجنوبية بأنه ينبغي لها اولا ، وقبل بحث مسألة الاستقلال ، ان تقدم الى حكومة المملكة المتحدة اقتراحات بالتعديلات التي يلزم ادخالها في دستورها ويكون من شأنها توسيع قاعدة التمثيل في الهيئة التشريعية في اقرب وقت ممكن .

٣٧٢ - واستطرد الممثل في كلامه ، فقال ان وفده قد شرح مرارا وبالتفصيل سبب عدم اعتبار روديسيا الجنوبية اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي . وقال ان تأكيد الجمعية العامة لما هو خلاف ذلك ان هو الا مجرد تأكيد ، ولا يمنح ————— ولا يمكن ان يمنح الوجود لما هو غير موجود في الميثاق ذاته . وذكر ان المجلس ليس اكثر قدرة على تغيير الميثاق من الجمعية العامة ، واعرب عن امله في الا يصدر المجلس تأكيدات ماثلة . وافاد ان حكومته تدرك كل الادراك ضرورة سسانة سلطة المجلس ، وبهذه الا يقدم المجلس على اتخاذ اى تدبير يتجاوز اختصاصه ويضع سلطته موضع التشكيك .

٣٧٣ - وتابع الممثل كلامه فقال ان حكومته ، بالنظر الى علاقاتها الدستورية بحكومة روديسيا الجنوبية ، ليست في وضع يمكنها من تبرير السياسات الداخلية التي تتبعها حكومتها روديسيا الجنوبية ، ولكن ينبغي الا يفسر سكوته ، بأية صورة من الصور ، على انه قبول للاتهامات الموجهة . وبين ان تلك الاتهامات تتعلق بمسائل تخضع اساسا لاختصاص حكومة روديسيا الجنوبية ،



وهي ، بصفتها تلك ، تخرج عن نطاق اختصاص المجلس . وأضاف أنه لا يجوز التذرع بهذه المسائل لاثبات وجود حالة تقتضي اتخاذ التدابير بموجب الفصل السادس من الميثاق . وقال ان هناك ، على اية حال ، واقعا بارزا للحيان يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس التحقق منه على انفراد ، هو ان الحالة في روديسيا الجنوبية ليست حرجة ولا تتذربالا انفجار ، وان ذلك البلد ينعم بفترة من الهدوء الداخلي قد يعسده عليها بعض جيرانه .

٣٧٤ - ورد الممثل على الاسئلة التي وجهها اليه ممثل غانا في بيانه ، فقال ان القوة الجوية تمول من الإيرادات المحلية ، وان المقرر اعادة الاصول التابعة للاتحاد ، والتي تشكل القوة الجوية جزءا منها ، الى اقليم الاتحاد التي قدمت تلك الإيرادات المحلية . وقال ان لنا ان نفترض ان روديسيا الجنوبية ترغب في ان تكون لها قوة جوية لنفس السبب الذي يدفع البلد ان الاخرى الى الرغبة ذاتها ؛ الا وهو الدفاع . وأضاف ان القوة الجوية لروديسيا الجنوبية ليست اكبر قوة جوية في افريقيا . واستطرد قائلا انه ليس له علم بأية ترتيبات تتحمل اية دولة اجنبية بموجبها كل نفقات القوة او جزءا منها . وذكر ان المملكة المتحدة تنوى الاشراف على امكانية الاستغدام الخارجي للقوات المسلحة المراد اعادتها الى روديسيا الجنوبية على النحو ذاته الذي اشرفت به على امكانية استغدام القوات المسلحة الاتحادية في مثل ذلك الخرج خلال العشرين سنوات الماضية . ومضى قائلا ان الطرفين قبلا بالعلاقة الدستورية ، وان تلك العلاقة تتضمن النص على اشراف حكومة المملكة المتحدة على امكانية الاستغدام الخارجي للقوات المسلحة . وأضاف ان اقتراح روديسيا الشمالية في مؤتمر شلالات فيكتوريا لم يكن المراد به ان يتسلم مفوض المملكة المتحدة سلطات الحكومة الاتحادية حتى يحاد تشكيل حكومة روديسيا الجنوبية على اساس ديموقراطي ، بل كان يتعلق فقط بالترتيبات المؤقتة التي يلزم اتخاذها لرد السلطات ؛ هذا بالإضافة الى ان عددا من الوزراء الافريقيين المنتخبين كانوا حاضرين في الاجتماع الذي عقد خارج المؤتمر الذي تم فيه الاتفاق على مسألة الدفاع .

٣٧٥ - وتكلم ممثل اوغندا ، فقال ان كون الدول الافريقية الاعضاء في المنظمة رأيت ضرورة قاطعة في عرض المسألة على المجلس يشهد بعد ذاته على الحالة الخطيرة المتدورة في روديسيا الجنوبية ، وعلى القلق الشديد الذي يساور الدول الافريقية بشأن الحالة في ذلك الاقليم ، وعلى مساس الحاجة الى تدخل المجلس الحاجل . وقال ان قلق تلك الدول يرجع الى خشيتها من ان تسلم حكومة المملكة المتحدة الى حكومة اقلية في روديسيا الجنوبية آخر ما تبقى من السلطات التي كان يمكن لها ممارستها . وأضاف انها تخشى ان تصل الحالة ، بعد نقل السلطات كافة ، فضلا عن القوات المسلحة والداثرات ، الى المرحلة التي لا يمكن التراجع عنها ؛ وانها ، تفاديا لذلك ، تناشد المجلس ان يتدخل فيمنع حكومة المملكة المتحدة عن اتخاذ الخطوة التي توشك ان تتخذها .

٣٧٦ - واستطرد الممثل في كلامه ، فقال ان الدول الافريقية كانت تأمل في ان تختتم المملكة المتحدة الفرصة التي اتاحتها حل الاتحاد للتخلي عن ذلك " التقليد " المزعوم ولوضح

الامور في نصابها في ذلك الجزء من العالم ، ولكن آمالها خابت ، وها هي ترى الاحداث فسي روديسيا الجنوبية تسير في اتجاه خطير . واغاد انه ينبغي ان يكون الاعلان الذي اصدره رؤساء الدول الافريقية عن روديسيا الجنوبية بمثابة انذار لحكومة صاحبة الجلالة .

٣٧٧ — ومضى ممثل اوغندا قائلاً ان سبب قلق الافريقيين هو وجود السلطة السياسية في ايدي الاقلية البيضاء ذات الطابع " المتطرف " . واضاف انه ليس ثمة من يستطيع القول على وجه التأكيد كيف ستستخدم هذه الاقلية تلك القوات المسلحة الكبيرة او الطائرات ، ولكن يسهل التكهن بأن استخدامهما لن يكون في مصلحة الاغلبية الافريقية ولا في مصلحة البلدان المجاورة ؛ وهنا يكمن تهديد السلم والا من . واستطرد قائلاً انه لما كانت جماهير الافريقيين في روديسيا الجنوبية تعارض حكومة الاقلية وتطالب بحكومة تمثيلية وتنظم نفسها لذلك الغرض ، فلا مجال للشك في احتمال وقوع صدام . واضاف قائلاً ان بريطانيا مسؤولة عن حماية ارواح المستوطنين وارواح الافريقيين ، وينبغي عليها ان تكشف عما لديها من خطط لمنع المستوطنين من الاشراف على القوات المسلحة . وختم كلامه قائلاً انه ينبغي الا تفوت الحكومة البريطانية ما قد تكون فرصتها الاخيرة لجعل التدابير التي تتخذها بشأن روديسيا الجنوبية منسجمة مع سجلها الاستعماري الذي نال ثناء عاما .

٣٧٨ — وتكلم ممثل تنزانيا ، فأعلن ان تهديد السلم الصادر من روديسيا الجنوبية لم ينشأ بين عشية وضحاها ، وانه نتيجة مباشرة لاعتلال ذلك البلد والسيطرة عليه وتجزئته من قبل المستوطنين البريطانيين وفيرهم من الاوروبيين ، وذلك بتأييد الحكومة البريطانية وموافقتها . واضاف ان روديسيا الجنوبية لا تزال من اسوأ مباءات المذاهب والممارسات العنصرية واقربها الى الانفجار . وقال ان ممارسة المستوطنين الاوروبيين للسلطة بلا ضابط ولا رادع على مدى السنين ادى الى حكم روديسيا الجنوبية وفقا لمبادئ مماثلة لمبادئ الفصل العنصري المطبقة في جمهورية افريقيا الجنوبية . وأشار الى ان المسئولية الكبرى عن الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية تقع اساسا على عاتق حكومة المملكة المتحدة .

٣٧٩ — وتابع الممثل كلامه ، فحث المجلس على اتخاذ التدابير في الوقت الملائم لمنع وقوع الكارثة الوشيكة ، وذلك كما اتخذ التدابير من قبل بشأن افريقيا الجنوبية ، ثم قال انه يطلب خاصة ان يتخذ المجلس ما يلزم لمنع حكومة المملكة المتحدة من نقل المزيد من السلطات الى حكومة الاقلية المستوطنة في روديسيا الجنوبية . وذكر ان اكثر ما يدعو الى القلق من تلك الصفقات الجائرة المحققة بين حكومة المملكة المتحدة وذلك النظام هو انتواء نقل جهاز عسكري ضخم الى حكومة المستوطنين العرقية . وأشار الى ان تسليح المستوطنين الاوروبيين بتلك القوة العسكرية يشكل تهديدا خطيرا للسلم في افريقيا .

٣٨٠ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه من المعروف لدى الجميع ان هناك علاقات وثيقة بين النظام القائم في روديسيا الجنوبية وبين النظام القائم في افريقيا الجنوبية والمستعمرين البرتغاليين . واضاف ان تسليح نظام السيد فيلد معناه تعزيز قوات فيرورد في افريقيا الجنوبية

وسالازار في البرتغال ، تلك القوات التي سبق للمجلس وان اعتبرها مصدر تهديد للسلم في افريقيا ، ويحد ان اعرب الممثل عن امله في الا يلقى قرار المجلس آذانا صماء ، كما حدث لنداءات الجمعية العامة ، ولجنة الاربع والعشرين ، ورؤساء الدول والحكومات الافريقية ، اعلن انه ينبغي للمجلس ان يندرب أن حلم اخضاع افريقيا للسيطرة العرقية الأوروبية قضية خاسرة .

٣٨١ - ورد الممثل على بعض النقاط التي اثارها ممثل المملكة المتحدة ، فأبرز ، فيما يتعلق بما اشار اليه الممثل الاخير من موافقة حكومتي روديسيا الجنوبية ونياسالاند ، ان السلطات في روديسيا الشمالية لا تزال في ايدي الحاكم الاستعماري ، وان حكومة نياسالاند لم تشترك في مؤتمر شلالات فيكتوريا ، ان لم تمثل فيه الا بمراقب ، واختتم كلامه قائلا ان ممثل المملكة المتحدة لم يتمكن من دحض الوقائع المعروضة في المذكرة المقدمة الى المجلس ( م أ / ٥٣٨٢ و م أ / ٥٤٠٣ والتصويب (١) ) .

٣٨٢ - وفي الجلسة ١٠٦٢ المنعقدة في ١١ ايلول ( سبتمبر ) ، تكلم ممثل المغرب ، فقال انه متى كان للقرارات القانونية والسياسة الاقتصادية اثرها الخطير في مصير سكان اقليم مستعمر ومتى كانت نتائج تلك القرارات واضحة كوضوح نتائج قرار نقل السلطات الى الحكومة البيضاء لروديسيا الجنوبية ، كان من الصعب القول بأن ليس ثمة من تهديد مباشر واقعي للسلم ، وكان اصعب منه الادعاء بأن التهديد يكمن ، بالاحرى ، في نظر الامم المتحدة في المسألة . ووضح ان روديسيا الجنوبية اقليم يخضع للسيطرة البريطانية ، وانه لا يجوز الاحتجاج بالعلاقات السياسية السابقة بين هذا الاقليم وبين المملكة المتحدة ، على اساس ان لها امتدادا قانونيا ، في الوقت الذي تقوم فيه السلطة القائمة بالادارة بانهاء مسؤولياتها المتعلقة بالاقليم ؛ وهذا بالإضافة الى ان الاستحلاء المنصرى ، سواء جعل قانونيا بارادة الحكومة البريطانية او نتيجة لحجزها ، يحمل على هدم اى مفهوم للاستقلال الداخلي لشعب روديسيا الجنوبية . و اشار الى ان ممثل المملكة المتحدة قد لزم جانب الصمت التام بشأن المصير المبيت للسكان الافريقيين . و اضاف ان القرارات البريطانية قد قضت على كل الضمانات ، وان اخلال بريطانيا هذا الاخلال بالالتزامات المترتبة عليها تجاه افريقيا وتجاه المجتمع الدولي لما يدعوا الى دهشة اشد اذا ما اخذنا بحسب الاعتبار نجاح بريطانيا في ازالة الاستعمار . وقال انه لا ينكر احد الصعوبات المحيطة بالمسألة التي تتسم كذلك بنواح اقتصادية واستراتيجية ، ولكن كان يمكن حماية مصالح المملكة المتحدة الصحيحة والمشروعة بسياسة تحررية لاشك في انها كانت تكون ضمن لتلك المصالح من الاخطار التي لا بد وان تثيرها الحالة القائمة .

٣٨٣ - ومضى الممثل قائلا ان سرعة نقل السلطات تبدو كذلك خروجاً على التقاليد البريطانية التي تنطوي على التزام جانب الحيطة والحذر فيما يتعلق بتوازن القوى بين مختلف العناصر الاثنية لسكان اقليم مقبل على التحرر . واكد انه ينبغي ان يتقدم الميثاق على جميع قوانين السلطة القائمة بالادارة التي يمكن ان تؤثر في مستقبل الاقليم على الصعيد الدولي .

يضاف الى ذلك ان الملايين الثلاثة من الافريقيين الذين يكونون الاغلبية في روديسيا الجنوبية، قد رفضوا الدستور والحكم المنبثق عنه بكل وضوح . وافاد ان تراجع الحكومة البريطانية امام الاقلية الشرقية الحاكمة في روديسيا الجنوبية يشكل حدا من اهم الاحداث واحفلها بالنتائج الحاسمة بالنسبة الى مستقبل افريقيا والسياسة الاستعمارية البريطانية . وذكر اخيرا بأن دستور الحكومة البيضاء في افريقيا الجنوبية لم يبد خطرا لاي احد في حينه .

٢٨٤ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأعلن ان ما يجري نتيجة لاتفاق شلالات فيكتوريا هو رد بعض السلطات الى حكومة روديسيا الجنوبية وهي سلطات مارستها سنوات عديدة قبل عام ١٩٥٣ الذي انتقلت فيه تلك السلطات الى الاتحاد . وقال ان رد السلطات هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الدستورية القديمة العهد بين المملكة المتحدة وروديسيا الجنوبية ، تلك الحالة التي تقوم عليها ، بالطبع ، تلك السلطات التي لا تزال المملكة المتحدة تمارسها في روديسيا الجنوبية . وافاد ان اقتراح اعدادات تغيير في احكام اتفاق شلالات فيكتوريا الذي ينص على اجراءات حل الاتحاد معناه تصريح الاتفاق للاختلال وتأخير تقدم روديسيا الشمالية ونياسالاند نحو الاستقلال . وبعد ان اشار الى انه لا يراد احداث اي تغيير في درجة اشراف المملكة المتحدة على القوات المقررة في روديسيا الجنوبية ، خلى الى انه لم يحدث في الواقع ، نتيجة للتدابير المتفق عليها في مؤتمر شلالات فيكتوريا ، اي تدور فعلي في حالة روديسيا الجنوبية يستوجب تدخل مجلس الامن وفقا لمسؤولياته بمقتضى الميثاق . وشار كذلك الى التأكيدات الجديدة التي اعلنت للمجلس بشأن امكانية استقلال روديسيا الجنوبية والى كون المملكة المتحدة لا تزم منح الاستقلال لهذا الاقليم دون تعديل للدستور يؤدي الى اعدادات توسيع كبير في حق الاقتراع . وكرر الممثل آراء الولايات المتحدة بشأن الاحوال الداخلية في روديسيا الجنوبية ، ومفادها انها ترغب في التخفيف التدريجي للقيود المقيدة لحق الاقتراع ، وانهاء التمييز العنصري ، وتشجيع المصير الحر والكامل ، وتشجيع ايجاد جو سياسي ملائم للتطور الدستوري التحريري المنظم . واختتم كلامه قائلا ان وفده يرى الا يتخذ المجلس تدبير بشأن هذا البند في الوقت الحاضر .

٢٨٥ - وفي الجلسة ١٠٨٨ المنعقدة في ١٢ أيلول ( سبتمبر ) ، قدم ممثل غانا مشروع القرار التالي ( م أ / ٥٤٢٥ / التنقيح ١ ) الذي اقترحه غانا والفلبين والمغرب :

" ان مجلس الامن ،

" وقد بحث الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ،

" وان يشير الى قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ ( الدورة ١٥ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٠ ، و ١٧٤٧ ( الدورة ١٦ ) المتخذ في ٢٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٢ ، و ١٧٦٠ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٣ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٢ ، وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتخذ في ٢٠ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٣ ،

" وان يلاحظ ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد لفتت نظر المجلس الى تدوير الحالة الانفجارية السائدة في اقليم روديسيا الجنوبية غير المتمتع بالحكم الذاتي .

" وان يدرك ان ممارسة التمييز المنصرى عادة منافية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويجب شجبها انى حصلت ،

" وان يدرك ان الحكومة الحاضرة في روديسيا الجنوبية تقلدت الحكم نتيجة عدم دستور غير ديمقراطي تمييزي مفروض على سكان روديسيا الجنوبية ومعارض من اغلبية هؤلاء السكان الساحقة ،

" وان يرى ان نقل سلطات السيادة وخصائصها ، ولا سيما الاشراف على القوات والاسلحة العسكرية واستخدامها ، الى تلك الحكومة يؤدي الى تفاقم الحالة الانفجارية القائمة ،

" ١ - يدعو حكومة المملكة المتحدة الى عدم نقل سلطات السيادة وخصائصها الى مستعمرتها روديسيا الجنوبية بحكمها الحاضر حتى اقامة حكم تام التمثيل لجميع سكان المستعمرة ؛

" ٢ - ويدعو كذلك حكومة المملكة المتحدة الى عدم نقل القوات المسلحة والاعاثات الى مستعمرتها روديسيا الجنوبية كما قضى مؤتمر افريقيا الوسطى المنعقد عام ١٩٦٣ ؛

" ٣ - ويدعو حكومة المملكة المتحدة الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتخذة بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ولا سيما القرار ١٧٤٧ ( الدورة ١٦ ) المتخذ في ٢٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٢ والقرار ١٧٦٠ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٢ ؛

" ٤ - ويلتزم من الجمعية العامة مواصلة بحثها لمسألة روديسيا الجنوبية بغية تأمين تسوية عادلة دائمة . "

٣٨٦ - وتكلم ممثل غانا ، فتطرق الى مسألة ما اذا كان موضوع النقاش هو " رد " السلطات الى حكومة روديسيا الجنوبية او " نقل " تلك السلطات اليها ، وبين ان كلمة " نقل " قد استخدمت في التقرير الرسمي لمؤتمر افريقيا الوسطى وكذلك في البيانات التي القاها الوزير المسؤول ، السيد بتلر ، في البرلمان . وقال ان النقطة الاساسية في الحجج الافريقية هي ان بعض السلطات التي نشأت نتيجة لاقامة الاتحاد يجرى نقلها الآن الى روديسيا الجنوبية ؛ هذا بالاضافة الى انه يتضح من الكتاب الابيض الذي اصدرته حكومة الاتحاد ان القوات المسلحة والطائرات المراد نقلها

لا تشابه ، من حيث القوة والعدد والقدرة ، القوات التي تنازلت عنها روديسيا الجنوبية للاتحاد في عام ١٩٥٣ . وذكر ان ممثل المملكة المتحدة لم ينكر ان القوة الجوية المعنية هائلة ، كما انه لم يقل بوضوح ان المملكة المتحدة ستحتفظ بالاشراف على توزيع القوات داخل روديسيا الجنوبية . وتطرق الممثل الى مسألة استخدام القوات خارج الاقليم ، فقال ان للسيد فيلد خططه في هذا الصدد كما ان للمملكة المتحدة خططها . واضاف ان السيد فيلد قد اعترف بوضوح ، مرة بعد اخرى ، انه يهدف الى التحالف مع افريقيا الجنوبية . واستطرد الممثل قائلاً انه لما كان المجلس قد استنصب الدعوة الى فرض الحظر على افريقيا الجنوبية ، فان عليه ان يتأكد من ان ذلك الحظر فعال ؛ ثم تساءل كيف يمكن المساعدة بفرض الحظر على افريقيا الجنوبية اذا كان يسمح بنقل الاسلحة الى روديسيا الجنوبية ، ومنها الى افريقيا الجنوبية . ورد الممثل على نقاط وردت في بيان ممثل المملكة المتحدة ، فذكر ان الاجتماع المحلي بالشؤون الدفاعية والذي انعقد خارج مؤتمر شلالات فيكتوريا كان يضم رؤساء الوفود على ما قاله السيد بتلر ؛ وهو علاءهم : السير روي ويلنسكي عن الاتحاد ؛ والسيد فيلد عن روديسيا الجنوبية ؛ والسير ايفلين هون ، حاكم روديسيا الشمالية ؛ اما نياسالاند فلم تكن ممثلة في ذلك الاجتماع . وذكر ان كل ما حدث حتى الآن هو التجاهل الكامل لوجود اغلبيية الافريقيين ؛ كما اشار الى ان حكومة روديسيا الجنوبية ، المشكلة من الحزب اليميني المتطرف ، منفلتة القياد ، وان الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بانها ستلاقي صعوبات جمة في ممارسة سلطاتها عليها . واضاف قائلاً ان كل ما هو مطلوب هو تطبيق الاجراءات الدستورية المعتادة على روديسيا الجنوبية . واستطرد قائلاً ان البريطانيين قد دخلوا روديسيا الجنوبية ، وجاءوا بالمستوطنين ، وفرضوا حكمهم ، ثم اذا بهم الآن يقولون للمجلس انهم لا يملكون سلطة التدخل في روديسيا الجنوبية ، وهو اقليم لم ينل استقلاله حتى الآن .

٣٨٧ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان المسألة ، من حيث الموضوع ، هي ان في روديسيا الجنوبية حفنة صغيرة من العنصريين والاستعماريين الذين يحاولون ، بتأييد البريطانيين وتعاونهم ، ان يقيموا بالقوة حركة التحرر القومي لملايين الافريقيين الذين يطالبون بحقوقهم المتمثلة في الحرية والاستقلال واسترداد وطنهم السليب . ولو اضيف الى ذلك ما تنويه المملكة المتحدة من تسليم قوات مسلحة ضخمة الى حكومة روديسيا الجنوبية العنصرية ، لبرز ذلك الاحتمال المشؤوم ، احتمال اشتعال حرب استعمارية جديدة في روديسيا الجنوبية في المستقبل القريب ، شبيهة بتلك الحروب التي شنت في الجزائر والهند الصينية ، وكذلك بالحروب التي تشن الآن في انغولا وغينيا البرتغالية . و اشار الى ان كلا من الجمعية العامة ولجنة الاربعة والعشرين قد نظرت في تلك المسألة ، ولكن قرارات الجمعية العامة لم تسفر عن نتيجة حتى الآن والحالة في روديسيا الجنوبية مستمرة في التدور . وقال ان الضرورة تقتضي تدخل مجلس الامن في اسرع وقف منعا لحدوث تطورات من شأنها تعريض قضية السلم للخطر .

٣٨٨ - ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي قائلاً ان الحكومة البريطانية تحاول اغترال المسألة وقصرها على منح استقلال شكلي او صوري عن طريق نقل اختصاصات وسلطات واسعة الى

الاقلية البيضاء المنصرية، التي يقل مجموعها عن عشر السكان الافريقيين؛ ومع ذلك فان تلك الاقلية تحتل معظم المقاعد في الهيئة التشريعية بموجب الدستور المنصري لعام ١٩٦١، الذي طلبت الجمعية العامة من المملكة المتحدة الخاء، كما ان الاراضي التي تملكها بموجب قانون صادر في عام ١٩٣٠ تساوى في مساحتها ما يملكه الافريقيون، الذين تركت لهم اسوأ الاراضي الممكنة، وهي في كثير من الحالات غير صالحة للزراعة. وبين ان نظام فيلد آخذ في توسيع التمييز المنصري واتخاذ تدابير قمعية جديدة لتنفيذه؛ وقد قدم مشاريع قوانين تهدف الى تعزيز مكافحة حركة التحرر القومي، ومن بينها مشروع قانون ينص على معاقبة كل من يجرد بالتقدم بالتماس الى الامم المتحدة بالسجن لمدة عشر سنوات. وقال ان المنظمات السياسية للسكان الاصليين قد قضي عليها، وان روح العسكرية المنصرية الحدودانية آخذة في التسرب الى جميع مجالات الحياة في روديسيا الجنوبية. وذكر ان النظام القائم في هذا الاقليم يحصل، كما خلس الى ذلك الممثلون الافريقيون، على تنفيذ سياسة فصل عنصري مماثلة للسياسة التي يتبعها النظام القائم في افريقيا الجنوبية، والتي شجبتها بكل قوة الامم المتحدة وجميع الشعوب الصعبة للسلم.

٣٨٩ - ومضى الممثل في كلامه، فقال ان حكومة المملكة المتحدة لا تستطيع التهرب من المسؤولية بالتذرع بأية صورة افتراضية قانونية تقول انها تمنعها عن التدخل في الشؤون الداخلية لروديسيا الجنوبية. واذاف انها تستطيع ولا شك، كما سبق الاشارة الى ذلك، ان ترفع النظام الاستعماري في ذلك الاقليم على تنفيذ قرارات الجمعية العامة برفضها نقل تلك السلطات الواسعة اليه؛ هذا بالاضافة الى ان الجمعية العامة قد اوضحت ان روديسيا الجنوبية اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي حسب مدلول الفصل الحادي عشر من الميثاق. وبين ان اختلاط وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية للدول الاستعمارية - ولا سيما منها مصالح المملكة المتحدة - في افريقيا الجنوبية - يفسر الحناد الذي تحاول به ابقاء المنطقة بكاملها تحت سيطرتها. وافاد ان روديسيا الجنوبية هي بمثابة الدرع لأكثر اجزاء افريقيا ارتباطا بمصالح الاحتكارات الدولية. وشار الى ان للاحتكارات دورا سياسيا واقتصاديا هائلا في مشكلة روديسيا الجنوبية؛ وقال، لسدى استعراضه تاريخ ذلك الدور ومداه، ان نظام فيلد يعمل على التحالف مع النظام المنصري لفيروود والمستعمرين البرتغاليين، وان فيروود قد اعلن بصراحة ان الضرورة تقتضي اقامة التعاون مع روديسيا الجنوبية " في شكل ترابط اقتصادي منظم او باسم المصالح السياسية المشتركة " .

٣٩٠ - واستطرد الممثل قائلا ان التدابير التي يتخذها كل من المملكة المتحدة والنظام القائم في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا لجميع الشعوب الافريقية، وان من الطبيعي ان تقدم البلدان الافريقية المستقلة كل مساعدة الى شعب روديسيا الجنوبية. ورأى ان من واجب المجلس اتخاذ التدابير الفعالة قبل فوات الاوان. وقال انه يجوز للمجلس بل ويجب عليه ان يطلب الى المملكة المتحدة رفض نقل اية سلطات سيادية مهما كانت اوية قوات مسلحة الى السلطات المنصرية؛ كما يجوز له ويجب عليه ان يطالب بتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمسألة.

وأعلن ان وفده سيؤيد مشروع القرار المشترك . وذكر ان الشعب والحكومة السوفياتيين ، كما اعلم رئيس الحكومة السوفياتية مؤتمر رؤساء الدول الافريقية في اديس ابابا ، يؤيدان كل التأييد التصفية السريعة للاستعمار وتقدم المساعدة النافعة الى المناضلين من اجل الاستقلال القومي . ومضى قائلا ان الاتحاد السوفياتي يؤيد كذلك طلب اللغاء الفوري لدستور عام ١٩٦١ وايجاد هيئات تمثيلية منتخبة بالاقتراع العام المتساوي تحت اشراف لجنة يحددها مجلس الامن .

٣٩١ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأشار الى ان وفده قد ذهب دائما الى ان الامم المتحدة لم تغول اية سلطة قانونية للبت فيما اذا كانت دولة ما تتمتع بالاستقلال الداخلي او الحكم الذاتي ومن ثم فيما اذا كانت تخضع لاحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق . وقال ان الامم المتحدة لا يحق لها ابداء الرأي في التدابير المتخذة لتأمين التطور السياسي لبلد معين لم يتمتع بحكم بجميع خصائص السيادة . واستدرك قائلا ان ذلك لا يعني ان بلده يتعاضى ، بأي شكل من الاشكال ، عن المشكلة المثارة في روديسيا الجنوبية ؛ بل ان لفرنسا ، على العكس من ذلك ، اسبابا تجعلها تفهم ، اكثر من البلدان الاخرى ، ردود الفعل التي تولدها مثل تلك الحالة في افريقيا . ومضى قائلا انه يمكن فهم انزعاج افريقيا وقلقها ، وان هناك ما يبرر هذا القلق وذلك الانزعاج اذا اخذنا بعين الاعتبار النوايا التي صرحت بها حكومة ساليسبري ؛ بيد ان هذه الحكومة ليست الحكومة الوحيدة المسؤولة . واضاف ان دفع المجلس الى التدخل معناه الطعن في نوايا المملكة المتحدة ، وليس في السياسة التي تتبعها المملكة المتحدة في آسيا وفي افريقيا منذ عشرين سنة تقريبا ما يبرر ذلك . واعلن ان فرنسا لا يسميها تأييد مثل ذلك العمل ، وهي لا ترى ان نوايا المملكة المتحدة تنافي الالتزام الذي يربته الميثاق فيما يتعلق بتقرير المصير . واختم كلامه قائلا انه لا يستطيع الاقتراع على مشروع القرار لان احكامه تتجاوز اختصاص المجلس .

٣٩٢ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان من الواضح ان الحالة في روديسيا الجنوبية ستبقى موضع اهتمام الامم المتحدة وقلقها حتى تكفل المساواة ، في جميع المجالات ، لجميع سكان ذلك الاقليم . وبعد ان بين ان وفده ليس كثير التشاؤم بشأن احتمالات حصول التغير اللازم بطريقة سلمية ، اشار الى ان المسؤولية عن روديسيا الجنوبية ، سواء في القانون الدولي او بقدر ما يتعلق الامر بالامم المتحدة ، لا تزال منوطة بالمملكة المتحدة . واضاف انه لا يتذكر ان ممثلي المملكة المتحدة قد قالوا يوما ان العسالة السياسية والعنصرية في روديسيا الجنوبية تعتبر مرضية ؛ بل ان حكومة المملكة المتحدة ، على العكس من ذلك ، قد اعلمت حكومة روديسيا الجنوبية بضرورة التقدم باقتراحات لتعديل الدستور على نحو يكفل توسيع قاعدة التمثيل ، وما من شك في ان المملكة المتحدة ستواصل جهودها تلك الى ان تبلغ ذلك الهدف . وافاد ان المناقشات في الامم المتحدة مفيدة ، على اية حال ، وان من شأنها تعزيز موقف المملكة المتحدة تجاه روديسيا الجنوبية . وقال ان المخاوف الافريقية بشأن الاستخدام الداخلي للقوات المسلحة المراد نقلها هي مخاوف حقيقية ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الاساس العنصري الذي تقوم عليه حكومة روديسيا الجنوبية في الوقت



الحاضر . واختتم كلامه قائلاً انه يشعر بتشابه المشاكل التي تكتنف الامر، والتي لا يمكن حلها، كما هو واضح، الا باحداث تغيير ملموس في جوهر الحالة القائمة فسي روديسيا الجنوبية .

٣٩٣ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأكد في معرض رده على النقاط التي اثيرت في المناقشة ، على خطورة المشاكل المبحوثة بالنسبة الى روديسيا الجنوبية ، وافريقيا الوسطى ، ومجلس الامن . وقال ان استناده الى الفقرة ٢ من المادة ٢ ، في حالة روديسيا الجنوبية ، يرجع الى ان علاقة المملكة المتحدة بهذا الاقليم تختلف كل الاختلاف عن علاقاتها باقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبين انه لم يحدث اي تغيير في سياسة بريطانيا المتعلقة بالمستعمرات ، وانه لا اساس من الصحة للمزاعم القائلة بتأثر المملكة المتحدة بالمؤثرات الاقتصادية والاستراتيجية في هذا الشأن ولا للمقارنات المفقودة بين هذا الاقليم وبين الجزائر . وكرر التأكيد على حرص المملكة المتحدة على ألا تتنازل روديسيا الجنوبية الاستقلال الا بعد توسيع حق الاقتراع ، وهو هدف قال ان حكومته تسعى اليه بالمفاوضات المبنية على التروى لعدم تيسر اي نهج آخر . وذكر ان قرارات الجمعية العامة المتخذة في غير اوانها والمناقشة الحاضرة في المجلس لا تساعد على تيسير الامور على الإطلاق .

٣٩٤ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان من الصحيح ان الكلمة التي استعملت في التقرير الرسمي لمؤتمر شلالات فيكتوريا هي كلمة " نقل " ، وذلك لانها الكلمة الملائمة لوصف ما سيحدث بالنسبة الى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، اللتين ستسلم اليهما سلطات اوسع من السلطات التي تنازلتا عنها للاتحاد ؛ بيد ان السلطات التي سترد الى حكومة روديسيا الجنوبية هي ذات السلطات التي تنازلت عنها في عام ١٩٥٣ ، ولذلك فان انسب كلمة في هذا السياق هي كلمة " رد " . واذاف ان كلمة " نقل " قد استخدمت كذلك لوجود بعض الاصول المادية التي لم تكن موجودة قبل عام ١٩٥٣ .

٣٩٥ - واستطرد الممثل في كلامه ، فأكد ان بعض الوزراء الافريقيين المنتخبين كانوا حاضرين في اجتماع المؤتمر المتعلق بالقوات المسلحة ، كما ان الوزراء الافريقيين المنتخبين في روديسيا الشمالية ايدوا فيما بعد الاتفاق الذي تم الوصول اليه في هذا الشأن .

٣٩٦ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال ، عند استعراضه المناقشة ، ان كون اول قانون اصدريته حكومة فيلد يقضي بمنع اي افريقي من توجيه التماس الى الامم المتحدة ، او الذهاب الى مقرها ، لا بد وان يشير الشكوك الخطيرة بشأن الاغراض النهائية التي ستستخدم تلك الحكومة فيها الموارد الموزعة تحت تصرفها .

٣٩٧ - وفي الجلسة ١٠٦٩ المنعقدة في ١٣ ايلول ( سبتمبر ) ، تكلم ممثل البرازيل ، فاستعرض النتائج التي وصلت اليها اللجنة الخاصة اليها فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية وعلى السبيل ان وقائع الحالة تشكل ولا شك مصدراً لقلق الدول الافريقية ويمكن ان تفسر موقفها . وقال ان تلك الوقائع

تسبب كذلك قلقاً خطيراً لوفده • وقال انه لا ينكر ان تلك الوقائع لم تشكل بعد تهديداً كبيراً للسلام والامن الدوليين ، ولكن ليس ثمة من شك في ان جميع العناصر المكونة لحالة تنذر بالانفجار الشديد موجودة فيها • وبين انها مشكلة استعمارية تتطوى في صميمها على عنصر بخفي يتمثل في التمييز العنصري ، وتتسم بسمات الطغيان الاقتصادي والاجنبي والتهديد باستخدام القوة • وافاد ان النهج الذي تطالب الدول الافريقية المملكة المتحدة بسلوكه يدل اساساً على ثقة تلك الدول بحكمة بريطانيا السياسية • واعلن ان البرازيل تشارك تلك الدول ثقته ، ولكن تلك الثقة تقتصر على المملكة المتحدة وحدها ، ولا تتعداها • وايد الممثل مشروع القرار المشترك ( م أ / ٥٤٢٥ / التقيح ١ ) •

٣٩٨ - وتكلم ممثل فينيزويلا ، فقال ان هناك بعض الوقائع التي لا يمكن دحضها ، احداها ان دستور روديسيا الجنوبية يميز بين الاقلية البيضاء التي لا تكاد تبلغ عشر مجموع السكان والاغلبية الافريقية الساحقة ، كما انه يتجاهل اَبسط حقوق تلك الاغلبية • و اشار الى ان الوظائف العامة لا يجوز ان يشغلها الا المنتمون الى الاقلية البيضاء • وقال ان ثمة واقعة اخرى من تلك الوقائع هي ان الحكومة القائمة تدافع عن سياسة الفصل العنصري وتمارسها • واعلن ان وفده يرى انه ينبغي للمملكة المتحدة ، التي اظهرت كل تلك الحكمة في تنفيذ سياستها الخاصة بازالة الاستعمار ان تمتنع ، حرصاً على السلم والامن في المنطقة ، عن منح الاستقلال الداخلي التام لقليم روديسيا الجنوبية الا بعد قيام حكومة تمثيلية حقة فيه ؛ كما انه ينبغي لها الا تعهد الى الحكومة القائمة بالاشراف على القوات المسلحة المراد اعادتها اليها عند حل الاتحاد •

٣٩٩ - وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان بلده لا يحطف على نظام سياسي لا يمنح حقوق الانتخاب الا لاقلية صغيرة من السكان ؛ بيد ان وفده يساوره بعض الشك فيما اذا كانت تلك المجموعة من المشاكل المروية تدخل في اختصاص المجلس ، كما انه يفسر التأكيد البريطاني على انه يعني ان روديسيا الجنوبية لن تنال الاستقلال التام الا بعد اجراء توسيع كبير في حق الانتخاب • وقال ان حكومته ترى انه كان من الافضل لو ان المناقشة الدائرة في المجلس والقرار الذي يتخذه اقتصر على الخطط الرامية الى وضع القوات المسلحة تحت تصرف حكومة الاقلية في روديسيا الجنوبية • وذكر ان تنفيذ تلك الخطط قد يكون له اثر سيئ في التطورات السياسية في روديسيا الجنوبية ، كما ولا يمكن استبعاد امكانية افضاء مثل هذا التدبير الى احتكاك دولي في المنطقة ينطبق عليه مدلول المادة ٣٤ من الميثاق • وناشد الممثل حكومة المملكة المتحدة استخدام جميع الامكانيات الراهنة لايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة في روديسيا الجنوبية وفقاً لحكام الميثاق •

٤٠٠ - وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثلاً للفيليبين ، فاستعرض تطور المسألة ، وقال انه لم يحدث ، منذ انعقاد الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة ومنذ اتخاذ قرار لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، اي تخير في موقف السلطة القائمة بالادارة ، كما ولم يطرأ اي تحسن على تلك الحالة الانفجارية ، بل الاخرى انها ازدادت خطورة • وقال ان وفده يتفق مع الحكومات الافريقية على ان نقل اورد قوات مسلحة كبيرة الى ادارة استعمارية تدعي المملكة المتحدة انها لا سلطة لها عليها

" يشكل تهديدا خطيرا جدا للسلم العالمي " . و اضاف ان وفده لا يزال على اعتقاده بأن مفتاح الحل السلمي للمسألة في يد حكومة المملكة المتحدة ، وهو يناشد تلك الحكومة إعادة النظر في موقفها . واختتم كلامه قائلا ان وفده مستعد لتأييد اية تدابير بناءة وفعالة تؤدي الى إيجاد حل سلمي للمشكلة ، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع المعنيين ، ولا سيما مصالح السكان الأصليين الأفريقيين .

٤٠١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأعلن انه لم يبق شيء من الحجج الأصلية التي سيقى لتبرير اللجوء الى المجلس . وقال ان عددا من أعضاء المجلس ، بل وكثيرا من أعضاء المنظمة في مجموعها ، يشعرون بالقلق العميق للآثار التي يمكن ان تنجم عن هذه المناقشة ، وهم بعيدون عن الاقتناع بوجود مبرر كاف سواء من الناحية القانونية او الواقعية . وطلب الممثل الى جميع أعضاء المجلس ان يزنوا بدقة نتائج الذهاب الى ابعد من ذلك ووضع المجلس في موقف يتكلف فيه اتخاذ التدابير في مسألة لا تقوم على أساس صحيح . و اضاف انه ليس من الصحيح ولا من مصلحة شعوب العالم ، ان يساء استخدام المجلس ، وهو أعلى هيئة معنية بصيانة السلم ، لبواعث سياسية . و اشار الى ان اتخاذ القرار يؤدي الى زيادة الضرر و اضعاف سلطة المجلس . وذكر ان ما قيل في المناقشة ستأخذ الحكومات الأخرى بعين الاعتبار ، وعلى الأخص حكومته ، وان من الأفضل كثيرا الاكتفاء بذلك والحدول عن اتخاذ اية تدابير أخرى .

٤٠٢ - وتكلم ممثل غانا ، فأكد موقف وفده من جديد ، وأعلن ان المسألة ليست مسألة اجراءات قانونية ، بل هي مشكلة انسانية سياسية ، وان البلدان الأفريقية ترى ان المملكة المتحدة في وضع يمكنها من التأثير في سير الأحداث في روديسيا الجنوبية .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : اقرع في الجلسة ١٠٦ المنعقدة في ١٣ ايلول ( سبتمبر ) ، على مشروع القرار الذي قدمته غانا والفلبين والمغرب (م/٥٤٢٥/التنقيح ١) فرفضت ٨ أصوات مقابل صوت واحد (المملكة المتحدة) وامتناع عضوين عن الاقتراع (فرنسا والولايات المتحدة) . وكان الرفض لصدد المعارضة عن احد أعضاء مجلس الأمن الدائمين .

٤٠٣ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته مقتنعة كل الاقتناع بأن الحل المنظم للاتحاد ، وهو الشرط المسبق لاي تقدم جديد في افريقيا الوسطى ، كان يتضرر ضررا يستحيل اصلاحه لو أن حكومته وافقت على ما طلب اليها من عدم السماح برد السلطات الى حكومة روديسيا الجنوبية . و اضاف ان حكومته كانت ترى دائما ان التمتع بحق النقض يترتب مسؤولية كبيرة جدا على اصحابه ، وانها ما كانت لتضطر الى استخدامه الا في ظروف قاهرة للخاية .

٤٠٤ - وتكلم ممثل غانا ، فأشار الى ان تلك هي المرة الاولى التي يستخدم فيها حق النقض بشأن مسألة استعمارية . وبعد ان شكر الذين اقترحوا بتأييد مشروع القرار ، قال ان الاقتراع كان ضد حكم الاقلية وضد نقل السلطات الى حكومة عنصرية غير ديموقراطية ، كما كان في جانب

ممارسة ضغط خفيف على المملكة المتحدة كي لا تعيد عن الطريق الذي اعلنت رغبتها في سلوكه ، طريق منح الاستقلال لمستعمراتها . واغتتم كلامه قائلا ان المناقشات لم تكن مضيعة للوقت .

٤٠٥ — وتكلم ممثل المغرب ، فقال انه لما يدعوا الى الاسف ، على الاقل ، ان يستخدم حق النقض في مثل هذه المسألة الهامة ؛ بيد ان الاصوات المؤيدة لمشروع القرار تدل بوضوح على القيمة الادبية التي ينبغي تطبيقها على قرار المجلس . واضاف قائلا ان ذلك لن يغنى عن الرأى العام المتعبر في العالم اجمع ، وانه على يقين من ان الدولة الكبرى التي استخدمت حقها في النقض ستدرك النتائج المترتبة على ذلك . وذكر ان الوفود الناطقة بلسان الوفود الافريقية ، وهي وفود مالي والجمهورية العربية المتحدة وتنغانيا وارغندا ، قد خولته ان يقول بأن افريقيا لن تتوقف امام مثل هذا القرار وانها ستواصل نضالها .

٤٠٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعرب عن عميق اسفه لان معارضة المملكة المتحدة منحت المجلس عن الموافقة على قرار يرمي الى تلافى تطور الاحداث على نحو يشكل خطرا على السلم في روديسيا الجنوبية ، والى حماية الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للسكان الافريقيين الذين يعيشون في ذلك الاقليم . وقال ان مما يزيد الاسف اتسام مشروع القرار بالاعتدال الشديد . واستدرك قائلا ان المناقشة قد لفتت انظار العالم الى المسألة . واغتتم كلامه قائلا ان كامل المسؤولية عن عواقب الازمة القائمة في روديسيا الجنوبية ، والتي قد تتطور الى فاجعة دموية ، تقع على عاتق المملكة المتحدة التي منحت المجلس من اتخاذ التدابير الملائمة .

### الفرع الثالث

#### الرسائل اللاحقة

٤٠٧ — ارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٤ (م أ / ٥٦٢٦) ، احال بها نص القرار الذي اتخذه اللجنة في ٢٣ آذار (مارس) . وقد قامت اللجنة الخاصة ، في الفقرة ٤ من منطوق هذا القرار ، بلفت نظر مجلس الامن الفوري الى الحالة الانفجارية في روديسيا الجنوبية ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٤٠٨ — واحال رئيس اللجنة الخاصة ، برسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ (م أ / ٥٧٨٩) ، نص قرار آخر اتخذه اللجنة الخاصة في ٢٦ حزيران (يونيه) . وقد لفت الفقرة ٤ من منطوق القرار النظر الفوري لمجلس الامن الى التقرير الذى قدمته اللجنة الفرعية المعنية بروديسيا الجنوبية ، ولا سيما الى النتائج والتوصيات الواردة فيه . وقد احيل نص هذا التقرير ( ج ع / ل خ ت إم ١ / م ت ١٢٨ ) الى المجلس كذلك .

## الفصل الخامس

الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣  
والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن

### الفرع الاول

النار في المسألة في الجلسة ١٠٨٥

(٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣)

٤٠٩ — طالب ممثل قبرص الدائم ، في رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (مأ/ ٥٤١٨) ، عقد اجتماع خاص للمجلس الامن للنظر في الشكاوى الموجهة من حكومته ضد تركيا بسبب ارتكابها " اعمال العدوان " و " التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص " عن طريق التمدد باستعمال القوة واستعمالها ضد سلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي . و اشار ممثل قبرص ، في هذا الصدد ، الى عدة عواث وقعت في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ، منها ان الطائرات العسكرية والسفن الحربية التركية غرقت الاقليم البري القبرصي والمياه الاقليمية القبرصية ، وان رئيس وزراء تركيا مدد باستعمال القوة ، وان القوات التركية دخلت نيقوسيا وانضمت الى الثوار القبرصيين الاتراك . وجاء في الشكاوى كذلك ان الاضطرابات والمعارك الطائفية قد اندلعت في قبرص يوم ٢١ كانون الاول (ديسمبر) اثر اعتداء مسلح على دورية من دوريات الشرطة القبرصية قامت به جماعة من غوغاء الاتراك . واغادت الرسالة ، ان قبرص تلتعن من مجلس الامن ، والظروف هذه ، ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع حدوث اي خرق جديد لاستقلالها وسلامتها الاقليمية وسيادتها .

٤١٠ — وارسل الرئيس مكاريوس برقية مؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) (مأ/ ٥٤١٠) ، اعلم فيها الامين العام ان السيد زينون روسيدس ، ممثل قبرص الدائم في الامم المتحدة ، مغول له تمثيل الجمهورية امام مجلس الامن . وفي ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ، اعلن الدكتور فاضل كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، في برقية احالها ممثل تركيا الدائم الى الامين العام (مأ/ ٥٤١١) ، ان نائب الرئيس ، الذي تلزم موافقته في الشؤون الخارجية ، قد حرم من حقه في مسألة حيوية كهذه ، وان اي تمثيل يقوم به السيد روسيدس ينبغي ان يعتبر غير قانوني وغير دستوري .

٤١١ — وادرج مجلس الامن المسألة في جدول اعماله في جلسته ١٠٨٥ المنعقدة في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ . ودعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٤١٢ — وتكلم ممثل قبرص ، فأعلن ان رئيس جمهورية قبرص ونائبه قد اتفقا عشية عيد الميلاد على وقف إطلاق النار وعلى شروط صيانة السلم ؛ ولكن بالرغم من موافقة تركيا على وقف إطلاق النار ، فقد قامت الطائرات التركية في اليوم نفسه بالتحليق على ارتفاع منخفض فوق نيقوسيا وارادت المدينة . و اضاف ان السفن العربية التركية قد شوهدت ، في ٢٧ كانون الاول ( ديسمبر ) على مسافة خمسة وعشرين ميلا من ساحل قبرص ، وهي تسرع متعبهة صوب الجزيرة ، ولكن علم بحمد ذلك ، وعقب ابلاغ مجلس الامن عن الخطر ، انها غيرت اتجاهها . واستطرد قائلا ان الاثر النفسي الذي يترتب على تلك الاستعدادات الحربية ، حتى وان لم يكن شدة غزو للجزيرة ، هو ارباب اليونانيين وتشجيع الاتراك على الاعتداء . وقال انه لا يسكن لدبلوماسية القوة التي تمارسها تركيا ان تستمر دون ان تؤدي الى نتائج سيئة .

٤١٣ — وتابع الممثل كلامه ، فقال ان جذور المشكلة تكمن في احكام الدستور الحفرقة التي قسمت سكان الجزيرة الى محسكين و اوجدت المداوة في كل مدينة . واخاف ان حكما مفرقا آخر من احكامه يقتضي ، فيما يتعلق بالتدابير المالية ، موافقة اغلبيه كل من الطائفتين في الجمعية التشريعية بصورة مستقلة مع التمتع بحق النقض ؛ كما ان تقسيم المحاكم على اساس طائفية ادى الى وقوع العيف في الميدان التضايفي ؛ هذا بالاضافة الى ان الدستور لا يجوز تعديل ، حتى برضا القبارصة اليونانيين والاتراك ، دون موافقة بعض الدول الاخرى . ومضى قائلا ان رئيس الجمهورية قد اقترح ، بخية محالة الحالة ، مناقشة المشكلة مع زعماء القبارصة الاتراك ؛ فوجه رسالة الى نائب الرئيس التركي ، وارسل نسخا منها الى الممثلين الدبلوماسيين للمملكة المتحدة واليونان وتركيا ، ولكن الحكومة التركية رفضت اقتراحات كبير الاساقفة في ٢١ كانون الاول ( ديسمبر ) ، اى قبل ان يرد نائب الرئيس ، مما اضطر هذا الاخير ، على ما يرجح ، الى رفضها بدوره بعد ذلك . وقال الممثل انه يترتب ، والاروف هذه ، على كل البلدان المجاورة لقبرص ، ولا سيما تلك التي لها مصلحة في الجزيرة ، ان تسلك مسلكا سلميا ؛ ولذلك طلبت قبرص الى المجلس ان يعتبر المسألة عاجلة فيما يتعلق باحترام وقف إطلاق النار وتشجيع صيانة السلم في الجزيرة . واعرب عن امله في ان يتخذ المجلس قرارا يشجع به التعاون بين الطائفتين في قبرص ويدعو فيه جميع الدول الى احترام استقلال قبرص السياسي وسلامتها الإقليمية ، والامتناع عن استعمال القوة ضد الجمهورية او التهديد باستعمالها .

٤١٤ — ورد ممثل تركيا قائلا انه تشدد في قبرص منذ اكثر من سنتين . عملة يقصد بهما انكار حقوق الطائفة التركية في قبرص وانتهاكها وابطالها ؛ وأشار الى ان تلك الحقوق قد حددت وادرجت في الدستور كضمان لوجود الاتراك القبارصة وحياتهم بعد الحوادث المؤلمة التي وقعت قبل عدة سنوات . واخاف ان رئيس قبرص نفسه قد اقر بضرورة الاعتراف بتلك الحقوق ، وبناء على ذلك فقد وضع الدستور . واستطرد قائلا ان المحكمة العليا في قبرص ، التي يتراأسها رئيس محايد ، قد رأت مرارا ان الاحكام اليونانيين في قبرص لم يتصرفوا وفقا للدستور ولم يحترموا حقوق الطائفة التركية .

٤١٥ - ومضى الممثل قائلاً ان القبارصة اليونانيين اقدموا ، ليلة ٢١ - ٢٢ كانون الاول ( ديسمبر ) ، على الفتك بالأتراك ، وان قوائم النساء والاطفال الاتراك الذين قتلوا نشرت عن طريق الصحف والاذاعة . واضاف ان تركيا ، بوصفها احدى الدول الحوقة والضامنة للاتفاق المتعلق بقبرص لا يسمحها ان تقف مكتوفة اليدين ازاء مثل هذه الحالة . وذكر ان حكومته قد سحبت ، من البداية ، الى انهاء الاعمال الحدودية وذلك بتوجيه النداءات الى رئيسي الدائفتين القبرصيتين والمسيحيين المشتركين في توقيع معاهدة الضمان . واعلن ان حكومات تركيا واليونان والمملكة المتحدة قد اتفقت ، برضا رئيس قبرص ، على اشتراك قواتها الموجودة في الجزيرة ، تحت القيادة البريطانية ، في صيانة الامن في الجزيرة ؛ ولذلك فان مما يشير الدهشة ان يأتي ممثل قبرص ، في الوقت الذي راود الحكومة التركية الامل في استتباب السلم ، فيمثل امام المجلس ليوجه الى تركيا اتهامات عارية من الصحة . وختم كلامه قائلاً انه يمكنه ، باسم حكومته ، ان ينفي بصفة قاطعة وجود اية سفن تركية مبحرة صوب قبرص ، وان يصح ان اية سفن تكون شوهدت في المنطقة انما هي سفن مبحرة من مرغاً تركي الى آخر .

٤١٦ - وتكلم ممثل اليونان ، فأعلن انه يكون من المفيد لو شجع المجلس الجمهور المبنية في قبرص بشأن وقف الحلق النار . واخاف ان المعلومات المتوفرة لحكومته اثبتت بجلاء ، كما جاء في رسالة وجهها ملك اليونان الى رئيس تركيا ، ان الاحداث المفجعة التي وقعت في الايام القليلة الماضية قد اثارها جماعات مسلحة من القبارصة الاتراك ؛ هذا بالاضافة الى ان وحدات من الكتيبة التركية المراقبة في الجزيرة قد غادرت محسكرها واحتلت مواقع مجاورة لنيقوسيا ، كما ان الدائفات العسكرية التركية قد زادت من اثاره الشعب القبرصي بتحليقها على ارتفاع منخفض فوق نيقوسيا . وذكر ان انباء الصحف تشير الى استمرار الحشد العسكري في جنوب تركيا وتجمع القوات في مرغاً الاسكندرون ومرسين . وبين انه يسهل عليه تفهيم مخاوف القبارصة اليونانيين امام تلك الحالة . وختم كلامه قائلاً ان الحكومة اليونانية ستشعر بالاجتياح لو خرج المجلس برسالة تفأؤل وسكن من روح شعب قبرص .

٤١٧ - وتكلم ممثل قبرص ، فأشار الى ان حكومته لم تكن لتعنى بتنقلات السفن التركية لولم يصح رئيس وزراء تركيا في اليوم السابق بأن تركيا سترسل السفن الى قبرص بتعدد التدخل . وذهب الى ان تصريح رئيس الوزراء يعتبر خرقاً للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . وبين انه اذا جاز تفسير معاهدة الضمان على انها تمنح تركيا ، او اى بلد آخر ، حق استعمال القوة في قبرص ، كانت المعاهدة ذاتها عندئذ باطلة بمقتضى المادة ١٠٣ من الميثاق . وأشار الى ان الرئيس مكاريوس لم يخرق دستور قبرص ، لانه لم يفعل شيئاً سوى اقتراح اجراء المعاهدات . واستدرك قائلاً انه حتى اذا وقع خرق ما ، فان المعاهدة تنص على انه في حالة الاخلال باحكامها ، تقوم الدول الثلاث الضامنة بالتشاور فيما بينها بشأن الاجراءات والتدابير اللازمة لتأمين مراعاة احكامها ؛ هذا مع العلم ان المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة تقضي بأن تكون الاجراءات والتدابير المنصوص عليها في معاهدة الضمان سلمية .

٤١٨ - ورد ممثل تركيا قائلاً ان ملك اليونان قد زود بمعلومات خاطئة عن الاحداث الواقعة في قبرص ؛ ويرجح انه يستقي معلوماته من مصدر واحد هو الطرف الذي بدأ الهجوم والمجازر . واخاف ان القوات التركية في قبرص لم تشترك في القتال وان الطائرات التركية لم تحلق سوى مرة واحدة فوق الجزيرة . وغتم كلامه قائلاً في انه يود الحصول على تأكيد في ان ارباببي منظمة الايوكا في قبرص سيحترمون وقف اطلاق النار ويوقفون المذابح .

### الفرع الثاني

تقرير الامين العام الى مجلس الامن والرسائل الاخرى الواردة  
بين ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ و ١٩ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤

٤١٩ - ذكر ممثل قبرص ، في رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ( م / أ ٥٤٩٢ ) ، انه في صباح يوم ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ، وفي الوقت الذي كان مجلس الامن يبحث فيه شكوى قبرص بشأن التهديدات الصادرة عن السفن التركية قرب الجزيرة ، قامت ثلاث طائرات نفاثة عسكرية تركية بغرق الاقليم الجوي القبرصي من جديد والتحليق فوق نيقوسيا على ارتفاع منخفض . وجاء في الرسالة ان مثل هذا الغرق لسيادة قبرص وذلك التهديد للسلم ينافيان التأكيدات التي اعطاها ممثل تركيا .

٤٢٠ - واعلن ممثل تركيا ، في رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م / أ ٥٤٩٦ ) ان هذا الاتهام عار من الصحة ، مثله في ذلك مثل الاتهام السابق القائل بأن بعض السفن التركية كانت متبعة نحو قبرص .

٤٢١ - وادعى ممثل قبرص ، في رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ ( م / أ ٥٥٠٢ ) ، ان اتفاق وقف اطلاق النار المحقود في ٢٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ قد نقضته الحكومة التركية برفضها المستمر لسحب وحدتها من مواقعها الاستراتيجية التي احتلتها في نيقوسيا تحكماً في ٢٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ . وافاد ان التهديدات التركية بالخرق قد ازدادت . وخلص الى ضرورة اجتماع مجلس الامن بخية حماية دولة من الدول الاعضاء من الحد وان ومنع تدور الحالة من جديد .

٤٢٢ - واعلن ممثل تركيا ، في رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني ( يناير ) ( م / أ ٥٥٠٧ ) ، ان تركيا ستمتنع مؤقتاً عن الرد بالتفصيل على الاتهامات الحارية من الصحة والواردة في رسالة ممثل قبرص المؤرخة في ٢ كانون الثاني ( يناير ) ( م / أ ٥٥٠٢ ) ، وذلك للحيلولة دون الاخلال بإمكانات نجاح المؤتمر القادم .

٤٢٣ - وارسل ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني ( يناير ) ( م / أ ٥٥٠٨ ) ، ذكر فيها ، بعد الاشارة الى نشوب



الاضطرابات الطائفية في قبرص في ٢١ كانون الاول ( ديسمبر ) ، ان حكومات المملكة المتحدة واليونان وتركيا قامت في ٢٤ كانون الاول ( ديسمبر ) بتوجيه نداء الى حكومة قبرص كما عرضت عليها مساعدتها العميدة . كذلك بينت الرسالة ان حكومات المملكة المتحدة واليونان وتركيا قامت في ٢٥ كانون الاول ( ديسمبر ) باعلام حكومة قبرص عن استعدادها للمساعدة ، فيما لو دعت لذلك ، على اقرار النظام العام بواسطة قوة مشتركة توضع تحت القيادة البريطانية وتشكل من قوات الدول الثلاث المرابطة في قبرص . وافادت الرسالة ان حكومة قبرص اعلنت قبولها لذلك العرض في بلاغ صادر في ٢٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ؛ وعلى ذلك فقد انشئت القوة المشتركة تحت قيادة الميجر جنرال يونغ ، قائد منطقة قبرص . وجاء في الرسالة انه اعقب ذلك اسراز تقدم مرض عن طريق لجنة الاتصال السياسي ؛ وان حكومات المملكة المتحدة واليونان وتركيا وقبرص قد طلبت مشتركة الى الامين العام ان يعين ممثلا يحمل كمراقب للامم المتحدة في قبرص . وخلصت الرسالة الى انه قد تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر يضم ممثلي الحكومات الثلاث والناطقين في لندن في الاسبوع التالي .

٤٢٤ — واصل ممثل قبرص ، في رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني ( يناير ) ( م أ / ٥٥١٢ ) ، ان حكومات قبرص والمملكة المتحدة واليونان وتركيا وصلت الى اتفاق بشأن عقد مؤتمر في لندن لالتماس حل للصعوبات القائمة ؛ بيد ان تركيا وزعماء الطائفة التركية قد اتخذوا بحمد عقد ذلك الاتفاق عددا من التدابير المتتالية الرامية الى تهديد استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية وتعطيم الهدف الذي من اجله تقرر عقد المؤتمر والروح المراد عقد هاجها . وخلصت الرسالة الى ان تلك الوقائع تشكل تهديدا جديدا وخطيرا لا من قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

٤٢٥ — وقدم الامين العام الى مجلس الامن تقريرا صادرا في ١٣ كانون الثاني ( يناير ) ( م أ / ٥٥١٤ ) ، اشار فيه الى ان ممثل قبرص قد طلب اليه ، فور نشوب الاضطرابات فيها ، ان يعين ممثلا شخصيا له للتحقيق في الحالة . و اضاف ان ممثلي تركيا والمملكة المتحدة واليونان قد ايدوا ذلك الطلب في المشاورات اللاحقة . وقال انه اعلم اولئك الممثلين انه يلزمه الحصول على موافقة حكوماتهم على اختصاصات الممثل الشخصي فضلا عن بيان واضح بالمهام التي تريد منه القيام بها . وافاد ان ممثل قبرص الدائم انهى اليه في ٩ كانون الثاني ( يناير ) ان حكومته تقبل بمنح الاختصاصات التالية للممثل الشخصي للامين العام : ( ١ ) ان يراقب عملية صيانة السلم ويرجع الى الامين العام فيما يتعلق بذلك ؛ ( ٢ ) وتحقيقا لهذه الغاية ، ان يتاح له الاتصال بحكومة قبرص عن طريق وزارة الخارجية ، وكذلك الاتصال برئيس الجمهورية ونائب الرئيس او ممثليهما ، وبالمفوض السامي البريطاني والسفيرين اليوناني والتركي المعتمدين لدى حكومة الجمهورية ، وبالقائد البريطاني لقوة صيانة السلم ؛ ( ٣ ) وان تكفل له حرية التنقل والمخابرات ؛ ( ٤ ) وان تكفل السلامة الشخصية له وللمساعد به ؛ ( ٥ ) وان لا يقبل اية شكوى فردية بشأن اي خرق لاتفاق وقف اطلاق النار . كذلك ذكر ممثل قبرص في رسالته ان مدة ولاية الممثل الشخصي كمراقب تحدد بثلاثة اشهر ، وان حكومة قبرص على استعداد لتحمل جميع النفقات المترتبة .

٤٢٦ — وذكر الأمين العام ، في تقريره الصادر في ١٧ كانون الثاني ( يناير ) —  
( م أ / ٥٥١٦ ) ، أنه قرر ، بعد النظر في آراء حكومات تركيا وقبرص والمملكة المتحدة واليونان ،  
تعيين اللفتانت جنرال ب . م . غياني ممثلاً شخصياً له وإرساله الى قبرص لمراقبة سير عملية  
صيانة السلم وذلك لفترة اولية تمتد الى نهاية شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ . وأعاد الأمين العام ان  
حكومة قبرص قد اعلنت موافقتها على ذلك في ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ، وأنه اوعز الى الجنرال  
غياني بالتوجه الى قبرص في ١٧ كانون الثاني ( يناير ) . وأضاف الأمين العام انه قام ، بناءً على  
دعوة الحكومات المشتركة في المؤتمر المحقود في لندن ، بإيفاد نائب مدير مكتبه ، السيد خوسيه  
رولز — بنيت ، الى لندن في ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ، وذلك للتشاور مع وزراء خارجية تركيا  
وقبرص والمملكة المتحدة واليونان بشأن طلب ايفاد ممثل شخصي للأمين العام الى قبرص .

٤٢٧ — وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني ( يناير ) ( م أ / ٥٥٢١ ) ،  
أكد فيها ، بالاشارة الى رسالة ممثل قبرص ( م أ / ٥٥١٢ ) ، ان الحكومة التركية لم تهدد استقلال  
قبرص وسلامتها الاقليمية ، وإنما سعت بكل الوسائل الى الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة .

٤٢٨ — وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٢٩  
كانون الثاني ( يناير ) ( م أ / ٥٥٢٦ ) ، أعلن فيها ، بالاشارة الى تقرير الأمين العام الصادر  
في ١٧ كانون الثاني ( يناير ) والى نيته في ارسال اللفتانت جنرال غياني الى قبرص كممثل  
شخصي له ، ان المسألة القبرصية معروضة على المجلس ، وان المجلس هو المسؤول ، بموجب الميثاق ،  
عن اتخاذ التدابير المحلية لصيانة السلم والامن الدوليين .

٤٢٩ — وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٣ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٢٩ ) ، جاء  
فيها انه بينما نفت تركيا تهديداتها لاستقلال قبرص وسلامتها الاقليمية ( م أ / ٥٥٢١ ) ، فان رئيس  
وزراء تركيا لم يخف تهديداته للرعاة المتكررة لذلك الاستقلال وتلك السلامة الاقليمية .

٤٣٠ — وأكد ممثل تركيا من جديد ، في رسالة مؤرخة في ٧ شباط ( فبراير )  
( م أ / ٥٥٣٣ ) ، ان حكومته لم تهدد استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية واستشهد ، تأييداً لذلك ،  
بمقتضى من رسالة رئيس وزراء تركيا الى رؤساء الحكومات . وأضاف ان الوحدة التركية ، المرباطة  
في قبرص بموجب معاهدة التحالف ، إنما اضطرت الى اتخاذ موقع جديد عقب اطلاق النيران على  
مقر السفارة التركية ؛ هذا بالإضافة الى انه من الطبيعي بالنسبة الى القبارصة الاتراك ، وهم  
معرضون للابادة ، ان يلجأوا الى القرى الآهلة بأكثرية من السكان الاتراك .

٤٣١ — وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن ،  
في رسالة مؤرخة في ٨ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٣٤ ) ، أحال بها نص الرسالة التي وجهها  
رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٧ شباط ( فبراير ) الى رئيس وزراء  
المملكة المتحدة ، ورئيس الولايات المتحدة ، ورئيس الجمهورية الفرنسية ، ورئيس وزراء تركيا ، ورئيس

وزراء اليونان ، بشأن قبرص . وقد أعلن السيد خروتشوف في هذه الرسالة ان الحالة في قبرص قد ازدادت سوءاً وانها ولدت خطر قيام تحقيقات دولية خطيرة في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط وأشار الى ان الخلاف بين الطائفتين القبرصيتين ، الذي يخذى منذ زمن طويل من الخارج ، يتخذ الآن حجة للتدخل المحلي في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص ، وهي دولة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة . وقال ان بعض دول منظمة حلف شمال الاطلسي تحاول ، دون ان تقيم وزناً للميثاق ، ان تفرض على قبرص حلاً من اختيارها ؛ والغرض الرئيسي من خطط تلك الدول هو ، في اساسه ، الاحتلال الواقعي لتلك الجزيرة بالقوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الاطلسي ، الامر الذي يمثل اعتداءً شنيعاً على سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وحريتها ، وشروعاً في اخضاع تلك الدولة المعادية الصغيرة للسيطرة العسكرية لمنظمة حلف شمال الاطلسي . واضاف انه قد ادعي ، تبريراً للخطط الرامية الى ارسال قوات منظمة حلف شمال الاطلسي الى قبرص ، ان القبرصيين غير قادرين على حل مشاكلهم الداخلية ؛ بيد انه ليس ثمة من شك في ان شعب قبرص قادر على القدرة على تسوية شؤونه الداخلية الخاصة ، وحل مشاكله بالطريقة التي تغد مصلحه القومية على غير الوجوه .

٤٣٢ - وجاء في الرسالة كذلك ان ثمة ما يدل على ان هؤلاء المحننيين يفضلون معالجة المسألة القبرصية لا في مجلس الامن ، وانما في مؤتمرات سرية يأملون فيها الاستعاضة عن ميثاق الامم المتحدة باجراءات تحكمية وتحطيم مقاومة دولة صغيرة عن طريق الضغط الخارجي . وذكرت ان الجمهور تبذل لمنع مناقشة المسألة في مجلس الامن ، مع العلم انها عرضت عليه بناءً على طلب من حكومة قبرص .

٤٣٣ - وبينت الرسالة ان الحكومة السوفياتية تشجب خطط التدخل العسكري وتحث جميع الدول المعنية على ان تمارس التحقل ، وان تنظر بشكل واقعي ومن جميع النواحي في كل الحواقب الممكنة التي تترتب على الخزو المسلح لقبرص ، وان تتمتع سيادة الجمهورية واستقلالها . وأشارت الى انه بالرغم من انه ليس للاتحاد السوفياتي حدود مشتركة مع قبرص ، فانه لا يسعه ان يقف موقف عدم الاكتراث من الحالة الناشئة في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، وهي منطقة لا تبعد كثيراً عن الحدود الجنوبية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وخلصت الرسالة الى القول بأنه يجب على زعماء الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، فضلاً عن زعماء الدولتين المجاورتين لقبرص ، وهما تركيا واليونان ، ان يستخدموا كل ما لديهم من سلطة ونفوذ لمنع زيادة تفاقم الحالة ، واخماد الحوافط المتأججة في قبرص ، والتي يجري اذكائها من الخارج فأدت الى كل هذه النتائج السيئة ، والمساعدة على تعزيز السلم في تلك المنطقة الهامة .

٤٣٤ - وارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١١ شباط ( فبراير ) ( م ٥٥٣٧ ) ، احوال بها الرد الذي ارسله رئيس وزراء المملكة المتحدة في ٨ شباط ( فبراير ) . وقد ذكر رئيس الوزراء في رسالته ، انه يشعر بخيبة الامل ان يرى ان السيد خروتشوف شاء ان يوجه اتهامات مستهجنة مثلما هي عارية من الصحة . واعلن ان الهدف الذي ترمي اليه بريطانيا هو المساعدة

على صيانة السلم والامن في قبرص ، وان هذا هو ما حدا بحكومته الى الموافقة على ما البته حكومة قبرص من مساعدة القوات البريطانية في صيانة النظام . واذاف ان بريطانيا سحت ، بالتشاور مع حكومات اخرى لا يمكن التشكك في اهتمامها بايجاد حل سلمي لمشاكل الجزيرة ، الى تأمين اتفاق جميع المصنيين على التدابير الاخرى التي يلزم اتخاذها لمساعدة القبرصيين في مهمة صيانة امنهم . واكد انه ليس في كل ذلك ما ينطوى ، كما يدعي السيد خروتشوف ، على اى انتهاك لسيادة دولة صغيرة او لاستقلالها او حريتها . واعرب رئيس وزراء بريطانيا عن امله في ان يعيد الرئيس خروتشوف النظر في موقفه فيفهم ان دوافع بريطانيا وتصرفاتها هي ليست تلك التي وصفها في رسالته . وقال انه يشاطر السيد خروتشوف رايه في ان الحالة القائمة في قبرص لا يمكن الا ان تتعقد اذا ما اثرت المشاعر ، ولا سيما نتيجة للتأثيرات الخارجية .

٤٣٥ - وذكر ممثل تركيا ، في رسالة مؤرخة في ١٣ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٤٠ ) ، ان اليونانيين القبارصة اعتدوا ، بالاشتراك مع رجال الشرطة اليونانيين ، على الحي التركي في ليماسول واطلقوا النيران على القبارصة الاتراك ، بما فيهم الاطفال والنساء . واذافت الرسالة ان النداء الذي وجهته الحكومة التركية الى حكومة قبرص من اجل انهاء المجازر لم يسفر عن اية نتيجة ، وان القوات البريطانية التابعة للقوة المشتركة لصيانة السلم هي التي اوقفت الاعتداء اخيرا .

٤٣٦ - واستشهد ممثل قبرص ، في رده المؤرخ في ١٥ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٤٤ ) ، بنص برقية رسمية عن احداث ليماسول ، جاء فيها ان الارهابيين الاتراك ، عمدوا الى اطلاق النيران جزافا دون اى استفزاز على المواطنين الابرياء في مدينة ليماسول والضواحي المجاورة ، وذلك لمدة ثلاثة ايام متوالية .

٤٣٧ - وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ١٥ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٤٩ ) ، احال بها نص الرسالة التي وجهها رئيس وزراء اليونان في ١١ شباط ( فبراير ) الى رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ردا على رسالة السيد خروتشوف المؤرخة في ٧ شباط ( فبراير ) . وقد اكد رئيس الوزراء في رسالته تمسك الحكومة اليونانية بسياسة من شأنها ضمان الحقوق الاساسية للقبارصة وصيانة استقلال الدولة القبرصية وسلامتها الاقليمية .

٤٣٨ - وارسل الامين العام برقية مؤرخة في ١٥ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ الى رئيس قبرص ووزيري خارجية اليونان وتركيا ( م أ / ٥٥٥٤ ) ، اعرب فيها عن قلقه العميق لما يبدو من تدور الحالة في قبرص ، ووجه الى الحكومات الثلاث نداء عاجلا للامتناع عن القيام بأى عمل قد يؤدي الى تفاقم الحالة والمزيد من اراقة الدماء ، والتمس من تلك الحكومات استخدام اقصى نفوذها لتأمين عدم وقوع اية اعمال عنف جديدة . وناشد جميع المصنيين ، بما فيهم ابناء الطائفتين القبرصيتين وزعماؤهما ، الى اظهار اقصى ما يمكن من التفهم والتحمل ، ولا سيما في الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الامن لالتماس حل للمشاكل التي تواجه قبرص .

٤٣٩ - ورد وزير خارجية اليونان ، في برقية مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) (م/أ/٥٥٥٤) ، قائلا ان مسألة ضمان الامن الداخلي والخارجي والاستقلال للدولة القبرصية تعتبر ، في نظر حكومته ، مسألة ذات اولوية عالية . و اضاف ان اليونان تضع ثقتها التامة في الامم المتحدة ، وان السلطة التي يخولها الميثاق للامين العام عامل هام يمكن ان يخدم قضية السلم على خير الوجوه .

٤٤٠ - ورد وزير خارجية تركيا في برقية مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) (م/أ/٥٥٥٤) ، قائلا انه يفهم قلق الامين العام لاهمال المصنف التي وقعت مؤخرا في مدينة ليماسول . و اضاف ان حكومته قد اظهرت ، منذ بداية الاحداث الدامية الرامية الى استبعاد الطائفة التركية ، غاية الصبر والحلم امام ابشع انواع الاستفزاز . و ذكر ان ما كان محل اهتمام تركيا الاساسي على الدوام هو التماس حل سريع وسلمي طبقا للالتزامات المتعاقبة المتعلقة بقبرص .

٤٤١ - وارسل الرئيس مكاريوس برقية مؤرخة في ١٩ شباط (فبراير) (م/أ/٥٥٥٤) / الاضافة (١) ، اعرب فيها عن عميق تقديره وشكره للاهتمام القيم الذي يبديه الامين العام بقبرص . وقال كبير الاساقفة ان لحكومته ايمانا كبيرا بمجلس الامن وبمنظمة الامم المتحدة ، وهي ترى ان مساهمتها في تهدئة المشكلة القبرصية وحلها سيكون لها اهميتها العظيمة .

### الفرع الثالث

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٩٤ - ١١٠٢  
(١٧ شباط (فبراير) - ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤)

٤٤٢ - اعلنت المملكة المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) (م/أ/٥٥٤٣) ، ان اتفاقات لندن المحققة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩ قد اقامت الهيكل الاساسي للجمهورية ، بما في ذلك الاحكام التي تنظم العلاقات بين الطائفتين القبرصيتين . وافادت الرسالة ان حكومات المملكة المتحدة واليونان وتركيا قد ضمنت ، بمصاحبة الضمان المحققة في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ، استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وأمنها والاحكام الاساسية لدستورها . وأشارت الى ان الاهتمام الدولي فيما يتعلق بالمصاعب القائمة في قبرص ناجم عن العلاقات الخاصة التي تعدها المصاحبة والتي تفرض مسؤوليات معينة على الدول الضامنة . ومضت الرسالة تقول انه بعد ان لبت حكومات المملكة المتحدة واليونان وتركيا طلب حكومة قبرص الداعي الى قيام وحدتها العسكرية المربطة في الجزيرة بالمساعدة على تأمين مراقبة وقف إطلاق النار وقرار السلم ، اصبح من الواضح انه يجب تعزيز قوة صيانة السلم لكي تتمكن من اقرار الامن الداخلي . و اضافت الرسالة انه تم الوصول الى اتفاق بين الدول الضامنة وبعض الحكومات الاخرى على الترتيبات اللازمة لانشاء قوة دولية لصيانة السلم ؛ ولكن نظرا الى عدم تمكن حكومة قبرص من قبول تلك الترتيبات ، فانه لم يتسن وضعها موضع التنفيذ . وفي تلك الاثناء ، تدهور الامن في

الجزيرة تدعورا شديدا ، وازداد التوتر بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية الى حد خطير بلغ ذروته في اعمال العنف التي وقعت في ليماسول في ١٢ شباط ( فبراير ) . وخلصت الرسالة الى القول بأن المملكة المتحدة تطلب ، في هذه الظروف الخطيرة ، اجتماع مجلس الامن في وقت قريب للنظر في تلك المسألة العاجلة ولا تغاير التدابير الملائمة التي تكفل تسوية تلك الحالة الخطيرة مع المراعاة التامة لحقوق ومسؤوليات الطائفتين القبرصيتين كليهما ، وكذلك حقوق ومسؤوليات حكومة قبرص والدول الموقعة على معاهدة الضمان .

٤٤٣ — وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٥ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٤٥ ) ، ذكر فيها ان ازدياد الاستعدادات والتصريحات العربية للحكومة التركية جعل خطر غزو قبرص خطرا ظاهرا ووشيكاً . وقال ان وحدة قبرص وسلامتها الاقليمية تتعرضان لتهديد جديد ناجم عن اعادة توزيع الوحدات العسكرية التركية في قبرص والتمهجير الاجباري للاتراك القبارصة ، الذين يكرهون على ترك منازلهم في القرى اليونانية التركية المحتلة ليصبحوا " لاجئين " رغم ارادتهم في القرى المأهولة كلياً بالأتراك وذلك تمهيدا لتقسيم الجزيرة . و اضاف ان تهديد استقلال بلد صغير وسيادته وسلامته الاقليمية من قبل دولة مجاورة اقوى منه يشكل خرقا مباشرا لميثاق الامم المتحدة . وغتم الممثل رسالته قائلا ان قبرص تطلب على وجه الاستعجال عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن لا تغاير التدابير الملائمة بمقتضى المواد المختصة في الميثاق .

٤٤٤ — وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٦ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٥٠ ) ، عرض فيها ان طلبه المستعجل الداعي الى عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن يجب ان يتقدم على طالب الحملة المتحدة الداعي الى اجتماع المجلس في وقت قريب ، ولذلك فان لوفد قبرص ان يفتتح مناقشة المسألة .

٤٤٥ — واحالت تركيا ، برسالة مؤرخة في ١٧ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٥١ ) ، برقية من الدكتور فاضل كوتشوك ، نائب رئيس جمهورية قبرص ، يطعن فيها في صحة تفويضات ممثل قبرص ويؤكد من جديد ان الدستور القبرصي لا يعيز التمثيل الانفرادي ، اى التمثيل الذي لا يشارك فيه القبارصة الاتراك ، لدى الامم المتحدة .

٤٤٦ — وفي ١٧ شباط ( فبراير ) ، انتهى وزير خارجية قبرص الى رئيس مجلس الامن ( م أ / ٥٥٥٢ ) انه يود ان يشترك ، باسم جمهورية قبرص ، في مناقشة المجلس ، وان ممثل قبرص الدائم السيد روسيد بن ، سيمارس وظائف الممثل المناوب . وفي ١٨ شباط ( فبراير ) ، انتهى الامين العام الى رئيس مجلس الامن ( م أ / ٥٥٥٣ ) انه تسلم التفويضات ، الموقعة من رئيس قبرص في ١٤ شباط ( فبراير ) ، والقاضية بتعيين السيد كيريانو ، وزير خارجية الجمهورية ، ممثلا لقبرص في مجلس الامن في جلساته المخصصة لمسألة قبرص ؛ واعلن الامين العام ان التفويضات ، في رايه ، صحيحة .

٤٤٧ — واحالت تركيا ، برسالة مؤرخة في ١٩ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٥٥ ) ، برقية من السيد فاضل كوتشوك ، نائب رئيس جمهورية قبرص ، يطلب فيها ان يستمع مجلس الامن الى مشله رؤوف نكتاش الذي له مطلق السلطة في التحدث باسم الاتراك القبارصة . وقد ايدت تركيا هذا الطلب في رسالة اخرى مؤرخة في ذات التاريخ ( م أ / ٥٥٥٦ ) .

٤٤٨ — وفي الجلسة ١٠٩٥ المنعقدة في ١٨ شباط ( فبراير ) ، طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الكلام الاستثنائي ، واقترح بأن يكون وزير خارجية قبرص اول متكلم . وذكر ان ذلك له ما يبرره من عدة وجوه : فان حكومة قبرص قد لجأت الى المجلس طالبة منه الحماية لتوجيه تهديد اليها من الخارج ، وقد ادريجت شكواها في جدول اعمال المجلس ؛ هذا بالاضافة الى ان ممثل قبرص قد طلب عقد مجلس الامن قبل ممثل المملكة المتحدة . فرد رئيس المجلس قائلاً ان الترتيب الذي يمكن للممثلين بموجبه ان يتكلموا امام المجلس محدد في المادة ٢٧ من نظامه الداخلي ، التي تقضي اعكامها بأن يمنح الرئيس الكلام للممثلين حسب ترتيب الميهم الكلام . وبعد مناقشة اخرى اشترك فيها ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ، دعا الرئيس ممثل المملكة المتحدة الى الكلام .

٤٤٩ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ، عند استعراضه لاحكام معاهدة الضمان ، ان قبرص قد تعهدت ، بموجب احكام المادة الاولى من المعاهدة ، ان تؤمن صيانة استقلالها وسلامتها اقليمية وامنها فضلاً عن احترام دستورها . و اضاف ان الجمهورية قد تعهدت بعدم الاشتراك كلياً او جزئياً في اي اتحاد سياسي واقتصادي مع اية دولة من الدول . ومضى قائلاً ان المادة ذاتها قد حظرت ان نشاط من شأنه ان يشجع ، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ، اما على الاتحاد مع اية دولة اخرى او على تقسيم الجزيرة . وافاد ان حكومات تركيا والمملكة المتحدة واليونان قد اعطت علماً ، في المادة الثانية ، بما تعهدت به قبرص في المادة الاولى ، واعترفت وضمنت صراحة استقلال الجمهورية وسلامتها اقليمية وامنها ، وكذلك الاوضاع التي تنشعها المواد الاساسية في دستورها . واستطرد قائلاً ان المادة الرابعة تنص على انه ، في حالة خرق احكام المعاهدة ، تقوم الدول الضامنة بالتشاور فيما بينها حول المساعي او التدابير اللازمة لتأمين مراعاة تلك الاحكام . و اشار الى انه في حالة تعذر العمل المشترك ، فان كل دولة من الدول الثلاث تحتفظ بحق العمل لغاية واحدة فقط هي اقرار الاوضاع التي انشأتها المعاهدة . وبين ان مواد الدستور الاساسية والاحكام القاضية بصيانتها من قبل الدول الضامنة الثلاث فضلاً عن حكومة قبرص ترتبط ارتباطاً لا فكاك له بالتسوية التي ادت الى استقلال قبرص . وذكر الممثل ان لمعاهدة الضمان اهمية خاصة ، لانها المشبك الذي ينتظم تلك التسوية المعقدة ، ولانها تتعلق ب " الاوضاع التي انشأتها مواد الدستور الاساسية " . وبين ان تلك المواد الاساسية الواردة في المرفق الثالث للدستور ، غير قابلة للتعديل سواء بتغيير صيغتها او باستكمالها او بالغائها . وافاد ان الفرض الاساسي منها هو تأمين الاحترام التام لحقوق ومصالح كل من الطائفتين الرئيسيتين ، القبارصة اليونانيين والأتراك ، وحفظ التوازن بينهما .

٤٥٠ — و اشار الممثل الى ان جميع الاطراف كانوا يأملون في ان يصبح الدستور اداة تمكن الطائفتين من القضاء على خلافتهما السابقة ، واعرب عن اسفه لان الامر لم يكن كذلك ؛ فقد

ازداد التوتر بين الطائفتين زيادة مازدة خلال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٣ ، وبدأت الممارك الشديدة بين الطائفتين عقب حوادث ٢١ كانون الاول ( ديسمبر ) . واستعرض الممثل الاحداث التي ادت الى انشاء قوة لصيانة السلم موضوعة تحت القيادة البريطانية ومشكلة القوات البريطانية والتركية واليونانية المرابطة في الجزيرة . وقال انه لما تبين ان مهمة الوصول الى اتفاق في مؤتمر لندن ستكون ، على الأرجح ، عسيرة وطويلة ، فقد رأت المملكة المتحدة ان تتسامح بعبء صيانة السلم في قبرص عن طريق اشتراك بلدان اخرى في القوة ؛ فانهيت اقتراحات بهذا المعنى ، ففي ٣١ كانون الثاني ( يناير ) ، الى المشتركين في مؤتمر لندن ، وانضمت الولايات المتحدة الى المملكة المتحدة في تقديم تلك الاقتراحات . واراد فائلا ان اليونان وتركيا قبلتا تلك الاقتراحات فسي ( شباط ) ( فبراير ) ، وانها عرضت على كبير الاساقفة مكاريوس والدكتور كوتشوك في اليوم التالي . وفي ٤ شباط ( فبراير ) ، اعلن كبير الاساقفة ، مع الاسف ، انه لا يسعه قبول الاقتراحات في الصيغة التي قدمت بها . وبين الممثل ان كبير الاساقفة قبل بمبدأ انشاء قوة دولية توضع تحت سلطة مجلس الامن ، وأشار الى انه يمكن الاتفاق مقدما على تكوين القوة ، ولكن على الا تتضمن اية وحدات يونانية او تركية ، كما رأى ان تتضمن اختصاصات القوة حماية السلامة الاقليمية لقبرص والمساعدة على اقرار الاحوال العادية . وتابع الممثل كلامه قائلاً ان المملكة المتحدة قد عملت بعد ذلك بالاشتراك مع الولايات المتحدة فوصلت الى اتفاق مع الحكومتين اليونانية والتركية على احكام اقتراحات جديدة قدمت الى كبير الاساقفة مكاريوس في ١٢ شباط ( فبراير ) . واكد الممثل ان هذه الاقتراحات الجديدة كانت واقعية وعملية لمراعاتها التامة لمواقف جميع الاطراف المعنيين مباشرة ؛ بيد ان كبير الاساقفة مكاريوس ، مع الاسف ، لم يتمكن مرة اخرى من قبول الاقتراحات المنقحة بصيغتها تلك ، وتقدم باقتراحات مقابلة .

٤٥١ - واضاف ممثل المملكة المتحدة قائلاً انه ينبغي ان نتذكر ان هذه السلسلة من المفاوضات لم تكن دائرة في فراغ ، فقد وقعت في الجزيرة محارك عديدة بلغت ذروتها في اضطرابات عنيفة جدا اندلعت في ليماسول .

٤٥٢ - ومضى الممثل قائلاً ان المملكة المتحدة قد طلبت ، في هذه الظروف الخطيرة ، اجتماع مجلس الامن في وقت قريب . ووضح ان التدابير البريطانية المتعلقة بالحالة القائمة في قبرص قد اتخذت وفقاً لمعاهدة الضمان ، وان وجود القوات البريطانية في الجزيرة كان بناء على دعوة من حكومة قبرص . واضاف ان الجهود البريطانية قد انصرفت ، منذ البداية ، الى تهدئة الحالة وقرار السلم ؛ بيد ان حكومته لا ترغب في مواصلة تحمل عبء عملية صيانة السلم تلك وحدها ، ولسو يوماً واحداً أكثر مما تطليه الضرورة ، ولذلك فانها اقترحت في عدة مناسبات تعزيز القوة بوححدات من بلدان اخرى . وذكر ان بريطانيا اوضحت ، في كافة المراحل ، انها ترمع التصرف بموافقة السلطات الشرعية في قبرص ، وانسه لم يكن ثمة محل لتنفيذ اي اقتراح دون تلك الموافقة . واستطرد قائلاً ان مجلس الامن مسؤول عن صيانة السلم الدولي ، ولكن ينبغي ممارسة تلك المسؤولية



على نحو يتفق مع المعاهدات التي يقوم عليها استقلال قبرص وتتوقف عليها حقوق الطائفتين الدستورية . وقال انه يبدو له ان اى مشروع قرار عن المسألة يجب ان يؤيد النداء الذى وجهه الامين العام ؛ ويطلب الى الاطراف المعنية ، ومن بينهم الدول الضامنة ، ان يؤمنوا ، بالتشاور مع الامين العام ، انشاء قوة فعالة لصيانة السلم في اسرع وقت ممكن ؛ وينص ، بالصيغة الملائمة ، على اتفاق بشأن تعيين وسيط محايد . وختم كلامه قائلاً انه لا يشك في ان المجلس يود كذلك ان يطلب الى جميع الدول والسلطات المعنية احترام استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وامنها ، وفقاً لمعاهدة الضمان وطبقاً لما تقرره وتنظمه مواد الدستور الاساسية .

٤٥٣ - وتكلم وزير خارجية قبرص ، فقال انه يود ان يوضح ان حكومته تعتبر اية معاهدة تقيد ، في نظراى طرف من اطرافها ، استقلال الدولة وسيادتها باطلية ولاغية . و اضاف ان قبرص اصبحت دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بعد عقد معاهدتي لندن وزوريخ ، وانه ليس لاي بلد حق التدخل العسكري في قبرص . واستعرض الممثل النواحي التاريخية ، فقال ان جميع ابناء شعب الجزيرة عاشوا سوية بسلام في الماضي ؛ اما الحوادث والمعارك الطائفية التي وقعت مؤخراً فهي اعراض ناجمة عن اسباب اخرى . و اعلن ان حكومته تملك وثائق رسمية تثبت ، بما لا يدع مجالاً لاي شك ، ان تركيا تنتهج سياسة استفزازية حيال قبرص ، تقوم على اساس خطة محكمة لدعم فكرة الفصل بين الطائفتين بقصد الوصول في النهاية الى تقسيم الجزيرة . وذكر ان الطائرات العسكرية التركية خرقت الاقليم الجوى القبرصي ثلاث مرات ، وذلك في ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ، بالرغم من انه لم يتم الاعتراف بخير خرق واحد منها . و اشار الى ان الوحدة العسكرية التركية ، المرابطة في قبرص بموجب اتفاقيتي لندن وزوريخ ، قامت في ٢٥ كانون الاول ( ديسمبر ) بمصادرة ثكناتها واحتلال مواقع قتال مواجهة للقطاع اليوناني في نيقوسيا ، فانتهكت بذلك الفقرة ٢ من المادة ٥ من اتفاق تنفيذ معاهدة التحالف . و اورد قائلاً ان رئيس وزراء تركيا اعلن ، في اليوم نفسه ، ان السفن الحربية التركية قد ابهرت من القسطنطينية متجهة نحو قبرص ، وان عودتها تتوقف على انتهاء القتال في الجزيرة . واستطرد قائلاً ان ثلاث حاملات جنود واربع مدقات وثلاث غواصات اقتربت ليلة ٢٦ - ٢٧ كانون الاول ( ديسمبر ) الى مسافة بضعة اميال من الساحل القبرصي ، ثم غيرت اتجاهها فجأة وذلك ، ولا شك ، نتيجة للقرار الذي اتخذه مجلس الامن .

٤٥٤ - ومضى الممثل في كلامه قائلاً ان قبرص قبلت الاشتراك في مؤتمر لندن ، لانها رأت انها ملزمة ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بأن تستنفذ جميع امكانيات التسوية الودية قبل اتخاذ اى قرار آخر . و اضاف ان قبرص اظهرت في هذا المؤتمر اقصى ما يمكن من الصبر . و اشار الى انه قيل لقبرص ، اكثر من مرة ، انها اذا لم تتنازل عن نقطة معينة ، فان المحادثات ستنتطح ، ويعقب ذلك غزو تركي للجزيرة . و افاد انه بعد ان اتضح انه لا يمكن الوصول في ذلك المؤتمر الى اتفاق بشأن انشاء قوة لصيانة السلم ، اتجهت الانظار الى انشاء قوة دولية . وذكر ان حكومته تمسكت بموجب وضع القوة الدولية تحت اشراف مجلس الامن بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة المختصة في

هذا الشأن . وأشار الى ان قبرص عرضت ، تيسيرا لمهمة مجلس الامن ، ان تتفاهم مع الاطراف الآخرين على تكوين القوة واغتصاصاتها قبل احالة المسألة الى المجلس . بيد ان الجهود بذلت لمنع قبرص من عرض المسألة على مجلس الامن . وقال ان حكومته ترى ان اختصاصات القوة الدولية يجب الا تقتصر على صيانة السلم الداخلي ، بل يجب ان تشمل كذلك مساعدة حكومة قبرص على اقرار النظام العام ، فضلا عن حماية استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية ، وهي المنصر الاساسي في المشكلة ؛ والا فلا يمكن صيانة السلم حتى بنصف مليون جندي في الجزيرة . واذف ان قبرص مستعدة للنزاع في كل الاقتراحات والاشترك في كل المناقشات المتعلقة بايجاد حل سياسي لهذه المشكلة وينواعمها المتصلة بصيانة السلم ، ولكن في اطار الامم المتحدة . واكد الممثل ان سلامة قبرص الإقليمية ووعدها وسيادتها واستقلالها التام لا يمكن ان تكون محلا للمفاوضة ، وقال ان تلك بحينها هي الاشياء التي طلبت حكومته الى المجلس صيانتها وحمايتها ، وان لقبرص الحق في تلك الحماية ، وذلك بوصفها دولة عضوا في الامم المتحدة مساوية للدول الاعضاء الاخرى .

٤٥٥ - وتكلم ممثل تركيا ، فرد قائلا ان ممثل القبارصة اليونانيين طلب في ٢٧ كانون الاول ( ديسمبر ) عقد اجتماع عاجل للمجلس بناء على ادعاء لا اساس له ، بأن قبرص مهيمنة بغزو تركي وشيك . ومنى قائلا ان السفن التركية ، التي اشار اليها وزير خارجية قبرص ، قد شوهدت وهي تبتعد عن قبرص لا متجهة نحوها ، وذلك على مسافة ٣٨ ميلا من ساحل قبرص ؛ ولما كانت الجزيرة تقع على مسافة اربعين ميلا من تركيا ، فان تلك السفن كانت في المياه الساعلية التركية الحادية . وانحاف ان القائد البريطاني للقوة المشتركة لصيانة السلم في قبرص صرح في بيان مكتوب ان الوحدات التركية المربطة في الجزيرة كانت ولا تزال تحمل بناء على اوامره وعندها ؛ هذا بالاضافة الى قيام الدليل على انه الوقت الذي قدم فيه طلب عقد الاجتماع العاجل للمجلس ، كانت قد مرت ثلاثة ايام دون ان تحلق اية طائرة تركية فوق قبرص . وبين ان طائرة تركية واحدة حلقت مرة واحدة فقط ، وذلك في ٢٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ، بقصد الحث على وقف اراقة الدماء في الجزيرة . واذف ان الخرن من تلك الاتهامات الكاذبة هو صرف انار العالم عن الجرائم التي راح ضحيتها ابناء الطائفة التركية في قبرص . وذكر ان المراسلين الاجانب في قبرص تمكنوا لأول مرة ، في ٢٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ، من اجتياز مواقع عصابات الارهابيين من القبارصة اليونانيين التي عاصرت الطائفة التركية في نيقوسيا مدة اسبوع كامل ، وان الصحافة العالمية نشرت لأول مرة ، في ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ، ماشاهده رجال الصحافة المصدايدون عيانا من الجرائم البشعة التي اقترفت في القلاع التركي من نيقوسيا . وأشار الى ان الشرطة القبرصية اليونانية وعصابات المدنيين القبارصة اليونانيين قاموا باعتداءهم الشنيع على الاحياء السكنية التركية في الليلة السابقة لقيام القبارصة اليونانيين بتقديم آخر طلب لهم من اجل عقد اجتماع آخر للمجلس .

٤٥٦ — وتابع ممثل تركيا كلامه ، فأشار الى ان الخرض من اتفاقات زوريخ ولندن كان تأمين التوازن والانسجام بين الطائفتين ، وضمان مصالح تركيا واليونان والمملكة المتحدة ، واحلال السلم في المنطقة ؛ ولذا منح الاستقلال لقبرص مع دستور خاص ، يشترط ان تكون قبرص جمهورية ذات نظام رئاسي يكون الرئيس فيه قبرصي يوناني ونائب الرئيس قبرصي تركي ، وتنتخب كلا منهما طائفته الخاصة . وافاد ان نائب الرئيس قد منح حق النقض في بعض المسائل المتصلة بالسياسة الخارجية والدفاع والا من منعا لا مكانية تمهون الاغلبية اليونانية تمهونا تاما بمصالح الطائفة التركية . واما فيما يتعلق بالمسائل الضريبية ، فان الدستور يقتضي موافقة اغلبية كل من الاعضاء الاتراك والاعضاء اليونانيين في البرلمان . وهناك ، بالإضافة الى ذلك ، ثلاث معاهدات دولية ضمنت مركز قبرص في النظم الدستورها ونصت على احتياجات الدفاع المتبادلة للجزيرة والاقليم . وبين ان معاهدة منها ، هي معاهدة الضمان المحقوقة بين المملكة المتحدة واليونان وتركيا وقبرص ، ترمي الى صيانة استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية وامنها فضلا عن مواد دستورها الأساسية . وقال ان المعاهدات ومواد الدستور الأساسية تلك مثلت تسوية قبلها بجميع الاطراف وشكلت علة وجود استقلال قبرص . وأشار الى ان هذه التسوية تتفق تماما مع قرار الجمعية العامة ١٢٨٧ ( الدورة ١٣ ) المتخذ في ٦ شباط ( فبراير ) ١٩٥٧ .

٤٥٧ — ومضى ممثل تركيا قائلاً ان الاحداث المفجعة الاخيرة قد اثبتت انه حتى تلك الضمانات غير كافية لحماية الاقلية التركية من تحصب بعض المتطرفين بين القبارصة اليونانيين . ورأى انه كان من الممكن ان تشكل المعاهدات مع الدستور اساس سلم دائم في قبرص وفيما بين الاطراف المعنيين لو انها نفذت بحسن نية ؛ بيد انه سرعان ما تبين ، مع الاسف ، ان كبير الاساقفة مكاريوس ، الذي لم يبد اي اعتراض عند توقيع اتفاقات لندن وزوريخ ، مصمم على احداث تخييرات في مركز الجزيرة ، ولا سيما الخفاء الضمانات الخاصة بالطائفة التركية . وذكر ان كبير الاساقفة قدم ، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، الى نائب الرئيس الدكتور كوتشوك والى الدول الضامنة الثلاث ، مذكرة تتضمن ١٣ اقتراحا بتعديل مواد الدستور الأساسية من شأنها تجريد الطائفة التركية من الحقوق التي اعتبرت أساسية لحمايتها في اتفاقات زوريخ ولندن . وارف قائلاً ان الطائفة القبرصية التركية والحكومة التركية قد رفضتا قبول الاقتراحات .

٤٥٨ — وتابع ممثل تركيا كلامه ، فوصف الحوادث التي وقعت في ٢١ و ٢٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، وقال انها تسببت في مقتل مئات من القبارصة الاتراك وجرح عدد اكثـر . وأشار الى وقف توريد الاغذية والمواد الطبية والمياه للاحياء التركية وقطع جميع مواصلاتها . وذكر ان كبير الاساقفة مكاريوس لم يوافق على وقف اطلاق النار الا بعد وقوع تلك الحوادث ؛ بيد ان الارهابيين من القبارصة اليونانيين واصلوا حملتهم الارهابية بالاشتراك مع قوى الامن القبرصية . وقال ان شحنات لا تحصى من الاسلحة قد استمرت في الوصول الى الجزيرة حيث كانت توزع بسرعة على الارهابيين اليونانيين .

٤٥٤ — وأضاف الممثل قائلاً ان زعماء القبارصة اليونانيين يريدون ان يحصلوا على قرار للأمم المتحدة لا يشير الى غير السلامة والحرمة الاقليميتين ، لكي يتمكنوا من تأويله على انه يحلهم من التزاماتهم ويلغي المعاهدات الدولية ؛ فيتسنى لهم ان ينجزوا ، دون تدخل من احد ، عملية افناء القبارصة الاثراك . وقال ان ذلك هو السبب الحقيقي الذي من اجله طلب الى المجلس ان يجتمع في ليلة ٢٧ كانون الاول ( ديسمبر ) وفي ليلة ١٥ شباط ( فبراير ) بناء على ادعاء باطل بقرب وقوع هجوم تركي مفاجيء ؛ ولكن المصالح العيوية للأمم وارواح آلاف البشر وحقوقهم لا تتقرر بالحيل الاجرائية والخطط الماكرة . وبين ان مجلس الامن يواجه قضية خطيرة هي : هل يمكن لقرار يتخذ من مجلس الامن ان يلغي او يعطل او يحدد معاهدة دولية تم عقدها وتوقيعها ، والتصديق عليها على الوجه الصحيح ؟ وافاد ان الانظمة العالية ، كما اثبتت العواطف المفجعة ، ليست كافية لحماية حقوق ابناء الطائفة القبرصية التركية وارواحهم ؛ بيد انه اذا عولجت المشكلة بروح واقعية ، فليس ثمة من سبب يمنع ايجاد اساس امتن يتيح للطائفتين المعيشة في سلام .

٤٦٠ — وتكلم ممثل اليونان ، فأشار الى ان حكومته قبلت بمبدأ انشاء قوة دولية تكون تحت رعاية الامم المتحدة . وقال ان الاقتراحات المقدمة في مختلف مراحل المفاوضات قد فشلت لانها لم تحط بالتأكيدات الكافية لدولة تشمر ان وجودها ذاته واستقلالها محل تهديد .

٤٦١ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه فيما يتعلق بالحقوق المزعوم في التدخل ويتفسير الفقرة ٢ من المادة ٤ من معاهدة الضمان ، فان لمحكمة العدل الدولية وعددها اصدار حكم حجي في هذا الشأن ؛ ولكنه يغشى ، من الناحية السياسية ، ان يترتب على التدخل الخارجي ، في الوقت الذي تتفاوض فيه عدة دول على الطرق اللازمة لقرار النظام وتنتظر الامم المتحدة نفسها في المسألة ، خداع تصميم النزاع . وأضاف ان قبرص تطالب باحترام استقلالها وسلامتها الاقليمية ، وهو مفهوم يدخل في صميم ترتيبات عام ١٩٥٩ التي ادت الى انتهاء الحالة العرجة التي كانت قائمة آنذاك . وقال ان القبارصة لم يتمكنوا من ممارسة حق تقرير المصير ، وهو احد مبادئ الميثاق الاساسية ، وانهم طالبوا بتلك التضحية خدمة لقضية السلم ؛ فوافقوا على اتفاقات زوريخ ولندن التي غيبت آمالهم . ورأى انه ينبغي للدول الضامنة الثلاث ، فضلاً عن جمهورية قبرص ، ان تنشدد هدفاً مشتركاً واحداً ، هو اقرار النظام في قبرص لكي تجعل البحث عن حل للمشكلة ممكناً .

٤٦٢ — وفي الجلسة ١٠٩٦ المنعقدة في ١٩ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى ان المسألة المنظورة تتناول على تهديد مباشر بالحد وان الحسكرى على قبرص ، الامر الذي يشكل مساساً بحرية دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة وباستقلالها وبسلامتها الاقليمية . وقال ان في الرسالة التي وجهتها المملكة المتحدة الى رئيس المجلس ( م ٥٤٣ / ٥ ) محاولة للتذرع بالمادة الرابعة مما يسمى معاهدة الضمان لتبرير تدخل المملكة المتحدة الحسكرى المباشر في شؤون قبرص الداخلية . وأضاف ان ممثلي المملكة المتحدة وتركيا لم يقدموا ، في بياناتهما امام المجلس ، اي تأكيد بأن القوة العسكرية لن تستخدم ضد

قبرص ؛ ومع ذلك فان من حق المجلس ان ينتظر جوابا مباشرا وخاليا من اى ابهام على هذا السؤال . وبين ان سبب التوتر الحقيقي هو اتخاذ بعض الدول الشقاق الطائفي المثار من الخارج ذريعة لفرض حل يناسب بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي على شعب قبرص وحكومتها ، وذلك خلافا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المحترف بها عامة . واكد ان من حق شعب قبرص وحده ان يقرر كيف يحل مشاكله الداخلية ، وأنه قادر ، دون ريب ، على ادارة شؤونه الخاصة . وقال ان الحقيقة هي انه لو لم يحصل تدخل اجنبي في شئون قبرص الداخلية ولو لم تشكل اعمال بعض الدول تهديدا لحرية قبرص وسلامتها الاقليمية لما قامت الحاجة الى عقد اجتماع لمجلس الامن ، لأن المسألة ما كانت لتنشأ على الاطلاق . وأشار الى ان وزير خارجية قبرص كان محقا في رفض الفكرة التي حاول ممثل المملكة المتحدة ان يوجد لها في الانداز عن الرئيس مكاريوس والتي تظلمه في مظهر غير المهتم بقرار السلم في قبرص . وقال ان المصدّر الرئيسي للتفقيدات هو الاتفاقات غير العادية التي فرضت على هذا البلد الصغير . ومضى قائلا ان القبارصة انفسهم منحوا حتى من الاشتراك في مناقشات زوريخ ولندن عام ١٩٥٩ حين وضع الدستور القبرصي اجانب ارسوا الاساس لتلك الاتفاقات غير المتكافئة التي قد موها بعد ذلك الى قبرص في صورة انذار نهائي ؛ وكان من نتيجة ذلك ان اقيمت في قبرص قواعد بريطانية فضلا عن قوات عسكرية تابعة لثلاث دول من الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي . وافاد ان القوات الاجنبية قد توزعت توزيعا جديدا في قبرص فسي الآونة الاخيرة ، وانها دخلت في محارك مع بعضها بعضا واعتبرت قبرص محطة عسكرية لمنظمة حلف شمال الاطلسي . وقال ان كل تلك الانتهاكات الصارخة لاستقلال قبرص تستر بالاشارة الى بعض الحقوق التي يدعى انها منبثقة من تلك الاتفاقات غير المتكافئة ، كما كانت هناك محاولة لتكوين فكرة مفادها ان حكومة قبرص هي التي استدعت القوات الاجنبية بمحض اختيارها تقريبا . وأشار ، في هذا الصدد ، الى ما ذكره ممثل قبرص عن تهديد بلده ، دون انقطاع ، في مؤتمر لنسـدن بـ " تفقيدات جديدة " وكذلك بالتدخل التركي .

٤٦٣ - واصل ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا انه لم يكن لقبرص من اختيار ، وان هناك ما يبرر مخاوفها كل التبشير . وادف قائلا ان هذا بعينه هو السبب الذي حدا ببعض دول منظمة حلف شمال الاطلسي الى ان تبحث المسألة لا في مجلس الامن ، بل وراء الابواب المغلقة في مؤتمر لندن ، كما انها حاولت ان تفرض قواتها المسلحة على قبرص ؛ ولكن عندما اتضح لتلك الدول انه يستحيل تجنب مناقشة المسألة في المجلس ، قررت ان تسبق الجميع ، ومن بينهم ممثل قبرص ، فهي تتوقع من المجلس ان يتجاوز عن تصرفاتها السابقة غير القانونية ، وقد دعا ممثل المملكة المتحدة المجلس الى اقرار المصاهدات غير المتكافئة المفروضة على قبرص . واستطرد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان ما يسمى بمعاهدات الضمان لا يمكن ان تكون صحيحة في ضوء المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة . وكرر الممثل الآراء الواردة في رسالة السيد خروتشوف المؤرخة في ٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤ (م أ/ ٥٥٣٤) . وادف قائلا ان الاحداث الدائرة حول قبرص فضلا عن التهديد المستمر بالاعتداء قد اثرت في مصلحة البلدان الاخرى وفي مشكلة استتباب السلم في المنطقة التي

هي مشكلة اساسية • واضاف انه لم يعد ثمة من شك في طبيعة الاعمال الانفرادية التي تقوم بها الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي فيما يتعلق بقبرص • وقال انه يترتب على كل دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، التزام احترام استقلال اية دولة وسلامتها الإقليمية • وبين ان ذلك التزام مطلق يستدل من المادة ١٠٣ انه لا يبطئ بأية معاهدة او اتفاق • واستطرد قائلاً ان الحكومة السوفياتية تحث جميع الدول المعنية ، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، على استخدام كل ما لها من نفوذ وسلطة لمنع زيادة تفاقم الحالة في قبرص وما حولها •

٤٦٤ — وتابع ممثل الاتحاد السوفياتي كلامه قائلاً انه ينبغي لمجلس الامن ان يتخذ التدابير الحاجلة لحماية جمهورية قبرص من العدوان ووقف ومنع اي تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية لذلك البلد الصغير ، الذي هو دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة • واضاف ان من واجب مجلس الامن ان يضمن استقلال قبرص القومي وحرمتها وسلامتها الإقليمية ، وتأمين احترام سيادة جمهورية قبرص وحريتها واستقلالها وفقاً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومقاصده الاساسية •

٤٦٥ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فرد قائلاً ان القوات البريطانية تحصل في قبرص منذ ٢٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، بناءً على دعوة من حكومة قبرص ، وذلك من اجل صيانة السلم في الجزيرة • واضاف ان حكومة قبرص وكلتا الطائفتين في الجزيرة قد اعترفت علناً بصنيع القوات البريطانية التي قامت بمهمتها دون ان تتسبب في وقوع اصابة واحدة بين ابناء اي من الطائفتين •

٤٦٦ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأشار الى ان معاهدة الضمان تشكل جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الاساسية التي اوجدت بجمهورية قبرص ، والى انها قد عهدت الى الدول الضامنة بمسؤوليات معينة فيما يتعلق بصيانة الدستور ، بما في ذلك حفظ التوازن بين الطائفتين القبرصيتين الذي كان ثمره مفاوضات دقيقة ، فضلاً عن حماية تلك الطائفتين • ومضى قائلاً انه لا يجوز لمجلس الامن ان يفسخ او يلغي او يحدد ، سواء قانوناً او واقعاً ، معاهدة الضمان ولا اية معاهدة دولية اخرى ، وان معاهدة الضمان لا يجوز ان تلغى او تعدل الا بالاتفاق بين جميع موقعيها او وفقاً لما تنص عليه احكامها • وذكر انه يرى ان استقلال قبرص لا تهدده تركيا ولا اليونان ولا اي بلد آخر • واستطرد قائلاً ان ما يجوز ، وفقاً لاحكام المعاهدة ، هو اتخاذ ذلك التدبير الذي تأذن باتخاذ صراحة المادة الرابعة من المعاهدة والذي ينبغي ان يكون الخرخوش الوحيد منه اقرار النظام الذي انشأته المعاهدة •

٤٦٧ — وتابع ممثل الولايات المتحدة كلامه قائلاً ان الحالة الغائرة القائمة في قبرص والحاجة الماسة الى صيانة السلم في منطقة البحر الابيض المتوسط تسببان للولايات المتحدة قلقاً شديداً • واضاف انه ينبغي لمجلس الامن ان يؤمن الاتفاق الحاجل على انشاء قوة دولية لصيانة السلم ، تلك القوة التي اعترف الجميع ، ومن بينهم الرئيس مكاريوس ، بالحاجة اليها • وقال ان المهمة

المحاكمة التي ينبغي للمجلس ادائها او المسؤولية التي ينبغي للحكومة قبرص القيام بها هما المحل على اقرار السلم بين الطائفتين ووقف اراقة الدماء . وذكر انه متى حل السلم بين الطائفتين ، لم يبق ثمة داع لاتخاذ اية تدابير بموجب معاهدة الضمان . وأشار الى ان حكومته قد اوضحت استعدادها للاشتراك في قوة لصيانة السلم ولكن شرط ان يطلب جميع الاطراف المعنيين اليها ذلك . و اضاف انه ينبغي ان يكون واضحا كذلك انه لا الولايات المتحدة ولا اية دولة غربية اخرى سعت الى فرض مشيئتها على حكومة قبرص ؛ بل ولم يقترح احد تأليف القوة الدولية من وحدات عسكرية تابعة لدول حلف شمال الاطلسي وحدها . وبين انه يجب على الاطراف المعنيين ان يتفقوا فيما بينهم على البلدان التي يريدون اشتراكها في تأليف مثل تلك القوة ؛ كما ينبغي للمجلس ان يساهم مساهمة فعالة في اقرار الاحوال التي يمكن فيها التماس حل سياسي طويل الاجل ، مع المراعاة الواجبة لمصالح جميع الاطراف المعنيين وحقوقهم ومسؤولياتهم . و اوضح انه ليس لحكومته موقف محدد من شكل التسوية النهائية ، كما انها ترى انه ينبغي لزعماء الطائفتين ان يعملوا معا على تسوية خلافاتهم . واختتم كلامه قائلا ان الولايات المتحدة تحت المجلس بشدة على ان يطلب الى حكومة قبرص والدول الضامنة القيام ، بالتشاور مع الامين العام ، بتمهين وسيط معايد للمساعدة على تحقيق تسوية سياسية تتيح للطائفتين ان يتعايشا في سلام .

٤٦٨ - وفي الجلسة ١٠٩٧ المنعقدة في ٢٥ شباط ( فبراير ) ، اعلم الامين العام المجلس ان الاطراف المعنيين قاموا ، خلال الجزء الاكبر من مباحثاته معهم ، بعرض آرائهم فسي المشكلة وفي كيفية معالجتها . وذكر انه لم يقترح اية حلول ، ولكنه توخى ايضاح المشاكل الرئيسية وتحديد مدى الاساس المشترك فيما بين الاطراف . وقال انه اعلم كل عضو من اعضاء المجلس باستمرار بسير تلك المباحثات . وأشار الى ان المعادلات اتاحت تحديد مواقف الاطراف المعنيين بالمزيد من الدقة ، كما اعرب عن اقتناعه بان جميع المعنيين تعدوهم رغبة صادقة في التماس حل سلمي . وبين انه بالرغم من بقاء بعض الخلافات حول بعض المسائل الاساسية ، فانه قد اعزز شيء من التقدم فيما يتعلق ببعض المسائل الاخرى . وذكر ان المباحثات قد دارت في اطار الميثاق ودون اغفال سلطة مجلس الامن في اى وقت من الاوقات . وقال انه لا مجال لقيام الامين العام بايفاد قوة لصيانة السلم في قبرص دون موافقة المجلس . وأشار الى ان وجود مثله الشخصي ، الجنرال غيانى ، في قبرص كانت له فائدته الكبرى في اعلام الامين العام باستمرار عن الحالة القائمة ، كما انه اسهم في تخفيف حدة التوتر . واستطرد قائلا انه تلقى ردودا مشجعة للغاية على ندائه الداعي الى الاعتدال والذي وجهه ، في ١٥ شباط ( فبراير ) ، الى رئيس قبرص ووزير خارجيته اليونان وتركيا . واعرب عن امله في ان يتمكن المجلس من ايجاد مخرج عملي معقول مما يبدوا الآن مأزقا لا مخرج منه . واختتم كلامه قائلا انه سيستمر في وضع خدماته تحت تصرف الجميع وانه سيقوم بكل ما قد يكون مناسبا في هذه الظروف للمساعدة على الوصول الى حل .

٤٦٩ — وتكلم ممثل المغرب ، فإشار إلى ان الروابط التي انشأتها معاهدات زوريخ ولندن قد فرضت على قبرص بعض القيود ذات الطبيعة الدستورية ، وتلك حالة امر واقع يصعب التوفيق بينها وبين الممارسة الفعالة للسيادة القومية . وقال انه اذا كانت الاقلية التركية تتمسك مستيضة باتفاقات زوريخ ولندن ، فان ذلك قد يرجع الى انها ترى فيها الضمانات الوحييدة المتأججة لها لتأمين احترام حقوقها . ومضى قائلاً ان وفده يأمل في عدم الطعن في هذه الضمانات فجأة وبصورة منفردة ، وذلك لان وجود قبرص كدولة سيتعرض في ذاته للخطر دون هذه الضمانات . وقال ان تعديل بنود الضمان في الدستور على نحو يتوخى فيه احترام حقوق الطائفتين سيزود الاقلية التركية ، في آخر الامر ، بالضمانات اللازمة . واضاف انه ليس من شأن المجلس ، في هذه المرحلة ، ان يحدد المسؤولية عن البدء في اعمال العنف في الجزيرة ؛ بيد انه اذا استمرت الحوادث واتسع نطاقها ، فانها قد تتسبب في وقوع تدخل خارجي يمكن تبريره ، في هذه الظروف ، لا بالحق الذي تمنحه الاتفاقات فحسب ، بل وكذلك بتعرض وجود مجموعة بأكملها من السكان لتهديد جدي . واعرب عن امله في الا تقحم هذه الازمة في خضم الحرب الباردة والاتجاه المصالح الاجنبية المتعارضة وتتصارع من اجل هذه الدولة الجزيرة التي اتبعت سياسة عدم الانحياز . واعرب عن اقتناعه بأن الجهود التي يبذلها كل من الامين العام والمجلس ستشكل ، متى تكملت بالنجاح ، خير ضمان لصودة السلم الى ذلك الجزء من العالم .

٤٧٠ — وتكلم ممثل النرويج ، فاعلن ان حكومته ترى انه ليس من شأن المجلس ان يبدى رأيه في دستور دولة من الدول الاعضاء او يصدر حكماً في معاهدات يشكل عقدها جزءاً لا يتجزأ من عملية منح الاستقلال لتلك الدولة . وقال انه لا يرى ثمة تعارض بين عضوية قبرص في الامم المتحدة وميثاق المنظمة من ناحية ، وبين دستور قبرص وتلك المعاهدات من الناحية الاخرى . وأشار الى ان هذه المسألة لم تثر عند قبول قبرص في عضوية الامم المتحدة . واضاف ان تنقيح الدستور وتلك المعاهدات امر يرجع تقريره الى شعب قبرص والاطراف المعنية . ومضى قائلاً انه يمكن ، بمساعدة الامم المتحدة وبحسن نية الاطراف المعنية وتعاونهم ، التوفيق بين مصالح الطائفتين لكي تتعايشا في جو من الثقة والتعاون السلمي . وذكر ان وفده يود ان يسأل الاطراف التعاون مع الامين العام من اجل الوصول الى اتفاق على انشاء قوة دولية لصيانة السلم في قبرص . واختم كلامه قائلاً انه ينبغي للمجلس الا يحدد بالتفصيل كيفية تنظيم هذه القوة ، غير انه يجب انشاء القوة دون ترتيب التزامات مالية على الامم المتحدة .

٤٧١ — وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال انه ليس ثمة ما يدل على ان حكومة قبرص لا تريد ان تؤمن للطائفة التركية المساواة الحققة التامة من جميع الوجوه ؛ بيد انه يسهل فهم عدم تمكن هذه الحكومة من قبول حالة يقوم فيها زعماء اقلية ذات امتيازات دائمة ، تسند لها دولة اجنبية قوية مسلحة تسلحاً ضخماً ، بفرض ارادتهم على اغلبية السكان ، وشل سير الاعمال اليومية للحكومة بممارسة حق النقض ، وذلك بخية تهيئة ذريعة للتدخل الاجنبي . وبين انه لا يجوز لاية دولة من الدول الاعضاء ، بموجب المادتين ٢ و ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، ان تدعي لنفسها حق التدخل في



شؤون قبرص، حتى على أساس اتفاقات لندن وزوريخ الذي لا يخلو من المطاعن؛ بل الواقع انه لا يجوز لاي اتفاق ان يضفي المشروعية على ما هو غير مشروع بموجب احكام الميثاق. • واذف انه قد تم الاعتراف لنا في البلدان الغربية، عند عقد تلك الاتفاقات، بأن الهدف من فرضها على قبرص هو صيانة مراكز منظمة حلف شمال الاطلسي في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط والمحافظة عليها. • وقارن ممثل تشيكوسلوفاكيا بين سياسة التدخل التي اتبعتها في عام ١٩٣٨ الدول الكبرى يومئذ بشأن تشيكوسلوفاكيا، تلك السياسة التي ادت الى اتفاقات ميونخ، وبين حجج الذين يطالبون قبرص الآن بالتساهل في مسائل تتصل بسيادتها وامنها لمصلحة الدول الكبرى، فقال انه ينبغي لنا ان نتذكر ان المجتمع الدولي بعد الحرب يقوم على مبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، بالتساوي. • واعرب عن اقتناعه بأن من واجب مجلس الامن، وفقا لمبادئ الميثاق، ان يحالج المسألة مستهدفاً دون اى لبس، صيانة امن قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. • واختتم كلامه قائلاً ان هذا الهدف الاساسي ينبغي ان يرجح على جميع الاعتبارات الاخرى، بما فيها الحقوق والالتزامات المنبثقة عن معاهدات غير متكافئة فرضت على قبرص خلافاً لروح ميثاق الامم المتحدة ونصه.

٤٧٢ — وتكلم ممثل ساحل العاج، فقال ان الحنصرين اللذين سادا اتفاقات لندن وزوريخ هما: حق التدخل، وفائدته العملية قليلة؛ والتمزام الضمان، وقد ثبت ان تنفيذه مستحيل. • واذف ان سير الاحداث قد اظهر كذلك صعوبات تطبيق بعض مواد القوانين المتصلة بهذه — اذا الالتزام وذلك الحق. • وبين ان وفده يرى ان لا دوام لشيء، وان لا سهرب للمعاهدات الدولية من هذه الحقيقة الأساسية؛ بيد انه ينبغي الاعتراف ايضاً بأن فسخ اية معاهدة انفراداً يسبب النزاع والحرب لا محالة، ولذلك فان من المستصوب، في جميع الحالات التي تتبين فيها ضرورة التعديل، نشدان هذا الهدف عن طريق التفاوض. • واستطرد قائلاً اما الدستور، فهو قبل كل شيء مسألة داخلية ولا يصح ان يكون محلاً لاية مساومة مع العالم الخارجي. • واذف انه لسو جرى تسهيل مهمة القبارصة اليونانيين والأتراك، لتسنى لهم الاتفاق على اعادة تشكيل حكومتهم على اساس الوحدة القومية واعادة تنظيم دولتهم. • وادف قائلاً ان اى حل للمشكلة يتطلب تعيين وسيط يكون مقبولا لدى الطرفين وتوكل اليه مهمة مزدوجة هي مساعدة الطائفتين القبرصيتين على الاتفاق على تعديل الدستور، ومساعدة الاطراف المصنيين على تكييف المعاهدات مع الاحوال الجديدة.

٤٧٣ — وتابع الممثل كلامه قائلاً انه ينبغي للمجلس، بالاضافة الى معالجة هذه المشاكل الطويلة الاجل، ان يبادر مجلس الامن الى انهاء المجازر في قبرص. • وقال ان وفده يؤيد ككل التأييد النداء الذي وجهه الامين العام الى الطرفين. • وذكر ان الامم المتحدة قد تدخلت في الكونغو لمنع الانفصال، ولذلك فانه لا يسعها ان تؤيد تقسيم قبرص. • واذف ان معاهدات لندن وزوريخ تشكل، بالتأكيد، الاسباب الرئيسية للصعوبات القائمة في قبرص، ولكن لا بد من الاعتراف بأن مجلس الامن لا يملك سلطة الخاء المعاهدات الدولية؛ ومع ذلك فان المجلس ملزم بتعيين

وسيط وتوصية الدول الاطراف بتكليف بعض بنود المعاهدات مع الاحوال الجيدة وذلك عن طريق المفاوضات .

٤٧٤ — وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان مشكلة قبرص ليست مجرد مشكلة اقلية واقلية . واخاف ان قبرص ، بموجب احكام دستورها ، دولة مؤلفة من طائفتين اسست نتيجة لتسوية بين الاطراف المصنيين . وأشار الى انه قد جرى شرح كل التفاصيل المتصلة بذلك وقرارها عند قبول قبرص في عضوية الامم المتحدة في ٢٤ آب ( اغسطس ) ١٩٦٠ . ورفض الممثل الرأى القائل بأن دستور قبرص والمعاهدات تنتقض من سيادة هذه الدولة العضو في الامم المتحدة . وبين ان على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة التزامات دولية ، ولكن ذلك لا يمكن ان يعتبر انتقاصا من سيادتها . واستطرد قائلاً ان المساواة السيادية هي احد مبادئ الميثاق الاساسية ، ولكن ذلك لا يعني وجوب تماثل جميع الدساتير ؛ فان انواعا كثيرة من الحكومات ممثلة في الامم المتحدة . ووافق سلك تركيا ممثل النرويج على ان مجلس الامن ليس المكان الملائم لمناقشة الدساتير والمعاهدات . واعتمد كلامه قائلاً ان مجلس الامن انما التأم من اجل وقف اراقة الدماء .

٤٧٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الدور الحقيقي للقوات البريطانية في الجزيرة حللته صحيفة قبرصية في ١٩ شباط ( فبراير ) ، وذكرت في افتتاحية لها ان الخرض الحقيقي من وجود القوات البريطانية في قبرص ليس صيانة السلم ، وانما اعادة النام الاستعماري . وأشار الى ان ممثل المملكة المتحدة قد تجاهل ثمانية مسألة النوايا البريطانية فيما يتعلق بالحالة القائمة في قبرص . واستشهد بمقتطفات من الصحف البريطانية تأييدا لتهمة القائلة بأن الاستعدادات تتخذ للقيام بتدخل بريطاني علني .

٤٧٦ — ورد ممثل المملكة المتحدة ، فقرأ للمجلس جزءا من البيان الذي ادلى به في ١٨ شباط ( فبراير ) . وأشار كذلك الى ان المجلس انما يصعد اجتماعاته تلك بناء على طلب المملكة المتحدة ، وقال انه لا يفهم كيف يمكن للمملكة المتحدة ان تتصرف على نحو اكثر اتفاقا من تصرفها ذلك مع الميثاق . واعرب عن امله في ان يحصل جميع الاعضاء من الان فصاعدا ، بطريقة بناءة ، على ايجاد حل للمشكلة .

٤٧٧ — وتكلم وزير خارجية قبرص ، فأعرب عن اسفه لان الجمهور الصادقة التي بذلها الامين العام بلا كلل لم تؤد الى اية نتيجة بسبب اصرار البعض على تأمين حصول معاهدة الضمان على تأييد ما من المجلس . ورفض النظرية القائلة بأن تأكيد سلامة قبرص الاقليمية واستقلالها السياسي ، فضلا عن اي نداء للدول كافة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها ، يجب ان يكون غائضا لمعاهدة الضمان . وقال ان سلامة قبرص الاقليمية واستقلالها يستندان الى ميثاق الامم المتحدة الذي تتسم احكام الفقرتين ١ و ٤ من المادة ٢ منه فضلا عن احكام المادة ١٠٣ منه بالوضوح التام . ووجه وزير الخارجية الى موقعي معاهدة الضمان سؤالا قال انه يراه وثيق الصلة بالسألة كلها ، وهو : هل ترى حكومات تركيا والمملكة المتحدة واليونان ان لها علق

التدخل العسكري بموجب معاهدة الضمان ، وذلك مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة خاصة ؟ واغتنم كلامه قائلاً انه ينبغي ان يعطى المجلس على جواب لهذا السؤال قبل ان يكون رأياً نهائياً في المسألة .

٤٧٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى ان ممثل المملكة المتحدة تفادى الرد على السؤال الذي طرحه وزير خارجية قبرص قبل قليل من موقف المملكة المتحدة من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة القائمة في قبرص . واستشهد ببيان وزير الدفاع البريطاني الذي يفيد ان قبرص ستظل القاعدة الرئيسية للقوات الجوية القاصفة البريطانية التي تساند مناصرة الحلف المركزي . واستشهد بمقتضيات اخرى من الصحف تفيد ان الحشود الضرورات العسكرية لبريطانيا في قبرص هي الدفاع عن القواعد العسكرية . واخاف ان ما يشغل المملكة المتحدة اساساً هو حماية تلك القواعد لا اقرار السلام كما تدعي .

٤٧٩ — وتكلم ممثل قبرص ، فذكر ان وفده على استعداد تام للاجابة على كل الاسئلة المتصلة بتشويه وقائع قضية قبرص . وقال ان في وسع ممثلي الدول الموقعة على معاهدة الضمان ، وهي تركيا والمملكة المتحدة واليونان ، ان يردوا على الاسئلة الهامة التي طرحها عليهم .

٤٨٠ — ورد ممثل تركيا على بيان وزير خارجية قبرص ، فقال ان تركيا لم تبال بذكر معاهدة الضمان في قرار للأمم المتحدة وان تلك المعاهدة قائمة سواء ذكرت او لم تذكر . واضاف ان بعض الاسئلة قد وجهت الى الدول الضامنة ، ولكن المعالجة الى الحد الذي لا يليق معه استغناء هذه النوع من المناورات ، ومضى قائلاً ان الرأي العام العالمي لطامح كثيراً من الاسئلة عن المجازر ؛ فهل يمكن لوفد القبارصة اليونانيين اداء تأييد بقبول ابراء تحقيق دولي لمعرفة المتسببين في تلك العوادم ؟ وهل ثمة تأكيدات بأن القبارصة اليونانيين لن يكرروا ما فعلوه اثناء اسبوع عيد الميلاد ؟ وكيف ظهرت فجأة آلاف من الازياء العسكرية والبنادق والاسلحة الاخرى ؟

٤٨١ — ورد ممثل اليونان على السؤال الذي وجهه وزير خارجية قبرص ، فقال ان حكومته لا تعتقد بأن معاهدة الضمان تمنح الدول الموقعة حق التدخل المنفرد دون اذن مجلس الامن . واكد انه لم يكن من المقصود في زورينغ ايجاد حالة تتيج لاحدى الدول الضامنة التدخل في قبرص . وذهب الى انه بالرغم من وقوع العوادم ، فان الحالة القانونية التي اوجدتها المعاهدة لم تتغير . وبعد ان اشار الى ما ذكره ممثل الولايات المتحدة في بيانه من ان استقلال قبرص غير معرض لاي تهديد ، قال ان تلك هي الحقيقة التي تستر في سبيل اتخاذ قرار يقبله الجميع . وبين ان القضية المحروضة على مجلس الامن نابعة عن ان قبرص قد اعلنت ان استقلالها وسيادتها ووعدها لا يمكن ان تكون محل تفاوض . ورأى انه ينبغي لمجلس الامن ان يواجه الحالة ويدعو الدول الاعضاء الى احترام استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية العقة دون قيد او شرط .

٤٨٢ — وفي الجلسة ١٠٦٨ المنعقدة في ٢٧ شباط ( فبراير ) ، لفت رئيس المجلس الانتباه الى رسالة من تركيا مؤرخة في ١٩ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٥٦ ) ، جاء فيها ان

الدكتور كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، قد طلب بأن يسمح لممثله السيد رؤوف دنكتاش ، بأن يخاطب المجلس باسم القبارصة الا تراك .

٤٨٣ - وجرت مناقشة اجرائية اشترك فيها عدد من الممثلين ؛ وقد اقترح ممثل المغرب خلالها دعوة السيد رؤوف دنكتاش ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي ، الى القاء بيان امام المجلس .

#### القرار المتخذ بشأن الاقتراح المغربي : اعتمد الاقتراح المغربي .

٤٨٤ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فرد على سؤال كان وزير خارجية قبرص قد طرحه في الجلسة ١٠٩٧ ، قائلا ان السؤال بصيغته تلك لا يتصل بموضوع المشكلة الحقيقية التي يناقشها المجلس . و اضاف قائلا ما يلي : اولاً ، ان مسألة معرفة ما اذا كان او لم يكن استعمال القوة جائزا بموجب القانون الدولي ، وبموجب ميثاق الامم المتحدة خاصة ، تتوقف دائما على الظروف التي تستعمل القوة فيها والاغراض المقصودة باستعمالها ؛ وان الميثاق ذاته ينص ، في المادة ٥١ منه ، على استعمال القوة المشروع في بعض الظروف . ثانيا ، ان مقاصد المعاهدة تتفق بكليتها مع الالتزامات الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . ثم استطرد الممثل قائلا ان الحق الذي تحتفظ به الدول الضامنة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة الرابعة ليس حقا مطلقا في التصرف المنفرد بل هو " حق اتخاذ التدابير لضرر واحد لا غير ، هو اقرار الاوضاع التي انشأتها المعاهدة " . ومضى قائلا انه لا يجوز اتخاذ تلك التدابير الا في حالة خرق احكام المعاهدة ، اى في ظروف تنطوي على تهديد لاستقلال الجمهورية القبرصية كما انشأتها مواد الدستور الاساسية او لسلامتها الاقليمية او لامنيتها . و اضاف ان قبرص قد اضطلعت ، بمقتضى معاهدة ، بتنفيذ الواجبات المترتبة عليها في معاهدة الضمان ، ولا محل لوقوع اى تدخل طالما قامت بتلك الواجبات .

٤٨٥ - وتابع الممثل كلامه قائلا ان الاثر القانوني لاحكام المادة الرابعة من المعاهدة يتوقف على وقائع وظروف الحالة التي يحتج فيها بتلك الاحكام ، الا انه ليس في هذه المادة ما يشير الى ان التدابير التي تتخذ بموجبها تتنافى بالضرورة مع ميثاق الامم المتحدة . و اضاف انه ليس من شأن المجلس ان ينظر في الحالات الفرضية التي تبقى فرضية الى الابد لو قامت الحكومة القبرصية وجميع الحكومات المعنية الاخرى بواجباتها ، وحث المجلس على ان ينظر الى هذه المسائل في الاطار الصحيح . و بين ان المجلس ليس هيئة قانونية ولم يقصد به قط ان يكون كذلك ، وانه ينعقد لمعالجة حالة صعبة وخطرة من شأنها تهديد السلم اذا ما سمح لها بالاستمرار .

٤٨٦ - و اشار ممثل المملكة المتحدة الى انه انعقد اتفاق الكثير من اعضاء المجلس في جلسته السابقة ، على انه لا مناص للمجلس ، في الظروف القائمة ، من قبول تلك المعاهدات كما هي ،

وانه لا يمكن تعدد يلها الا بالتفاوض بين الاطراف المعنيين وبالاتفاق فيما بينهم ، وانه لا يمكن إلها انفرادا  
او ابطالها من قبل المجلس . كذلك انعقد اتفاق الكثيرين جدا من أعضاء المجلس على انه ينبغي  
للمجلس ان ينصرف فورا الى معالجة مشكلة اقرار السلم ثم يسعى فيما بعد ، بمساعدة الامين العام  
او اى وسيط مناسب آخر ، الى حل المشاكل السياسية .

٤٨٧ — وأشار الممثل الى ان ممثل الاتحاد السوفياتي قد ذهب الى أن المملكة المتحدة  
قد حاولت استغلال المادة الرابعة من معاهدة الضمان للتدخل في شئون قبرص الداخلية ،  
ولاعادة النظام الاستعماري بشكل ما . وقال ان هذا لا يطابق الواقع على الإطلاق ، وانه يعتقد  
ان أعضاء المجلس يدركون ذلك . واستشهد بمقطع من رد رئيس وزراء المملكة المتحدة على رسالة  
السيد خروتشوف المؤرخة في ٧ شباط ( فبراير ) ، جاء فيه ان القوات البريطانية انما ارسغلت الى  
قبرص لتلبية لطلب حكومة قبرص . وبين ممثل المملكة المتحدة ان حكومته مستعدة للمشاركة ، بالقدر  
الذى يبدو مناسباً ، في قوة دولية مشكلة على الوجه الصحيح ، ولكنه قال انه يرى لزما عليه ان يلفت  
نظر المجلس الى انه ليس من المفيد ولا من المناسب ان تستمر المملكة المتحدة وحدها بالقيام  
بمهمتها المتعبة تلك اذا لم يكن ثمة امل في ارسال قوة دولية او في اتخاذ تدابير ترمي الى ايجاد  
حل مشترك . واختتم كلامه قائلاً ان الحالة في الجمهورية تزداد خطراً وان الوقت يضيق .

٤٨٨ — وتكلم وزير خارجية قبرص ، فأشار الى انه وجه في الجلسة ١٠٩٧ سؤالاً مباشراً  
الى ممثلي تركيا والمملكة المتحدة واليونان . وقال ان ممثل تركيا قد راغ عن المسألة . واضاف قائلاً  
انه يمكن الاستنتاج من سكوته المقصود او من عجزه عن الرد على السؤال ان تركيا تدعي لنفسها  
حق التدخل . ومضى قائلاً ان ممثل الولايات المتحدة قد جزم بأن قبرص لا يهددها احد ، ولكن  
قبرص لم تزعم بأن الولايات المتحدة تهددها . واستطرد قائلاً ان من حق قبرص ان تتلقى فـي  
المجلس جواباً مباشراً وصادقاً وواضحاً من ممثل البلد الذى يهددها . وقال ان ممثل اليونان قد  
اعلن على وجه يخلو من كل ابهام بأنه ليس لليونان اى حق في التدخل العسكري بمقتضى معاهدة  
الضمان ، كما انها لا تحترف بمثل هذا الحق للدول المسماة بالدول الضامنة . واعلن وزير الخارجية  
ان المسألة التي طرحها مسألة اساسية ولا تمثل حالة فرضية .

٤٨٩ — وتطرق وزير خارجية قبرص الى موقف قبرص من المادة الرابعة من معاهدة الضمان  
فأشار الى ان نص المادة لا يتضمن الفاظ " التدخل العسكري " او " استعمال القوة " ،  
او " التهديد باستعمال القوة " ؛ ولكن يبدو ان تركيا قد فسرت تلك المادة على انها تخولها  
حق التدخل العسكري المنفرد . ومضى قائلاً ان قبرص ترفض ذلك التفسير رفضاً باتاً . واستطرد  
قائلاً ان حكومته ترى ، ويشاركها رأيها هذا معظم الحكومات الاخرى كما يتضح من المناقشات  
الاخيرة التي دارت في اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة ، ان حظر استعمال القوة فـي  
العلاقات الدولية حظر مطلق بمقتضى الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ؛ وان الاستثناءات الوحيدة  
الممكنة هي المنصوص عليها في المادتين ٤٢ و ٥١ . وذهب الى ان الالتزامات المترتبة على الدول

الاعضاء بموجب المادة ١٠٣ من الميثاق تجب الالتزامات الناشئة عن اى اتفاق دولي آخر ، وعليه فان الالتزامات المستترية على الدول الاعضاء بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢ راجحة لا يعطلها اى نص في اية معاهدة يجيز اللجوء الى القوة في حالة خرقها .

٤٩٠ — ومضى وزير خارجية قبرص في كلامه ، فقال ان من الجلي ان لفظة " العمل " في المادة الرابعة من معاهدة الضمان تشير الى " المساعي او التدابير اللازمة " ، وان لفظة " تدابير " لا يمكن ان تعني غير استخدام الوسائل السلمية ، ولا سيما فيما يتعلق باحكام ميثاق الامم المتحدة . ورأى ان اى تفسير آخر يشير الى استعمال القوة يتعارض تعارضا مباشرا مع المبدأ الاساسي الوارد في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، وعندئذ تكون المعاهدة باطلة بموجب المادة ١٠٣ من الميثاق .

٤٩١ — واستطرد وزير الخارجية في كلامه ، فأعلن ان معاهدة الضمان ومعاهدة التحالف كلتيهما قد عقدتا في ظروف منحت ممارسة الاختيار الحر ، وان موادها الاساسية تقررت بالاتفاق بين الحكومة التركية واليونانية في زوريخ من غير حضور ممثلين للشعب القبرصي . وقال ان الحكومة البريطانية وزعماء الاغلبية اليونانية والاقلية التركية في قبرص اعتمدوا هاتين المعاهدتين في شباط ( فبراير ) ١٩٥٩ . و اضاف ان هاتين المعاهدتين ، باحكامهما القاسية ، قد فرضتا على الاغلبية اليونانية البالغة ٨٠ في المائة من سكان قبرص ، ان جانب القبارصة اليونانيين لم يوافق عليها مختارا ؛ وهكذا ارغمت قبرص على قبول دستور يعرقل حسن سير الدولة ويعيق تطور البلد وتقدمه .

٤٩٢ — وتابع وزير خارجية قبرص كلامه ، فقال ان حكومته تستورد السلاح لأن عليها واجب الدفاع عن البلد ضد العدوان الخارجي . ورأى ان الايضاح الذي قدمه الممثل التركي والذي يفيد ان الوحدة العسكرية التركية كانت خاضعة في كل تصرفاتها لوامر الجنرال يونغ ، هو ايضاح غير مقبول . و اضاف انه حتى لو كان ذلك صحيحا ، فان اول تدخل قامت به تلك الوحدة التركية وقع في ٢٥ كانون الاول ( ديسمبر ) ، في حين ان الجنرال يونغ لم يتسلم القيادة الا في اليوم التالي . وقال انه لا يمكن قبول انكار الحكومة التركية لخرق الاقليم الجوي القبرصي في ضوء المعلومات المبينة المحددة التي تشير الى العكس . وبين ان حكومة قبرص على استعداد تام لقبول كافة النتائج المترتبة على التقيد الصارم بكل احكام ميثاق الامم المتحدة ، بما فيها المادة ٥٥ ، وذلك من جميع الوجوه ودون اى تحفظ ؛ غير انها مصممة ايضا على المطالبة بتطبيق الميثاق تطبيقا تاما في حالة قبرص . وقال ان قبرص تطلب الى المجلس ان يناشد جميع الدول احترام سيادة الجمهورية وسلامتها الاقليمية واستقلالها . واختتم كلامه قائلًا ان تلبية ذلك الطلب لا يخدم بلده فحسب ، بل ويخدم كذلك معنى الامم المتحدة ذاتها .

٤٩٣ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه ليس من شأن مجلس الامن ان يفسر معاهدات عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، ان لا يجوز ذلك الا لمحكمة العدل الدولية ؛ كما وليس من شأنه تعديل تلك

المعاهدات ، لان ذلك لا يتأتى الا عن طريق المفاوضات بين الاطراف المعنيين . ومضى قائلاً ان الواجب الاول للمجلس هو وقف اراقة الدماء بتوجيه نداء الى الطائفتين وإلى حكومات تركيا وقبرص واليونان ؛ ويبقى بعد ذلك حل المشكلة الاساسية : الا وهي تأمين مستقبل سلمي لقبرص يتيح حماية حياة ابناء شعبها وتطوره . واعرب عن امله في ان تستمر الجهود الحثيثة التي يبذلها الامين العام ورئيس المجلس من اجل ايجاد حل ، وان تصغي الحكومات المعنية ، فضلاً عن زعماء الطائفتين الرئيسيتين ، الى ما ورد في معظم البيانات التي القيت في المجلس من دعوة الى الاعتدال والمصالحة .

٤٩٤ - وتكلم ممثل بوليفيا ، فقال انه منذ عرض مسألة قبرص على الامم المتحدة لأول مرة في عام ١٩٥٤ ، وحكومته تؤيد تأييداً صادقا طلب تطبيق مبدأ تقرير المصير على شعب قبرص . وقال ان المسألة الموضوعية الرئيسية هي استقلال قبرص وتعزيز سيادتها ؛ اما معاهدات عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ فاهميتها ثانوية تماما . و اضاف انه ليس ثمة من شك في ان تلك المعاهدات قد اسهمت اسهاماً كبيراً في انشاء الجمهورية ، بيد انها وليدة مجموعة من العوامل لم تعد حاسمة بالنسبة الى استقلال قبرص . وذكر ان وفده يرى ان لا قداسة لاية معاهدة ، وان القول بأنه لا يجوز المساس بأية معاهدة من المعاهدات هو في كثير من الحالات ، بمثابة محاولة لادامة الظلم . وقال انه يوافق على انه لا يجوز لمجلس الامن ولا للجمعية العامة ابطال او الخفاء او فسخ اي معاهدة ، بيد انه يرى انه يجوز للمجلس ، بل ويجب عليه ، ان يوجد الظروف التي تتيح اعادة النظر في المعاهدة او التفاوض بشأنها مجدداً بالطرق الدبلوماسية المعتادة . واختتم كلامه قائلاً ان بوليفيا تؤيد دون تحفظ طلب قبرص الرامي الى تعديل معاهدات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

٤٩٥ - وتكلم ممثل تركيا ، فذكر انه قد سبق واجاب على عدة نقاط اثارها " ممثل القبارصة اليونانيين " ، وكرره انه ليس لحكومته اية مطامع اقليمية في قبرص . و اشار الى ان وقوع الجزء الاكبر من الساحل التركي على البحر الابيض المتوسط يحتم اثاراً اهتمام تركيا بأى اضطراب او نزاع دولي في ذلك الاقليم . وقال ان خير سبيل لاجلال السلم والاستقرار في قبرص هو التمايز السلمي بين الطائفتين ، على ان تتولى كل طائفة ادارة شؤونها بنفسها . و اضاف ان تركيا ، سعياً منها الى حل المشكلة ، قد قبلت بجميع التدابير الايجابية ، لمعقد مؤتمر لندن وايفاد مراقب يمثل الامين العام ، والشكلين المقترحين للقوة الدولية ؛ بيد انها لا يسعها الوقوف موقف عدم الاكتراث اذا ما تجددت اعمال العنف والفجائع في قبرص . واستشهد الممثل بشتى البيانات تأييداً لرأيه في ان المعاهدات والدستور لم تفرض في عام ١٩٦٠ على الطائفة القبرصية اليونانية رغم ارادتها .

٤٩٦ - وتكلم وزير خارجية قبرص ، فذكر ان ما اعلنه ممثل تركيا من ان حكومته تريد ان يخيم في قبرص سلم تتولى كل طائفة في ظلها ادارة شؤونها بنفسها يلقي الضوء على جوهر المشكلة ؛ ان انه يدل على ان تركيا تتبع سياسة التقسيم .

٤٩٧ - وتكلم ممثل اليونان ، فأشار الى ان ممثل تركيا قد اسقى وزير خارجية قبرص بممثل القبارصة اليونانيين ، ثم سأل عما اذا كان في نية ممثل تركيا حقا ان يكشف عن بعض افكاره .

٤٩٨ - وفي الجلسة ١٠٩٩ المنعقدة في ٢٨ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى ان ممثل اليونان قد اثار في جلسة المجلس السابقة مسألة في غاية الهمية عندما استفسر عما اذا كان التعبير الذي استعمله ممثل تركيا في الاشارة الى وزير خارجية قبرص يمثل الموقف الرسمي للحكومة التركية . وقال ان ممثل تركيا قد تصرف بطريقة مخالفة لقرار مجلس الامن ، وذلك لان المجلس دعاه وزير خارجية قبرص الى الاشتراك في مناقشاته بوصفه الممثل الوحيد للجمهورية . واقترح بأن يستمع المجلس اولا الى ايضاح من ممثل تركيا .

٤٩٩ - واجاب ممثل تركيا ان حكومته مازالت لها سفارة في نيقوسيا ، وهي لا تدعي ان حكومة قبرص ، بوصفها هذا ، كيان غير شرعي ؛ بيد ان المادتين ٥٠ و ٥٤ من الدستور تقضيان باجتماع مجلس الوزراء لبحث المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية ، وعلى نائب الرئيس التركي ان يبدى آراءه بشأنها . واستطرد الممثل قائلا ان نائب الرئيس لم يتمكن من اداء واجباته ، كما انه لم يستشر بشأن الآراء التي ابدت في مجلس الامن ؛ ولذلك فان تلك الآراء لا تمثل وجهة نظر القبارصة الاتراك ، ولا آراء الحكومة القبرصية ، بوصفها هذا ، بمقتضى الدستور . و اضاف ان وفده يرغب في سماع تلك الآراء ومعرفتها ، ولكنها ، بموجب احكام الدستور ، لا تلزم غير الذين اعربوا عنها . وقال ان هذا هو ما حدا به الى التنويه بأن الآراء التي سمعها في المجلس انما تعبر عن وجهة نظر جانب واحد .

٥٠٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان ملاحظات ممثل تركيا تتضارب تضاربا واضحا مع الالاماني التي اعرب عنها ذلك الممثل سابقا ، ان دعا بالنجاح لعمال المجلس . واكد على انه ليس في قبرص غير حكومة شرعية واحدة تعترف الامم المتحدة بممثليها على انهم الممثلين الشرعيين المعتمدين رسميا لجمهورية قبرص . وقال انه يرى ان المبادرة التي اتخذها الممثل التركي بدعوة السيد نكتاش الى الكلام امام مجلس الامن كممثل لطرف معني في المسألة القبرصية ، وتصريحه في المجلس في اليوم السابق عندما سمي وزير خارجية قبرص ممثلا القبارصة اليونانيين ، انما يشكلان محاولة لترويج فكرة تقسيم قبرص ، وذلك خرقا للمادة الثانية مما يسمى معاهدة الضمان التي نصت ، بوجه خاص ، على حظر اي نشاط يرمي الى تقسيم الجزيرة .

٥٠١ - و اضاف الممثل قائلا ان وزير خارجية قبرص دعي الى الاشتراك في المناقشة بوصفه ممثلا معتمدا رسميا لقبرص ، ورجا رئيس المجلس ان يلفت الانظار الى ضرورة التقيد التام باجراءات المجلس المعتادة .

٥٠٢ - وقام السيد رؤوف نكتاش ، الذي دعاه الرئيس ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي ، الى الادلاء ببيان امام المجلس ، بعرض آرائه في ملابسات المشكلة . وذكر ان المصاعب



نشأت لان القبارصة اليونانيين طالبوا بالاتحاد مع اليونان بينما اراد القبارصة الاتراك الاتحاد مع تركيا او التقسيم على الاقل . وقال انه لما حمل القبارصة اليونانيون السلاح عام ١٩٥٥ من اجل الاتحاد مع اليونان ، اصبحت معارضة القبارصة الاتراك امرا محتوما ، وذلك لانهم لا يقبلون العيش مطلقا كأقلية تحت رحمة القبارصة اليونانيين . و اضاف قائلا ان معارضتهم ولدت العنف ، والتنافر ، والتربية والعداوة المريرتين بين الطائفتين . وقال ان اكثر من ٨٠٠ من ابناء الطائفة التركية في قبرص قد سقطوا جرحى او قتلوا خلال الشهرين الماضيين ، كما ان ٢٠,٠٠٠ منهم شردوا من منازلهم او فقدوا اعمالهم واصبحوا يعيشون على الاحسان .

٥٠٣ - وتابع السيد د نكتاش كلامه ، ف اشار الى ان المسألة القبرصية عرضت مرات عديدة على الامم المتحدة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٨ ، وان المنظمة اوصت الطائفتين فضلا عن اليونان وتركيا ، بالتماس حل سلمي عادل عن طريق المفاوضات . و اضاف ان ذلك ادى الى عقد اتفاق زوريخ ، الذي يمثل تسوية بين متساوين لا بين اكثرية واقلية . وذكر ان فكرة الاكثرية والاقلية لم ترجح لانه لم يكن ثمة وجود قط لامة قبرصية .

٥٠٤ - ومضى السيد د نكتاش في كلامه ، فقال ان كبير الاساقفة مكاريوس كان ينوى ، من البداية ، تغيير الدستور ، والغاء المعاهدات ، واستخدام استقلال الجمهورية منطلقا للوحدة مع اليونان . و اعلن السيد د نكتاش ، بعد ان فرغ من عرضه للحواث ، ان لعرضه هذا اهميته بالنسبة الى المسألة التي ينظرها المجلس ، لانه يساعد المجلس على تفهم سبب اصرار القبارصة الاتراك على صيانة تلك المعاهدات والحقوق . وقال ان طائفته تزول اذا ما زالت تلك المعاهدات والحقوق . و اضاف ان الطائفة التركية تساند الشرعية في قبرص والشرعية تعني الدستور ؛ و اذا اقتضت الضرورة تغيير الدستور ، فان ذلك لا يكون الا بالمناقشات ، وليس بالمجازر . وقال انه يتحدى وزير خارجية قبرص ، كما فعل في مؤتمر لندن ، ان يبرز الوثائق التي يزعم وزير الخارجية انها تثبت وجود مؤامرة بين زعماء القبارصة الاتراك وبين الحكومة التركية على تقسيم الجزيرة . واستطرد قائلا انه لو وجدت مؤامرة كهذه لما كانت وقائع الحالة في قبرص على ما هي عليه الآن . وبين ان ممثل كبير الاساقفة مكاريوس في الامم المتحدة حاول مرتين ، بحجة الفوز التركي ، ان يحصل من مجلس الامن على قرار يشير بوجه عام الى حرمة وحدة قبرص واستقلالها ؛ وكان المقصود ، ولا شك ، تأمين اتخاذ مثل ذلك القرار على وجه السرعة ، وتفسيره بعد ذلك على طريقته الخاصة ، بأن يعلنوا ان المعاهدات اصبحت باطلة لاغية ، وان الدول الضامنة لا تستطيع ان تفعل شيئا ان يحطم اليونانيون الدستور ويبيدون الطائفة التركية . وقال ان كبير الاساقفة مكاريوس وممثله في الامم المتحدة قد اثبتا ببياناتهما ومناوراتهما ان القبارصة اليونانيين يحاولون الاساءة الى سلطة مجلس الامن . واختتم كلامه قائلا انه متأكد ، مع ذلك ، من ان المجلس لن يساق الى القيام بعمل غير مسؤول او بايجاد حل لمصلحة جانب واحد .

٥٠٥ — وتكلم ممثل الصين، فذكر ان الترتيبات الدستورية في قبرص مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بعدد من الوثائق الدولية الرامية الى هدف واحد مشترك هو حفظ الوثام بين الطائفتين في الجزيرة وصيانة السلم والاستقرار في المنطقة . وقال ان وفده يرى ان مجلس الامن بوصفه هيئة سياسية ، لا يستطيع الحكم على هذه الترتيبات الدستورية والاتفاقات والمعاهدات من حيث الموضوع . و اضاف قائلاً ان اهم ما يعنى به المجلس ، في المرحلة الاولى ، هو اقرار السلم والنظام في قبرص . واختتم قائلاً ان وفده عارف بما يبذله الامين العام من جهود لا تكل لا ستطلاع امكانية ايجاد حل سلمي ، وانه على استعداد لتأييد اى اقتراح يكون مقبولا لدى الاطراف المعنية .

٥٠٦ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان وزير خارجية قبرص قد قدم المبررات الكافية لمخاوف بلده الناجمة عن ذلك الحق المزعوم في التدخل العسكري المنفرد ، واثبت صحة قضيته اثباتاً تاماً ؛ اما ممثل تركيا ، فانه تحاشى الاجابة على السؤال الرئيسي الذى وجهه اليه وزير خارجية قبرص . ورأى ان السيد نكتاش ، وهو المسؤول الى حد كبير عن المصاعب التي تواجه قبرص ، لم يلق الكثير من الضوء على الموضوع لمنفعة المجلس ؛ كما انه ادعى ادعاء لا اساس له من الصحة مفاده ان القبارصة يريدون ان ينتزعوا من المجلس قراراً يمكنهم تفسيره على انه يعني ان المجلس قد الفى معاهدة الضمان . وقال ممثل اليونان انه يتفق مع ممثل فرنسا في انه لا يجوز لمجلس الامن ان يصدر حكماً بشأن اية معاهدة او ان يعدلها او يلغيها ، ولكن اذا ظهرت الحاجة الى تفسير ، فان محكمة العدل الدولية هي المختصة بذلك .

٥٠٧ — وتكلم وزير خارجية قبرص ، فذكر ان حكومته قد قطعت على نفسها عهداً لمجلس الامن ، وان على تركيا الآن ان تقطع على نفسها عهداً مماثلاً ؛ ثم يمكن تسجيل العهدين في قرار للمجلس يطلب الى الجميع احترام السلامة الإقليمية للجمهورية واستقلالها وسيادتها ، والامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها . واختتم كلامه قائلاً ان في امكان قوة الامم المتحدة ان تذهب الى الجزيرة وتساعد الحكومة على اقرار السلم الداخلي واعادة الحياة الى حالتها الطبيعية .

٥٠٨ — وتكلم ممثل تركيا ، فأشار الى انه قد اوضح مراراً ان ليس لحكومته اية مطالبات اقليمية في قبرص . وقال ان تركيا ، باعتبارها احدى الدول المؤسسة للجمهورية ، تريد لها الازدهار . وبين ان تركيا لم تقل قط انها ترى نفسها حرة في غزو الجزيرة او التدخل فيها متى تراءى لها ذلك . وقرأ للمجلس المادة الثانية من معاهدة الضمان التي قال انها تتضمن ذات الضمانات التي طلبها وزير خارجية قبرص . و اضاف ان حكومته قد وقعت على المعاهدة ، وانها تؤكد تمسكها بتعهداتها امام مجلس الامن .

٥٠٩ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال انه لا يرى سبباً للاعتراض على قرار للمجلس يدعو جميع الدول الى احترام استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية اللذين ضمنتها من قبل معاهدة الضمان .

لا تختلف كثيرا عن تلك التي عهد اليه بها في السابق ، وانه لا يتردد في قبولها على الاطلاق . واختتم قائلا انه يعتمد كثيرا على تعاون حكومة قبرص والحكومات الاخرى المذكورة في مشروع القرار .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١١٠٢ المنعقدة في ٤ آذار

( مارس ) ١٩٦٤ ، جرى الاقتراع على مشروع القرار الذي قدمته البرازيل وبوليفيا وساحل العاج والمغرب والنرويج ( م أ / ٥٥٧١ ) كما يلي : اعتمدت الفقرة ٤ بأغلبية ٨ أصوات مقابل لا شيء وامتنع ثلاثة اعضاء عن الاقتراع ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وفرنسا ) ؛ واعتمد مشروع القرار في مجموعه بالاجماع ( م أ / ٥٥٧٥ ) .

٥٢٠ - وتكلم ممثل فرنسا فأشار ، في معرض تحليل اقتراحه ، الى ان المسؤولية الاساسية عن اقرار النظام واحلال السلم تقع على الاطراف المعنيين مباشرة المعنيين في الاتفاقات النافذة . واستدرك قائلا ان فرنسا ، نظرا الى اجماع الاطراف المعنيين ، لم تعترض على اثناء قوة تحت اشراف مجلس الامن ، بالرغم من تحفظها بشأن مبدأ تدخل الامم المتحدة تدخلا يتخذ الشكل العسكري . ومضى قائلا ان ذلك التحفظ يزيد مصاعب التنفيذ التي حدثت بالمجلس الى القاء مسؤوليات ذات عسامة خاصة على عاتق الامين العام . وأشار الى ان المجلس انما يجرد نفسه بذلك من مسؤوليات كان يتعذر عليه ان يمارسها . وقال ان وفده ، وان لم يخالجه ادنى شك فيما يتحلى به الامين العام من حكمة وفطنة ، يرى ان المجلس يبعد ، في الواقع ، كثيرا في اتجاه تفويض السلطات اذ يمنحها على ذلك النحو الى فرد واحد . واستطرد قائلا ان وفده يود ان يبين انه لا يجوز ان يعد هذا القرار سابقة بأية حال من الاحوال . وذكر ان المشكلة الاساسية في قبرص ناجمة عن تعايش الطائفتين . واختتم كلامه قائلا ان تعيين وسيط قد يسهل اتخاذ الخطوة الاولى نحو حل تلك المشكلة ؛ اما المرحلة النهائية ، فينبغي ان يسبقها بالضرورة تفاهم بين تركيا واليونان .

٥٢١ - وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فأعرب عن اقتناعه بأنه ينبغي ان يكون الهدف الرئيسي اعادة تأكيد الحزم على الدفاع عن سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وفقا لميثاق الامم المتحدة . وقال انه ليس شمة من شك في انه لو حدد ذلك الهدف بالمزيد من الوضوح في نص القرار ، لكان المجلس اقرب الى حل نهائي ، ولما قامت الحاجة ، في تلك الحالة ، الى قوة دولية ولا الى تدبير آخر . ورأى ان مفهوم القوة الدولية ، كما ورد في القرار ، لا يتفق ككل الاتفاق مع احكام ميثاق الامم المتحدة . وعلن ان وفده يتفق كل الاتفاق مع الذين اكدوا ثقتهم في الامين العام وفي اخلاصه لمبادئ الميثاق السامية . واستدرك قائلا ان وفده مازالت تساوره شكوك قوية بشأن النص الذي يصطي الامين العام مسؤوليات ينبغي ان تشكل ، بحكم الميثاق ، جزءا من اختصاصات مجلس الامن . وبين ان هذا هو السبب الذي دعا وفده الى الامتناع عن الاقتراع على نص الفقرة ٤ . وقال ان وفده قد اقترح بتأييد مشروع القرار في مجموعه ، بالرغم من نقاط الضعف فيه ، لانه كان مقبولا لقبرص ، واملا في ان يمكن تنفيذ حكومة قبرص على وجه السرعة من تعزيز استقلالها وسلامتها الاقليمية .

التسويات • واعرب عن ثقته في أن النص سيسهم مساهمة كبيرة ، اذا ما تم اعتماده ، في اقرار جو السلم والوثام داخل قبرص ، الامر الذي لا غنى عنه لدراسة جميع المشاكل القائمة دراسة دقيقة •

٥١٨ - وفي الجلسة ١١٠٢ المنعقدة في ٤ آذار ( مارس ) ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان حكومته تتخذ ، مبدئيا ، موقفا سلبيا من ارسال اية قوة عسكرية اجنبية الى قبرص ، بما في ذلك القوات التابعة للامم المتحدة ، وذلك لانه ليس ثمة من شك في ان القبارصة قادرون كل القدرة على تسوية شئونهم الخاصة دون اى تدخل خارجي • وذكر ان الاتحاد السوفياتي يرى ان مشروع القرار ، وان لم يتضمن جميع العناصر التي يلزم توفرها في قرار يتخذ في مسألة لها اهمية هذه المسألة ، فانه يستهدف منع العدوان على قبرص وحماية الحقوق المشروعة لهذه الجمهورية • وتطرق الى نص الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ، فقال انه بالرغم من ان انشاء قوة الامم المتحدة سيتم بموافقة حكومة قبرص وان تحديد تكوين القوة وحجمها سيجرى بالتشاور مع حكومة قبرص فضلا عن حكومات تركيا والمملكة المتحدة واليونان ، فان الواقع هو ان هذا النوع من الاجراءات من شأنه اخراج المسألة من يد مجلس الامن • ورأى انه لا يكفي النص على ان يكون مرجع قائد القوة الامين العام الذي يقوم من جانبه باعلام المجلس دوريا ؛ وقال ان وفده يطلب ، تبعا لذلك ، اجراء اقتراع مستقل على الفقرة ٤ ، وانه سيتمنع عن الاقتراع عليها • و اضاف ان الحكومة السوفياتية تأخذ بعين الاعتبار ، في تحديد موقفها النهائي من مشروع القرار ، ما يلي : ان حكومة قبرص تعتبره مفيدا رغم عيوبه ؛ وانه ينص على ايفاد قوة الامم المتحدة الى الجزيرة لمدة محددة تمام التحديد بثلاثة اشهر ؛ وانه لا يترتب اية التزامات مالية على الدول الاعضاء التي لا تشارك في تزويد القوة بالوحدات • واكد على ان احكام مشروع القرار لا تجيز تمديد بقاء قوة الامم المتحدة في قبرص الى اكثر من ثلاثة اشهر دون قرار جديد يتخذه المجلس • وقال اخيرا انه اذا استخدمت القوات المرسلة الى قبرص في اغراض منافية لصيانة سلامة قبرص وامنها وسلامتها الاقليمية ، فان الوفد السوفياتي يحتفظ بحقه في دعوة المجلس الى الانعقاد لاعادة النظر في قراره وذلك حتى قبل انتهاء فترة الاشهر الثلاثة •

٥١٩ - وتكلم الامين العام فيبين ان انشاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم لا يمكن ان يتأتى ، كما اشار الى ذلك في بيانه السابق ، الا بقرار ايجابي صادر عن المجلس بناء على سبق موافقة حكومة قبرص • وتناول الفقرة ٤ من مشروع القرار ، فأعلن انه ينوي ، وفقا للعمل المستقر فيما يتعلق بقوات الامم المتحدة السابقة لصيانة السلم ، موافاة المجلس دون تأخير بالمعلومات الكاملة عن تنظيم القوة وسيرها ، فضلا عن تكوينها وحجمها وقيادتها • وأشار الى ان مدة عمل قوة صيانة السلم هذه ، خلافا لما هي عليه الحال بالنسبة الى القوتين المربطتين في غزة والكونغو ، قد حددت في الفقرة ٦ من المنطوق تحديدا قاطعا بثلاثة اشهر ، وانه لا يمكن تمديد بقائها الى ما بعد ذلك الا بقرار جديد من المجلس • وتكلم الامين العام كذلك عن الآثار المالية المترتبة على القرار • و أعلن ان مشروع القرار وان كان يحمل الامين العام مسؤوليات كبيرة ، فان هذه المسؤوليات

" ١ - يُدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع ، تمشيا مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، عن القيام او التهديد بالقيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تدهور الحالة القائمة في جمهورية قبرص ذات السيادة او الى تعريض السلم الدولي للخطر ؛

" ٢ - ويطلب الى حكومة قبرص ، التي تقع على عاتقها مسئولية صيانة واقرار النظام العام ، اتخاذ كافة التدابير الازممة لوقف العنف واراقة الدماء في قبرص ؛

" ٣ - ويدعو الطائفتين القبرصيتين وزعماءهما الى التصرف بمنتهى التحفظ ؛

" ٤ - ويوصي بايجاد قوة تدعى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، يصير انشاؤها بموافقة حكومة قبرص ويتولى الامين العام تحديد تكوينها وحجمها ، بالتشاور مع حكومات تركيا وقبرص والمملكة المتحدة واليونان ، كما يتولى تعيين قائدها وسيكون مرجعه . ويقوم الامين العام باعلام الحكومات المشتركة في تقديم القوة عن كل ما يلزم وباعلام مجلس الامن دوريا عن سيرها ؛

" ٥ - ويوصي بأن تكون وظيفة القوة بذل قصارها للحيلولة دون تجدد القتال والمساهمة حسب الاقتضاء في صيانة واقرار النظام العام واعادة الحياة الى حالتها الطبيعية ؛

" ٦ - ويوصي بأن تكون مرابطة القوة لفترة ثلاثة اشهر ، على ان تتحمل جميع النفقات المتعلقة بها الحكومات مقدمة الوحدات وحكومة قبرص بطريقة يتفق عليها فيما بينها . ويجوز للامين العام كذلك قبول التبرعات لهذا الغرض ؛

" ٧ - ويوصي كذلك بأن يحدد الامين العام ، بالاتفاق مع حكومة قبرص وحكومات تركيا والمملكة المتحدة واليونان ، الى تعيين وسيط يقوم ببذل خير مساعيه لدى ممثلي الطائفتين وكذلك لدى الحكومات الاربع المذكورة لتشجيع الوصول الى حل سلمي وتسوية متفق عليها للمشكلة التي تواجه قبرص وفقا لميثاق الامم المتحدة ، مع مراعاة مقتضيات رفاه شعب قبرص في مجموعه وحفظ السلم والامن الدوليين . ويقوم الوسيط باعلام الامين العام دوريا عن جهوده ؛

" ٨ - ويلتمس من الامين العام توفير ما يلزمه من اموال الامم المتحدة لمواجهة مكافآت ونفقات الوسيط والاشخاص العاملين معه . "

٥١٧ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال في معرض تقديم مشروع القرار المشترك ، ان اصحاب مشروع القرار ، وقد استفادوا من الاعمال التحضيرية التي قام بها الامين العام ، يستطيعون تقديم مشروع قرار يعتبرونه عادلا ومتوازنا . وذكر ان مشروع القرار جاء ثمره لمفاوضات مطولة وللكتير من

٥١٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فكرر السؤال الذي وجهه الى ممثل تركيا عدة مرات في الجلسات السابقة ، وهو هل ان الحكومة التركية مستعدة او غير مستعدة للاضطلاع ، وفقا للميثاق ، بالتزام احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ؟

٥١١ - وتكلم ممثل تركيا ، فبين ان ما قاله وارد في المحاضر • و اضاف ان المجلس ليس المكان المناسب للبحث المفصل في معاهدة الضمان • واستدرك قائلا ان المعاهدة تتفق ، دون شك ، مع ميثاق الامم المتحدة ، وان تركيا تقبل مسؤولياتها وتعهداتها التي تعتبرها امورا هامة جدا •

٥١٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان وفد • يود ان توضح تركيا موقفها ، بوصفها دولة عضوا ، من احكام الميثاق من حيث انطباقها على دولة عضو اخرى هي جمهورية قبرص • ورأى انه يتعذر فهم السبب الذي يدعو ممثل تركيا الى الرجوع باستمرار الى ما يسمى باتفاق ١٩٦٠ ، بدلا من الاجابة على السؤال الذي القى عليه مرارا •

٥١٣ - وتكلم وزير خارجية قبرص ، فتساءل عن سبب الاعتراض على قرار للمجلس ينص على وجوب احترام سلامة قبرص الاقليمية واستقلالها وفقا للفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، اذا كانت الحكومة التركية ترى ان الاتفاقات متفقة مع ميثاق الامم المتحدة •

٥١٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يحيط علما بعدم اجابة ممثل تركيا على السؤال الذي طرحه عليه ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وقبرص واليونان •

٥١٥ - ورد ممثل تركيا بأن محاضر المجلس تظهر انه قد اجاب مرتين على ذلك السؤال •

٥١٦ - وفي الجلسة ١١٠٠ المنعقدة في ٢ آذار ( مارس ) ، لفت رئيس المجلس الانظار الى مشروع قرار مشترك قدمه ممثلو البرازيل وبوليفيا وساحل العاج والمغرب والنرويج ( م / أ ٥٥٧١ ) ، وفيما يلي نصه :

” ان مجلس الامن ،

” ان يلاحظ ان الحالة الحاضرة فيما يتعلق بقبرص من شأنها تهدد السلم والامن الدوليين وتسجيل المزيد من التدهور ما لم يبادر الى اتخاذ التدابير الاضافية اللازمة لصيانة السلم والتماس حل دائم ،

” وان يراعي المواقف المتخذة من الاطراف فيما يتعلق بالمظاهرات الموقعة فني نيقوسيا في ١٦ آب ( اغسطس ) ١٩٦٠ ،

” وان يذكر الاحكام المختصة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وفي المادة ٢ من الميثاق التي تنص في الفقرة ٤ على ما يلي : ’ يمتنع جميع الاعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها ضد السلامة الاقليمية لاية دولة او ضد استقلالها السياسي او على اي وجه آخر مناف لمقاصد الامم المتحدة ‘ ،

## الفرع الرابع

تقارير الامين العام ، والرسائل الاخرى الواردة بيمن  
٢٠ شباط ( فبراير ) و ١٥ آذار ( مارس ) ١٩٦٤

٥٢٢ - ارسل ممثلا تركيا وقبرص عددا من الرسائل بين ٢٠ شباط ( فبراير ) و ١٥ آذار ( مارس ) • وكان بين الرسائل التي وردت من ممثل تركيا عدة رسائل تلقت نظر المجلس الى رسائل من السيد د نكتاش ، رئيس مجلس الطائفة التركية في قبرص ، والدكتور فاضل كوتشوك ، نائب رئيس قبرص •

٥٢٣ - اما الرسائل الواردة من ممثل تركيا والمؤرخة في ٢٤ شباط ( فبراير ) ( م / أ / ٥٥٥٩ و م / أ / ٥٥٦١ ) ، و ٢٦ شباط ( فبراير ) ( م / أ / ٥٥٦٥ ) ، و ٢٨ شباط ( فبراير ) ( م / أ / ٥٥٦٨ ) ، و ٣ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٧٤ ) ، و ٦ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٨٠ ) ، و ٩ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٨٣ و م / أ / ٥٥٨٧ ) ، و ١٠ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٩٠ ) ، و ١١ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٩١ و م / أ / ٥٥٩٢ ) ، و ١٢ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٩٤ ) ، فقد تناولت ، فيما تناولته ، الحالة القائمة في قرية هوليس ، وتشكل قوات قبرصية يونانية وتطبيق الدستور القبرصي ، واستيراد الاسلحة ، والاحداث الواقعة في ليماسول ، ونوايا القبارصة اليونانيين ، ومشاورة كلتا الطائفتين بشأن تنفيذ القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، وتأخر وصول قوة الامم المتحدة والنداءات الموجهة الى الدول الثلاث الضامنة ، والدفاع عن الاتراك في بافوس ، ومضاعفة الاعتداءات على الجماعات التركية •

٥٢٤ - واما الرسائل الواردة من ممثل قبرص والمؤرخة في ٢٦ شباط ( فبراير ) ( م / أ / ٥٥٦٣ ) ، و ٢٧ شباط ( فبراير ) ( م / أ / ٥٥٦٦ ) ، و ٢ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٧٣ ) ، و ٩ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٨٤ ) ، و ١٠ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٥٨٩ ) ، و ١٥ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦٠٨ ) ، فقد تناولت ، فيما تناولته ، الاوضاع القائمة في بوليس ، واحترام الحقوق الدستورية للقبارصة الاتراك ، والبيانات التي القاها السيد د نكتاش امام مجلس الامن ، ومعارضة حكومة قبرص لاي نوع من انواع التقسيم ، والاعتداءات على اليونانيين في كتيما وبافوس ، والاجراءات الدستورية في قبرص •

٥٢٥ - وانهى الامين العام الى مجلس الامن ، في تقرير صادر في ٢٩ شباط ( فبراير ) ( م / أ / ٥٥٦٩ ) ، انه يزعم ، ان يأخذ بعين الاعتبار الآراء التي اعربت عنها حكومة قبرص وحكومات المملكة المتحدة وتركيا واليونان والمناقشات التي دارت في المجلس ، تمديد مهمة الجنرال غيانبي لمدة شهر آخر بعد ٢٩ شباط ( فبراير ) ، على ان تكون هذه الفترة قابلة للتعديل اذا اقتضت الضرورة في ضوء قرارات المجلس بشأن المسألة •

٥٢٦ - وارسل وزير خارجية قبرص رسالة مؤرخة في ٤ آذار ( مارس ) ( م / ٥٥٢٨ ) ، اعلم فيها الامين العام ان حكومته توافق على انشاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وفقا للفقرة ٤ من القرار ( م / ٥٥٢٥ ) الذي اتخذته مجلس الامن في جلسته ١١٠٢ .

٥٢٧ - وانهى الامين العام الى مجلس الامن في تقرير صادر في ٦ آذار ( مارس ) ( م / ٥٥٢٩ ) انه قام ، عملا بأحكام القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ( م / ٥٥٢٥ ) ، وبعد تلقيه موافقة حكومة قبرص على انشاء القوة ، بتعيين اللفتاننت - جنرال غيانى قائدا لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وبين ان الجنرال غيانى سيضطلع بمهمته ويتولى القيادة فور انشاء القوة .

٥٢٨ - وارسل الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ١٠ آذار ( مارس ) ( م / ٥٥٨٨ ) ، انهى فيها بيانا اصدრته السفارة السوفياتية في نيقوسيا في ٨ آذار ( مارس ) ، جاء فيه انه يستدل مما نشرته الصحف القبرصية ، ان السيد كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، وجه يوم ٢٥ شباط ( فبراير ) ، الى رئيس الولايات المتحدة ، وإلى حكومات المملكة المتحدة واليونان وتركيا ، وإلى مجلس الامن ، وإلى الامين العام للامم المتحدة برقية تتضمن تهجمات قذفية مقذعة على الاتحاد السوفياتي . و اضاف البيان ان السفارة السوفياتية تلاحظ مع الاسف ان تلك ليست المرة الاولى التي عمدت فيها بعض الدوائر العميلة لكتلة شمال الاطلسي العدوانية الى الادلاء بالبيانات المعادية للاتحاد السوفياتي وحاولت النيل من السياسة الخارجية السلمية للاتحاد السوفياتي ، الذى هو صديق مخلص للشعب القبرصي ، بشقيه اليوناني والتركي ، والذى تقوم علاقاته مع جمهورية قبرص على المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما بعضا .

٥٢٩ - وذكر الامين العام في تقرير قدمه الى مجلس الامن في ١٢ آذار ( مارس ) ( م / ٥٥٩٣ ) ، انه قد طلب ، منذ تقديم تقريره الصادر في ٦ آذار ( مارس ) ، الى حكومات ايرلندا والبرازيل والسويد وفنلندا وكندا والنمسا والمملكة المتحدة تقديم الوحدات الى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . و افاد انه اعلم تلك الحكومات ، فضلا عن حكومات تركيا وقبرص واليونان ، بانه يزمع تأليف القوة من ٧ ، ٠٠٠ فرد ميدئا ؛ وان مباحثاته مع الحكومات قد دلت بوضوح على ان النص الوارد في قرار مجلس الامن بشأن تحمل نفقات القوة يشكل عقبة ، بالنسبة الى بعض الدول على الاقل ، في سبيل توفير الوحدات للقوة . ومضى قائلا انه وجه ، في ٧ آذار ( مارس ) رسالة الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة استرعى فيها انظارها الى الفقرة ٦ من قرار مجلس الامن المتعلقة بتقديم التبرعات . و اضاف انه يبدو ، بناء على الافتراضات الاولى بشأن حجم القوة وتكوينها ، ان النفقات التي قد ينبغي للامم المتحدة تغطيتها نقدا بالتبرعات قد تكون في حدود مليوني دولار شهريا او ما يبلغ مجموعه ٦ ملايين دولار عن مدة الاشهر الثلاثة المحددة في الفقرة ٦ من القرار . وذكر انه تلقى من المملكة المتحدة والولايات المتحدة تأكيدات بتقديم تبرعات



لملوسة ، كما ان بلدانا اخرى قد ابدت دلائل ايجابية على استعدادها لتقديم التبرعات لذلك الغرض . وقال ان تلك الدلائل حملت الامين العام على الاعتقاد بأنه من المتوقع ورود التبرعات النقدية بالمقدار المطلوب لتغطية نفقات القوة . وانهى الامين العام الى مجلس الامن كذلك ان تجدد الاشتباكات المسلحة في قبرص دعاه الى ان يرسل في ٩ آذار ( مارس ) الى رئيس جمهورية قبرص ووزيرى خارجية تركيا واليونان رسائل ناشد فيها جميع الاطراف المعنيين وقف العنف و اراقة الدماء . وذكر انه تلقى ردودا من رئيس جمهورية قبرص ووزيرى خارجية تركيا واليونان . وافاد الامين العام انه قد اضطلع ، عملا باحكام قرار مجلس الامن وبعد اتخاذه مباشرة ، بمشاورات مع حكومات تركيا وقبرص والمملكة المتحدة واليونان بشأن الاشخاص الممكن ترشيحهم لمنصب الوسيط ؛ وانه اقترح ، بعد ادق النظر في المسألة ، تعيين نائب رئيس مكتبه السيد خوسيه رولز - بنيت في ذلك المنصب .

٥٣٠ - بيد ان الامين العام افاد في ١٢ آذار ( مارس ) ، وذلك في اضافة لتقريره ( م أ / ٥٥٩٣ / اضافة ١ ) ، ان الحكومة التركية قد اعلمته انها وان كانت تكن اعظم التقدير لخصال السيد رولز - بنيت بوصفه دبلوماسيا فاضلا ذا نزاهة ، فانها تكون ممتنة لو ان الامين العام اقترح لمنصب الوسيط رجل سياسة آخر ذا خبرة واسعة ومكانة دولية واطلاع على مشاكل المنطقة المعنية .

٥٣١ - وانهى الامين العام الى مجلس الامن ، في مذكرة صادرة في ١٢ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٩٥ / والتصويب ١ ) ، ان مثله الشخصي في قبرص ، اللفتتانت - جنرال ب . س . غياني ، قد طلب اجازة ، وان الامين العام الوكيل ب . ب . سبينلي حل محله ممثلا شخصيا للامين العام في قبرص . كذلك انهى الامين العام الى مجلس الامن ، في مذكرة مؤرخة في ١٣ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٩٧ ) ، انه طلب الى الميجر - جنرال بافا تشافاس ، قائد قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، ان يتولى ، اثناء غياب الجنرال غياني ، قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، منصب القائد بالنيابة وذلك حتى عودة الجنرال غياني .

٥٣٢ - وارسل ممثل استراليا بالنيابة رسالة مؤرخة في ١٣ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٦٨٢ ) ، اعلم فيها الامين العام ان حكومته ستتبرع فورا بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه استرالي للمساعدة على تغطية نفقات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٥٣٣ - وارسل ممثل تركيا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٣ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٩٦ ) ، ذكر فيها ان حكومته قد امتنعت عن استعمال حق التدخل المنفرد ، رغم الاعتراف بهذا الحق في معاهدة الضمان ومعاهدة التحالف اللتين عقدتا وفقا للمادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة . وقال ان كبير الاساقفة مكاريوس قد اغفل وتجاهل الاتفاقات المتعلقة بقبرص والتي تفاوض على عقد ها الاطراف المعنيون وعقدوها بحرية في ١٦ آب ( اغسطس ) ١٩٦٠ ، كما

انه رفض جميع الاقتراحات المقدمة • و اضاف ان الاعتداءات المتواصلة التي يرتكبها عشرات الآلاف من رجال الايوكا ، بالاشتراك مع قوات الا من القبرصية اليونانية ، المسلحة بكميات كبيرة من الاسلحة المهربة من الخارج ، قد دلت بجلالة ان القبارصة اليونانيين مصممون على متابعة تنفيذ خططهم الرامية الى افناء الاتراك والاستئثار بالجزيرة •

٥٣٤ - و اضافت الرسالة ان تركيا ارسلت في ١٢ آذار (مارس) الى كبير الاساقفة مكاريوس مذكرة تعد محاولة اخيرة من جانبها لوقف المذابح و اقرار النظام العام في الجزيرة ، واعلمت الدول الضامنة بذلك المسمى • وجاء في الرسالة ان حكومة تركيا قررت ان تتخذ التدابير اللازمة في حالة عدم تلبية المطالب الواردة في المذكرة ، وذلك نظرا الى ما تتصف به الحالة من عجلة وخطورة ، وبلاستناد الى الحق الذي تخوله لها المادة الرابعة من معاهدة الضمان • و اورد ان القوة التي سترسل الى الجزيرة سيعهد اليها بمهمة واحدة هي انتهاء المذابح التي ترتكب ضد الطائفة التركية و اقرار الحالة التي اوجدتها المعاهدة الخامسة • و افادت الرسالة ان تلك القوة ستزاول عملها ريثما تتمكن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، التي ستضم اليها وحدات تركية ، من اداء مهامها بصورة فعالة • و اشارت الرسالة الى ان القوة ستمتنع عن خرق استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية • والتمس ممثل تركيا من الامين العام ان يقوم ، وفقا للمادة ٥٤ من الميثاق ، باعلام مجلس الامن عن الحالة واتخاذ التدابير اللازمة للاسراع بايفاد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم طبقا للفقرة ٤ من قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٥٧٥ ) •

٥٣٥ - وقد ارفقت برسالة ممثل تركيا المذكرة التي ارسلتها حكومة تركيا الى رئيس جمهورية قبرص في ١٢ آذار (مارس) •

٥٣٦ - و ارسل الامين العام الى ممثل تركيا الدائم رسالة مؤرخة في ١٣ آذار (مارس) ( م أ / ٥٦٠٠ ) ، ذكر فيها ان قرار الحكومة التركية ارسال قوة الى جزيرة قبرص مشحون باحتمالات ذات خطورة تدعوه الى مناشدة الحكومة التركية بكل الحاح اعادة النظر في ذلك القرار بأقصى ما يمكن من العجلة • و اشار الامين العام انه تم ، خلال الساعات الاربع والعشرين التي مرت على تقديم تقريره الصادر في ١٢ آذار (مارس) الى مجلس الامن ، احراز تقدم كبير في سبيل تنظيم القوة ومرابطتها في قبرص • و ناشد الحكومة التركية ان تمتنع عن القيام بأى عمل يؤدي الى زيادة تفاقم الحالة المفجعة القائمة في الجزيرة ويمكن ، بالاضافة الى ذلك ، ان يعرض السلم والامن الدوليين الى اشد الاخطار • وقال انه يدرك ان للحالة في قبرص اهمية حيوية بالغة بالنسبة الى حكومة تركيا وشعبها ، وانه ما كان ليوجه ذلك النداء العاجل لولا اقتناعه بأن خير امل في الخروج من هذه الازمة يكمن في افساح الوقت اللازم لتنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ •

٥٣٧ - و ارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٤ آذار (مارس) ( م أ / ٥٦٠٧ ) ، قال فيها ردا على رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ١٣ آذار (مارس) ( م أ / ٥٥٩٦ ) ، ان المذكرة

التركية المؤرخة في ١٢ آذار ( مارس ) مرفوضة لأنها تشكل تدخلا آخر غير مقبول في شؤون قبرص الداخلية . وأضاف انه لم يكن بين اهداف حكومة قبرص قط استعمال العنف ضد اى من مواطنيها ، بغض النظر عن العرق او المعتقد او الدين . وأضاف ان الحقيقة المؤسفة هي ان الزعامة التركية في قبرص اخذت في اثارة الحوادث في مختلف انحاء قبرص ، سحيا منها الى تمهيد السبيل لتدخل مسلح تركي قبل وصول قوة الامم المتحدة والى ايجاد امر واقع يخدم اهدافها السياسية الرامية الى التقسيم او الى اقامة نظام اتحادى . وافاد انه لم يكن في نية حكومة قبرص قط الاعتداء على اتراك قبرص او تشجيع اى اعتداء يقع عليهم او التجاوز عنه ؛ بيد انه لا يسع هذه الحكومة ، من ناحية اخرى ، التنصل من واجب حماية ارواح واموال شعب قبرص في مجموعه من اى اعتداء طائش . واختتم الممثل رسالته قائلاً ان معاهدة الضمان لم تمنح تركيا اى حق في اتخاذ التدابير الانفرادية كما تقول المذكرة التركية ، وان التهديد باتخاذ مثل هذه التدابير امر غير مقبول وينافي قرار مجلس الامن .

#### الفرع الخامس

#### النظر في المسألة في الجلسة ١١٠٣

( ١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ )

٥٣٨ - ارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ١٣ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٩٨ ) طلب فيها القيام فوراً بعقد جلسة طارئة لمجلس الامن ، بوصف ذلك تدبيراً مستعجلاً للخاية ، وذلك " نظراً الى وجود تهديد صريح بغزو وشيك لاقليم جمهورية قبرص من قبل القوات التركية " . واعلن ان مجلس الامن سيدعى الى القيام فوراً باتخاذ التدابير المناسبة ، بموجب الميثاق ، " بغية منع وقوع الغزو الوشيك وحماية الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لجمهورية قبرص وصيانتها " .

٥٣٩ - وفي الجلسة ١١٠٣ التي انعقدت مساء يوم ١٣ آذار ( مارس ) ، اعلم الامين العام مجلس الامن انه يستطيع ان يعلن ، نظراً الى الظروف التي تيشربتوفر الوحدات اللازمة ، ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ستنشأ دون مزيد من التأخير وان طلائعها ستوزع في قبرص فسي القريب الحاجل . وقال ان جماعة صغيرة من الضباط الكنديين ستسافر الى قبرص في تلك الليلة ذاتها . وأضاف انه ، فور تسلمه الرسالة ( م أ / ٥٥٩٦ ) الواردة من ممثل تركيا ، التمس من هذا الممثل ان يبلغ حكومته قلق الامين العام البالغ ونداءه الحاجل اليها بممارسة اقصى ما يمكن من الاعتدال . واعرب الامين العام عن امتنانه لحكومات عديدة تعهدت بتقديم التبرعات المالية ، تلك التبرعات التي تؤمن الدعم المالي لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٥٤٠ - وتكلم ممثل قبرص ، فأعلن ان حكومته قد ووجهت بأخطار تهديد بالغزو ، وذلك في شكل مذكرة رسمية من الحكومة التركية تطلب فيها بصفة قاطعة تنفيذ طلبات معيونة ، والا فانها تمارس حقها المزعوم في التدخل . وقال الممثل انه كان من الممكن الا يطلب اجتماع المجلس

بالرغم من تلك المذكرة ، لو لم تدل الاحداث اللاحقة على ان تركيا مصرة على نيتها في غزو الجزيرة لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في التقسيم والضم . و اضاف ان رئيس وزراء تركيا صرح ، بعد اصدار المذكرة ، كما نقلت وكالة انباء رويتر ، انه سينتظر حلول تلك الليلة ، فاذا لم يستجيب القبارصة اليونانيون الى الشروط التي نصت عليها تركيا في المذكرة ، امر بانزال القوات التركية في الجزيرة . و اشار ممثل قبرص ، اثناء عرضه للاحداث التي تلت اتخاذ قرار مجلس الامن في ٤ آذار ( مارس ) ، الى ان الهدوء قد ساد طيلة يومين ؛ ولكن في اليوم الثالث ، اى في ٧ آذار ( مارس ) ، قام الارهابيون الاتراك باعتداء متعمد في بافوس . واجمل الممثل الآراء التي اعرب عنها وفده بشأن النواحي التاريخية والقانونية للمسألة . وقال ان الرسالة التي ارسلتها الحكومة التركية الى الامين العام خرقت ميثاق الامم المتحدة وقرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . واعرب عن امله في ان تصل قوة الامم المتحدة الى قبرص في القريب الحاصل لكي يعود جو الحرية والامن الى الجزيرة فيؤدى الى تيسير ايجاد حل .

٥٤١ — وتكلم ممثل تركيا ، فأعلن ان مجلس الامن دعي الى الانعقاد بناء على طلب ممثل قبرص ، وذلك بحجة ان الحكومة التركية قد وجهت ، بمذكرتها المؤرخة في ١٢ آذار ( مارس ) ، انذارا نهائيا الى قبرص . وقال ان هذه الشائعات القائلة بتوجيه انذار نهائي ليست الا ضربا من الخيال ، وان المذكرة لا تتضمن اى قرار عاجل يقتضى التنفيذ الفوري . وتساءل عما اذا كان في وسع ممثل قبرص ان يعلن رسميا ان القرى القبرصية التركية لن تحاصر ولن تقطع عنها المياه والغذية والنارة ، وان المنازل التركية لن تحرق ، وانه سيوضع حد لاراقة الدماء . كما سأل هل ان قبرص مستعدة لاستقبال بعثة تحقيق محايدة لاستقصاء الوقائع محليا واعلام مجلس الامن ؟ و اضاف قائلا ان حكومته ، بالرغم من تكبدها نفقات فادحة لمساعدة السكان الاتراك المحاصرين في قبرص ، قد قبلت التبرع بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار لقوة صيانة السلم .

٥٤٢ — وتكلم ممثل اليونان ، فأشار الى ان الحكومة التركية قد عمدت ، رغم قرار مجلس الامن ، الى التهديد علنا بالتدخل المنفرد في قبرص . وقال ان تلك التهديدات المتواصلة بالتدخل ترمي الى تبرير التقسيم الجغرافي . و اضاف ان اليونان اعلمت تركيا ، على اية حال ، بأنه اذا قررت تركيا التدخل المنفرد في قبرص رغم قرار مجلس الامن ونداءات الامين العام ، فان ذلك يؤدى آليا الى تدخل اليونان التي تحرض على حماية استقلال قبرص وسيادتها ووحدةها . وبين ان اليونان تأمل ، مع ذلك ، في ان يستخدم المجلس مرة اخرى سلطته الادبية لتذكير الحكومة التركية بالالتزامات المترتبة على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

٥٤٣ — وتكلم ممثل قبرص فقال ، ردا على استفسار ممثل تركيا ، انه اذا لم يعمد الاتراك في قبرص الى اثارة القتال كما فعلوا في بافوس ، فان السلم سيستتب فورا ، وذلك لان حكومته تريد السلم لقبرص من اجل قيام دولة موحدة .

٥٤٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال اننا اذا اخذنا بعين الاعتبار الاعمال الاستفزازية المنفردة التي تقوم بها تركيا ، فانه يبدو من الخريب ان ممثل هذا البلد قد رفض باستمرار ان يرد على ذلك السؤال الهام ، وهو هل ان الحكومة التركية مستعدة لاحترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ؟ ثم اشار الى ان تركيا لم تعترض على قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، ولكنها آثرت ، في مذكرتها الموجهة الى قبرص ، ان تلزم جانب الصمت ازاء النص الاساسي الوارد في القرار ، وهو النص الذي يدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع ، تمشيا مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، عن القيام او التهديد بالقيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تدور الحالة القائمة في جمهورية قبرص ذات السيادة . وقال ان مذكورة تركيا الموجهة الى قبرص تتجاهل ، روحا ونصا ، قرار مجلس الامن وتضرب به عرض الحائط . و اضاف ان على المجلس ان يتخذ التدابير اللازمة لا رغام تركيا على تنفيذ القرار وفقا للمادة ٢٥ ، وعلى احترام الالتزامات التي اضطلعت بها بتوقيعها على ميثاق الامم المتحدة . و اشار الى ان الرئيس خروتشوف قد اكد ، في رسالته المؤرخة في ٧ شباط ( فبراير ) ، على ضرورة ممارسة الاعتدال من قبل جميع الدول المعنية ، ولا سيما الاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

٥٤٥ — وتكلم ممثل البرازيل ، فأعلن ان آماله انتعشت بالتقرير الذي قدمه الامين العام عن التقدم الذي احرزه في تنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . و اشار الى ان رسالة تركيا المؤرخة في ١٣ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٩٦ ) كانت قد اثارت قلق المجلس البالغ . وقال انه مهما يكن من نوايا الحكومة التركية ، فان وفده يشعر شعورا قويا بأنه ينبغي للأطراف المعنية الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه زيادة تفاقم الحالة الخطيرة في قبرص وتهديد السلم والامن في الاقليم . وأضاف انه متأكد من ان جميع اعضاء المجلس يشاركونه في ذلك الشعور . وذكر انه لكي يتاح التعبير عن ذلك الاجماع في شكل قرار ، فانه يقدم ، باسم وفود البرازيل وبوليفيا وساحل العاج والمغرب والنرويج ، مشروع القرار المشترك التالي ( م أ / ٥٦٠١ ) :

” ان مجلس الامن ،

” وقد استمع الى بيانات ممثلي تركيا وجمهورية قبرص واليونان ،

” وان يؤكد من جديد قراره المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٥٧٥ ) ،

” وان يساوره شديد القلق للتطورات الحاصلة في المنطقة ،

” وان يحيط علما بما اوردته الامين العام من تقدم في انشاء قوة تدعى قوة الامم

المتحدة لصيانة السلم في قبرص ،

” وان يحيط علما بما اكدته الامين العام من وشك تشكيل قوة الامم المتحدة لصيانة

السلم في قبرص ، المنصوص عليها في قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ومن

ان طلائع تلك القوة هي في طريقها الى قبرص ،

١ - يؤكد من جديد دعوته جميع الدول الاعضاء الى الامتناع ، تمشياً مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، عن القيام او التهديد بالقيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تدهور الحالة القائمة في جمهورية قبرص ذات السيادة ، او الى تعريض السلم الدولي للخطر ؛

٢ - ويلتمس من الامين العام حث جهوده المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ١٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ويلتمس من الدول الاعضاء مد يد التعاون الى الامين العام تحقيقاً لهذه الغاية . ”

٥٤٦ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فرأى انه ينبغي ان يكون الهدف الرئيسي للمجلس ، وللامم المتحدة في مجموعها ، تنفيذ القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، وذلك بأدنى تأخير ممكن . وذكر ان المجلس يدرك ان الامين العام لم يأل جهداً في تنفيذ المهام الملقاة على كاهله . واقترح أن يطلب المجلس ، في رسالته الاولى ، ان يضاعف الامين العام جهوده حتى يتاح لها النجاس السريع ، وان تبذل جميع الدول قصارها لمساعدته على اتمام مهمته في اقصر وقت ممكن . وقال ان من واجب المجلس ان يؤكد من جديد دعوته الى جميع الدول الاعضاء الى الامتناع ، تمشياً مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، عن القيام او التهديد بالقيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تدهور الحالة القائمة في جمهورية قبرص ذات السيادة ، او الى تعريض السلم الدولي للخطر .

٥٤٧ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأشار الى ان حكومته ترى ان اعجل مهمة امام الامم المتحدة هي ايفاد قوة لصيانة السلم الى قبرص لوقف اراقة الدماء التي لا طائل تحتها ؛ ولذلك فقد بذلت الولايات المتحدة قصارها للمساعدة على اخراج مثل تلك القوة الى حيز الوجود وقد مت الى الامم المتحدة مليوني دولار للمساعدة على ازالة العقبات التي تعترض سبيل العمل السريع . وناشد جميع الاطراف المعنيين مباشرة الى ممارسة اقصى ما يمكن من الاعتدال واعرب عن امله في ان يتعاون جميع الاطراف والدول الاعضاء ، دون تحفظ ، مع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ومع الامين العام .

٥٤٨ - وتكلم ممثل قبرص فرحب بمشروع القرار ، وأشار الى انه لا يمكن فصل الوثيقة عن بيان ممثل البرازيل فضلاً عن البيانات الاخرى التي القيت في المجلس ورسالة الامين العام الموجهة الى ممثل تركيا ( م أ / ٥٦٠٠ ) . وذكر ان عبارة ” التهديد بالقيام بأى عمل ” الواردة في مشروع القرار لا يمكن ان تعني شيئاً سوى التهديد باللجوء الى القوة الذى بحثه المجلس . و اضاف انه لا مجال لاساءة تفسير مشروع القرار على اى وجه يصرفه عن الغرض منه ، الا وهو حماية سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية .

٥٤٩ - وتكلم ممثل تركيا ، فذكر ان مشروع القرار المعروض على المجلس يمكن ان يكون وثيقة بناءة للغاية اذا فسر التفسير الصحيح . وقال انه يعني بقوله هذا ، على الاخص ، نص الفقرة الاولى

من المنطوق التي تشير الى ضرورة امتناع السلطات القبرصية اليونانية عن القيام او التهديد بالقيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تدوير الحالة القائمة ، الى منع اراقة الدماء واضطهاد الطائفة التركية . واعرب عن امله في ان يفسر الجميع مشروع القرار بهذا المعنى ، ولا بالمعنى الذى ذكر وحده .

٥٥٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأكد ان الهدف الاساسي والمعنى الحقيقي لمشروع القرار يمثلان انذارا قاطعا لاولئك الذين يحاولون القيام بالاعمال العدائية ضد قبرص والتعدى على سيادتها وسلامتها الإقليمية ، وذلك خرقا لقرار المجلس المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . وقال ان الوفد السوفياتي يرى ان مشروع القرار المشترك هو بمثابة تحذير جدى من كل شروع في العدوان على دولة قبرص ذات السيادة او في التدخل المسلح فيها . واختتم كلامه قائلا ان هذا هو المعنى الذى يبدي الوفد السوفياتي ، في ضوءه ، استعداده لتأييد مشروع القرار .

٥٥١ - وتكلم ممثل فرنسا ، مؤيدا مشروع القرار ، فرأى انه من غير الممكن ، حتى بعد ايمان النظر في المعلومات المتوفرة ، ان تعزى كامل المسؤولية عن زيادة تفاقم الحالة الى اى من الاطراف المعنية او الفئات المعنية . وقال انه ينبغي للمجلس ان يوجه نداء آخر الى جميع الاطراف يناشدها فيه العودة الى روح الوثام واحترام ميثاق الامم المتحدة .

٥٥٢ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان تأزم الحالة من جديد لا يرجع فقط الى وجود تهديد خارجي لسلامة او وحدة قبرص الإقليمية وسيادتها ، بل وكذلك الى وجود حالة انفجارية في الداخل . ورأى ان مشروع القرار المعروض على المجلس يجمع البيانات التي القاها ممثلا قبرص وتركيا .

٥٥٣ - وتكلم ممثل النرويج ، فذكر ان اصحاب مشروع القرار يسرون ان نص الفقرة الاولى من المنطوق يمثل حصيلة الملاحظات التي ابدتها الطرفان المعنيان .

٥٥٤ - وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال ان الرسالة الواردة في الوثيقة م ٥٥٩٦/أ ومرفقها ، اللذين وزعهما ممثل تركيا على المجلس ، يشكلان خرقا فاضحا للالتزامات والمبادئ الواردة في قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . وقال ان وفده يرى ، لذلك ، انه ينبغي للمجلس ان يتخذ التدابير المناسبة للذود عن قراره وتأكيده من جديد ، فضلا عن تأمين احترامه . و اضاف ان هذا هو السبب الوحيد الذى يحدو بوفده الى تأييد مشروع القرار المشترك المعروض على المجلس .

٥٥٥ - وتكلم ممثل اليونان ، فأكد من جديد تأكيدات السابقة التي تفيد ان حكومته مصممة على منح الامين العام كامل تأييدها من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ . و اعلن ان حكومته ستسهم ، لهذا الغرض ، بمبلغ نصف مليون دولار في

نفقات القوة الدولية لصيانة السلم • واعرب عن املة في ان ينجح مشروع القرار في منع القيام بأية مخاطر من شأنها تعريض السلم للخطر في قبرص وما حولها •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الخامس : في الجلسة ١١٠٣ المنعقدة في ١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، اقترح المجلس على مشروع القرار الذي قدمته البرازيل وبوليفيا وساحل العاج والمغرب والنرويج ( م / أ / ٥٦٠١ ) فاعتمده بالاجماع ( م / أ / ٥٦٠٣ ) •

### الفرع السادس

تقارير الامين العام والرسائل الاخرى الواردة بين  
١٦ آذار ( مارس ) و ١٥ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤

٥٥٦ - وجه ممثلو تركيا وقبرص واليونان ، بين ١٦ آذار ( مارس ) و ١٥ حزيران ( يونيه ) ، عددا من الرسائل الى مجلس الامن او الى الامين العام • وقد تضمنت الرسائل الواردة من ممثل تركيا عدة رسائل تلفت نظر المجلس الى رسائل وجهها الدكتور كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، الى المجلس •

٥٥٧ - واما الرسائل الواردة من ممثل تركيا والمؤرخة في ١٦ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦٠٥ ) ، و ١٨ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦١٠ ) ، و ١٩ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦١١ ) ، و م / أ / ٥٦١٣ ) ، و ٢٦ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦٢٤ ) ، و ٢٧ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦٢٧ ) والتصويب ( ١ ) ، و ٣٠ آذار ( مارس ) ( م / أ / ٥٦٢٩ ) ، و م / أ / ٥٦٣٠ ) ، و ٢ نيسان ( ابريل ) ( م / أ / ٥٦٤٤ ) ، و ٦ نيسان ( ابريل ) ( م / أ / ٥٦٤٦ ) ، و ١٣ نيسان ( ابريل ) ( م / أ / ٥٦٥٥ ) ، و ١٥ نيسان ( ابريل ) ( م / أ / ٥٦٦٣ ) ، و ٢٩ نيسان ( ابريل ) ( م / أ / ٥٦٧٢ ) ، و ١ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٦٧٥ ) ، و م / أ / ٥٦٧٦ ) ، و م / أ / ٥٦٧٧ ) ، و ٢ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٦٨٠ ) ، و ٤ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٦٨٣ ) ، و ٦ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٦٨٦ ) ، و ١٢ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٦٩٦ ) ، و ١٣ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٦٩٨ ) ، و م / أ / ٥٦٩٩ ) ، و م / أ / ٥٧٠٦ ) ، و ١٤ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٧٠٠ ) ، و م / أ / ٥٧٠٤ ) ، و ١٨ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٧٠٨ ) ، و ٢٥ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٧١٥ ) ، و ٢٩ أيار ( مايو ) ( م / أ / ٥٧٢٦ ) ، و ١ حزيران ( يونيه ) ( م / أ / ٥٧٣٠ ) ، و م / أ / ٥٧٣١ ) ، و ٤ حزيران ( يونيه ) ( م / أ / ٥٧٤٣ ) ، و م / أ / ٥٧٤٤ ) ، و ٨ حزيران ( يونيه ) ( م / أ / ٥٧٥٣ ) ، و م / أ / ٥٧٥٤ ) ، و م / أ / ٥٧٥٥ ) ، و ١٥ حزيران ( يونيه ) ( م / أ / ٥٧٦٦ ) فقد تناولت ، فيما تناولته ، دور نائب رئيس قبرص ومركزه ؛ والحالة القائمة في بوليس ، وبافوس ، وليماسول ، وماليس ، وكازافاني ، والامكنة الاخرى التي تعرضت لاعتداءات القبارصة اليونانيين ؛ والاعتداء على قرية غازيفرين في جوار لفكة ؛ والاستيلاء على الوزارات القبرصية التي يرأسها الوزراء الاتراك واحتجاز المرتبات ؛ ومنع السيد نكتاش من دخول قبرص ؛ والاعتداء على السكان الاتراك في كتيما ؛



والاعتداءات على القبارصة الاتراك ؛ ولا شرعية الالغاء المنفرد لمعاهدة التحالف ؛ والاتهامات المتعلقة بخرق القبارصة اليونانيين لقرارى المجلس المتخذين في ٤ و ١٣ آذار ( مارس ) ؛ والعمليات العسكرية الموجهة ضد المواقع التركية في جبال كيرينيا واطلاق النيران على القرويين في تلك المنطقة ؛ وتد هور الحالة القائمة في قبرص منذ بدء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في عملها ؛ واسباب عدم قبول عروض الرئيس مكاريوس ؛ ومعاملة البطريركية في استانبول ؛ وملاحظات الدكتور كوتشوك على تقرير الامين العام ( م / ٥٦٧٩ ) الصادر في ٢ أيار ( مايو ) ؛ والانتهاكات التي ارتبكتها الطائرات اليونانية ؛ والنقاط التي ينبغي للمجلس ايضا حلها ومسألة شجب اللجوء الى العنف ؛ واستعمال رصاص " دمد م " وطلب اجراء تحقيق دولي ؛ وحادثه ١١ أيار ( مايو ) في فاماغوستا ؛ والمذكرة الموجهة الى الدول الضامنة ؛ وقيام حكومة قبرص بادخال الخدمة العسكرية الاجبارية وسعقد صفقات الاسلحة ؛ ورفض القبارصة اليونانيين السماح بجمع جثث القتلى الاتراك ؛ والافراج عن الرهائن ورفع الحصار عن القرى التركية ؛ والنداءات الداعية الى احترام دستور قبرص ؛ ومركز نائب الرئيس ؛ وحق وزير خارجية قبرص والسيد روسيدس في التحدث باسم الحكومة واسم الطائفتين القبرصيتين ؛ والنداء الذى وجهه الرئيس مكاريوس الى جميع رؤساء الدول .

٥٥٨ - واما الرسائل الواردة من ممثل قبرص ، والمؤرخة في ١٦ آذار ( مارس ) ( م / ٥٦٠٦ ) ، و ١٩ آذار ( مارس ) ( م / ٥٦١٥ ، و م / ٥٦١٦ ) ، و ٢٤ آذار ( مارس ) ( م / ٥٦٢٢ ، و م / ٥٦٢٣ ) ، و ٣٠ آذار ( مارس ) ( م / ٥٦٣١ ) ، و ١ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٣٦ ) ، و ٦ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٤٧ ) ، والتصويبان ١ و ٢ ) ، و ١٤ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٦٠ ) ، و ٢٤ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٦٧ ) ، و ٢٨ نيسان ( ابريل ) ( م / ٥٦٧٠ ) ، و ٧ أيار ( مايو ) ( م / ٥٦٨٨ ) ، و ٨ أيار ( مايو ) ( م / ٥٦٨٩ ) ، و ١٢ أيار ( مايو ) ( م / ٥٦٩٥ ) ، و ١٥ أيار ( مايو ) ( م / ٥٧٠٥ ) ، و ٢٥ أيار ( مايو ) ( م / ٥٧٢١ ) ، و ٢٩ أيار ( مايو ) ( م / ٥٧٣٦ ) ، و ٢ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٣٧ ) ، والتصويب ١ ) ، و ٣ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٤٠ ) ، و ٤ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٤٢ ) ، و م / ٥٧٤٨ ) ، و ٥ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٤٦ ، و م / ٥٧٤٧ ) ، و ٩ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٦٢ ) فقد تناولت ، وفيما تناولته ، الاعمال التي ارتكبتها الحكومة التركية خرقا لقرارى مجلس الامم المتخذين في ٤ و ١٣ آذار ( مارس ) ؛ والاحداث الواقعة في منطقة مورفو - زيروس ؛ والبرقية التي ارسلها قبرصي تركي ذو مكانة بارزة الى رئيس وزراء تركيا بشأن مشاعر الكثيرين من القبارصة الاتراك المستدلين ؛ وعدم صحة الاتهامات القائلة بأخذ القبارصة اليونانيين للرهائن ؛ ودفع مرتبات الموظفين العامين ؛ والنداء الموجه من قبرصي تركي الى ابناء طائفته ؛ ومبادلة الرسائل بين رئيس قبرص ورئيس وزراء تركيا بشأن توزيع القوات التركية المرابطة في قبرص ؛ وانهاء معاهدة التحالف ؛ والحوادث الواقعة في نيقوسيا وفي جبال كيرينيا ؛ وازالة المراكز والتحصينات وعرض الرئيس مكاريوس منح العفو الشامل والحماية ؛ والاحداث الواقعة في بافوس في ٧ آذار ( مارس ) ؛

والتدبير العسكري في قلعة سانت هيلاريون؛ والبيان الذي ادلى به الرئيس مكاريوس في ٦ أيار ( مايو ) عن توجيهات الأمين العام الى قوة الامم المتحدة وعن تقريره الصادر في ٢ أيار ( مايو )؛ والاحداث الواقعة في فاماغوستا في ١١ أيار ( مايو )؛ والاتهامات المتعلقة بالتهديدات الصادرة عن تركيا وتحديق طائراتها فوق قبرص؛ والبيان الذي ادلى به الرئيس مكاريوس في ٢٨ أيار ( مايو ) عن مسألة الرهائن؛ وانسحاب الدكتور كوتشوك من نيابة الرئاسة؛ وتأيد تركيا للعصيان في قبرص؛ واسباب الاضطرابات في قبرص؛ والبرقية التي ارسلها الرئيس مكاريوس الى جميع رؤساء الدول في ٩ حزيران ( يونيه ) .

٥٥٩ - واما الرسائل الواردة من مثل اليونان والمؤرخة في ٢٠ نيسان ( ابريل ) ( م /أ ٥٦٦٥ )، و ١١ أيار ( مايو ) ( م /أ ٥٦٩٢، م /أ ٥٦٩٤ )، و ١٢ أيار ( مايو ) ( م /أ ٥٧٠٢ )، و ٢٢ أيار ( مايو ) ( م /أ ٥٧١٩ ) فقد تناولت، فيما تناولته، المواضيع التالية: التدابير التي اتخذتها السلطات التركية ضد اليونانيين في اسطنبول وضد البطيركية المسكونية؛ والاتهامات القائلة بتحليق الطائرات اليونانية فوق قبرص؛ وحادثه فاماغوستا التي وقعت في ١١ أيار ( مايو ) .

٥٦٠ - وفي ١٧ آذار ( مارس ) صدرت الاضافة الثانية ( م /أ ٥٥٩٣ /الاضافة ٢ ) لتقرير الأمين العام المقدم الى المجلس والصادر في ١٢ آذار ( مارس )، وقد افاد الأمين العام فيها ان طلائع كبيرة من الوحدة الكندية قد وصلت الى قبرص، وان مفرزة امامية سويدية ومفرزة تخطيط ايرلندية ستسافران قريبا الى قبرص. وذكر انه ستعقد مع حكومة المملكة المتحدة قريبا الترتيبات اللازمة لوضع القوات البريطانية الموجودة في قبرص تحت قيادة الامم المتحدة، فتشكل تلك القوات بذلك الوحدة البريطانية في قوة الامم المتحدة .

٥٦١ - وازداد الأمين العام ان في وسعه القول، على هذا الاساس، ان قوة الامم المتحدة في قبرص قد خرجت الى الوجود. وقال انها ستبدأ عملها بمجرد ان تتوفر لها الاعداد الكافية من الجند في قبرص لتمكينها من القيام بمهامها على الوجه الفعال. وازداد ان ذلك سيعين التاريخ الذي تبدأ منه فترة الاشهر الثلاثة المحددة للقوة في قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ .

٥٦٢ - وارسل ممثل كندا رسالة مؤرخة في ١٨ آذار ( مارس ) ( م /أ ٥٦١٤ ) والتصويب (١)، انهى فيها الى الأمين العام ان الحكومة الكندية قد اذنت، في ١٤ آذار ( مارس )، بأن يستبقى قيد الخدمة الفعلية عدد لا يتجاوز ١٢٠٠ شخص في اي وقت معين من ضباط ورجال البحرية الكندية الملكية والجيش الكندي والقوة الجوية الكندية الملكية وذلك اما للالتحاق بقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص او لتقديم التأييد المباشر اليها. و اشار الى ان الوحدة الكندية هي في طريقها الى قبرص جوا وبحرا. وازداد ان الحكومة الكندية تعتبر ان في ترتيبات تمويل قوة الامم المتحدة

خروجاً على العمل المستقر وعلى ما هو مستصوب . وبين ان كندا قد ذهبت دائماً الى انه ينبغي لجميع اعضاء منظمة الامم المتحدة ان يكونوا مسئولين جماعياً عن تمويل عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم ؛ ولكن لما كانت الحكومة الكندية ، تدرك انه لا يمكن تأخير توزيع القوة في قبرص الى حين الانتهاء من المفاوضات المطولة ، فقد قررت ان تتحمل جميع نفقات الوحدة الكندية لمدة ثلاثة اشهر فضلاً عن نفقات نقلها الى قبرص ، وذلك دون المساس بموقفها المحدد من مسألة التمويل .

٥٦٣ - وفي ٢٥ آذار ( مارس ) ، صدرت الاضافة الثالثة ( م أ / ٥٥٩٣ / اضافة ٣ ) لتقرير الامين العام الصادر في ١٢ آذار ( مارس ) ، وفيها انهى الامين العام الى مجلس الامم ان قائد القوة ، اللفنتانت - جنرال ب . س . غيانى ، سيتولى مهام قيادتها في الساعة الخامسة من صبيحة يوم ٢٧ آذار ( مارس ) ، وان عمل القوة بموجب قرار مجلس الامم سيبدأ اعتباراً من تلك الساعة . واعرب الامين العام عن امتنانه العميق للحكومات التي زودت القوة بالوحدات اللازمة وكذلك للحكومات التي قدمت التبرعات المالية . وقال ان الحالة القائمة في قبرص تدخل مرحلة جديدة ببدء عمل قوة الامم المتحدة . و اضاف ان الحالة في الجزيرة ، وان عكرتها بعض حوادث اطلاق النار ، اصبحت في الآونة الاخيرة ، بوجه عام ، اهدأ من ذي قبل . واعرب عن امله في ان تلزم الطائفتان الرئيسيتان جانب الاعتدال . و اشار الى انه يتطلع الى الحصول على تعاون جميع الاطراف ، ولا سيما حكومة قبرص ، في تنفيذ المهمة البالغة الصعوبة التي تنتظر القوة . و اضاف ان القوة في حاجة الى ذلك التعاون اذا اريد لها اداء مسؤولياتها على وجه فعال . ومضى قائلاً ان فعالية القوة تعتمد كذلك على اتخاذ جميع المعنيين موقف التفهم من قرارات مجلس الامم ومن طبيعة قوة الامم المتحدة ذاتها . وذكر ان الضرورة تقتضي التأكيد على ان القوة الموجودة في قبرص قوة تابعة للامم المتحدة ، وانها لا تستند في عملها الا الى الولاية التي منحها اياها مجلس الامم ، والى تعليمات الامين العام في نطاق تلك الولاية . واختتم قائلاً ان القوة هيئة تتصف بالموضوعية وعدم التحيز ، وانها ليست مسؤولة عن التماس الحلول السياسية ، بل وهي لن تحاول التأثير في تلك الحلول بأية صورة من الصور .

٥٦٤ - وانهى الامين العام في تقرير الى مجلس الامم صدر في ٢٦ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٦٢٥ والتصويب ١ ) ، انه قام في ٢٥ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، بعد الحصول على موافقة حكومات تركيا وقبرص والمملكة المتحدة واليونان ، بتعيين السيد سكارى س . توميويا وسيطاً للامم المتحدة في قبرص .

٥٦٥ - وذكر الامين العام ، في تقرير الى مجلس الامم صدر في ٣١ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٦٣٤ والتصويب ١ ) ، انه عقد اتفاق بشأن مركز قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عن طريق مبادلة الرسائل المؤرخة في ٣١ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ بينه وبين وزير خارجية قبرص . وقال ان حكومة قبرص تعهدت بأن تطبق بصفة مؤقتة الترتيبات المقروضة فى رسالة الامين العام ، وان تبذل قصاراها لتأمين التصديق على الاتفاق في اقرب وقت ممكن .

٥٦٦ - وارسل الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣١ آذار ( مارس ) الى وزير خارجية قبرص ( المرفق الاول ) ، اقترح فيها عددا من الترتيبات الخاصة التي تحدد بعض الشروط اللازمة لتمكين قوة الامم المتحدة من القيام بمهامها على الوجه الفعال اثناء مرابطتها في قبرص . وبين الأمين العام انه ، عند قبول حكومة قبرص لاقتراحه ، فان رسالته وردت وزير الخارجية عليها يشكلا اتفاقا يبدأ نفاذه من تاريخ وصول اول عناصر القوة الى قبرص ، ويبقى نافذا الى حين خروج القوة . واكد الأمين العام ان القوة ستلتزم بنسبة حسنة ، في نشاطاتها ، الولاية التي عهد مجلس الامن بها اليها . ورد وزير خارجية قبرص برسالة مؤرخة في ٣١ آذار ( مارس ) ( المرفق الثاني ) ، اعلم فيها الأمين العام بقبول حكومته للشروط الواردة في رسالة الأمين العام .

٥٦٧ - وافاد الأمين العام ، في مذكرة صادرة في ١١ نيسان (ابريل ) ( م أ / ٥٦٥٣ ) ، انه اصدر تعليماته الى قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بوجوب ابقاء نشاطات القوة دوما ضمن اطار الولاية التي حددتها مجلس الامن . واورد الأمين العام في مذكرة اضافية مرفقة الايضاحات التالية عن نواح معينة من نواحي اعمال القوة ومهامها : ان الأمين العام مسئول عن انشاء قوة الامم المتحدة وتوجيهها . وهو مسئول امام مجلس الامن عن مسلك القوة ، واليه وحده يرجع امر اعلام مجلس الامن عن هذا الموضوع . اما الاشراف التنفيذي على القوة فيتولاها قائدها ، وهو مسئول امام الأمين العام . وعلى القوة الا تضطلع بأية مهام تتعارض مع احكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ . وعلى ذلك فانه اذا حامت الشكوك حول اى عمل يراد القيام به ، ينبغي عرض الامر على الأمين العام للبت فيه . وتتحاشى القوة القيام بأية اعمال ترمي الى التأثير في الحالة السياسية في قبرص الا ما كان يسهم منها في اقرار الهدوء والسكينة وايجاد الجو الملائم الذى يتيح البحث عن الحلول السياسية . وينبغي لافراد القوة ان يمتنعوا عن الاعراب علنا عن أية آراء في مشاكل البلد السياسية ، كما ينبغي لهم ان يتصرفوا بروح التعقل وعدم التحيز ازاء ابناء الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية . وتمثل عمليات القوة ونشاطات وسيط الامم المتحدة مهمتين مستقلتين ولكنهما متكاملتين . ومن المستصوب وضع القوات التركية واليونانية المرابطة في قبرص تحت القيادة العامة لقائد قوة الامم المتحدة . وهناك فرق واضح بين قوات الوحدة البريطانية في قوة الامم المتحدة والملاكات العسكرية البريطانية في قبرص . ولا تأخذ قوة الامم المتحدة بزمام المبادرة في استعمال القوة المسلحة ؛ كما ولا يجوز استخدام السلاح الا في حالة الدفاع الشرعي بعد فشل جميع وسائل اقناع السلمية . وان اقتضت الضرورة اللجوء الى السلاح ، فينبغي توجيه انذار مسبق متى كان ذلك ممكنا . ولا تستخدم الاسلحة الا وتوماثيكية الا عند الضرورة القصوى . واذا تعرضت منطقة معينة لتهديد بالاعتداء ، وباءت جميع محاولات التسوية السلمية بالفشل ، يعلن قواد الوحدات التابعة لقوة الامم المتحدة ، بناء على تعليمات محددة من القيادة العامة ، نية وحداتهم في دخول تلك المنطقة . فان شرع ، بالرغم من تلك الانذارات ، في الاعتداء على مواقع القوة او في تطويقها او التسلل اليها ، فان وحدات قوة الامم المتحدة تدافع عن نفسها بصد المعتدين باستخدام اقل قوة ممكنة . اما في الامكنة التي ينشب فيها نزاع فعلي بين ابناء الطائفتين ، فان قواد الوحدات

التابعة لقوة الامم المتحدة يطلبون فوراً الى زعماء الطائفتين انهاء النزاع وينظمون وقف اطلاق النار . وقد يمكن ، في بعض الحالات ، اعمال وقف اطلاق النار باقامة مراكز عسكرية تابعة لقوة الامم المتحدة بين المتخاصمين ، ولكن اذا لم يقبل اطراف النزاع بهذا الاجراء ، او حام الشك حول فعاليتـه ، فينبغي عدم اللجوء اليه . و اشار الامين العام في مذكرته الى ان مجلس الامن كان قد طلب الى حكومة قبرص في الفقرة ٢ من قرار ٤ آذار ( مارس ) اتخاذ جميع التدابير الاضافية لوقف العنف و اراقة الدماء . و اضاف ان القوة ستعتمد ، لذلك ، الى اقامة صلات وثيقة مع الرسميين المختصين في حكومة قبرص فيما يتعلق باداء مهامها ومسئولياتها .

٥٦٨ - و ارسل ممثل السويد رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٦١ ) ، اقر فيها ان حكومته قررت ، تلبية لطلب الامين العام ، تنظيم فوج من المتطوعين للخدمة مع قوة الامم المتحدة في قبرص . وجاء في الرسالة ان الحكومة السويدية مستعدة ايضاً لتنظيم وحدة مكونة من ٤ شرطيا ، كلهم من المتطوعين ، وذلك للعمل كمراقبين ولتأمين الاتصال مع الشرطة المحلية .

٥٦٩ - وافاد الامين العام ، في مذكرة صادرة في ١٧ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٦٢ ) ، ان كلا من حكومات تركيا وقبرص والمملكة المتحدة واليونان قد وافقت ، في مبادلة رسائل مستقلة بينه وبينها ، على منح وسيط الامم المتحدة في قبرص وموظفيه الامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين بموجب القانون الدولي .

٥٧٠ - انهى الامين العام الى مجلس الامن ، في تقرير صادر في ٢٩ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٧١ والتصويب ١ ) ، انه لم يحدث خلال الشهر الذي مضى على عمل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص اي صدام عسكري هام في منطقة جبال كيرينيا ، وذلك فيما خلا بعض الاشتباكات المتفرقة ، وان العمل جار على عزل الحالات التي يمكن ان تؤدي الى مصادمات كبرى والحد من انتشارها . وقال ان جزءاً غير قليل من الفضل في حصول هذه التطورات يرجع الى عملية الامم المتحدة في قبرص . بيد ان التوتر السائد بين فئتي السكان ما زال مبعثاً لاشد القلق . و اضاف انه لم يحرز غير تقدم ضعيف في تنفيذ ولاية قوة الامم المتحدة الرامية الى تسهيل اعادة الحياة الى حالتها الطبيعية في قبرص ، واكد ضرورة اجراء المباحثات والمفاوضات المركزة مع الاطراف المعنية . وبين انه يلزم ، تحقيقاً لتلك الغاية ، تعزيز البعثة في قبرص على وجه الاستعجال بالحاق موظف سياسي كبير بها . يعنى باجراء المفاوضات من اجل تنفيذ البرنامج الذي وضعه الامين العام ، وذلك بمساعدة قائد القوة . واستطرد قائلاً ان ذلك البرنامج ، الذي اطلع عليه مختلف اطراف المعنيين والحكومات المعنية ، يتطلب تعاون الجميع وحسن نيتهم . و اشار الى انه لا يراى القيام في هذا الميدان بشيء يعيق ، بأية طريقة من الطرق ، جهود الوسيط الرامية الى ايجاد الحلول للمشاكل الاساسية . واقترح الامين العام عدداً من الاهداف التي يمكن ان تؤلف جزءاً من برنامج الاعمال الرامي الى تنفيذ ولاية قوة الامم المتحدة بموجب قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ : ( أ ) تأمين حرية التنقل على جميع الطرق في قبرص ؛ ( ب ) وتأمين حرية التنقل لجميع الطوائف في نيقوسيا

والمدن الاخرى ؛ ( ج ) والعمل تدريجيا على اخلاء جميع المواقع المحصنة وعلى ازالتها ، ابتداءً بنيقوسيا ؛ ( د ) وبحث المشكلة الناجمة عن انقسام الشرطة القبرصية الى قسم قبرصي تركي وقسم قبرصي يوناني ، واجراء المفاوضات الرامية الى اعادة توحيدهما تدريجيا ؛ ( هـ ) وقيام الحكومة القبرصية والطائفة التركية بنزع السلاح تدريجيا من جميع المدنيين غير رجال الشرطة والدرك والجيش القبرصي . هذا وتساعد قوة الامم المتحدة ، فيما لو طلب اليها ذلك ، في تسهيل عملية نزع السلاح والتثبيت من حصوله وفي خزن الاسلحة في اماكن مأمونة ؛ ( و ) ومراقبة المتطرفين من الجانبين ؛ ( ز ) ووضع الترتيبات اللازمة لاعلان عفو شامل ؛ ( ح ) واتخاذ تدابير الامن وغيرها من التدابير اللازمة لتيسير اعادة الاحوال الطبيعية ، ولا سيما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ؛ ( ط ) وتسهيل عودة الموظفين المدنيين والرسميين من القبارصة الاترك الى وظائفهم ، ولا سيما في المرافق العامة كمرافق البريد ، والمواصلات السلوكية والاسلوكية ، والاشغال العامة والخ ؛ ( ي ) وتأمين سير الجهاز القضائي سيرا طبيعيا .

٥٧١ - ورأى الامين العام انه ينبغي ايضا ، في الوقت الذي تستمر فيه الجهود الرامية الى احراز تقدم فيما يتعلق بهذه النقاط المختلفة ، تحديد بعض الاهداف المؤقتة والعمل الحثيث على تحقيقها في اماكن معينة وفيما يتعلق ببعض المشاكل الخاصة .

٥٧٢ - وذكر الامين العام ، في تقريره الى مجلس الامن الصادر في ٢ أيار ( مايو ) ( م أ / ٥٦٧٩ ) ، انه في ٣٠ نيسان ( ابريل ) ، بلغ عدد افراد قوة الامم المتحدة في قبرص ٦٠٣٤١ رجلا تنظمهم وحدات من ايرلندا ، والسويد ، وفنلندا ، وكندا ، والمملكة المتحدة والنمسا . وقال ان من المنتظر وصول عدد من التعميزات في ايار ( مايو ) ، تشمل وحدة دانماركية تضم ما يقرب من ١٠٠٠ رجل ، ومستشفى ميدان نمسوى يضم حوالي ٥٤ شخصا ، وما يقرب من ٧٠ سويديا من بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " . و اضاف ان عنصر الشرطة بقوة الامم المتحدة يتألف من ٢٨ نمسويا ، وان النية متجهة الى زيادة عدد افراد الى ٣٠٠ . وبين ان عدد افراد القوة بعد هذه التعميزات وبعد التخفيض المقابل في عدد افراد وحدة المملكة المتحدة ، سيقرب من المستوى المقرر له والبالغ ٧٠٠٠ رجل .

٥٧٣ - وبعد ان اشار تقرير الامين العام الى توزيع القوة ، بين انها تتلقى خدمات النقل والتموين والايواء اساسا من المملكة المتحدة ، تساعد ها في ذلك الوحدات القومية والامم المتحدة . وذكر ان الوحدات الوافدة نقلت اما بطائرات القوة الجوية التابعة للولايات المتحدة او بالطائرات المستأجرة . و اوجز الامين العام وصف الحوادث التي وقعت منذ ٢٧ آذار ( مارس ) ، فذكر ان قوة الامم المتحدة قد حققت وقف اطلاق النار وخففت التوتر بالمفاوضات في كثير من الحالات ، و اياها احتلال المراكز المتنازع عليها بين المتخاصمين في بعض الاحيان . كذلك تم ، في كثير من المرات ، منع تطور الحوادث البسيطة الى مبادلات اطلاق النيران او المصادمات الكبرى عن طريق التدخل الشخصي للقواد المحليين ومفاوضاتهم مع رؤساء الطائفتين في المنطقة . وخلص الامين العام الى ان

الحالة العامة في قبرص لم تتحسن تحسنا محسوسا خلال الشهر ، بالرغم من انه امكن تلافي المصادمات الكبرى او حصرها . ومضى قائلا ان العلاقات بين الطائفتين الرئيسيتين يسودها جو من الريبة وفقدان الثقة المتبادلة ، مما يساعد على استبقاء التوتر الذي يزداد ، في بعض الاحيان ، بسبب اعمال العنف والمناوشات . و اشار الى ان دور القوة ، في مثل هذه الحالة ، دقيق للغاية ، وسواء قامت بمبادرة بناءة او امتنعت عن التدخل ، فلا بد من ان يسيء تفسير موقفها احد الجانبين ، بل ان هذا ما يحصل على الدوام . وبين الامين العام ان المشاكل معقدة ، وانه ينبغي لمجلس الامن ان يوجه اهتمامه الى الحالة المقبلة في قبرص من حيث آثارها بالنسبة الى القوة .

٥٧٤ - وانهى الامين العام ، في تقريره الصادر في ١١ أيار ( مايو ) ( م أ / ٥٦٩١ ) ، الى مجلس الامن ان السيد غالوبلازا ، الذي ينتمي الى الاكوارور ، قبل العمل ممثلا خاصا له في قبرص ، حيث يجري ، بالنيابة عنه ، المفاوضات اللازمة لتنفيذ البرنامج الذي اجمله الامين العام في تقريره الى مجلس الامن الصادر في ٢٩ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٧١ ) . وقال ان السيد بلازا قد قبل العمل مبدئيا حتى ٢٧ حزيران ( يونيه ) .

٥٧٥ - وفي ١٥ حزيران ( يونيه ) ، قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريرا ( م أ / ٥٧٦٤ والتصويبان ١ و ٢ ) عن عملية الامم المتحدة في قبرص يتناول الفترة الممتدة من ٢٦ نيسان ( ابريل ) الى ٨ حزيران ( يونيه ) . وجاء في التقرير ان القوة كانت تتألف ، في ٨ حزيران ( يونيه ) ، من ٦ ، ٢٣٨ من العسكريين و ١٧٣ من رجال الشرطة . وعالج التقرير النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية للمشكلة فضلا عن برنامج اعمال قوة الامم المتحدة كما ورد في تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٩ نيسان ( ابريل ) .

٥٧٦ - وتناول التقرير الحالة العامة ، فأشار الى انه لم تقع ، خلال الاسابيع الستة السابقة ، أية حوادث عسكرية تنطوي على مصادمات كبرى بين الجانبين ، بيد ان الجانبين اغتتما فرصة الهدوء النسبي لتعزيز مراكزهم العسكرية في نيقوسيا وضواحيها وتحسين قدرتهم على الاضطلاع بالعمليات في المستقبل . و اشار التقرير الى توفر ادلة كثيرة على ان كلا من حكومة قبرص وطائفة القبارصة الاثراك تحصل على المزيد والمزيد من السلاح والذخيرة ، بما في ذلك الاسلحة الثقيلة ، وذلك الى اقصى ما تسمح به المصادر والوسائل المتوفرة . وبين ان حكومة قبرص تذهب الى انها استوردت الاسلحة لغراض الدفاع والامن وان خصائصها كدولة ذات سيادة تتيح لها ذلك ؛ اما الطائفة القبرصية التركية ، فلا يمكنها استيراد السلاح رسميا ، وعلى ذلك فيمكن ان نفترض ان تسليح الطائفة القبرصية التركية قد جرى بأسلحة مهربة الى الجزيرة .

٥٧٧ - وذكر التقرير انه وقعت ، منذ ٢ أيار ( مايو ) ، خمسة حوادث من حوادث اطلاق النار الحمدي على افراد القوة ، ووقع حادث " اختفى " فيه احد افراد القوة ، ووقع اربعة عشر حادثا من حوادث اطلاق النار المؤدية الى سقوط بعض الجرحى والقتلى ؛ وجرى تبادل اطلاق النيران بين

القبارصة اليونانيين والقبارصة الا تراك يوميا تقريبا . وبين التقرير ان مركز التوتور الرئيسي في قبرص هو نيقوسيا وضواحيها ، وان كلا من الطرفين يواصل تحسين تحصيناته وتعزيزها . وذكر ان مضيق كيرينيا والمنطقة الشمالية الغربية من الجزيرة هما كذلك من المناطق التي يشدد فيها التوتور وتتخذ فيها الاحتياطات العسكرية ، وان من المستبعد حدوث اي تخفيف في حدة التوتور في تلك المناطق ما لم تظهر بوادر حل سياسي لمسألة قبرص . ووضح ان قرار الحكومة فرض الخدمة العسكرية الاجباري قد زاد التوتور ، من حيث ان القبارصة الا تراك قد يضاعفون جهودهم لبناء التحصينات وتنظيم انفسهم على اسس عسكرية .

٥٧٨ - وافاد التقرير ان وجود قوة الامم المتحدة قد حال ، ولا شك ، دون تجديد القتال العلني اثناء الفترة المستعرضة ؛ ولكن تضائل الامل في تحقيق حرية التنقل التامة على الطرق بعد حادث اطلاق النار الذي وقع في فاماغوستا في ١١ أيار ( مايو ) ، ولا تزال الطائفتان بعيدتين عن تحقيق التعايش السلمي . وقد ازيلت بعض التحصينات في كتيما ، الا انه لم يحرز كبير تقدم في ازالة المواقع الدفاعية في المناطق الاخرى من الجزيرة . كذلك لم يحرز اي تقدم نحو نزع السلاح التدريجي من المدنيين الذين لا يزال الكثيرون منهم يجوبون الجزيرة دون الخضوع لاية مراقبة .

٥٧٩ - وذكر الامين العام ، في معرض ايجاز ما تضمنه التقرير ، ان عدم حدوث اي مصادمات ذات اهمية اثناء الفترة المستعرضة معناه انه يجري تحقيق احد الاهداف الرئيسية لعملية الامم المتحدة ، الا وهو " الحيلولة دون تجديد القتال " . وقال ان اقتصاد البلد الزراعي لم يصب باضرار جسيمة ، ولكن النشاطات الصناعية تأثرت تأثرا كبيرا ، كما ان المتاعب الاقتصادية التي احست بوطأتها الطائفة التركية سيكون لها قريبا اثرها المحسوس في القبارصة اليونانيين كذلك . ومضى قائلاً ان جميع الطرق الرئيسية في البلد باتت مفتوحة ، دون قيد ، للقبارصة اليونانيين ، وذلك باستثناء طريق كيرينيا والطريق الممتد من زيروس غربا والمار بليمينيتيس ومنصورة وكوكينا . اما حرية تنقل القبارصة الا تراك فهي مقيدة في الواقع بسبب ما يتعرضون له من الرقابة والتفتيش المسرف ، وما يشعرون به من عدم الطمأنينة والخوف من الاعتقال التحكيمي او الخطف ، فضلا عن المراقيل الكثيرة الاخرى التي يضعها في طريقهم حملة السلاح " غير النظاميين " من الطائفة القبرصية اليونانية . واستدرك قائلاً ان من المعتقد كذلك ان قلة تنقل القبارصة الا تراك خارج مناطقهم يملئها هدف سياسي ، هو تعزيز ادعائهم بأنه لا يمكن ان تتعايش الطائفتان القبرصيتان الرئيسيتان بسلام في الجزيرة دون وجود نوع من التقسيم الجغرافي .

٥٨٠ - وأشار التقرير الى وجود الاسلحة الاتوماتيكية في ايدي عدد كبير من المقاتلين غير النظاميين من الجانبين ، والى ضعف السيطرة على معظم تلك العناصر . وافاد ان وجود وحدات من الجيشين اليوناني والتركي في الجزيرة مازال يثير مشكلة لما في مسلكها من تحيز واضح . وذكر الامين العام ان الوحدة التابعة للجيش اليوناني مستعدة لوضع نفسها تحت قيادة الامم المتحدة ، اذا امكن الوصول الى ترتيب مماثل مع الوحدة التابعة للجيش التركي ؛ ولذلك فقد حث الوحدة



التابعة للجيش التركي على القيام بأحد امرين : اما الرجوع الى ثكناتها ، او وضع نفسها تحت قيادة الامم المتحدة . ورأى ان رجوع القوات التركية الى ثكناتها وانهاء التهديد بقرب انزال القوات التركية في الجزيرة يسهل كثيرا جهود قوة الامم المتحدة الرامية الى السيطرة على حالة التسلح في قبرص . وعلق الامين العام على عادة خطف الاشخاص والاحتفاظ بهم رهائن او قتلهم على سبيل الانتقام ، وقال ان الطائفتين كليهما قد اتبعتهما ، بيد ان القبارصة اليونانيين مارسوها اكثر بكثير من الاتراك ؛ كما اعلن انه يوافق الرئيس مكاريوس على ان مثل هذه الاعمال تعطي فكرة سيئة عن شعب قبرص وحكومتها . واقر الامين العام ان قرار حكومة قبرص بفرض التجنيد الاجباري هو عمل من اعمال السلطة العامة ؛ بيد انه اضاف قائلا ان الحالة القائمة في قبرص تدعوه الى التساؤل عما اذا كان يمكن اعتبار هذا القرار ، في مثل هذا الوقت ، متمشيا مع قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . وذكر ان التهديدات المتكررة بانزال القوات العسكرية التركية الى قبرص تسيء كل الاساءة الى جهود الامم المتحدة الرامية الى اقرار الاحوال الطبيعية والحيلولة دون نشوب القتال في الجزيرة ، بالاضافة الى انها لا تتفق مع النداء الذي وجهه القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) الى جميع الدول الاعضاء . ورأى الامين العام ان مشكلة السلاح في قبرص قد تشكل العامل الحاسم في تحديد امكانية نجاح جهود الامم المتحدة في قبرص .

٥٨١ - ورأى الامين العام ان من المستصوب بجلاء ، في ضوء ما ثبت من فائدة قوة الامم المتحدة في الحالة القائمة في قبرص ، استبقاء هذه القوة لمدة ثلاثة اشهر اخرى تبدأ في ٢٧ حزيران ( يونيه ) ، وهو الموعد المحدد لانتهاؤها ولايتها الراهنة . وقال ان مشاوراته غير الرسمية بشأن المسألة مع اعضاء المجلس وممثلي الدول التي تزود القوة بوحدها وتقدم التبرعات النقدية اليها ، كشفت عن وجود تسليم عام بضرورة استبقاء القوة واستصوابه . واضاف ان حكومة قبرص قد اعلته ايضا بصورة غير رسمية انها ستؤيد التمديد . ورأى انه من المحتمل ان يؤدي انسحاب القوة في ذلك الوقت الى الاستئناس العاجل للمعارك التي قد تتطور الى نزاع شامل . وأشار الامين العام آسفا الى ان الضرورة ستقتضي ايجاد قائد جديد للقوة اذا قرر المجلس تمديد ولايتها ، وذلك لان الجنرال غياني قد طلب اعفائه من مهمته لاسباب شخصية قاهرة . وبين انه فاتح الجنرال ك. س. ثيمايا ، رئيس اركان حرب الجيش الهندي السابق ، في هذا الموضوع ، وان الجنرال ثيمايا مستعد للسفر حالما يطلب اليه الامين العام ذلك . وذكر ان استبقاء القوة لمدة الاشهر الثلاثة الاخرى سيقضي نفقات اضافية تقدر بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار ، وانه ليس لديه ما يؤكد امكان جمع هذا المبلغ عن طريق التبرعات . وقال انه يرى لزاما عليه ان يبين ، في هذا الشأن ، ان طريقة تمويل القوة غير مرضية على الاطلاق ، رغم انه يفهم جيدا الاسباب التي دعت اليها ويدرك ان امكانيات تغييرها ضئيلة .

٥٨٢ - واضاف الامين العام قائلا ان المساعي الرامية الى الوصول ، عن طريق الوساطة ، الى حل سلمي وتسوية متفق عليها قد استمرت ، جنبا الى جنب مع عمليات قوة الامم المتحدة ، منذ

تعيين السفير توميويا وسيطا في ٢٥ آذار ( مارس ) • وذكر ان الوسيط يقوم بالتشاور مع ممثلي الطائفتين القبرصيتين ، ومع حكومات تركيا وقبرص والمملكة المتحدة واليونان ، املا في الاهداء الى ما يكفي من مجالات الاتفاق التي يمكن على اساسها تشجيع الاطراف على ايجاد حل طويل الاجل • وقال انه لا يظن انه كان ينتظر ، ازاء الظروف السائدة في قبرص والخلافات الكبيرة القائمة بين وجهات نظر زعماء الطائفتين وبين اهدافهم ، ان تكون مهمة الوسيط سهلة او من شأنها ان تسفر عن نتائج ايجابية في وقت قصير نسبيا • وبين ان تجربة الوسيط قد اكدت ذلك ، وهو يجمع مواصلة جهوده الصابرة مع الاطراف المعنيين • وأشار الامين العام الى ان ولاية الوسيط لا تنص على اية مدة محددة لمهمته •

٥٨٣ - وصدرت في ١٩ حزيران ( يونيه ) اضافة لتقرير الامين العام ( م أ / ٥٧٦٤ / اضافة ١ ) ، اثبت الامين العام فيها التبرعات التي عقدتها الحكومات للقوة عن المدة المبدئية المنتهية في ٢٦ حزيران ( يونيه ) ، ومنها يتبين ان عشرين حكومة عقدت تبرعات بلغ مجموعها ٢٩٠ ، ٤٣٤ ، ٥٥٠ وارا •

#### الفرع السابع

النظر في المسألة في الجلسات ١١٣٦ - ١١٣٩  
( ١٨ - ٢٠ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ )

٥٨٤ - قرر مجلس الامن ، في جلسته ١١٣٦ المنعقدة في ١٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ، ان يدرج في جدول اعماله تقرير الامين العام عن عمليات الامم المتحدة في قبرص عن الفترة الممتدة من ٢٦ نيسان ( ابريل ) الى ٨ حزيران ( يونيه ) ( م أ / ٥٧٦٤ والتصويب ١ ) ، ودعا من جديد ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع •

٥٨٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استثناء ، فاقترح ان يستمع المجلس اولا الى ممثل قبرص •

٥٨٦ - ورد الرئيس بأنه ملزم ، في هذا الشأن ، بمراعاة النظام الداخلي الذي يقضي بدعوة الممثلين الى الكلام وفق ترتيب اسمائهم في قائمة طالبي الكلام • وقال انه ، تبعا لذلك ، ووفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي ، سيدعو ممثل تركيا الذي هو اول المسجلين في القائمة •

٥٨٧ - وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان من المفجع انه منذ ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، وهو يوم اتخاذ اول قرار لمجلس الامن بشأن قبرص ( م أ / ٥٥٧٥ ) ، والحالة في قبرص تسير من سيء الى اسوأ بدلا من ان تتحسن ، وذلك لان السلطات القبرصية اليونانية تتجاهل احكام ذلك القرار تجاهلا تاما • وأشار الى ان الجو السياسي قد ازداد تدهورا عندما عمد كبير الاساقفة مكاريوس الى فسخ

معاهدة التحالف انفرادا في ٤ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ . وبين ان كبير الاساقفة مكاريوس قد حاول ، بالفائه اتفاقا دوليا نافذا ، ان يواجه وسيط الامم المتحدة ومجلس الا من بأمر واقع ، فانتهك بذلك انتهاكا مباشرا مبدأ قداسة الاتفاقات والمادة ١٨١ من دستور قبرص التي اعطت قوة دستورية لمعاهدة التحالف . و اضاف ان كبير الاساقفة مكاريوس قد برر تصرفه غير القانوني هذا ، بحجة ان الوحدة التركية ، المرابطة في قبرص بموجب معاهدة التحالف ، قد رفضت العودة الى ثكناتها فخرقت بذلك معاهدة التحالف . وافاد ان مثل هذا التفسير غير مقبول على الاطلاق ، وذلك ، اولاً ، لان الوحدة التركية قد ارغمت على ترك ثكناتها بسبب تعرض امنها للخطر الوشيك نتيجة لهجمات الارهابيين من القبارصة اليونانيين ؛ وثانياً ، لان اتفاق التطبيق المعقود في آب ( اغسطس ) ١٩٦٠ والذي حدد مواقع الوحدات التركية واليونانية ، لم يشترط بقاء الوحدة التركية او اليونانية في ثكناتها الاصلية الى الابد . ومضى قائلاً ان تغيير الوحدة التركية لموقعها لا يمكن ، تبعاً لذلك ، ان يتخذ ذريعة لفسخ معاهدة التحالف . هذا بالاضافة الى ان الوحدة التابعة للجيش اليوناني قد غادرت ثكناتها كذلك ، وذلك خلافا لما جاء في النبذة ١١٥ من تقرير الامين العام . و اشار الى ان جميع الوحدات الاخرى التابعة للكتيبة اليونانية ، باستثناء سرية مشاة واحدة مرابطة في المعسكر اليوناني ، تقوم بنشاطات خارج ذلك المعسكر .

٥٨٨ - واستطرد ممثل تركيا قائلاً انه بالرغم من النداء الوارد في الفقرة ٢ من القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، فقد استمرت اعمال العنف وازاحة الدماء في قبرص . وافاد ان زعماء القبارصة اليونانيين قد تجاهلوا كذلك احكام الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الا من بمواصلتهم القاء الخطب المثيرة بدلاً من ايجاد جو ملائم للوساطة . ومضى قائلاً ان السلطات القبرصية اليونانية قد زادت من تفاقم الحالة في قبرص بتجاهلها التام لدستور البلد . و اشار الى ان فرض التجنيـد الاجباري ودعوة ٢٥,٠٠٠ رجل الى الخدمة العسكرية يعتبران عمليين باطلين وغير دستوريين ؛ كما ان قيام الحكومة القبرصية اليونانية باستيراد الاسلحة يشكل كذلك خرقاً صارخاً للدستور ولقرارات مجلس الا من . وذكر ان تلك الاعمال تعتبر خطراً بالفا على السلم في المنطقة وضربة شديدة موجّهة الى سلطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وبين ان لهذه القوة ، بموجب قرارات مجلس الا من ، مطلق السلطة في وقف استيراد الاسلحة الى قبرص . وقال انه اذا اريد للامم المتحدة ان تبذل اقصى جهدها لمنع استئناف القتال في الجزيرة ، فان اول ما يجب عمله هو وقف الطائفتين عن التسلح .

٥٨٩ - ومضى ممثل تركيا قائلاً ان كبير الاساقفة مكاريوس نفسه قد اعترف بأن بعض العناصر اليونانية غير المسؤولة قد خطفت بعض الاتراك ، وربما قتلتهم . بيد انه اشار الى ان الذين ارتكبوا اعمالاً غير انسانية ضد القبارصة الاتراك ، في القتال الذي دار في قلعة سانت هيلاريون في ايار ( مايو ) ١٩٦٤ ، لم يكونوا من " العناصر غير المسؤولة " ، بل مما يسمى " قوات الا من " القبرصية اليونانية ، تحت قيادة وزير الداخلية نفسه .

٥٩٠ — وتابع ممثل تركيا كلامه ، فقال ان اختصاصات قوة الامم المتحدة تتضمن ، بموجب احكام القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، صيانة وقرار النظام العام ؛ بيد انه لا يمكن عودة النظام العام الى قبرص الا بعد العودة الى تطبيق الدستور . اما الآن ، فان القبارصة اليونانيين قد اقصوا ممثلي القبارصة الاترك من الحكم ، كما ان دستور البلد معطل . وقال ان الحكومة التي اغتصبت السلطة خرقتا للدستور هي ليست سوى نظام انقلاب ، ولا يجوز الاعتراف بها حكومة شرعية لقبرص ؛ ولذلك ينبغي تصحيح تلك الحالة اولا اذا اريد اقرار النظام العام .

٥٩١ — وتابع ممثل تركيا كلامه قائلا ان المهمة التي يضطلع بها الامين العام صعبة بالتاكيد ، نظرا الى الابهام الذي يتسم به قرارا مجلس الامن ؛ ومع ذلك فان تقرير الامين العام ( م أ / ٥٧٦٤ ) لم يخيب آمال بلده فحسب ، بل وآمال جميع الاوساط المهمة بحل سلمي لمسألة قبرص . و اضاف انه لما يثبط المعزائم ان يفشل تقرير الامين العام الاشارة الى ماتعنيه عبارة " النظام العام " في القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . ومضى قائلا ان الوفد التركي لفت نظر الامين العام ، مرات عديدة ، الى ان النظام العام لا يصدر الا عن الدستور ، وانه لذلك مني بخيبة الامل لان التقرير لم يتضمن اية اشارة الى الدستور ولم يبين العلاقة القائمة بين اقرار النظام العام واعادة تأسيس الحكم الدستوري في الجزيرة . وذكر ان النبذة ١١٨ من تقرير الامين العام تساءلت فقط عما اذا كان تدبير التجنيد الاجباري متفقا مع القرار الذي اتخذته مجلس الامن في ٤ آذار ( مارس ) . و اضاف الممثل ان هذا التدبير ، الذي لم ينل موافقة نائب الرئيس ، لا يمكن ان يعد قانونيا ولا دستوريا . واستطرد قائلا ان وفده يرى ان من الواضح تمام الوضوح ان ذلك التدبير يشكل خطرا على جميع المعنيين وان اتخاذه ينطوي على خرق تام للقرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . ومضى قائلا ان الامين العام ذهب ، في النبذة ١٢٠ من تقريره ، الى ان تهريب الاسلحة وحده ، سواء قام به القبارصة الاترك او اليونانيون ، يعتبر عملا غير قانوني يحق لقوة الامم المتحدة منعه ؛ بيد ان تركيا مقتنعة بأن استيراد الاسلحة من قبل طائفة اغتصبت سلطات الحكم هو ايضا عمل غير قانوني ، وان من واجب قوة الامم المتحدة ان تمنع استيراد الاسلحة الى الجزيرة . وبين ان الوفد التركي يأسف كذلك لانه رؤى من المناسب الاشارة في التقرير الى ما يسمى بالتهديدات التركية بغزو قبرص . وذكر انه ليس ثمة من تهديد في ان تستخدم تركيا حقها ، بموجب معاهدة الضمان ، في العمل على اقرار الحالة التي اوجدتها تلك المعاهدة في قبرص ، اذا باءت جميع الجهود الاخرى بالفشل . وقال ان حق تركيا في العمل ، مثل وجود قوة الامم المتحدة ، قد اسهم حتى الآن مساهمة فعالة في منع استئناف اعمال العنف ، ومن ثم فهو قد دعم جهود الامم المتحدة .

٥٩٢ — ومضى ممثل تركيا قائلا ان من دواعي سرور الوفد التركي ان يلاحظ ان الامين العام ينظر نظرة جديّة الى عادة اخذ الرهائن .

٥٩٣ — وقال ممثل تركيا اخيرا ان في قبرص حربا اهلية ، وانه ينبغي الا يسمح للطائفة الكبرى ، التي اغتصبت جميع السلطات ، بالتستور وراء اسم " حكومة قبرص " لكي يتاح لها بلوغ مآربها ومن ثم القضاء على اى امل في الوصول الى تسوية نهائية مشتركة .

٥٩٤ - وتكلم ممثل قبرص فأعرب عن تقدير حكومته لجهود الأمين العام ووسيط الأمم المتحدة ، ثم قال ان حكومته قد رحبت بوجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كرمز للسلم وللمبادئ السامية التي أسست عليها الأمم المتحدة . وأضاف ان حكومته قد بذلت كل ما في وسعها ، مدفوعة بتلك الروح ، لمساعدة قوة الأمم المتحدة في مهمتها ، كما انها توافق على تمديد ولايتها القوة لمدة ثلاثة اشهر .

٥٩٥ - وعلق ممثل قبرص على تقرير الأمين العام ، فلفت الانتظار الى النبذة ١١٩ من التقرير ، التي تشير الى التهديدات المتكررة بأنزال القوات العسكرية التركية في قبرص ، وأعلن ان التهديد التركي بالغزو هو بمثابة لباب المشاكل التي تواجه مجلس الأمن . وأشار الى ان شعب قبرص وحكومتها كانا يعيشان ، خلال الأسابيع القليلة الأخيرة ، تحت التهديد المستمر بغزو تركيا للجزيرة . وأضاف ان هناك معلومات وثيقة تشير الى قيام تركيا باستعدادات عسكرية ضخمة ، وقد أكدت ذلك المبادرة التي رأى رئيس الولايات المتحدة ضرورة اتخاذها منعاً لنشوب نزاع .

٥٩٦ - ومضى ممثل قبرص في كلامه قائلاً ان القرارين اللذين اتخذهما مجلس الأمن في ٤ و ١٣ آذار ( مارس ) قد استهدفا كذلك حمل تركيا على العدوان عن غزوها الممتد لقبرص ؛ الا ان التهديدات استمرت ، بالرغم من تدابير مجلس الأمن . وأعلن انه قد تكرر خرق الاقليم الجوي القبرصي ، وازداد دعم الارهابيين الاتراك في الجزيرة ؛ كما قامت الوحدات البحرية التركية بمناورات استفزازية بالقرب من السواحل القبرصية ؛ وواصل الزعماء الاتراك اصدار تصريحاتهم التهديدية . واستشهد الممثل ببعض الوقائع للدلالة على ان الحكومة التركية قد زودت الارهابيين من القبارصة الاتراك بمساعدات ضخمة تشمل الاسلحة والتدريب ، وانه جرى تهريب اشخاص مدربين غير نظاميين من تركيا الى الجزيرة . وقال انه تبين من رسالة وجدت مع ضابط بريطاني ، هــ الطيار كيث مارلي ، عند اعتقاله لنقله السلاح ، ان تهريب الاسلحة والرجال الى القبارصة الاتراك يجري منذ مدة طويلة ، وان ذلك اكده تصريح ادلى به البروفسور نهاد اريم ، رئيس لجنة الشئون الخارجية بالجمعية الوطنية التركية ، ونشرته صحيفة " سودوتش زيتونغ " في ٢٤ نيسان ( ابريل ) ومفاده انه جرى تهريب منظمي واخصائيي حرب العصابات من تركيا الى قبرص ، وان تلك العملية كلفت ٢٠٠ مليون ليرة تركية .

٥٩٧ - واستطرد ممثل قبرص قائلاً ان الوحدة التركية في قبرص قد لعبت انشط دور في حركة التمرد والتخريب . وذكر ان رئيس جمهورية قبرص طلب ، في ٢٩ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، الى رئيس وزراء تركيا ورئيس وزراء اليونان ان يأمر وحدتيهما بالعودة الى ثكناتهما . وافاد ان الحكومة اليونانية استجابت لهذا النداء ، باصدار الاوامر فوراً الى الوحدة اليونانية بالعودة الى ثكناتهما ؛ اما تركيا فقد رفضت تلبية ذلك الطلب . وقال ان رفض حكومة تركيا هذا لم يترك للحكومة قبرص من سبيل غير اعتبار معاهدة الضمان لافية ، نظراً الى ان تركيا خرقتها من حيث الاساس . وأضاف ان الوحدة التركية لم تترك ثكناتها لاسباب تتعلق بأمنها ، كما قال ممثل تركيا ، ولكن لانها

ارادات استبقاء قدرتها على تسهيل خطط الغزو التركي والاستمرار في تدريب المتمردين من القبارصة الاتراك . ومضى قائلاً ان رفض تركيا إعادة الفرقة التركية الى ثكناتها يشكل خرقاً لاتفاق التطبيق فضلاً عن القرار الذي اتخذته في ٢٨ حزيران ( يونيه ) ١٩٦١ لجنة الوزراء التي انشئت بموجب معاهدة التحالف ، والذي ينص على مايلي : " تعتبر المعسكرات الحالية للوحدتين التركيتين واليونانية المعسكرات الدائمة لهما الا اذا قررت لجنة الوزراء غير ذلك ، والى حين اتخاذ مثل ذلك القرار " .

٥٩٨ - وأشار ممثل قبرص الى ان الامين العام اقترح على اليونان وتركيا وضع وحدتهما تحت امرة قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تيسيراً لمهمة هذه القوة ؛ وقال ان اليونان وافقت على الاقتراح في حين ان تركيا رفضت قبوله حتى تلبي شروطها قبل ذلك . واعلن ان حكومة قبرص تعتقد كل الاعتقاد انه يجب على القوات الاجنبية التي لا تخضع لقيادة الامم المتحدة ان تغادر البلد ؛ وعلى ذلك فان على الوحدة التركية مغادرة قبرص .

٥٩٩ - ومضى ممثل قبرص في كلامه قائلاً انه يوافق الامين العام كل الموافقة على ان تهريب الاسلحة سواء من قبل القبارصة الاتراك او اليونانيين هو عمل غير قانوني ، وعرض الممثل تعاون حكومته مع قوة الامم المتحدة لمنع تهريب الاسلحة . بيد انه ذهب الى ان استيراد حكومة ذات سيادة لا يجوز اخضاعه لموافقة احد في اية حال من الاحوال . وبين ان حكومته تتفق كذلك مع ما اورده الامين العام في النبذة ١١٨ من تقريره من ان فرض التجنيد الاجباري هو عمل من اعمال السلطة العامة . وذكر انه ليس في ذلك التدبير شيء يمكن اعتباره متعارضاً مع القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) .

٦٠٠ - وتطرق ممثل قبرص الى مسألة اخذ الرهائن ، فأعلن ان حكومة قبرص تشجب ذلك العمل اشد الشجب ايا كان الجانب الذي ينتمي اليه مرتبكه ؛ بيد انه ثبت ان الدعاية التركية بالغت في عدد الاتراك الذين زعمت ان اليونانيين اختطفوهم . وأشار ، في هذا الصدد ، الى ان الدكتور كوتشوك قدم الى الصليب الاحمر الدولي ، بعد اضطرابات بافوس ، قائمة باسماء اثنين وثلاثين شخصاً ادعى انهم مفقودين ، ولكن المحققين التابعين للصليب الاحمر تبينوا انه لم يكن بين هؤلاء اي شخص مفقود وانهم وجدوا في بيوتهم سالمين . وقال ان مسألة الرهائن قد اصبحت هدفاً من الاهداف الدعائية بالنسبة الى زعماء القبارصة الاتراك ؛ كما انه يبدو ان بعض الاشخاص قد احتجوا عن الانظار بناء على تعليمات صدرت لهم من زعماء القبارصة الاتراك لكي يتسنى الاستمرار في تلك الدعاية ، بل وربما اغتالتهم العناصر المتطرفة من طائفتهم لرفضهم اطاعة اوامرهم . وأضاف ان مسألة لجوء الزعماء القبارصة الاتراك الى ارهاب وتهديد المواطنين من القبارصة الاتراك الذين يريدون ارجاع العلاقات الطبيعية والودية مع القبارصة اليونانيين مسألة قد اكتسبت ابعاداً خطيرة . وذكر ان حكومة قبرص مقتنعة اقتناعاً جازماً بأن اليونانيين والاتراك يمكنهم ان يعيشوا ويعملوا معاً ، وسيفعلون ، وذلك ان اعيدت العلاقات الطبيعية والودية بينهم .

٦٠١ — وكرر ممثل قبرص في ختام كلامه ، تأكيد حكومته لتعاونها التام مع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، ولكنه اضاف ان حكومته ليست مستعدة لقبول اى انتقاص من حق وقها السيادية او للتجاوز عن اية محاولات ترمي الى القضاء على السلامة الاقليمية لقبرص وعلى استقلالها .

٦٠٢ — وفي جلسة المجلس ١١٣٧ المنعقدة في ١٩ حزيران ( يونيه ) ، تكلم ممثل اليونان ، فقال ان حكومته ستؤيد اقتراح تمفيد ولاية قوة الامم المتحدة في قبرص ، وانها ستسهم في تعهد تلك القوة طالما اقتضت الضرورة ذلك . و اضاف ان اليونان ترى ان وجود قوة الامم المتحدة كان مفيداً للغاية ، وان ضباطها ورجالها قد اظهروا الشجاعة واللباقة والانضباط . وذكر انه ان كانت الحالة في قبرص لم تعد طبيعية حتى الان ، فمن المؤكد ان ذلك لا يرجع الى قصور في جهودها . و اشار الى ان اصل الازمة يكمن في الفارق بين اهداف الرئيس مكاريوس ، الذي حاول ان يسير بقبرص نحو الوحدة والديموقراطية والاستقلال ، وبين اهداف بعض زعماء الاقلية ، الذين كانوا يسعون ، ولا يزالون ، الى تحقيق اهداف معاكسة لتلك تمام المعاكسة . وبين ان الفارق لا يكمن في الاهداف وحسب ، وانما كذلك في الاساليب التي يستخدمها الجانبان ؛ فبينما يتبع كبير الاساقفة مكاريوس اسلوب التفاوض ، فضلت تركيا اللجوء الى التهديد والمعاندة . وقال ان تركيا تستخدم جميع الوسائل لتحويل معاهدة التحالف الى اداة تخول لها حق التدخل المسلح المنفرد . وذكر انه لم يطرأ اى تغيير على موقف تركيا ؛ فقد قررت التدخل عسكريا ثلاث مرات حتى الان . و اشار الى ان الممثل التركي قد ذكر ، في معرض الدفاع عن رفض الوحدة التركية المودة الى ثكناتها ، ان وحدة الجيش اليوناني منتشرة هي كذلك في امكنة عديدة خارج ثكناتها ؛ غير ان تقرير الامين العام قد ايد واقع بقاء الوحدة اليونانية في ثكناتها . و افاد الممثل ان حكومته قد اوعزت اليه بأن يؤكد هذه الواقعة التي اثبتتها الامين العام وان يعلن ان الوحدة اليونانية ستضع نفسها تحت قيادة الامم المتحدة ، وستكون مستعدة للانسحاب من الجزيرة كليا اذا اتخذت ترتيبات مماثلة فيما يتعلق بالوحدة التركية .

٦٠٣ — وكرر ممثل اليونان في ختام كلامه تأييد حكومته التام لجهود الامم المتحدة في قبرص . وقال انها تأسف لعدم احراز اى تقدم ، حتى الآن ، في الوصول الى حل سياسي ، وترى ان التقدم في هذا الاتجاه يتوقف على معالجة المشكلة في ضوء مبادئ الميثاق .

٦٠٤ — وتكلم ممثل قبرص ، فلفت الانظار الى نيبأ وارد في عدد ذلك اليوم من صحيفة النيويورك تايمز ، جاء فيه ان رئيس وزراء تركيا قد اكد استعداد بلده للتدخل منذ منتصف شهر أيار ( مايو ) ، ثم كرر القول بأن المشكلة الاساسية التي يواجهها المجلس هي اعداد تركيا وتخطيطها غزوا لقبرص . و اضاف ان من الضروري ، في هذه الظروف ، ان يحصل المجلس ، قبل اتخاذ اى تدبير ، على تأكيد بأن تركيا لا تعد غزوا لقبرص .

٦٠٥ — وفي الجلسة ذاتها ، قدم ممثل البرازيل مشروع قرار ( م أ / ٥٧٧٦ ) اشتركت في اقتراحه البرازيل وبوليفيا وساحل العاج والمغرب والنرويج ، وينص في منطوقه على ان المجلس :

( ١ ) يؤكد من جديد قراريه المتخذين في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ و ١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ؛  
( ٢ ) ويحيط علما بتقرير الأمين العام ( م أ / ٥٢٦٤ ) ؛ ( ٣ ) ويمدد مرابطة قوة الأمم المتحدة  
لصيانة السلم في قبرص ، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، لمدة  
ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٢٦ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٤ .

٦٠٦ - وقال ممثل البرازيل ، في معرض تقديمه لمشروع القرار ، ان الاعتبار الاساسي في  
تقديم مشروع القرار هو طلب الأمين العام استبقاء قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم لمدة ثلاثة أشهر  
أخرى بنفس الاختصاصات المحددة لها في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ٤ آذار ( مارس ) .  
واضاف انه لما كان ذلك القرار ثمرة عملية تفاوض طويلة ، وكان يمثل توازنا دقيقا ، فان اصحاب مشروع  
القرار يستصوبون تأكيد قرارى المجلس السابقين من جديد دون ان يحاولوا تناول اية مسألة محددة  
بالذات .

٦٠٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان قوة الأمم المتحدة قد قامت بمهمتها ، في  
الحدود المرسومة لها ، بنشاط ومهارة نموذجيتين ، وانها ماضية في تحقيق احد اهدافها الرئيسية ،  
الا وهو منع تجدد القتال . واضاف ان وفد المملكة المتحدة قد لاحظ خاصة ان الأمين العام ذكر في  
النبذة ٣١ من تقريره ان الجانبين قد اندرا بأنه اذا تكررت الحوادث التي تعرض حياة رجال قوة  
الأمم المتحدة للخطر ، فسيزال كل مركز يستخدم قاعدة لا طلاق النيران على قوات الأمم المتحدة ،  
وذلك باستعمال القوة ، بعد الانذار اللازم ، عند الاقتضاء . واستطرد قائلاً ان من حق قوة الأمم  
المتحدة ان تتصرف بحزم في تلك الظروف ؛ بيد انه مما يدعو الى غيبة الأمل ، ان نلاحظ انه لا  
توجد اية دلائل مشجعة على تحسن العلاقات بين الطائفتين ، وان الأمين العام لم يشر الى احراز  
اى تقدم في هذا الشأن . وافاد ان الادلة المتوفرة عن تكديس الاسلحة ، الذى يعتبره تقرير الأمين  
العام العامل الحاسم في تقرير قدرة قوة الأمم المتحدة على النجاح ، مسألة تسبب قلقا شديدا لحكومة  
المملكة المتحدة . وافاد ان تكديس الاسلحة بعد ذاته يؤدى الى تدهور الحالة بشكل خطير ؛ وهو  
يتعارض مع احكام الفقرة ١ من القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، هذا فضلا عن انه ليس من الصحيح  
ان تتعرض القوات العاملة تحت راية الأمم المتحدة لمزيد من الخطر بسبب تكديس الاسلحة ناجم  
عن اعمال الدول الاعضاء . وقال ان حكومته ترى ايضا ، في هذا الصدد ، ان فرض التجنيد الاجبارى  
لا يتفق مع اغراض الفقرة ١ من القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) .

٦٠٨ - وتابع ممثل المملكة المتحدة كلامه ، فقال ان وفده ينظر نظرة جديدة الى حوادث  
الخطف واخذ الرهائن المشار اليها في النبذة ١١٢ من تقرير الأمين العام . وذكر ان قيادة الأمم  
المتحدة في قبرص قد اصدرت بيانا عن اختفاء الميجر ماسي والجندى بلات ، وكلاهما من افراد قوة  
الأمم المتحدة ؛ الا انه ينبغي العمل بسرعة .



٦٠٩ - واختتم ممثل المملكة المتحدة كلامه قائلاً ان وفده يؤيد ما اوصى به الامين العام من استبقاء قوة الامم المتحدة لمدة ثلاثة اشهر اخرى ، وذلك لانه يرى ان انسحاب القوة يؤدي ، دون اى شك ، الى استئناف القتال .

٦١٠ - وفي الجلسة ١١٣٨ التي عقدها المجلس في اليوم نفسه ، قدم ممثل البرازيل نصاً منقحاً ( م أ / ٥٧٧٦ / التنقيح ٢ ) لمشروع القرار الخماسي المشترك ( م أ / ٥٧٧٦ ) ، يتضمن منطوقه الفقرة الجديدة التالية : " يدعو جميع الدول الاعضاء الى التزام القرارين المذكورين اعلاه " .

٦١١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان قيام مجلس الامن بالنظر للمرة الثالثة في غضون سنة واحدة في مشكلة قبرص يدل بجلاء على ان التهديد بالعدوان العسكري على ذلك البلد لم يدفع حتى الآن ، وان التدخل الاجنبي في شئونها الداخلية لا يزال مستمراً . و اضاف ان الخلافات القائمة بين الطائفتين في الجزيرة تلقى التشجيع منذ زمن طويل ، كما انها تتخذ زريعة للتدخل من الخارج ؛ وانه من الجلي ، على اية حال ، انه لولا التدخل الاجنبي لما قامت المشكلة الحالية في قبرص . و اشار الى ان اتفاقات زوريخ ولندن المتعلقة بقبرص كانت كذلك من تركة الاستعمار . ومضى قائلاً انه لا يمكن حل مصاعب قبرص الداخلية واحلال الاستقرار الا بتمزيق الروابط القائمة بين جمهورية قبرص واسيادها المستعمرين السابقين وبتحريرها من الوصاية التي تريد منظمة حلف شمال الاطلسي فرضها عليها . واستطرد قائلاً ان الاتحاد السوفياتي يرى انه اذا ما توفرت الرغبة والنية الحسنة لدى الاطراف المعنية ، تبين ان قرارى مجلس الامن المتخذين في ٤ و ١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ قد اوجدا الاساس اللازم للوصول الى حل عادل للنزاع القبرصي . و اعلن ان الوفد السوفياتي لن يعارض استبقاء قوة الامم المتحدة في قبرص لمدة ثلاثة اشهر اخرى بالنظر الى السبب المذكور والى ان حكومة قبرص تعتبره ضرورياً لامن البلد وسلامته الاقليمية ، وذلك شرط استمرار تمويل القوة بالطريقة المنصوص عليها في القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) . واختتم كلامه قائلاً ان الاتحاد السوفياتي يعارض ، مع ذلك ، احداث اى توسيع في وظائف قوة الامم المتحدة ، كما يعارض استعمالها القوة لقرار النظام العام ، لان ذلك يؤدي حتماً الى التدخل المباشر في الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة .

٦١٢ - وتكلم ممثل تركيا ، فذهب الى ان قوة الامم المتحدة ليست موجودة في قبرص من اجل اقرار سلطة القبارصة اليونانيين على مجموع اقليم قبرص ؛ ان لو كان الامر كذلك ، لما كان ثمة مجال لبحث اية تسوية مشتركة . وذكر انه لا يمكن حمل الامم المتحدة على التسليم بأن جميع اعمال القبارصة اليونانيين هي اعمال قانونية تقوم بها حكومة شرعية وان اعمال السكان الاتراك هي اعمال تمرد .

٦١٣ - وكرر ممثل تركيا القول بأن حكومته لم تمارس اية سياسة " تقسيمية " بل ايدت ، في الواقع ، سلامة قبرص الاقليمية واستقلالها ، وان هذا هو ما حدا بها الى تحذير زعماء القبارصة اليونانيين من السعى الى الوحدة مع اليونان عن طريق اللجوء الى العنف . وقال ان الحكومة

التركية يهمها ان تعرف ، في هذا الصدد ، ان كانت حكومة قبرص ستكف عن اتخاذ التدابير غير القانونية ، مثل شراء الاسلحة الثقيلة وفرض التجنيد الاجباري ، وان كانت ستتوقف عن اخذ الرهائن والفتك بالقبارصة الا تترك ، وان كانت ستتعاون على اقرار النظام الدستوري في قبرص .

٦١٤ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان قوة الامم المتحدة قد احرزت شيئا من التقدم ، منذ انشائها ، في ازالة التحصينات واتخاذ الترتيبات اللازمة لجمع المحاصيل ، كما انها اتخذت ، في الميادين الاخرى كذلك ، ما يلزم من التدابير لتنفيذ البرنامج الوارد في تقرير الامين العام الصادر في ٢٩ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ ؛ ومع ذلك فان من الجلي ان انسحاب القوة في الوقت الحاضر قد يؤدي الى الاستئناف العاجل للقتال الذي قد يتطور الى نزاع اكثر خطورة . وذكر ان استبقاء قوة الامم المتحدة ضروري اذن ، وان وفد الولايات المتحدة سيؤيد مشروع القرار الخامس المشترك ( م / ٥٧٧٦ / التتقيح ١ ) . و اضاف انه مهما كانت النواقص في ولاية قوة الامم المتحدة ، فلا شك في ان من المستبعد ان يتمكن المجلس من الاتفاق على احداث اي تعديل في تلك الولاية . و اشار الى ان للقوة ، بولايتها الحالية ، سلطة اتخاذ التدابير الحازمة عند الضرورة ، وهي قد فعلت ذلك فيما يتعلق بحوادث مضيق كيرينيا . و افاد ان وفد الولايات المتحدة يأمل في ان تواصل القوة تنفيذ ولايتها بكل عزم ، وان تسهم بالمزيد والمزيد في اقرار النظام العام في الجزيرة ؛ وان الوفد يأمل كذلك في ان يتجنب الاطراف اية اعمال او تصريحات قد تؤدي الى تفاقم الحالة . ومضى قائلاً ان زيادة استيراد الاسلحة امر له خطورته القصوى في هذا الصدد ، وذلك لانه كلما ازدادت كميات الاسلحة لدى الجانبين ، ازدادت صعوبة المهمة التي تقوم بها قوة الامم المتحدة . و اشار الى ان الامين العام قد اعرب عن قلقه بشأن تلك المسألة ، وان الولايات المتحدة ترى ان التسابق في جلب السلاح الى قبرص يزيد من التوتر بين الطائفتين ؛ وذلك لان استيراد الاسلحة ، بلاضافة الى كونه يثير شتى المشاكل القانونية والدستورية ، يتعارض تعارضاً واضحاً مع نص القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) وروحه . ولذلك فان من الضروري ان تتنازل قوة الامم المتحدة التعاون التام للطائفتين في قبرص . وبين الممثل ، في هذا الصدد ، ان الولايات المتحدة تستفطع عادة اخذ الرهائن كل الاستفطاع ، وبخاصة خطف افراد قوة الامم المتحدة . واستطرد قائلاً انه ينبغي كذلك لجميع الدول الاعضاء ، ولا سيما الاطراف في الاتفاقات الدولية المتعلقة بقبرص ، ان تقدم تعاونها وفقاً لما تقتضيه احكام الفقرة ١ من القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ، اذ ان ذلك يهيئ جواً ملائماً لعمل القوة فضلاً عن عمل الوسيط . و اشار الممثل ، في ختام كلامه ، الى انه لم يستجب حتى الآن لنداء الامين العام الداعي الى تقديم التبرعات المالية لدعم قوة الامم المتحدة غير عدد ضئيل نسبياً من البلدان . وبعد ان اكد على ان صيانة السلم والامن الدوليين امر يهم جميع الدول الاعضاء ، ناشد جميع الدول الاعضاء تلبية طلب التبرعات المالية الذي وجهه الامين العام .

٦١٥ — وتكلم ممثل فرنسا، فقال ان حكومته مهتمة اهتماما جديا بحالة تفرق ما بين حكومات صديقة وتسبب الآلام لشعب قبرص. و اضاف قائلا ان حكومته تحت السلطات المختصة والامين العام، في هذا الشأن، على التأكد من ان المساعدة المقدمة الى اللاجئين لن تتأثر باستمرار النزاع بين الاكثرية والاقلية.

٦١٦ — واستطرد ممثل فرنسا في كلامه، فقال فيما يتعلق بالتسوية العامة للمسألة، ان الضرورة المطلقة تقتضي، اولا، تخفيف التوتر و اقرار الهدوء في الجزيرة. و اشار الى انه لم يحرز غير تقدم محدود حتى الآن، وذلك بالرغم من الوسائل المستخدمة؛ بيد ان كون الاطراف المعنيين قد اثنوا على جهود الامين العام وممثليه يشجع على تجديد مدة ولاية قوة الامم المتحدة لثلاثة اشهر اخرى كما يبرر تجديدها. و اضاف ان من المأمول ان تساعد قوة الامم المتحدة، في اطار القرار المتخذ في ٤ آذار (مارس)، على ايجاد الاحوال التي تتيح الاضطلاع بحل المشكلة الاساسية. وقال ان من الجلي، في هذا الصدد، كما ورد في تقرير الامين العام، ان التدابير التي يتخذها اى طرف من الطرفين تؤخر اقرار الاحوال الطبيعية. واختتم كلامه قائلا ان اخذ الرهائن واستيراد الاسلحة او ما يشابه ذلك من الاجراءات تعتبر من امثال تلك التدابير التي ذكرها، كما انها تنافي احكام قرارات المجلس.

٦١٧ — وتكلم ممثل قبرص، فكرر القول بأن حكومته تعارض اجراء اخذ الرهائن، وانها مصممة على ان تفعل كل ما في وسعها لانها لا تفهم لماذا امتنع زعماء الطائفة التركية في قبرص عن تلبية طلب الصليب الاحمر اليهم ان يصدروا بيانا يفيد ان جميع الاشخاص الذين ابلغ عن اختفائهم وجدوا في بيوتهم سالمين. و اضاف انه لا صحة كذلك للمزاعم القائلة بتدبير مذابح للمواطنين الاتراك، وان تقرير الامين العام يشهد على ذلك.

٦١٨ — ومضى ممثل قبرص في كلامه، فتناول مسألة اقرار النظام الدستوري والى الزعم القائل بأن العناصر اليونانية قد اخرجت الموظفين الاتراك من حكومة قبرص، وقال انه ينبغي ان نتذكر ان العنصر التركي ذاته هو الذى قرر الانسحاب من الحكومة والامتناع عن التعاون، وهدفه من ذلك محاولة انشاء دولة منفصلة. و اشار الى ان الدكتور كوتشوك قد اعلن، منذ ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣، انه لا يعتبر نفسه "نائب رئيس قبرص". و افاد ان الحكومة القبرصية لا يسعها شل نفسها بسبب انسحاب العنصر التركي ونائب الرئيس منها، ولا التسليم بانها ممنوعة عن التصرف لان الدستور يقتضي موافقة الدكتور كوتشوك.

٦١٩ — وتابع ممثل قبرص كلامه، فقال ان مسألتي التخلي عن التجنيد الاجبارى وشراء الاسلحة متصلتان بمسألة التهديد التركي بالغزو. و اضاف ان لقبرص كل حق في التسلح وفي تنظيم دفاعها في الوقت الذى تمتنع فيه تركيا عن التأكيد بأنها لن تتدخل عسكريا في قبرص. و اشار الى ان لقبرص، باعتبارها دولة ذات سيادة وعضوا في الامم المتحدة، كل الحق في ان تستورد الاسلحة

صيانة لأمنها ؛ وهذا بالإضافة الى انه اذا حصل بين الدول الاعضاء اى نزاع قانوني او نزاع يتعلق بأية معاهدة ، فان مبادئ الميثاق هي التي يجب ان تسود . واختتم كلامه قائلاً ان قبرص لا تريد الا حلاً ديمقراطياً يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده .

٦٢٠ - وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان بلده لا يتبع سياسة توسعية تجاه قبرص . واعلن ان اليونان تؤيد مبدأ تقرير المصير منذ عام ١٩٥٥ . وبين ان تلك هي الطريقة السلمية الوحيدة لتقرير ارادة الاغلبية في شتى البلدان . وأشار الى ان هنالك فرقاً بين هذا المبدأ ، الذي اقره الميثاق ، وسياسة التقسيم التي لا يمكن فرضها الا بالقوة .

٦٢١ - وفي الجلسة ١١٣٩ المنعقدة في ٢٠ حزيران ( يونيه ) ، تكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال ان التهديد الحقيقي الذي تتعرض له دولة قبرص وتدور العلاقات بين الطائفتين في ذلك البلد يرجعان الى التدخل الخارجي . وقال ان تكرار التهديد بالفزوا الاجنبي ، بحجة حق في التدخل ناشئ عن معاهدات غير متكافئة ، قد اوجد جواباً متأزماً . ومضى قائلاً ان الامين العام قد اشار ايضاً ، في النبذة ١١٩ من تقريره ، الى الآثار الضارة الناجمة عن التهديد المتكرر بانزال القوات في قبرص . وبين ان وزير خارجية قبرص قد ساق كذلك بعض الامثلة للدلالة على بقاء هذا التهديد . واستطرد قائلاً انه ينبغي ، اذن ، التماس اساس الحل الثابت الدائم في المحافظة على سيادة قبرص وضمان استقلالها وسلامتها الإقليمية . وقال ان حكومة قبرص الدستورية هي الممثلة الوحيدة لسيادتها القومية ، كما ان تلك الحكومة وحدها هي التي ينبغي ان تتاح لها كل وسيلة لاعادة تأكيد سلطتها . وأشار الى ان التدابير التي اتخذتها تلك الحكومة لتأمين دفاعها تستند الى حقها المقرر في المادة ٥١ من الميثاق . وبين انه لا يجوز الاستناد الى اى نص من نصوص قرارات مجلس الامن لانكار هذا الحق على حكومة قبرص الشرعية .

٦٢٢ - وتابع الممثل كلامه قائلاً انه لما كانت المهمة الاولى المسندة الى قوة الامم المتحدة هي تأمين السلم الدولي والمساهمة في حماية جمهورية قبرص من خطر الفزوا الاجنبي ، فان تشيكوسلوفاكيا مستعدة للموافقة على ما اوصى به الامين العام من تعديل مرابطة تلك القوة لمدة ثلاثة اشهر اخرى وذلك على نفس الاساس المنصوص عليه في القرار المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) .

٦٢٣ - وتكلم ممثل الصين ، فذكر ان تقرير الامين العام والبيانات التي القيت امام المجلس توضح ان الحالة القائمة في قبرص ما زالت غير مرضية . وأشار الى ان الخوف والارتياب المتبادلين اوجدوا حالة من التوتر ادت الى حوادث اطلاق النار . وبين ان عودة الاحوال الطبيعية تتوقف على ايجاد حل سياسي مقبول لجميع الاطراف ؛ اما حالة التوتر ، فيمكن ازلتها اذا توقف القتال وتم اقرار النظام العام . وقال انه لما يبعث على التشجيع ، في هذا الصدد ، ان نلاحظ ان وجود قوة الامم المتحدة قد منع استئناف القتال السافر . وعلق قائلاً ان ذلك يعد نجاتاً ملحوظاً .

٦٢٤ - و اضاف الممثل قائلا ان قوة الامم المتحدة قد احرزت كذلك شيئا من التقدم في  
البياديين الاخرى . و اشار الى ان ذلك كله قد اسهم في رفاه شعب قبرص وفي عودة الاحوال  
الطبيعية ؛ بيد ان قوة الامم المتحدة لم تنه مهمتها ، ولذلك يحسن تجديد ولايتها . واختتم  
كلامه قائلا ان الوفد الصيني يؤيد ، لتلك الاسباب ، مشروع القرار الخامس .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الخامس : في الجلسة ١١٣٩ ، المنعقدة في ٢٠ حزيران  
( يونيه ) ١٩٦٤ ، اقترح المجلس على مشروع القرار الذي قدمته البرازيل وبوليفيا وساحل العاج  
والمغرب والنرويج ( م / ٥٧٧٦ / التنقيح ٢ ) فاعتمده بالا جماع ( م / ٥٧٧٨ ) .

وفيما يلي نص القرار :

" ان مجلس الامن ،

" ان يلاحظ ان تقرير الامين العام ( م / ٥٧٦٤ ) يرى ان من المفيد والمستحسن  
الابقاء في قبرص على قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بقرار مجلس الامن المتخذ  
في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، لمدة اضافية قدرها ثلاثة اشهر ،

" وان يعرب عن تقديره العميق للامين العام لجهوده في تنفيذ قرارى مجلس الامن  
المتخذين في ٤ و ١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م / ٥٥٧٥ ، و م / ٥٦٠٣ ) ،

" وان يعرب عن تقديره العميق للدول التي ساهمت بالقوات والشرطة واللوازم والتأييد  
المالي في تنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ،

" ١ - يؤكد من جديد قراريه المتخذين في ٤ و ١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ؛

" ٢ - ويدعو جميع الدول الاعضاء الى التزام القرارين المذكورين اعلاه ؛

" ٣ - ويحيط علما بتقرير الامين العام ؛

" ٤ - ويمدد مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بمقتضى قرار مجلس  
الامن المتخذ في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، في قبرص ، لمدة اضافية قدرها ثلاثة اشهر  
تنتهي في ٢٦ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٤ . "

٦٢٥ - وتكلم ممثل بوليفيا بعد الاقتراع ، فذكر ان وفده يود ان يؤكد الناحية الايجابية  
في بيانات وزير خارجية قبرص وممثل تركيا . وقال ان الاول قد جدد قرار حكومته بأن تحافظ على  
سيادة الجزيرة وسلامتها القليمية كما كرر اعترافها بحقوق الانسان وضمان الحرية الفردية لجميع  
مواطنيها . ومضى قائلا ان بوليفيا ترى اهمية كبيرة في ما اعطته حكومة قبرص من تأكيدات تضمن  
احترام جميع المواطنين على قدم المساواة ، بغض النظر عن الطائفة التي ينتمون اليها .

٦٢٦ — ومضى الممثل قائلا ان بوليفيا تتفهم كذلك المخاوف التي تساور الحكومة التركية بشأن مصير السكان الا تراك في قبرص ؛ وهي ترى ، لذلك ، وجوب اعطاء تأكيد قاطع ألا يكون ثمة تمييز ضد تلك الطائفة . وقال ان بوليفيا ترى ايضا ان تصريح ممثل تركيا بأن حكومته لن تعارض اعادة النظر في اتفاقات لندن وزوريخ يمثل عنصرا ايجابيا . واختتم كلامه قائلا ان ذلك التصريح قد يساعد على حل الخلافات القائمة بين تركيا وحكومة قبرص .

٦٢٧ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأكد على ان موقف وفده من المسألة لم يتغير باقتراعه على مشروع القرار الخماسي . وقال ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يود كذلك ان يعرب مرة اخرى عن امله في ان يتخذ جميع الاطراف المعنية التدابير اللازمة لتحويل القرارات التي اتخذها مجلس الامن بشأن مسألة قبرص الى واقع حتى ولاعادة الامور في الجزيرة الى نصابها خدمة لمصلحة صيانة السلم والامن الدوليين .

### الفرع الثامن

#### الرسائل اللاحقة

٦٢٨ — وردت ، خلال هذه الفترة ، رسائل متعددة من ممثلي تركيا وقبرص . وقد احوال ممثل تركيا ببعض رسائله رسائل من الدكتور كوتشوك ، نائبا رئيس قبرص ، ومن السيد اوريك ، وزير دفاع قبرص ، والسيد د نكتاش ، رئيس مجلس الطائفة التركية في قبرص .

٦٢٩ — اما الرسائل الواردة من ممثل قبرص ، والمؤرخة في ١٦ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٦٨ ) ، و ٢٣ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٨١ ) ، و ١ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٧٩٥ ) ، و ٨ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨٠٦ ) ، و ١٣ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨١٥ ) ، و ١٥ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨٢٠ ) ، فقد تناولت ، فيما تناولته ، المواقف التي اتخذها الدكتور كوتشوك ؛ ومسألة حقه في نيابة الرئاسة ؛ وانتشار السخط بين ابناء الطائفة التركية على الزعامة القبرصية التركية المتطرفة ؛ ومركز سفير قبرص في تركيا ؛ والاعتراضات على عودة الجنرال غريفاس ؛ وحقوق قبرص امام التهديدات التركية ؛ ومسألة تعيين ممثل لحكومة قبرص في جنيف ؛ وتهريب الاسلحة والمسكرات ، ومذكرة عن هذا الموضوع ارسلت الى الحكومة التركية في ١٤ تموز ( يوليه ) .

٦٣٠ — واما الرسائل الواردة من ممثل تركيا والمؤرخة في ١٨ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٧٤ ) ، و ٢٢ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٧٩ ) ، و ٢٦ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٩٠ ) ، و ٢٩ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٨٨ ) ، و ٣٠ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٩١ ) ، و ١ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٧٩٢ ) ، و ٧ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨٠٢ ) ، و ٨ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨٠٧ ) ، و ١٠ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨١٣ ) ، و ١٤ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨١٨ ) ، فقد تناولت ، فيما تناولته ، الرد على

رسالة وجهها كبير الاساقفة مكاريوس الى جميع رؤساء الدول الاعضاء في ٩ حزيران (يونيه) ؛ وحوادث الخطف واعادة الاتراك المفقودين ؛ ووقف سفير قبرص في تركيا عن ممارسة مهامه ؛ ووجود الجنرال غريفا في قبرص ؛ واستيراد الاسلحة وضرورة موافقة نائب الرئيس في هذا الشأن ؛ وملاحظات على تقرير الامين العام الصادر في ١٥ حزيران (يونيه) ؛ والردود على رد الامين العام على تلك الملاحظات ؛ وحالة الوزراء الاتراك في نيقوسيا بعد ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ؛ وملاحظات على النوايا المنسوبة الى كبير الاساقفة مكاريوس وعلى علاقة قوة الامم المتحدة في قبرص بدستور قبرص ؛ ونشاطات الجنرال غريفا ؛ والبيانات التي القاها وزير خارجية قبرص اثناء مناقشة المجلس ؛ والغاء المحكمة الدستورية العليا والتغييرات الحاصلة في القضاء بقبرص .

٦٣١ - وفي ٣ تموز (يوليه) ، رد الامين العام (م أ / ٥٧٩٧) على تصريحات للدكتور كوتشوك ، نائب رئيس جمهورية قبرص ، وردت في برقية (م أ / ٥٧٩٠) احوالها مثل تركيا في ٢٦ حزيران (يونيه) . وذكر الامين العام انه جرى العمل ، فيما يتعلق بالرسائل الجديدة التي ارسلها الدكتور كوتشوك في الماضي ، على الاعلام بتسليمها بالطريقة المعتادة ، لانه لم يران من اختصاصه الدخول في مناقشة مع الدكتور كوتشوك بشأن المسائل السياسية التي شكلت الموضوع الرئيسي لتلك الرسائل . وعلن الامين العام انه ليس في نيته التصرف على وجه آخر . بيد انه اشار الى ان الدكتور كوتشوك قد ضمن رسالته المحالة في ٢٦ حزيران (يونيه) بعض الاتهامات والمزاعم والتلميحات التي تنطوي ، دون اى شك ، على الطعن في موضوعية كبار موظفي الامانة العامة للامم المتحدة الموفدين الى قبرص وفي نزاهتهم وحسن نيتهم ، وهو امر لا يجوز السكوت عنه ويعترض عليه الامين العام اشد الاعتراض .

٦٣٢ - واستطرد الامين العام قائلا ان جميع تلك التصريحات لا اساس لها ولا مبرر . وذكر انه لا يناع الدكتور كوتشوك حقه في الاعتراض على اية نقطة في تقريره ، وانه يفهم اسباب قلق الدكتور كوتشوك بشأن الحالة القائمة في قبرص ، كما انه يود ان يفعل كل ما يمكن فعله بصورة مشروعة بمقتضى قرارات مجلس الامن لمساعدة الطائفة القبرصية التركية ، وقبرص بأسرها ، على العودة الى الاحوال السلمية والطبيعية ، ولكنه لا يعتقد ان تشويه الحقائق والمبالغات الجسيمة والهستريات تعين على بلوغ ذلك الهدف . وذكر الامين العام كذلك ان له ثقة تامة بكبار موظفي الامم المتحدة في قبرص ، سواء منهم العسكريون او المدنيون . وقال ان اولئك الموظفين الذين يتمتعون بشعور قوى بالمسؤولية والذين ادوا خدمات بارزة للامم المتحدة في السنوات الماضية ، قد قدموا اليه المعلومات الكاملة بسرعة وامانة ، وانه متأكد من ان تقاريرهم تتسم بالموضوعية وعدم التحيز . وافاد ان عملية الامم المتحدة في قبرص تدار بنزاهة مطلقة ولا تخدم المصالح الخاصة ، لاى طائفة او فئة او عنصر في قبرص . و اضاف الامين العام ان تقريره الاخير يعكس بدرجة معقولة من الدقة ودون ادنى تحيز الحالة المعقدة التي عالجها . وبين انه لم يكتب ذلك التقرير جاهلا رسائل الدكتور كوتشوك ولا غافلا عنها . واكتفى

الامين العام ، في ذلك الصدد ، بالاشارة ، الى ان رفض الاخذ بوجهات نظرفة ما لا يشكل اساسا كافيا لاتهام موظفي الامم المتحدة بالتحيز .

٦٣٣ - وارسل الممثل الدائم بالنيابة لجمهورية منغوليا الشعبية ، رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران ( يونيه ) ( م / ٥٧٨٢ ) ، احوال بها نص رسالة وجهها الى مجلس الامن السيد يومجاغين تسيد نبال ، رئيس مجلس وزراء جمهورية منغوليا الشعبية . وذكرت الرسالة ان تركيا تقوم ، خرقا لحكام الميثاق وقرارات مجلس الامن ، بحشد قوات كبيرة حول جمهورية قبرص ، وبذلك فهي تهدد حرية قبرص وسلامتها الاقليمية . وازافت الرسالة ان بعض الدول التابعة لكتلة شمال الاطلسي العسكرية قد تدخلت تدخلا صارخا في قبرص ، فلم تهدد بذلك استقلالها وسلامتها الاقليمية فحسب ، بل وكذلك السلم والامن الدوليين .

٦٣٤ - وارسل ممثل السويد الدائم رسالة مؤرخة في ٣ تموز ( يوليه ) ( م / ٥٨١٩ ) ، اعلم فيها الامين العام بأن الحكومة السويدية قررت تلبية طلبه ، وعلى ذلك فان وحدة سويدية مؤلفة من زهاء ١٠٠٠ رجل وقوة شرطة مؤلفة من اربعين رجلا ستظان تشكلا جزاء من قوة الامم المتحدة في قبرص حتى ٢٦ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٤ . وجاء في الرسالة ان الحكومة السويدية قررت كذلك التبرع بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ دولار لفترة الاشهر الثلاثة التي تبدأ في ٢٧ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ .



## الفصل السادس

الرسالة المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤  
والموجهة من ممثل باناما الدائم الى رئيس مجلس الامن

### الفرع الاول

#### الرسائل الواردة الى المجلس

٦٣٥ - ارسل ممثل باناما رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ (م أ / ٥٥٠٩) طلب فيها ، بموجب المادة ٣٤ والفقرة ١ من المادة ٣٥ من ميثاق الامم المتحدة ، دعوة مجلس الامن الى الانعقاد في اقرب فرصة ممكنة للنظر في مسائل عاجلة تتعلق بالحالة الخطيرة القائمة بين باناما والولايات المتحدة الامريكية بسبب جيب القناة الواقع في الاقليم البانامي . وقالت الرسالة ان الحالة المفجعة القائمة في باناما قد نشأت عن تكرار التهديدات والاعمال العدوانية الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة ، والتي تشكل مساسا بسيادة باناما وسلامتها الاقليمية كما تشكل خطرا جديا على السلم والامن الدوليين . وذكرت ان باناما تعرضت في ٩ كانون الثاني (يناير) لعدوان دموي راح ضحيته عشرون قتيلا ، وجرح فيه اكثر من ٣٠٠ شخص .

٦٣٦ - وارسل الامين العام المساعد لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ (م أ / ٥٥١١) الى الامين العام للامم المتحدة ، احال اليه بها نص البلاغ الصادر عن لجنة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية والتابعة لمنظمة الدول الامريكية . وذكر البلاغ ان لجنة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية عقدت ، بناء على طلب مشترك من حكومتي باناما والولايات المتحدة ، اجتماعا خاصا عصر يوم ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ للنظر في الاحداث التي وقعت في باناما ليلة ٩ - ١٠ كانون الثاني (يناير) . وقد قررت اللجنة ، بموافقة الطرفين المعنيين ، دراسة القضية والذهاب الى باناما مساء اليوم نفسه لتحري الحالة والتوصية بالتدابير اللازمة لتسوية النزاع .

## الفرع الثاني

نظر المسألة في الجلسة ١٠٨٦  
( ١٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ )

٦٣٧ — قام مجلس الامن بادراج البند في جدول اعماله في جلسته ١٠٨٦ المصقودة في ١٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ ، ودعا ممثل باناما الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع .

٦٣٨ — وتكلم ممثل باناما ، فذكر ان بلده تعرض لاعتداء مسلح غير مثار قامت به القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة والمرابطة في منطقة قناة باناما . وقال ان ذلك ليس اول عمل عدواني ترتكبه الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة ضد جمهورية باناما ؛ وأشار ، في هذا الصدد ، الى قيام الجنود وافراد الشرطة الامريكيين ، في ٣ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٩ ، بحماسة ماثرة سلمية لمواطنين باناميين كانوا يسيرون ، وهم يحملون علم باناما ، في ناحية من منطقة القناة . و اضاف ان اعمال الحدود ان الموجهة في الوقت الحاضر ضد باناما ، بلغت مرحلة حرجية ليلة ٩ كانون الثاني ( يناير ) ؛ وكان السبب المباشر في ذلك هو تصرفات المواطنين والطلبة الامريكيين في منطقة القناة فيما يتصل برفع العلم البانامي في منطقة القناة . وأشار الى وجود اتفاق بين باناما والولايات المتحدة يقضي برفع علمي البلدين معا فوق اماكن ومبان معينة في المنطقة ؛ الا ان مواطني الولايات المتحدة المقيمين في المنطقة ، والمعروفين باسم " سكان المنطقة " ( ZONIANS ) ، بذلوا كل ما في وسعهم للمعيولة دون تنفيذ هذا الاتفاق ؛ وترضية لهم ، قرر حاكم منطقة القناة الامريكي ، تحكما ، ودون اية مراعاة للاتفاق ، عدم رفع اي من العلمين البانامي والامريكي في بعض الاماكن بمنطقة القناة . ومع ذلك ، فقد قرر الطلبة الامريكيون في مدارس واقعة في منطقة القناة ، من تلقاء انفسهم ، رفع علم الولايات المتحدة وحده . واعلن ممثل باناما ان هذا العمل الساذي ينطوي على ازدراء باتفاق دولي وتحد لدولة باناما وشعبها ، قد اثار استياء شديدا لدى الطائفة البانامية ، فكانت النتيجة ان قرر عدد من الطلبة والمواطنين الباناميين رفع علم باناما فوق تلك الاماكن التي يجب ان يرفع فوقها قانونا ؛ وكان رد الشرطة في منطقة القناة والقوات المسلحة المرابطة هناك هو اطلاق نيران المدافع الرشاشة على المتظاهرين المسالطين .

٦٣٩ — وواصل ممثل باناما كلامه قائلا ان منطقة القناة لم يجبر بيحبها ولا النزول عنها ولا ايجارها للولايات المتحدة في أي وقت من الاوقات ، وان باناما قد احتفظت دائما بسيادتها عليها . وأشار الى ان باناما منحت الولايات المتحدة بعض الحقوق المحدودة اللازمة لانشاء القناة وصيانتها وحمايتها الصحية وتسييرها ؛ الا ان الولايات المتحدة اخذت ، منذ توقيع اتفاقية القناة البرزخية في عام ١٩٠٣ ، تنتحل لنفسها تدريجيا وبصورة منفردة ، اختصاصات وامتيازات

لا تملكها بموجب المعاهدات المنظمة للقناة • وذهب الى انه بالرغم من ان الولايات المتحدة لم تهتم قط الاهتمام الواجب بمطالب باناما ، ومن انها ازدرت بالجهود التي بذلها الوطنيون الباناميون على مر الاعوام لاسترداد حقوق باناما المشروعة في القناة ، فان باناما قد تصرفت دائما في اطار مبادئ القانون الدولي • واضاف قائلا انه بالرغم من ان اتفاقية عام ١٩٠٣ قد فرضت في الواقع فرضا على باناما ، فان الولايات المتحدة لم تطبق من احكام تلك المعاهدة الا ما شاءت تطبيقه بصورة منفردة • وتحدث عن بعض نواحي شكوى باناما من الولايات المتحدة فيما يتصل بالقناة ، فأكد انه ينبغي الا تبقى قناة باناما في مركزها الحالي الذي هو مصدر للخلاف الدائم • واعلن انه لا يمكن الاستمرار في اخضاع بلده لمعاهدات فرضت عليه ضد مصلحته وتندوى على الاضرار بصميم حياته • واضاف قائلا ان من المحتم تخيير مركز القناة وذلك اما بتأميمها او بتدويلها • وذكر انه لابد ، في حالة التدويل ، من اعطاء باناما امتيازات خاصة • واعرب عن امله في التماس حلول دائمة تضمن رفاه باناما وتطورها الاقتصادي •

٦٤٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فأعرب عن اسفه للخسائر في الارواح بلا داع على هذا النحو المفجع في باناما • وقال ان الحوادث التي وقعت في منطقة القناة هي مبعث قلق بالغ لحكومته ، لا سيما وانها تلوث سجلا طويلا من العلاقات الودية بين البلدين • وذكر ان حكومته تبذل كل ما يستطيع لاعادة الحالة الى ما كانت عليه ، وان رئيس جمهورية الولايات المتحدة تداولها تغيا مع رئيس جمهورية باناما صباح اليوم ، وان الرئيسين اتفقا على وجوب انهاء الحنف في منطقة القناة • واضاف ان رئيس الولايات المتحدة اصدر تعليماته ، في الوقت نفسه ، الى سلطات الولايات المتحدة ببذل كل ما في وسعها لاقرار وصيانة السلم والنظام في المنطقة ؛ هذا بالاضافة الى ان رئيس الولايات المتحدة اوفد الى المنطقة على الفور نفران اكفأ المسؤولين الأمريكيين واكثرهم خبرة • وقال ان منظمة الدول الأمريكية عمدت ، من جانبها ، الى النظر في المسألة ، وتصرفت في ذلك بسرعة كبيرة •

٦٤١ — ورفض ممثل الولايات المتحدة الاتهامات الموجهة الى بلده ، فقال ان العنف بدأ ، كما يستدل من المعلومات المتوفرة لحكومته ، عندما اذنت السلطات التابعة للولايات المتحدة في منطقة القناة لجماعة من طلبة المدارس الثانوية الباناميين بالتوجه سلميا الى مدرسة بالبو الثانوية الواقعة داخل منطقة القناة لرفع العلم البانامي • واضاف ان زمام بعض الطلبة افلت اثناء خروجهم من المنطقة ، فعمدوا الى اتلاف بعض الاموال بقذف الاحجار وبوسائل اخرى ؛ الا ان رجال شرطة المنطقة استمروا في مرافقتهم الى حدود المنطقة ، حيث انصرف معظمهم في سلام • وبعد ذلك ، عادت الى المنطقة جموع جامعة قامت بتدمير الاموال والاعتداء على مواطني الولايات المتحدة ؛ وفي الوقت نفسه ، عمد المشاغبون في مدينة باناما الى الاعتداء على مواطني الولايات المتحدة واموالها • ومضى فقال ان هذه الاعتداءات قد صاحبها اطلاق القناصة للنيران عبر الحدود ،

وكذلك استخدام " قنابل مولوتوف " • وقد حاولت شرطة المنطقة وقف كل تسلك جديد الى داخل منطقة القناة باستخدام القنابل المسيلة للدروع اولا ، ثم باطلاق نيران الاسلحة ذات الحيار الصغير في آخر الامر عندما اصبح من الضروري حماية الارواح البشرية ؛ ولكن نظرا الى عجز الشرطة عن اقرار النظام ، فقد تولت القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة مسؤولية حماية المنطقة •

٦٤٢ — وذكر انه ليس ثمة من دليل على ان قوات الشرطة او الجيش قد بارحت المنطقة على الاطلاق • وقال ان الوقائع تظهر ان الولايات المتحدة لم ترتكب اي عدوان ضد باناما ، وانما اقتضت على اتخاذ الحد الأدنى من التدابير اللازمة لتأمين سلامة المنطقة وسكانها • و اضاف انه نظرا الى ان لجنة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في طريقها الآن الى باناما ، فانه يرى وجوب الاستمرار في معالجة المشكلة على الصعيد الاقليمي وفقا للمادتين ٣٣ و ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة •

٦٤٣ — وتكلم ممثل البرازيل ، فذكر انه يصحب على وفده ابداء رأى في موضوع المسألة نارا الى ضالة المعلومات المتوفرة عن الحالة في باناما ؛ بيد ان حكومته تنظر الى احداث تلك المنطقة بقلق بالغ ، وتأسف لوصول الحالة الى درجة من الخطورة تجعلها تشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة • واعرب عن اغتباطه للسرعة التي تصرفت بها منظمة الدول الامريكية ، وثقته بقدره هذه المنظمة على علاج هذه الحالة الدقيقة • و اضاف قائلا انه يعتقد ، مع ذلك ، ان على مجلس الامن ان يتخذ ايضا بعض التدابير الصاجلة التي تدعم قرار المنظمة الاقليمية ، وذلك لان مجلس الامن ومنظمة الدول الامريكية كليهما معنيان بصيانة السلم وبقرار تسوية سلمية عادلة بين الطرفين ، واقترح ممثل البرازيل ، بناء على ذلك ، الاذن لرئيس المجلس بأن يوجه نداء الى حكومتي الولايات المتحدة وباناما ، يناشدهما فيه وقف تبادل النيران و اراقة الدماء فورا ، ويطلب اليهما ان يفرضا على القوات المسلحة التابعة لهما والسكان المدنيين الخاضعين لسلطتهما التزام اقصى قدر من الاعتدال •

٦٤٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فذكر ان مجلس الامن دعي الى الانعقاد بسبب الحالة البالغة الخطورة الناشئة في منطقة القناة نتيجة لقيام احدى الدول الكبرى باستعمال القوة المسلحة ضد بلد صغير من بلدان امريكا اللاتينية • وقال ان قمع القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة لمظاهرة سلمية قام بها المواطنون الباناميون في جزء من اقليم باناما يشكل خرقا للسلم والامن لا سبيل الى انكاره • و اضاف قائلا ان مجلس الامن ، بوصفه هيئة الامم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن صيانة السلم والامن الدوليين ، لا يسعه تجاهل مسألة تتجاوز حدود اختصاص المنظمة الاقليمية • وبين ان الاتحاد السوفياتي يعارض استعمال القوة في العلاقات بين الدول ، وانه اعلن في مناسبات عديدة ان وجود القوات الاجنبية والقواعد العسكرية الاجنبية في اقليم البلدان الاخرى امر ينطوي على خطر نشوء مضاعفات جسيمة • وواصل كلامه قائلا

ان بيان ممثل باناما ابرز الاسباب الكامنة التي ادت بالولايات المتحدة الى ارتكاب اعمالها المدمرة والى اضرار غير الماثرة ضد باناما . واعلن ان الاتحاد السوفياتي يؤيد النداء الذي وجهته باناما ويرى انه ينبغي لمجلس الامن اتخاذ الخطوات الفورية لانهاء العمل العسكري الذي تقوم به القوات المسلحة للولايات المتحدة ضد جمهورية باناما .

٦٤٥ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فأعرب عن اسفه للاضطرابات الاخيرة في باناما ، واشئى على السرعة التي تصرفت بها لجنة السلم المشتركة بين البلدان الأمريكية . ورأى ان اللجوء الى منظمة الدول الأمريكية بحثا عن حل للمسألة امر يتماشى مع احكام الفقرة ٢ من المادة ٣٦ والفقرة ٢ من المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة ، وأن من واجب اعضاء مجلس الامن تشجيع التسوية بتلك الطرق والامتناع عن زيادة تفاقم الامور او زيادة صعوبة البحث عن سبيل للمصالحة . وازاف قائلاً ان اقوال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا تتفق مع هذه الاعتبارات . واعلن ان وفده على ثقة بأن الحكومتين المصنيتين تبذلان كل ما في وسعهما للسيطرة على زمام تلك الحالة المفجعة . وايد اقتراح البرازيل ووصفه بأنه اقتراح بناء للخلاية .

٦٤٦ - وتكلم ممثل المغرب ، فأعرب عن اهتمام وفده بالمسألة المعروضة على المجلس ، ورأى ان اقتراح البرازيل يمثل مبادرة هامة لانه يحبر عن الالتماس التي يحلقها مجلس الامن على حل المسألة سلمياً ، كما انه ، في الوقت نفسه ، يترك الباب مفتوحاً للمنظمة الاقليمية ليزيل الجهود التي تتيج تزويد مجلس الامن ، اما في الوقت الحاضر او في مرحلة تالية ، بالمساعدة اللازمة لحل المشكلة . واشاد الممثل ، باسم وفده ، بذكر الذين سقطوا صرعى في باناما ، وأعرب عن امله في ان تساعد التأكيدات التي قدمها ممثل الولايات المتحدة للبلدين على ايجاد حل للمشكلة على اساس احترام المصالح والاماني المشروعة للطرفين المصنيتين .

٦٤٧ - وتكلم ممثل باناما مرة اخرى ، فقال ان وفده يؤيد اقتراح البرازيل ، كما يرى ان الاقتراح لا يتعارض مع المهمة التي تضطلع بها لجنة السلم المشتركة بين البلدان الأمريكية .

٦٤٨ - وتكلم ممثل ساحل العاج ، فذكر انه ليس من الملائم في الوقت الحاضر محاولة القاء المسئوليات على هذا الطرف او ذاك او اصدار احكام الادانة في احداث باناما . وقال ان على المجلس ان يكتفي بمحاولة وقف مجرى الاحداث ، والحيولة دون حصول اي تدهور جديد في الحالة . وازاف قائلاً ان المادة ٣٣ من الميثاق تنص على بعض الشروط المسبقة اللازمة لمعالجة المسائل المماثلة للمسألة المعروضة على المجلس . وأعرب عن ارتياحه لتأييد الطرفين لاقتراح البرازيل مع سعيهما ، في الوقت نفسه ، الى ايجاد الحلول في اطار المنظمة الاقليمية التي ينتميان اليها . وقال ان من المفهوم ، مع ذلك ، ان المسألة ستظل قيد نظر الامم المتحدة ، وانه سيكون في وسعها التدخل اذا تدهورت الحالة . واعلن ان وفده يؤيد ، في هذه الظروف ، اقتراح البرازيل .

٦٤٦ - وأعلن ممثل الولايات المتحدة ترعييه باقتراح البرازيل ، وأكد للمجلس ان الولايات المتحدة ستلتزم اي نداء من هذا القبيل بنصه وروحه . واقترح ان يحيط الرئيس في ندائه علما بالاجراء الذي اتخذته منظمة الدول الامريكية .

٦٥٠ - وتكلم ممثل الصين ، بأعرب عن اعتقاده بإمكان تسوية الخلافات بين باناما والولايات المتحدة ودنيا بمجرد اقرار السلم والنظام في منطقة القناة . وقال ان وفده يلاحظ مع الارتياح ان منظمة الدول الامريكية اتخذت الخطوات اللازمة لمعالجة الازمة ، كما اعرب عن ثقته بقدره هذه المنظمة الاقليمية على تسوية الحالة على انجح نحو ممكن . وأعلن ان من دواعي سرور وفده ان يؤيد الاقتراح البرازيلي .

٦٥١ - وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فأعرب عن تعاطفه وفده مع شعب باناما . وذكر انه قد لمس ، في المناقشة ، ميلا الى الاقلال من خطورة الاحداث التي وقعت ، والى الانتقاص من اهمية واقع عرضها على المجلس . وقال ان باناما تشكو الى المجلس انتهاك سيادتها وسلامتها الاقليمية ، الامر الذي يشكل جزءا من سلسلة طويلة من الاحداث الناجمة عن معاهدات غير متكافئة فرضت على جمهورية باناما فرضا ؛ ولذلك فينبغي للمجلس ، ان يوافق على اقتراح البرازيل ، ان يتجنب وضع القوى التي ارتكبت العدوان وجمهورية باناما على قدم المساواة . وأشار الى انه يفهم من بيان باناما ، ان على المجلس الا يقتصر على انباء الخطر المباشر للسودات الاخيرة ، بل وان يحتاج ايضا الحالة الاساسية التي تسببت في نشوعها ، والتي يمكن ان تفضي الى مآسي جديدة . وأعلن انه يرى ان المسألة باقية قيد نظر المجلس .

٦٥٢ - وفي ختام المناقشة ، اعتمد المجلس اقتراح البرازيل ، ولا حظ الرئيس ان المجلس اذن له بذلك بتوجيه نداء الى حكومتي الولايات المتحدة وباناما بنباشدهما فيه وقف اطلاق النار وحقق الدماء . ثم اعلن رفع الجلسة على ان يكون مفهوما ان المسألة تبقى مدرجة في جدول اعمال المجلس .

### الفرع الثالث

#### الرسائل اللاحقة

٦٥٣ - ارسل وزير خارجية باناما برقية مؤرخة في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ (م أ / ٥٥١٩) ذكر فيها ، ردا على نداء رئيس مجلس الامن ، ان حكومته اتخذت جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع مزيد من الاضطرابات ، وان الحالة عادت الى مجراها الطبيعي ، وبقي ان يتم البت في العدوان الذي ارتكب ضد باناما ، وتحديد الاضرار الناجمة عنه والتعويض الذي يلزم دفعه عنها .

٦٥٤ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني (يناير) (م أ/٥٥٢٠) ، اعال بها الى مجلس الامن نسخا بالانكليزية والفرنسية من البيان الصحفي الذي اصدريته في ١٥ كانون الثاني (يناير) لجنة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية. وقد اشار البيان الى المعاهدات التي جرت في باناما بين ممثلي باناما والولايات المتحدة ، وذكر ان الطرفين اتفقا على اجراء " مباحثات رسمية " (١) تبدأ بعد انقضاء ثلاثين يوما على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وذلك عن طريق ممثلين يخولون السلطات الكافية لـ " بحث " جميع المسائل القائمة التي قد تؤثر في العلاقات بين البلدين ، ايا كانت طبيعة تلك المسائل ، وذلك دون اى تقييد .

٦٥٥ — وارسل وزير خارجية الولايات المتحدة رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) (م أ/٥٥١٩/الاضافة ١) ذكر فيها ، ردا على نداء رئيس مجلس الامن ، ان حكومته قد التزمت النداء ، وانها بذلت جهودها في سبيل وقف العنف وقرار الناطم . وكرر وزير الخارجية الاعراب عن استعداد حكومته لبحث جميع المشاكل التي تؤثر في العلاقات بين الولايات المتحدة وباناما ، والتماس حل سلمي للصعوبات القائمة .

٦٥٦ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالتين ، احدهما مؤرخة في ٤ والاخرى في ٧ شباط (فبراير) (م أ/٥٥٣١ ، و م أ/٥٥٤١) ، اعلم فيهما مجلس الامن بالتدابير التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية فيما يتعلق بالنزاع بين باناما والولايات المتحدة ، فذكر ان مجلس منظمة الدول الامريكية قام بما يلي : (١) دعا هيئة التشاور ، وفقا لمعاهدة البلدان الامريكية للمساعدة المتبادلة ، الى الانعقاد في موعد ومكان يحددان في الوقت المناسب ؛ (٢) اتخذ لنفسه صفة هيئة تشاور مؤقتة وفقا لاحكام تلك المعاهدة ؛ (٣) وحث الحكومتين على الامتناع عن القيام بأى عمل يمكن ان يؤدي الى خرق السلم في باناما ؛ (٤) وانشأ لجنة عامة مؤلفة من جميع اعضاء المجلس ، باستثناء ممثلي طرفي النزاع ، تكون لها المهام التالية : (أ) تجرى على الفور تحقيقا كاملا في الحوادث التي وقعت في باناما في ٩ و ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ ، وتحلم المجلس بما يلزم عن هذا الموضوع ؛ (ب) وتقترح على الطرفين اجراءات ترمي الى ضمان عدم خرق السلم اثناء السعي الى ايجاد حل للنزاع القائم بينهما ؛ (ج) وتساعد الطرفين في بحثهما عن حل عادل للمشكلة وتحلم هيئة التشاور بما يلزم عن ذلك ؛ (د) وتنشئ اية لجان خاصة ترى لزوم انشائها للمساعدة على اداء مهمتها .

(١) استخدم النص الاسباني للبيان لفظة "negociacion"

## الفصل السابع

### المسألة الهندية - الباكستانية

#### الفرع الاول

##### الرسائل الواردة الى المجلس

٦٥٧ - ارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ (م أ/ ٥٤٣٥)، احوال بها نسخا من مذكرتين ارسلتهما حكومته الى جمهورية الصين الشعبية وباكستان احتجاجا على وضع علامات الحدود " في اقليم الهند بولاية جامو وكشمير من قبل حكومتي جمهورية الصين الشعبية وباكستان " . وذكر ان الهند تعتبر تصرف الحكومتين هذا خرقا جديدا للقانون والحصل الدوليين .

٦٥٨ - وارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ/ ٥٤٣٧)، لفت فيها نظر مجلس الامن الى انباء صحفية مفادها ان بخشي غلام محمد اعلن " تدابير ترمي الى ادماج ولاية جامو وكشمير ، المتنازع عليها ، ادماجا اقوى في الاتحاد الهندي " . وذكر ممثل باكستان ان اهمية هذه التدابير هي في دلالتها على موقف الهند المتمثل في بذل غاية وسعها للحيلولة دون تسوية النزاع المتعلق بولاية جامو وكشمير تسوية ودية عادلة عن طريق التحقق من رغبات سكانها .

٦٥٩ - وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ/ ٥٤٥٤ والتصويبات ١) ، ذكر فيها ان لبخشي غلام محمد ، الذي كان الى عهد قريب رئيس وزراء ولاية جامو وكشمير المنتخب بطريقة ديموقراطية ، كل الحق في التصريح بما صرح به ، سواء بموجب دستور جامو وكشمير او بموجب احكام مختلفة من دستور الهند . واضاف ان جامو وكشمير هي احدى الولايات التي يتألف منها الاتحاد الهندي ، وهي بالتالي من اقليم الاتحاد الهندي .

٦٦٠ - وارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ/ ٥٤٥٠) ، لفت فيها نظر مجلس الامن مرة اخرى الى " بعض النشاطات العسكرية ذات الصلة الحدودية السافرة " التي قامت بها السلطات الهندية ، والتي قال انها ادت الى نشوء حالة خطيرة على امتداد خط وقف إطلاق النار في كشمير . وتطرق الى منشأ هذه الحالة فقال ان الهند تتخذ منذ فترة تدابير لطرد السكان المسلمين المقيمين في الجانب الهندي من خط وقف إطلاق النار ، وان عدد الذين ارغموا على عبور هذا الخط الى اقليم آزاد كشمير حتى آذار (مارس) ١٩٦٣ بلغ ٥٠٣ اسر تضم ٢٧٨٧ شخصا . وذكرت باكستان كذلك ان الدوريات المسلحة الهندية اخذت تبدي مؤخرا اهتماما متزايدا بقريّة تشاكنوت ، وهي قريّة تغضخ ، منذ عقد اتفاق وقف



اطلاق النار في عام ١٩٤٩ ، للرقابة الادارية لسلطات آزاد كشمير رغم وقوعها في الجانب الهندي من خط وقف اطلاق النار . واكدت باكستان ان الحالة السائدة بالقرب من قرية تشاكنوت اكبر في دلائلها بكثير من مجرد خرق لا تفاق وقف اطلاق النار من حيث انها تمثل محاولة لتعديل المركز السياسي والاداري ، عن طريق العنف ، لمنطقة خاضعة لسيطرة سلطات آزاد كشمير . ورأت باكستان ان الهند ترمي بما تقوم به من نشاطات على امتداد خط وقف اطلاق النار الى تحويل هذا الخط الى نوع من الحدود الدولية بين المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الهندي من كشمير وازاد كشمير ، فتمنع بذلك تحقيق تسوية النزاع التي رمى اليها مجلس الامن والتي شكلت الاساس الموعد لتحقيق وقف اطلاق النار وصيانتها .

٦٦١ — وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ( م / ٥٤٦٧ ) ، انكر فيها ان حكومته قامت باى نشاط عسكري في قرية تشاكنوت الواقعة على خط وقف اطلاق النار او بالقرب منها ، وقال انه لم تحشد اية قوات هندية في تلك المنطقة . واضاف ان العكس هو الصحيح ، ان قوات باكستان قد انتشرت مؤخرا في منطقة كيل بالقرب من تلك القرية ، كما اخذت الطائرات الباكستانية في التحليق فوقها . وانكر ممثل الهند كذلك ان بلده يقوم بطرد المسلمين من كشمير ، وقال ان الهند قد استرعت نظار مراقبي الامم المتحدة المرابطين على امتداد خط وقف اطلاق النار الى انتهاكات اتفاق وقف اطلاق النار التي ارتكبتها باكستان ، وهي على ثقة تامة من انهم سيقومون بالتثبت من الوقائع كما ينبغي .

٦٦٢ — وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ ( م / ٥٥٠٣ ) ، احال بها ، الحاقا برسالة حكومته المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ( م / ٥٤٦٧ ) ، نسخة من رسالة من رئيس مراقبي الامم المتحدة العسكريين ، تتضمن قرارا بخرق باكستان لوقف اطلاق النار في المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من كيل .

٦٦٣ — وارسلت باكستان رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني ( يناير ) ( م / ٥٥٠٤ ) ، الحاقا برسالتها المؤرخة في ٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ( م / ٥٤٣٧ ) ، لفتت فيها نظار مجلس الامن الى تصريح ادلى به رئيس وزراء الهند في ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، مفاده ان الهند تتخذ خطوات معينة " في سبيل ادماج المنطقة التي تحتلها من ولاية جامو وكشمير في الاتحاد الهندي وتجريد ها من مركزها الشبيه بمركز الاستقلال الداخلي " . وقالت باكستان ان عمل الهند هذا لن يشكل خرقا لالتزاماتها وفقا لقرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان فحسب ، بل وايضا للبيانات المختلفة التي ادلى بها المتحدثون بلسان الهند في الماضي .

## الفرع الثاني

### طلب انعقاد مجلس الامن

٦٦٤ — ارسل وزير خارجية باكستان رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ ( م / ٥٥١٧ ) طلب فيها انعقاد مجلس الامن في وقت قريب للنظر في الحالة

الخطيرة الناشئة في ولاية جامو وكشمير " كنتيجة مباشرة للتدابير غير المشروعة التي تواصلت حكومة الهند اتخاذها للقضاء على المركز الخاص لولاية "جامو وكشمير".

٦٦٥ - كذلك ذكرت باكستان في رسالتها انه على اثر سرقة الاثر المقدس من ضريح حضرت بهال في سريناغار ، قام السكان المسلمون في جامو وكشمير بمظاهرات شلت مدينة سريناغار وانهاء اخرى كثيرة من الولاية . وقالت ان الاحداث الواقعة في كشمير لها اثرها الخطير في الرأي العام في آزاد كشمير وباكستان ، وانه ما لم يثبت ان من المستلزم وقف سياسة الهند القمعية عن طريق اجراءات الامم المتحدة السلمية ، فان شعب آزاد كشمير وباكستان قد يلجأ ، في يأسه ، الى سبل اخرى .

٦٦٦ - وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) (م/أ/٥٥٢٢) ، قال فيها انه سبق لحكومته ان فندت مزاعم باكستان بشأن المركز الخاص لولاية جامو وكشمير . و اضاف انه لم يحدث ، فيما يتعلق بالترتيبات الدستورية بين ولاية جامو وكشمير والاتحاد الهندي ، أى شيء يؤيد ، ولو من بعيد ، مزاعم باكستان بشأن وجود حالة توتر ؛ بل ان باكستان نفسها ، في الواقع ، قد اغتنمت كل فرصة لاثارة المصعوبات وايجاد جو متأزم في كشمير ، وهي تحاول الآن استغلال بعض الحوادث الاخرى في كشمير لصرف الانتباه عن الاضطرابات الخطيرة المفجعة الواسعة النطاق التي تمس طائفة الاقلية في باكستان الشرقية . و اشار الى ان حادث سرقة الاثر المقدس كان مدعاة لأسف جميع الناس على اختلاف عقائد هم في كشمير . وذكر ان المظاهرات التي اعقبت سرقة لم تكن ذات صبغة سياسية او طائفية ، وان المتظاهرين ناشدوا حكومة الهند بمد يد المساعدة في استرداد الاثر . وبين انه عشر على الاثر بعد ذلك واعيد الى مكانه بالمراسيم اللازمة . وقال ان طلب باكستان دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لا يجد ، والا مر كذلك ، الا عملا من اعمال الدعاية الصرفة . و ابدى ان مناقشات المجلس لن تؤدي الا الى زيادة حدة العواطف والى تدعيم العلاقات بين الطائفتين . وقال اخيرا ان اول مستلزمات الحال هو احلال الوثام والسلم بين مختلف الطوائف في الهند وباكستان .

### الفرع الثالث

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٨٧ - ١٠٩٣

( ٣ - ١٧ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ )

٦٦٧ - في ٣ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ ، وافق مجلس الامن ، دون اعتراف ، على ادراج البند في جدول اعماله . ودعي ممثلا باكستان والهند الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهما حق الاقتراع . وقد نظر المجلس في البند فني خمس عشرة جلسة عقدها بين ٣ شباط ( فبراير ) و ١٨ أيار ( مايو ) ١٩٦٤ .

٦٦٨ - وفي الجلسة ١٠٨٧ المنعقدة في ٣ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل باكستان ، فذكر ان الحالة المتوترة الراهنة قد نجمت عن السياسة التي تتبناها الهند حيال ولاية جامو وكشمير ،

وبخاصة عن نيتهما المطلنة في " ادماج " تلك الولاية في الاتحاد الهندي . وقال ان هذه السياسة الهندية احدثت رد فعل لدى شعب ولاية جامو وكشمير ، فهدب مرة اخرى في عركسة احتجاج وصفها المراقبون الاجانب بأنها " تمرد علني " . واذاف قائلا انه رغم الرقابة الصارمة التي تفرضها الهند على انباء العوادم الواقعة في كشمير ، فان المعلومات التي تسربت الى الخارج تكفي لانه ان سيطرة الهند الاستعمارية على كشمير بدأت تتضعضع . وذكر ان رسائل المراسلين الاجانب تبين بجلاء ان المظاهرات الضخمة والاضراب العام الذي ادى الى شل الحياة في كشمير لا تعبر فقط عن استياء الكشميريين من عادم سرقة الاثر المقدس بل وايضا عن سخطهم على استمرار السيطرة الهندية .

٦٦٩ — ومضى فقال ان حبس الشيخ عبد الله منذ شهر آب ( اغسطس ) ١٩٥٣ هو مثل صادق على الحالة في كشمير . وأشار الى ان الشيخ عبد الله ، الذي وصفه رئيس وزراء الهند مرة بأنه " اكبر زعماء كشمير واكثرهم شعبية " ، قد ظل سجيناً منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، باستثناء فترة وجيزة قدرها ثلاثة اشهر . وذكر ان الجيش الهندي عمد ، وقت اعتقال الشيخ عبد الله ، الى اطلاق النار بلا تمييز على الكشميريين الذين يحتجون ، وان الاحداث الاخيرة في كشمير قد عركت مشاعر الشيخ عبد الله فعملته على الكتابة من سجنه الى رئيس الهند محتجا على " الاعتقالات الاعباطية " وعلى " عملية التجريد من الصفات الانسانية " ، ومطالباً باعادة النظر في سياسة الهند في كشمير . وادف ممثل باكستان قائلا ان ملايين الكشميريين يشاطرون الشيخ عبد الله المشاعر التي افصح عنها في رسالته .

٦٧٠ — ومضى ممثل باكستان في كلامه ، فقال ان خطة الهند الحالية لادماج ولايية جامو وكشمير فيها قد تكشفت لأول مرة في تصريح ادلى به في ٣ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ الشخص الذي كان آنئذ " رئيس الوزراء " في " كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي " . وأشار الى ان تصريح رئيس وزراء الولاية اعقبه اعلان اصدره وزير الداخلية الهندي في ٢٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، كما صرح رئيس وزراء الهند في اليوم نفسه بأن المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي ، التي تمنح كشمير مركزاً خاصاً ، ستصبح محل " اضمحلال تدريجي " .

٦٧١ — وقال ان باكستان احتجت حينذاك لدى الهند ، وأشارت الى ان التدابير التي تزعم حكومة الهند اتخاذها بشأن كشمير ترمي الى القضاء المتعمد على اساس الاتفاق المتعلق بكشمير كما ورد في قرار لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين في ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ و ه كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٩ ، كما تنطوي على غرق لقراري مجلس الامن المؤرخين في ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ و ٢٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٧ . واذاف ان تصرفات الهند تشكل تحدياً لمجلس الامن ولعائد ميثاق الامم المتحدة .

٦٧٢ — واستطرد الممثل قائلا ان باكستان لم تقراو تعترف قط بدعوى الهند بالسيادة على اقليم جامو وكشمير ، تلك الدعوى التي تنطوي على تجاهل حق شعب هذا الاقليم في تقرير

المصير . واغاف ان الهند نفسها قد اعترفت ، في تصريحاتها الجديدة ، بأن انضمام كشمير اليها ليس نهائيا ، وبأنه يلزم اجراء استفتاء في كشمير لتقرير مصيرها . وبين ان هذا هو الموقف الذى اتخذه الهند ايضا امام مجلس الامن ، بحيث اكدت طبيعة هذا الانضمام الوقتية المشروطة من ناحية ، واعلنت ، من ناحية اخرى ، ان ولاية جامو وكشمير محتفظة باستقلالها الداخلى في الاتحاد الهندى وان ولاية الهند عليها محدودة جدا . وذكر ان ممثل الهند كرر هذه التأكيدات وقت اتخاذ مجلس الامن لقراره الصادر في ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ . وأشار الى ان الهند اعلنت في ذلك الحين ان تشكيل الجمعية التأسيسية لن يندلج على ان مساس بموضوع المسألة المحروضة على المجلس . وأوضح ان مجلس الامن اكد ، مع ذلك ، في قراره المتخذ في ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ ، ان عقد الجمعية التأسيسية وكل تدبير قد تتخذه الجمعية المذكورة لا يشكل تقريراً لمصير الولاية حسب المبادئ الواردة في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ؛ الا انه بعد اعتقال الشيخ عبد الله ، اخذ بخشي غلام محمد ، رئيس الوزراء الجديد ، على عاتقه تيسير التدابير التي ازجعت اتخاذها الهند لتشد يد قبضتها على كشمير . ومضى فقال ان الهند حاولت ، بأمر صادر في ١٩٥٤ ، ان تنتقص خطوة فخطوة من مركز جامو وكشمير لكي تحيلها الى مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الهندى ؛ واخيرا اقرت الجمعية التأسيسية المزعومة ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، دستوراً اعلنت فيه ان " كشمير كانت وستكون جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الهندى " . واستطرد قائلاً ان باكستان لفتت نزار مجلس الامن الى المسألة مرة اخرى ، فاتخذ المجلس في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ قراراً آخر اكد فيه مجدداً تأكيد السابق في ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ فيما يتعلق بمسألة الصلة بين الجمعية التأسيسية والمركز المقبل لولاية جامو وكشمير ، الا ان الهند واصلت ، رغم قرارى مجلس الامن واحتجاجات باكستان ، اتخاذ التدابير الرامية الى زيادة سيطرتها وسلطانها على ولاية جامو وكشمير . وذكر ان من شأن التدابير الاخرى المزمعة ان تحيل الولاية الى مجرد وحدة ادارية هندية .

٦٧٣ — ثم اشار ممثل باكستان الى الحالة الطائفية في شبه القارة ، فذكر ان الشـورة الحالية في كشمير قد زادت من تدهور العلاقات بين باكستان والهند ، وادت الى اندلاع لفتن الطائفية في البلدين . وقال ان رئيس باكستان قام ، في ١٣ كانون الثاني ( يناير ) ، بسبب هذه الماساة الانسانية ، بتوجيه نداء عاجل دعا فيه شعب باكستان الى التزام الهدوء ، واكد الضرورة القصوى للمحافظة على السلم ؛ كما ارسل نداء عاجلاً الى رئيس الهند يناشده فيه اتخاذ الخطوات الفعالة لاقرار النظام والسلم في كلكتا وغيرها من انحاء البنغال الغربية .

٦٧٤ — وذهب ممثل باكستان الى ان انعدام التقدم في حل مسألة كشمير واستمرار التلاقل الطائفية يشكلان جزءاً من نفس السياسة التي تنتهجها الهند حيال باكستان . وقال ان الموقف الذى اتخذه الهند امام مجلس الامن قبل عامين كان ان قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان الداعيين الى اجراء استفتاء في كشمير لا يمكن تنفيذهما لأن باكستان لم تف بالالتزامات المترتبة

عليها بموجب هذين القرارين ؛ وقد أعلنت باكستان عندئذ انها على استعداد للموافقة على اية طريقة لتحدد التزامات الطرفين فضلا عن اية تدابير اخرى يلزم ان يتخذها اى من الجانبين تيسيرا لبلوغ الهدف الذى يرمى اليه هذان القراران ، ولكن الهند رفضت طرح خلافاتها مع باكستان ، حتى المتصلة منها بالوقائع ، على الوساطة او التحكيم ، بل راحت تدعى ان انضمام ولاية جامو وكشمير الى الهند نهائى ، وانه لم يبق ، على ذلك ، شيء يلزم عمله فيما يتعلق بكشمير .

٦٧٥ - واستطرد ممثل باكستان قائلا ان رأى اقلية اعضاء المجلس ، في آخر مناقشة اجراها بشأن المسألة الهندية الباكستانية ، كان ان البلدين يجب ان يدخلا في مفاوضات ثنائية لا يجاء تسوية عادلة مشرفة للنزاع التائم بينهما . واضاف قائلا ان رئيس باكستان ورئيس وزراء الهند اتفقا في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٢ ، بفضل المساعي الحميدة التي بذلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، على اجراء محادثات ثنائية . وقد بدأت هذه المحادثات في الاسبوع الاخير من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ واستمرت حتى أيار ( مايو ) ١٩٦٣ ، بيد انها انتهت بالفشل الذريع لان الهند رفضت الترحيح عن موقفها الجامد . فاقترحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بعد ذلك ، ان يتفق البلدان على تعيين وسيط مقبول للطرفين ؛ وبينما كانت باكستان تسمى الى الحصول على بعض الايضاحات عن اقتراحات الوساطة من البلدين ، عمد رئيس وزراء الهند الى نسف هذا الاقتراح نسفا ببيان القاه على البرلمان الهندى في ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ . وتابع ممثل باكستان كلامه فقال ان الهند اعلنت في تلك المرحلة كذلك خطتها لزيادة ادماج كشمير في الاتحاد الهندى . واضاف قائلا ان على مجلس الامن ، والدارف هذه ، ان يتخذ التدابير المناسبة التي تكفل بدء سير النزاع المتعلق بكشمير سيرا سريحا في طريق الحل المشرف المحال الذى تكون فيه مصلحة ورفاه سكان شبه القارة الهندية - الباكستانية خاصة ومصلحة سكان آسيا عامة .

٦٧٦ - وفي الجلسة ١٠٨٨ المنعقدة في ٥ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل الهند ، فقال ان البيان الذى القاه ممثل باكستان امام المجلس يتسم بطابع دعائى ، ويرمى الى الاثارة ، ولا يقوم على اى اساس صحيح . وذكر انه لم تاتجهر اية وقائع جديدة تؤدى الى تفاقم الحالة القائمة في جامو وكشمير .

٦٧٧ - ومضى في كلامه ، فقال ان باكستان قد تظاهرت بالجزع لحال المسلمين الهنود ، وذكرت ان مئات الآلاف منهم قد ارغموا على الجلاء الى باكستان الشرقية . وعقب على ذلك بقوله ان عدد المسلمين من سكان الهند يبلغ ٥ مليون نسمة ، وان الهند بلد ليس له دين رسمى ، وان مدنيته مزيج من عذارات شتى . واضاف قائلا ان الكثير من خلافات الهند مع باكستان ناشئة عن كون باكستان دولة دينية ، في عين ان الهند تقوم على اساس زمني . وبين ان رأى العام الاسلامي في الهند قد ايد دائما سياسة الحكومة الهندية تأييدا قويا ، وذلك رغم ما تدعيه باكستان لنفسها من واجب التعبير عن شكواهم المزعومة . وذكر ان هدف باكستان من حملة الكراهية التي تشنها على الهند ، هو بذور الشقاق والفتنة وازعاج الهند سياسيا واقتصاديا لكي يتسنى لها

مواصلة اعتقالها لجزء من اقليم الهند . و اضاف قائلا ان باكستان تلعب ، في هذا الصدد ، لعبة الصين ، وذلك بالعمل على تقويض دفاع الهند ضد الصين ؛ بيد انه ليس شمة ما يمكن ان يحمل اية حكومة هندية على التنازل عن اى شيء فيما يتعلق بمسألة وحدة البلد وسلامته الاقليمية .

٦٧٨ — وتناول اتهام باكستان الهند بمحاولة " ادماج " كشمير في الاتحاد الهندي ، فقال انه ينبغي الا يغرب عن البال ان كشمير بأكملها اصبحت جزءا لا يتجزأ من الهند عندما وقع حاكم ولاية جامو وكشمير وثيقة الانضمام الى الهند وقبل حاكم الهند العام في ذلك الوقت تلك الوثيقة . و ارف قائلا ان القانون لم ينص على جواز تقييد وثيقة الانضمام بشروط ولا على استشارة السكان ، او على وجوب التصديق على الانضمام بالتحقق من رغبات سكان الولاية المنضمة . و اشار الى ان قانون استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ينص بوضوح على " ان الولاية الهندية تعد منضمة الى الدستور اذا اعلن الحاكم العام قبوله لوثيقة انضمام موقعة من حاكم الولاية المعنية " . وعلى ذلك ، فلا اساس للقول بأن انضمام جامو وكشمير ليس كاملا بسبب عدم استشارة سكان هذه الولاية .

٦٧٩ — ومضى الممثل في كلامه فقال ان وزير خارجية باكستان ذكر ان الهند حصلت على توقيع حاكم الولاية على وثيقة الانضمام في وقت ثار فيه سكان جامو وكشمير على الحاكم وازاحوا سلطته من الولاية ؛ ولكن هذا القول يشوه الوقائع تشويها تاما ، اذ ان الذين نقلوا القتال الى كشمير وارغموا الحاكم على طلب المعون من الهند كانوا من القبائل المخيرة ورعايا باكستان ، وقد فعلوا ذلك بمساعدة حكومة باكستان وبتعريض منها ؛ وكانت تلك هي المناسبة التي اعرب فيها الشيخ محمد عبد الله عن امتنانه للمساعدة التي قد متها الهند الى كشمير في ساعة الخطر . و اضاف قائلا ان باكستان اضطرت ، وقت زيارة لجنة الامم المتحدة لكراشي ، الى الاعتراف باشتراكها في العدوان على كشمير ، وبأن لها ثلاثة ألوية تقاتل في اقليم كشمير منذ شهر أيار ( مايو ) ١٩٤٨ .

٦٨٠ — وواصل الممثل كلامه قائلا ان قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان الصادرين في ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٩ يجب ان يفسرا في ضوء ذلك . و ذكر ان الاساس الذى بني عليه القراران هو ان وجود باكستان في اجزاء من جامو وكشمير غير قانوني ، وانه ينبغي لباكستان ان تسحب قواتها وتنهي عدوانها . و بين ان امكانية اجراء استفتاء في كشمير تتوقف على تنفيذ باكستان لهذا الشرط الجوهرى ؛ وان كل التأكيدات التي اعطتها الهند بشأن اجراء الاستفتاء كانت خاضعة لهذا الشرط . و اضاف قائلا ان امكانية اجراء الاستفتاء قد اثبتت وقسئتذ لانه لم تكن قد جرت في كشمير اية انتخابات ؛ الا ان كشمير شهدت بعد ذلك ثلاثة انتخابات عامة جرت على اساس مبدأ اقتراع الراشدين العام اعلن الحزب الفائز في كل منها تأييده الراسخ لادماج كشمير في الهند . وعلى ذلك فانه اذا كان من الضروري التحقق من رغبات السكان ، فان ذلك قد حدث ثلاث مرات من قبل . و اضاف ان قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان قد سقطا بمرور الزمن وبسبب عوامل اخرى مختلفة ، ولم يعودا ملزمين للهند .

٦٨١ - وتابع الممثل كلامه قائلاً ان مزاعم باكستان المتعلقة بما يسمى محاولة الهند التوسع في " ادماج " كشمير في اقليمها انما تتناول مسائل تدخل بكلقيتها في ولاية الهند القومية . وأشار الى ان الباب الحادى والعشرين من الدستور الهندى يتناول بعض الترتيبات الخاصة بين الحكومة المركزية وبعض الولايات المكونة للاتحاد . وقال ان من الجلي ان هذه الترتيبات ذات صفة انتقالية وان مصيرها هو الحذف من الدستور بمجرد انتهاء الضرورة التي اقتضتها . وقد استخدم رئيس وزراء الهند عبارة " الاضمحلال التدريجي للمادة ٣٧٠ " لان المادة ٣٧٠ هي بطبيعتها مادة مؤقتة . وبالإضافة الى ذلك ، فان الخوض من الخطوات التي اتخذتها او تنوى اتخاذها الهند هو تحسين الادارة في كشمير ، وتحسين تشريعات العمل ، فضلاً عن تمكين ولاية كشمير من المشاركة التامة في الحملات الاقتصادية الحديثة الكفيلة بتحقيق انمائها المدام .

٦٨٢ - واستطرد قائلاً ان باكستان حاولت كذلك الربط بشكل ما بين هذه التحديات الدستورية وسرقة الاثر المقدس من ضريح حضر تبال ، ومن ذلك يتضح ان باكستان حاولت صبغ حداث كشمير بصبغة طائفية آمل ان يسفر حادث السرقة عن قيام اضطرابات طائفية ؛ ولكن ، من حسن الحال ، تجلت الوحدة الطائفية التامة خلال فترة المظاهرات التي اشتركت فيها جميع الطوائف . وأضاف قائلاً ان قيام المظاهرات ضد الادارة المحلية يمثل ذلك الحق الاساسي من حقوق الشعب في المجتمع الديموقراطي ، الا وهو حقه في التعبير عن عدم رضاه عن حكومته ؛ بيد ان المظاهرات كما شهد بذلك المراسلون الاجانب ، لم تكن طائفية ، كما انها لم تكن موجهة ضد الهند على اى حال من الاحوال .

٦٨٣ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان باكستان ، بعد فشلها في خططها الرامية الى اثارة القلاقل في كشمير ، تحولت باهتمامها الى باكستان الشرقية ، فحدثت في غولنا وجيسسور اضطرابات طائفية خطيرة . وكان من اصداء اضطرابات غولنا ، قيام الاضطرابات في كلكتا ؛ ولكن حكومة البنغال الغربية عمدت الى اغماص هذه الاضطرابات الاخيرة بصورة حازمة ، وسرعان ما عادت الامور الى مجراها الطبيعي .

٦٨٤ - واستطرد قائلاً ان الهند ، بعكس باكستان ، دأبت على اتخاذ تدابير قوية ضد القلاقل الطائفية وشمول جميع مواطنيها بأتم الحماية . وذكر ان رئيس وزراء الهند ناشد باكستان مرارا الاشتراك في اصدار " اعلان بنهذ الحرب " ، ولكن عرضه قوبل بالرفض ؛ ولما نشبت الاضطرابات الاخيرة ، ناشد رئيس جمهورية الهند رئيس جمهورية باكستان الاشتراك معه في اصدار اعلان لشعبي البلدين يدعو الى السلم والوئام ، الا ان باكستان رفضت هذا الاقتراح ايضاً . فاقترحت الهند بعد ذلك ان يجتمع وزير داخلية البلدين ويزورا مسرح الاضطرابات ؛ وقد ردت باكستان على ذلك باقتراح مضاد يعتبر رفضاً للاقتراح الهندى . وواصل ممثل الهند كلامه ، فقال ان وزير خارجية باكستان حاول ، عند اشارته الى المحادثات الثنائية بشأن كشمير ، ان يوحي بأن هذه المحادثات

فشلت بسبب تصليب الهند ؛ الا ان الواقع هو ان باكستان عمدت عشية الحلقة الاولى من المحادثات الى اعلان اتفاق مبدئي على تخليط الحدود بين ذلك الجزء من ولاية جامو وكشمير الخاضع لاعتادها غير المشروع وبين مقاطعة سنكيانغ الصينية . ولكن الهند واصلت المحادثات رغم هذا الاستفزاز . وفي آذار ( مارس ) ١٩٦٢ ، ذهب وزير خارجية باكستان ، والمحادثات لم تزل جارية ، الى بكين ، حيث وقع اتفاقية حدود مع جمهورية الصين الشعبية . ومرة اخرى ، التزمت الهند بجانب الاعتدال واصلت المحادثات ؛ الا ان وزير خارجية باكستان عمد ، اخيرا ، الى قطع المحادثات رغم كل الجهود التي بذلتها الهند للاستمرار فيها .

٦٨٥ — وتابع ممثل الهند كلامه قائلا ان باكستان قامت اثناء المداوان الصيني على الهند بعملية دعائية عنيفة ضد الهند ولصالح الصين ، وبذلت وسحبها لعمل البلدان الصديقة على الامتناع عن تقديم المساعدة الى الهند ، كما اتخذت ، في الواقع ، موقف تحميل الهند لا الصين مسؤولية ارتكاب الحدود .

٦٨٦ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان وزير خارجية باكستان جاهر برغبته في ان تتم تسمية المشاكل الدولية بالوسائل السلمية لا بالحنف ، وهي رغبة تؤيدها الهند كل التأييد ؛ ولكن تصرفات باكستان كانت مخالفة لذلك ، بل يلاحظ انه حتى رسالتها المؤرخة في ١٦ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ تنادى على تبديد ضمني بأن شعب " آزاد كشمير وباكستان قد يلجأ ، في يأسه ، الى طرق اخرى " . و اضاف قائلا ان الواقع هو ان فكرة باكستان الراسخة فيما يتعلق بكشمير كانت دائما هي انه ما لم تحل مشكلة كشمير على النحو الذي يرضيها ، فان النتيجة ستكون قيام الاضطرابات الطائفية والقلق الاخرى ، بل و اراقة الدماء ؛ وعلى ذلك فان باكستان قد لجأت الى مجلس الامن لا مستنعدة بل مهددة ، والمطالب من الهند هو الرضوخ لهذا التهديد . وذكر ان باكستان تشكو من ان الهند تحطل على تخيير الحالة الراهنة فيما يتعلق بكشمير ؛ ومع ذلك فان باكستان قد نزلت للصين ، في اتفاق الحدود ، عن ٢٠٠٠ ميل مربع من اقليم كشمير . ومضى فقال ان كشمير ، بالاضافة الى كونها جزءا من الهند قانونيا ودستوريا ، قد اكتسبت الآن اهمية حيوية بسبب التهديد الصيني المستمر . و ارد ف قائلا ان الهند اليوم قد تكون البلد الوحيد الذي يستدعي الوقوف في وجه التوسع والحد وان الصينيين ، وفي لمن تستدعي الاضطلاع بهذه المهمة اذا اضعفت داخلها ودولها .

٦٨٧ — وتطرق الممثل الى محاكمة الشيخ محمد عبد الله التي اشار اليها وزير خارجية باكستان ، فقال انها لم تنته بعد ، وان الهند تأسف للتأخر في انهاءها . بيد انه اشار الى انها تجري وفقا للاجراءات القضائية المقررة ، والى انها محاكمة علنية تتاح للمتهم فيها بجميع التسهيلات اللازمة للدفاع .

٦٨٨ — واستطرد الممثل قائلا ان باكستان اثار ضجة كبيرة حول فكرة تقرير المصير ؛ الا ان من الواضح ان هذا المبدأ لا يسرى ولا يمكن ان يسرى على جزء من بلد ، وانه لا يقبل



التطبيق الا بالنسبة الى امة بأسرها ، وذلك في حالة الخزو او الاحتلال الاجنبي او الاستغلال الاستعماري . واستتارد قائلا ان مبدأ تقرير المصير لا يمكن تطبيقه لتجزئة بلد ما او شعبه ، لأن ذلك يؤدي الى عواقب وخيمة ؛ هذا بالاضافة الى ان باكستان ، التي تدعو الهند الى تطبيق مبدأ تقرير المصير ، لم يخطر لها مطلقا ان تجري انتخابات في اقليمها هي ، ولا هي فكرت في السماح بتقرير المصير للباطانيين الذين يريدون ولاية خاصة بهم .

٦٨٩ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان باكستان اتهمت الهند كذلك بحارذ المسلمين الهنود من اقليمها ؛ الا ان بيانات تعداد سكان الهند لعام ١٩٦١ تبين ان عدد المسلمين في الهند ازداد بنسبة ٢٥٦ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٥١ الى ١٩٦١ في حين ان مجموع سكان الهند ازداد في تلك الفترة بنسبة ٢١٥ في المائة . وادف قائلا ان الواقع لا يشهد فقط على ان المسلمين الهنود لا يخادرون البلاد ، بل ويشهد كذلك على ان المسلمين الباكستانيين يتسللون باعداد كبيرة الى الولايات الهندية المجاورة ، الى البنغال الغربية وآسام وتريبورا . وذكر ان ذلك امر تؤيده ايضا بيانات تعداد السكان الباكستاني . وقال انه مقابل الزيادة المعاصلة في عدد المسلمين في الهند ، نجد ان عدد الهندوسيين في باكستان الشرقية ظل ثابتا تقريبا ، رغم زيادة المسلمين في الفترة نفسها بنسبة ٢٦ في المائة . واضاف قائلا ان عدم حدوث زيادة في عدد الهندوسيين يدل بوضوح على ارقامهم على الهجرة الى الهند . وأشار ، في هذا الصدد ، الى ان الحارد من الهند يخضع لاجراءات مقررة في القانون .

٦٩٠ — وكرر ممثل الهند الاعراب عن رغبة بلده في اقامة علاقات طبيعية ودوية مع باكستان ، بعيدانه ذكر ان اتخاذ قرار لن يكون مفيدا في هذا الشأن ، بل انه سيؤدي على الأرجح الى زيادة اثارة المشاعر . وقال انه ينبغي ، اولا ، اعادة الاعمال الطبيعية في مذاقة الاضطرابات من الهند وباكستان ، وتحقيق الوحدة والوئام الطائفيين في البلدين . وعلن ان الهند على استعداد لاتخاذ كل خطوة ممكنة في هذا السبيل بالتعاون مع باكستان ، وانها ترحب باجتماع وزراء من البلدين لبحث الطرق الكفيلة بتحقيق هذا الهدف . واضاف انه ينبغي ، ثانيا ، وقف ما يصدر عن باكستان ما بين عين وآخر من تهديدات بالمنف ، ان يجب ان تعلن باكستان ، مع الهند ، ان البلدين لن يلجأ الى الحرب ابدا ، وانهما سيحمان الى تسوية جميع خلافاتهما بالوسائل السلمية .

٦٩١ — وفي الجلسة ١٠٨٩ المنعقدة في ٧ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل باكستان ، فأعرب عن دهشته لان ممثل الهند وصف طالب باكستان نظار المجلس في التطورات الاغيرة المتحلقة بمسألة كشمير بأنه " يرمي الى الاشارة " . وقال ان مجلس الامن هو هيئة الامم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن صيانة السلم الدولي ، وان من الواضح كل الوفوح ان الحالة في كشمير تشكل تهديدا للسلم . واضاف قائلا ان ممثل الهند قد وجهه الى بلده وحكومته عددا من الاتهامات الاخرى التي لا تتصل بالمسألة موضوع البحث ؛ اما فيما يتعلق بمسألة كشمير نفسها ، فان ممثل الهند لم يدل بجديد .

ومضى فقال ان ممثل الهند ادعى ان بلده لو ترك وشأنه لما نشأت اية قلاقل طائفية ؛ ولكن لا يمكن التوفيق بين هذا الادعاء وبين سلسلة الاضطرابات التي حصلت في الهند منذ عقد الاتفاق المتعلق بالاقليات في نيسان ( ابريل ) ١٩٥٠ . فقد قتلت اعداد كبيرة من المسلمين في مقاطعات ماديا براديش في آذار ( مارس ) ١٩٦١ . وأشار الى ان الصحف الاجنبية اكدت ما اعترف به بعض الهنود انفسهم ، وهو ان الاقلية الاسلامية في الهند قد قاست كثيرا في الاضطرابات الاخيرة في البنغال الغربية ، وهي اضطرابات ترجع في بعض اسبابها الى مبالغة الصحف الهندية في وصف الاضطرابات الواقعة في باكستان الشرقية . و اضاف قائلا انه يتبين من انباء الصحافة ان المسلمين في كلكتا عرموا حتى من حماية الشرطة ، وانهم تركوا تحت رحمة الاحزاب الطائفية التي راحت تنفذ ، بطريقة منظمة ، مخططاتها الرامية الى تشريد المسلمين من ديارهم .

٦٩٢ — وانتقل الى مسألة طرد المسلمين الهنود ، فقال ان ممثل الهند حاول ان يثبت ، مستشهدا ببيانات التعداد ، انه لم يحصل اى طرد للمسلمين ، بل ان عدد هم ازداد في ثلاث محافظات من البنغال الغربية ، ولكن الواقع هو ان محافظات البنغال الغربية التي سجلت فيها زيادة كبيرة نسبيا في عدد المسلمين ليست مجاورة لمحافظات باكستان التي كان معدل زيادته المسلمين فيها بطيئا ؛ وعلى ذلك فان من الجلي انه لا يمكن ان تكون صلة بين هذين الاتجاهين الديموغرافيين . يضاف الى ذلك ان السلطات الهندية قد انشأت شبكة من مراكز مراقبة الحدود لمنع دخول غير الهنود الى اقليم الهند بالطرق غير المرخص بها ؛ وقد ادت هذه التدابير — التقييدية الى وقف الدخول الى آسام وتريبورا والبنغال الغربية وفقا يكاد يكون تاما .

٦٩٣ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه فيما يتعلق بادعاء الهند ان الاجراءات القانونية الصحيحة قد اتبعت في طرد المسلمين من الهند ، فان الادلة المتوفرة من اقوال المراقبين الاجانب المحايدين تشير الى ان معظم الذين تلقوا ما يسمى بـ " مذكرات طلب ابداء الاقوال " ، قد تم طردهم حتى قبل ان تتمكن المحاكم من الفصل في قضاياهم ، وان ثمة آخرين لم يكونوا قد تلقوا حتى هذا الانذار حين قدم رجال الشرطة لطردهم ؛ وعلى اية حال ، فان الهند اذا كانت تعتقد ان جميع من طردوا لم يكونوا من رعاياها ، فينبغي الا تمنع في قيام لجنة تحقيق دولية بدراسة المسألة كما اقترحت باكستان في العام الماضي . و اضاف ان باكستان لم ترفض عقدا اجتماع بين وزيرى الداخلية في الحكومتين ، بل الواقع ان ردها كان ايجابيا ، اذ اعلنت انه يمكن للوزيرين ان يجتمعا ، بمجرد اقرار النظام ، لبحث التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين والمطرودين جميعا من العودة الى ديارهم .

٦٩٤ — واستطرد قائلا ان ممثل الهند زعم ، فيما يتعلق بمسألة كشمير ، انه ليس ثمة نص يقضي باستشارة سكان الولايات المنضمة الى الهند او الى باكستان ، او يتطلب التصديق على الانضمام بالتحقق من رغبات السكان ؛ ولكن الهند اعلنت خلاف ذلك امام مجلس الا من في جلسته

٢٢٧ ، حين ذكرت ان سياسة الهند المعلنة في مسألة الانضمام كانت دائما انه يجب ان يترك لسكان الولاية المعنية امر البت في جميع الحالات المتنازع عليها . و اضاف قائلا ان الهند اكدت في عدة مناسبات اخرى امام مجلس الامن ، وفي التصريحات العامة للمسؤولين فيها ، انه ينبغي التحقق من رغبات الشعب كلما كان هنالك تضارب في الرأي بين حاكم الولاية وشعبه ؛ وهذا هو السبب الذي حدا برئيس وزراء الهند الى ان يعلن في ٧ تموز ( يوليه ) ١٩٥٢ أن " الهند انما قبلت انضمام كشمير في عام ١٩٤٧ بصفة مؤقتة ريثما يتم الاعراب عن ارادة الشعب " .

٦٩٥ - وذكر ممثل باكستان ان ممثل الهند قد ذهب كذلك الى ان الصيغة الدينية للولاية التي يحكمها امير لم تكن لها علاقة بمسألة انضمامها . وعقب بقوله ان ذلك لم يكن موقف الهند في عام ١٩٤٧ ، اي وقت انضمام جوناغاد الى باكستان ؛ فلقد اصرت الهند آنذاك على الذهاب الى انه اذا كان حاكم الولاية ينتمي الى طائفة غير الطائفة التي تنتمي اليها اغلبية رعاياه ، فيجب البت في مسألة الانضمام بالرجوع الى ارادة الشعب . و اضاف قائلا ان الحاكم العام للهند في ذلك الحين اخبر حاكم ولاية جودبور كذلك بأنه ان قرر الانضمام الى باكستان فان قراره سيتعارض مع مبدأ تقسيم الهند على اساس المناطق ذات الاغلبية المسلمة والمناطق ذات الاغلبية غير المسلمة . و اضاف ممثل باكستان قائلا انه اذا كانت مسألة الصيغة الدينية قد اخذت بحين الاعتبار في حالة جوناغاد وجود بور وحيد آباد ، فانها يجب ان تراعى كذلك في حالة ولاية جامو وكشمير .

٦٩٦ - ومضى الممثل في كلامه فقال ان ممثل الهند ذكر كذلك ان ولاية جامو وكشمير اصبحت جزءا لا يتجزأ من الهند عند توقيع وثيقة الانضمام وقبولها ، وان مركز كشمير ازايا الاتحاد الهندي اصبحت منذ ذلك اليوم مماثلا لمركز سائر الاجزاء المكونة للاتحاد . وعقب ممثل باكستان على ذلك بقوله ان ذلك لم يكن الموقف الذي اتخذته الهند في الجلسات السابقة لمجلس الامن . ومثل لذلك بقول ممثل الهند في الجلسة ٤٦٣ ان كشمير " انضمت بصفة مؤقتة في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٧ " . و اضاف قائلا انه اذا كانت كشمير جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الهندي ، كما تزعم الهند الآن ، فلم يبق شئ يمكن التفاوض بشأنه او الفصل فيه بين الهند وباكستان ، كما وليس شئ داع للدخول في محادثات ثنائية ؛ ومع ذلك فان البلاغ المشترك الصادر في نهاية المحادثات الثنائية التي جرت بين كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ وايار ( مايو ) ١٩٦٣ ذكر " ان الوزيرين يلاحظان مع الاسف انه لم يتسن الوصول الى اى اتفاق على تسوية النزاع المتعلق بكشمير " .

٦٩٧ - وواصل ممثل باكستان كلامه قائلا ان الطرفين اوضحا مرارا امام المجلس ظروف نشوء النزاع المتعلق بكشمير ، وهي مثبتة في محاضر المجلس ؛ الا انه لا يجوز ، سواء من وجهة نظر ميثاق الامم المتحدة او من وجهة نظر الالتزامات الادبية والقانونية للدول الاعضاء ، ان تثار من جديد فيما يتعلق بتنفيذ اى اتفاق ، الخلافات التي كانت قائمة قبل قبول هذا الاتفاق . و اوضح قائلا ان الاتهامات بالعدوان التي تبادلها الطرفان في النزاع المتعلق بكشمير قد نوقشت في المجلس وفي

لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان قبل اتخاذ قرارى اللجنة ، وان قبول الطرفين لهذين القرارين ازال المسائل الخلافية السابقة لاتخاذهما . ومضى فقال ان الهند ذكرت ، في اجتماعات مجلس الامن السابقة ، انها لن تكون دافعا في نقض القرارات السابقة التي اتخذتها لجنة الامم المتحدة بموافقة الطرفين ؛ ولكن الهند تدعي الآن ان هذين القرارين المتعلقين بالاستفتاء كانا " محليين على شرط انهاء باكستان لحدودها ... " . وادف قائلا ان القرارين نصا على وقف اطلاق النار ، وعقد اتفاق هدنة ، واجراء استفتاء في جامو وكشمير ، وليس فيهما ما يحلق قبولهما على اية شروط . و اضاف قائلا ان مجلس الامن يدرك تمام الادراك ان باكستان غير ملزمة ، بمقتضى احكام القرارين ، ان تسحب قواتها العسكرية من الولاية بصورة منفردة ودون قيد او شرط . و اشار الى ان التزام باكستان بالانسحاب لا يصعب نافذا الا عقب عقد اتفاق هدنة وفقا لاحكام قرار ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ الذى نص على انسحاب متزامن ينتهي بتجريد الولاية من السلاح ؛ ولكن الهند امتنعت ، حتى الآن ، عن التعاون على وضع اتفاق الهدنة ، اذ انها رفضت جميع الاقتراحات التي قدمها لهذا الغرض مختلف ممثلي الامم المتحدة ، ومن بينها اقتراح يدعو الى تأمين مرابطة قوة تابعة للامم المتحدة في كشمير . وبين ان باكستان عرضت اسناد امر تعيين المسؤول عن المأزق القائم في تنفيذ قرار ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ الى هيئة محايدة ، واعلنت انها ستحمى الى معالجة الحالة بأسرع الطرق اذا وجد ان التقصير من جانبها .

٦٤٨ - ومضى في كلامه ، فقال انه حتى لو فرض ان ثمة شيء من الصحة في اتهام الهند لباكستان بعدم الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، فيجب الا يتخذ ذلك الاخلال من جانب باكستان سببا لحرمان شعب كشمير من ممارسة حققة في تقرير المصير . وادف قائلا ان خير من يستطاع البت في مسألة معرفة ما اذا كانت باكستان قد ارتكبت او لم ترتكب عدوانا هو شعب كشمير نفسه ، الذى يجد ضحية مثل هذا العدوان ؛ والواقع ان على الهند ان تصر على اجراء استفتاء غير مقيد في كشمير ، باعتباره الوسيلة التي تحل ضحايا العدوان من الحكم بادانة المصطفى باغلبية ساحقة . وعقب على ذلك بقوله ان كون باكستان هي التي تطالب بالاستفتاء والهند هي التي ترفضه يدل على مدى ايمان حكومة الهند بصدق ادعائها .

٦٤٩ - واستدار ممثل باكستان قائلا ان الهند انكرت نشوء اية حالة من شأنها زيادة تفاقم الحالة القائمة في جامو وكشمير ، الا ان في كتابات المراسلين الاجانب في وصف الاحداث الاغيرة في كشمير الدليل الكافي على قيام استفتاء تلقائي حكم الشعب فيه بادانة الهند باغلبية ساحقة . و اضاف قائلا ان هذه التقارير الصحفية بينت ان حادث سرقة الاثر المقدس قد ابرز جميع مشاعر الاستياء الكامنة في نفوس الكشميريين ، كما اشارت الى ان هذا التأكيد للذات من جانب الكشميريين عامل جديد سيكون من الآن فصاعدا عاملا رئيسيا في المناقشات المقبلة لمسألة كشمير في الامم المتحدة . وبين انه حتى بعد نبأ استرداد الاثر المقدس ، استمر ورود الانباء عن الاضرابات والاعتقالات التحكيمية فضلا عن مطالبة شعب كشمير بالافراج عن الشيخ عبد الله واجراء الاستفتاء .

وقال انه اذا اعتبرت الادلة المتوفرة للمجلس غير كافية ، فان في وسع المجلس ان يستغدم ما شاء من الدارق التي يراها مناسبة لا جراً تحقيق واف محايد في وقائع الحالة في جامو وكشمير ، على ان يتضمن ذلك افادات المسجونين السياسيين . واختتم كلامه بقوله ان الحالة القائمة في كشمير تقتضي اتخاذ التدابير اللازمة .

٧٠٠ - وفي الجلسة ١٠٩٠ المنعقدة في ١٠ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل الهند ، فقال ان ممثل باكستان ادرك ان السبيل الوحيد لتبرير لجوء حكومته الى مجلس الامن هو الادعاء بوجود قلاقل ومنازعات في كشمير ؛ الا ان الوقائع تدل على انه لم تحدث اية اضطرابات طائفية في كشمير ، وان كشمير لم تشر على الهند ، بل انها ، على العكس من ذلك ، لا ذات بالهند ، الية المون منها . و اضاف قائلاً انه قد تسنى ، بفضل المساعدة التي قدمتها الهند ، العثور على الاشهر المقدس ، وقد تصرف عليه كبار الزعماء الدينيين في سريناغار ، بما فيهم زعماء حزب المعارضة .

٧٠١ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان باكستان ليست مهتمة بكشمير لحرصها على رفاه شعب كشمير ، بل لضمان امنها ودفاعها ؛ وقد تجلت تلك الحقيقة في مختلف تصريحات زعماء باكستان ، بما فيها تصريحات الرئيس محمد ايوب خان . و اضاف قائلاً انه اذا كانت باكستان تعرض حقاً على رفاه شعب كشمير ، فقد كان الوقت لكي تضح حداً للخلاف الذي بدأته . واستأرد قائلاً ان باكستان تتحدث بطلاقة عن اجراء استفتاء دون ادراك عواقبه . وأشار الى ان اثاره المشاعر الطائفية على نطاق واسع امر قد يؤدي الى قيام اضطرابات طائفية خطيرة في جميع انحاء شبه القارة ، ومن ثم الى عركات هجرة ضخمة . وذكر ان كل حجة باكستان هي ان العلاقات بين البلدين لن تتحسن ما لم تحل مشكلة كشمير . ووصف ذلك القول بأنه تهديد علني لمجلس الامن وللسلم المنطقة . وبين ان الهند اعلنت مراراً انها لن تلجأ بأى حال من الاحوال الى الحرب لتسوية خلافاتها مع باكستان ، في حين ان باكستان لم تحل مثل ذلك فقط ، بل ان ممثل باكستان لم يحدد قط السبب في كذب التصريحات المختلفة التي ادلى بها الزعماء الباكستانيون المسؤولون والتي هددوا فيها باستخدام العنف ضد الهند .

٧٠٢ - وتابع الممثل كلامه قائلاً ان الهند قد شجبت الاضطرابات الطائفية دائماً ، وان السياسة التي انتهجتها منذ الاستقلال استهدفت بحث الثقة في نفوس الاقليات منعا لتكرار العواث الطائفية ؛ الا ان موقف الهند وباكستان في هذا الشأن يقمان على طرفي نقيض ، اذ ان اشارة الاضطرابات الطائفية جزءاً من السياسة التي تنتهجها باكستان .

٧٠٣ - وتطرق ممثل الهند الى مسألة انتقال الاشخاص غير المشروع من باكستان الشرقية الى الهند وتشكيل محكمة محايدة للبت فيما اذا كان المسلمون الذين تم ابعادهم من مواطني الهند او من مواطني باكستان ، فقال ان تلك مسألة تخضع للولاية القومية وعددها . وأشار الى ان ممثل باكستان نفسه ذكر ان المحافظة على الوئام الطائفي هي مسألة داخلية بالنسبة الى كل من الهند

وباكستان . وادف ممثل الهند قائلا انه لا شك في انه ليس شمة من حكومة ترضى بالنزول عن حقها السيادي في تقرير من يكون ومن لا يكون من مواطنيها .

٧٠٤ — وانتقل الممثل الى موضوع تقرير المصير ، فقال ان الهند مع تأييدها الكامل لهذا المبدأ لا يسعها ان تقبل باتخاذ اداة لتجزئة الدول والامم . واذاف قائلا ان الهند ، بوصفها دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، قد سبق لها وان مارست حق تقرير المصير ؛ فقد قام الشعب الهندي ، عن طريق جمعية تأسيسية مؤلفة من ممثلين منتخبين اشترك فيها ايضا ممثلون عن جامو وكشمير ، باعطاء نفسه دستورا جرت في ظله حتى الآن ثلاثة انتخابات عامة ؛ وعلى ذلك فان شعب جامو وكشمير قد مارس بذلك حقه في تقرير المصير ؛ اما اذا قيل بأنه يجب ان يقرر شعب جامو وكشمير مصيره بصورة منفصلة عن شعب الهند ، فان الهند لا يمكنها قبول هذه الفكرة لانها تستند ، فيما يبدو ، على واقع انتماء اغلبيه سكان جامو وكشمير الى دين محين . ومضى فقال ان ممثل باكستان حاول ، بالاستشهاد بأمثلة جوناغاد وجودبور وحيدرآباد ، ان يثبت ان مسألة الصبغة الدينية كانت عاملا في قرار حاكم كل ولاية بالانضمام الى الهند او الى باكستان ؛ الا ان مبدأ المتاخمة كان يحول ، في كل هذه الحالات ، دون الانضمام الى باكستان ، وهذا بالاضافة الى ان اغلبيه كبيرة من سكان تلك الولايات ايدت الانضمام الى الهند . اما في حالة كشمير ، فان الانضمام لم يكن فحسب انضماما قانونيا غير مشروط ، بل انه كان متمشيا كذلك مع مبدأ المتاخمة ؛ كما ان المؤتمر القومي الكشميري ، الذي كان يمثل السواد الاعظم من سكان كشمير ، ايد الانضمام الى الهند بكل جلاء .

٧٠٥ — وواصل الممثل كلامه قائلا ان جميع تصريحات رئيس وزراء الهند وغيره من الشخصيات الرسمية بشأن استشارة السكان ، قد صدرت في ضوء الحالة القائمة حينذاك ، وبشرط صريح هو وفاء باكستان بالتزاماتها القاضية بانهاء عدوانها .

٧٠٦ — وذكر ان عدم التزام باكستان لقراري لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان هو الذي اسقطهما . وقال ان باكستان حاولت ان تتنصل من مسئوليتها عن عدوانها بادعائها ان الخلافات التي كانت قائمة قبل الوصول الى اتفاق ما لا يجوز ان تثار من جديد بعد قبول ذلك الاتفاق ؛ الا ان من الخرابة بمكان ان يقال ان موافقة الهند على تسوية بشروط معينة تضفي صفة القداسة على تلك التسوية حتى اذا لم تنفذ الشروط المطلوبة . واذاف قائلا ان الهند لم تنزل قط عن سيادتها على ولاية جامو وكشمير ، كما انها لم توافق في اى وقت من الاوقات على اى قرار يطعن في هذه السيادة ولو ضمنا .

٧٠٧ — ومضى في كلامه ، فقال ان باكستان انتهكت احكام قرار ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ بطرق عديدة هي بقاء القوات الباكستانية والافراد الباكستانيين الآخرين في كشمير ؛ وارسال معدات عسكرية اضافية الى الاقليم المحتل ؛ وتشديد الممارات في الاقليم المحتل ؛ وادماج المنطقة المحتلة من جامو وكشمير في باكستان ؛ والاستفادة من عضويتها في ائتلاف العسكرية

لزيادة طاقتها العسكرية في كشمير وتعمير ما يسمى بقوات آزاد ؛ واعتلال المناطق الشمالية ؛ والتهديدات المستمرة باستعمال القوة وخلق جو حربي ، الامر الذي يشكل خطارا مستمرا على خط وقف اطلاق النار ؛ وتنظيم اعمال الهدم والتخريب في جامو وكشمير ؛ والتفاوض لحقد اتفاق حدود مع الصين وتوقيع هذا الاتفاق والنزول عن ٢٠٠٠ ميل مربع من كشمير الى الصين ، ومن ثم تفتيت الوحدة الاقليمية لولاية جامو وكشمير . وقال ان هذه الانتهاكات التي ارتكبتها باكستان تشكل دليلا واضحا على ان سقوط قرار ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ انما يرجع الى افعال باكستان .

٧٠٨ — واستند الممثل قائلا ان باكستان بنت ادبها الى مجلس الامن على اتهاميين معددين : اولهما ان الهند تحاول ان تزيد من ادماج كشمير في اقليمها ، وثانيهما ، ان فسي كشمير حالة خطيرة تقتضي تدخل مجلس الامن ؛ بيد ان ممثل باكستان لم يتمكن من اثبات هذين الاتهامين ، ولذلك فليس امام المجلس شيء يبرر اتخاذ لاية تدابير بشأنه . واطن ان الهند مستعدة لبحث جميع خلافاتها الباقية مع باكستان ، بما في ذلك مسألة كشمير ، بمجرد ان تخدم الحزازات وتسكن عدة المشاعر الطائفية ؛ بيد ان هذه مسألة تخص اساسا الهند وباكستان ، ولا فائدة تجنى من تدخل طرف ثالث فيها .

٧٠٩ — وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان لبلده علاقات وثيقة جدا مع كل من باكستان والهند ، وهو يشعر بقلق بالغ ازاء الآثار المترتبة على النزاع القائم بينهما ؛ ولذلك فانه يكون من دواعي ارتياحه البالغ لو تمكن البلدان من الوصول الى تسوية عادلة ومنصفة ومرضية لجميع المعنيين ، بما فيهم سكان ولاية جامو وكشمير . و اضاف قائلا ان الوفد المغربي يرى انه اذا اريد العيلولة دون اتساع النزاع الحالي ، فان من المستصوب جدا ان يمتنع البلدان عن القيام بأى عمل منفرد من شأنه اثاره مضاعفات جديدة او المساس بالقرارات التي اتخذها مجلس الامن من قبل بموافقة الطرفين .

٧١٠ — ومضى في كلامه ، فقال ان الضرورة العاجلة تقتضي ، خدمة لمصلحة السلم ، ان يبدأ زعماء البلدين في المفاوضات وان يصلوا الى حل اساسه احترام الحقوق ، ولا سيما حقوق الشعوب في تقرير المصير ؛ وربما كان هذا الاساس هو الاساس الوحيد الذي يمكن ان يقام عليه حل سليم ونهائي في الوقت نفسه .

٧١١ — وتكلم ممثل ساحل الحاج ، فأشار الى ان باكستان تشكو من ان الهند تنتهك قرارى مجلس الامن المؤرخين في ٣٠ آذار ( مارس ) ١٩٥١ و ٢٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٧ ، فضلا عن قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، وذلك بسعيها الى ان تدمج في اقليمها الجزء الغاضع للسيطرة الهندية من ولاية جامو وكشمير ؛ اما الهند ، فانه تدعى ان ولاية جامو وكشمير تشكل جزءا لا يتجزأ من اقليمها منذ ٢٧ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٤٧ ، وعلى ذلك فان اية محاولات دستورية قد تتخذها فيما يتعلق بهذه الولاية تكون ذات طابع داخلي بحت . و اشار الممثل الى ان مجلس الامن قد بحث مسألة كشمير مرارا واقترح لها حلولا وردت في الكثير من قراراته . وذكر انه

لم يقل أحد بإبطال هذه القرارات أو يطالب بإصدار قرار اتهام أو حكم ؛ وإنما المطالب من المجلس هو اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين سير مشكلة كشمير قدما في طريق الحل العادل المشرف . وقال ان ساحل الحاج يقبل جميع القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الامن في المسألة ، ويدرك دأبيعتها الدائمة ، ويؤكد مجددا تأييده لمبدأ تقرير المصير ، ويشجب التمييز العنصري والدني بكافة أشكاله ، كما يلاحظ مع الاسى والاسف النتائج الأليمة لأعمال العنف التي وقعت في شبه القارة ، والتي لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال . وادف قائلا انه ينبغي الانتظار كشمير سببا دائما لتوتر العلاقات بين الهند وباكستان ، وان واجب المجلس يقتضيه ، حرصا على السلم والامن في المنطقة ، ألا يتجنب المسألة الأساسية المعروضة عليه . و اضاف ان هناك أدلة كافية تشير الى استعداد الهند لأجراء محادثات مع باكستان لتسوية خلافاتها معها ، كما ان باكستان أعلنت انها انما تنشد تسوية سلمية عادلة للنزاع المتعلق بكشمير . و اضاف قائلا ان من المناسب ، في ضوء هذه التصريحات ، دعوة الهند وباكستان الى استئناف المفاوضات . واقتراح ان يقوم رئيس المجلس في ختام المناقشة بتوجيه نداء يدعو البلدين الى اعادة جو التفاهم بينهما و اقرار السلم والوئام بين الدوائف . وقال ان على المجلس ان يبحث البلدين كذلك على ان يراعي في مفاوضاتهما القرارات السابقة للأمم المتحدة ، وان يأخذوا رغبات السكان المحليين بحين الاعتبار ، وان يلجأ ، اذا رأى كلاهما فائدة في ذلك ، الى المساعي الحميدة لبلد أو شخصية من اختيارهما .

٧١٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان حكومته ما زالت ترى ان خير سبيل لتسوية النزاع المتعلق بكشمير هو الاتفاق بين الهند وباكستان . و اضاف قائلا ان المملكة المتحدة ستواصل تأييد الجهود المبذولة للوصول الى اتفاق يؤدي الى إحلال قرارات الامم المتحدة السابقة ، وانها تخشى من ان تؤدي مناقشة المسألة في مجلس الامن في الوقت الحاضر الى الاخلال بفرض اجراء المفاوضات الرامية الى عقد مثل هذا الاتفاق ؛ ولكن نظرا الى ان المسألة قد عرضت على المجلس من جديد ، فانه ينبغي اغتنام هذه الفرصة للتباحث والتفاوض من اجل الوصول الى تسوية . وقال ان وفده يرحب ، لذلك ، بالجهود التي تبذل ليجاد مجال للتفاهم بين الهند وباكستان ، وسيكون من دواعي سروره ان يتسنى لأعضاء المجلس الذين لم يكن لهم اتصال مباشر بمسألة كشمير في المجلس سابقا سلوك نهج جديد يؤدي الى التقدم في تسويتها .

٧١٣ - ومضى في كلامه ، فقال ان آخر مرة اوضعت حكومة المملكة المتحدة فيها موقفها فيما يتعلق بمركز كشمير ومسألة تقرير المصير كانت باشتراكها في اقتراح القرار الذي اتخذته مجلس الامن في ٢٤ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٥٧ ، والذي اكد ان المصير النهائي لولاية جامو وكشمير سيقدر وفقا لارادة الشعب المحرب عنها بطريقة ديموقراطية هي اجراء استفتاء حر نزيه برعاية الامم المتحدة . وادف قائلا ان مما يجافي الروح الواقعية النازر الى مركز كشمير من زاوية واحدة ، هي زاوية الاثر القانوني لوثيقة الانضمام التي وقعتها المهرابا . وذكر ان المملكة المتحدة ترى انه من غير المستطاع ان يخرج المرء من الحساب المناقشات التي دارت في المجلس اوال خمسة عشر



عاما والقرارات التي اتخذها المجلس في تلك الفترة ، كما انها ترى ان هناك نزاعا بشأن كشمير يجب ان يكون محل تفاوض مع المراعاة الواجبة لقرارات مجلس الامن السابقة ، ورغبات شعب كشمير .  
واشار الى ان حكومة المملكة المتحدة سمحت دائما الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالوصول الى تسوية ، وذلك نظرا الى صلتها التاريخية بمشكلة كشمير ، وواصر الصداقة المتينة التي تربطها بكل من الهند وباكستان ، وادراكها انه لا يمكن الوصول الى ترتيبات مرضية دائمة في المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية لشبه القارة الهندية حتى تتم تسوية مشكلة كشمير بالاتفاق بين البلدين .

٧١٤ - وذكر ان وفد البلدين قد تطارقا في بياناتهما ، علاوة على مسألة كشمير ، الى بعض مواضيع الخلاف الاخرى بينهما ، اهمها الاضطرابات الطائفية في باكستان الشرقية والبنغال الغربية ، ومشكلة تنقل السكان بين هاتين المنطقتين . وقال ان وفد المملكة المتحدة يرى ان اقصر طريق عملي للقضاء على اسباب التوتر هذه هو عقد اجتماع بين ممثلي الحكومتين ، وانه سيكون من دواعي اسف وفده ان توضع اية عراقيل في طريق عقد مثل هذه المفاوضات . وتناول مسألة كشمير ، فقال ان ثمة عاملين يجب اخذهما بعين الاعتبار : اولهما ، ان العرض على سلطة المجلس ومبادئ الميثاق يتطلب مراعاة القرارات التي اتخذها المجلس خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ؛ وثانيهما ، ان اتخاذ قرارات يتجاهلها احد الطرفين لم يسفر عن حل بناء . وادف قائلا ان اهتمام المجلس يجب ان يتجه ، لذلك ، الى البحث عن مجال للتفاهم بين الهند وباكستان ، وهذا يتسنى اذا قامت الهند وباكستان باعادة الاحوال الطبيعية والوثام الطائفي ، ودخلتا في محادثات عن مشاكليهما الطائفية وغيرها من المشاكل المتصلة بها ، بغية الحيلولة دون وقوع حوادث جديدة . وقال انه اذا رأى الدارقان ان بذل المساعي الحميدة قد يجدى في هذا الشأن ، فان وفد المملكة المتحدة يقترح ان يقف مجلس الامن على اهمية الاستعداد لبحث هذه الناحية . وادف قائلا ان على البلدين ان يستأنفا المفاوضات في مسألة كشمير ، وكذلك في المسائل الاخرى المتصلة بها اذا لزم الامر . وذكر ان وفد المملكة المتحدة مقتنع ، في ضوء خبرته بالمحادثات الثنائية السابقة بين الهند وباكستان ، وانه سيلزم قدر من المساعدة الخارجية اذا اريد الوصول الى نتائج مرضية . وادف قائلا انه اذا وافق الدارقان على هذا الاقتراح ، فان وفد المملكة المتحدة يوصي بأن ينظر في جميع الامكانيات المتصلة بهذا الامر ، بما في ذلك امكانية الاستعانة بالامين العام .

٧١٥ - وفي الجلسة ١٠٦١ المنعقدة في ١٤ شباط ( فبراير ) ، تكلم ممثل الصين ، فقال ان المجلس لم يسع الى فرض اي حل عندما عرضت عليه مسألة كشمير لأول مرة ، بل بذل جهودا لا يحد مجال لتفاهم يتخذ اساسا تبني عليه التسوية . وقال ان قرارات المجلس جاءت ثمرة لهذه المشاورات المأهولة ، وقد تعهد الدارقان رسميا بتنفيذها ، وعلى هذا فلا يجوز القول بأن قرارات المجلس قد سقطت بمرور الزمن . واستطرد قائلا انه بالرغم من جميع الجهود التي بذلها المجلس ، فقد استمر النزاع حول كشمير قرابة ستة عشر عاما ، وهذا هو الآن يتسبب مرة اخرى في الاضطرابات الطائفية وفي اعمال العنف . وقال ان من المؤكد انه لا الهند ولا باكستان يسعها ان تترك هذا النزاع مستمرا

في الوقت الذي يتعرض فيه امن المنطقة كلها لخطر العدوان الخارجي . واستطارد قائلا ان الوفد الصيني يرى في اعراب الطرفين عن رغبتهما في ايجاد حل سلمي امرا يدعو الى التفاؤل ، كما يرى ان واجب المجلس الصريح هو مد يد الصون لتحقيق هذا الحل . و اضاف قائلا انه لا ريب في ان ايجاد جو من التفاهم يعد شرطا مسبقا للوصول الى هذه التسوية . وبين ان الوفد الصيني يرى ان الافكار التي يتضمنها القرار الذي اتخذته المجلس في حزيران ( يونيه ) ١٩٦٢ مازالت مفيدة ؛ ولذلك فان على المجلس ان يحث الطرفين على الدخول في مفاوضات في اقرب موعد ممكن ، وذلك بالاستعانة بالمساعي الحميدة لطرف ثالث اذا اقتضت الضرورة .

٧١٦ - وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان خطورة النزاع بين الهند وباكستان تتجلي في القلاقل الطائفية الاخيرة ، وفي اعمال العنف التي وقعت لا في كشمير وحدها بل وفي البلدين ايضا . واستطارد قائلا ان جوهر المشكلة مازال على ما كان عليه في آخر مرة كانت النرويج فيها عضوا في المجلس قبل اربعة عشر عاما ، الا وهو المستقبل السياسي لولاية جامو وكشمير . ومضى في كلامه ، فقال ان قرارات مجلس الامن ولجنة الامم المتحدة لم تلغ ، وهي لا تزال تمثل رأى الامم المتحدة في هذه المسألة . وذكر ان من الضروري ان تكون التسوية النهائية لمسألة كشمير مرضية لشعب جامو وكشمير ، وان تكون سماتها الرئيسية مقبولة للهند وباكستان .

٧١٧ - واستطارد الممثل قائلا انه بالرغم من ان البيانات التي القاها ممثلا الهند وباكستان امام المجلس تظهر اتساع الشقة بين موقفيهما ، فان الدراسة الدقيقة لها تبرز بعض الدلائل التي قد تشجع مجلس الامن على سلوك نهج جديد للتوفيق بين هذه الخلافات . و اشار الى ان الدافعين قد اعربا عن اسفهما لتجدد المنازعات الطائفية ، و ابديا استعدادهما للدخول في مفاوضات . و اضاف ان على المجلس ان يشجع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ، وانه ينبغي تركيز تلك الجهود في استئناف المفاوضات المباشرة حول المسائل المتعلقة بين البلدين ، بما فيها مسألة كشمير . وبين ان الوفد النرويجي يرى ان من المستصوب ، تيسيرا لذلك وتأمينا لزيادة امكانيات تحديد المجالات التي يكون احتمال الوصول الى اتفاقات فيها على اقواه ، الاستعانة بالمساعي الحميدة لبلد ثالث او شخصية بارزة . وقال ان الامين العام يمكن ان يسدى خدمات جليلة في هذا الصدد .

٧١٨ - وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال انه بالرغم من الروابط المشتركة الكثيرة بين شعبي الهند وباكستان ، بما فيها كفاحهما المشترك في سبيل الاستقلال ، نجد ان هنالك عذرا لا فاعلا بل نزاعا قائما بينهما كما يتجلى من بيانات ممثليهما امام المجلس ، ومن الانباء التي تشير الى وقوع اضطرابات طائفية واسعة النطاق . وذكر ان تاريخ هذا النزاع يبين انه وثيق الصلة بالمشاكل الناشئة عن تقسيم شبه القارة الهندية ، وانه جزء من المشاكل المتشعبة الكثيرة التي خلفها النظام الاستعماري السابق .

٧١٩ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه لم يظهر ، اساسا ، اي عنصر جديد في مسألة كشمير ، وعلى ذلك فليس ثمة داع للعودة الى بحث الحجج القانونية والسياسية للطرفين . و اضاف

قائلا ان تشيكوسلوفاكيا قد اتخذت في الماضي موقفا معروفا لا حاجة الى تبليانه من جديد ؛ اما في الوقت الحاضر ، فان على مجلس الامم مساعدة الطرفين على استئناف مفاوضاتهما ، الامر الذي يتفق مع احكام المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة . وقال ان على المجلس ، بدلا من اتخاذ قرار رسمي ، ان يوجه نداء يدعو فيه الطرفين الى اقرار السلم والوثام الطائفيين ، والحيلولة دون تجديد اعمال العنف . واستطرد قائلا ان المجلس يجب الا يضيق دائرة هذا النداء بتضمينه مسائل خلافية يمكن ان تشكل عقبة في طريق المحادثات المقترحة . واعلن ان الوفد التشيكوسلوفاكي لا يستصوب ، لهذا السبب ، ان تفرض على الطرفين فكرة الوساطة او المساعي الحميدة لطرف ثالث ، لان مثل هذه الوساطة لن تفيد الا اذا جاءت نتيجة للتفاهم بينهما .

٧٢٠ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان تكوين الهند وباكستان ، حيث تعيش شعوب مختلفة الالبانس والمجارات جنبا الى جنب ، يعد بحد ذاته نموذجا للتعايش السلمي ؛ الا ان هذا التعايش قد يتعرض للخطر في شبه القارة بأسرها اذا لم يتسن الوصول الى اتفاق نهائي بين البلدين . و اضاف قائلا ان الفتن الاخيرة وبيانات الطرفين امام المجلس اكدت ان وقوع الاضطرابات في اى مكان من البلدين قد يؤدى الى سلسلة من اعمال العنف على جانبي حدودهما . ومضى فقال ان من الضروري ، في السعي الى التوفيق ، استبعاد الاحكام المسبقة وتغيير الاحكام التي لم تحد تتفق مع الواقع ، ووضع الاساس لتسوية حققة لمسألة كشمير . وادف قائلا انه غني عن البيان ان مرور الوقت كثيرا ما يزيد البحث عن الحل صعوبة بدلا من تيسيره عندما يكون الامر متعلقا بمسائل تمس صميم وجود الدول . وقال ان الوفد الفرنسي يقدر الجهود التي تبذل في المجلس لايجاد نقاط التقاء بين وجهتي نظر الطرفين ، وهو لا يشك في انه لا يمكن التقدم في طريق التسوية الا باعادة جو التفاهم واستئناف المحادثات . وقال انه ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار ، في هذا الصدد ، بعض العناصر الهامة ، مثل قرارات الامم المتحدة السابقة ، ورغبات السكان المحليين ، والمصالح المشروعة للبلدين . واختتم كلامه بقوله ان من المأمول ان يستأنف الطرفان اتصالاتهما قريبا والا يترددا ، ان رايالزوم ذلك ، في اللجوء الى اجراء المساعي الحميدة لتيسير هذه المهمة .

٧٢١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان دراسة الوثائق المقدمة من الطرفين وبياناتهما اللاحقة تدل على انه ليست هنالك اية نواح جديدة في المسألة غير النواحي المعروفة من قبل . و اضاف قائلا ان الضغائن الدينية والطائفية التي لفت اليها نظر المجلس انما هي من تركة عهد الاستعمار ، حين كانت الدول الاستعمارية تثير الشقاق عن قصد لخدمة مصالحها الخاصة . وذكر ان اضطراب مجلس الامن الى بحث مسألة كشمير مرة اخرى يؤكد من جديد ان المنازعات الاقليمية هي اكثر اسباب الاحتكاك بين البلدان انتشارا في مختلف انحاء العالم . وقال ان هذا هو ما حدا برئيس الحكومة السوفياتية السيد خروتشوف الى ان يوجه ، في نهاية عام ١٩٦٣ ، الى رؤساء دول بلدان العالم رسالة تتضمن اقتراحا بحقد اتفاق دولي يحظر استعمال القوة في حل الخلافات الاقليمية ومشاكل الحدود . واستطرد قائلا ان هناك ناحية هامة

أخرى في هذه المنازعات ، هي انه رغم شعور الكثير من البلدان الآسيوية ، مثل الهند وباكستان ، بأن النهوض باقتصادها من اهم المهام الماثلة امامها ، فانها لا تستطيع ، بسبب هذه المنازعات الاقليمية ، ان توجه الى تلك المهمة كامل اهتمامها ، كما انها تجد نفسها مضطرة الى استبقاء قواتها العسكرية والى تعزيزها ، ومن ثم انفاق المزيد من مواردها على نشاطات غير منتجة .

٧٢٢ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان وجهة نظر الاتحاد السوفياتي في موضوع المشكلة هي ان مسألة انضمام ولاية كشمير قد بت فيها شعب كشمير . و اضاف قائلاً ان الوفد السوفياتي يرى ان النزاع بين الهند وباكستان يجب ان يسويه الطرفان المحنيان بالوسائل السلمية وعددها . وذكر ان اعادة جو الهدوء والسلم يعد شرطاً مسبقاً لازماً لذلك . وقال ان الوفد السوفياتي احاط علماً ببيان ممثل الهند الذي اكد فيه بصفة خاصة استعداد الهند للتعاون على السعي الى تحسين علاقاتها مع باكستان . و اضاف قائلاً ان الوفد السوفياتي يأمل كذلك في ان يؤدي نظر المجلس الحالي في النزاع الهندي الباكستاني الى المساعدة على ايجاد حالة يتاح فيها للطرفين الوصول الى تسوية سلمية . وقال ان من المأمول كذلك ان يتعلى جميع المحنيين بالروح الواقعية في المشاورات التي ستجرى للبت في كيفية انهاء المجلس لنظاره الحالي في المشكلة ، وذلك لكي يتسنى ايجاد صيغة تتفق مع مصلحة السلم وتؤدي الى تخفيف التوتر .

٧٢٣ - وتكلم ممثل بوليفيا ، فقال ان مسألة كشمير الحويضة التي مضى عليها قرابة خمسة عشر عاماً وهي مدرجة في جدول اعمال المجلس ، مسألة محققة تحتورها عوامل كثيرة ، منها الضخائن الدينية ؛ بيد ان المجلس لا يسعه ان يفقد الامل في امكان ايجاد حل مناسب في المستقبل القريب . وأشار الى ان هذا الامل ناشئ عن ثقة المجلس في رغبة الطرفين في السلم وتعليقهما بروح التوفيق . وقال انه يشك في ان يخدم اتخاذ قرار جديد اغراض المجلس . وذكر ان خير سبيل لتحقيق تلك الاغراض هو اجراء المحادثات المباشرة بين الطرفين . و اضاف ان المجلس يستأيد المساعدة في تهيئة الجو الصالح لاستئناف هذه المحادثات . وبين ان بوليفيا ستؤيد الاقتراح الرامي الى توجيه نداء الى الحكومتين يدعوهما الى ان يبذلا ، في جو خال من العنف ، كل جهد ممكن لاجاد حل سلمي للمسألة .

٧٢٤ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان من دواعي اسف حكومته ان الهند وباكستان لم تتمكن حتى الآن من الوصول الى تسوية لمسألة كشمير سواء عن طريق الجهاز الذي انشأه مجلس الامن او عن طريق المحادثات الثنائية . وقال ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق كذلك ازاء الاضطرابات الطائفية المتكررة التي تؤدي الى ايقاع الخسائر في الارواح ، وتدمير الاموال ، وتشريد السكان ، فضلاً عن الكثير من الشقاء الانساني . و اضاف قائلاً ان من الواضح ان هذه المشاكل ستظل تهدد سلامة البلدين الاقليميين ورخائهما ما لم تبذل لحلها جهوداً اضمح من الجهود السابقة بكثير .

٧٢٥ - وأشار الممثل الى ان الهند وباكستان وافقتا في عام ١٩٤٨ على قرارى لجنسة الامم المتحدة للهند وباكستان بوصفهما يمثلان تسوية سياسية للصعوبات الناجمة عن تقسيم شبه القارة وما تلاه من نزاع حول مركز كشمير . وقال ان تلك التسوية تتلخص في وجوب تمتع شعب جامو وكشمير بحق تقرير مستقبله . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة ايدت هذه التسوية كل تلك السنوات لانها تسوية عادلة ؛ الا ان الضرورة تقتضي ، في ضوء الواقع الراهن ، ان نبحت عن كيفية تطبيق هذه المبادئ الاساسية من جديد على نحو يكفل الوصول الى تسوية سياسية . وقال ان الولايات المتحدة عثت الطرفين في العام الماضي على الدخول في معادلات ثنائية ، وذلك بسبب تهديد الصين الشيوعية لأمن الهند وأمن جزء من كشمير نفسها ، وكذلك بسبب حرص الولايات المتحدة البالغ على تسوية النزاع القائم بشأن كشمير بصورة سلمية . وذكر ان هذه المعادلات لم تكن ، غالبية من كل فائدة رغم انها لم تسفر عن اتفاق ؛ ومع ذلك فان من الواضح انه لا يمكن فرض الاتفاق من الخارج . وأشار الى ان مصالح البلدين المشروعة في مجال الامن تتناول على مشاكل داخلية متشعبة تتصل بصيانة النظام العام وتأمين الموافقة السياسية . وقال ان المجتمع الدولي يتوقع من كلا البلدين مواصلة العمل على حل هذه الغلافات سلميا بالمفاوضة . واراد ف قائلا انه ينبغي لكلا البلدين ان يدركا انه لا يمكن لأيهما ان يحل مشكلة كشمير بصورة منفردة ، وانه لا يمكن حل هذه المشكلة الا عن طريق الاتفاق او التسوية ، على ان تؤخذ بحين الاعتبار في ذلك ارادة الشعب المصني المحرب عنها بحرية . وأشار الى ان موارد الامم المتحدة متاحة لهما لهذا الغرض . وبين ان الولايات المتحدة ترى كذلك ان على البلدين ان ينظرا في امكانية اللجوء الى المساعي الحميدة لبلد او شخص من اختيارهما ، وذلك لمساعدتهما على تأمين استئناف المفاوضات والتوفيق بين اختلافاتهما . وقال ان الامين العام قد يستطيع مساعدتهما في تحرى امكانية الاستحانة بوساطة مثل هذا الطرف الثالث .

٧٢٦ - وفي الجلسة ١٠٩٢ المنعقدة في ١٥ شباط ( فبراير ) ، تكلم رئيس المجلس بوصفه ممثلا للبرازيل ، فقال ان مجلس الامن اتخذ عددا من القرارات التي لم ينتقش مرور الزمن من سلامتها . وذكر ان هذه القرارات ستظل تمثل ارادة المجلس حتى يتفق الطرفان المعنيان ، عن طريق المعادلات المباشرة ، على معالجة المشكلة من زاوية جديدة . واضاف قائلا ان التاورات الاخيرة فيما يتعلق بكشمير ، وتوفر الرغبة العامة في التسوية السلمية لهذا الخلاف ، تشهد كذلك بضرورة بذل محاولة جديدة . واستطرد قائلا ان البرازيل ، تمشيا مع ما درجت عليه من تسوية مشاكلها المتعلقة بالحدود بالطرق السلمية ، بما فيها اجراءات الوساطة والتحكيم ، ترى وجوب تشجيع الطرفين على انتهاز هذا النهج ؛ ومع ذلك فان من المؤكد انه لا يمكن لأيية تسوية ان تدوم اذا لم تقم على الاحترام التام لرفبات سكان الاقليم المتنازع عليه . وقال انه يجب على الطرفين ، لذلك ، ان يلتزما بالمبادئ الواردة في قرارات مجلس الامن السابقة وان يمتنعا عن اتخاذ اية تدابير منفردة تتعارض مع احكام تلك القرارات وذلك لكي يتسنى تهيئة جو الثقة المتبادلة وتحريزه .

٧٢٧- وفي الجلسة ١٠٩٣ المنعقدة في ١٧ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ ، وافق مجلس الامن ، دون اعتراض ، على ارجاء اجتماعه بشأن المسألة . وأشار رئيس المجلس ، عند اعلان الارجاء ، ان البند سيظل مدرجا في جدول اعمال المجلس ، وانه يمكن للرئيس أو لأي عضو من الاعضاء طلب انعقاد المجلس لاستئناف النظر في المسألة في أي وقت من الاوقات .

### الفرع الرابع

#### استئناف المناقشة

في الجلستين ١١٠٤ و ١١٠٥ ( ١٧ و ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٤ )

٧٢٨- ارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٥٧٦ ) ، طلب فيها الى مجلس الامن استئناف نظره في المسألة الهندية - الباكستانية .

٧٢٩- وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٥٨٢ ) ، ذكر فيها ان المجلس ارجأ اجتماعه في ١٧ شباط ( فبراير ) الى اجل غير مسمى ، بموجب المادة ٣٣ ( ٢ ) من نظامه الداخلي المؤقت ، وعلى ذلك فانه لا يجوز دعوة المجلس الى عقد اجتماع آخر لنظر المسألة الهندية - الباكستانية ، الا لاسباب جوهريّة . وقال ان باكستان لم تورد في رسالتها أي اسباب من هذا القبيل . وذكر ان طلب باكستان اجتماع المجلس في شباط ( فبراير ) ، كما اوضحت الهند من قبل في مجلس الامن ، لم يكن له أي مبرر ، وان مبررات طلبها الحاضر اوهى واوهى .

٧٣٠- وقد استأنف مجلس الامن ، في جلسته ١١٠٤ المنعقدة في ١٧ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، النظر في المسألة الهندية - الباكستانية .

٧٣١- وتكلم ممثل باكستان ، فأشار الى بروز ثلاث وقائع جديدة بعد ارجاء اجتماع المجلس في ١٧ شباط ( فبراير ) ، هي : اولا ، مواصلة حركة الاحتجاج في ولاية جامو وكشمير ؛ وثانيا ، استمرار الهند في انتهاج سياستها القمعية ضد سكان جامو وكشمير بلا هوادة ؛ وثالثا ، مضى الهند في سياسة اتخاذ التدابير لزيادة ادماج ولاية جامو وكشمير ، وهي التدابير التي احتجت باكستان عليها بالذات لدى مجلس الامن . وقال ان بيانات اعضاء المجلس قد تضمنت مناشدة الطرفين الامتناع عن اتخاذ اية تدابير قد تؤدي الى تفاقم الحالة ؛ بيد ان الهند لم تصر هذا النداء اننا صاغية . ومضى فقال انه جرى في ٢٨ شباط ( فبراير ) تنصيب رئيس وزراء جديد في كشمير بيد و اكثر مسيطرة لسياسة الهند الرامية الى تحقيق الادماج التام للولاية ، وقد اوصى هذا بحد من التدابير الرامية الى القضاء على هوية شعب جامو وكشمير المستقلة ومنعه من ممارسة حقه في تقرير المصير .

٧٣٢- وأشار الممثل الى ان الهند انكرت ان المظاهرات في كشمير موجبة ضد هــا ، فقال ان معرفة الحقيقة في هذا الشأن تكون ميسورة لو انشأ مجلس الا من هيئة للتحقيق ؛ ولكن نظرا الى انعدام مثل هذه الهيئة فلا مناص من الاعتماد على المعلومات الواردة من المراقبين الا جانب المعايدين . واستطرد قائلا ان الهند ، بدلا من الاستجابة لرغبات السكان ، راحت تهدد هم باتخاذ تدابير صارمة ضد هم لمعارضتهم لخطتها الـماجـية . وقال ان هذه الحالة وعد لها تمثـل مبررا كافيا لطلب باكستان الى المجلس النـازـر في المسألة ، الا ان هنالك عوامل اخرى ايضا ؛ فالحالة على امتداد خط وقف اطلاق النار اكثر اضطرابا من ذي قبل ؛ وقد حدثت في الاسابيع الاخيرة حوادث خطيرة اسفرت عن تبادل اطلاق النيران ووقوع الخسائر في الارواح ؛ كما اصدر بعض الزعماء الهنود ، ومن بينهم بعض الوزراء ، تصريحات تهددوا فيها باكستان بأوخمـم الحـواقـب . وارفـ قـائـلا ان مجلس الا من وحده هو الذي يستطيع معالجة هذه الامور ، ودرء الخطر الذي يهدد السلم .

٧٣٣- وذكر ان التشديد على ضرورة استئناف المفاوضات كان من بين الاتجاهات البارزة في مناقشة المجلس الاخيرة . وعلق على ذلك ان باكستان ترحب دائما بالمفاوضات ، ولكنها تحتقد ، في ضوء خبرتها السابقة بالمحادثات الثنائية ، ان الدعوة الى المفاوضات لا تجدى مالم تقترن بتعدد دقيق لاسس المفاوضة . وقال انه لا يمكن ان يكون هنالك نص ادق ، فيما يتعلق بمسألة كشمير ، من الاتفاق الدولي الوارد في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . وضاف قائلا انه لا يمكن ايجاد حل دائم الاعلى هذا الاساس ، ان لا يمكن لاي نهج جديد في معالجة المسألة ان يأتي بنتائج غير من النتائج التي يمكن ان ياتي بها النهج الذي ينص عليه قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، الا وهو التعق من ارادة الشعب في جامو وكشمير دون تدخل خارجي . واختتم كلامه بقوله ان من الضروري ، لذلك ، الخروج من مناقشة المجلس العاليية بصيغة دقيقة محدودة تتيح له اعراز التقدم في طريق التسوية الودية للنزاع .

٧٣٤- ثم تكلم ممثل الهند ، فذكر ان بلده قد اعلن مرارا ، فيما يتعلق بما يسمى مسألة الـامـاج ، ان ولاية جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الاتحاد الهندي ، وانه لا محل بالتالي للكلام عن زيادة ادماجها . وقال ان باكستان اشارت كذلك الى الاستعدادات العسكرية على خط وقف اطلاق النار ، الا ان مراقبي الامم المتحدة العسكريين حققوا في هذه الاتهامات واصدروا قرارا بخرق باكستان لوقف اطلاق النار . ومضى فقال ان باكستان حاولت ، بعد ارفض المجلس ، ان تثير التوتر مرة اخرى على خط وقف اطلاق النار ؛ فقد مت الهند شكوى جديدة الى مراقبي الامم المتحدة ، وتشير المعلومات المتوفرة لدى الهند الى ان باكستان لم تمد يد التعاون الى مراقبي الامم المتحدة في تحقيق هذه الشكوى . وارفـ قـائـلا انه ليست هنالك في الواقع اية حالة مستحيلة ، ولذلك فان الهند تقترح على المجلس ارجاء النـازـر في المسألة الى الاسبوع الاول من ايار ( مايو ) ١٩٦٤ . وأشار الى ان الوزير الـذـى وقع عليها اختيار الهند لتمثيلها لنـ

يتمكن من الحضور الى مجلس الامن قبل الاسبوع الاول من ايار ( مايو ) وذلك بسبب انعقاد البرلمان الهندي حالياً .

٧٣٥- واقترح ممثل تشيكوسلوفاكيا ارجاء ناز المسألة الهندية - الباكستانية ، وفقاً للمادة ٣٣ ( ٣ ) من النظام الداخلي المؤقت ، الى ٥ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ . الا ان المجلس وافق على اقتراح برازيلي بتأجيل البت في اقتراح ارجاء التشيكوسلوفاكي الى ٢٠ آذار ( مارس ) .

٧٣٦- وفي الجلسة ١١٠٥ المنعقدة في ٢٠ آذار ( مارس ) ، ذكر ممثل البرازيل انه تبين ، نتيجة للمشاورات التي جرت ، انه قد يكون من المفيد الموافقة على ارجاء الذي اقترعته تشيكوسلوفاكيا ؛ الا ان الوفد البرازيلي سيحضر ٥ ايار ( مايو ) موعداً اقصى ، اذ انه قد تطرأ ظروف تقتضي دعوة المجلس الى الانعقاد قبل ذلك التاريخ ، كوقوع تطورات جديدة ذات صبغة سياسية او عسكرية . وقد ارجعت المناقشة الى ٥ ايار ( مايو ) .

٧٣٧- وارسل وزير خارجية باكستان رسالة مؤرخة في ١٩ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م / ٥٦١٢ ) لفت فيها نظر مجلس الامن الى تصريح لرئيس وزراء الهند قال فيه : " ليس في نيتنا اجتياز خط وقف اطلاق النار ومهاجمة الاراضي التي تحتلها باكستان ، ولكن من البلي اننا سنعتبر هذا الخط ان يصبح عبوره ضرورة يقتضيها الدفاع عن اقليمنا " . وقال وزير خارجية باكستان ان التحفظ الوارد في تصريح رئيس الوزراء الهندي لا يغير شيئاً من تأكيد القاطع على ان الهند تعتبر كشمير جزءاً من اقليمها ، وترى ان من حقها عبور خط وقف اطلاق النار بحجة " الدفاع " ، وذلك في اي وقت يصبح فيه هذا العبور ضرورياً في نظرهما هي . وادف قائلاً ان باكستان تعتبر هذا التصريح تهديداً لا شك فيه بمد وان هندی على كشمير ، وترى ، في ضوء ذلك ، ضرورة اعلام مجلس الامن بما يترتب عليها من التزام حماية آزاد كشمير من خطر الاعتداء المسلح الذي اصبحت معرضة له .

٧٣٨- وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م / ٥٦١٢ ) ، اعال بها نصاً كاملاً للاسئلة والاجوبة منقولاً عن المحاضر الحرفية لمناقشات البرلمان الهندي ، وقال فيها ان تفسير وزير خارجية باكستان لهذه المناقشات خاطيء . و اضاف قائلاً انه يتضح من اجابات رئيس الوزراء ان الهند ستحترم خط وقف اطلاق النار بأكمله ، وذلك بخلاف تصرفات باكستان في هذه الناحية ؛ ولكن الهند تحتفظ ، في حالة اعتداء باكستان عليها ، بحقها في الدفاع الشرعي ، حتى لو اقتضى هذا الدفاع عبور خط وقف اطلاق النار . وذكر ان الهند ترى ان موقفها في هذا الشأن يتفق مع القانون الدولي كما اعلنت ذلك مراراً من قبل .

٧٣٩- وارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ ( م / ٥٦٥٧ ) ذكر فيها ان الانباء الصحفية تفيد ان الهند قدمت في الجمعية التشريعية لولاية جامو وكشمير مشروع قانون يرمي الى التقريب بين نظام تلك الولاية ونظام بقية اجزاء الاتحاد الهندي ، رغم ما في ذلك من انتهاك لقرارات مجلس الامن ، وللاتفاق الدولي المتعلق بكشمير .



٧٤٠- وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان (ابريل) (م أ / ٥٦٧٣ والتصويب ١) ذكر فيها ان اتهامات باكستان الواردة في رسالتها المؤرخة في ١٤ نيسان (ابريل) عديمة الاساس . وقال ان الهند ، كما سبق ان اوضح ممثلها امام مجلس الامن في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، حرة في اتخاذ اية تدابير دستورية فيما يتعلق بولاية جامو وكشمير التي هي جزء لا يتجزأ من الاتحاد الهندي .

٧٤١- وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان (ابريل) (م أ / ٥٦٦٨) احوال بها نسخة من مذكرة تتضمن الاحتجاج الذي وجهه بلده الى باكستان بشأن "اعتداء القسوات المسلحة الباكستانية على احدى دوريات الشرطة الهندية في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٤" عند خط وقف اطلاق النار ، مما اسفر عن مقتل اربعة عشر شخصا واسر تسعة من افراد الدورية الهندية . وذكرت الهند ان كبير مراقبي الامم المتحدة العسكريين اصدر قرارا بغرق باكستان لوقف اطلاق النار مثلما فعل من قبل في قضية تشاكنوت . وقالت ان هذه الحوادث تدل بوضوح على ان باكستان تحاول ، عن عمد ، اثاره التوتر والصراع عبر خط وقف اطلاق النار ، ضاربة في ذلك عرض الحائط بالالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاق وقف اطلاق النار .

### الفرع الخامس

#### استئناف النظر في المسألة

في الجلسات ١١١٢-١١١٧ (٥ - ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٤)

٧٤٢- استأنف المجلس نظاره في المسألة في جلسته ١١١٢ المنعقدة في ٥ ايار (مايو) .

٧٤٣- وتكلم ممثل باكستان ، فأشار الى البيان الذي القاه على المجلس في ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وقال ان الحالة لم يطرأ عليها اى تغيير رغم الافراج عن الشيخ عبدالله بعد ذلك التاريخ . وقال ان سكان جامو وكشمير يلحون الحاءا مستمرا منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ في المطالبة بأمرين ، هما الافراج عن الشيخ عبدالله ، واجراء استفتاء . ومضى فقال ان الشيخ عبدالله ما فتى منذ الافراج عنه يطالب بتقرير المصير ، واجراء المفاوضات بين الهند وباكستان وزعماء كشمير ، وباقرار السلم والمودة بين شعوب شبه القارة وذلك بتسوية النزاع في جامو وكشمير . وذكر ان موقف الشيخ عبدالله هذا عرضه لعدد من التهديدات بعضها صادر عن اعضاء الحكومة الهندية . واستطرد قائلاً ان شمة واقعا لا سبيل الى انكاره هو ان شعب كشمير قد طعن في صحة انضمام الولاية الى الهند ، وانه يقوم بعركة في سبيل حريته وتقرير مصيره . وقال انه يكفي لتبيان طابع الاستعجال الذي تتسم به الحالة ان يذكر المرء انه لا يوجد حاليا حتى اتفاق هدنة بين الهند وباكستان بشأن كشمير ، وان كل ما يربط بينهما هو التزام الاتفاق الوارد في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . ومضى فقال ان اتفاق وقف اطلاق النار قائم على هذين القرارين ، وهو مرتبط بالتدبيرين الآخرين المنصوص عليها في هذين القرارين ، اى اقرار

الهندنة واجراء الاسـتفتاء • وبين ان اتفاق ٢٩ تموز ( يوليو ) ١٩٤٩ ، الذي اشارت اليه الهند في رسالتها المؤرخة في ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٦١٧ ) ، هو مجرد اتفاق بشأن تحديد خط وقف اطلاق النار ، وهو ينص صراحة على انه يخضع لاحكام الجزء الاول من قرار لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان الصادر في ١٣ آب ( اغسطس ) ١٩٤٨ • و اضاف قائلاً انه مع ان الفسخ الانفرادي لقراري اللجنة امر لا معنى له ، فان ما اعلنه ممثل الهند من " سقوط " قراري اللجنة يترتب عليه " سقوط " امر وقف اطلاق النار • و اردف قائلاً انه لا يجوز فسخ قراري اللجنة ، على اية حال ، الا بالاتفاق بين الهند وباكستان والامم المتحدة وسكان جامو وكشمير •

٧٤٤- وتابع ممثل باكستان كلامه ، فأشار الى صدور تصريحات عن بعض زعماء الهند المحروفين ومنظماتها المشهورة تؤكد ضرورة احداث تغيير في موقف الهند • وقال ان هذه التطورات تعد ولا شك تطورات مشجعة في نظر جميع الراغبين في ايجاد جو من الصداقة بين الهند وباكستان ؛ الا انه لا يجوز الاكتفاء بترك هذا الاتجاه ينمو من تلقاء ذاته ، بل يجب على الامم المتحدة ان تشجعه ببذل جهود صادقة في هذا السبيل •

٧٤٥- وقال ان من الامور المشجعة كذلك ان يلاحظ ان عطف العالم الخارجي على كفاح الشعب الكشميري في سبيل تقرير المصير قد ازداد في الآونة الاخيرة • و ذكر ان جمهورية الصين الشعبية قد اعلنت تأييدها لحل لمسألة كشمير يقوم على الاستجابة لرغبات الشعب الكشميري التي تصهدها الهند وباكستان باحترامها • و اضاف ان العراق وسيلان كذلك قد ابديا تأييدهما لتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن كشمير ؛ كما اتخذت اندونيسيا والفلبين مؤخرًا موقفًا مماثلاً • و ذكر ان وفوداً مؤلفة من زعماء كشمير نالت تأييد المغرب ، وساحل العاج ، ونيجييريا ، وسيراليون ، وغينيا ، والسنغال ، والسودان ، والصومال ، والجزائر ، وتونس ، وتركيا ، وسوريا ، والاردن ، ولبنان ، والمملكة العربية السعودية •

٧٤٦- ومضى فقال ان رد فعل الهند ما زال سلبيًا مع ذلك ، وانها لم تستجب كما ينبغي لواقع الحالة ؛ وقال ان باكستان تقترح ، نظرا الى موقف الهند هذا ، دعوة الشيخ عبد الله الى المشول امام مجلس الامن ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، لكي يتسنى له تزويد المجلس بمعلومات قد تساعد في دراسته لمسألة كشمير •

٧٤٧- وفي الجلسة ١١٣٣ المنعقدة في ٧ ايار ( مايو ) ، تكلم ممثل الهند ، فقال ان ممثل باكستان اغفل ذكر اهم واقعة غيرت الحالة كلها في كشمير ، الا وهي اعتداء الصين على الهند • و اشار الى ان الصين استولت على ١٥٠٠٠ ميل مربع من اقليم الهند ، وان باكستان نزلت للصين مؤخرًا ، على حساب الهند ، عن ٢٠٠٠٠ ميل مربع آخر • وقال ان استرداد الاراضي التي احتلتها الصين بصفة غير مشروعة ، ومنع حدوث عدوان جديد من تلك الناحية ،

يمثل ضرورة عيوية بالنسبة الى الهند في ضوء الاحداث الاخيرة في كشمير، وان من المسـتـتـعـيل  
الدفاع عن لدخ الا عن طريق كشمير .

٧٤٨- ومضى الممثل في كلامه فقال ان المسألة الحقيقية المعروضة على المجلس هي مسألة  
عدوان باكستان على اقليم الهند ، وهو عدوان لم يتم انهاءه حتى الآن . وقال ان من دواعي  
اسف شعب الهند وعكومتها ان مجلس الامن لم يتخذ اى تدبير بشأن العدوان الباكستاني . و اضاف  
قائلا ان الشيخ عبدالله نفسه ، الذى استشهد ممثل باكستان باقواله مرارا فيما يتعلق بمركـز  
كشمير ، قد اعتبر باكستان مسئولة عن ارتكاب عدوان ؛ فقد سرد ، في البيان الذى القاه امام المجلس  
في عام ١٩٤٨ ، الاعمال العدوانية التي ارتكبتها المغيرون الباكستانيون بمساندة الجيـش  
الباكستاني . واستطرد ممثل الهند قائلا ان الشيخ عبدالله هو الذى اعلن حينئذ " ان كـلا  
من مـهـراجـا كـشـمـير وشـعـبـها التـمـسـا ، والظـروف هـذه ، من حـكـومـة الهند قـبـول الانضـمـام " . و اردف  
قائلا ان جميع الوقائع المتعلقة بانضمام كشمير واضحة كل الوضوح : فهناك ، اولا ، واقعة الانضمام  
القانوني الذى كان كاملا نهائيا ؛ وهناك ، ثانيا ، موافقة الشيخ عبدالله ، بوصفه زعيم اكبر حـزب  
سياسي في الولاية ؛ وهناك ، ثالثا واخيرا ، تصديق الجمعية التأسيسية المنتخبة على اساس اقتراع  
الراشدين الحام ، على الدستور الذى ينص على ان " كشمير جزء لا يتجزأ من الهند وستظل  
كذلك " . ومضى فقال ان الافراج عن الشيخ عبدالله يثبت ان الحالة في كشمير طبيعية ، وانـه  
ليس من المتوقع حدوث اية قلاقل . و اردف قائلا انه ليس في كشمير اية ثورة ، بل انها شهدت ، في  
الواقع ، وحدة طائفية تامة خلال واقعة سرقة الأثر المقدس ، ولم يحدث فيها اى حادث واحد يحكر  
صفو الصداقة بين مختلف الطوائف التي تعيش فيها ؛ اما المظاهرات التي اشار اليها ممثل  
باكستان فهي من باب التعبير المشروع عن الاستياء ولا تنهض دليلا على وقوع ثورة .

٧٤٩- واستطرد ممثل الهند قائلا ان ممثل باكستان قد ذهب الى انه اذا كانت الهند  
تعتبر ان قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ساقطين فان اتفاق وقف اطلاق النار يسقط  
كذلك ؛ ولكن يتبين بكل وضوح من محاضر مجلس الامن ان تحديد خط وقف اطلاق النار جاء مكـمـلا  
لوقف الاعمال العدوانية ، ويمكن النظر اليه بصفة مستقلة عن الجزئين الثاني والثالث من قرارى ١٣ آب  
( اغسطس ) ١٩٤٨ . و اردف قائلا ان هذه التلميحات تبدو ذات دلالة منذرة بالسوء ، واذ اردنا  
بينها وبين تأكيد باكستان ان شعب باكستان يطالب بالقيام بعمل من اجل " تحرير " شـعـب  
كشمير ، اتضح لنا ان باكستان تسعى الى ايجاد حالة قد تؤدى الى ارتكاب عدوان جديد على  
كشمير .

٧٥٠- ومضى الممثل في كلامه ، فاشار الى ان باكستان تدعي كذلك ان كثيرا من البلدان  
الافريقية والآسيوية تؤيد موقفها بشأن كشمير . وعلق على ذلك قائلا اننا لا نحرف كيف تمـرـض  
باكستان قضيتها على هذه البلدان ؛ ولكن لا يمكن ، على اية حال ، تعليق اية اهمية على رأى دولة  
تكون خصما وقاضيا في الوقت نفسه . وانتقل الى مسألة تأييد جمهورية الصين الشعبية لباكستان ،

فقال انه يمكن ان يعتبر من قبيل " زواج المصلحة " ، وذلك لان كلا البلدين قد ارتكب عدوانا على الهند . و اشار الى ان الحكومة الصينية التزمت موقف العياد في موضوع كشمير طيلة ستة عشر عاما ؛ الا انها شاءت الآن ، وبعد عدوانها هي على الهند ، ان تنحاز لاعد الطرفين .

٧٥١- ثم تطرق ممثل الهند الى اقتراح باكستان دعوة الشيخ عبد الله الى المشول امام مجلس الامن ، فقال انه اقتراح غير مقبول للهند على الاطلاق ؛ وذلك ان مركز الشيخ عبد الله هو مركز المواطن الهندي العادي ، في حين ان الطرفين المعنيين امام المجلس هما الهند وباكستان ، وهما وعد هما المختصان بالبت في تكوين وفديهما .

٧٥٢- واختتم ممثل الهند كلامه بقوله ان الخلافات بين الهند وباكستان يمكن ان يحلها البلدان انفسهما ، وان فرض الوصول الى تسوية تزداد اذا لم يحدث اى تدخل من الخارج . وقال انه ينبغي لمجلس الامن ، في هذه الظروف ، ان يحيط علما بالمباحثات التي بدأت بين وزيرى الداخلية للبلدين ، وان يحرب عن امه في ان تتكلم هذه المباحثات بالنجاح وتتهيء جوا من الوفاق الطائفي . و اضاف قائلا انه اذا ما وجد هذا الجو ، اصبح من المستطاع بحث جميع الخلافات الباقية بين البلدين .

٧٥٣- وفي الجلسة ١١١٤ المنعقدة في ١١ أيار ( مايو ) ، تكلم ممثل باكستان فقال ان بلاده لم " تنزل " لجمهورية الصين الشعبية عن شبر واحد ، بله ٢،٠٠٠ ميل مربع ؛ بل ان مفاوضات الحدود بين الصين وباكستان قد اسفرت عن تنازل الصين لباكستان عن ٧٥٠ ميلا مربعا . و اضاف قائلا ان هذه الاراضي كانت في حيازة الصين وتحت سلطتها الادارية الفعلية ، في حين ان الاراضي التي تتهم الهند باكستان بالنزول عنها لم تكن قط خاضعة للسلطة الفعلية لحكومة الهند البريطانية السابقة ؛ بل ان المذكرات التي ارسلتها الحكومة البريطانية السابقة الى السلطات الصينية اعترفت بملكية الصين لتلك المنطقة وسيادتها عليها . و اضاف قائلا ان باكستان تود ان تؤكد مجددا ان اتفاق الحدود الصيني - الباكستاني لم يؤثر بأية صورة من الصور في مركز اقليم جامو وكشمير او يخل بضرورة تعريد الولاية من السلاح وفقا لما يتطلبه قرارا لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . وذكر ان المادة ٦ من اتفاق الحدود تنص بوضوح على الصفة المؤقتة للاحكام المتعلقة بحدود كشمير .

٧٥٤- ومضى ممثل باكستان في كلامه ، فقال ان ممثل الهند قد جاء بعجة جديدة ، هي ان كشمير قد اكتسبت اهمية حيوية لدفاع الهند ضد الصين ؛ ولكن هذه الحجة واهية من الناحية العسكرية ، نظرا الى انه لا يمكن تهديد امن الهند سواء من لدخ او من وادى كشمير ، بالاضافة الى انها تتطوى على مبدأ خطر مفاده ان مبدأ تقرير المصير والاتفاقات الدولية يجب ان تخلي الطريق امام اعتبارات الاستراتيجية العسكرية .

٧٥٥- وأشار الى اتهام ممثل الهند لباكستان بالتهديد بخرق السلم في كشمير، فقال ان الامر لا يقتصر على ان باكستان لا تريد خرق السلم، بل انها اشد ما تكون رغبة في ان يؤمن تنفيذ " خطة السلم " الواردة في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان، وقد حاولت، في سبيل ذلك، اللجوء الى المفاوضة والوساطة، وحتى التحكيم، بغية ازالة الصعوبات التي اعترضت سبيل تنفيذ هذين القرارين؛ ولكن الهند رفضت جميع هذه الدارق التي اوصى ميثاق الامم المتحدة باستخدامها في تسوية المنازعات، بل انها تعترض حتى على ممارسة مجلس الامن لسلطاته الاقناعية. وارف قائلا ان الهند طالبت بتهيئة " جو افضل لبحث خلافاتها مع باكستان "، ولكنها عرقلت كل خطوة في سبيل تهيئة هذا " الجو الافضل ". و اضاف ان خبرة باكستان خلال السنوات السبع عشرة الماضية تظهر ان جميع الجهود التي بذلتها لا يجاد جو الاعتدال قد ذهبت سدى بسبب عدم احراز اى تقدم نحو حل النزاع المتعلق بكشمير.

٧٥٦- ومضى الممثل في كلامه، فقال ان الهند ذهبت، في مناسبات سابقة، الى ان باكستان ليس لها صفة قانونية في مسألة كشمير، وهي الآن تذهب الى ان كشمير نفسها ليس لها أية صفة قانونية، وانه لا محل لدعوة زعيم من زعماء شعب كشمير لاداء آرائه في المسألة. وقال ان ممثل الهند وصف التصريحات الاخيرة للشيخ عبدالله بانها ليست ذات صلة بالموضوع، وذهب الى ان قواعد الاثبات تجردها من كل اثر في موضوع المسألة. واستطرد ممثل باكستان قائلا ان الهند ان كانت تريد التشدد في تطبيق قواعد الاثبات، فان ذلك ادعى الى السماح للشيخ عبدالله بالشول امام المجلس ليعسط آراءه بدقة في موضوع النزاع.

٧٥٧- وواصل ممثل باكستان كلامه، فقال ان الهند ذكرت انه لم يكن هنالك اى ضغط من اجل الافراج عن الشيخ عبدالله، وان المظاهرات الاخيرة في كشمير كانت تعبيرا ديموقراطيا عاديا عن استياء السكان من الادارة المحلية؛ الا ان الواقع هو ان المظاهرات التي قامت في كشمير تختلف عن المظاهرات العادية في البلدان الديموقراطية، لان من قام بها هم سكان اقليم مركزه محل نزاع، وقد قاموا بها للاعراب عن رفضهم لضم فرض عليهم فرضا، وللمطالبة بتمكينهم من تقرير مستقبلهم عن طريق الاستفتاء. وقال ان هذه المظاهرات لها كل مدلول الثورة.

٧٥٨- وفي الجلسة ١١١٥ المنعقدة في ١٢ أيار ( مايو )، تكلم ممثل الهند، فكرر القول بأن المناقشة الجارية بشأن مسألة كشمير هي مناقشة في غير اوانها. وأشار الى ان وزيرى الداخلية في البلدين قد بدأ محادثاتهما من اجل اعادة الوئام الطائفي، وان من شأن المناقشة الجارية ان تزيد من صعوبة مهمتها. و اضاف قائلا ان مسألة كشمير يمكن ان تحل، شأن جميع الخلافات الاخرى المتبقية بين البلدين، عن طريق المحادثات الثنائية وتهيئة الجو الذى يساعد على الوصول الى التسوية. و اضاف قائلا ان باكستان اتهمت الهند بانها لا تساعد على تهيئة هذا الجو؛ الا ان الوقائع تشهد على غير ذلك، فان رئيس جمهورية الهند ورئيس وزراءها هما اللذان وجهتا النداءات الى رئيس جمهورية باكستان للقيام بجهود مشتركة في سبيل اعادة

الوثام الطائفي، وقد قوبلت نداءاتها بالرفض؛ كما ان الهند هي التي عرضت مرارا على باكستان اصدار اعلان بنبذ الحرب.

٧٥٦— ومضى ممثل الهند في كلامه، فقال ان باكستان اتهمت الهند بعدم الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة عليها بموجب قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان؛ الا ان الواقع هو ان باكستان هي التي لم تف حتى الآن بأول التزاماتها بموجب هذين القرارين، وذلك بامتناعها عن سحب قواتها من منطقة تمثل خمسي مساحة كشمير وبمواصلتها لعدوانها. و اضاف قائلاً ان باكستان لم تشأ ان تدرك كذلك ان دالة معاهدتها مع الصين لا تتمثل في جانبها الاقليمي، بل في ان باكستان ليست لها حدود مشتركة مع الصين، وان مفاوضاتها مع الصين كانت متعلقة باقليم يشكل جزءاً من الهند. وقال ان باكستان، بادعائها، اضافة ٧٥٠ ميلاً مربعاً الى اقليمها، انما تددين نفسها بالعدوان، لان هذه الاراضي لا يمكن ان تعتبر، بأى حال من الاحوال، جزءاً من باكستان.

٧٦٠— واستطرد ممثل الهند قائلاً ان مسألة عدوان الصين على الهند ليست عديمة الصلة بمسألة كشمير، فان ثمة واقعة ثابتة، هي ان الصين قد اعتدت على الهند عن طريق لدخ، وانها تحوز حيازة غير قانونية جزءاً كبيراً من اقليم الهند لا يمكن استرداده منها الا اذا بقيت كشمير جزءاً من الهند واتاحت القواعد اللازمة لمقاومة الصين. وقال ان هذه الحجة ليست حجة استعمارية كما حاولت باكستان ان توحي الى المجلس، لان كشمير ليست بالنسبة الى الهند بلداً اجنبياً، ولان الهند لا تحاول اخضاع شعب يختلف عنها في العرق والجنسية. وادف قائلاً ان رئيس جمهورية باكستان نفسه قد وصف كشمير بأنها ذات اهمية حيوية للدفاع عن باكستان؛ فهل معنى ذلك ان باكستان تعتبر كشمير مستعمرة وان شعبها ينتمي الى عرق آخر؟

٧٦١— ومضى الممثل في كلامه، فقال ان ممثل باكستان كرر اقتراحه دعوة الشيخ عبداللله للادلاء ببيان امام المجلس؛ ولكن الشيخ عبداللله، كما سبق وان اوضحت الهند، لا يشغل اى مركز رسمي في كشمير؛ ثم ان هناك احزاباً سياسية اخرى في كشمير قد تطلب الاستماع اليهم، بالاضافة الى ممثل مسلمي الهند البالغ عددهم خمسين مليون نسمة، والذين يعد مستقبل كشمير امراً ذا اهمية كبرى بالنسبة اليهم.

٧٦٢— واستطرد الممثل قائلاً ان الهند وضعت نصب عينيها دائماً فيما يتعلق بكشمير، لا سلم شعب كشمير وسعادته فحسب، بل وكذلك الوحدة الطائفية السائدة هناك كما في سائر انحاء البلاد. واختتم كلامه بقوله ان مسألة كشمير لن تحل بفرض حل من الخارج، او بتدخل طرف ثالث في المباحثات التي قد يقرر البلدان اجراءها.

٧٦٣— وتكلم ممثل المغرب، فقال ان المجلس تحرى في القرارات التي اتخذها منذ عام ١٩٤٨ تأمين التوازن بين الاعتبارات التاريخية والقانونية بالاستناد الى ميثاق الامم المتحدة.

وقال ان عرض المسألة من جديد على المجلس لا يرجع الى فشله ، بل الى عدم تطبيق المبادئ التي بنى عليها قرارته ، مما ادى بدوره الى عدم تنفيذ هذه القرارات . وارف قائلا ان الوقت الذي مر لم يجرد هذه القرارات من قيمتها . وذكر انه بالرغم من المحاولات الكثيرة التي قام بها المجلس ومن المفاوضات المباشرة بين الطرفين ، فلم يتم الوصول حتى الآن الى اى حل للنزاع . وقال ان ما يدعو الى التشجيع ان الطرفين ما زالا يبديان اهتماما بالغا بايجاد حل سلمي للمسألة ، وانهما اعلنا ان المصالح العليا لسكان كشمير ما زالت تمثل الهدف الوحيد الذي ينفشدانه . و اضاف قائلا انه يمكن ، لذلك ، بذل جهد جديد بتعاون الطرفين ، وانه يجب دعوتهما الى استئناف المحادثات الثنائية . و اشار الى ان المفاوضات المباشرة لا تنفي مسئولية مجلس الامن في مسألة ظلت موضع اهتمامه طيلة الايام الستة عشر الماضية . وبين انه يمكن ، تيسيرا لاستئناف المحادثات ، ان يطلب الى الامين العام مساعدة الطرفين ، وذلك على اساس مشترك متفق عليه ، وان يحلم المجلس عن سير تلك المحادثات وعن نتائجها .

٧٦٤- وتكلم ممثل ساحل الحاج ، فذكر ان وفده يجد ما يدعو الى التشجيع في استجابة الطرفين لنداء مجلس الامن الذي دعاهما فيه الى اجراء المفاوضات وتهدئة الجو . وقال ان المأمول ان يواصل الطرفان مفاوضاتهما الرامية الى ايجاد حل يكون مقبولا للجانبين ومتفقا كذلك مع مصالح شعب كشمير . واستطارد قائلا ان مما ييسر هذه المفاوضات الحصول على تعاون زعماء كشمير الذين يعينهم امر هذا الخلاف اكثر من غيرهم ، وان وفد ساحل الحاج يرى وجوب مراعاة مصالح سكان كشمير في هذه المفاوضات ، وذلك وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ومضى فقال ان الدور الذي يقوم به الشيخ عبدالله منذ الافراج عنه مؤخرا يدعو الى الارتياح في هذا الصدد ، الامر الذي يبعث على الامل في ان تؤدي جهوده الى ايجاد حل مقبول لكل من الهند وباكستان ولشعب كشمير كذلك ؛ ولكن يخشى الا يجرى استئناف المحادثات بصورة تلقائية ، وان تصادف هذه المحادثات بعد بدئها صعوبات خطيرة . وقال ان وفد ساحل الحاج يقترح ، منعا لذلك ، ان يهتد الى الامين العام بمهمة تيسير استئناف المفاوضات وتأمين نجاحها .

٧٦٥- وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان ما يدعو وفده الى التفاؤل ان يرى ان الحالة قد تحسنت لان كلا الطرفين اتخذتا تدابير حازمة لانهاء القلاقل الطائفية وبدأ في اجراء المباحثات على المستوى الصعيدي الوزاري . و اضاف قائلا ان الافراج عن الشيخ عبدالله يعد كذلك تطورا مشجعاً . و اشار الى ان المحادثات التي جرت بين الشيخ عبدالله ورئيس وزراء الهند قد عززت كثيرا الاعتقاد بإمكان ايجاد حل سلمي ودى لمسألة كشمير . ورأى انه يمكن للمجلس ، في ضوء هذا التحسن ، ان ينظر في التدابير التي ينبغي له اتخاذها لتشجيع ومساعدة الطرفين لكي يتسنى لهما الاستفادة التامة من التحسن الراهن في الحالة . وبين انه يمكن للطرفين ، في هذا الصدد ، الاستفادة كثيرا من خدمات الامين العام ، وانه يمكن للامين العام ان يساعد هما كذلك عن طريق تأمين المساعي الحميدة لبلد ثالث او لرجل دولة ، اذا رأى الطرفان ذلك مجديا ومناسبا . واختتم بقوله انه نظرا الى اهتمام المجلس المستمر بتسوية مسألة كشمير ، فانه ينبغي اعلامه اولاً فـأول

عن التقدم المحرز في هذا السبيل ، وعن اية مساعدة اخرى قد يرى الطرفان لزوم التماسها .

٧٦٦- وتكلم ممثل الصين ، فأشار الى انه طرأ على الحالة شيء من التحسن المحسوس ، فقد هدأت الاضطرابات الطائفية اثر بدء المحادثات بين ممثلي الحكومتين ، كما تم الافراج عن الشيخ عبدالله ، ويقال انه قدم اقتراحات ترمي الى ايجاد حل مسألة كشمير . وقال ان المجلس يجب ان يحث الطرفين على الاستفادة من التطورات الطيبة الاخيرة ، واستئناف المفاوضات في اقرب موعد ممكن بغية الوصول الى تسوية مقبولة للطرفين وفقا لروح ميثاق الامم المتحدة ، ومراعاة الواجبة لقرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة . وقال انه يمكن اقناع الامين العام بالمساهمة في البحث عن حل للمسألة . وذكر ، في هذا الصدد ، ان وفده قد سبق ان اشار الى امكانية الاستعانة بالامين العام الذي ينتمي الى بلد مجاور للهند وباكستان ، مما يتيح له معرفة وثيقة بدقائق المسألة وتفهما عميقا لها .

٧٦٧- واستطرد في كلامه قائلا ان ممثل الهند اشار مرارا الى الاعتداءات المسلحة على الحدود الشرقية للهند . واراد ف قائلا ان من الجلي ان الهند تكون اقدر بكثير على مواجهة هذه الاعتداءات لو سويت مسألة كشمير .

٧٦٨- وتكلم ممثل البرازيل ، فأعرب كذلك عن ارتياحه الى اجراء المحادثات بين وزيرى الداخلية في الهند وباكستان ، والى تصريح لوزير خارجية باكستان يفيد تحقق قدر كبير من الاتفاق بين البلدين . وقال ان البرازيل ما زالت تعتقد ان الحل النهائي لمسألة كشمير لا يمكن ان يوجد غير الطرفين انفسهما مع مراعاة رغبات سكان المنطقة . و اضاف قائلا ان البرازيل ترحب كذلك ، في هذا الصدد ، بالافراج عن الشيخ عبدالله ، وبالمحادثات التي جرت عقب ذلك بينه وبين رئيس وزراء الهند . وقال ان التطورات الاخيرة في شبه القارة تبث على الامل في بدء ظهور النهج الراقعي في معالجة المسألة . واستطرد قائلا انه وان لم يكن يوجد ، في المسألة الحالية ، بديل للمحادثات المباشرة ، فانه ينبغي الا يخرب عن بال الطرفين ان الامم المتحدة قد اقامت ، على مدى السنين ، خير جهاز دولي موجود لتسوية المنازعات ، وان هذا الجهاز متاح لهما في جميع الاوقات ؛ هذا فضلا عن ان ماضي الامين العام والمهام الشخصية بالمشكلة يؤهلانه بصفة خاصة لمساعدتهما ، اذا رغبا في ذلك .

٧٦٩- وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فأشار الى ما اعلنه وفده في ١٤ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ من ان النزاع بين الهند وباكستان ، في اساسه ، من تركة الحكم الاستعماري ، وان خير سبيل لحله هو اجراء المحادثات المباشرة بين السكان المعنيين . وقال ان التطورات الاخيرة فيما يتعلق بالمسألة الهندية - الباكستانية تعزز الامل في الوصول الى حل نهائي لهما . و اضاف ان الافراج عن الشيخ عبدالله يعد عاملا طيبا في هذا الصدد ، وان المحادثات الجارية



بين وزيرى الداخلية فى الهند وباكستان تدعو كذلك الى التفاوض . وذكر ان اجراء المباحثات المباشرة ، دون اية شروط مسبقة ، بشأن المسائل المتنازع عليها بين الطرفين ، هي الطريقة الوحيدة المفيدة المجدية . ثم اشار ممثل تشيكوسلوفاكيا الى تصريح ادلى به رئيس بلده يوم ١٤ نيسان ( ابريل ) ١٩٥٨ ، فى كلكتا بالهند ، و اضاف قائلا ان مسألة الاستقلال الداخلى لكشمير قد فرغ من تسويتها فى اطار الترتيبات الدستورية التى مكنت سكان كشمير من الاعراب عن ارادتهم . وقال انه اذا زاد تعزيز القوى المتمسكة بالسلم والحرية واستقلال الامم ، فان ذلك سيكون فى صالح السلم والامن الدوليين ، كما انه سيساعد على حل الخلافات بين الطرفين المعنيين بروج التعايش السلمى .

٧٧٠- وفى الجلسة ١١١٦ المنعقدة فى ١٣ ايار ( مايو ) ، تكلم ممثل بوليفيا ، فذكر ان وفده على اقتناع بان مسألة جامو وكشمير لا يمكن ان تحل بمجرد صدور قرار لمجلس الامن ، وان السبيل الوحيد لحلها هو المحادثات الثنائية البناءة . وقال ان هنالك بعض التطورات المشجعة فى هذا الصدد ، منها المحادثات الاخيرة التى جرت بين الشيخ عبدالله ورئيس وزراء الهند . واعرب عن الامل فى ان تصبح هذه المحادثات منطلقا الى الحل النهائى للمسألة . و اضاف قائلا ان على مجلس الامن الا يحاول فرضى قرار قد يرفضه اى من الطرفين ، وانه يجب كذلك تطبيق هذا المبدأ نفسه على الاقتراح الداعى الى قيام الامين العام ببذل مساعيه الحميدة . و افاد انه ليس ثمة من شك فى ان مساعدة الامين العام يمكن ان تسهم اسهاما كبيرا فى نجاح المحادثات بين الطرفين ؛ الا انه لا ينبغي للامين العام ان يضطلع بهذا الدور الا متى اعرب الطرفان انفسهما عن رغبتهما فى ذلك ووافقا عليه .

٧٧١- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده يرى ان ثمة التزاما حقيقيا يترتب على مجلس الامن ، هو الاسهام فى تهيئة افضل جو ممكن لتسوية مسألة كشمير تسوية سلمية سريضة . وقال ان المجلس يستطيع ان يفعل ذلك باظهار استعداد له لمساعدة الطرفين على تسوية خلافتهما بأية طريقة يريانها مفيدة . و اضاف قائلا ان الولايات المتحدة توافق كل الموافقة على الآراء التى ابدت فى المجلس بشأن دور الامين العام ، وهى تعتقد ان على المجلس ان يدعوه الى مساعدة الطرفين بأية طريقة يستصوبانها . وقال انه حدثت بعض التطورات الاخيرة التى تشير الى فائدة النظر الى الحالة القائمة فى كشمير من زاوية جديدة ، وضرورة بذل جهود جديدة لايجاد حل سلمى للمشكلة ولجميع الخلافات الاخرى بين الطرفين . ومضى فى كلامه فقال ان الولايات المتحدة تؤيد كذلك تشجيع مواصلة المحادثات بين الهند وباكستان بشأن العلاقات بين الطائفتين الاسلاميه والهندوسية فى كل من البلدين . واختتم كلامه بقوله ان الوقت ملائم ، فيما يبدو ، للقيام بمحاولة جديدة للتوفيق ، وذلك خدمة لمصلحة شعبي البلدين .

٧٧٢- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده يجد نفسه مضطرا مرة اخرى الى القول بأنه لم يستجد فى مشكلة كشمير اى عنصر جديد حقا منذ مناقشة

المجلس الأخيرة لها . و اضاف قائلا ان الحالة الراهنة تؤكد صحة رأى الوفد السوفياتي القائل بأن النزاع الهندي - الباكستاني يجب ان يسويه البلدان بانفسهما عن طريق المفاوضات المباشرة ، ولا سيما بعد اعادة احوال الطبيعية . اما فيما يتعلق بموضوع المسألة ، فان رئيس الحكومة السوفياتية السيد خروشوف قد شرح موقف الاتحاد السوفياتي مرارا ، وهو يتمثل في الرأى القائل بأن مستقبل كشمير سبق ان بت فيه شعب كشمير نفسه ؛ ومع ذلك فاننا لو نظرنا الى الحالة نظرة واقعية لتبين لنا ، دون اى شك ، ان هنالك نزاعا خطيرا بين باكستان والهند ، ولا سيما حول مسألة كشمير . وقال ان هذه الخلافات هي من مخلفات الاستعمار في تلك المنطقة ، وان لها آثارا سيئة في تقدم سكان البلدين ؛ ولذلك ينبغي الامتناع عن القيام بأى عمل قد يتسبب في زيادة تدور العلاقات بين البلدين وصرف جهودهما عن الاهداف البناءة . و اضاف قائلا انه مما يدعو الى تشجيع الوفد السوفياتي ، في هذا الصدد ، ان يلاحظ من البيانات التي القيت امام المجلس ان المحادثات بين وزيرى الداخلية في البلدين قد بدأت وانها قد احرزت نجاحا محسوسا . ومضى في كلامه فقال انه ينبغي المضي في نهج المحادثات الثنائية هذا الى مدى ابعد لان من شأنه ان يسفر عن نتائج مثمرة . و اضاف قائلا ان مما يبعث على التشجيع ان معظم اعضاء المجلس قد اتفقوا على ان نهج المحادثات المباشرة بين الطرفين هو انجع النهج واكثرها تبشيرا بالنجاح ؛ ولذلك فان من المهم عدم تعقيد الحالة باذغال عوامل جديدة ، وكذلك الامتناع عن القيام باية محاولة لفرض حل من الخارج .

٧٧٣- وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فابدى ارتياحه الى اجراء المحادثات بين وزيرى الداخلية في الهند وباكستان حول المشاكل الطائفية ، وذلك تلبية لنداء مجلس الامن ، واعرب عن امله في ان تؤدى هذه المحادثات الى تخفيف التوتر في شبه القارة . و اشار ممثل المملكة المتحدة كذلك الى الافراج عن الشيخ عبدالله بعد جلسة المجلس الاخيرة ، والى المباحثات التي جرت بينه وبين رئيس وزراء الهند وبعض الوزراء الهنود ، والى تشديد الشيخ عبدالله في تصريحاته على ضرورة القصوى لاعادة المودة بين الهند وباكستان . وقال ان على المجلس ، تبعا لذلك ، ان يكتفي في الوقت الحاضر بتشجيع الطرفين على مواصلة هذه المشاورات لكي يتسنى الوصول الى حل مشرف يكون مرضيا لشعبي الهند وباكستان فضلا عن شعب كشمير . و اضاف قائلا انه اذا رأى الطرفان ، في اية مرحلة من المراحل ، فائدة في شيء من المساعدة الخارجية ، فان وفد المملكة المتحدة يحثهم على النظر في امكانية الاستعانة بالامين العام .

٧٧٤- وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا لفرنسا ، فقال ان من الامور المشجعة ان يلاحظ المرء ان الصراع الطائفي قد هدأ بعض الشيء منذ آخر مناقشة اجراها المجلس للمسألة الهندية - الباكستانية . وذكر ان المباحثات بين وزيرى الداخلية ، والاهمية التي يعلقها الطرفان عليها ، تعد كذلك من الامور المشجعة . و اضاف قائلا ان الوفد الفرنسي يرى ان من التطورات الهامة الاخرى في الحالة ، الافراج عن زعيم كشميرى بارز يتسطيع ، في رأى الوفد الفرنسي ، ان يمارس

نفوذه وسلطته الشخصية في التقريب بين وجهات النظر المختلفة وزيادة فرص التسوية السلمية . واستطرد قائلاً ان الوفد الفرنسي يأمل ، والظروف هذه ، في ان يستفيد الطرفان الاسـتفادة الكاملة من الحالة الطيبة الراهنة وذلك باستئناف المفاوضات دون تأخير بغية الوصول الى تسوية مرضية للنزاع بين الهند وباكستان والى اعادة العلاقات الودية بينهما . وذكر انه يمكن للامم المتحدة وامينها العام القيام بدور مفيد في هذا الصدد . وبين ان الوفد الفرنسي يرى انـه ينبغي للامين العام ان يتخذ ما يلزم لتمكين المجلس من تتبع تطور الحالة ، وانه ينبغي للطرفين ، تحقيقاً لهذا الغرض ، اعلام الامين العام دورياً عن التقدم المحرز او الصعوبات التي يواجهانها في مفاوضاتهما الثنائية ؛ كما يرى انه ينبغي ان يكون في استطاعة الامين العام ، عند الاقتضاء ، عرض مساعدته عليهما منعاً لحدوث اى انقطاع في تلك المفاوضات .

٧٧٥- وبناءً على اقتراح قدمته البرازيل وايدته النرويج ، قرر المجلس ان يقوم الرئيس ، بعد التشاور مع اعضاء المجلس ، بجمع النتائج المستخلصة من مناقشة المجلس الحالية للمسألة الهندية - الباكستانية ، وتقديمها الى المجلس بغية اختتام هذه المناقشة .

٧٧٦- وفي الجلسة ١١١٧ المنعقدة في ١٨ ايار ( مايو ) ، قال الرئيس انه حاول ان ينفذ المهمة التي عهد المجلس اليه بها في جلسته الاخيرة ، وان يستخلص النتائج التي تم الاتفاق عليها في المناقشة ؛ الا انه لم يتسن ، رغم كل الجهود المبذولة ، الا جماع على احدى النقاط الهامة ؛ وعلى ذلك فانه لا يستطيع تقديم نتيجة عامة ، بل انه مضطر الى الاكتفاء ، في الباب الاول من تقريره ، ببسط النقاط التي لا يبدوا ان ثمة اختلافاً في الرأي بشأنها بين اعضاء المجلس ؛ والاشارة ، في الباب الثاني من التقرير ، الى الاتجاهات المختلفة التي ابدت بشأن نقطة اخرى . وفيما يلي بيان النتائج :

اولاً - ( أ ) لاحظ اعضاء المجلس ان المناقشة التي دارت في الاسبوع الماضي اعقبت المباحثات التي جرت في شهرى شباط ( فبراير ) وآذار ( مارس ) من هذه السنة بشأن مسألة جامو وكشمير . وأشاروا الى انه قد سبق لهم الاعراب ، وخاصة في شهر شباط ( فبراير ) ، عن آراء حكوماتهم في الوقائع الاساسية المتعلقة بالمشكلة ، بما فيها قرارات الامم المتحدة المختصة ، ومسألة المركز القانوني لجامو وكشمير ، ومبادئ الميثاق المنطبقة على الحالة . وأكدوا ان البيانات التي القوها في ذلك الحين ما زالت صحيحة .

( ب ) واعرب اعضاء المجلس عن قلقهم فيما يتعلق ببلدين عظيمين هنالك كـل ما يقتضي قيام علاقات طيبة بينهما ، وعن رأيهم في ان الخلافات الحاضرة بينهما ، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة جامو وكشمير ، يجب ان تسوى تسوية ودية حرصاً على مصلحة السلم العالمي .

( ج ) واعرب اعضاء المجلس عن شعورهم بأن التطورات الاخيرة قد تؤدي الى اِلانة المواقف المتخذة، والى تعزيز التفاهم، وبالتالي الى حالة تقوى فيها امكانيات افضاء المحادثات التي تجرى بين الطرفين المعنيين الى تسوية .

( د ) واعرب اعضاء المجلس عن اقتناعهم بوجوب بذل كل جهد ممكن لتعزيز هذه العناصر الطيبة وتجنب كل اضرار بهذه الغرض، مما يتطلب من جانب الطرفين المعنيين التحلي بروح التوفيق والاعتدال، ومن جانب الامم المتحدة التزام موقف التروى المصحوب بالتيقظ .

( هـ ) واعرب اعضاء المجلس عن املمهم في ان يمتنع الطرفان عن القيام بأى عمل من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الحالة، وفي ان يتخذوا من التدابير ما يؤدي الى اعادة جو الاعتدال بين البلدين، فضلا عن اقرار السلم والوثام بين الطوائف.

( و ) واعرب اعضاء المجلس عن املمهم في ان يحدد البلدان، في ضوء مناقشة المجلس، الى استئناف اتصالاتهما باسرع ما يمكن بغية حل خلافاتهما عن طريق المفاوضة، ولا سيما منها خلافاتهما المتعلقة بجامو وكشمير .

ثانياً — اعرب عدد من اعضاء المجلس عن رأيهم في ان الامين العام قد يتمكن في المستقبل من تقديم مساعدة مفيدة الى الطرفين لتيسير استئناف المفاوضات بشأن مسألة جامو وكشمير، او لمعاونتهما على متابعة هذه المفاوضات اذا صادفتها اية صعوبات ؛ الا ان بعض اعضاء المجلس الاخرين اعربوا عن رأيهم في ان تدخل اى عناصر خارجية قد يؤدي الى تعقيد المفاوضات بين الهند وباكستان، وفي ان مبدأ اللجوء الى الامين العام ذاته يجب ان يترك الاتفاق عليه للطراف المعنيين .

ثالثاً — تبقى المسألة الهندية — الباكستانية مدرجة في جدول اعمال مجلس الامن .

٧٧٧ — وتكلم ممثل باكستان، فقال انه ظهر في المناقشة عنصران بارزان : اولهما، ان من الجلي ان جميع اعضاء المجلس اعربوا عن قلقهم ازاء الحالة، كما اوضحوا ان على مجلس الامن التزاما مستمرا بالعمل على ايجاد تسوية سلمية لهذا النزاع؛ وثانيهما، انه انتظمت اقوال اعضاء المجلس فكرة رئيسية هي انه لا تكون اية تسوية للنزاع تسوية حقيقية دائمة اذا لم تؤخذ فيها بعين الاعتبار رغبات سكان جامو وكشمير . ومضى في كلامه فقال ان باكستان على اقتناع بأن هذى — المبدأين يحددان الاطار للتطورات المقبلة في الحالة . وتطرق الى مسألة المفاوضات المباشرة، فقال ان خبرة باكستان بها على مر السنين ليست مشجعة، وان الفشل المتكرر الذى انتهت اليه تلك الجهود يدل على ان جعل المفاوضات بناءة مجدبة امر لا يستطيعه طرف واحد بمفرده، كما انه لن يصبح ممكناً دون الرجوع الى رغبات سكان جامو وكشمير . وافاد ان باكستان كانت تأمل في ان يقوم مجلس الامن بدور ايجابي فعال في الحالة، وان يحدد بشكل واضح الاطار الذى

يمكن فيه اجراء الاتصالات بين الهند وباكستان بغية حل مشكلة جامو وكشمير ؛ كما انها كانت  
تود اسناد دور محدود الى الامين العام يمكنه من تيسير احراز التقدم وتأمين اتيان تلك الاتصالات  
بنتائج مثمرة .

٧٧٨- وتكلم ممثل الهند ، فذكر ان ثمة واقعة برزت بوضوح من مناقشة المجلس ، هي ان ولاية  
جامو وكشمير ليست مسرحا لثورة علنية كما زعمت باكستان ، بل انها تنعم بالسلم التام وتستودها  
الاحوال الطبيعية . وقال انه مما يشرف سكان كشمير ان ذلك الجزء من الهند يشهد واثما  
طائفا تاما . ومضى فقال ان الواقعة الثانية التي تجلت في المناقشة هي ان المسألة المعروضة  
على المجلس لا يمكن ان تحل الا بطريق المفاوضات الثنائية ، وان تدخل اى طرف ثالث لن يؤدي الا  
الى عرقلة هذه المفاوضات . و اضاف قائلا ان الوقت قد حان للنظر الى الحالة القائمة في كشمير  
من زاوية جديدة يؤخذ فيها بعين الاعتبار الاثر الذي يمكن ان يكون لها في شعب الهند وصبي  
السلم والوثام الطائفي السائد في ذلك البلد . واستطرد قائلا ان الهند تريد الوصول الى  
تسوية مع باكستان ، ولكن لا بد لباكستان من ان تقبل ببعض المواقف الاساسية التي ستظل الهند  
متمسكة بها ، منها ان كشمير جزء لا يتجزأ من الهند ، وانه ليس ثمة من بلد يقبل بالتنازل عن  
جزء من اقليمه . و ا رد ف قائلا ان الهند مثال للتعايش بين مختلف الطوائف ، وهي حريصة على  
ان تتكلم تجربتها في هذا الصدد بالنجاح . و اعلن ان الهند مستعدة على الدوام لاستقبال  
الامين العام ضيفا مكرما ، ولكنها لا تود ان ياتي اليها في زيارة تتعلق بالمناقشة المتصلة بكشمير ،  
الا اذا اتفق كلا الطرفين على ذلك .

## الفصل الثامن

الرسالة المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٤  
والموجهة من نائب ممثل اليمن الدائم ، القائم بالاعمال المؤقت ،  
الى رئيس مجلس الامن

- ٠ -

### الفرع الاول

#### الرسائل الواردة الى المجلس

٧٧٩- ارسل ممثل المملكة المتحدة الدائم رسائل مؤرخة في ٢٠ و ٢٨ و ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٤ (م أ / ٥٦١٨ ، و م أ / ٥٦٢٨ ، و م أ / ٥٦٣٢ ) اتهم فيها اليمن بخرق الاقليم الجوى لاتحاد الجنوب العربي في المنطقة الواقعة جنوبي وغربي حريب ، وشن غارات جوية على اقليم الاحساء . وذكرت الرسائل ان حكومة المملكة المتحدة قامت مرارا بتوجيه التحذيرات وارسال مذكرات الاحتجاج الى سلطات الجمهورية اليمنية ، طالبة احترام حدود اتحاد الجنوب العربي واقليمه الجوى ، ومعلنة ان وقوع اية اعتداءات جديدة ستضطرها الى اتخاذ تدابير مضادة . و اضافت المملكة المتحدة انه بناء على ذلك ، وعقب الاعتداء الذى وقع في ٢٧ آذار ( مارس ) حين اجتازت احدى طائرات الهليكوبتر حدود بيحان واطلقت النيران ، صدرت الاوامر الى الطائرات البريطانية بالقيام بهجوم مضاد في ٢٨ آذار ( مارس ) على حصن عسكري يمني يقع بالقرب من حدود اليمن على مسافة حوالي ميل واحد من مدينة حريب ، وذلك بعد القاء رسالة تحذير ، رغبة في الاقلال الى اقصى حد ممكن من خطر وقوع خسائر في الارواح . وذكرت ان الحكومة البريطانية قد اتخذت هذا التدبير ممارسة منها لحقها في الدفاع لا غير .

٧٨٠- وارسل نائب ممثل اليمن الدائم رسالة مؤرخة في ١ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٦٣٥ ) ، طلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الحالة الناشئة عن الاعمال العدوانية البريطانية المستمرة والموجهة ضد المواطنين اليمنيين المسالمين ، وهي الاعمال التي بلغت ذروتها في الاعتداء الذى وقع في ٢٨ آذار ( مارس ) وتسبب في وفاة خمسة وعشرين مواطنا يمينيا واصابة عدد منهم بجراح ، وذلك بالاضافة الى الخسائر المادية . واتهمت الرسالة اليمنية بريطانيا ايضا بارتكاب ما يزيد على اربعين عملا عدوانيا ضد المدن والقرى اليمنية منذ قيام الجمهورية العربية اليمنية .

## الفرع الثاني

### النظر في المسألة

في الجلسات ١١٠٦ - ١١١١ ( ٢ - ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ )

٧٨١- قام مجلس الامن ، في جلسته ١١٠٦ المنعقدة في ٢ نيسان (ابريل) ، بادراج البند في جدول اعماله ، ودعا ممثل الجمهورية العربية اليمنية الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع . ووافق المجلس ايضا على طلب ممثلي العراق ( م أ / ٥٦٣٨ ) والجمهورية العربية المتحدة ( م أ / ٥٦٣٩ ) والجمهورية العربية السورية ( م أ / ٥٦٤٣ ) الاشتراك في المناقشة .

٧٨٢- وفي الجلسة ١١٠٦ المنعقدة في ٢ نيسان (ابريل) ، تكلم ممثل اليمن ، فوصف الاعتداء الجوي البريطاني الواقع في ٢٨ آذار (مارس) ، وقال ان هذا العمل العدواني الصارخ يشكل جزءا من خطة بريطانية ترمي الى فتح جبهة حرب حامية في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من الجمهورية العربية اليمنية بغية اشاعة الفوضى والبلبلة في تلك المنطقة باكملها ، على امل ان تساعد مثل هذه الحالة على قلب الجمهورية العربية اليمنية . واضاف قائلا ان هذا الانتهاك الصارخ لميثاق الامم المتحدة من بلد هو عضو من الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة وأحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، امر يتنافى كلية مع مسؤولياته بموجب الميثاق .

٧٨٣- ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان البريطانيين راحوا ، في الوقت الذي كانوا ينفذون فيه سياستهم العدوانية ضد الجمهورية العربية اليمنية ، يوجهون الى مجلس الامن رسائل يتهمون فيها اليمن بارتكاب اعمال عدوانية . وذكر ان هذه الرسائل والاتهامات الدعائية ليست الا ستارا مصطنعا لتغطية خطتهم العدوانية . واستطرد قائلا ان تاريخ العدوان البريطاني يرجع الى عام ١٨٣٠ ، حين احتل البريطانيون عدن بالقوة ؛ وقد استمرت هذه السياسة وازدادت صخبها العدوانية عقب ثورة اليمن في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ . وافاد ان البريطانيين يرون ان قيام جمهورية تقدمية في شبه الجزيرة العربية امر يعرض وجودهم ومصالحهم في تلك المنطقة للخطر . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة ، تنفيذا لسياستها الرامية الى عرقلة تقدم الجمهورية العربية اليمنية ، ارتكبت اعمالا عدوانية عديدة ، فغرقت بذلك ميثاق الامم المتحدة . وعدد ممثل اليمن حوالي تسعة وثلاثين عملا عدوانيا ارتكبه البريطانيون كما ذكر اسما عشر من القرى والمراكز التي احتلتها قواتهم ، وذلك بعد ثورة اليمن .

٧٨٤- واختتم ممثل اليمن كلامه بقوله ان على مجلس الامن ان يقوم ، ضمن امور اخرى ، بشجب العمل العدواني البريطاني الواقع في ٢٨ آذار (مارس) ، وشجب التدخلات البريطانية

المستمرة في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية ، وتأمين انسحاب القوات البريطانية من اقليم اليمن وقراها ، وتأمين التعويض العادل عما لحقه العدوان البريطاني من خسائر فسي ارواح اليمنيين واموالهم ، واعلان ادراكه ان الوجود البريطاني في عدن والمحميات يشكل تهديدا دائما للمسلم والامن في المنطقة كلها .

٧٨٥ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان طلب سلطات الجمهورية اليمنية انعقاد مجلس الامن اثار دهشة حكومته حقا ، وذلك لانه اذا كان ثمة بلد وقع ضحية للعدوان ، فان هذا البلد هو اتحاد الجنوب العربي . وذكر ان بيحان ، وهي احدى ولايات الاتحاد ، تتعرض منذ مدة لسلسلة من الاعمال العدوانية المتعمدة التي ترتكبها السلطات اليمنية . و اشار الى ان الحكومة البريطانية تتعمل مسؤولية الدفاع عن الاتحاد ، وهي ملزمة بمساعدته على حماية اقليمه . و اضاف قائلا ان حكومته ليست مستعدة لقبول سلسلة الاتهامات الموجهة اليها ، كما انها لا يسعها قبول ادعاء اليمن بالسيادة على جزء من اقليم الاتحاد . وبين ان الاتحاد وقع ضحية للاقتحامات والاستفزازات وحوادث اطلاق النار التي تقع المسؤولية عنها جميعا على عاتق السلطات اليمنية . وذكر ان حكومة المملكة المتحدة قد حرصت دائما على اتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن .

٧٨٦ — وبعد ان عرض ممثل المملكة المتحدة تفاصيل الانتهاكات الاخيرة للاقليم الجوي لاتحاد الجنوب العربي وتفاصيل الاعتداءات الجوية ، قال انه قد اتضح الآن ان سلطات الجمهورية اليمنية تريد اثارة القلاقل على الحدود خدمة لاغراضها الخاصة . و اضاف قائلا ان مذكرات التعذير والاحتجاج ارسلت عقب اعتداء ١٣ آذار ( مارس ) ، وان الاعتداء الذي وقع يوم ٢٧ آذار ( مارس ) عقب تسليم الاحتجاج مباشرة ، جاء دليلا واضحا على ان هذه الانتهاكات متعمدة وانها وليدة سياسة مرسومة ، وان حكومة المملكة المتحدة لم تجد بدا ، والظروف تلك ، من اتخاذ تدبير دفاعي حفيظا لسلامة اتحاد الجنوب العربي الاقليمية . و اضاف قائلا انه ينبغي كذلك النظر الى الاعتداءات اليمنية في ضوء الحرب الازاعية والاعمال الهدامة ، بما فيها التحريض على التمرد والقتل . وذكر ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في الاقلال الى اقصى حد من امكانية الحاق الضرر باموال المدنيين وازال الخسائر في الارواح ، اختارت هدفا منعزلا ، واتخذت جميع الخطوات الممكنة للانذار التام بالاجراء المنتوى . ومضى في كلامه ، فقال ان الحكومة البريطانية وان كانت تأسف لاية خسائر في الارواح نجمت عن هذا العمل الدفاعي ، فانها لا تقبل الارقام التي قدمتها سلطات الجمهورية اليمنية . ونفى ان يكون هناك اى حشد للقوات البريطانية ، وقال ان اهم ما تهتم به المملكة المتحدة هو تأمين اقرار الاحوال السلمية على الحدود وفي المنطقة كلها ، وهذا هو ما حدا بها الى ان تقترح على السلطات الجمهورية اليمنية في الحام الماضي اقامة منطقة معجدة من السلاح على الحدود في منطقة بيحان يقوم الطرفان بسحب قواتهم العسكرية منها ، وهو اقتراح انتهته المملكة المتحدة الى الامين الحام ، الا ان السلطات اليمنية



ردت بمقترحات مقابلة غير واقعية بتاتا ، ان انها تقضي بأن تجرد من السلاح منطقة تقع كلها تقريبا داخل حدود الاتحاد . وارف قائلا ان حكومة المملكة المتحدة ما زالت على استعداد للنظر في امكانية ايجاد حل لتخفيف التوتر في المنطقة ، على اساس الانسحاب المتكافي من جانبي الحدود .

٧٨٧- وتكلم ممثل العراق ، فقال ان ممثل المملكة المتحدة وصف العمل الذي قام به بلده في منطقة حريب بانه " تدبير دفاعي " ، واتى بنظرية للعمل الثأري سبق وان رفضهم مجلس الامن . و اشار ممثل العراق ، في هذا الصدد ، الى بيان القاه ممثل المملكة المتحدة في عام ١٩٥٦ امام مجلس الامن واعلن فيه ، ضمن امور اخرى ، " ان مبدأ الثأر مبدأ خاطيء بكلية من الناحيتين الاخلاقية والسياسية " . ومضى ممثل العراق في كلامه ، فقال ان هذا العمل الذي وصف بانه عمل ثأري قد اتخذ ردا على غارات يمنية مزعومة لم تنجم عنها ، حتى في رواية وفود المملكة المتحدة ، اية خسائر في الارواح . و اضاف قائلا ان اتخاذ هذه الغارات مبررا لغارة بضخامة غارة ٢٨ آذار ( مارس ) لا يشهد على حسن ادراك المملكة المتحدة للمسؤولية . ومضى في كلامه ، فقال ان هذا الاعتداء ينطوي على انتهاك صريح للالتزامات التي يربتها الميثاق على الدول الاعضاء ، ولا سيما على الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

٧٨٨- وواصل الممثل كلامه قائلا ان المملكة المتحدة زعمت انها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية لليمن ؛ ولكن الامين العام ذكر في تقريره الصادر في ٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٥٧٢ ) ان الملكيين في اليمن يتلقون " الاسلحة والذخائر بكميات محسوسة ) . . . من مصدر ما ، ولكن ليس بالضرورة من وراء الحدود الشمالية " ، وعلى ذلك فان هذه الاسلحة والذخائر لا يمكن ان تكون آتية الا من الحدود الجنوبية والشرقية ، اى مما يسمى باتحاد الجنوب العربي . و اضاف انه ليحق للمرء ان يتساءل ، في ضوء ذلك ، عما اذا كان ذلك التدخل هو السبب في وقوع تلك السلسلة من الاعمال العدوانية ، بما فيها اعتداء ٢٨ آذار ( مارس ) .

٧٨٩- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريّة الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان المملكة المتحدة لم تنف الاتهام الذي وجهته اليها الجمهورية العربية اليمنية . و اضاف ان المملكة المتحدة اعترفت في رسالتها الى مجلس الامن بوقوع بعض الخسائر في الارواح نتيجة لاعتداء ٢٨ آذار ( مارس ) ، وكذلك فعل المندوب السامي البريطاني في عدن . و اشار الى ان وفد المملكة المتحدة اعلن امام مجلس الامن في العام الماضي ان حكومته تلتزم بدقة فيما يتعلق باليمن سياسة عدم التدخل ؛ بيد ان الاعمال العدوانية التي لفت اليها نظر مجلس الامن لا تتفق ، بكل تأكيد ، مع هذه النوايا المعلنة . وقال ان المملكة المتحدة نفسها قد اعلنت مجلس الامن بأن طائراتها خرقت الاقليم الجوي اليمني . و اضاف قائلا انه لو كان لدى المملكة المتحدة اى مبرر لهذا العمل لكان عليها ان تعرض قضيتها على مجلس الامن . و افاد ان عدوان المملكة المتحدة يشكل ، بلا شك ، انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ولمقاصده ، كما ان حشد القوات والمعدات العسكرية البريطانية

فيما بين محمية بيحان وحريب يمثل عملاً انفرادياً في تلك السلسلة من الأعمال العدوانية الموجهة ضد اليمن . وذكر ان الجمهورية العربية اليمنية لفتت نظر مجلس الامن ، في سلسلة من الرسائل التي وجهتها اليه في عام ١٩٦٣ ، الى الأعمال المسلحة المختلفة التي ارتكبتها المملكة المتحدة ضدها . و اضاف قائلاً انه يتضح كذلك من تقرير الامين العام ( م أ / ٥٥٧٢ ) ، ان الاسلحة والذخائر ترسل من منطقة بيحان ، الواقعة جنوب شرقي حريب ، الى القوات الملكية . و اردف قائلاً ان استخدام المملكة المتحدة لقاعدتها في جنوب شبه جزيرة العرب في ارتكاب أعمال عدوانية ضد الجمهورية العربية اليمنية يدل بجلالة على ان اقتراح الرئيس عبد الناصر تصفية جميع القواعد العسكرية الاجنبية الواقعة في البلاد العربية انما هو اقتراح جاء في اوانه . و اعلن ان الاتحاد السوفياتي يؤيد هذا الاقتراح . و بين ان العدوان البريطاني على اليمن هو اكثر من خـلاف محلي ، وان تلك هي نظرة شعوب الدول العربية اليه . و اشار الى ان جامعة الدول العربية في اجتماعها المعقود في ٣١ آذار ( مارس ) ، اكدت خاصة ان الدول العربية تعتبر العدوان البريطاني على اليمن عدواناً على شعوبها كافة . و اعلن ان الوفد السوفياتي سيؤيد كل التأييد طلب الجمهورية العربية اليمنية الى مجلس الامن شجب العدوان البريطاني وتدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية لدولة عضو ذات سيادة . وقال ان من الضروري كذلك ، منضالاً الى مساس باستقلال الجمهورية العربية اليمنية وسلامتها في المستقبل ، تصفية القاعدة التي انطلق منها هذا العدوان فضلاً عن انها جميع الاستفزازات . و اختتم كلامه بقوله انه ينبغي مطالبة المملكة المتحدة كذلك بدفع تعويض كاف .

٧٩- و تكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان بيان ممثل اليمن قد قدم الدليل القاطع على العدوان الذي ارتكبه المملكة المتحدة ، وان لدى المجلس المبرر الكافي لشجب هذا العدوان ؛ بيد انه اذا كانت ثمة حاجة الى اي دليل آخر ، فان المملكة المتحدة قد مته بنفسها في الرسالة التي ارسلتها الى مجلس الامن . واستطرد قائلاً ان المملكة المتحدة اعتذرت بالتأثر ، ونظرية التأثر نظرية سبق وان رفضها مجلس الامن كما اوضح ممثلاً العراق والاتحاد السوفياتي ؛ بيد ان ذلك العمل لم يكن مجرد تدبير تأري ، ان يتضمن نبأ نشرته صحيفـة ' واشنطن بوست ' في عددها الصادر في ٢ نيسان ( ابريل ) الدليل الكافي على ان هذا العمل كان عملاً مبيتاً نال موافقة رئيس وزراء المملكة المتحدة نفسه .

٧٩- وفي الجلسة ١١٠٧ المنعقدة في ٣ نيسان ( ابريل ) ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه لم يشأ ، في البيان الذي القاه في اليوم السابق ، الاطالة في الكلام عن احداث الماضي ، بل اراد التطلع الى المستقبل والنظر في الكيفية التي يمكن بها تحسين الحالة بحيث يتسنى لاتحاد الجنوب العربي ان يعيش في سلام مع جيرانه . و اشار الى ان هنالك تبايناً بين قائمة الحوادث المزعومة التي سردتها ممثل السلطات الجمهورية اليمنية في جلسة المجلس الاخيرة ، وبين القائمة الواردة في رسالة الممثل اليمني المؤرخة في ٢٩ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ .

( م أ / ٥٤٠٨ ) • واذف قائلًا ان المملكة المتحدة قد مت في رسالة وجهتها الى مجلس الامن قائمة دقيقة بالحوادث التي بدأتها السلطات الجمهورية اليمنية في شهر آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٤٢٤ ) ، وهي قائمة يمكن الاستدلال منها على نوع الاستفزاز الذي تعين على اتحاد الجنوب العربي ان يواجهه •

٧٩٢- ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان ممثل العراق قد خرج من تقرير الامين العام ببحر الاستنتاجات التي لا تقوم على اى اساس ؛ ان الامين العام لم يخلص في تقريره الى مجلس الامن الى مثل تلك النتائج ، بل انه حرص على ان يذكر ان الرقابة التي يمارسها مراقبو الامم المتحدة على تلك الحدود الطويلة بعيدة عن الكمال بالضرورة • واستطرد قائلاً ان القوات الملكية ، كما فهم وفده ، تحصل في الواقع على كميات كبيرة من مؤناتها من قوات الجمهورية العربية المتحدة وذلك عن طريق الاستيلاء او غيره من الطرق • وقال ان حكومة المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة سياسة عدم التدخل في شئون اليمن ، وهي تنفذ هذه السياسة بدقة وامانة • واذف قائلاً ان حكومة المملكة المتحدة ما زالت متمسكة باقتراحها الداعي الى الانسحاب المتكافي للقوات العسكرية من كلا جانبي الحدود ، وكانت تود ان يبدى الممثلون الآخرون في المجلس ملاحظاتهم عليه • وقال انه اذا رأى المجلس ان من المناسب ، في هذا الصدد ، دعوة الامين العام الى بذل مساعيه الحميدة للمساعدة على تنظيم مثل هذا الانسحاب ، فان المملكة المتحدة سترحب بذلك ؛ كما انه اذا رأى المجلس ان من المناسب دعوة الامين العام الى تقديم المساعدة بطرق اخرى ، مثل اقامة المراقبين على امتداد الحدود كلها او المحاونة على تعيين الحدود نفسها ، فان حكومة المملكة المتحدة ستكون على استعداد للنظر في ذلك ايضاً • واذف قائلاً ان اتخاذ مثل هذه التدابير ينبغي بطبيعة الحال ان يكون بالاتفاق بين جميع الاطراف المعنيين ، بغية ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بمنع الاعتداءات والاغارات والقضاء على جميع النشاطات التي يمكن ان تحكر سلم المنطقة •

٧٩٣- وتكلم ممثل العراق ، فقال ان الادلة المتوفرة لا تدع مجالاً للشك في ان المملكة المتحدة قررت قبل ٢٨ آذار ( مارس ) الاضطلاع بعمل تأديبي ضد الجمهورية العربية اليمنية ، وفي ان الاعتداء الجوى الواقع في ٢٨ آذار ( مارس ) ليس عملاً دفاعياً تلقائياً كما حاول ان يصوره ممثل المملكة المتحدة امام المجلس ؛ ومع ذلك ، وحتى لو فرض ان هذا العمل كان هجومياً مضاداً كما تزعم المملكة المتحدة ، فهل يجوز السماح لاية دولة عضو ، وعلى الاخص لدولة هي عضو دائم في مجلس الامن ، بالاضطلاع بعمل تأديبي ضد دولة اخرى من الدول الاعضاء ؟ وشار الى ان مجلس الامن قرر في الماضي رفض الاعمال الثأرية وشجبها ، والى ان ممثل المملكة المتحدة شارك في قرار المجلس ذاك • وقال ان المجلس لا يسعه ان يفعل اقل من ذلك في هذه الحالة ، وان عليه ، تبعاً لذلك ، ان يشجب العمل الذي قامت به المملكة المتحدة في ٢٨ آذار ( مارس ) بوصفه متنافياً مع الالتزامات المترتبة على الدول الاعضاء بموجب الميثاق •

٧٩٤- واستطرد ممثل العراق قائلا انه يبدو ان هنالك سببين رئيسيين للاعتداء البريطاني الواقع في ٢٨ آذار ( مارس ) : اولهما ، محاولة ارغام اليمن على الاعتراف باتحاد الجنوب العربي ؛ وثانيهما ، محاولة تحريض القبائل في منطقة حريب على التمرد على حكومة الجمهورية العربية اليمنية بغية تقويض دعائم هذه الحكومة . وقال انه ينبغي ان نتذكر ان اليمن لم تتنازل قط عن دعوى سيادتها على عدن والمحميات ، حتى ولا في معاهدة ١٩٣٤ المصقودة بينها وبين المملكة المتحدة ، والتي اتفق فيها الطرفان ، ريثما تجرى المفاوضات ، على الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه الاخلال بالحالة الراهنة . ومضى في كلامه ، فقال انه بالرغم من هذا الاتفاق ، واصلت الحكومة البريطانية انتهاك روح هذه المعاهدة عن طريق المساس بدعوى اليمن بالسيادة على عدن والمحميات . و اضاف قائلا ان هذه الحالة ازدادت تفاقمًا عندما رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالحكومة الجمهورية الجديدة لليمن ، وهي حكومة اعترف بها معظم الدول الاعضاء . وقال ان عدم الاعتراف هو ، فيما يبدو ، اساس المشاكل في الجنوب العربي ، ان الحكومة البريطانية تصر على ان تعلن اليمن اولا تغليبها عن دعاوها بالسيادة على عدن والمحميات ، في حين ان اليمن لا تستطيع ان تفعل ذلك ما لم يمنح سكان هذه المنطقة الفرصة اللازمة لتقرير مستقبلهم بحرية . و اردف قائلا ان موقف اليمن ، في هذا الصدد ، يتفق تماما مع قرار الجمعية العامة ١٩٤٩ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، والذي دعا الحكومة البريطانية الى اعطاء سكان اقليم عدن فرصة تقرير مستقبلهم بواسطة انتخابات تشرف عليها الامم المتحدة . وذكر انه بالرغم من موقف الجمهورية العربية اليمنية هذا ، فقد ضعفت الحملة التي تشن من اجل قلب الحكومة الجمهورية ، وذلك بتزويد الملكيين بكميات كبيرة من الذخائر عن طريق الحدود الجنوبية . واستطرد قائلا انه يجدر بالمجلس ، مراعاة لهذه العوامل ، ان ينظر في اتخاذ التدابير التالية : ( أ ) ان يشجب الخسارة الثأرية التي شنت في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ بوصفها عملا يتنافى مع الالتزامات التي يفرضها ميثاق الامم المتحدة ؛ ( ب ) ان يطلب دفع تعويض كاف الى الضحايا ؛ ( ج ) ان يلتمس من المملكة المتحدة وقف جميع النشاطات التي تقوض سلطة حكومة الجمهورية العربية اليمنية ومركزها ؛ ( د ) ان يؤكد مجددا قرار الجمعية العامة المتخذ في العام الماضي والذي ينص على تصفية القاعدة القائمة في عدن دون تأخير ؛ ( هـ ) ان يحث حكومة المملكة المتحدة على سحب قواتها التي تحتل حاليا جزءا من اقليم اليمن .

٧٩٥- وتكلم ممثل اليمن ، فكرر الاعراب عن امله في ان يقتصر المجلس ، الذي دعي الى الانعقاد للنظر في شكوى حكومته ، على معالجة هذه المسألة وحدها ، والا يصرف اهتمامه الى النظر في مسائل اخرى من الافضل ان تعالجها لجنة الاربعة والعشرين .

٧٩٦- وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان الاعتداء المبيت على حريب في ٢٨ آذار ( مارس ) جاء ، في الواقع ، نتيجة للسياسة الاستعمارية البريطانية التي دفعت

بريطانيا الى استلال اقاليم الشعوب الاخرى وانشاء القواعد العسكرية فيها . و اضاف ان مجلس جامعة الدول العربية قد شجب العمل البريطاني ، وان على بريطانيا ان تدرك ان سياسة الارهاب التي تتبعها لن تنجح في هذا الزمن الذي تريد فيه شعوب العالم كلها ان تعيش عيشة الاحرار . وبعد ان اشار الى ان بريطانيا اقترحت اقامة منطقة مجردة من السلاح ، تساءل قائلا كيف يمكن لبريطانيا ان تفاوض اليمن في شأن هذا الاقتراح وهي لا تعترف بالجمهورية العربية اليمنية ؟ وقال ان السبيل الوحيد الذي يمكن لبريطانيا بسبه انقاذ مصالحها المشروعة في المنطقة هو انهاء عدوانها في الجنوب العربي ، والتعامل مع الجمهورية العربية اليمنية على قدم المساواة .

٧٩٧- وفي الجلسة ١١٠٨ المنعقدة في ٦ نيسان ( ابريل ) ، تكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، ف اشار الى ان الفارة الجوية البريطانية الواقعة في ٢٨ آذار ( مارس ) كانت لها آثارها في جميع انحاء العالم العربي . وقال ان سوريا التي تربطها باليمن روابط عديدة تألمت لهذا الاعتداء الم اليمن . و اضاف قائلا ان ممثل المملكة المتحدة حاول تبرير تصرف حكومته بتأكيد ضرورة اللجوء الى اعمال الثأر ، وبالتشديد على التزامها المزعوم لحماية اتحاد الجنوب العربي والدفاع عنه . واستطرد الممثل السوري فقال انه فيما يتعلق بـ " اعمال الثأر " ، فان المملكة المتحدة نفسها اعلنت عدة مرات في الماضي ، بصفة عامة ان " مبدأ الثأر المسلح مبدأ خاطيء " ؛ ولذلك ينبغي للمجلس ان يشجب الثأر ، اذ لا يجوز له اتخاذ معيار مزدوج في هذا الصدد .

٧٩٨- واستطرد الممثل قائلا انه فيما يتعلق بما يسمى اتحاد الجنوب العربي ، حاولت المملكة المتحدة اسباغ مركز الدولة على خليط من الاقاليم التي لا تملك أيا من خصائص الدولة . وقال ان حكام هذه الاقاليم المحليين المستبدين وقّعوا ، في ظروف مريبة ، معاهدات معينة ادعت بريطانيا انها تحمي بها مصالحهم ؛ الا ان هذه المعاهدات تتسم بسمتين اساسيتين هما : اولا ، انها لم تصدق عليها اية هيئة في تلك الاقاليم ؛ وثانيا ، انه لم يحدد لنفاذها اية مدة معينة . و اردف قائلا ان طبيعة هذه المعاهدات تبين بجلاء ان المملكة المتحدة ليست دولة عمالية بموجب القانون الدولي بل دولة استعمارية ، وان ادعاء المملكة المتحدة بحماية " اتحاد الجنوب العربي " ادعاء لا يقره القانون الدولي .

٧٩٩- وتكلم ممثل المغرب ، فقال انه نظرا الى انتفاء حالة الحرب بين المملكة المتحدة واليمن ، فان العمل الثأري الذي قامت به المملكة المتحدة عمل لا يقره اى مفهوم من مفاهيم القانون الدولي . و اضاف قائلا ان مثل هذا العمل قد يتفق مع منطق الاستعمار العسكري واساليبه ، ولكنه لا يتماشى قطبا مع الرغبة المعلنة في نبذ تقاليد الاستعمار ؛ ولما كان العمل البريطاني قد اعد مسبقا وكان استثنائيا من حيث اتساع نطاقه ، فانه لا يمكن ان يعتبر مجرد نوع من انواع الاحتكاكات المتوطنة على حدود متنازع عليها . وقال انه لو صح ما ذكره ممثل المملكة المتحدة تبريرا لتصرف حكومته من ان اليمن كانت تشن اغارات هدامة في الاقليم الواقع في جنوبي شبه جزيرة العرب ،

لأن على المملكة المتحدة ان تحيل المسألة الى مجلس الامن بدلا من ان تقوم بعمل منفرد . وادف قائلا انه يبدو ان للمملكة المتحدة هدفا سياسيا ، وانها تسعى في الواقع الى حماية قاعدتها العسكرية في عدن . واستطرد قائلا ان اعتداء المملكة المتحدة كان اول رد فعل ضد الحركة الصربية الرامية الى ازالة القواعد العسكرية الاجنبية . وذكر ان الوفد المغربي لا يساوره اى شك في ان مجلس الامن سيشجب تصرف المملكة المتحدة ولجوءها الى التدابير الثأريسة ، باعتبار ذلك امرا يتنافى مع التزامات الدول الاعضاء بموجب الميثاق .

٨٠٠- وتكلم ممثل ساحل العاج ، فذكر ان وفده اولى الاهتمام اللازم للاسباب التي علل ممثل المملكة المتحدة بها العمل الذي قامت به حكومته في ٢٨ آذار ( مارس ) ، كما انه يعرف من خبرته مشاعر عدم الطمأنينة والقلق المستمر التي تخالج الدول المستقلة المجاورة لاقليم مستعمرة تتعرض للحركات القومية فيها للقمع . وقال ان اليمن مضطرة كذلك الى تنظيم رقابة شديدة على حدودها الجنوبية نظرا الى احتمال تسرب الاسلحة الى اقليمها عبر هذه الحدود . وأشار الى ان هذه الحالة شبيهة بالحالة القائمة في البلدان الصغيرة الاخرى في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تلك الدول التي تدافع عن حريتها بموارد ضئيلة غير كافية . ومضى في كلامه ، فقال ان الدراسة الموضوعية للقضية الحالية تكشف عن صورة تظهر فيها ، من ناحية ، طائرة هليكوبتر منهمكة فيما يسمى اعمالا استفزازية اسفرت عن سقوط ضحيتين تبين انهما جملان ؛ كما يظهر فيها ، من الناحية الاخرى ، هجوم مضاد على حصن تقوم به ثماني طائرات ، فيسفر عن مصرع خمسة وعشرين شخصا . واذف قائلا انه تبين من ذلك انه ليس ثمة من نسبة بين نتيجة الهجوم المضاد وبين العمل الذي اريد قمعه بذلك الهجوم . واستطرد قائلا ان حادث ٢٨ آذار ( مارس ) يسمى ثارا ، الا ان سياسة الثأر كانت موضع شجب عام . وأشار الى ان بيان ممثل اليمن قد تضمن ما يفيد ان المملكة المتحدة دفعت تعويضا اثر عملية مماثلة قامت بها في ٢٣ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٣ . واعرب عن امل وفد ساحل العاج في ان تقوم المملكة المتحدة ، في هذه الحالة ايضا ، بتسوية حادث ٢٨ آذار ( مارس ) تسوية ودية ، وان تضمن التعويض العادل عن الخسائر في الارواح والاموال . وقال ان ساحل العاج سيؤيد كذلك اى مشروع قرار يشجب او يستنكر قصف حصن حريب بالقنابل في ٢٨ آذار ( مارس ) ؛ وينص على صيغة تؤمن احترام سيادة اليمن وسلامة اقليمها وحرمة ؛ ويشجب اى عمل ثأري بوصفه منافيا لاهداف ميثاق الامم المتحدة .

٨٠١- وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال انه يتضح من الشكوى المقدمة من الجمهورية الصربية اليمينية والرسالة التي وجهتها المملكة المتحدة الى المجلس ، انه كانت هنالك اغارات وهجمات شنت من جانبي الحدود فترة من الزمن ، مما اسفر عن خسائر فسي الارواح تبعت على اشد الاسف والالام . وأشار الى ان هذه الهجمات التي تشن عبر الحدود ، بما فيها الهجوم على الحصن الواقع بالقرب من حريب ، قد تتفاقم سريعا فتتحول الى حرب بمعنى الكلمة . وقال ان حكومة الولايات المتحدة اعربت مرارا عن استنكارها الشديد للاعمال الاستفزازية

والغارات الانتقامية، ولهذا فانها كانت تفضل لو عرضت حواش الحدود بين اليمن واتحاد الجنوب العربي على المجلس من قبل . ومضى في كلامه ، فقال ان من الجلي كذلك ان الحواش التي وقعت لم تخدم مصالح اليمن ولا مصالح الاتحاد والمملكة المتحدة ، بل الواقع ان فرص التوفيق تناقصت بسبب هذه الحواش ، كما تدور الحالة تدور امطردا ؛ ومن ذلك ، فان من المستصوب استخلاص العناصر التي قد تؤدي الى تحسين الحالة على حدود اليمن واتحاد الجنوب العربي . وافاد ان وفد الولايات المتحدة يرى في تأكيد الطرفين ، في رسائلهما الى المجلس ، لرغبتهما في صيانة السلم والتزام جانب الصبر والاعتدال ، عنصرا مشجعا . وأشار الى ان اكثر التطورات مدعاة الى التشجيع ، في هذا الصدد ، هو بحث الاقتراح الداعي الى سحب قوات الجانبين من بعض المناطق الحساسة على الحدود التي وقعت فيها معظم الحواش الاخيرة . وذكر ان الكثير من المصاعب على هذه الحدود ناشئة ، فيما يبدو ، عن ان هذه الحدود لم تحدد قط . واعرب عن خيبة امل الولايات المتحدة لعدم امكان الوصول الى اتفاق على هذه النقطة في كانون الاول ( ديسمبر ) من العام الماضي حين كانت هذه الاقتراحات قيد البحث . وقال انه نظرا الى التطورات الحالية ، فانه يصح استئناف بحث الاقتراح الرامي الى ايجاد منطقة تنسحب منها القوات ، الامر الذي سيساعد على بدء المفاوضات في هذا الشأن . واختتم كلامه بقوله ان مجلس الامن قد يرى النظر في تعيين وسيط ، او يطلب الى الامين العام النظر في تعيين مثل هذا الوسيط لكي يتولى مهمة التقريب بين طرفي النزاع .

٨٠٢- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فذكر ان وفده ما كان ليرى ضرورة تكرار الاعراب عن موقفه في المسألة المعروضة على المجلس ، لولا بعض التصريحات التي ادلى بها فيما بعد . وافاد ان ممثل المملكة المتحدة لم يتمكن من تفيد الوقائع التي قدمها الى المجلس ممثل اليمن والممثلون الآخرون من بعده ؛ وعلى ذلك فانه يبدو واضحا ان الغريب ان يسمى البعض الى وضع المعتقدى وضحية المدوان على قدم المساواة . وادف قائلا ان الوفد السوفياتي سيعارض كل محاولة للتهوين من مسئولية المعتقدى ، لان ذلك يحول دون اعتماد برنامج للعمل يرمي الى القضاء على كل عدوان في المستقبل .

٨٠٣- وتكلم ممثل المغرب ، فأعرب عن ارتياح وفده لما تضمنه بيان ممثل الولايات المتحدة من شجب قاطع للجوء الى اعمال الثأر ، بيد انه اشار الى ان ممثل الولايات المتحدة حاول ان يقدم الى المجلس بيانا عدليا بالحواش التي وقعت على الحدود منذ تاريخ معين ، دون ان يقدم تقييما نوعيا للحادثة الاخيرة . وادف قائلا ان اقتراح الولايات المتحدة يتضمن ، مع ذلك ، بعض العناصر الايجابية ، لانه يعبر عن الحرص على صيانة السلم في المنطقة وعلى حدود اليمن ؛ ولكن الحالة في اليمن لا تقتصر على وقوع حواش على الحدود الجنوبية ، اذ ان هناك ايضا مشكلة سياسية بحثها المجلس من قبل ، والامين العام يتتبع تطور هذه الحالة ويقوم باعلام مجلس الامن عنها . وقال انه قد يمكن تفسير اقتراح الولايات المتحدة في اطار الجهود التي

يبدلها الامين العام في هذا الصدد ، الا انه ينبغي التماس حل المشكلة السياسية في اليمن في اطار عام مستقل عن الحادثة موضوع البحث وجامع لكل مشاكل هذا الاقليم ؛ اما في الوقت الحاضر ، فان على المجلس ان يبت في حادثة محددة دون الخوض في الخلافات المتصلة بالمشاكل السياسية العامة للمنطقة .

٨٠٤- وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فذكر ان المجلس مطالب باتخاذ تدبير بشأن العمل العدواني البريطاني . وقال ان هنالك مشاكل سياسية اخرى ينبغي تسويتها ، وفقا للميثاق ، عن طريق المفاوضة ، ولكن هذه المشاكل ليست معروضة حاليا على المجلس . واعرب عن امله في الا يصرف وفد الولايات المتحدة على سلوك نسهج قد يؤدي الى التخفيف من مشكله العدوان ، وفي ان يحكم المجلس في هذه الشكوى موضوعيا ، وينبغي النظر عن المشاكل الاخرى في المنطقة .

٨٠٥- وتكلم ممثل العراق ، فقال ان اقتراح الولايات المتحدة الداعي الى تركيز جهود الجمهورية العربية اليمنية في ايجاد حل للمستقبل ، معناه ارغام اليمن على الاعتراف باتحاد الجنوب العربي وباحتلاله لثماني مدن واقعة داخل اليمن . و اضاف قائلا انه ليس ثمة من جدوى في المفاوضات ما لم تكن المملكة المتحدة مستعدة اولا لان تعترف بحكومة الجمهورية العربية اليمنية ، وتنفذ قرار الجمعية العامة ١٩٤٩ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في ١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، وتحلن وقف كل تدخل من منطقة بيحان على الفور .

٨٠٦- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأكد ان التدبير الذي اتخذ في ٢٨ آذار ( مارس ) لم يستهدف مدينة حريب بل حصنا حريا اتخذ مركزا للنشاطات الهدامة والعدوانية ضد اتحاد الجنوب العربي .

٨٠٧- وفي الجلسة ١١٠٩ المنعقدة في ٧ نيسان ( ابريل ) ، تكلم ممثل المملكة المتحدة مرة اخرى ، فقال انه ينبغي الا ينظر الى حادثة ٢٨ آذار ( مارس ) كحادثة منعزلة بل ان تؤخذ بعين الاعتبار في ذلك الملابسات والاحداث السابقة في المنطقة . و اضاف انه يبدو ان السلطات الجمهورية اليمنية ، التي تؤازرها من الخارج بعض الحكومات الاخرى ، تضممر عداء لا هوادة فيه لاتحاد الجنوب العربي ، كما يبدو انها مصممة على القضاء عليه عن طريق الدعاية والاعمال الهدامة والاعتداءات المسلحة . واستطرد قائلا ان حوادث اطلاق النار اعقبتها انتهاكات الاقليم الجوي للاتحاد ، التي ما لبث ان اعقبتها الفارات الجوية بالقنابل واطلاق المدافع الرشاشة . و اشار الى ان السلطات اليمنية تؤازرها اعداد ضخمة من قوات الجمهورية العربية المتحدة ، والى ان تقارير الامين العام المتعاقبة قدمت الادلة الوافرة على تلك المؤازرة . و افاد انه ما زال في اليمن ، بالرغم من تصهيدات الجمهورية العربية المتحدة بموجب اتفاقية منع الاشتباكات ، ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ شخص من قوات الجمهورية العربية المتحدة . و اردف قائلا



ان الجمهورية العربية المتحدة يجب ان تتحمل نصيبها التام من المسؤولية عن تدوير العلاقات بين اتحاد الجنوب العربي واليمن .

٨٠٨- وتابع الممثل كلامه قائلا ان جو الغوف والقلق هذا هو الذى حدا بحكومة الاتحاد الى دعوة حكومة المملكة المتحدة ، وفقا للمعاهدة القائمة بين الاتحاد والمملكة المتحدة ، الى الدفاع عن السلامة الإقليمية للاتحاد . و اضاف قائلا ان الإعداد المسبق للهجوم على حصن حريب كان ضروريا لضمان اقتصار الهجوم على اولئك المسؤولين عن الارهاب والاعمال الهدامة ، وعدم المساس بالمدينين في مدينة حريب . واستطرد قائلا ان هذا العمل ، خلافا لما قيل للمجلس ، لم يكن عملا ثأريا او انتقاميا ، بل هو تدبير اتخذ تلبية لطلب عاجل للمسلمين ، وهو يعد عملا مشروعا ذا صفة دفاعية يأذن به ميثاق الامم المتحدة .

٨٠٩- وقال الممثل ان المملكة المتحدة ترى أن في وسع مجلس الامم اتخاذ تدبير بناء في هذا الشأن . وبعد ان اشار الى ان ممثل اليمن قال عن اقتراحات المملكة المتحدة انها تهدف الى التلهية وصرف الانظار ، بين ان اقتراح اقامة منطقة مجردة من السلاح ذو صلة وثيقة بحادثة حريب . و اضاف قائلا ان السلطات اليمنية نفسها كانت ترى ، على ما يبدو ، ان في هذا الاقتراح شيئا من الوجهة عندما تقدمت في كانون الاول ( ديسمبر ) باقتراحات مقابلة . وذكر انه يمكن تجديد البحث في هذه الاقتراحات بمساعدة الامين العام ، اذا رأى المجلس ان ذلك مناسب ، وانه لا ضرورة لا قحام مسألة الاعتراف في ذلك ، لانه يمكن دائما تحسين حالة واقعي دون ان ينطوى الامر على اى اعتراف .

٨١٠- ورد ممثل الجمهورية العربية المتحدة على ما جاء على لسان الممثل البريطاني بشأن وجود قوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ، فقال ان بلده يرتبط باليمن بالتزامات منبثقة عن اتفاقية الدفاع المشترك لسنة ١٩٥٦ وكذلك بموجب معاهدة الدفاع المشترك المعقودة في اطار جامعة الدول العربية . وقال ان الالتزامات الناشئة عن هاتين المعاهدتين ادت الى تشكيل القوات الدفاعية المشتركة بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة . وتطرق الى الاقتراح المتعلق باقامة منطقة مجردة من السلاح ، فقال ان المملكة المتحدة لم تأبه لطلب اليمن بجلاء البريطانيين عن الاماكن المحشرة التي احتلوها منذ قيام الجمهورية العربية اليمنية . و اضاف قائلا انه بدون هذا الجلاء تصبح المنطقة المجردة من السلاح وسيلة مناسبة لحماية الاحتلال العالي .

٨١١- وتكلم ممثل سوريا ، فقال ان الاعمال المماثلة للعمل الذى قامت به بريطانيا في ٢٨ آذار ( مارس ) لا يمكن ان يكون لها اى مبرر قانوني الا اذا قصد بها حماية دول من الدول ، ولكن قام الدليل الكافي على انه لا وجود لمثل هذه الدولة . و اضاف قائلا ان المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة لا تجيز لاية دولة من الدول الاعضاء ممارسة حق الدفاع الشرعي الا اذا تعرضت لاعتداء مسلح . و اشار ، في هذا الصدد ، الى ان اتحاد الجنوب العربي ليس حتى عضوا في الامم المتحدة ، كما ان المملكة المتحدة ، وهي الدولة العضو ، لم

تزعم انها كانت ضحية عدوان . وقال انه حتى لو فرض ان احكام المعاهدات التي تربط المملكة المتحدة بالاجزاء المكونة للاتحاد صحيحة ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدات لا يمكن ان تحجب الالتزامات الناشئة بموجب المادة ١٠٣ من الميثاق .

٨١٢— وتكلم ممثل المغرب ، فأشار الى انه اوضح ، عند تعليقه على اقتراح الولايات المتحدة بشأن المنطقة المجردة من السلاح ، ان هذا الاقتراح ، وان اتسم بشيء من الوجهة فيما يتعلق باقرار السلم في المنطقة ، فانه لا يفيد حاليا فيما يتعلق بنظر القضية المحسنة المعروضة على المجلس . وقال ان المملكة المتحدة استشهدت ، دفاعا عن تصرفها ، بمعاهدتها مع ما يسمى باتحاد الجنوب العربي ؛ ولكن هذا النوع من المعاهدات لا قيمة له في القانون الدولي ، والا لكان وزير خارجية الاتحاد هو الذي يتحدث بلسان حكومته ويمثلها امام المجلس بدلا من وفد المملكة المتحدة . وأشار ممثل المغرب الى ان ممثل المملكة المتحدة حاول ، بقوله ان هجوم ٢٨ آذار ( مارس ) كان عملا دفاعيا ، ان يوجد فارقا دقيقا بين مفهوم الثأر ومفهوم الدفاع الشرعي . وعلق ممثل المغرب بقوله ان الدفاع الشرعي لا يشمل حق المطاردة ، وان فسرت التدابير الثأرية التي اتخذت في ٢٨ آذار ( مارس ) بانها مجرد دفاع شرعي ، فان احترام السلامة الإقليمية واستخدام الوسائل العسكرية في الدفاع الشرعي ينشئان شرعا حق الدولة المحاربة ، وهو ما حاولت المملكة المتحدة تجنبه حتى الآن .

٨١٣— ولا حظ ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان ممثل المملكة المتحدة اعترف بصفة قاطعة بأن المسؤولية عن العمل العدواني الذي وقع في منطقة حريب لا تقع على عاتق السلطات العسكرية المحلية بل على عاتق الحكومة البريطانية ؛ وعلى ذلك فان هذه الحكومة هي التي ينبغي ان تكون محل كل شكوى وكل ادانة فيما يتعلق بهذا العدوان .

٨١٤— واعرب ممثل فرنسا عن قلق وفده البالغ ازاء الحوادث المؤسفة الواقعة على الحدود بين اليمن واتحاد الجنوب العربي . وذكر ان اهم شيء في الوقت الحاضر هو تهئية الاحوال المؤاتية التي تتيح منع تكرار مثل هذه الحوادث . واعلن ان الوفد الفرنسي يؤيد اتخاذ المجلس لقرار يكون مقبولا للطرفين . وقال ان المشكلة الاساسية هي مشكلة نشوء حالة خطيرة في اليمن . و اضاف قائلا ان الحلول التي اقترحت لم تطبق بصورة فعالة ، وانه لن يكون ثمة ما يضمن عدم نشوء صعوبات جديدة ما لم تتحقق التسوية المرضية .

٨١٥— وفي الجلسة ١١١ المنعقدة في ٨ نيسان ( ابريل ) ، تكلم ممثل اليمن ، فقال ان البيان الذي القاه ممثل المملكة المتحدة في ٢ نيسان ( ابريل ) يشكل اعترافا بالعدوان البريطاني على حريب . وأشار الى ان البريطانيين اتخذوا موقفا عدائيا من اليمن منذ بدايته ثورتها ، فاحتلوا تسع مناطق تابعة للجمهورية العربية اليمنية . وقال ان الجمهورية العربية اليمنية تحت مجلس الامن على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين جلاء القوات البريطانية عن تلك المناطق جميعا لكي تعود الاحوال الى ما كانت عليه قبل ٢٦ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٢ .

١٦٨- وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً لتشيكوسلوفاكيا ، فقال ان الوثائق المقدمة الى المجلس واقوال ممثل بريطانيا تثبت وقوع اعتداء ٢٨ آذار ( مارس ) . و اضاف قائلاً ان الاعتداء يتجاوز في نطاقه حوادث الحدود العادية . و اشار الى ان المملكة المتحدة ذهبت الى ان عملها جاء رداً على عدة اعتداءات جوية قامت بها اليمن ، ولكن سياسة الثأر تتعارض تعارضاً صارخاً مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده . وذكر انه حتى لو كان الاعتداء البريطاني " تدبيراً دفاعياً " كما زعم ، فان من المسير الاهداء الى اية عناصر تسمح بوصف هذا العمل بأنه عمل دفاعي وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

١٦٩- ومضى فقال ان الجمعية العامة اكدت ، في قرارها ١٩٤٩ ( الدورة ١٨ ) ، الصفة الاستعمارية للاتحاد المزعوم ، عندما اكدت من جديد حق شعب ذلك الاقليم في تقرير المصير . و اشار الى ان القرار اعلن كذلك ان ابقاء القاعدة العسكرية في عدن مخلاً بأمن المنطقة ، وان سرعته ازالته امر مرغوب فيه ؛ كما دعا السلطة القائمة بالادارة الى انتهاء الاعمال القمعية الموجهة ضد سكان هذا الاقليم . و اردف قائلاً انه نظراً الى هذا الموقف الذي اتخذته الهيئات الهامة بالامم المتحدة ، ونظراً الى العمل العسكري الاخير الذي قام به البريطانيون ، فان مجلس الامن لا يسعه السكوت ، بل ينبغي له ان يشجب هذا العمل . وقال ان على القوات البريطانية ان تجلو عن الاقليم اليمني ، وانه لا يمكن ان تجرى المعادثات ، ثم المفاوضات ، الا على هذا الاساس .

١٨٨- وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل المغرب مشروع القرار التالي ( م أ / ٥٦٤٩ ) باسم بلده وساحل الحاج :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظر في شكوى الجمهورية العربية اليمنية بشأن الاعتداء الجوي البريطاني على الاقليم اليمني في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٦٣٥ ) ،

" وان يشعر بشديد القلق ازاء الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة ،

" وان يشير الى الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ،

" وقد استمع الى البيانات التي القيت في مجلس الامن بشأن هذه المسألة ،

" ١- يشجب الاعمال الثأرية بوصفها متنافية مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها ؛

" ٢- ويأسف للعمل العسكري البريطاني في حريب في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ؛

" ٣- ويأسف لجميع الاعتداءات والحوادث التي وقعت في المنطقة ؛

" ٤- ويدعو الجمهورية العربية اليمنية والمملكة المتحدة الى التزام اقصى قدر ممكن الاعتدال لتلافي وقوع حوادث جديدة و اقرار السلم في المنطقة ؛

” هـ — ويلتمس من الامين العام بذل مساعيه العميدة لمحاولة تسوية المسائل المعلقة ،  
بالاتفاق مع الطرفين . ”

٨١٩ — وقال ممثل المغرب ، في معرض ايضاح مشروع القرار السالف ، انه يود ان يبين ان ما يتضمنه مشروع القرار اقل بكثير مما يحق لصاحبيه طلبه الى المجلس ؛ الا انهما رأيا ، مراعاة للآراء التي ابدت في المجلس ، ان النص الحالي يمكن ان ينال اكبر اقلية ممكنة . و اضاف قائلاً ان صاحبي المشروع وان رأيا ان النص لا يتكافأ مع العدوان البريطاني ، فانهما قبلاه رغبتاً في الانسجام مع جو التعاون في المجلس . وبين ان صاحبي مشروع القرار يأملان ايضاً في ان يتسنى للامين العام ، الذي بذل مساعيه الحميدة في الماضي في مشاكل لا تقل تعقيداً عن هذه المشكلة ، ان يقبل بعرض مساعيه مرة اخرى على الطرفين ، وفي ان يحاول ، بأية طريقة يراها مناسبة ، ان يبحث معها جميع امكانيات الوصول الى حلول دائمة .

٨٢٠ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال ان مشروع القرار يمثل تسوية حقيقية بين الافكار التي عرضت على المجلس . و اشار الى ان الممثلين في المجلس شجبوا مبدأ الثأر ، وان مشروع القرار يحبر عن هذا الرأي . كما اشار الى ان مشروع القرار يعرب كذلك عن الاسف للحوادث التي نشأت عن التوتر الراهن . وبين ان صاحبي المشروع قد توسعوا في فكرة التسوية ، وذلك بالاشارة الى الحوادث السابقة رغم انه لم يكن بينهما حادثتان تتسم بخطورة الحادثة المحددة المحروضة على المجلس . و اردف قائلاً ان مشروع القرار ، رغبة في الحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل ، يدعو الطرفين الى بذل كل الجهود اللازمة لقرار السلم في المنطقة ، كما يلتمس من الامين العام بذل مساعيه الحميدة .

٨٢١ — وفي الجلسة ١١١١ المنعقدة في ٩ نيسان ( ابريل ) ، تكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان وفده يقدر لصاحبي مشروع القرار ما يبذلانه من جهود لتقديم مشروع يضم الآراء المختلفة التي عرضت على المجلس . و اضاف قائلاً ان الولايات المتحدة يرى ان الفقرتين الرابعة والخامسة من المنطوق تتضمنان اقتراحات ايجابية للتخفيف من التوتر وتحسين الحالة في المنطقة . وذكر ان الولايات المتحدة تود ان تحت الطرفين على مد يد التعاون التام الى الامين العام . وقال انه نظراً الى ان حادث حريب هي آخر حلقة في سلسلة من الحوادث ، فان وفد الولايات المتحدة يرى ان اي قرار يتخذه المجلس ينبغي ان يتخذ في ضوء هذه الوقائع ، اي انه يجب الا يقتصر على شجب الاعمال الثأرية ، بل يجب ان يشجب كذلك الاعتداءات المؤدية الى الاعمال الثأرية ؛ وهذا ما حدا بوفده الى ان يقترح على صاحبي مشروع القرار تعديل الفقرة الاولى من منطوقه بحيث يصبح نصها : ” يشجب الاعتداءات والاعمال الثأرية جميعاً بوصفها متنافية مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها ” ؛ والاستماضة عن الفقرتين ٢ و ٣ من منطوقه بفقرة واحدة يكون نصها : ” ويأسف للعمل الحسري البريطاني في حريب في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ولجميع الاعتداءات والحوادث التي وقعت في المنطقة ” . و اردف قائلاً انه نظراً الى ان صاحبي

مشروع القرار اعلنا انهما لا يستطيعان قبول هذين التعديلين ، فان وفد الولايات المتحدة لا يستطيع ان يعتبر مشروع القرار مشروعا عادلا ولا متمشيا مع الوقائع التي عرضت في مناقشة المجلس ؛ ولهذا السبب ، فان وفد الولايات المتحدة لا يمكنه الاقتراع بتأييد مشروع القرار .

٨٢٢ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان الوقائع الاساسية المتصلة بالقضية الحالية ليست محل خلاف . و اضاف قائلا ان حوادث عديدة وقعت في منطقة الحدود غير المعينة بين اليمن واتحاد الجنوب العربي ، وقد بلغت هذه الحوادث ذروتها في الهجوم الذي شنته الطائرات البريطانية على حصن حريب . وقال ان هذه الحادثة الاخيرة الواقعة في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ هي التي يراى من المجلس ان يوليها اهتمامه الفوري . وذكر ان ثمة شعورا عاما بأن العمل العسكري الذي قامت به السلطات البريطانية يشكل لجوءا الى القوة ، وهو بوصفه هذا يدعو الى الاسف . وافاد ان وفده يجد صعوبة في التوفيق بين استعمال القوة ، حتى للرد على استفزاز ، وبين احكام ميثاق الامم المتحدة ، ولكنه استدرك قائلا انه ينبغي الا يخرب عن البال ان العمل العسكري البريطاني لم يكن الا آخر هجوم وابرزه في سلسلة من الهجمات والاغارات التي تدعو هي ايضا الى الاسف . واراد ف قائلا ان الوفد الصيني ، ان يقرر بتأييد مشروع القرار ، يود ان يشير الى ان الفقرة الاولى من منطوقه تشجب " الاعمال الثأرية " دون تعريف هذا الاصطلاح ؛ وعلى ذلك جاز لنا ان نفترض بأن المقصود به هو الاعمال الثأرية التي تتضمن استعمال القوة ، وذلك لان هنالك انواعا مختلفة من الاعمال الثأرية .

٨٢٣ — وتكلم ممثل بوليفيا ، فاعلن تأييده للسعي العام الى انهاء المناقشة باعتماد مشروع قرار يتضمن وجهات النظر المختلفة التي عرضت على المجلس . وقال ان مشروع القرار يتميز بمرونة فائقة ، وانه مقدم بوصفه يمثل تسوية . وقال انه ينبغي الا يخرب عن البال ان الامم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي يمكن وينبغي للبلدان الضعيفة ان تتوجه اليها طالبة الحماية تأمينا لحريتها السياسية وسلامتها الاقليمية . و اضاف قائلا ان بوليفيا ، استنادا الى مبدأ اخلاقي لا يمكن الحياد عنه ، ترى ضرورة الوقوف الى جانب جميع الامم الضعيفة والصغيرة التي تجد نفسها في ظروف مشابهة لظروف الجمهورية العربية اليمنية .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١١١١ المعقودة في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ ، اعتمد المجلس مشروع القرار المقدم من ساحل العاج والمغرب (م أ / ٥٦٤٩) بأغلبية ٩ اصوات مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) (م أ / ٥٦٥٠) .

٨٢٤ — وعقب الاقتراع ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته لا ترى مبررا للفقرة ٢ من القرار نظرا الى ان الاستفزاز الصادر من جانب السلطات الجمهورية اليمنية هو الذي ادى الى التدبير الذي اتخذ ضد حصن حريب . و اضاف قائلا ان هذا التدبير كان ضروريا لحماية السلامة الاقليمية لاتحاد الجنوب العربي ، وان المملكة المتحدة تستطيع ان تؤكد للمجلس ، فيما يتعلق بالمستقبل ، انها ستواصل العمل في سبيل السلم والاستقرار في المنطقة ،

ولكنها ستعول على المجلس في ضمان عدم تجديد الاعتداءات اليمنية . و اضاف قائلا ان المملكة المتحدة مستعدة كذلك للنظر مع الامين العام في السبل والوسائل الكفيلة بتسوية المشاكل المتعلقة .

٨٢٥- وتكلم ممثل اليمن ، فذكر ان حكومته تنظر الى القرار بعين الارتياح لانه يشجب عدوان ٢٨ آذار ( مارس ) على حريب ، رغم انه يسميه عملا ثوريا . وقال ان الجمهورية العربية اليمنية لن تدخرو سعا في سبيل تحقيق جلاء جميع القوات البريطانية من اقليمها ، وانهم ستلتزم في ذلك على الدوام مساعدة مجلس الامن وسائر هيئات الامم المتحدة وفقا للميثاق .

٨٢٦- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان القرار راعى الى حد ما المطالبات المادية للجمهورية العربية اليمنية ، تضمن اشارة دقيقة الى جوهر مشكلتها العدوان البريطاني على اليمن في ٢٨ آذار ( مارس ) . و اضاف قائلا ان مشروع القرار شجب هذا العمل العسكري شجبا لا لبس فيه ، وان هذه الناحية الايجابية فيه هي التي حدثت بالوفد السوفياتي الى تأييده . و اردف قائلا انه لاشك في ان جهود حلفاء المملكة المتحدة ادت الى اضعاف مشروع القرار كثيرا ؛ الا ان الوفد السوفياتي يأمل في ان يساعد القرار ، رغم ضعفه ، على تعزيز السلم في المنطقة .

### الفرع الثالث

#### الرسائل اللاحقة

٨٢٧- ارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٥٢ ) ، ذكر فيها ان طائرة يمنية خرقت في ذلك اليوم الاقليم الجوي لاتحاد الجنوب العربي في منطقة وادي عم ، وقال ان الحادث مثال آخر على الاستفزازات المستمرة التي تتعرض لها حكومة الاتحاد من جانب السلطات الجمهورية اليمنية .

٨٢٨- وارسل ممثل اليمن رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٥٦ ) ، انكر فيها وقوع هذا الحادث ، وقال ان الطائرة اليمنية كانت تحلق فوق منطقة حريب وفي الاقليم الجوي اليمني بقصد مراقبة اى تهريب للأسلحة والذخائر من منطقة بيحان الى الجمهورية اليمنية المتحدة ، ومحاولة منعه .

٨٢٩- وارسل ممثل اليمن رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان ( ابريل ) ( م أ / ٥٦٥٩ ) ، ذكر فيها ان الطائرات الحربية البريطانية خرقت الاقليم الجوي اليمني في ٣ و ١٠ نيسان ( ابريل ) وذلك بالتحليق فوق منطقة حريب رغم ما ينطوى عليه ذلك من تجاهل لقرار مجلس الامن ( م أ / ٥٦٥٠ ) .

٨٣٠- وارسل ممثل اليمن رسالة اخرى مؤرخة في ١ ايار ( مايو ) ( م أ / ٥٦٧٨ ) ، احال بها الى مجلس الامن قائمة بما يسمى بالاعمال المسلحة البريطانية الموجهة ضد اقليم

الجمهورية العربية اليمنية ، وبانتهاكات لاقليمها الجوى في الفترة الممتدة من ٤ الى ٢٢ نيسان ( ابريل ) •

٨٣١- وارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ٥ ايار ( مايو ) ( م أ / ٥٦٨٤ ) انكر فيها الاتهامات الواردة في الرسالة اليمنية المؤرخة في ١٤ نيسان ( ابريل ) فضلا عن الزعم القائل بوجود حشد للقوات البريطانية في منطقة بيحان • وذكر ان المملكة المتحدة لن تقبل كذلك ادعاء اليمن ببعض القرى التي كانت دائما داخل حدود اتحاد الجنوب العربي • وقال ان الواقع هو ان القوات اليمنية تحتل بعض القرى التي كانت تنتمي تاريخيا الى الاتحاد على الدوام •

٨٣٢- وارسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ٧ ايار ( مايو - و ) ( م أ / ٥٦٨٧ ) ، احال بها الى الامين العام بيان صادرا في ٢٥ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ عن وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة بشأن البيان الصادر عن حكومة المملكة المتحدة في ٢٤ نيسان ( ابريل ) فيما يتعلق بالخطاب الذي القاه الرئيس جمال عبد الناصر في اليمن في ٢٣ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٤ • وقد جاء في بيان الجمهورية العربية المتحدة انها تعتبر بيان المملكة المتحدة محاولة للتستر على سياسات المملكة المتحدة العدوانية ؛ وان هدف بريطانيا هو اسقاط حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، وقد سبق لها ، في هذا السبيل ، وان اتخذت من عدن قاعدة لاعتدائها على حريب في ٢٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ •

٨٣٣- واحال الامين العام الى رئيس مجلس الامن ، برسالة مؤرخة في ١١ ايار ( مايو ) ( م أ / ٥٦٩٣ ) ، نص قرار بشأن عدن ( ج ع / ل خ ت ل م ل / ٧٤ ) اتخذته ، في ١١ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة • وقد لفتت اللجنة الخاصة نظر مجلس الامن ، في الفقرة ٣ من منطوق القرار ، الى الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة نتيجة للاعمال العسكرية البريطانية الاخيرة الموجهة ضد سكان الاقليم •

## الفصل التاسع

الشكوى المتعلقة بالاعمال العدوانية  
الموجهة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين

- ٠ -

### الفرع الاول

#### الرسائل الواردة الى المجلس

٨٣٤- احوال ممثل كمبوديا الى مجلس الامن ، برسالة مؤرخة في ١٦ نيسان (ابريل )  
١٦٦٤ ( م أ / ٥٦٦٦ ) ، مجموعة من الوثائق المتعلقة بما سمي بالاعمال العدوانية التي  
ارتكبتها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة وجمهورية فييتنام ضد اقليم كمبوديا وسكانها .

٨٣٥- و احوال ممثل كمبوديا ، برسالة تالية مؤرخة في ١٣ ايار ( مايو ) ( م أ / ٥٦٩٧ ) ،  
شكوى جديدة لحكومته بشأن ما اسمته " الاعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها قوات الولايات  
المتحدة وفييتنام الجنوبية " ، وطلبت انعقاد مجلس الامن في وقت قريب وفقا للمادة ٣٥ من ميثاق  
الامم المتحدة .

٨٣٦- و احوال الممثل الخاص لحكومة جمهورية فييتنام ، برسالة مؤرخة في ٢٦ أيار  
( مايو ) ( م أ / ٥٧٢٤ ) ، مذكرة تتضمن الرد على الاتهامات التي وجهتها كمبوديا الى  
حكومته .

### الفرع الثاني

#### النظر في المسألة

في الجلسات ١١١٨ - ١١٢٢ و ١١٢٤ - ١١٢٦  
( ١٩ ايار ( مايو ) - ٤ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ )

٨٣٧- في ١٩ ايار ( مايو ) ، قرر مجلس الامن ، دون اعتراض ، ادراج البند فـ في  
جدول اعماله . ودعي ممثل كمبوديا ، دون اعتراض ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له  
حق الاقتراع . وقد اعترض ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا على  
اقتراح للولايات المتحدة بتوجيه دعوة مماثلة الى ممثل جمهورية فييتنام ، وذكر انهما لا يريان



ضرورة لهذه الدعوة ، نظرا الى ان المسؤولية الاولى عن الاعمال العدوانية الموجهة ضد كمبوديا تقع على عاتق الولايات المتحدة والى ان النظام القائم في فييتنام الجنوبية نظام غير شرعي لا تعبر عن ارادة الشعب .

القرار المتخذ بشأن اقتراح الولايات المتحدة : قرر مجلس الامن باغلبية ٩ أصوات مقابل صوتين ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا ) دعوة ممثل جمهورية فييتنام الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع .

٨٣٨- وفي الجلسة ١١١٨ المعقودة في ١٩ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ ، تكلم ممثل كمبوديا ، فقال انه سبق لحكومته وان استرعت نظر المجلس ، في رسالتها المؤرخة في ١٦ نيسان ( ابريل ) ، الى الحالة المؤسفة التي سادت على الحدود بين كمبوديا وفييتنام الجنوبية نتيجة للعدوان الذي ارتكبهت القوات المسلحة لجمهورية فييتنام . وأشار الى ان عدد حالات خرق اقليم كمبوديا خلال عام ١٩٦٣ والجزء الاول من عام ١٩٦٤ بلغ ٢٦١ حالة . وذكر ان هذه الاعمال تزداد تكررا وتدميرا . و اضاف قائلا انه لم يكد يمض شهران على وقوع الاعتداء على شانتريا حتى وقّع عدوان جديد لا يقل ضخامة عنه في ٧ و ٨ ايار ( مايو ) ؛ ففي هذين اليومين ، قامت ثلاث عشرة وحدة مصفحة من القوات النظامية التابعة لفييتنام الجنوبية ، يقودها ضباط امريكيون ، بالتسلل الى قريتي تايي وثلورك في مقاطعة سواي - رينغ ، مما اسفر عن خسائر في الارواح والاموال ؛ وعقب ذلك بقليل ، قامت طائرات تابعة لفييتنام الجنوبية بالتحليق فوق المنطقة نفسها ، فخرقت بذلك الاقليم الجوي الكمبودي . و افاد ان قصف طائرات فييتنام الجنوبية للقرى الكمبودية تسببت في قتل خمسة اشخاص وجرح ستة آخرين . وأشار ، في هذا الصدد ، الى ان الاعتداء السابق على شانتريا تسبب في مقتل سبعة عشر شخصا . و اضاف قائلا ان الغزاة ، بما فيهم الافراد التابعون للولايات المتحدة ، عمدوا الى استخدام اساليب وحشية في قتل بعض الجرحى . وذكر ان هذه الاعتداءات المتعاقبة اثار عن حق سخط الشعب الكمبودي ، وان الحكومة الملكية الكمبودية ارسلت احتجاجات عليها الى كل من جمهورية فييتنام والولايات المتحدة .

٨٣٩- ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان فييتنام الجنوبية زعمت ان انتهاكها لاقليم كمبوديا لم يكن متعمدا ، بل يرجع الى خطأ في قراءة الخرائط ؛ بيد ان تكرار هذه الانتهاكات تدل على ان اعمال فييتنام الجنوبية ذات صفة متعمدة لا يمكن تبريرها . و اردف قائلا انه يصعب الا تعدد فييتنام الجنوبية مسئولة عن تلك الانتهاكات ، وذلك لتعدد خطأ العسكريين الفيتناميين ، اذ ان الخرائط التي يستخدمونها هي من وضع الادارة الجغرافية للهند الصينية وادارة الخرائط بجيش الولايات المتحدة ؛ هذا فضلا عن انه كان يرافق القوات الفيتنامية ، عند اعتدائها على شانتريا ، مستشارون امريكيون ، الامر الذي اعترف به وزير خارجية الولايات المتحدة ؛ والواقع ان مسؤولية الولايات المتحدة ظاهرة ايضا اذا اخذ بعين الاعتبار دورها في الحرب الدائرة في فييتنام الجنوبية ، وما تقدمه من المساعدات العسكرية الضخمة خاصة ، وقيامها بالعمليات العسكرية في المنطقة .

٨٤٠- وواصل الممثل كلامه قائلاً ان فييتنام الجنوبية زعمت مرارا كذلك ان كمبوديا متواطئة مع الثوار ضدها ؛ وقد وجه النظام القائم في سايجون هذه الاتهامات دون تقديم اي دليل . و اضاف قائلاً ان المراقبين المحايدين ، وبينهم اعضاء لجنة المراقبة الدولية والمراسلون الاجانب ، لم يؤكدوا قط وجود هؤلاء الثوار في اقليم كمبوديا . وبعد ان ذكر ان كمبوديا تنتهج سياسة الحياد والتأيش السلمي ، قال انها مصممة على عدم الاشتراك في النزاع الدائر بين النظام القائم في سايجون وثار الفيت كونغ ، كما ان هؤلاء الثوار لم يتسللوا قط الى اقليم كمبوديا او يستخدموه مصرا لهم ؛ ولقد مضت كمبوديا في سبيل اثبات ذلك السعي حد الموافقة على اقامة مراقبة دولية على اقليمها ، ولا سيما قرب حدودها مع فييتنام الجنوبية ؛ ونظرا الى ان طلبها المتعلق باقامة هذه الرقابة لم يقبل ، فانها تعترض على هذه الاتهامات التي تكال لها جزافا . و اضاف قائلاً انه يمكن للجنة تحقيق تنشئها الامم المتحدة استقصاء وقائع الحالة ؛ الا ان مثل هذه اللجنة لا يمكن ان يكون لها غير دور محدود ، كما ولا يمكن لها ان تحل ، فيما يتعلق بمراقبة الحدود ، محل لجنة المراقبة الدولية المنشأة بموجب اتفاقات جنيف .

٨٤١- ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان كمبوديا حاولت دائما ، وفقا للالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ، ايجاد حلول سلمية لمنازعاتها مع جيرانها ؛ وهذا هو السبب الذي حملها على المطالبة منذ شهر آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ بعقد مؤتمر في جنيف لتأمين الاعتراف بحيادها وسلامتها الاقليمية والحصول على ضمان دولي لهما ؛ بيد ان حكومة الولايات المتحدة تعارض هذا الاقتراح . وذكر ان كمبوديا استمرت في التحلي بروح التوفيق ، فاقترحت في ١٨ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ عقد مؤتمر رباعي يضم كمبوديا والولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية وتايلند للحصول على ضمانات مماثلة ؛ فقدمت الولايات المتحدة اقتراحا مقابلا التقت فيه الشكوك على ضحة الحدود الكمبودية ، مع العلم انها حدود عينتها معاهدات واتفاقات واكد صحتها مؤخرا قرار صادر عن محكمة العدل الدولية . واستطرد قائلاً ان الاعتداءات على اقليم كمبوديا تجددت في هذه الاثناء ؛ ونظرا الى ثبوت المسؤولية عن هذه الاعتداءات ، فان على مجلس الامن ان يدين المعتديين ، وان يدعواهم الى وقف اعمالهم العدوانية ؛ كما يجب دفع التعويضات المأدلة الى الضحايا . وقال ان من الضروري كذلك الاعتراف بحياد كمبوديا وسلامتها الاقليمية وضمانهما دوليا ؛ ولذلك فانه يجب عقد مؤتمر عن الهند الصينية في جنيف في اقرب وقت ممكن ، كما ينبغي لمجلس الامن ان يصدر التوصيات اللازمة تيسيرا لانعقاد هذا المؤتمر .

٨٤٢- وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فذكر ان اتهام حكومته بالعدوان لا يستند الى اي اساس ، وان التحقيق في الحوادث التي بنيت عليها شكوى كمبوديا ، اظهر انه وان كان من الصحيح ان احد المستشارين الامريكيين كان يرافق القوات الفيتنامية التي قامت ببعض العمليات في جنوب غربي مقاطعة تاي - نينه بفيتنام في ٧ و ٨ أيار ( مايو ) ، فان هذا

المستشار لم يكن ضمن الجماعة التي عبرت الى الاقليم الكمبودي . وقال ان احد المستشارين الامريكيين رافق وحدة من القوات الفيتنامية عبرت الحدود الكمبودية عند شانتريا سهوا فـ في ١٩ آذار ( مارس ) ، وان وزير خارجية الولايات المتحدة كتب الى وزير خارجية كمبوديا موضحا ملاحظات ذلك الحادث ، ومعبرا عن اسفه له ، وعزمه على اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لتلافي تكراره . واراد ممثل الولايات المتحدة قائلا ان من الجلي ان حوادث الحدود هذه لا تدل على ان الولايات المتحدة تضرر اي عدا لـ كمبوديا ، كما ان من الجلي انها حوادث متقطعة لا يربط بينها شيء سوى نشوئها عن الجهود التي تبذلها حكومة فييتنام للقضاء على وحدات الفيت - كونغ العسكرية المشتبكة في نزاع مسلح مع حكومة فييتنام والتي تحاول ان تتخذ من ارض كمبوديا ملاذا آمنا لها . وأشار ايضا الى ان الولايات المتحدة لم ترفض قط النظر في اقتراح يتعلق بتفتيش الاقليم الكمبودي والتفتيش خاصة ، في المناطق المتاخمة لفيتنام الجنوبية ، بل انها تأمل ، في الواقع ، ان يتسنى لمجلس الامن انشاء جهاز فعال للمساعدة على تحقيق الاستقرار على امتداد الحدود بين كمبوديا وفيتنام .

٨٤٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فذكر ان كمبوديا اثبتت بما لا يدع مجالا للشك انها تعرضت لاعمال عدوانية متكررة . وقال ان مما يزيد طبيعة هذا الحدوان خطورة هو ان احد المحدثين دولة عظمى هي عضوا في مجلس الامن . ومضى فقال انه بالرغم من ان الادلة المقدمة لا تقبل الطعن ، فان الولايات المتحدة تنصلت من كل مسؤولية ، بل وحاولت تفنيد الوقائع ذاتها ؛ الا انه يتضح من المعلومات المتوفرة للمجلس ان القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة قد اشتركت في العمليات المسلحة التي جرت في مطلع هذا العام ، وكذلك في العمليات التي جرت في ٧ و ٨ ايار ( مايو ) . واستطرد قائلاً ان الولايات المتحدة تتحمل كذلك مسؤولية الاعمال المسلحة التي تقوم بها قوات فييتنام الجنوبية لانها هي التي تزود هذه القوات بكميات ضخمة من السلاح وتشرف على عملياتها . وأشار الى ان تدخل الولايات المتحدة المباشر في آسيا الجنوبية الشرقية ، ولا سيما في فييتنام الجنوبية ، ادى الى القيام بعمليات عسكرية هي ، من حيث نطاقها واهميتها ، اكبر عمليات تجرى في الوقت الحاضر في اية ناحية من انحاء العالم . ومضى في كلامه ، فقال ان من المعروف ان هنالك ١٦٠٠٠ جندي امريكي في فييتنام الجنوبية في الوقت الحاضر ، وان الولايات المتحدة تنفق حوالي نصف بليون دولار في السنة على تلك الحرب ، وان من الواضح ان الولايات المتحدة قد خرقت ، بشنها هذه الحرب على شعب فييتنام الجنوبية ، الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ .

٨٤٤ - وواصل الممثل كلامه قائلا انه نظرا الى الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في الحرب الدائرة في فييتنام الجنوبية ، فليس من المستغرب ان يكون العسكريون الامريكيون هم الذين قاموا بتوجيه الوحدات المسلحة التي انتهكت اقليم كمبوديا وتولوا الاشراف عليها ؛ وعلى ذلك

فان من حق كمبوديا ان تشعر بالقلق ، اذ ان ما سمي خطأ في قراءة الغرائط هو ، في الواقع ، نهج عمل . وافاد ان ذلك هو ما حدا بكمبوديا الى اقتراح دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد لضمان سلامتها الاقليمية وحيادها ؛ فاذا كانت الولايات المتحدة راغبة حقا في احترام سلامة كمبوديا الاقليمية ، فان عليها الموافقة على عقد هذا المؤتمر بدلا من وضع العقبات في سبيله . و اشار الى ان الحكومة السوفياتية قامت ، من جانبها ، مرارا باعلام كل من المملكة المتحدة ، التي اشتركت في رئاسة مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ ، والولايات المتحدة ، بضرورة عقد مثل هذا المؤتمر على الفور ، الا انها لم تتلق حتى الآن اى رد ايجابي من هاتين الحكومتين . ومضى فقال ان من الواضح ان الهدف من الاستفزازات والاعمال العدوانية المستمرة الموجهة ضد كمبوديا هو حملها على التخلي عن سياسة الحياد التي تنتهجها . وقال ان على مجلس الامن ، والظروف هذه ، اتخاذ التدابير المناسبة لشجب النشاطات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية ضد كمبوديا ، وتأمين سلامة كمبوديا الاقليمية وحيادها . وبين ان ذلك يستلزم عقد مؤتمر دولي لضمان الشروط التي يلزم توفرها لكي تتطور آسيا الجنوبية الشرقية تطورا مستقلا وتعود الى احوال الطبيعية اليها .

٨٤٥— ورد ممثل الولايات المتحدة قائلا ان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حاول ان يصرف نظر المجلس عن شكوى كمبوديا الى دراسة عامة لدور الولايات المتحدة في الحرب الدائرة في فييتنام ، وهي مسألة لم يثرها ممثل كمبوديا نفسه . وقال انه سيكتفي ، ايضا ، بالمسألة المصروضة على المجلس ، بان يشير الى أن السبب الوحيد لتزويد جمهورية فييتنام ، بناء على طلبها ، بالمعونة العسكرية والتقنية ، هو ان فييتنام الجنوبية تتعرض لهجوم شـيوعـي عدواني واسع النطاق يتلقى التأييد والتوجيه من الخارج ، ويرمي الى هدم استقلال جمهورية فييتنام وحرمان شعبها من حقه في العيش في ظل النظام الاجتماعي الذي يفضله .

٨٤٦— وفي الجلسة ١١١٩ المنعقدة في ٢١ ايار ( مايو ) ، تكلم ممثل كمبوديا ، فقال انه ينبغي للامم المتحدة ، وفقا للميثاق ، ان تتخذ الخطوات اللازمة لوقف الاعمال العدوانية فحسب بل وكذلك لتلافي تكرارها . وذكر ان كمبوديا ترى ، فيما يتعلق بالحالة موضوع البحث ، ان عقد اتفاق دولي ينص على الاعتراف بحيادها وسلامتها الاقليمية وضمانهما ، يخدم تلك الغاية . وقال ان الوصول الى مثل هذا الاتفاق يقتضي دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد من جديد .

٨٤٧— ومضى فقال ان مؤتمر جنيف الذي عقد عام ١٩٥٤ قد انشأ لجنة المراقبة الدولية التي تعمل في كمبوديا بكفاءة ودون انقطاع منذ ذلك التاريخ ، وان في امكان اعضاء المجلس اخذ فكرة عن اعمالها المفيدة من تقاريرها الى الرئاسة المشتركة لمؤتمر جنيف ؛ وعلى ذلك فليس شمة ما يقتضي انشاء هيئة جديدة تابعة للامم المتحدة ، بل ينبغي تزويد لجنة المراقبة الدولية بجميع الوسائل اللازمة لتأمين المراقبة الدائمة العامة على الحدود الفاصلة بين

خمسـير وفييتنام الجنوبية • وقال ان الغرض الوحيد من اقتراح كمبوديا الداعي الى ايفـاد فريق من المراقبين التابعين للامم المتحدة هو التحقق من صحة الاتهامات الموجهة اليها ، وانه اذا شكل مثل هذا الفريق ، فيجب ان تكون اختصاصاته محدودة واضحة المعالم •

٨٤٨- وواصل كلامه قائلاً ان الولايات المتحدة انكرت اجتياز اى افراد امريكيين للحدود ودخولهم كمبوديا ؛ ومع ذلك فقد اعترف وزير خارجية الولايات المتحدة بالمشاركة الامريكية فـي الاعتداء على شانتريا ، كما ثبتت المشاركة الامريكية في الاعتداءات التي وقعت على تايي وثلورك في ٧ و ٨ ايار ( مايو ) عند استجواب لجنة المراقبة الدولية للشهود • ومضى فقال ان الولايات المتحدة ادعت كذلك انها لم ترفض قط اقتراح تفتيش اقليم كمبوديا ؛ ولكنها لم تردّ حتى الآن بالموافقة على اقتراحات كمبوديا الداعية الى عقد مؤتمر في جنيف وقيام لجنة المراقبة الدولية بانشاء مراكز للتفتيش •

٨٤٩- وتكلم ممثل جمهورية فييتنام ، فقال انه يود ، ريثما يصل الوفد الخاص الذي اوفده حكومته لـعرض قضيتها على المجلس ، ان يعلن ان حكومته لم ترتكب قط اية اعمال عدوانية ضد كمبوديا ، وانها تود ان ترتبط مع كمبوديا بروابط المودة وحسن الجوار ، وان تسوّى خلافاتها معها بالوسائل السلمية ، وان تخفف التوتر على الحدود الفاصلة بينهما • واصل قائلاً ان حكومته اعربت رسميا وعلنا ، لهذا الغرض ، عن اسفها لما يقع بين حين وآخر سهوا عن حوادث اجتياز الحدود غير الواضحة المعالم ، كما ابدت استعدادها لتعويض ضحايا هذه الحوادث ، والدخول في محادثات ثنائية مع كمبوديا بشأن مسألة استخدام قناة الفيت كونغ لـاقليم كمبوديا التي هي السبب الرئيسي لحوادث الحدود •

٨٥٠- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وقائع القضية المعروضة على المجلس بسيطة نسبيا ؛ اذ ان قوات جمهورية فييتنام اجتازت خطأ الحدود غير الواضحة المعالم اثناء مطاردتها للارهابيين المسلحين ؛ وقد اعربت حكومة جمهورية فييتنام عن اسفها لذلك ، وحاولت الدخول في محادثات مع كمبوديا لـازالة اسباب هذه الحوادث ، بيد ان جهودها لم تسفر عن نتيجة حتى الآن •

٨٥١- ومضى فقال ان الولايات المتحدة ترى انه لا يمكن تفهم حوادث الحدود الكمبودية - الفيتنامية على الوجه الصحيح الا اذا اخذنا بعين الاعتبار المؤامرة المسـلحة الرامية الى القضاء على حكومة جمهورية فييتنام • واصل قائلاً ان شعب فييتنام هو الضحية الرئيسية لـاعمال الحدود والاختطاف والتعذيب التي يرتكبها الفيت - كونغ • وشار الى ان الولايات المتحدة ، على عكس ما ذكره ممثل الاتحاد السوفياتي في المجلس ، ليس لها اى هدف عسكري قومي في اية ناحية من نواحي آسيا الجنوبية الشرقية • وادف قائلاً ان السياسة الامريكية تهدف الى اقرار السلم لكي تتمكن شعوب المنطقة من تصريف شئونهم الخاصة دون تدخل خارجي •

وذكر ان صلة الولايات المتحدة الحالية بشعون جمهورية فييتنام ترجع الى ان هذه الجمهورية طلبت المعون لدفع الاعتداءات المسلحة المجهزة والموجهة من الخارج . وقال انه لا ريب فسي ان هدف القيادة الشيوعية الفيتنامية في هانوى هو السيطرة على الهند الصينية بأكملها ، وان هانوى تسعى الى تحقيق هذا الهدف في فييتنام الجنوبية عن طريق حرب العصابات الهدامة التي تقوم فييتنام الشمالية بتوجيهها والاشراف عليها وتزويدها بالعسكريين والاسلحة والذخائر . وادف قائلا انه لا ينبغي ان ينتظر من الولايات المتحدة ، والظروف تلك ، ان تتغلى عن شعب فييتنام . وقال ان البعض يقترح ان تلتص الولايات المتحدة حلا سياسيا بدلا من تقديم المساعدة العسكرية الى الشعب الفيتنامي ؛ بيد ان هذا الحل السياسي تم الوصول اليه في جنيف عام ١٩٥٤ ، وهو ذاته الحل الذى تدافع جمهورية فييتنام والولايات المتحدة عنه الآن ضد الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها النظام القائم في فييتنام الشمالية . واذف قائلا ان الولايات المتحدة ايدت كذلك استقلال اللاوس وحيادها الحقيقيين ، وذلك وفقا لاتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٦٢ ، ولكن النظام القائم في هانوى رفض سحب القوات الشيوعية الفيتنامية من اللاوس رغم تكرار مطالبة سوفانا فوما ، رئيس وزراء اللاوس ، بذلك .

٨٥٢- وشار الممثل الى مسألة الامن على الحدود الكمبودية - الفيتنامية ، فقال ان الولايات المتحدة تتفهم كل التفهم حرص كمبوديا على المحافظة على حرمة حدودها وامن شعبيها ، ولكن مصدر المصاعب هو ان الفيت - كونغ لا يريدون ان يتركوا للشعب الكمبودى حرية السعي الى تحقيق اهدافه . واذف قائلا ان اتهامات العدوان الموجهة الى الولايات المتحدة لا تستند الى اساس صحيح . وذكر ان الولايات المتحدة اعربت من قبل عن اسفها لواقعة اجتياز احد المستشارين الامريكيين للحدود سهوا في ١٨ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ . وافاد ان علاقة الحوادث الاخيرة على حدود كمبوديا بجمهورية فييتنام انما هي علاقة عارضة ، لان تلك الحوادث ناجمة في الواقع عن نشاطات النظام القائم في فييتنام الشمالية الذى تسانده الصين الشيوعية . وبين ان الفيتناميين الشماليين يستخدمون الاقليم الكمبودى ممرا لهم ومصدرا للتموين في اعتداءاتهم على فييتنام الجنوبية ، كما يتخذون منه ملاذا من اى هجوم مضاد تشنه قوات فييتنام الجنوبية . وادف قائلا ان هذه الحالة لا يمكن ان تعالج بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد من جديد ، لانه لا ينتظر من مثل هذا المؤتمر الوصول الى اتفاق افضل من اتفاق عام ١٩٥٤ . واستطرد قائلا ان لجنة المراقبة الدولية المنشأة بموجب هذا الاتفاق لم تتمكن من اداء مهامها بصورة فعالة بسبب الاجراء الاقتراعي الذى يشترط الاجماع في القرارات المتعلقة بالانتهاكات ؛ ولذلك فان على المجلس ان يبحث عن طريقة اخرى لاعادة الاستقرار الى الحدود بين كمبوديا وفييتنام . وذكر ان هنالك عدة اقتراحات بشأن الخطوات العملية اللازمة لاعادة الاستقرار الى منطقة الحدود . وقال ان في وسع المجلس ان يطلب الى البلدين المصنيين مباشرة انشاء قوة عسكرية كبيرة على اساس ثنائي لمراقبة الحدود وحراستها واعلام الامين العام عن ذلك .

٨٥٣- ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه يمكن تعزيز مثل هذه القوة الشناعية بمراقبين تابعين للامم المتحدة ، كما يمكن وضعها تحت قيادة الامم المتحدة ، وذلك بغية ادخال عنصر ثالث محايد . وأشار الى وجود اقتراح ثالث ، هو انشاء قوة تكون تابعة بكليتها للامم المتحدة . وقال ان الولايات المتحدة ستكون مستعدة للمساهمة في النفقات الاضخم التي قد يترتب على الامم المتحدة تحملها وفقا لهذا الاقتراح . وبين انه يكون من المفيد كذلك ، الى جانب اعتماد احد الاقتراحات السالفة ، ان يلتزم من الامين العام عرض مساعدته على البلدين فسي توضيح معالم حدودهما ، الامر الذي يساعد على الاقلال من احتمالات وقوع حوادث جديدة .

٨٥٤- وتكلم ممثل كمبوديا ، فقال انه رغم ان ممثل جمهورية فييتنام انكر ارتكاب حكومته لاية اعمال عدوانية ، فان هنالك ادلة كافية ، منها الصور الملتقطة في التحقيقات التي اجرتها لجنة المراقبة الدولية ، لاثبات قيام قوات فييتنام الجنوبية بالاعتداءات المسلحة على الاقليم الكمبودي . وذكر ان فييتنام الجنوبية ، بدلا من قبول المسؤولية عن هذه الاعتداءات ، راحلت تزعم ان الفيت - كونغ يستخدمون الاقليم الكمبودي . واكد ان هذا الاتهام عار من الصحة ، وان الفيت - كونغ لا وجود لهم في كمبوديا ولا هم يستخدمونها ممرا لهم . ومضى فقال ان كمبوديا لا تعترض على اجراء محادثات ثنائية ، الا انه ينبغي الا يضرب عن البال ان اعتداء ١٩٦٩ آذار ( مارس ) على شانتريا وقع في اليوم نفسه الذي وصل فيه وفد جمهورية فييتنام الى فنوم بنه . و اضاف قائلا ان فييتنام الجنوبية لم توقف عدوانها على كمبوديا ، ولا هي وافقت على تحديد موعد لمقعد مؤتمر جنيف ، الامر الذي يعد شرطا مسبقا لعقد اية محادثات ثنائية .

٨٥٥- ومضى في كلامه ، فقال ان الولايات المتحدة ذهبت الى ان عبور القوات الفيتنامية لحدود كمبوديا حصل سهوا بسبب عدم وضوح معالم الحدود ، والى ان هذه القوات كانت تطارد الثوار . و اضاف قائلا ان كمبوديا لا يسعها قبول وجهة النظر هذه ، اولا لان حدود كمبوديا حدود واضحة المعالم معترف بها دوليا ؛ وثانيا ، لان الامر لم يقتصر على مجرد العبور ، بل شمل الضرب بالقنابل واستخدام السيارات المصفحة ولا يمكن ان يحدث هذا كله نتيجة لخطأ ؛ وهذا بالاضافة الى ان القانون الدولي لا يعترف بحق الماردة في اقليم اجنبي . وقال ان كمبوديا حرصت كل الحرص ، من جانبها على تجنب عبور الحدود عند رد المعتدين .

٨٥٦- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان ممثل الولايات المتحدة حاول تبرير تدخل حكومته العسكرية في فييتنام الجنوبية بالقول بأن الضرم من المعونة العسكرية الضخمة التي تقدمها هو مساعدة الفيتناميين الجنوبيين على العيش في ظل النظام الاجتماعي الذي اختاروه ؛ ولكن الواقع هو ان الولايات المتحدة اقامت هناك نظاما صوريا لا يتمتع باى تأييد شعبي . و اضاف قائلا ان الولايات المتحدة عمدت ، في سبيل دعم سلطة هذا النظام والاحتفاظ برأس جسر توجه منه اعمالها العدوانية ضد شعوب آسيا الجنوبية الشرقية ، الى حشد قوة مسلحة كبيرة في فييتنام الجنوبية ، وراحت تشن حربا تأديبية على شعب

فبييتنام الجنوبية . ومضى فقال ان تدخل الولايات المتحدة العسكرية قد اثار قلقا بالغاً حتى في الولايات المتحدة نفسها ، كما يتضح من رسالة للسناتور مورس مؤرخة في ١٤ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ ، ذكر فيها ان النشاطات العسكرية الانفرادية التي تقوم بها الولايات المتحدة في فييتنام الجنوبية لا تستند الى اى مبرر في القانون الدولي وانها تتنافى مع الالتزامات المترتبة على الولايات المتحدة بموجب ميثاق الامم المتحدة .

٨٥٧- وفي الجلسة ١١٢٠ المنعقدة في ٢١ ايار ( مايو ) ، تكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال ان كمبوديا اضطرت منذ استقلالها الى النضال المستمر دافعا عن حيادها وسلامتها الاقليمية ؛ فقد تعين عليها من البداية ان تواجه المطالب الاقليمية ، وحوادث الحدود الخطيرة ، والدعاية المعادية المستمرة ضد سياستها الخارجية ، بما فيها الانذاعات الصادرة عما يسمى اذاعة كمبوديا الحرة . و اضاف قائلا ان الانتهاكات الاخيرة ليست الاستمرار لهذا العدوان نحو كمبوديا ؛ وقد ذكرت الصحف الامريكية نفسها ان الحدود الكمبودية انتهكت مرارا ، وان المستشارين العسكريين الامريكيين اشتركوا في تلك الاعمال . وقال ان الولايات المتحدة ، بالاضافة الى اشتراكها في الاعمال العسكرية ضد كمبوديا ، ناشطة كذلك في الحرب الدائرة في الجزء الجنوبي من فييتنام . و اردف قائلا ان هذه الحرب ذات صلة مباشرة بحوادث انتهاك سلامة كمبوديا الاقليمية وحيادها . و افاد ان تدخل الولايات المتحدة في فييتنام الجنوبية يشكل خرقا تاما لاتفاقات جنيف ، وهو الذى ادى الى حالة التوتر الراهنة في منطقة آسيا الجنوبية الشرقية بأكملها . واستطرد قائلا ان من الضروري ، والحال كذلك ، دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد من جديد كما اقترحت كمبوديا . و اشار الى ان الرئيس السوفياتي لهذا المؤتمر ايد هذا الاقتراح ، في حين ان الولايات المتحدة عارضته و اشارت على كمبوديا بحل مشاكلها المتعلقة بالحدود عن طريق المفاوضات الشائعية . وقال انه يمكننا الحكم في جدوى هذه " المشورة " اذا علمنا ان اشد الاعتداءات على كمبوديا وقع في اليوم نفسه الذى كان من المقرر ان تبدأ فيه المفاوضات مع فييتنام الجنوبية . و اردف قائلا ان المشكلة ، فضلا عن ذلك ، لا تتعلق بحوادث الحدود وحدها ، بل ان جوهرها يكمن في المقت الشديدي التي تكثرت واثار غربية معينة لحياد كمبوديا . وبين ان الوفد التشيكوسلوفاكي سيؤيد ، تبعا لذلك ، اقتراح كمبوديا بمقعد مؤتمر جنيف من جديد ، وكذلك وضع كل الوسائل الممكنة لضمان امن الحدود تحت تصرف لجنة المراقبة الدولية . و اضاف قائلا ان على مجلس الامن ان يشجب اعمال العدوان التي ارتكبتها فييتنام الجنوبية والولايات المتحدة ضد كمبوديا ، وان يصدر التوصيات اللازمة بشأن عقد مؤتمر جديد في جنيف .

٨٥٨- وفي الجلسة ١١٢١ المنعقدة في ٢٥ ايار ( مايو ) ، تكلم ممثل جمهورية فييتنام ، فقال ان حوادث الحدود بين كمبوديا وبلده مبعث قلق حكومته البالغ ، وذلك لان جمهورية فييتنام هي التي كانت ضحية هذه الحوادث في الواقع . و اشار الى ان القوات الشيوعية استغلت عدم وضوح معالم الحدود وعدم كفاية الحراسة عليها ، فعمدت الى الفرار الى اقليم كمبوديا بعد ان قامت بسلب ونهب القرى الفيتنامية الآمنة القريبة من الحدود .



٨٥٩- ومضى فقال ان جمهورية فييتنام اقترحت على كمبوديا مرارا ، منذ عام ١٩٥٨ ، اجراء مفاوضات ثنائية لحل الغلاف المتعلق بالحدود ؛ بيد ان كمبوديا ، بدلا من الاستجابة الى هذا الاقتراح ، قررت التقدم الى مجلس الامن بشكوى مبنية على ثلاث حواشٍ اخيـرة . وتناول ممثل جمهورية فييتنام اولى تلك الحواشٍ ، وهي الحاشية التي وقعت في مونخ في ٤ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ ، فذكر ان جمهورية فييتنام اقترحت انشاء لجنة تحقيق مشتركة ، ولكن كمبوديا رفضت هذا الاقتراح قائلة ان لجنة المراقبة الدولية قامت بزيارة المنطقة ولا لزوم بالتالي الى اجراء تحقيق جديد . وانتقل الى الحاشيتين الاخيريين ، فذكر ان جمهورية فييتنام قد اعربت عن اسفها لوقوعها وعرضت تعويض الضحايا ؛ وعلى ذلك فان جمهورية فييتنام لم تبد اى تردد في الحمل على حل خلافاتها مع كمبوديا الناجمة عن حواشٍ الحدود . و اضاف قائلا انه ينبغي الا يغرب عن البال كذلك ان هذه الحواشٍ لم تصدر دائما من ناحية واحدة ؛ فهناك عدة حالات عديدة انتهكت فيها القوات الكمبودية اقليم فييتنام ، وادانت انتهاكاتها الى خسائر فسي الارواح والاموال . وذكر ان السببين الرئيسيين لهذه الحواشٍ هما عدم وجود حدود واضحة المعالم ، وانتهاك الفيت - كونغ لاقليم كمبوديا اثناء قيامهم بنشاطاتهم العدوانية ضد جمهورية فييتنام .

٨٦٠- واكد ممثل جمهورية فييتنام ما ذهب اليه من ان خط الحدود بين كمبوديا وفيتنام ما زال غير محدد بصورة دقيقة في عدة مواقع ، باشارته الى ان فييتنام وكمبوديا واللاوس كانت تؤلف قبل عام ١٩٤٥ اتحاد الهند الصينية ، وان مسألة الحدود الدولية بين هذه البلدان الثلاثة لم تنل في ذلك الحين الاهتمام الذي اخذت تناله منذ استقلالها ؛ ولهذا السبب فان تخطيط الحدود بينها ليس واضحا تماما . وارف قائلا ان الكثير من علامات الحدود قد وضعت منذ اكثر من سبعين عاما بحيث انها اختفت الآن ، او قام السكان المحليون بازاحتها من مواقعها ، بالاضافة الى ان الخرائط الخاصة بمناطق الحدود غير موثوق بصحتها ، وبعضها لا يتفق مع مراسيم الحاكم العام السابق للهند الصينية . وبين انه وقعت في بعض الحالات تغيرات في طبيعة الارض بسبب ترسب الطمي والتعرية . وقال ان كل هذه الحوامل تجعل من المتمذر على المرء ان يوافق على ادعاء كمبوديا بأن الحدود واضحة المعالم .

٨٦١- وواصل ممثل فييتنام كلامه ، فقال ان هنالك ادلة وفيرة تؤيد ما تذهب اليه حكومته من ان الفيت - كونغ قد عبروا الحدود بين خمير وفيتنام مرارا ومن الاتجاهين . واستشهد بعدد من الحالات التي عبر فيها الفيت - كونغ الحدود لمهاجمة فييتنام الجنوبية ، او توجهوا الى كمبوديا للحصول على المؤن او لتفادي العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة الفيتنامية . وقال ان ثمة مشكلة خطيرة اخرى ، في هذا الصدد ، هي تهريب المتفجرات الى فييتنام من كمبوديا . وبين ان الاحصاءات التي نشرتها كمبوديا نفسها تشير الى حصول زيادة كبيرة في واردات كلورات البوتاس والفسفور الاحمر خلال السنوات القليلة الماضية ، وان تزايد واردات هاتين

المادتين جاء مواكبا لاشتداد اعمال التخريب ونشاطات عصابات المتمردين في فييتنام . واستطرد قائلا ان الفيت - كونغ يستخدمون نهر الميكونغ كذلك طريقا رئيسيا لجلب المواد الاستراتيجية الى فييتنام من كمبوديا ، ولتموين قواتهم ، وانهم اقاموا المنشآت العسكرية على جانبي الحدود .

٨٦٢- وتابع الممثل كلامه قائلا ان جمهورية فييتنام تقترح ، رغبة في ايجاد حل نهائي لحوادث الحدود التي تسيء الى العلاقات بينها وبين كمبوديا ، انشاء لجنة من الخبراء برعاية الامم المتحدة للمساعدة في تخطيط الحدود بين فييتنام وكمبوديا ووضع العلامات عليها ، كما تقترح اقامة نظام فعال لمراقبة منطقة الحدود . وقال ان الاقتراح الكمبودي الداعي الى ايفاد لجنة تحقيق الى المنطقة لا يبدو كافيا ، ان انه لا يمكن لمجرد فريق من المحققين ممارسة الرقابة المستمرة على امتداد الحدود كلها ؛ ولهذا السبب اقترحت فييتنام على كمبوديا مرارا اقامة دوريات مشتركة ، ولكن كمبوديا رفضت الاقتراح على اعتبار انه يتعارض مع مفهومها للحياة . واستطرد قائلا ان كمبوديا تبدو اكثر ميلا الى اللجوء الى لجنة المراقبة الدولية ؛ الا انه ينبغي الا يغرب عن البال ان " النظام الثلاثي ( نظام الترويكا ) " المتبع في اللجنة ، واشتراط الاجماع في كل قراراتها الملزمة ، قد اديا الى شلها عن العمل . ولذلك فانه ما لم توافق كمبوديا على اقامة الدوريات المشتركة ، يصبح الحل الوحيد الآخر ، فيما يبدو ، اقامة نظام دولي لمراقبة منطقة الحدود برعاية الامم المتحدة .

٨٦٣- وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده يرى ان الحوادث التي تستند اليها شكوى كمبوديا هي حوادث حدود محلية ضيقة النطاق لا يمكن ان توصف بأنها " اعمال عدوانية " ، ان ان معظمها حوادث عبور للحدود على سبيل الخطأ ، وقد اعربت جمهورية فييتنام بالفعل عن اسفها لحادث ١٩ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ؛ ومع ذلك ، فان هذه الحوادث تدعو الى الاسف لانها ادت الى خسائر في الارواح وتدمير الاموال ؛ ثم انها قد تؤدي ، اذا سمح لها بالتكرار ، الى عواقب وخيمة .

٨٦٤- وواصل ممثل الصين كلامه قائلا ان من اليسير معرفة اسباب حوادث الحدود هذه ؛ ذلك ان جمهورية فييتنام تواجه منذ تقسيم فييتنام وفقا لاتفاقات جنيف ، نظاما شيعيا حسن التنظيم في الشمال يسمى ، بتوجيه من بكين ، الى السيطرة على الجنوب ايضا ؛ كما ان الارهابيين الفيت - كونغ في الجنوب يتلقون التوجيه كذلك ، من النظام القائم في فييتنام الشمالية . وضاف قائلا ان الفيت - كونغ يستغلون لصالحهم الطبيعة الخاصة للاراضي الواقعة على امتداد الحدود بين فييتنام وكمبوديا فضلا عن افتقار هذه الحدود الى المعالم الواضحة ؛ واذا كانت القوات الفيتنامية قد عبرت الحدود في مطاردتها للشوار ، فان الفيت - كونغ انفسهم قد عبروها اولا لمهاجمة جمهورية فييتنام . وقال ان من الواضح ، والحال هذه ، ان حل المشكلة يكمن في التعاون بين حكومتي فييتنام وكمبوديا على اتخاذ التدابير الفعالة لمنع اي عبور غير مشروع في المستقبل ؛ اما القول بان عقد مؤتمر جنيف من جديد يمكن ان يسفر عن ضمان

للحدود الواقعة بين فييتنام وكمبوديا فهو من قبيل السوهم . وأشار الى ان الشيوعيين انتهكوا اتفاقات جنيف باستمرار، وراحوا يستخدمونها في تعزيز سلطانتهم في المنطقة ؛ هذا فضلا عن ان مسألة الحدود بالذات هي مسألة تخص الدولتين وحدهما ، ويجب ان تحالـس على هذا الاساس . وقال ان على المجلس ان يفتتح الفرصة الراهنة لقناع الطرفين بفائدة الوصول الى تسوية فعالة عن طريق المفاوضات المباشرة .

٨٦٥- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فبين ان لحكومته ، التي اشتركت في رئاسة مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ ، موقفا خاصا فيما يتعلق بالمسألة المطروحة على المجلس ؛ ولهذا السبب ، فانه يود ان يوضح موقف المملكة المتحدة من دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد . واستطرد قائلا ان المملكة المتحدة مستعدة الى الانضمام الى الحكومة السوفياتية ، التي تشاركها رئاسة المؤتمر ، في اصدار الدعوات الى حضور مثل هذا المؤتمر فور ابداء جميع الحكومات المعنية لموافقتها على الاشتراك فيه . وقال ان هذا الامر لم يتحقق حتى الآن رغم جهود حكومته ؛ ولذلك فلن تكون هنالك فائدة في الاشتراك في اصدار دعوات قد يرفضها عدد من الحكومات . وازاد قائلا ان وفده لا يعتقد ان اتخاذ مجلس الامن لقرار يدعو فيه الى عقد مؤتمر جديد يغير هذا الموقف الاساسي .

٨٦٦- وتابع الممثل كلامه قائلا ان وفد المملكة المتحدة لا يرغب في توسيع دائرة مناقشة الشكوى الكمبودية بحيث تشمل النظر في التطورات السياسية في انحاء اخرى من الهند الصينية ، ولكن نظرا الى ان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد بحث الحالة في فييتنام بالتفصيل ، فانه يود ان يثبت ان المملكة المتحدة تعترف بجمهورية فييتنام وتؤيدها في كفاحها ضد تلك الفئة المنشقة التي تحاول ، بمحاولة النظام القائم في الشمال ورغم اتفاقات جنيف ، ان تفرض مشيقتها على جمهورية فييتنام ؛ كما انه يود ان يعلن ان المملكة المتحدة تؤيد ايضا حق جمهورية فييتنام في التماس الصون للدفاع عن سلامتها الإقليمية وعن النظام الاجتماعي الذي اختاره شعبها . وازاد قائلا انه لو انتهت الحدودان الشيوعي الموجه من الخارج ، لكان ذلك خطوة كبرى في سبيل منع وقوع حوادث الحدود الممتدة بين كمبوديا وجمهورية فييتنام .

٨٦٧- وواصل ممثل المملكة المتحدة كلامه ، فقال انه يبدو من البيانات المقدمة الى المجلس ان هنالك قدرا من الاتفاق على الوقائع المتعلقة بحدود بين كمبوديا وفييتنام . واعرب عن اسف حكومته لهذه الحوادث ، ولما ترتب عليها من خسائر في الارواح والاموال . وذكر ان من الواضح كذلك ان الحالة على الحدود لا تبعث على الارتياح ، وان على المجلس ان يستجيب لما طلبته كمبوديا من اتخاذ تدبير فعال . وقال ان ممثل كمبوديا اقترح ، في هذا الصدد ، ان يعهد الى لجنة المراقبة الدولية بممارسة قدر من الرقابة على الحدود ، ولكن هذه اللجنة مثقلة حاليا بالمهام التي اسندتها اليها اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ ؛ ولذلك فان على المجلس ان يتجه وجهة اخرى في التماس الجهاز اللازم ؛ ومثل هذا الجهاز يستطيع

الاستفادة من ذخيرة التجارب التي تجمعت لدى الامم المتحدة منذ عام ١٩٥٤. وقال ان اقتراحات الولايات المتحدة في هذا الصدد تبشر باتاحة الحل الفعال .

٨٦٨ — وتكلم رئيس المجلس ، بوصفه ممثل فرنسا ، فذكر ان كمبوديا اوضحت انها لا تطلب سوى شيء واحد ، هو الا يترك حيادها والا تترك سلامتها الاقليمية بعد الآن تحت رحمة عطيات صادرة من الخارج . وقال ان تحقيق ذلك يتطلب الاعراب عن الاسف لحوادث الحدود التي وقعت ، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع تكرارها . واعلن ان الحكومة الفرنسية تؤيد هذا الطلب . و اشار الى ان كمبوديا ، من جانبها ، قد وفّت بأمانة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ ، واعلنت رسميا حيادها الذي تعتبره الشرط الاساسي لاستقلالها ؛ وتلك سياسة جديدة بالاحترام والتأييد . ومضى فقال ان فرنسا تشاطر في الوقت نفسه آلام شعب فييتنام ، وتأسف للاحداث الواقعة فسوق ارضه ؛ وهي ترى ، في هذا المجال ايضا ، ان التنفيذ الامين لاتفاقات جنيف هو خير سبيل لانهاء الحالة الاليمة في فييتنام وحوادث الحدود المؤسفة الناجمة عنها .

٨٦٩ — وتابع الممثل كلامه قائلا ان فرنسا تود ، فيما يتعلق بحوادث الحدود التي بنيت عليها الشكوى الكمبودية ، ان تؤكد ناحية واحدة بالذات في هذه الحوادث ، وهي انه لم يحدث في اى وقت من الاوقات ان اتخذت الحكومة الملكية الكمبودية اية مبادرة عسكرية ضد جيرانها . و اردف قائلا انه ليس ثمة شك في ان كمبوديا ضحية لحالة لا يد لها في ايجادها على الاطلاق . وذكر ان نوايا كمبوديا السلمية تتجلى كذلك في طلبها عقد مؤتمر جديد في جنيف ، الامر الذي تعتبره الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها ضمان سلامتها الاقليمية وحيادها بصورة فعالة . واعلن ان فرنسا تؤيد هذا الطلب كل التأييد .

٨٧٠ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان على مجلس الامن ان يعرب رسميا عن اسفه لحوادث الحدود ، وان يناشد المسؤولين عنها تجنب تكرارها ، وتعميخ ضحاياها .

٨٧١ — وقال ان الوفد الفرنسي يرى ، فيما يتعلق بوسائل مراقبة مداخل الاقليم الكمبودي ، ان من المستصوب احالة المسألة الى الهيئات القائمة المنشأة بموجب اتفاقية جنيف بدلا من انشاء هيئة جديدة . وقال انه ينبغي اللجوء الى اللجنتين الدوليتين الواقع مقر احدهما في كمبوديا ومقر ثانيتهما في فييتنام ، الامر الذي يسمح بأن يتخذ في وقت واحد في كل من جمهوريتي فييتنام ، اى في الاقليم الذي اتت منه الوحدات التي عبرت الحدود الكمبودية ، وفي مملكة كمبوديا ، ما يلزم من التدابير لتحقيق في الواقع في حالة حدوث اية انتهاكات جديدة للحدود الكمبودية . و اضاف قائلا انه ينبغي ، لتمكين لجنتي المراقبة من القيام بهذه المهمة ، ايضا منح اختصاصاتهما وتحديد نهج عملهما . و اردف قائلا ان مجلس الامن ، وان كان لا يملك تحديد ولا يتبهما الجديدة ، فانه يملك اصدار توصية في هذا الشأن الى الدول المعنية . وقال ان كمبوديا وفييتنام ستحصلان بذلك على ضمان مزدوج ، الامر الذي لا بد وان يساعد على تحسين العلاقات بينهما .

٨٧٢ — وتكلم ممثل كمبوديا في الجلسة ذاتها ، فانكر الاتهامات القائلة بأن الجنود الكمبوديين عبروا الحدود لمهاجمة قرى فيييتنام الجنوبية ، وبأن كمبوديا تستخدم قاعدة لتموين قوات الفيت — كونغ وتصدير المواد المتفجرة . وأشار الى انه قيل في معرض الدفاع عن عدوان قوات الولايات المتحدة وفييتنام ، ان هذه القوات انما عبرت الحدود لمطاردة الثوار ، وان عبورها يرجع ايضا الى عدم وجود معالم واضحة للحدود ؛ الا انه حدث في مناسبات متفرقة ان اصطحب ممثلون لفيتيتنام الجنوبية الى اماكن تلك الحوادث حيث شاهدوا بانفسهم انه لا مجال للخطأ في الامر ، لان جميع تلك الاماكن تقع داخل اقليم كمبوديا على مسافة تبلغ خمسة او ستة كيلومترات من معالم واضحة على الحدود . و اضاف قائلا ان المراقبين الاجانب واعضاء لجنة المراقبة الدولية لم يعثروا على اى دليل على وجود الفيت — كونغ في اقليم كمبوديا ؛ وهذا بالاضافة الى انه لم يكن بين ضحايا هذه الاعمال العدوانية اى قتيل او جريح واحد من الفيت — كونغ ، وهذا هو السبب الذى عمل كمبوديا على طلب نشر تقرير لجنة المراقبة الدولية عن حوادث الحدود .

٨٧٣ — وفي الجلسة ١١٢٢ المنعقدة في ٢٦ ايار ( مايو ) ، كرر ممثل الولايات المتحدة القول بأن بلده لم يرتكب ضد كمبوديا اى عمل يمكن لمراقب محايد وصفه بانه عمل عدواني . و اضاف قائلا ان لدى الافراد التابعين للولايات المتحدة الذين يقومون بمساعدة الجيش الفيتنامي اوامر مشددة بعدم عبور الحدود الفيتنامية — الكمبودية . وقال ان الولايات المتحدة مقتنعة كذلك بأن فييتنام لا تضرر لكمبوديا اية نوايا عدوانية ، ولا يمكن ان تتهم بارتكاب اعمال عدوانية .

٨٧٤ — ومضى ممثل الولايات المتحدة في كلامه ، فاشار الى ان كمبوديا رغم طلبها لمساعدة المجلس فيما يتعلق بشكاواها على جمهورية فييتنام والولايات المتحدة ، ورغم تأكيدها لمسئولية مجلس الامن عن التماس حل لهذه المسألة ، فانها تتردد في قبول اقامة جهاز للامم المتحدة لتنفيذ هذا الطلب ، بل الواقع انها تذهب الى ان الحل يخرج عن نطاق الامم المتحدة . وعقب بقوله — ان لجنة المراقبة الدولية ، التي تود كمبوديا ان تصعد اليها بمهمة الاشراف على الحدود ، هي لجنة ذات سجل حافل بالاخفاق وانعدام النشاط ، بالقياس الى انجازات اجهزة الامم المتحدة لصيانة السلم . و اردف قائلا ان لجنة المراقبة عاجزة ، بحكم تكوينها ، عن اتخاذ التدابير السريعة الحاسمة من النوع اللازم لمنع تكرار الحوادث المؤسفة على الحدود الكمبودية — الفيتنامية ؛ ولهذا السبب فان الولايات المتحدة لن توافق على اى توسيع في ولاية لجنة المراقبة الدولية يقصد به تمكينها كذلك من معالجة المشكلة المتعلقة بالحدود الكمبودية — الفيتنامية . ومضى فقال ان لدى الامم المتحدة الجهاز اللازم لتلبية طلب كمبوديا بشأن اقامة رقابة فعالة على حدودها وحماية تلك الحدود . وقال ان فييتنام والولايات المتحدة ، وهما البلدان اللذان قدمت ضد هما الشكوى ، يرحبان بانشاء قوة تابعة للامم المتحدة لحراسة الحدود ، وهما على استعداد للموافقة على انشائها فوراً ؛ كما انهما شديدى الرغبة في ان يصار الى توضيح معالم الحدود . و اردف قائلا ان الولايات المتحدة مستعدة كذلك للنظر في اية اقتراحات تقضي بان تعين الامم المتحدة لجنة تحقيق تتولى

دراسة مشكلة الحدود بمختلف نواحيها . الا انه رأى انه ينبغي لمثل هذه اللجنة الا تكتفي بالتحقيق في الاتهامات القائلة بتواطؤ كمبوديا مع الفيت - كونغ ، بل يجب تمكينها من الحصول على جميع المعلومات المتوفرة ، ومن زيارة المناطق المعنية ، والاتصال بالسكان في جانبي الحدود . ورأى كذلك انه يجب تحويلها سلطة اصدار التوصيات بشأن التدابير الاخرى التي ينبغي للمجلس اتخاذها لتأمين استقرار المنطقة ، وان عليها ان تنظر في كيفية حماية الحدود الكمبودية - الفيتنامية من كل انتهاك ترتكبه اية قوة سواء كان صادرا عن هذا الجانب او ذاك من جانبي الحدود . وقال ان مثل فييتنام قدم ادلة ناطقة على استخدام الفيت - كونغ للاقليم الكمبودي ، كما ان الادلة المتوفرة لدى الولايات المتحدة تثبت صحة الادلة التي قدمتها فييتنام .

٨٧٥ - وتكلم ممثل المغرب ، فذكر ان الحوادث التي بنيت عليها شكوى كمبوديا جاءت نتيجة لاعمال جيش جمهورية فييتنام . وقال ان تكرر هذه الحوادث لم تزعزع ايمان كمبوديا بسياسة الحياد التي تنتهجها منذ استقلالها . و اضاف قائلا انه لا يجوز اتخاذ الصراع الدائر داخل الاقليم الفيتنامي ذريعة لمد الحرب الى داخل الاقليم الكمبودي . وذكر ان كمبوديا يهتمها بطبيعة الحال امر الصراع الدائر في فييتنام ، ولكنها تود البقاء بمنأى عنه . وقال ان احترام حياد كمبوديا كان يوفر على الدول المعنية المضاعف السياسية والدبلوماسية التي نشأت عن خرقه ، والتي حملت كمبوديا على عرض المسألة على مجلس الامن .

٨٧٦ - و اشار الى انه قيل على سبيل الاعتراض على طلب كمبوديا بشأن عقد مؤتمر لضمان حيادها ، ان مناقشات مثل هذا المؤتمر قد تؤدي الى بحث عام للحالة القائمة في آسيا الجنوبية الشرقية باكملها ؛ الا ان كمبوديا قدمت التأكيدات اللازمة بانها لا تريد من هذا المؤتمر غير السعي الى ايجاد ضمان دولي لسلامتها الاقليمية وحيادها . و اضاف قائلا ان المغرب يؤيد طلب كمبوديا كل التأييد ، لانه ايد دائما الامم الراجبة في انتهاج سياسة عدم الانحياز . وذكر ان من دواعي ارتياح المغرب ، في هذا الصدد ، ان تؤيد فرنسا لأول مرة في مجلس الامن موقف الدول غير المنحازة هذا التأييد الصريح . و اعرب عن امله في ان تبدي الدول الكبرى الاخرى مثل هذا التفهم .

٨٧٧ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه لم يغرب عن بال الوفد المغربي ان اتفاقات جنيف كانت ، هي وتطورات الاحداث التي تلت عقد ها ، خارجة عن سلطة الامم المتحدة ؛ ولذلك فان الامم المتحدة ليست في مركز يسمح لها باتخاذ موقف بشأن هذه الاتفاقات . و اردف قائلا انه ما زال في الامكان ، مع ذلك ، استخدام الاجهزة التي اوجد ها مؤتمر جنيف لتسوية المشاكل القائمة في كمبوديا في الوقت الحاضر . وقال ان اجراء المزيد من الاتصالات بين الدول الاطراف في اتفاقات جنيف قد يؤدي الى تيسير التفاهم .

٨٧٨ - ثم تكلم ممثل كمبوديا ، فكرر القول بأن الادلة التي جمعها اعضاء لجنة المراقبة الدولية والملحقون العسكريون بالسفارات المعتمدة في كمبوديا ، وبينها افادات شهود الحيان ،

تكفي لاثبات اتهم حكومته للقوات التابعة للولايات المتحدة وفييتنام بارتكاب اعمال العدوان ضد اقليمها . وقال ان الادعاء بحصول خطأ غير مقصود ادعاء غير مقبول ، لان تحقيقات لجنة المراقبة الدولية والملحقين العسكريين اظهرت استحالة وقوع خطأ من هذا النوع في مواقع الحدود فيها معينة تعيينا واضحا بالخطوط الطبيعية . وادف قائله انه ليس هنالك ، في الوقت نفسه ، اى دليل على صحة الاتهام الفيتنامي القائل بأن الفيت - كونغ يستخدمون اقليم كمبوديا . وذكر ان الرغبة في تجنب مثل هذه الاتهامات هي التي حدت بكمبوديا الى اقتراح اقامة مراقبة دولية عامة على حدودها . وبين ان اقتراح فييتنام الجنوبية الداعي الى انشاء لجنة خبراء لتخطيط الحدود واقتراح غير مقبول بالنسبة الى كمبوديا ، لانه يؤدى الى فتح مسألة الحدود كلها من جديد ، بما يستتبعه ذلك من اثاره المزيده من المطالب الاقليمية . وانتقل الى اقتراح اقامة دوريات مشتركة ، فقال انه ينبغي الا يضرب عن البال ان الحرب الدائرة في فييتنام الجنوبية هي حرب اهلية لن تتدخل كمبوديا فيها عسكريا على الاطلاق . و اضاف قائله ان اقتراح كمبوديا الداعي الى تكليف لجنة المراقبة الدولية بممارسة المراقبة على حدودها انما هو وليد رغبتها في زيادة تدعيم حيادها . و اشار الى ان هذه اللجنة قائمة بالعمل في المنطقة حاليا ، في حين ان انشاء هيئة جديدة سيكون مهمة شاقة طويلة . ومضى فقال ان الحالة الحاضرة نشأت عن عدم التزام اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ ، وان من الضروري لذلك دعوة مؤتمر جنيف الى عقد اجتماع جديد . و اضاف قائله ان مجلس الا من ينبغي ان يقرر عقد مثل هذا المؤتمر في اقرب وقت ممكن لتحديد سلطات لجنة المراقبة الدولية ، وتزويدها بالوسائل اللازمة لاقامة مراقبة فعالة على الحدود .

٨٧٩ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الولايات المتحدة ، بدلا من الاعتراف بنصيبها من الاعمال العدوانية التي ارتكبتها قواتها بالاشتراك مع قوات " النظام القائم في سايجون " ضد كمبوديا ، حاولت القاء اللوم على الدولة التي كانت ضحية لهذه الاعمال ؛ ولكن الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة لا تستند الى اى اساس . و اعلن ان الاتحاد السوفياتي سيؤيد طلب كمبوديا شجب الاعمال العدوانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية ، وتمويش ضحايا تلك الاعتداءات ، واتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تكرارها . وقال ان الاتحاد السوفياتي يؤيد كذلك طلب دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد للاعتراف بحيايد كمبوديا وسلامتها الاقليمية ولضمانها .

٨٨٠ - ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان ادعاء الولايات المتحدة بأن تدخلها في فييتنام الجنوبية جاء بناء على طلب حكومة ذلك البلد ولمساعدة شعبه ادعاء يتنافى مع الوقائع . وادف قائله انه يتضح من التصريحات المختلفة التي ادلت بها شخصيات بارزة امريكية ، ومما تنشره الصحف الامريكية ، ان الولايات المتحدة ارادت بتدخلها منع شعب فييتنام عن التعبير عن ارادته بالانتخابات التي نصت عليها اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ ؛ بل الواقع ان هناك في الولايات المتحدة من يطالب بتوسيع الحرب في فييتنام الجنوبية ومضاعفة التدخل العسكري الامريكي في المنطقة .

٨٨١ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فكرر القول بأن بلده ليس له أى هدف عسكري في اية ناحية من نواحي آسيا الجنوبية الشرقية ، وأن سياسة الولايات المتحدة هناك ترمي الى المساعدة على اقرار السلم لكي يتسنى لشعوب المنطقة ان تبت بحرية في طريقة الحياة والروابط التي تريدها . وذكر ان بلده يقدم المساعدة الى حكومة جمهورية فييتنام بناء على طلب هذه الحكومة . وأشار الى ان التدابير العسكرية التي اتخذها النظام القائم في هانوى ، بمساعدة حلفاء الشيوعيين ، هي التي ادت الى ايجاد التهديد الدائم للسلم في آسيا الجنوبية الشرقية . وبين ان الغرض من المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الى بلدان تلك المنطقة هو معاونتها على صيانة استقلالها وتأمين احترام اتفاقات جنيف .

٨٨٢ - وفي الجلسة ١١٢٤ المنعقدة في ٢٨ أيار ( مايو ) ، تكلم ممثل جمهورية فييتنام ، فذكر ان حكومته ستؤيد كل اقتراح يرمي الى اقامة مراقبة دولية فعالة على الحدود منعا لوقوع حوادث جديدة . وقال ان البعض اقترح خلال المناقشة الحالية في المجلس ، دعوة مؤتمر جنيف الى الانحلال من جديد لتوسيع اختصاصات لجنة المراقبة الدولية ، بينما اقترح البعض الآخر انشاء قوة شرطة دولية تحت رعاية الامم المتحدة . وادف قائلا ان عقد مؤتمر جنيف امر تعترضه صعوبات عملية ، كما اشار الى ذلك ممثل المملكة المتحدة حين ذكر ان الدعوة الى حضور هذا المؤتمر قد يرفضها عدد من الحكومات . وقال ان ممثل المملكة المتحدة اشار كذلك الى ان لجنة المراقبة الدولية قد لا تستطيع الاضطلاع بمهام جديدة لان لديها ما يكفيها من المهام في الوقت الحاضر . وبين ان اعمال اللجنة تعوقها ، بالاضافة الى ذلك ، قاعدة اشتراط الاجماع في قراراتها . ومضى فقال ان جمهورية فييتنام ترى ، والظروف هذه ، ان انشاء قوة شرطة دولية هو انسب الحلول . وذكر ان مهمة هذه القوة ينبغي ان تكون الاشراف على الحدود واثبات الانتهاكات ؛ كما ينبغي تخويلها سلطة التحقيق في حوادث الحدود ، وتحديد وتقرير المسؤولية عنها . وقال انه يمكن لمثل هذه القوة الدولية تزويد كمبوديا بضمان ملموس فعال لسلامتها الإقليمية اكثر من أى مؤتمر دولي .

٨٨٣ - وتكلم ممثل ساحل الحاج ، فقال انه لم يطعن احد في صحة الوقائع المتعلقة بالحوادث التي تقوم عليها شكوى كمبوديا ولكن التفسيرات التي قدمها الاطراف المصنيون لها قد اظهرت بعض الاختلاف في الآراء . وذكر انه ينبغي للمجلس ان يعرب عن اسفه لهذه الحوادث ، وان يطلب الى الاطراف تسوية النزاع بصورة ودية مع دفع التعويض العادل للضحايا . وقال ان من الضروري كذلك ايجاد حل دائم للمشكلة تلافيا لتكرار هذه الحوادث ؛ وذلك يستلزم تحديد الاسباب التي ادت الى وقوعها . وأشار الى انه قيل ، من ناحية ، ان عبور الحدود حدث اثناء مطاردة الفيت - كونغ الذين يستخدمون الاقليم الكمبودي ، وان من اسبابه ان الحدود غير واضحة المعالم ؛ بينما قيل ، من الناحية الاخرى ، ان انتهاكات الحدود ترجع الى رفض قبول حياد كمبوديا او ضمان هذا الحياد . و اضاف قائلا ان حق المطاردة لا يمكن تأييده ، وان الميثاق يقضي باحترام السلامة الإقليمية لكل دولة من الدول الاعضاء .



٨٨٤ - واستطرد قائلا انه يمكن للمجلس ان يطلب الى الاطراف التزام جانب الاعتدال ، وتجنب اى اقتحام لاقليم كمبوديا ؛ واذا كانت الحدود غير واضحة المعالم ، كما ذكر ممثل جمهورية فييتنام ، فانه يمكن للمجلس ان يخول الامين العام تشكيل لجنة ذات ولاية محددة تقدم مساعيها العميدة في تخطيط الحدود .

٨٨٥ - وبعد ان اشار الى ان كمبوديا اثار ، عند تقديم شكواها ، مسألة دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد ، قال انه يصعب الامتناع عن تلبية طلب كمبوديا بشأن الاعتراف الدولي بحيادها وبسلامتها الاقليمية . وبين ان كمبوديا تختلف عن بعض الدول الاخرى في المنطقة في انها تنعم بحكم سليم وبأحوال سياسية هادئة ، وان هنالك صلة وثيقة بين طلب كمبوديا وحوادث الحدود . واستطرد قائلا انه لو تصهدت الدول المسئولة بصفة مباشرة او غير مباشرة عن هذه الحوادث باحترام سيادة كمبوديا وحيادها ، لا يمكن تلافي وقوعها ؛ ونظرا الى ان المجلس لا يملك دعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد ، فليس له الا ان يعرب عن امله في ان يراعي اعضاء مؤتمر جنيف امانى كمبوديا المشروعة .

٨٨٦ - وتكلم ممثل كمبوديا فقال ان انباء الصحف القائلة بأن رئيس دولة كمبوديا يؤيد انشاء هيئة تابعة للامم المتحدة تتولى مراقبة الحدود تستند الى استشهاده ناقص بتصريح للامير نورودوم سيهانوك . وبعد ان تلا الممثل النص الكامل للتصريح ، اعلن ان موقف كمبوديا من لجنة المراقبة الدولية وعقد مؤتمر جنيف لم يتغير . و اضاف قائلا انه لو قررت الامم المتحدة ايفاد لجنة مراقبة جديدة ، فان كمبوديا لن تتحمل اية نفقات تنشأ عن ذلك ، رغم عدم اعتراضها على الاهداف المحدودة لمثل تلك اللجنة .

٨٨٧ - وتكلم ممثل البرازيل ، فقال انه وان كان من المتعذر فصل حوادث الحدود بين كمبوديا وجمهورية فييتنام فصلا تاما عن الاطار الاعم للحالة السياسية والعسكرية في شبه جزيرة الهند الصينية ، فان وفده يرى ان على مجلس الامن الاقتصار في الوقت الحاضر على معالجة الشكوى المحددة التي قدمتها كمبوديا . و اضاف قائلا انه لم يطعن احد في صحة وقائع هذه الشكوى ، وان المرء ليشعر بالعطف على رغبة كمبوديا في السعي الى احلال المزيد من الاستقرار على حدودها . و اشار الى ان كلا من جمهورية فييتنام والولايات المتحدة اعربت عن اسفهما لحوادث الحدود هذه ، والى ان جمهورية فييتنام عرضت دفع التعويض الكافي للضحايا ، والى ان البلدين اعربا كذلك عن رغبتهما في اقامة علاقات ودية مع كمبوديا . وقال ان في امكان المجلس ، والحال كذلك ، ان يدعو الاطراف الى الامتناع عن القيام في المستقبل بأية اعمال من شأنها اثاره الاحتكاك بينهما والتسبب في وقوع حوادث جديدة . واستطرد قائلا انه قد يكون من العسير على القوات المشتركة في عمليات عسكرية في فييتنام الجنوبية ان تتجنب كل اقتحام للحدود تجنباً مطلقاً ، وذلك نظراً الى طبيعة الارض وعدم وضوح معالم الحدود ، ولكن ينبغي ، مع ذلك ، اصدار التوصيات الى قوات القوات العاملة في المنطقة بحصر نشاطات قواتهم داخل اقليمهم . و اضاف قائلاً

انه ابدية عدد اقتراحات بشأن اقامة جهاز مناسب لمنع وقوع حوادث جديدة ؛ الا انه لا بد  
لاى جهاز ، لكي يكون فعالا حقا ، ان ينال موافقة الطرفين التامة ويحظى بتأييد كامل من مجلس  
الامن .

٨٨٨ - وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان من الطبيعي ان تثير حوادث الحدود الاخيرة  
قلقا شديدا في كمبوديا ، لاسيما وان هذا البلد يقع في منطقة ترى عدة دول ان لها فيها مصالح  
حيوية معرضة للخطر . و اضاف قائلا ان تلك هي الملابس التي اوضح ممثل كمبوديا في ضوءها  
مدى الهمية التي يحلقها بلده على سياسة الحياد التي ينتهجها ، وهي سياسة اعترفت بها كذلك  
الاتفاقات التي تشكل الاطار السياسي لما كان يسمى في الماضي الهند - الصينية . ومضى فقال  
انه نظرا الى الحالة المتوترة السائدة في المنطقة ، فان النرويج ستؤيد توجيه مجلس الامن لنداء  
الى جميع الاطراف المعنية يدعوهما فيه الى الامتناع عن القيام بأية اعمال من شأنها زيادة تفاقم  
الحالة ، واتخاذ الخطوات المناسبة للتخفيف من التوتر الحالي ، الامر الذي يشمل احترام حدود  
كمبوديا . وذكر ان من المعقول كذلك دفع تعويض عادل عن الخسائر في الارواح والاضرار  
المادية الناجمة عن حادثي ٧ و ٨ ايار ( مايو ) .

٨٨٩ - وواصل الممثل كلامه قائلا ان بعض البيانات التي القيت امام المجلس اكدت ان احد  
اسباب الحالة المتوترة في منطقة الحدود هو الافتقار الى الحدود الواضحة المعالم ؛ وحيث ان  
الطرفين متفقان ، فيما يبدو ، على خط الحدود الفعلي ، فقد يتسنى لهما النظر في اتخاذ  
الخطوات اللازمة لتحسين تخطيط الحدود . وذكر ان الوفد النرويجي قد احاط علما بمختلف  
الاقتراحات التي ابديت بقصد منع وقوع حوادث الحدود في المستقبل ، وهو يأمل في ان يتسنى  
الاهتداء الى صيغة مرضية للاطراف المعنية .

٨٩٠ - وتكلم ممثل بوليفيا ، فأعرب عن مشاطرة وفده لمشاعر الاسف والاسى التي ابدت  
حيال الاحداث التي وقعت على حدود كمبوديا واسفرت عن خسائر في الارواح ، وقال ان على  
المجلس ، في نظره لهذه المسألة ، ان يتحاشى خطر اقحام عناصر خارجة عن الموضوع فـي  
المناقشة . و اضاف قائلا انه يجد ربا المجلس ان يقتصر على نظر الشكوى المقدمة من كمبوديا .  
وذكر ان الوفد البوليفي يرى ان الاعتراف بحدود كمبوديا وصيانتها امر له اهميته القصوى بالنسبة  
الى استتباب السلم في آسيا الجنوبية الشرقية ، وان على مجلس الامن ان يسعى الى تحقيق  
هذه الغاية ؛ بيد انه يرى كذلك ان المجلس غير مختص بالتدخل في مسألة دعوة مؤتمر جنيف  
الى الانعقاد من جديد . وقال ان بوليفيا مستعدة ، مع ذلك ، لتأييد الاقتراحات الداعية  
الى الاعتراف بسلامة كمبوديا الاقليمية وحيادها ، وتعيين فريق مراقبين او لجنة مراقبين لممارسة  
الاشراف على الحدود ، وانشاء لجنة تحقيق لدراسة حوادث الحدود والتوصية بالتدابير اللازمة  
لمنع تكرارها .

٨٩١ - وفي الجلسة ١١٢٥ التي عقدها المجلس في ٣ حزيران (يونيه) ، قدم ممثل المغرب ، باسم وفده ووفد ساحل العاج ، مشروع القرار المشترك التالي (م/٥٧٣٥) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يأخذ بعين الاعتبار شكوى الحكومة الملكية الكمبودية الواردة في الوثيقة م أ /

٥٦٩٧ ،

" ويلاحظ البيانات التي القيت في المجلس بشأن هذه الشكوى ،

" ويلاحظ مع الاسف الحوادث التي وقعت في الاقليم الكمبودي والحالة القائمة على الحدود الكمبودية - الفيتنامية ،

" وان يحيط علما بالاعتذارات والتأسفات التي ابدت للحكومة الملكية الكمبودية بشأن هذه الحوادث وما ترتب عليها من خسائر في الارواح ،

" وان يلاحظ كذلك رغبة حكومتي مملكة كمبوديا وجمهورية فييتنام في النجاح في اعادة علاقاتهما الى حالة سلمية طبيعية ،

" ١ - يأسف بشدة للحوادث الناتجة عن اقتحام وحدات من جيش جمهورية فييتنام لاقليم كمبوديا ؛

" ٢ - ويطلب تقديم تعويض منصف عادل الى الحكومة الملكية الكمبودية ؛

" ٣ - ويدعو المسؤولين الى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع وقوع اي انتهاك جديد لحدود كمبوديا ؛

" ٤ - ويطلب الى جميع الدول والسلطات ، ولا سيما اعضاء مؤتمر جنيف ، الاعتراف بحياد كمبوديا وسلامتها الإقليمية واحترامهما ؛

" ٥ - ويقرر ايضاً ثلاثة من اعضاءه الى البلدين والى الاماكن التي وقعت فيها آخر هذه الحوادث ، وذلك للنظر فيما يمكن اتخاذه من التدابير للعيلولة دون اي تكرار لمثل هذه الحوادث ، على ان يعلموا مجلس الامن بما يلزم في هذا الشأن في غضون خمسة واربعين يوماً .

٨٩٢ - وقال ممثل المغرب ، في معرض شرح مشروع القرار المشترك ، ان المقصود به التعبير قدر المستطاع عن الجانب الخاص المحدد من الشكوى الكمبودية . و اضاف قائلاً ان صاحبي مشروع القرار يدركان ان هذه الشكوى لا تمثل الا جانباً واحداً من مشكلة اعم بكثير ، بيد انهما رأيا الاقتصار ، في المحل الاول ، على الوقائع التي عرضت على المجلس فيما يتصل بشكوى كمبوديا ، وذلك تجنباً للصعوبات التي كانت تواجهها لو حاولا معالجة المشكلة في مجموعها . ومضى فقال ان احد المطالب الرئيسية لكمبوديا يتعلق بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد ؛ الا ان بعض اعضاء المجلس رأوا ان من العسير على الامم المتحدة ان تعقد هذا المؤتمر ، وان توصي

باتخاذ اي تدبير في هذا الاتجاه ، لان اعمال هذا المؤتمر كانت دائما خارجة عن نطاق الامم المتحدة ؛ ولكن اتفق الرأي ، مع ذلك ، على ضرورة احترام حياد كمبوديا ، ولهذا السبب تطلب الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار الى جميع الدول والسلطات ، ولا سيما اعضاء مؤتمر جنيف ، الاعتراف بحياد كمبوديا وسلامتها الاقليمية واحترامهما .

٨٩٣ - وانتقل ممثل المغرب الى الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار ، فقال ان صاحبي مشروع القرار رأيا ان عدم اتخاذ مجلس الامن لاجراء مباشر بشأن مؤتمر جنيف ادعى الى اظهار استعداد المجلس لمساعدة كمبوديا ، بالاضافة الى ان المسؤولين عن الحوادث قد اعربوا كذلك عن رغبتهم في ايجاد حل سلمي . وادف قائلا انه يمكن للمجلس ، دون الزام الامين العام او الامانة العامة للامم المتحدة بأية مسئولية ، ايجاد حل مؤقت يقتصر على بعض النواحي المحددة للمشكلة . و اشار الى ان تقرير اللجنة المقترحة سيبنى على اتصالاتها بالحكومات المعنية وزياراتها للاماكن التي وقعت فيها اخر الحوادث ؛ وبذلك تستطيع اللجنة استكمال المعلومات المتوفرة للمجلس في الوقت الحاضر .

٨٩٤ - وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال ان وفده وان كان يحيط علما مع الارتياح ببعض العناصر الايجابية في مشروع القرار ، ولا سيما حيث يؤكد ضرورة الاعتراف بحياد كمبوديا وسلامتها الاقليمية واحترامهما ؛ الا انه يرى ان هنالك ، فيما يبدو ، محاولة لـ "تفطية المسئوليات" ، وذلك بوصف اعمال الحدود و "الحوادث" وعدم تسمية المعتدين ؛ ونظرا الى ان للولايات المتحدة دورا معروفا في الحرب الدائرة في فييتنام الجنوبية ، فقد كان ينبغي الا تقتصر المسئولية عن هذه الاعمال على جيش جمهورية فييتنام ، كما تفعل الفقرة ١ من المنطوق . وادف قائلا ان الوفد التشيكوسلوفاكي يرى كذلك ان التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار لن تسهم بصورة فعالة في تأمين السلم على الحدود . وذكر ان كمبوديا تذهب الى ان لجنة المراقبة الدولية المنشأة بموجب اتفاقات جنيف تهيب الجهاز اللازم لمراقبة الحدود والاشراف عليها ، وان على المجلس الا يتخذ اي اجراء من شأنه المساس بعمل هذه اللجنة .

٨٩٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان ثبوت حالة عدوان واضحة تجيز لنا منطقيا ان نتوقع من مجلس الامن شجب الاعمال العدوانية الصادرة عن الولايات المتحدة و "النظام القائم في سايفون" بعبارات حاسمة لا لبس فيها ؛ ولكن مشروع القرار ينص ، في عبارة بالغة الاعتدال ، على اسف المجلس للحوادث ، وذلك دون تسمية الطرف المسئول عن هذه الحوادث . واستطرد قائلا ان الفقرة ١ من المنطوق تفعل ، كما اشار ممثل تشيكوسلوفاكيا ، كل ذكر للولايات المتحدة التي اعترف مثلها باشتراك وحداتها في هذه الاعمال . وبين ان الفقرة ٥ من المنطوق لا تتفق مع بقية مشروع القرار ، وان من الافضل حذفها . و اضاف قائلا انه لما كانت لجنة المراقبة الدولية تعمل في المنطقة حاليا ، فلا داعي الى ايفاد هيئة اخرى .

٨٩٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه بالرغم من محاولات الاتحاد السوفياتي المتكررة الرامية الى اقحام الولايات المتحدة في الاعمال العدوانية المزعومة ضد كمبوديا ، فان هذه الحوادث ترجع ، في الواقع ، الى ان بعض عناصر الفيت - كونغ التي يقوم النظام القائم في هانوى بتنظيمها وقيادتها وتمويلها ، قد سعت باستمرار الى استخدام الاقليم الكمبودي . و اضاف قائلاً ان لجنة المراقبة الدولية ، التي يقترح الاتحاد السوفياتي قيامها بمعالجة الحالة الراهنة ، قد عجزت تماما عن معالجة مشاكل آسيا الجنوبية الشرقية بصورة فعالة بسبب تكوينها الثلاثي واجراءاتها التي تنص على استخدام حق النقض ، وانه ليس هنالك ما يدعو الى الاعتقاد بأنها ستكون افضل حالا في المستقبل .

٨٩٧ - وفي الجلسة ١١٢٦ المنعقدة في ٤ حزيران ( يونيه ) ، تكلم ممثل المغرب ، فقال ان الملاحظات التي ابداهامثلا تشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على مشروع القرار المشترك ( م أ / ٥٣٥ ) ، تمثل بعض ما يشغل بال صاحبي مشروع القرار انفسهما ؛ ولكنهما اضطرا الى التغلي عن آرائهما الخاصة رغبة في ايجاد حل يلقي القبول العام ، كما انهما قد ادرجا الفقرة ٥ من المنطوق لشعورهما بأن من واجب المجلس اتخاذ تدابير ايجابية بشأن الشكوى المقدمة من كمبوديا . و اضاف قائلاً انه وان يكن من الممكن معالجة المشاكل السياسية المتصلة بالشكوى خارج المجلس ، فان صاحبي مشروع القرار رأيا ان تعيين لجنة فرعية امر يتيح مواجهة الحالة الراهنة . وقال ان المنتظر من هذه اللجنة الفرعية جمع المعلومات على اوسع نطاق ممكن من المسؤولين في البلدين بقصد تقديم تقرير الى المجلس قد يفيد فيما يتخذ من تدابير في المستقبل .

٨٩٨ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فكرر الاعراب عن رأى وفده القائل بأن مشروع القرار كان ينبغي ان يشجب ، بعبارات ايجابية لا لبس فيها ، الاعمال العدوانية التي ارتكبتها قوات الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية ضد كمبوديا ، وبأن الفقرة ٥ من المنطوق لا مبرر لها ولا تتمشى مع بقية مشروع القرار . وقال ان الوفد السوفياتي لا يستطيع تأييد هذه الفقرة ، وهو يود ان تطرح على الاقتراع بصورة مستقلة .

٨٩٩ - وتكلم ممثل الصين ، فذكر ان وفده يرى ان كلمة " يأسف بشدة " الواردة في الفقرة ١ من المنطوق اقوى مما يجب ، وان الانسب الاكتفاء بالاعراب عن مجرد الاسف ، لان هذه الحوادث نشأت عن عبور اتفاقي قامت به بعض عناصر الجيش الفيتنامي ؛ هذا بالاضافة الى ان الحالة القائمة على الحدود الفيتنامية - الكمبودية والتي ادت الى هذا " العبور الاتفاقي " هي اكثر مدعاة للاسف من العبور نفسه ، ولذلك فان الفقرة ٣ من المنطوق التي تدعو الى منع وقوع " اي انتهاك جديد لحدود كمبوديا " ، كان يجب ان تعرف الحدود بأنها " الحدود بين كمبوديا وفييتنام " . ومضى فقال ان الوفد الصيني يرحب ، في هذا الصدد ، بالفقرة ٥ من المنطوق ، التي تهنيء للامم المتحدة سبيل المساعدة الفعالة على تحقيق الاستقرار على الحدود بين فييتنام وكمبوديا .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١١٢٥ المنعقدة في ٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٤، اعتمد المجلس الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار المقدم من ساحل العاج والمغرب (م أ / ٥٧٣٥) بأغلبية ٩ أصوات مقابل لا شيء<sup>٤</sup> وامتناع عضوين عن الاقتراع ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا ) . ثم اعتمد مشروع القرار في مجموعه بالا جماع (م أ / ٥٧٤١) .

٩٠٠ - وفي ٥ حزيران (يونيه) ، عين رئيس المجلس البرازيل وساحل العاج والمغرب لتنفيذ المهمة المقررة في الفقرة ٥ من القرار المتخذ في ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ (م أ / ٥٧٤١) .

### الفرع الثالث

#### الرسائل اللاحقة

٩٠١ - ارسل وزير خارجية كمبوديا رسالة مؤرخة في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ (م أ / ٥٧٢٨) ، ذكر فيها ان الموقف الذي اتخذه ممثل المملكة المتحدة في جلسة مجلس الامن ١١٢١ المنعقدة في ٢٥ ايار (مايو) يتعارض تعارضا مباشرا مع موقف حكومة المملكة المتحدة المبلغ الى كمبوديا في رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ من السيد ريتشارد بتلر، وزير خارجية المملكة المتحدة والرئيس المشارك لمؤتمر جنيف . و اضافت الرسالة ان ممثل المملكة المتحدة اعلن ان لجنة المراقبة الدولية ليست في مركز يسمح لها بتنفيذ المهمة التي تطلبها كمبوديا ، وان على مجلس الامن ان ينشيء جهازا جديدا لهذا الغرض، في حين ان وزير خارجيته قدم مشروع اعلان - مشروع بروتوكول نالت موافقة الحكومة الكمبودية . وذكرت الرسالة ان مشروع البروتوكول الذي قدمته المملكة المتحدة لم يقترح فقط قيام لجنة المراقبة الدولية بالتحقيق والمراقبة بل ينص ايضا على ان " تتخذ مقررات وتوصيات اللجنة الناجمة عن هذه التحقيقات بأغلبية الاصوات " . و اضافت الرسالة ان ممثل المملكة المتحدة لم يشر كذلك الى مشروع بروتوكول قدمته كمبوديا ويطلب فيه الى لجنة المراقبة الدولية انشاء " فرق متنقلة مناسبة تمثل فيها الدول الثلاث الاعضاء في اللجنة باعداد متساوية " ، كما يقضي باقامة عدد من مراكز المراقبة يكفي لتأمين فعالية نظام الاشراف والمراقبة .

٩٠٢ - وارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ (م أ / ٥٧٧٧) ذكر فيها انه ليس هنالك تعارض بين البيان الذي القاه امام مجلس الامن في ٢٥ ايار (مايو) وبين رسالة وزير الخارجية البريطاني المؤرخة في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ ، وذلك لانهما يتناولان مشكلتين مختلفتين . وقال ان المسؤولية المقترحة اسنادها الى لجنة المراقبة الدولية في مرفق رسالة السيد بتلر هي مسؤولية مقيدة صراحة بصحابة " داخل اقليم مملكة كمبوديا " ، في حين ان مجلس الامن يعالج مشكلة نزاع بين مملكة كمبوديا وجمهورية فييتنام ناشية عن عواث معينة وقعت على الحدود في تاريخ لاحق لتاريخ رسالة السيد بتلر المؤرخة في ٩ كانون الثاني

( يناير ) • وذكر انه قدمت الى المجلس اثناء المناقشة اقتراحات شتى بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه العوادث في المستقبل ؛ وعلى ذلك قامت حالة جديدة تبيح لحكومة المملكة المتحدة اقتراح طرق جديدة لمواجهةها ؛ هذا بالإضافة الى ان كمبوديا نفسها ، بلجوتها الى مجلس الامن ، قد نقلت المشكلة من اطار مؤتمر جنيف الى اطار الامم المتحدة ؛ وبناء على ذلك ، يصح الافتراض بأن الحكومة الكمبودية اذمت قبول النتائج الطبيعية المترتبة على هذا التصرف ، اى انطواء الحلول التي يقترحها مجلس الامن على استخدام اجهزة الامم المتحدة •

٩٠٣ — وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران ( يونيه ) ( م أ / ٥٧٦٥ ) ، ذكر فيها ان حوالي ثلاثين من الطائرات والهيلكوبترات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية فييتنام قامت ، في ١١ حزيران ( يونيه ) ، بالقاء القنابل واطلاق المدافع الرشاشة على قرية كمبودية هي قرية ترالوكبك ، خوم دوانغ ، بمقاطعة سفاى رينغ ، مما تسبب في الحاق اضرار مادية جسيمة • و اضاف ان هذه القرية نفسها تعرضت لاعتداء القوات البرية لجمهورية فييتنام في ١٨ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ •

٩٠٤ — وارسل وزير خارجية جمهورية فييتنام رسالة مؤرخة في ٢ تموز ( يوليه ) ( م أ / ٥٧٩٩ ) ، قال فيها ان العمليات التي قامت بها القوات المسلحة الفيتنامية في ١٨ ايار ( مايو ) و ١١ حزيران ( يونيه ) جرت داخل الاقليم الفيتنامي ، وان الغرض منها كان التعرف على مواقع قواعد الفيتيت — كونغ في الاقليم الفيتيتامي ، وتدميرها اذا امكن • وأشار الى اتخاذ تدابير خاصة لمنع اى تجاوز ممكن على الاقليم الكمبودي ، والى ان طائرة المراقبة لم تلحظ اى انتهاك للحدود الكمبودية — الفيتيتامية ؛ ولكنه ذكر انه ليس من المستحيل ان تطيش بعض الصواريخ التي اطلقت اثناء الرمي المضاد الذى جرى على سبيل الدفاع الشرعي عن هدفها ، فيحتر عليها سكان ترالوكبك بعد ذلك ، وذلك لان هذه القرية تقع بالقرب من المنطقة التي استهدفتها العملية • و اضاف قائلا انه اذا تبين ان بعض الصواريخ انفجرت خارج الهدف المقرر وتسببت في الحاق الاضرار المادية بتلك القرية ، فان جمهورية فييتنام مستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية وذلك بالموافقة على تحويض الضحايا •

٩٠٥ — وارسل ممثل كمبوديا عددا من الرسائل المؤرخة في ١٧ حزيران ( يونيه ) ( م أ / ٥٧٧٠ ) ، و ٢٦ حزيران ( يونيه ) ( م أ / ٥٧٨٦ ) ، و ٢٩ حزيران ( يونيه ) ( م أ / ٥٧٨٧ ) ، و ٢ تموز ( يوليه ) ( م أ / ٥٧٩٦ ) ، و ٧ تموز ( يوليه ) ( م أ / ٥٨٠٤ ) ، و ٩ تموز ( يوليه ) ( م أ / ٥٨١٠ ) ، و ١٣ تموز ( يوليه ) ( م أ / ٥٨١٤ ) ، استرعى فيها نظر مجلس الامن الى ما وصفه بأنه انتهاكات جديدة لاقليم كمبوديا و اقليمها الجوى ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية فييتنام •

Blank page

---

Page blanche



الباب الثاني  
المسائل الاخرى التي نظر فيها المجلس

## الفصل العاشر

### قبول الاعضاء الجدد

- . -

#### الفرع الاول

##### طلب زنجبار

١٠٦ - ارسل رئيس وزراء زنجبار برقية مؤرخة في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (م أ / ٥٤٧٨) قدم فيها طلب زنجبار لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، مع اعلان بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق . ونظر مجلس الامن في طلب زنجبار في جلسته ١٠٨٤ المنعقدة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ . وقد مت غانا والمغرب والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (م أ / ٥٤٨٣ والاضافة ١) :

” ان مجلس الامن ،

” وقد درس طلب زنجبار لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

” يوصي الجمعية العامة بقبول زنجبار في عضوية الامم المتحدة . ”

١٠٧ - وقام المجلس ، اثر البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٠٨٤ المنعقدة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، اقترح المجلس على مشروع القرار المقدم من غانا والمغرب والمملكة المتحدة (م أ / ٥٤٨٣ والاضافة ١) ، فاعتمده بالاجماع (م أ / ٥٤٨٦) .

#### الفرع الثاني

##### طلب كينيا

١٠٨ - ارسل رئيس وزراء كينيا برقية مؤرخة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (م أ / ٥٤٨٢) قدم فيها طلب كينيا لقبولها في عضوية الامم المتحدة . واعلن ان كينيا تتعهد بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق دون تحفظ .

١٠١ - ونظر مجلس الأمن في الطلب في جلسته ١٠٨٤ المنعقدة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) . وقدمت غانا والمغرب والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (م أ/٥٤٨٤ والاضافة ١) :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد درس طلب كينيا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

” يوصي الجمعية العامة بقبول كينيا في عضوية الامم المتحدة . ”

١١٠ - وقام المجلس ، اثر البيانات التي ادلى بها جميع اعضاءه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن القرار المشترك : في الجلسة ١٠٨٤ المنعقدة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، اقترح المجلس على مشروع القرار المقدم من غانا والمغرب والمملكة المتحدة (م أ/٥٤٨٤ والاضافة ١) ، فاعتمده بالاجماع (م أ/٥٤٨٧) .

الفصل الحادى عشر  
محكمة العدل الدولية

- ٠ -

الفرع الاول  
انتخاب خمسة اعضاء لمحكمة العدل الدولية

٩١١ - وفقا للمادة ٧ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ، احوال الامين العام ،  
في ١٢ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ، الى الجمعية العامة ومجلس الامن قائمة بالاشخاص الذين رشحتهم  
المجموعات القومية ( م أ / ٥٣٨٨ ) لانتخاب خمسة اعضاء للمحكمة ، وذلك لملء المناصب التي ستشغر  
في ٥ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ عند انتهاء مدة ولاية خمسة من قضاتها .

٩١٢ - وقام المجلس ، في جلستي ١٠٧١ و ١٠٧٢ المعقودتين في ٢١ تشرين الأول  
( اكتوبر ) ، باجراء اقتراع سرى على المرشحين المدرجة اسماءهم في القائمة ( م أ / ٥٣٨٨ ) والتصويبان  
١ و ٢ ، والاضافات ١ - ٧ ، و م أ / ٥٤٤١ ، و م أ / ٥٤٤٢ والتصويبان ١ . فكانت نتيجة الاقتراع  
الاول ان نال الاغلبية المطلقة المطلوبة المرشحون الستة التالية اسماءهم : السيد لويس باد يلا نيرفو  
( المكسيك ) ، ٩ اصوات ؛ السيد اندريه غرو ( فرنسا ) ، ٨ اصوات ؛ السيد فؤاد عمسون  
( لبنان ) ، ٧ اصوات ؛ السير جيرالد فيتز موريس ( المملكة المتحدة ) ، ٧ اصوات ؛ السيد  
ايزاك فورستر ( السنغال ) ، ٦ اصوات ؛ السيد محمد ظفر الله خان ( باكستان ) ، ٦ اصوات .

٩١٣ - ولما كان عدد المرشحين الذين نالوا الاغلبية المطلقة في الاقتراع الاول اكثر من  
العدد المطلوب ، فقد قام المجلس باجراء اقتراع ثان على جميع المرشحين ، وذلك وفقا للسابقة  
التي اشار اليها الامين العام في مذكرة له ( م أ / ٥٣٩٠ ) عن الاجراءات التي اتبعها من قبل كل من  
المجلس والجمعية العامة في انتخاب اعضاء محكمة العدل الدولية ، فكانت نتيجة الاقتراع الثانى  
كذلك نيل ستة مرشحين للاغلبية المطلوبة ، وهم : باد يلا نيرفو ، ٩ اصوات ؛ والسيد غرو ، ٨ اصوات ؛  
والسير جيرالد فيتز موريس ، ٧ اصوات ؛ والسيد ظفر الله خان ، ٧ اصوات ؛ والسيد عمون ، ٦ اصوات ؛  
والسيد فورستر ، ٦ اصوات .

٩١٤ - ثم اجرى المجلس اقتراعا ثالثا اعلن الرئيس ، على اثره ، ان اسماء المرشحين الخمسة  
الذين نالوا الاغلبية المطلوبة ستنتهى الى رئيس الجمعية العامة . وكان هؤلاء المرشحون : السيد  
باد يلا نيرفو ، ٩ اصوات ؛ والسير جيرالد فيتز موريس ، ٨ اصوات ؛ والسيد غرو ، ٨ اصوات ؛ والسيد

ظفر الله خان ، ٧ أصوات ؛ والسيد فورستر ، ٦ أصوات . وبعد ذلك أعلن رئيس المجلس ان كلاً من السيد غرو ، والسير جيرالد فيتزموريس ، والسيد باد يلا نيرفو ، والسيد ظفر الله خان ، والسيد عمون ، قد نال الاغلبية المطلوبة في الاقتراع الذي جرى في الوقت نفسه في الجمعية العامة . ولما كان كل من السيد غرو ، والسير جيرالد فيتزموريس ، والسيد باد يلا نيرفو ، والسيد ظفر الله خان قد نال الاغلبية المطلوبة في الجمعية العامة والمجلس معا ، فهو يعلن انتخاب هؤلاء المرشحين الاربعة اعضاء في محكمة العدل الدولية .

٩١٥ — ونظرا الى ان ذلك ادى الى ملء اربعة مناصب فقط من المناصب الشاغرة ، فقد عقد المجلس جلسة اخرى ( الجلسة ١٠٧٢ ) لملء المنصب الشاغر الباقي في محكمة العدل الدولية ، وذلك وفقا لحكام المادة ١١ من النظام الاساسي للمحكمة والمادة ٦١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن . وفي الاقتراع الاول الذي جرى في تلك الجلسة ، نال السيد ايزاك فورستر ( السنغال ) ٦ أصوات ، فانهى رئيس المجلس الى رئيس الجمعية العامة ان السيد فورستر نال الاغلبية المطلوبة . وبعد ذلك أعلن رئيس المجلس ان السيد فورستر نال كذلك الاغلبية المطلوبة في الاقتراع الذي اجريته الجمعية العامة ، وبناء على ذلك فهو يعلن انتخابه عضوا في محكمة العدل الدولية .

## الفرع الثاني

### الرسائل المتعلقة بسير الانتخابات

٩١٦ — ارسل ممثل لبنان الدائم رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول ( اكتوبر ) ( م أ / ٥٤٤٥ ) ، طلب فيها ، بناء على تعليمات حكومته ، ان يحاط علما برأيها القائل ان نتيجة الاقتراع تبرهن على ان الاجراء المتبع لم يكن اجراء منطقي ولا عادلا ولا ديموقراطيا ، حيث انه استُـفـر عن عدم انتخاب السيد عمون الذي نال اغلبية واضحة في الاقتراع الاول في كل من المجلس والجمعية العامة . وقال ان حكومة لبنان تحتج على ذلك ، وترى وجوب تعديل هذا الاجراء في المستقبل حرصا على مصلحة العدالة وحفظا للثقة بالاجراءات والقواعد الديموقراطية للامم المتحدة ، ولا سيما ثقة الامم الصغرى .

٩١٧ — وفي ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ، اصدرت الامانة العامة مذكرة ( م أ / ٥٤٤٩ ) تشرح الاجراء الذي اتبعه رئيس مجلس الامن واستند فيه الى " مذكرة للامين العام " ( م أ / ٥٣٩٠ ) . واوضحت مذكرة الامانة العامة ان النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ينص ، في الفقرة ١ من المادة ١٠ منه ، على اعتبار المرشحين الذين ينالون الاغلبية المطلقة للاصوات في الجمعية العامة وفي مجلس الامن منتخبين . وأشارت الى ان مسألة الاجراء الذي يتبع في حالة نيل اكثر من خمسة مرشحين على الاغلبية المطلقة قد نوقشت باسهاب في جلسة مجلس الامن ٥٦٧ المنعقدة في

٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥١ ، وان المجلس ، بعد النظر في عدد من الاجراءات الممكنة ، قرر باغلبية ٩ اصوات مقابل صوت واحد وامتناع عضو واحد عن الاقتراع ، اعادة الاقتراع بأكليته لكي يتسنى انتخاب خمسة مرشحين فقط . وبينت المذكرة ان مثل هذه الحالة نفسها عولجت بالطريقة نفسها في الجلسة ٦٨١ المنعقدة في ٧ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٤ ، وكذلك في الجلسة ١٠٧١ . وأشارت المذكرة كذلك الى انه لم يحدث في الجلسة ١٠٧١ ، ولا في الدورتين الثانية عشرة والخامسة عشرة للجمعية العامة ، ان اقترح اى عضو ان ينظر المجلس في تعديل الاجراء الذى اتبعه سابقا كما لم يطلب اى عضو ان يعيد المجلس النظر في هذا الاجراء فسي الفترة التي مرت بين تعميم مذكرة الامين العام واجراء الانتخاب .

٩١٨ — وارسل ممثل لبنان رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ( م أ / ٥٤٦١ ) احوال بها الى الامين العام مذكرة لوفده يعلق بها على مذكرة الامانة العامة . وبعد ان اشارت مذكرة الوفد اللبناني الى ما تقتضيه احكام الفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الاساسي من توفير الاغلبية المطلقة لانتخاب العضو ، وما تنص عليه المادة ١١ من عقد جلسة ثانية فثالثة اذا ظل منصب واحد او اكثر شاغرا ، خلصت الى وجوب اعتبار المرشح منتخبا اذا نال الاغلبية المطلوبة في الاقتراع الاول في كل من المجلس والجمعية العامة . وبينت انه ليس في النظام الاساسي ما يبرر اعادة الاقتراع ذلك العدد من المرات الذى يكون لازما لكي ينال الاغلبية المطلقة خمسة مرشحين فقط . وازافت المذكرة ان لبنان يرى انه اذا نال ستة مرشحين الاغلبية المطلقة في الاقتراع الاول ، وجب حل المشكلة بالتطبيق الدقيق للفقرة ١ من المادة ١٠ ، اى برفض الهيئتين بعد الاقتراع الاول ، وبعد اجراء التشاور بين رئيسيهما . يعتبر المرشحون الذين نالوا الاغلبية المطلقة من الاصوات في الهيئتين معا منتخبين . وكرر الوفد اللبناني الاعراب عن رأيه فسي وجوب تعديل الاجراء في المستقبل ، وأشار الى امكان جعل هذا التعديل موضوع بند يدرج في جدول اعمال الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة .

الباب الثالث  
لجنة الأركان العسكرية

## الفصل الثاني عشر اعمال لجنة الاركان العسكرية

٩١٩ — واصلت لجنة الاركان العسكرية عملها دون انقطاع خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت ، وعقدت ستا وعشرين جلسة دون النظر في المسائل الاساسية •



#### الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الأمن إليها  
ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

## الفصل الثالث عشر

### الرسائل المتعلقة بالملاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية

- ٩٢٠ — ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ١٨ تموز ( يولييه ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٣٧٣ ) ، احوال بها الى مجلس الامن ، وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الامم المتحدة ، نص قرار اتخذه مجلس منظمة الدول الامريكية بشأن الحالة القائمة بين الجمهورية الدومينيكية — وهايتي ، مشفوها بنسخ من التقريرين الاول والثاني اللذين قدمتهما الى مجلس منظمة الدول الامريكية لجنة التحقيق التابعة لها .
- ٩٢١ — وارسل وزير خارجية هايتي رسالة مؤرخة في ٥ آب ( اغسطس ) ( م أ / ٥٣٨٣ ) ، انهى فيها الى رئيس مجلس الامن ان حكومته طلبت دعوة مجلس منظمة الدول الامريكية الى الانعقاد للنظر في الحمل العدواني المسلح المرتكب ضد جمهورية هايتي ليلة ٤ — ٥ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ والموجه من اقليم الجمهورية الدومينيكية . وذكرت الرسالة ان الحكومة الهايتية تحتفظ بعقبا ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، وفي حالة عدم تمكن المنظمة الاقليمية من القيام بذلك لافتقارها الى الوسائل الكافية ، في التدخل في الحالة القائمة في منطقة البحر الكاريبي والتي تشكل تهديدا لسلم القارة .
- ٩٢٢ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسائل مؤرخة في ٦ و ٢١ و ٢٢ آب ( اغسطس ) ( م أ / ٥٣٨٧ ، م أ / ٥٣٩٨ ، و م أ / ٥٤٠٤ ) ، اعلم فيها مجلس الامن بالتدابير الجديدة التي اتخذها مجلس منظمة الدول الامريكية فيما يتعلق بشكوى هايتي .
- ٩٢٣ — وارسل وزير خارجية هايتي رسالة مؤرخة في ٣٠ آب ( اغسطس ) ( م أ / ٥٤١١ ) ، طلب فيها دعوة مجلس الامن الى الانعقاد على وجه الاستعجال للنظر من جديد في المسألة الهايتية — الدومينيكية ، وذلك نظرا الى ان الاعمال العدائية الجديدة التي تقوم بها الجمهورية الدومينيكية ضد هايتي تهدد امن نصف الكرة الغربي والسلم الدولي .
- ٩٢٤ — وارسلت هايتي الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٣ ايلول ( سبتمبر ) ( م أ / ٥٤١٦ والتصويب ١ ) سحب فيها طلبها الداعي الى عقد مجلس الامن ؛ ولكنها اشارت الى ان قرارها هذا ، وان كان يعبر عن رغبتها في التعاون مع المنظمة الاقليمية على التماس حل عادل فعال للمسألة ، فانه لا يحفي الامم المتحدة من مسؤوليتها فيما يتعلق بشكواها التي ما زالت مدرجة في جدول اعمال المجلس .

٩٢٥ - وارسلت هايتي رسالة مؤرخة في ١٢ ايلول (سبتمبر) (م أ / ٥٤٣٠) ، اعالت بها الى مجلس الامن نسخة من مذكرة لوزارة خارجية هايتي بشأن اجراء التوفيق الذي اضطلعت به هيئة التشاور المؤقتة لمنظمة الدول الامريكية في النزاع الهايتي - الدومينيكي ، مشفوعة برسالتين موجهتين الى الامين العام للامم المتحدة ورئيس مجلس الامن في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣. وانتقدت هايتي في مذكرتها الاجراءات التي اتبعتها منظمة الدول الامريكية في معالجة شكوى هايتي على الجمهورية الدومينيكية ، وسردت الاسباب التي عدت بهايتي الى رفض مشروع الاعلان الذي اوصت به ، لتسوية النزاع ، لجنة التحقيق التابعة لمنظمة الدول الامريكية .

٩٢٦ - وارسلت هايتي الى مجلس الامن برقية مؤرخة في ٢٣ ايلول (سبتمبر) (م أ / ٥٤٣٣) ، اعلمته فيها ان عصابات مسلحة يقودها الكابتن السابق بلوشير فيلوجين قامت ، في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم ، بعبور الحدود الهايتية - الدومينيكية ، ثم عمدت ، في اعقاب وابل من نيران مدافع الهاون اطلقت من مواقع في الجمهورية الدومينيكية ، الى الاعتداء على مقر القيادة العامة لمحافظة وانامانت . وذكرت البرقية ان القوات الهايتية ردت هذا الاعتداء . وفي اليوم نفسه ، احال الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى الامين العام للامم المتحدة نص برقية (م أ / ٥٤٣١) ارسلها رئيس مجلس منظمة الدول الامريكية الى رئيسي جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية ، و اشار فيها الى الاحتكاك الخطير الذي حدث على الحدود الهايتية - الدومينيكية ، وناشد الرئيسين تجنب القيام بأية اعمال قد تثير قلق مجلس منظمة الدول الامريكية . وذكر رئيس المجلس كذلك ، ان لجنة التحقيق ، التي فعلت الكثير من قبل للمساعدة على تسوية الخلافات بين البلدين ، ستذهب على الفور الى المنطقة للبحث ، بالتعاون مع الحكومتين ، عن صيغة تتيح اقرار وصيانة السلم والامن في المنطقة .

٩٢٧ - وارسل وزير الدولة للشئون الخارجية في هايتي الى رئيس مجلس الامن برقية مؤرخة في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ (م أ / ٥٧١٣) ، اتهم فيها النظام الذي اقيم في الجمهورية الدومينيكية في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ بتدبير وتمويل غزو لاقليم هايتي من اراضي الجمهورية الدومينيكية ، بالاشتراك مع عناصر هايتية ودومينيكية ، وذلك خرقا للمعاهدات الموقعة بين البلدين الامريكية ولميثاق الامم المتحدة . وذكر ان قوات الغزو نزلت ، في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، في لاغون دي ويطر ، وهي منطقة ريفية في مقاطعة بيل آنس بالمديرية الجنوبية الغربية ، وانها قامت هناك بأعمال العنف . كذلك اشار الى ان قوات غزو اخرى اضافية توشك على النزول في اماكن اخرى من اقليم هايتي . وقال ان الانتهاكات المتكررة لسلامة هايتي الاقليمية تضطّر الحكومة الهايتية الى اصدار تعذير رسمي للحكومة الدومينيكية ، والى اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين احترام الحقوق السيادية لهايتي .

٩٢٨ - وارسلت هايتي رسالة اخرى الى رئيس مجلس الامن مؤرخة في ٥ تموز (يوليه) (م أ / ٥٨٠٨) ، شكت فيها من ان سفنا حربية دومينيكية رابطت في ٤ و ٥ تموز (يوليه) (

على مسافة تقل عن ثلاثة اميال من ساحل هايتي ، منتهكة بذلك المياه الاقليمية الهايتية .  
وقالت الرسالة ان هذا العمل العدواني الجديد الذي ترتكبه الحكومة الدومينيكية ضد هايتي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية .

٦٢٩ - وارسل الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية رسالة الى رئيس مجلس الامن مؤرخة في ٨ تموز (يوليه) (م أ / ٥٨٠٦) ، اشار فيها الى برقية هايتي المؤرخة في ١ تموز (يوليه) ، واحال بها ، لعلم المجلس ، بيانا سلمته وزارة خارجية الجمهورية الدومينيكية الى الحكومة الهايتية بواسطة سفارة كولومبيا في بورت - او - برنس ، وفيه انكرت الجمهورية الدومينيكية الاتهامات التي وجهتها هايتي انكارا تاما ، وذكرت انها دعت لجنة السلم التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجراء تحقيق بغية توضيح الحالة .

## الفصل الرابع عشر

### تقارير الامين العام عن التطورات المتعلقة باليمن

٩٣٠ - في ٤ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ ، انتهى الامين العام ( م أ / ٥٤١٢ ) الى مجلس الامن ان بعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في اليمن بدأت عملها في ٤ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ . وذكر ان مهمة البعثة تقتصر على المراقبة والتثبت والاعلام ، وانها لا تستطيع ، في الواقع ، الاضطلاع بصورة فعالة بأية مهمة اوسع من تلك في حدود الملاكات والمعدات والاعتمادات المتاحة لها . وأشار الى ان البعثة صادفت ، بالإضافة الى ذلك ، صعوبات استثنائية بسبب بعض الاحوال المادية القاسية في اليمن . وذكر ان البعثة تلقت مختلف الشكاوى من الطرفين ، وانها قامت بتحقيقها في الحالات التي كان ذلك فيها امرا مناسباً وممكناً . وخلص الامين العام الى انه من الجلي ان مهمة البعثة لن تنجز قبل انتهاء مدة الشهرين في ٤ ايلول ( سبتمبر ) ، وانه سعى ، لذلك ، الى الحصول من الطرفين على تأكيدات بأنهما سيستمران في تحمل نفقات عملية اليمن لمدة شهرين آخرين ، وانه تلقى هذه التأكيدات .

٩٣١ - وفي ٢٨ تشرين الاول ( اكتوبر ) انتهى الامين العام ( م أ / ٥٤٤٧ ) الى مجلس الامن ان حكومة المملكة العربية السعودية تذهب الى انها لم تعد تزود الملكيين باية مواد حربية ، ولكن الطرف الآخر لم يسحب الجزء الاكبر من قواته العسكرية من اليمن . وذكر ان الجمهوريين العربيين المتحدة ، من الناحية الاخرى ، تؤكد ان استمرار المملكة العربية السعودية في مساعدة الملكيين يمثل اخطار عقبة تعترض سبيل انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من المنطقة . وقال ان الطرفين متفقان على انه يكون من المستصوب والمفيد الابقاء الى ما بعد ٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) على وجود الامم المتحدة بشكل من الاشكال ، وان لم يكن من الضروري ان يشمل ذلك وجود عناصر عسكرية ؛ الا ان حكومة المملكة العربية السعودية تذهب الى انها ليست على استعداد للمساهمة في نفقات بعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في اليمن الى ما بعد ٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، وذلك بسبب عدم تنفيذ اتفاقية منع الاشتباكات . وخلص الامين العام الى انه اصبح من الضروري ، والحال هذه ، سحب بعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في اليمن في موعد اقصاه يوم ٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، رغم ان استمرار وجود الامم المتحدة في اليمن يكون مفيداً جداً ، بل قد يكون امراً لا يمكن الاستغناء عنه اذا اريد الوصول الى تسوية سريعة لمشكلة اليمن .

٩٣٢ - وفي ٣١ تشرين الاول ( اكتوبر ) انتهى الامين العام ( م أ / ٥٤٤٧ / الاضافة ١ ) الى مجلس الامن ان حكومة المملكة العربية السعودية قررت المشاركة في تمويل بعثة الامم المتحدة

في اليمن لمدة شهرين آخرين تبدأ في ٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) • وقال انه امر لذلك بالخاء الاستعدادات المتغذدة لسحب البعثة • وفي ١١ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، انتهى الامين العام ايضا الى مجلس الامن ( م أ / ٥٤٤٧ / الاضافة ٢ ) ان تمديد ولاية البعثة وان كان لا يقتضي اجتماع المجلس ، فانه تتشاور مع اعضاء المجلس بصفة غير رسمية للتأكد من انه لن يكون ثمة اعتراض على التمديد •

٩٣٣ — وفي ٢ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ ، قدم الامين العام تقريراً آخر ( م أ / ٥٥٠١ ) عن مهام بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في اليمن وتنفيذ شروط منع الاشتباكات في الفترة الممتدة من ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) الى ٢ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ • وذكر انه يرى من المستصوب استكمال بعثة المراقبة العسكرية ذات الولاية المحدودة بوجود سياسي للأمم المتحدة يمكن له ، عن طريق المحادثات الاستطلاعية مع الطرفين المعنيين ، ان يقوم بدور اكثر ايجابية في التشجيع على تنفيذ اتفاقية منع الاشتباكات ، ولذلك فانه قام ، في ٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، بتعيين السيد بيير ب. سبينلي ، الامين العام الوكيل ومدير مكتب الامم المتحدة الاوروبي ، ممثلاً خاصاً له في اليمن ورئيساً لبعثة المراقبة في اليمن •

٩٣٤ — وذكر الامين العام ، في ختام تقريره ، ان ملاحظات البعثة وبيانات الطرفين تميل الى تأكيد الآراء المحرّب عنها في تقريره السابق ، ومفادها ان المملكة العربية السعودية لم تزود الملكيين باية مساعدات عسكرية هامة ؛ الا ان هنالك ، فيما يبدو ، ادلة ظاهرة على ان سلطات المملكة العربية السعودية تقدم بعض اشكال التشجيع للملكيين • وقال ان ملاحظات البعثة تميل الى تأكيد انسحاب عدد كبير من قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن خلال الفترة المستعرضة يبلغ حوالي ٤٠٠٠ رجل ؛ الا انه يبدو ان النشاطات الجوية للجمهورية العربية المتحدة قد ازدادت ، وانها وجهت في بعض الحالات الى اهداف ليست لها اهمية عسكرية تكتيكية •

٩٣٥ — وجاء في التقرير ان الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ابلغتا الى السيد سبينلي ، بعد المشاورات التي اجراها بشأن فائدة استبقاء البعثة ، انهما ستوافقان على استبقاء البعثة لمدة شهرين تنتهي في ٤ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، وان لم تكن هذه المدة ، في رأى الامين العام ، كافية لتوقع الوصول خلالها الى حل كامل للمشكلة • وذكر الامين العام انه قرر ، بعد التحقق بصفة غير رسمية من عدم وجود اعتراض لدى اعضاء مجلس الامن على ذلك ، استبقاء بعثة المراقبة في اليمن لمدة شهرين آخرين على الاقل ، ولمدة تتجاوز تلك اذا استمرت الحاجة اليها وابتدت الحكومتان المعنيتان استعدادهما لتحمل نفقاتها • وقد ذكر بعد ذلك ( م أ / ٥٥٠١ / الاضافة ١ ) ان اعضاء المجلس ليس لديهم اى اعتراض على التمديد المقترح •

٩٣٦ — وفي ٣ آذار ( مارس ) ، قدم الامين العام تقريراً آخر ( م أ / ٥٥٧٢ ) عن الفترة الممتدة من ٣ كانون الثاني ( يناير ) الى ٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، ذكر فيه ان اليمن في مأزق سياسي وعسكري لا يحتمل خروجها منه طالما استمر التدخل الغاربي من اى —

الجانبيين . وقال الامين العام ان العاملين المشجعين ، في هذا الشأن ، هما ازدياد وحدة الشعور ووحدة الهدف داخل العالم العربي اثر انعقاد مؤتمر رؤساء الدول العربية في القاهرة ، وما اسفر ذلك عنه من تحسن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة . وذكر ان الامين العام وممثله الخاص قاما بمبادرة حث الحكومتين المعنيتين على اجراء المحادثات المباشرة فيما بينهما ، وان بعثة مؤلفة من ممثلي رئيسي الجزائر والعراق اضطلعت بجهود مماثلة في هذا السبيل . و اضاف ان كلا من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة اعلنتا له موافقتهما على ابقاء البعثة في عملها حتى يوم ٤ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ . وافاد انه قام ، وفقا للاجراء غير الرسمي الذي اتبعه في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، بالتشاور مع اعضاء المجلس ، فوجد انه لن يكون هناك اى اعتراض على ذلك الابقاء ، نظرا الى الظروف السائدة .

٩٣٧ — وفي ٣ ايار ( مايو ) ، قدم الامين العام تقريرا ( م أ / ٥٦٨١ ) عن الفترة الممتدة من ٣ آذار ( مارس ) الى ٣ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ ، ذكر فيه ان مراقبي الامم المتحدة المرابطين على الحدود الشمالية بين المملكة العربية السعودية واليمن لم يشاهدوا اى نقـل للمؤن العسكرية ، وان سلطات اليمن والجمهورية العربية المتحدة تذهب الآن الى ان الاسلحة ترد من منطقة بيحان بالجنوب العربي . وقال انه لم يحدث اى خفض في قوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ، بل وربما حدثت زيادة طفيفة فيها ؛ كما انه ليس في الافق ما يشير الى انتهاء القتال .

٩٣٨ — و اضاف انه نظرا الى مساهمة البعثة في تحسين الحالة على الحدود الشمالية والى المفاوضات المنتظر اجراؤها بشأن مشكلة اليمن بين الرئيس جمال عبد الناصر والامير فيصل ، فانه يقترح الابقاء على البعثة لمدة شهرين آخرين تنتهي في ٤ تموز ( يوليه ) ١٩٦٤ . وقال ان حكومتي المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة قد قبلتا بهذا الاقتراح ؛ ونظرا الى عدم اعتراض اعضاء المجلس على ذلك ، فقد اعلم الامين العام المجلس ( م أ / ٥٦٨١ / الاضافة ١ ) بابقاء البعثة في عملها .

٩٣٩ — وقد م الامين العام في ٢ تموز ( يوليه ) تقريرا ( م أ / ٥٧٦٤ ) عن الفترة الممتدة من ٤ ايار ( مايو ) الى ٤ تموز ( يوليه ) ، ذكر فيه ان المراقبين المرابطين على الحدود الشمالية ابلغوا عن وجود عركة مستمرة ، وان تكن صغيرة النطاق ، لنقل المؤن المدنية ، ولكنهم لم يشاهدوا اى نقل للمؤن العسكرية . و اضاف ان مجموع قوات الجمهورية العربية المتحدة قد انخفض بحوالي ٣٠٠٠ رجل . وبين ان تأليف الحكومة الجديدة في اليمن في مستهل شهر ايار ( مايو ) لم يسفر حتى الآن عن اى تفاهم مع زعماء الملكيين . وقال ان المأزق العسكى قد استمر ، على ما يبدو ، في اليمن ، وان تنفيذ اتفاقية منع الاشتباكات ، رغم احراز تقدم طفيف فيه ، ما زال بعيدا عن النجاح بقدر ما يتعلق الامر بقوات الجمهورية العربية المتحدة . واعرب الامين العام عن اقتناعه الراسخ بأن التقدم الحقيقي لن يتحقق الا عن طريق اجراء مباحثات عالية المستوى بين

الامير فيصل والرئيس عبد الناصر، بيد انه ذكر انه ليست هنالك اية دلائل على قرب عقد مثل هذا الاجتماع . وقال نظرا الى انه يرى ان البعثة ساعدت على ازالة ما تنطوى عليه مشكلة اليمن من تهديد للسلم والامن الدوليين وعلى ابقاء باب التفاوض مفتوحا ، فانه يقترح استبقاءها لمدة شهرين آخرين بعد ٤ تموز ( يولييه ) . وأشار الى انه يفعل ذلك بشيء من التردد ، وكرر مناشدة الطرفين المعنيين الاجتماع على اعلى مستوى بغية الوصول الى التنفيذ التام السريع لاتفاقية منع الاشتباكات . وقال الامين العام انه اذا لم يحرز تقدم ملموس في مدة الشهرين الجديدة ، فانه سيكون من المسير عليه ان يقترح اى تمديد جديد للبعثة في اطار ولايتها الحالية ؛ ونظرا الى موافقة الحكومتين المعنيتين على اقتراح تمديد البعثة حتى ٤ ايلول ( سبتمبر ) وعدم ابداء اعضاء المجلس لاي اعتراض على ذلك ، فقد استقر رأي الامين العام على تمديد البعثة حتى ذلك التاريخ . وفي ٣ تموز ( يولييه ) اعلم الامين العام المجلس ( م أ / ٥٧٩٤ / الاضافة ١ ) بتمديد البعثة فعلا وفقا لما اقترحه .



## الفصل الخامس عشر

### الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية

٩٤٠ - ارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٦ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ، احوال اليه بها نص تقرير اللجنة عن افريقيا الجنوبية الغربية ( م أ / ٥٣٧٥ ) . وقد احيل هذا التقرير الى مجلس الامن عملا باحكام قرار اتخذته اللجنة في ١٠ ايار ( مايو ) ١٩٦٣ وقررت فيه ، ضمن امور اخرى ، " لفت نظر مجلس الامن الى الحالة الحرجة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية ، والتي يشكل استمرارها تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين " .

٩٤١ - وارسل رئيس الجمعية العامة الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٤٥٥ ) ، احوال اليه بها نص القرار ١٨٩٩ ( الدورة ١٨ ) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، والذي قررت فيه ، ضمن امور اخرى ، لفت نظر مجلس الامن الى الحالة الحرجة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية ، والتي يشكل استمرارها تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين " .

٩٤٢ - وارسل الامين العام الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٥١٥ ) ، احوال اليه بها نص القرار ١٩٧٩ ( الدورة ١٨ ) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، والذي ادانت فيه الجمعية العامة حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية لرفضها التعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولعدم التزامها بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية ، والتمست فيه من مجلس الامن ان ينظر في الحالة الحرجة السائدة في افريقيا الجنوبية الغربية .

## الفصل السادس عشر

### تقارير الامين العام عن الحالة القائمة في جمهورية الكونغو ( ليوبولد فيل )

٩٤٣ - عم الامين العام ، في ١٧ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ ، تقريراً عن مسألة انهـاء المهمة العسكرية في الكونغو ( م أ / ٥٤٢٨ ) . وتناول التقرير اولاً مسألة الانسحاب التدريجي لقوة الامم المتحدة في الكونغو التي مضى عليها ما يربو على ثلاث سنوات وهي منتشرة في مختلف انحاء ذلك البلد . وذكر ان عدد افراد القوة بلغ اوجه في شهر حزيران ( يونيه ) ١٩٦١ ، حيث وصل الى حوالي ٢٠٠٠ من الضباط والجنود ، الا انه كان في ١٣ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ قد هبط الى ٧٠٠ ، وذلك نتيجة لعملية الانسحاب التدريجي التي جرت وفقاً لجدول زمني ، ابتداءً من شهر شباط ( فبراير ) من العام نفسه . وبين انه بالرغم من ان مجلس الامن لم يحدد موعداً معيناً لانتهاـء عمل القوة ، فان الجمعية العامة قامت ، في ٢٧ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٣ ( القرار ١٨٧٦ ( د ل - ٤ ) ) ، بتحديد هذا الموعد من الوجهة العملية ، وذلك برصدها الاعتمادات اللازمة للقوة حتى ٣١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ، دون اية اشارة الى احتمال الابقاء على القوة الى ما بعد هذا التاريخ . وقال الامين العام انه ماض ، في ضوء قرار الجمعية العامة ، في سحب القوة على مراحل تدريجية وفقاً لجدول زمني ، وانه يتوقع اتمام سحبها من الكونغو في نهاية عام ١٩٦٣ .

٩٤٤ - ثم اشار الامين العام الى عامل هام جديد في المسألة ، هو رسالة مؤرخة في ٢٢ آب ( اغسطس ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٤٢٨ ، المرفق ١ ) ارسلها رئيس الوزراء ادولا وافاد فيها انه يرى ضرورة استمرار وجود قوة صغيرة للامم المتحدة تتألف من حوالي ٣٠٠٠ فرد الى منتصف عام ١٩٦٤ . وبين الامين العام ان الحالة المالية ستكون حتماً العامل الحاسم في هذا الشأن ، لان الاعتمادات اللازمة لن تتوفر بعد انتهاء عام ١٩٦٣ الا اذا اتخذت الجمعية العامة قراراً جديداً . وأشار الى ان تمويل الجانب العسكري من عمليات بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " لم يتسن الا ببيع سندات الامم المتحدة ، ويترك ديون المنظمة الناشئة عن العملية تتراكم الى مبالغ تعد بعشرات الملايين من الدولارات . وقال انه نظراً الى الحالة المالية الخطيرة التي تجد الامم المتحدة نفسها فيها نتيجة لرفض او امتناع كثير من الاعضاء عن دفع الاشتراكات الخاصة ، فان استمرار النفقات الضخمة المترتبة على استبقاء قوة عسكرية في الكونغو الى ما بعد ذلك التاريخ بكثير قد يهدد المنظمة بالاعسار .

٩٤٥ — وذكر الأمين العام بعد ذلك في تقريره ان مستشارى الامم المتحدة العسكريين اتفق رأيهم على ان الجيش الكونغوى والشرطة الكونغوية ما زالت تنقصهما القدرة على الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن صيانة النظام العام في البلاد ، وعلى ان هناك اسبابا تبرر ضرورة تقديم المساعدة العسكرية الخارجية بعد انتهاء عام ١٩٦٣ . و اضاف الأمين العام انهم يرون كذلك ان العدد الأدنى اللازم من الافراد لقوة الامم المتحدة يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ، مما يكلف على الأرجح ، ما لا يقل عن ٢٥ مليون دولار لفترة ستة اشهر تبدأ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ ، وان اية قوة تقل في عددها عن ذلك لن تكون لها فائدة عملية تذكر ، وقد تكون في مركز ضعيف لعجزها عن حماية نفسها .

٩٤٦ — وتناول الأمين العام في جزء آخر من التقرير تنفيذ المهام التي حددتها مجلس الامن . و اعلن انه بالرغم من جميع الصعوبات التي تواجهها الحكومة الكونغوية في صيانة الامن والنظام ، فقد احرز تقدم كبير خلال السنوات الثلاث الماضية . وذكر ان خطر الحركات الانفصالية قد ازيل ، على ما يبدو ، الى حد كبير في الوقت الحاضر ؛ ونظرا الى تلبية الطلبات الداعية الى سحب العسكريين والمرتزة الاجانب ، فقد خلا الكونغو الآن ، لأول مرة منذ ثلاث سنوات ، من نشاط اية جماعة عسكرية منأمة هدامة يقودها عسكريون اجانب . ومضى فقال انه قد تمت صيانة السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للجمهورية ، وانه لا وجود الآن لتهديد جدى بنشوب الحرب الأهلية . و اورد قائلاً ان الحالة فيما يتعلق باقرار النظام العام ما زالت ، مع ذلك ، لا تدعو الى الاطمئنان . ورأى الأمين العام انه من المعقول الا ينتظر من الامم المتحدة ان تؤمن اى بلد بصورة دائمة ضد القلاقل والاضطرابات الداخلية ، وذلك بتزويده الى اجل غير مسمى بجزء هام من قوة الشرطة الداخلية للاغراض الداخلية البحتة في وقت انتهت فيه التهديدات الخارجية .

٩٤٧ — وانتقل الأمين العام الى الاشارة الى بعض جوانب الضموض والابهام الشديدتين في الحالة . فقال ان سلطة الحكومة المركزية لم تتوطد بعد في كاتانغا الجنوبية ؛ وان خطة اعادة ادماج الدراك الكاتانغي السابق في الجيش القومي الكونغوى باءت بالفشل الذريع ؛ وان نوايا السيد تشومبي للمستقبل غير معروفة . ومضى فقال انه تبين ان ادخال الجيش القومي الكونغوى الى كاتانغا الجنوبية كمان عملية بالغة الدقة . فقد وضعت قوات الجيش القومي اول الامر تحت قيادة بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ، وذلك رغبة في تلافي اى احتكاك مع السكان المحليين ؛ ومع هذا فقد اقتضى الامر في بعض الحالات تدخل قوات الامم المتحدة لصيانة النظام العام . بيد ان المزمع ان تقوم البعثة في القريب بنقل المسؤولية الاولى عن الامن في كاتانغا الجنوبية الى ايدى الحكومة الكونغوية ، وان تساعد على تيسير اقامة الاتصالات الودية بين الجيش القومي الكونغوى والسكان المحليين . و اضاف قائلاً ان قوات البعثة ستظل ، طيلة مدة بقائها في الكونغو ، على اهبة الاستعداد لمساعدة الجيش القومي الكونغوى عند اللزوم ، وللمعاونة فسي مواجهة ما قد ينشأ من حالات الطوارئ .

٩٤٨ - واستمر غنى الأمين العام التطورات المتصلة ببرنامج إعادة تنظيم الجيش الكونغوى وتدريبه ، واعرب عن شكه في امكان احراز البرنامج لتقدم محسوس حتى حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ، كما ابدى اسفه البالغ لعدم تمكن الامم المتحدة من المساهمة في هذا البرنامج .

٩٤٩ - وذكر الأمين العام انه منذ تلقيه نداء السيد ادولا الداعي الى الابقاء على قوة الامم المتحدة ، تشاور مع عدد كبير من الممثلين ، فوجد اختلافات شديدة في آرائهم تتراوح بين رأى من يقول بتلبية الطلب دون تحفظ ، ورأى من يصصر على سحب القوة في نهاية عام ١٩٦٣ او قبل ذلك التاريخ . وأشار الأمين العام الى ان التصجيل بسحب القوة ينطوى ، بلا شك ، على بعض المخاطر الجسيمة ؛ وقال انه لا يسمعه ان يجازف بالتنبؤ بما قد يحدث في الكونغو بعد انسحاب قوات الامم المتحدة ، سواء كان ذلك في نهاية كانون الاول ( ديسمبر ) ، او في شهر حزيران ( يونيه ) التالي ، او حتى في تاريخ تال لذلك . و اضاف قائلا انه لن يدخر جهدا ، في حدود الموارد المتاحة ، في سبيل حماية الاستثمارات البشرية والمالية والمادية الضخمة للامم المتحدة في الكونغو وضمان عدم ذهاب تلك الجهود الهائلة سدى .

٩٥٠ - وانتقل الى برنامج العمليات المدنية في الكونغو ، فقال ان الافتقار الى الموارد المالية يهدد بوقف تنفيذ هذا البرنامج كذلك . وقال انه كان يأمل في ان يتسنى زيادة المساعدات المدنية زيادة محسوسة عندما لا تبقى ثمة حاجة الى المساعدات العسكرية ، ولكن ليس هنالك ما يشير بتحقيق امله . وبين انه ما لم ترد تبرعات جديدة ، فمن المرجح ان العجز النقدي في نهاية عام ١٩٦٣ سيتراوح بين ١٤٦٠٠٠٠٠ دولار ومليونى دولار ، وان تغطية النفقات المعقودة لعام ١٩٦٤ تتطلب مبلغا يقدر ب ٤ ملايين دولار .

٩٥١ - وبعد ان لغض الأمين العام الحجاج المؤيدة والحجج المعارضة لاستبقاء قوة للامم المتحدة في الكونغو طوال النصف الاول من عام ١٩٦٤ ، ذكر انه لا يمكن استبعاد امكانية وجود بعض البلدان المستعدة لوضع بعض وحداتها العسكرية تحت تصرف الكونغو بموجب ترتيبات ثنائية . وأشار الى انه متى انسحبت قوة الامم المتحدة ، لم يعد من الممكن اعتبار هذه الترتيبات متعارضة مع موقف مجلس الامن . واختتم الأمين العام بقوله انه تمنى دائما ان تبذل اكبر الجهود الممكنة لمواجهة حاجات الكونغو الملحة في المجالين العسكري والمدني على السواء .

٩٥٢ - وتناول الأمين العام ، في اضافة لتقريره صدرت في ١٦ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٤٢٨ / اضافة ٢ ) ، بعض نشاطات الاعضاء السابقين في الدرك الكاتانغىي . وذكر ان المعلومات الواردة في آذار ( مارس ) ١٩٦٤ تشير الى ان حوالي ٦٠٠ من الاعضاء السابقين في الدرك الكاتانغىي اخذوا يتركون وظائفهم في منطقتي كولويزي وجادوتفيل للذهاب الى انغولا ؛ وان حوالي ١٨٠٠ من الاعضاء السابقين في الدرك الكاتانغىي يتلقون التدريب في انغولا ومصهم حوالي عشرين من المرتزقة ؛ وانه جرى مؤخرا تجنيد المزيد من المرتزقة في اوروبا باسم السيد موييز تشومبي ، وقد صدرت اليهم التعليمات بالتوجه الى معسكر في انغولا . و اضاف

الامين العام ان هذه المعلومات الواردة من مصادر موثوق بها تؤكد ، فيما يبدو ، ما جاء في التقارير التي وردت قبل ذلك من السيد هولدن روبرتو ، والتي قدمت الى اللجنة الرابعة في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣ ، ولفت اليها نظر مجلس الامن في ٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٤٢٨ / اضافة ١ ) .

٩٥٣ - ونظرا الى طول الحدود بين انغولا والكونغو والى وعورة الارض ، فلم تتمكن السلطات الكونغوية ولا بعثة " عملية الامم المتحدة " من اقامة رقابة فعالة على الحدود في تلك المنطقة . ولما كانت المعلومات الواردة تنطوي على معان خطيرة ، فقد وجه الامين العام الى ممثل البرتغال الدائم ، في ٤ آذار ( مارس ) ، رسالة لفت فيها نظره الى تلك التقارير ، وطلب فيها الى الحكومة البرتغالية موافاته بأية معلومات قد تتوفر لديها ويكون من شأنها القاء الضوء على التقارير . وافادت الحكومة البرتغالية ، في رد مؤرخ في ١٣ آذار ( مارس ) ، انها حققت في الامر وانها تستطيع ان تؤكد بصفة قاطعة ان هذه الشائعات لا تقوم على اساس . و اضافت انه لم تجر أية حركة لايية عناصر كاتانغية في اتجاه انغولا ، وكررت ما اعلنته امام مجلس الامن ، في جلسته ١٠٨٣ ، بشأن احترام سيادة جمهورية الكونغو وسلامتها الإقليمية .

٩٥٤ - وقد نظرت الجمعية العامة ، في بداية دورتها الثامنة عشرة ، في مسألة عملية الامم المتحدة في الكونغو ، ورصدت في قرارها ١٨٨٥ ( الدورة ١٨ ) المتخذ في ١٨ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ الاموال اللازمة لاستبقاء قوة منخفضة العدد للامم المتحدة في الكونغو حتى ٣٠ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ . وبناء على ذلك ، قدم الامين العام الى مجلس الامن ، في ٢٩ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٧٨٤ ) ، تقريرا عن انسحاب قوة الامم المتحدة الموجودة في الكونغو وعن بعض النواحي الاخرى لعملية الامم المتحدة في هذا البلد .

٩٥٥ - وقد وصف التقرير نشاطات قوات بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " منذ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٣ ، والترتيبات المتخذة لسحبها تدريجيا والمؤدية الى اتمام سحبها في ٣٠ حزيران ( يونيه ) . كما تناول نشاطات العمليات المدنية ومنجزاتها منذ شهر تشرين الاول ( اكتوبر ) من العام السابق ، و اشار الى ان برنامج المساعدات التقنية المقدمة الى الكونغو ما زال اضعف كثيرا من اى برنامج آخر تضطلع به الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في اى مكان آخر من العالم . وبرز التقرير ان مجموعة الخبراء التي كونتها الامم المتحدة والوكالات بالتدريج لتقديم الخدمات الى الكونغو تمثل ، من حيث عددها ، الحد الأدنى الذى يمكن الاستغناء عنه ، وان اى خفض كبير في عددهم تمليه الاعتبارات المالية يترتب عليه تبديد جسيم للخبرة المكتسبة على مر الزمن وللجهود الصابرة التي بذلت . وبين ان صندوق الكونغو ما زال ، لذلك ، في حاجة شديدة مستمرة الى تبرعات كبيرة .

٩٥٦ - وذكر الامين العام ، في معرض تقييم الحالة ، ان مشكلة صيانة النظام العام هي ادق مشكلة يواجهها الكونغو منذ استقلاله في تموز ( يوليه ) ١٩٦٠ . وقال ان برنامج الامم

المتحدة للمساعدة الرامية الى اعادة تنظيم الجيش القومي الكونغوى وتدريبه قد باء بالفشل ، ولكن هناك ترتيبات ثنائية عقدت مع بعض البلدان ، ويبدو انه تحقق شيء من التحسن في تنظيم الجيش القومي الكونغوى وفي تدريبه . واستدرك قائلا ان هذا الجيش ما زال يعوزه التدريب والعدد الكافي من الضباط لمواجهة ازمة كبرى ، ولا يزال معظم جنوده يظهرهم في حالات الطوارئ افتقارا الى الضبط والى الاخلاص للواجب والوطن . وذكر ان السبب الرئيسى لقصوره هو ضعف قيادته وعدم قيامها على نظام هرمي . وقال ان المشكلة الاساسية في الكونغوى هي مشكلة الوحدة القومية والتضامن القومي ، وان الحاجة الى تدريب الجيش القومي الكونغوى وتنظيمه ليست الا جانبا واحدا من هذه المشكلة .

٩٥٧ — و اشار الامين العام الى تدور حالة الامن تدورا محسوسا في عدد من مناطق الكونغو منذ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٣ . وقال ان دور بعثة " عملية الامم المتحدة " في صيانة النظام العام وان كان يقتصر على مساعدة الحكومة الكونغوية ، وذلك في حدود امكانيات البعثة وسينما يطلب اليها ذلك ، فان وجود قوات الامم المتحدة في الكونغو كان له اثره في الحث على التزام جانب الاعتدال . و اضاف قائلا ان اهداف الامم المتحدة قد تحققت الى حد كبير ، من حيث انه قد تم ابعاد العسكريين وشبه العسكريين والمرتزة الا جانب ، ومن حيث انه قد تم كذلك اقرار سلامة الكونغو الإقليمية واستقلاله السياسي اقرارا كاملا باعلان انتهاء محاولة انفصال كاتانغا ؛ اما الاهداف الباقية والمتصلة بتقديم المساعدات التقنية ، فان العمل على تحقيقها مستمر باقصى ما تسمح به الموارد المالية المتاحة .

٩٥٨ — وعلق الامين العام ، في الملاحظات التي ابداهها في ختام تقريره ، على الخبرة التي اكتسبتها الامم المتحدة فيما يتعلق بقوة الكونغو ، فقال ان انشاء القوة كان في حينه تعبيراً ملحوظاً بليغاً عن التضامن العالمي ، وان تلك القوة اثبتت قدرة المنظمة على مواجهة حالات الطوارئ الخطيرة ، وزادت من هذه القدرة . و اشار الى ان القوة انشئت ارتجالا في فترة وجيزة الى حد لا يصدق ، وذلك لتلبية لنداء عاجل من الحكومة الكونغوية ؛ ولولا هروغها آنئذ الى نجدة تلك الامة الناشئة المكافحة ، لفقدت الامم المتحدة الكثير من ثقة العالم بها . و اضاف قائلا ان نحو ٩٣٤٠٠٠ من اعضاء قوة الكونغو ومئات من المدنيين كرسوا لهذا الجهد ، خلال السنوات الاربع التالية ، كل ما لديهم من طاقة ، بل وضحوا من اجله بحياتهم ؛ وخلال الوقت الذي اكتسب نتيجة لذلك ، تسنى لحكومة الكونغو وشعبه معالجة مشاكلهما الضخمة ، والبدء في اعداد الملاكات القومية ، والحصول ، بمصونة الاختصاصيين ، على الخبرة اللازمة في الحكم الذاتي وفي ادارة شئونهما الخاصة . وبين الامين العام ان قوة الامم المتحدة في الكونغو هيأت للامم المتحدة اوسع خبرة لها بهذا النوع من الحملات . ونوه الامين العام بمسلك القوة وقيادتها ، وبما تحلت به من نظام وضبط امام الاستفزازات الشديدة . وقال ان القوة ادت مهمتها المسيرة خيرا ، وان جميع من ساعدوها يستحقون اعظم الثناء على الخدمات الجليلة التي قدموها . و اشار الى الصعوبات

الكثيرة الناشئة عن الصفة الدولية للقوة وعن ابقائها مدة طويلة في بلد واحد ، وكذلك الى سوء التفاهم الذي لا مفر من ان تولده مثل هذه القوة بحكم طبيعتها اذا اخذنا بعين الاعتبار محدودية ولايتها واختصاصاتها . وقال ان القوة وان اضطلعت بمهمة معاونه الحكومة المركزية على اقرار النظام العام وصيانته ، فانها لم تسمح لنفسها قط بأن تصبح اداة في يد الحكومة او ان تصير طوع بنائها خدمة للاغراض السياسية ؛ وهي بالاضافة الى ذلك مقيّدة بأوامر مشددة بالا تستعمل السلاح الا للاغراض الدفاعية . وادف قائل ان القوة لو حادت عن هذين المبدأين الاساسيين ، لادى ذلك ، على الأرجح ، الى تفككها بانسحاب بعض وحداتها او كلها .

٩٥٩ - واعترف الامين العام بأن الحالة القائمة في الكونغو لا تبحث على كبير تفاؤل بالمستقبل القريب ، وعلن ان تطورات تلك الحالة ستظل محل اهتمام المنظمة البالغ فضلا عن اهتمامه هو بوصفه الامين العام . وأشار الى ان السيد تشومبي عاد مؤخرا الى بلده ، ودخل في محادثات في ليوپولد فيل وفقا لما اوصاه به السيد همرشولد قبل وفاته وما اوصت به الامم المتحدة بعد ذلك . وذكر الامين العام انه لا يعود التنبؤ بمجرى الاحداث في الكونغو في المستقبل ، ولكنه يرجو ان تسير الامور الى ما فيه كل خير ، رغم بعض الاحداث الاخيرة التي لم تكن مشجعة كثيرا . وقال ان المستقبل يبدو اكثر اشراقا في المجال الاقتصادي . وذكر اخيرا ان الامل في المستقبل يتوقف ، فيما يبدو له ، على تحقيق شرطين رئيسيين هما : ( أ ) اعادة تدريب وتنظيم الجيش القومي الكونغوي ، بما في ذلك تدريب عدد كبير من الضباط ؛ ( ب ) وتحقيق المصالحة القومية بين مختلف الزعامات والفئات السياسية المتصارعة في البلد .

٩٦٠ - وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٦ تموز ( يولييه ) ١٩٦٤ ( م أ / ٥٧٩٨ ) ، احال بها بيانا لوفده عن التطورات المتصلة بالكونغو اكد فيه ان الاستعماريين يدبرون مؤامرة جديدة ضد الاستقلال القومي الكونغوي وسلامته الاقليمية . وقال ان عودة السيد تشومبي تنطوي على اخطار جسيمة ، وهي تعتبر تحديا جديدا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وذكر ان الحكومة السوفياتية ترى ضرورة لفت انظار جميع الدول الى هذه الحالة الخطيرة ، وحثها على استخدام نفوذها لمنع اي تعدد جديد من جانب القوى الاستعمارية وعملائها على الاستقلال القومي لجمهورية الكونغو .

### الفصل السابع عشر

#### المرسالتان الواردتان من منظمة الدول الأمريكية بشأن الاتهامات الموجهة من فينيزويلا ضد كوبا

٩٦١ - ارسل الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية رسالة مؤرخة في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ (م أ / ٥٤٧٧) ، أحال بها إلى مجلس الأمن نص قرارين اتخذهما مجلس منظمة الدول الأمريكية في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ، أشار الاتهامات الموجهة من فينيزويلا بشأن " أعمال التدخل والحدوان التي ترتكبها الحكومة الكوبية والتي تمس سلامة فينيزويلا الإقليمية وسيادتها وتخل بحسن سير مؤسساتها الديمقراطية " . وقد قرر مجلس منظمة الدول الأمريكية بهذين القرارين : ( ١ ) ان يدعو هيئة التشاور إلى الاجتماع ، وفقاً لحكام معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة ؛ ( ٢ ) ان يتخذ لنفسه صفة هيئة تشاور مؤقتة وذلك وفقاً لحكام المادة ١٢ من المعاهدة السالفة الذكر . وقد قرر المجلس ، بوصفه هيئة تشاور مؤقتة ان يأذن لرئيسه بتعيين لجنة للتحقيق فـي هذه الاتهامات وتقدم تقريراً إلى المجلس عن ذلك .

٩٦٢ - وارسل الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية رسالة مؤرخة في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ (م أ / ٥٥٨٦) ، أحال بها إلى مجلس الأمن نسخاً من تقرير لجنة التحقيق التي عينها مجلس منظمة الدول الأمريكية بوصفه هيئة تشاور مؤقتة . وقد خلص التقرير إلى ان فينيزويلا تعرضت لسلسلة من الأعمال المنفذة برعاية كوبا وتوجيهها والرامية إلى هدم مؤسسات فينيزويلا وقلب حكومتها . وأشار التقرير خاصة إلى شحنة الأسلحة التي عثر عليها على ساحل فينيزويلا في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، وكانت تتألف من أسلحة كوبية انزلت إلى البر خلسة بقصد استخدامها في عمليات هدامة رامية إلى قلب الحكومة الدستورية لفينيزويلا .



## الفصل الثامن عشر

الرسالة المؤرخة في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣  
والساردة من الامين العام بشأن العلاقات بين كمبوديا وتايلند

٩٦٣ - ارسل الامين العام الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ (م أ/٥٤٧٩) انهى اليه فيها انه قام ، بناء على طلب كمبوديا وتايلند ، بتمديد تعيين السيد نيلز ج . غوسينغ السويدي ممثلا خاصا له لمساعدة كمبوديا وتايلند على حل جميع المشاكل التي نشأت بينهما ، وذلك الى نهاية عام ١٩٦٤ . وذكر انه اتخذ هذا التدبير بعد ان بينت الحكومتان انه بالرغم من عدم تحقق الاهداف المنشودة بتمامها ، فان وجود الممثل الخاص للامين العام في عام ١٩٦٣ وتوفر امكانية الاستعانة بخدماته كانا عاملا مفيدا في تمهيد السبيل لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، توطئة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في آخر الامر .

٩٦٤ - وأشار الامين العام الى ان مهمة الممثل الخاص التي بدأت في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ لمدة سنة واحدة ، ستمتد الآن الى نهاية عام ١٩٦٤ ، والى انه سيحتفظ بنفس الاختصاصات التي تم الاتفاق على اسنادها اليه سابقا .

٩٦٥ - كذلك انهى الامين العام الى مجلس الامن انه وافق على ما طلبته الحكومتان من احداث زيادة طفيفة في عدد الموظفين الذين يساعدون الممثل الخاص وذلك لتمكينه من زيادة تنقلاته بين عاصمتي البلدين . وقد اعلمت الحكومتان الامين العام باستعدادهما لتقاسم جميع النفقات المترتبة على مهمة الممثل الخاص بالتساوي كما كانت عليه الحال في عام ١٩٦٣ .

## الفصل التاسع عشر

### المراسلات المتصلة بالعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية

٩٦٦ — ارسل ممثل كوبا رسالة مؤرخة في ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٤ (م أ / ٥٥٣٠)، أحال بها الى رئيس مجلس الامن مذكرة من وزير خارجية كوبا يحتج فيها على استيلاء القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة على اربعة سفن صيد كوبية بالقرب من جزيرة د راي تورتوغا، ويشير الى احتجاز السفن الاربع وافراد طواقمها البالغ عددهم ثمانية وثلاثين في قاعدة كي وست البحرية. وذهب وزير الخارجية الى ان هذه السفن كانت تزاول عملها في مياه دولية ووفقا لاتفاقات الصيد الدولية، وقال ان عملها في هذه المياه لم يكن مجرد ممارسة من كوبا لسيادتها، بل كان ايضا بدافع الحاجة الى تزويد الشعب الكوبي بالغذاء وبوسائل انماء اقتصاده. ووصف وزير الخارجية الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بأنه مظهر آخر من مظاهر السياسة العدوانية التي تتبعها ضد كوبا، وقال انه يشكل خرقا لميثاق الامم المتحدة وتهديدا للسلم والامن الدوليين.

٩٦٧ — وارسل ممثل الولايات المتحدة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٧ شباط (فبراير) (م أ / ٥٥٣٢)، نفى فيها الدوافع السياسية التي نسبتها الحكومة الكوبية الى الاجراء الذي قام به بلده، وقال ان السفن الكوبية كانت تقوم بعمليات الصيد داخل المياه الإقليمية للولايات المتحدة، منتهكة بذلك القانون الدولي وقانون الولايات المتحدة؛ وبناء على ذلك، فقد احيل المتهمون بارتكاب هذا الانتهاك الى المحكمة المختصة التي ستحاكمهم محاكمة عادلة.

٩٦٨ — ووجه وزير خارجية كوبا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٤ ايار (مايو) (م أ / ٥٧٠١) اشار فيها الى رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ اعلم فيها الامين العام بالحالة الناشئة عن انتهاكات الولايات المتحدة المتكررة للاقليم الجوي الكوبي، وهي انتهاكات تسبب خطرا بالغا على السلم؛ ثم انتهى الى الامين العام ما يلي: (أ) ان السلطات الكوبية اكتشفت على الساحل الشمالي لكوبا مخبأ للأسلحة والمتفجرات وغيرها من المواد العسكرية المصنوعة في الولايات المتحدة، وهي من النوع الذي تستخدمه مصلحة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة في مخامراتها الدولية؛ (ب) ان مصنعا كوبيا لتكرير السكر يقع في مرفأ بيلسون تعرض، في ١٣ ايار (مايو) ١٩٦٤، لاعتداء قامت به احدى سفن "القرصنة" من طراز "ركس" وهي سفن تسيورها مصلحة الاستخبارات المركزية من قواعد لها في فلوريدا وبورتوريكو وأمريكا الوسطى. وقد تسبب الاعتداء في اتلاف ٧٠,٠٠٠ كيس من السكر وفي اضرار مادية اخرى. و اضاف وزير الخارجية ان التحليق غير المشروع لطائرات من طراز يو-٢ فوق اقليم كوبا يهين المعلومات المتعلقة بالمنشآت العسكرية الكوبية وان تلك المعلومات تستخدم في تنظيم هذه الاعتداءات وتنفيذها.

## الفصل العشرون

### الرسائل المتصلة بالعلاقات بين الصومال واثيوبيا

- ٩٦٩ - ارسل ممثل الصومال رسالة مؤرخة في ١٠ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ ( م / ٥٥٣٦ ) طلب فيها دعوة مجلس الامن الى الانعقاد على وجه الاستعجال للنظر في المسألة التالية: " شكوى الصومال على اثيوبيا بشأن ارتكاب اعمال عدوانية تمس سيادة الصومال وامنه وتهدد السلم والامن الدوليين . "
- ٩٧٠ - واحال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى مجلس الامن في ١٣ شباط ( فبراير ) ( م / ٥٥٣٨ ، و م / ٥٥٣٩ ) نص رسالتين متماثلتين ارسلهما رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٠ شباط ( فبراير ) الى امبراطور اثيوبيا ورئيس وزراء جمهورية الصومال . وقد وجه رئيس مجلس الوزراء السوفياتي في رسالتيه نداء بوقف اطلاق النار فوراً على امتداد الحدود الصومالية - الاثيوبية .
- ٩٧١ - وارسل ممثل الصومال رسالة مؤرخة في ١٤ شباط ( فبراير ) ( م / ٥٥٤٢ ) ، احال بها الى مجلس الامن برفقة من رئيس الوزراء الصومالي يطلب الى الممثل فيها اعلام الاممين العام ان الحكومة الصومالية ، تلبية لطلب المؤتمر الاستثنائي الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية ، لا تود اثاره هذه المسألة في مجلس الامن اثناء نظر منظمة الوحدة الافريقية فيها .
- ٩٧٢ - وفي ١٨ شباط ( فبراير ) ، احال ممثل الصومال الى المجلس ( م / ٥٥٥٧ ) اربع خرائط متصلة بالحوادث موضوع الشكوى ، وكذلك ( م / ٥٥٥٨ ) نص قرار اتخذته بالاجماع ، في ١٤ شباط ( فبراير ) ، مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، وذلك في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده بشأن نزاع الحدود الصومالي - الاثيوبي . وما ورد في هذا القرار ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية يناشد حكومتي اثيوبيا والصومال رسميا الامر بوقف اطلاق النار فوراً والامتناع عن القيام بأي عمل عدائي .

## الفصل الحادى والعشرون

### الرسائل المتعلقة بالحدود بين بوليفيا والشيلي

٩٧٣ - انتهت بوليفيا الى مجلس الامن ، في رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٦٢ ) ، انه حدث في ذلك اليوم انتفاضة شعبية في ميناء ميخيلونيس بالقرب من انتوفاغستا بالشيلي للمطالبة باعادة هذا الميناء الى بوليفيا . وذكرت الرسالة ان العلم البوليفي رفع فوق عدد من المباني العامة والخاصة ، وان قوات الجيش الشيلي المرابطة بالقرب من الحدود البوليفية قامت باخماد هذه الانتفاضة بشدة ، وان التظاهرات الموالية لبوليفيا امتدت اثر ذلك الى مناطق اخرى ، واتخذت شكل الاضرابات في مقاطعة انتوفاغستا . وازادت الرسالة ان الحكومة البوليفية تأمل في ان يؤدى تعبير الشعب الشيلي عن تضامنه مع بوليفيا في قضيتها المتعلقة بمنفذ لها الى البحر ، الى اقناع الحكومة الشيلية بأن استخدام الارهاب في اسكات تلك المناطق ليس بالوسيلة الصحيحة لحل مشكلة خطيرة كهذه .

٩٧٤ - وارسلت الشيلي الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٦٤ ) ، رفضت فيها المذكرة البوليفية ، وقالت انها تتضمن تشويها للوقائع وتمثل تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية للشيلي . وجاء في الرسالة ان الشيلي تمارس سيادة تامة لا تقبل المنازعة على اقليمها القومي ، وان رواية بوليفيا للاحداث كاذبة تماما ، ان لم تحدث اية انتفاضة في ميخيلونيس ولم يطالب احد باعادتها الى بوليفيا ؛ وقد اعلن الذين قاموا برفع العلم البوليفي انهم لم يقصدوا قط اضعاف مدلول دولي على علمهم ولا اعطاء الحكومة البوليفية فرصة اساءة تفسير الوقائع . وازادت الرسالة ان هذه المزاعم الجديدة تفوق المزاعم التي اختلقها الحكومة البوليفية خلال السنتين الماضيتين لاثارة المصاعب مع الشيلي ، وما هي الا محاولة لصرف اهتمام الرأي العام عن المشاكل الداخلية الخطيرة التي تكتنف بوليفيا .

٩٧٥ - وارسل ممثل بوليفيا رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط ( فبراير ) ( م أ / ٥٥٦٧ ) والتصويب ( ١ ) رد بها على المذكرة الشيلية ، فاشار الى ان الشيلي اكدت رسميا في رسالتها المؤرخة في ٢٦ شباط ( فبراير ) واقعة رفع العلم البوليفي على المباني العامة في ميخيلونيس . وقال ان الحدث الوطني الذى وقع في تلك المدينة جاء نتيجة للاحوال القائمة في المدن البوليفية الواقعة تحت احتلال الشيلي ، الامر الذي اغفل ممثل الشيلي ذكره . وازاد ان رسالة الشيلي تثبت كذلك ان الحكومة الشيلية قد سدّت جميع الابواب في وجه امكانية ايجاد حل بناء لهذه المسألة .

٩٧٦ — وارسلت الشيلي رسالة مؤرخة في ٤ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٧٧ ) ، ذكرت فيها انها ليست على استعداد لمواصلة هذا الجدل الذي بدأته بوليفيا لاغراض الدعاية . وقالت الرسالة انه بالرغم من ان الشيلي تعرضت في السنوات الاخيرة لحملة من المناورات الملتوية والاكاذيب ، فانها تجد من الصعب عليها ان تصدق ان الحكومة البوليفية ستمضي الى حدود التفريط في الاحترام الواجب للمنظمات الدولية الهامة ولرؤسائها ، وذلك باصدار تصريحات يستطيع اثبات بطلانها كل من له اطلاع مباشر على واقع الاحوال القائمة في الشيلي .

٩٧٧ — وارسلت بوليفيا رسالة مؤرخة في ٥ آذار ( مارس ) ( م أ / ٥٥٨١ ) ذكرت فيها انها تعتقد ان من حقها المشروع ان تلفت نظر مجلس الامن الى المسألة . و اضافت الرسالة ان المسؤولية تقع على كاهل تلك الحكومة التي سلبت جيرانها بالقوة او الارهاب ، والتي تحاول سد الباب في وجه كل امكانية لبحث هذه الحالة التي تشكل تهديدا دائما للمبادئ المنظمة للمجتمع الدولي . وقالت ان بوليفيا لن تسلم ابدا باغتصاب اراضيها .

## الفصل الثاني والعشرون

الرسالة الواردة من رئيس لجنة السلم المشتركة

بين البلدان الأمريكية

بشأن انتهاء أعمال اللجنة المشتركة لهوندوراس ونيكاراغوا

٩٧٨ - ارسل رئيس لجنة السلم المشتركة بين البلدان الأمريكية رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٦٣ ( م أ / ٥٤٥٢ ) ، أحال بها الى مجلس الامن ، وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الامم المتحدة ، نسخا من تقرير قدمته تلك اللجنة ، في ١٦ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ، الى مجلس منظمة الدول الأمريكية بشأن انتهاء أعمال اللجنة المشتركة لهوندوراس ونيكاراغوا . وكانت هذه اللجنة قد انشئت ، بناء على مبادرة من لجنة السلم المشتركة بين البلدان الأمريكية ، لمساعدة الحكومتين في حل المشاكل الناشئة عن تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادرة في ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٠ بشأن مسألة النزاع المتعلق بالحدود بين البلدين .

### الفصل الثالث والعشرون

#### التقريران الواردان عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجية المشمول بالوصاية

٩٧٩ - احال الامين العام الى مجلس الامن ، في ٢٢ ايار ( مايو ) ١٩٦٤ ( م / ٥٧١٢ ) ،  
التقرير الوارد من حكومة الولايات المتحدة بشأن ادارة اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية  
وذلك عن الفترة الممتدة من ١ تموز ( يوليه ) ١٩٦٢ الى ٣٠ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٣ ، المقدم  
عملا بالفقرة ٣ من القرار الذى اتخذه مجلس الامن في جلسته ١٥٤ المنعقدة في ٧ آذار ( مارس )  
١٩٤٩ •

٩٨٠ - واحال الامين العام الى مجلس الامن ، في ١٦ تموز ( يوليه ) ، تقرير مجلس  
الوصاية عن اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ٢٧ حزيران  
( يونيه ) ١٩٦٣ الى ٢٩ حزيران ( يونيه ) ١٩٦٤ ( م / ٥٧٨٣ ) • وقد وصف مجلس  
الوصاية في تقريره نشاطاته فيما يتعلق بهذا الاقليم المشمول بالوصاية ، ولخص الملاحظات التى  
ابدتها البعثة الزائرة التى قامت بزيارة الاقليم في الفترة الممتدة من ١٠ شباط ( فبراير ) الى  
١٣ آذار ( مارس ) ١٩٦٤ ، فضلا عن ملاحظات اعضاء مجلس الوصاية عليها •

## الفصل الرابع والعشرون

### مذكرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تعزيز فعالية الامم المتحدة

٩٨١ - ارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٤ (م أ/٥٨١١) ، احسمال بها مذكرة من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن بعض التدابير التي من شأنها تعزيز فعاليتها الامم المتحدة في ميدان صيانة السلم والامن الدوليين . وجاء في المذكرة ما يلي مضمونه : ان مجرى العلاقات الدولية بدأ ينم بجلاء عن بوادر التغير الى افضل ، وقد طرأ شيء من التحسن على الحالة داخل الامم المتحدة ؛ بيد ان الحالة العامة للعلاقات الدولية ما زالت غير مرضية من حيث تأمين السلم الدائم ، كما ان خطر اندلاع الحرب لم يستبعد . ومن واجب جميع البلدان ان تبذل غاية وسعها للمساعدة على زيادة تخفيف التوتر الدولي . وترى الحكومة السوفياتية ان الوصول الى اتفاق بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة على تعزيز فعالية المنظمة في ميدان صيانة السلم والامن الدوليين يمثل ، لو تم ، خطوة كبرى في هذا السبيل . ولما كان الميثاق يتضمن المبادئ الاساسية لاقامة العلاقات السلمية بين الدول ، فان اول ما ينبغي عمله هو انهاء كل خرق للميثاق ، والتوسع ، في الوقت نفسه ، في استخدام وسائل التسوية السلمية المنصوص عليها في الميثاق . كذلك ترى الحكومة السوفياتية ان من حق مجلس الامن ، في الحالات التي لا تنطبق عليها التدابير المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق ، ان يتخذ تدابير قهرية ذات طابع غير عسكري ، وذلك وفقاً لاحكام المادة ٤١ من الميثاق .

٩٨٢ - ولا يسمح الحكومة السوفياتية كذلك استبعاد امكانية قيام حالات يكون السبيل الوحيد فيها لمنح الاعمال العدوانية او وقفها هو استعمال الامم المتحدة للقوة وفقاً لاحكام المادة ٤٢ من الميثاق . والهيئة الوحيدة التي يغولها الميثاق سلطة اتخاذ مثل هذا التدبير هي مجلس الامن ؛ وهذا نص حكيم يقوم على مبدأ اتفاق اعضاء المجلس الدائمين على جميع المسائل الاساسية المتعلقة باستخدام القوات المسلحة للامم المتحدة في اية حالة معينة . ويجب ، في الظروف الراهنة ان تظم القوات المسلحة للامم المتحدة وحدات من البلدان الغربية ومن البلدان المحايدة ومن البلدان الاشتراكية ، على ان تمثل كلها في القيادة ؛ الا ان الحكومة السوفياتية ترى ان هذه القوات ينبغي الا تظم اية وحدات من بلدان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ومع ان الحكومة السوفياتية ترى ان الدول الممتدية هي التي يجب ان تتحمل النفقات اللازمة لتنفيذ تدابير الطوارئ التي يتخذها مجلس الامن ، فانها لا تستبعد امكانية اسهام الدول الاعضاء في الامم



المتحدة في تغطية مثل هذه النفقات في بعض الحالات ؛ وإذا حدث ان اتخذ مجلس الامن في مثل هذه الحالات في المستقبل قرارا من هذا القبيل ، مع الالتزام الدقيق لمتطلبات الميثاق ، فان الاتحاد السوفياتي سيكون على استعداد للمشاركة في تغطية النفقات المترتبة عليه . كذلك تستصوب الحكومة السوفياتية ان يتم عقد الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق بين المجلس والدول الاعضاء الرافعة في ذلك . ويمكن ان تقضي هذه الاتفاقات ، وفقا للمادة ٤٥ ، بأن تحتفظ هذه الدول ضمن قواتها المسلحة ببعض الوحدات العسكرية والمرافق المساعدة اللازمة التي يمكن وضعها تحت تصرف مجلس الامن فورا . كما يمكن للجنة الركان العسكرية ان تعد لنظر مجلس الامن مشروعا للاحكام الرئيسية لمثل هذه الاتفاقات لكي يتسنى بعد الموافقة عليها ، البدء في عقد الاتفاقات المناسبة . وجاء في المذكرة اخيرا ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مقتنعة بأن تعزيز فعالية الامم المتحدة على اساس المقترحات التي عرضها سيساعد على دعم سلطة الامم المتحدة وهيبتها بوصفها اداة للتعاون الدولي الرامي الى خدمة قضية السلم وتحقيق ما فيه خير الامم .

## تذييلات\*

### التذييل الاول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون  
والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامن

نورد فيمايلي اسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلين بالنيابة المعتمدين لدى مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير:

### اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد نيقولاى تروفيموفتش فيدورينكو  
السيد بلاتون ديمتريفتش موروزوف

### البرازيل

السيد كارلوس الفريدو برناردس  
السيد جيرالدو دى كارفالهو سيلوس  
السيد كارلوس دوس سانتوس فيراس  
السيد انطونيو هويس

### بوليفيا (أ)

الدكتور رينان كاستريلو خوستينيانو  
الدكتور ماريو فيرالدى دورادو  
الدكتور كارلوس كاساب

### تشيكوسلوفاكيا (أ)

البروفسور جيري هاجيك  
الدكتور لاديسلاف سميد  
السيد ميلوس فيجفودا

\* لم يترجم التذييل الرابع الوارد في الاصل الانجليزى والمتضمن اسماء الممثلين والرؤساء والامناء الرئيسيين في لجنة الاركان العسكرية .

(أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ .

ساحل الحاج (أ)

السيد أرسين اسوان اشر

الصين

السيد ليو تشيه  
السيد يو - تشي هسويه  
الدكتور تشون - منغ تشانغ

غانا (ب)

السيد الكس كيزون - ساكي  
السيد كنيث . ك . س . دادزي  
السيد ناتان انانغ كاو

فرنسا

السيد روجيه سيدو  
السيد جاك تينيه  
السيد بيير ميليه  
السيد كلود ارنو

الفلبين (ب)

الدكتور خاسينتو كاستل بورخا  
السيد بريفادو ج . غيمينيز  
السيد امليتو موتوك  
السيد خواكيم م . ايليزالدي  
السيد هوتنسيو خ . بريانتس

فينيزويلا (ب)

الدكتور كارلوس سوسا رودريغز  
الدكتور توليو ألفارادو  
الدكتور ليوناردو دياز غونزاليس

- (أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ .  
(ب) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

المغرب

السيد احمد الطيبي بن هيمه  
السيد داي اولد سيدى بابا  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير باتريك دين  
السيد ر. و. جاكسينغ  
السيد أ. ه. كامبل

النرويج

السيد سيفرت أ. نيلسن  
السيد اولي ألفارد  
السيد ليف ادواردسن  
السيد توربييرن كريستيانسن

الولايات المتحدة الامريكية

السيد ادلاى ل. ستيفنسون  
السيد فرانسيس ت. ب. بلمبتون  
السيد تشارلز و. يوست

التذييل الثاني

رؤساء مجلس الامن

نورد فيمايلي اسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الامن خلال الفترة  
المستعرضة في هذا التقرير :

المغرب

السيد احمد الطيبي بن هيمه (من ١٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣)

النرويج

السيد سيفرت أ. نيلسن (من ١ الى ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٣)

الفلبين

الدكتور خاسينتو كاستل بورخا (من ١ الى ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الدكتور نيقولاى تريموفتش فيدورينكو (من ١ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير باتريك دين (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣)

الولايات المتحدة الامريكية

السيد ادلاى إ. ستيفنسون (من ١ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣)

بوليفيا

الدكتور رينان كاستريللو غوستينيانو (من ١ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤)

البرازيل

السيد كارلوس الفريدو برناردس (من ١ الى ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦٤)

الصين

السيد ليو تشيه (من ١ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٤)

تشيكوسلوفاكيا

البروفسور جيمرى هاجيك (من ١ الى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٤)

فرنسا

السيد روجيه سيدو (من ١ الى ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٤)

ساحل العاج

السيد أرسين أسوان أشر (من ١ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤)

المغرب

السيد احمد الطيبي بن هيمه (من ١ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٤)

### التذييل الثالث

جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة  
من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣ الى ٥ تموز (يوليه) ١٩٦٤

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠٤٠	الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندي ، والتشاد ، وتنزانيا ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية العربية المتحدة ، والداومي ، ورواندا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والغابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولد فيل) ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا (م أ/٥٣٤٧) (بشأن الاقليم البرتغالية)	٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٣
	الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي الدول الافريقية الاثنتين والثلاثين ذاتها (م أ/٥٣٤٨) (بشأن الفصل العنصرى) <sup>(أ)</sup>	
١٠٤١	" "	٢٣ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٢	" "	٢٤ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٣	" "	٢٤ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٤	" "	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٥	" "	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٦	" "	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٧	" "	٢٩ تموز (يوليه) ١٩٦٣

(أ) لم تناقش هذه الرسالة حتى الجلسة ١٠٥٠ .

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠٤٨	" "	٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٤٩	" "	٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٥٠	" "	٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣
١٠٥١	" "	١ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٢	" "	٢ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٣	" "	٥ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٤	" "	٦ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٥	" "	٧ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٦	" "	٧ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٧	المسألة الفلسطينية	٢٣ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٨	" "	٢٨ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٥٩	" "	٢٨ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٦٠	" "	٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٦١	" "	٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٦٢	" "	٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣
١٠٦٣	" "	٣١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
١٠٦٤	الرسالة المؤرخة في ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من ممثلي الجمهورية العربية المتحدة وغانا وغينيا والمغرب الى رئيس مجلس الامن (م أ/٥٣٨٢) ؛ والرسالة المؤرخة في ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهة من القائم باعمال البعثة الدائمة للكونغو (برازافيل) الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي: اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندي ، والتشاد ، وتفانيقا ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والدا هومي ، ورواندا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والغابون ، والفلتا الاعلى ، والكاميرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولد فيل) ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالي ، ومدغشقر ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا (م أ/٥٤٠٩) (بشأن روديسيا الجنوبية)	٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
١٠٦٥	" "	"

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠٦٦	" "	١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
١٠٦٧	" "	١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
١٠٦٨	" "	١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
١٠٦٩	" "	١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
١٠٧٠	النظر في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة	١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣
(سرية)		
١٠٧١	انتخاب خمسة اعضاء في محكمة العدل الدولية	٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣
١٠٧٢	" "	٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣
١٠٧٣	الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندي ، والتشاد ، وتنغانيقا ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية العربية المتحدة ، والداهومي ، ورواندا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والفابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولد فيل) ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا (م أ / ٤٣٤٨) (بشأن الفصل العنصرى)	٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣
١٠٧٤	" "	٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣
١٠٧٥	" "	٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
١٠٧٦	" "	٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
١٠٧٧	" "	٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣
١٠٧٨	" "	٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣



رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠٧٦	الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندي ، والتشاد ، وتنزانيا ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية العربية المتحدة ، والداومي ، ورواندا ، وساحل العاج ، والسنگال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والخابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ، والكونغو ( برازافيل ) ، والكونغو (ليوبولد فيل ) ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا ( م أ / ٥٣٤٧ ) ( بشأن الاقاليم البرتغالية )	٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨٠	" " "	٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨١	" " "	٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨٢	" " "	١٠ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨٣	" " "	١١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨٤	قبول الاعضاء الجدد	١٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨٥	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن ( م أ / ٥٤٨٨ )	٢٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣
١٠٨٦	الرسالة المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ والموجهة من ممثل باناما الدائم الى رئيس مجلس الامن ( م أ / ٥٥٠٦ )	١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤
١٠٨٧	المسألة الهندية - الباكستانية	٣ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٨٨	" " "	٥ شباط (فبراير) ١٩٦٤

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠٨٩	المسألة الهندية - الباكستانية	٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٠	" "	١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩١	" "	١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٢	" "	١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٣	" "	١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٤	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٤٨٨)	١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٥	" "	١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٦	" "	١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٧	" "	٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٨	" "	٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١٠٩٩	" "	٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٤
١١٠٠	" "	٢ آذار (مارس) ١٩٦٤
١١٠١	" "	٣ آذار (مارس) ١٩٦٤
١١٠٢	" "	٤ آذار (مارس) ١٩٦٤
١١٠٣	" "	١٣ آذار (مارس) ١٩٦٤
١١٠٤	المسألة الهندية - الباكستانية	١٧ آذار (مارس) ١٩٦٤
١١٠٥	" "	٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٤
١١٠٦	الرسالة المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ والموجهة من نائب ممثل اليمن الدائم ، القائم بالاعمال المؤقت ، الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٦٣٥)	٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٤
١١٠٧	" "	٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٤
١١٠٨	" "	٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٤
١١٠٩	" "	٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٤
١١١٠	" "	٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٤
١١١١	" "	٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤
١١١٢	المسألة الهندية - الباكستانية	٥ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١١٣	" "	٧ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١١٤	" "	١١ أيار (مايو) ١٩٦٤

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١١١٥	المسألة الهندية - الباكستانية	١٢ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١١٦	" " "	١٣ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١١٧	" " "	١٨ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١١٨	الشكوى المتعلقة بالاعمال العدوانية الموجهة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين (م أ / ٥٦٩٧)	١٩ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١١٩	" " "	٢١ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١٢٠	" " "	٢١ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١٢١	" " "	٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١٢٢	" " "	٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١٢٣	تكريم ذكرى السيد جواهر لال نهرو، رئيس وزراء الهند	٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١٢٤	الشكوى المتعلقة بالاعمال العدوانية الموجهة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين (م أ / ٥٦٩٧)	٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤
١١٢٥	" " "	٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٢٦	" " "	٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٢٧	مسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية الناشئ عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية؛ الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (م أ / ٥٣٤٨)	٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٢٨	" " "	٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٢٩	" " "	١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٠	" " "	١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣١	" " "	١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٢	" " "	١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٣	" " "	١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٤	" " "	١٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٥	" " "	١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١١٣٦	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (١٦٦٣ ديسمبر) والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٤٨٨)	١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٧	" " "	١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٨	" " "	١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٤
١١٣٩	" " "	٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤

كيفية الحصول  
على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من  
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .  
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :  
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف .

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

٦٥٣ - ٢٥٦٧٧ - ٦٦  
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦

Litho in U.N.

الثنى : دولاران امريكى  
(او ما يعادلها من النقود الاخرى)

Price: \$U.S. \$2.00 (or equivalent in other currencies)

Report of the Security Council, 16 July 1963-15 July 1964  
Official Records: Nineteenth Session, Supplement No. 2 (A/5802)

طبع في الامم المتحدة

25677-November 1966-653